# الناصرية




# المضادة

عادل العمري

الإصدار الرابع - 2025

# الناصرية في الثورة المضادة

عادل العمري

الإصدار الرابع

يوليو 2025

منقح ومزيد

# فهرس

# القسم الثانى: الناصرية

## مقدمة

**تمت هذه الدراسة عام 1986 ولكنها لم تنشر وقتها لصعوبات مختلفة. وقد نُشر الكتاب لأول مرة على الإنترنت عام 2002 بواسطة الصديق الراحل/ سامح سعيد عبود، ثم صدرت منه طبعة عن "دار المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات" بالقاهرة عام 2009 بعنوان: اليسار والناصرية والثورة المضادة: نظرة جديدة في ملفات قديمة. ثم إصدار ثانٍ على الإنترنت في 2017، وثالث في 2023. وهذا هو الإصدار الرابع من الكتاب.**

**في الإصدارالثالث تم إجراء بعض التعديل للعرض، وإدماج بعض الهوامش في متن الكتاب، وتقديم الجداول في صورة أجمل، وتدقيق الإحالات. كما تم تصحيح ما لوحظ من الأخطاء اللغوية والمطبعية مع التصرف ببعض الحرية في بعض علامات الترقيم ليكون العرض أجمل. بالإضافة إلى ذلك تم تقديم إضافات محدودة لمحتوى الكتاب لتدقيق بعض المعطيات والتعبيرات والصياغات والاقتباسات، دون مساس بالمحتوى العام الذي ظل كما هو. أما في هذا الإصدار فقد تم تنقيح العرض ليصبح أكثر صوابية وأكثر وضوحًا مع إضافات محدودة للمحتوى.**

**ومع ذلك فالعمل الإنساني لا يصل كماله إلا مع نقصه ولا يصل قوته إلا مع ضعفه.**

**وما يعطي هذه الدراسة حيويتها حتى الآن هو أن الناصرية ماتزال حية تمامًا، لم تصبح بعد أطلالًا. فما تزال بصماتها محفورة في النظام السياسي القائم، وما تزال، كفكرة، تجد كثيرًا من الأنصار، ومازال الحنين *لشعاراتها* قويًّا لدى جمهور عريض، بل إن اليسار المصري بمجمله ناصري إلى هذا الحد أو ذاك. فالحقيقة أن المرء لا يهتم بالماضي إلا بقدر ما هو حاضر، فحتى عبادة الموتى لدى القبائل البدائية لم تكن تستند إلا إلى الاعتقاد بتأثيرهم على الأحياء. فإذا كانت الناصرية قد ماتت كوجود متعين، فإنها لا زالت تأسر عقول كثير من الأحياء، أي أنها لا زالت -كأيديولوجيا- تنبض بالحياة. فعلاوة على ما تركته من تأثيرات واقعية فقد تركت آثارًا عميقة في الوعي المصري والعربي.**

**فحتى لحظتنا الراهنة لم يتمكن ذلك الوعي من تحقيق نقلة كيفية بعدها، ومن ثم لم يكن سقوطها حافزًا على إنتاج بديل جذري.**

**والمقصود بالناصرية أنها طبعة خاصة من البونابرتية، تتضمن نظامًا معينًا للحكم، وتوجهات معينة للسياسات المختلفة، وأخيرًا يتبلور مفهومها في نخبة صارت في موضع بيروقراطية الدولة العليا، وضع مكنها من فرض جبايات ضخمة على كل الطبقات، عاملة -في المدى الطويل- في خدمة النظام الاجتماعي الطبقي القائم وليس ضده، مع تعديله. والمقصود النظام ككل وليس هذه الفئة أو تلك من الطبقات المسيطرة. أما الأيديولوجيا الناصرية فقد شكلت أداة معاونة لفرض هيمنة البيروقراطية، مما يعني أنها "فلسفة" للحكم البونابرتي-الناصري.**

**أما الاختلاف الجوهري لكاتب هذا البحث مع الناصريين فيكمن في تشخيص ما حدث في يوليو 1952 كانقلاب عسكري *وثورة مضادة* وليس ثورة، وسوف يتم تناول هذا في الكتاب.**

**وقد تم عرض الناصرية باستخدام منهج الديالكتيك الهيجلي *كمجرد طريقة للعرض*، تنبذ في ذات الوقت صوفية هيجل. وقد تناول الإطار العام للبحث أربعة أقسام: تكوُّن الناصرية، ماهيتها أو محتواها، ثم حقيقتها النهائية. ثم آليات سقوطها، أو نفيها بالمعنى الهيجلي: هضمها في جوف المرحلة التالية لها، الساداتية. وقد التزم الباحث في الوقت نفسه بالتتابع الزمني للأحداث والوقائع في حالة تناولها، حتى لدى تناول القضايا الجزئية، دون الاستعانة بنتائج لاحقة في تفسير قضايا أسبق في دائرة التحليل الواحدة، مع محاولة اكتشاف آفاق كل لحظة، تمهيدًا للانتقال إلى المرحلة التالية في التحليل، فيما عدا حالات نادرة أُشير فيها مقدمًا إلى نتائج لاحقة بغرض الإيضاح لا أكثر.**

**وقد تمت دراسة تاريخ الفترة مع إبراز علة الأحداث الفعلية بتحليل منطق هذه الأحداث نفسها. كما تم الاهتمام بأن يسير العرض من الأكثر تجريدًا إلى الأكثر عينية. وقد تم الالتزام بالمنهج نفسه في كل دائرة تحليل، بالانتقال من الكلي إلى الجزئي، مع مراعاة دائمًا لا تسلسل الوقائع فحسب. بل تم وضع مهمة منهجية خاصة، هي الكشف عن ارتباط النتائج بالمقدمات، ليس كحتمية تاريخية مزعومة، بل كمجرد علاقة سببية بين المقدمات والنتائج، أي الكشف عن منطق الوقائع والأحداث وآليات تغيرات الواقع. بهذه الطريقة تم الالتزام بالتحليل المادي، مع نبذ ذلك المنهج الذي يمنح الفكر أولوية على الواقع، ويعلي من شأن دور الفرد على حساب الظروف الموضوعية، دون إهمال هذا وذاك. كذلك التزم البحث باعتبار التاريخ هو تاريخ قوى اجتماعية وصراعات حول المصالح والمكانة، نابذين التعامل معه كصراع بين الخير والشر أو بين الحسن والقبيح، ونبذ تلك الفكرة الفقيرة التي تقسم أعمال البشر إلى إيجابيات وسلبيات أو إلى إنجازات وإخفاقات في المطلق. كما تم -بقدر الإمكان- تجنب الأحكام اليقينية المطلقة، وكذلك نظريات المؤامرة. فهذا الكتاب يقدم تحليلًا وليس محاكمة أخلاقية ولا حكمًا على النوايا.**

**وقد أُوليت السياسة الاقتصادية اهتمامًا كبيرًا بالنسبة لمجمل البحث فاحتلت منه أكثر من الثلث من حيث الحجم واستهلكت جهودًا مهمة. ليس بسبب تقديس لدور العامل الاقتصادي في التاريخ، وإنما لأن السياسة الاقتصادية كانت هي أكثر الجوانب إثارة لتأييد الجمهور العام واليسار للحكومة الناصرية، ولأنها الأكثر غموضًا في أذهان الكثيرين، والتي حظت بنسج الكثير من الأساطير حولها، وأخيرًا لأنها تظل الحجة الدامغة من وجهة نظر أنصار الناصرية على ثورية وتقدمية الأخيرة.**

**ويجدر الإشارة هنا إلى ما قدمه محمود حسين من دراسة على درجة ملموسة من العمق، تستحق الاحترام. وهي تتضمن أطروحات راديكالية تتجاوز الرؤى التقليدية لليسار وهي كتاب: الصراع الطبقي في مصر من 1945-1970. والباحث يتفق معه في جوهر موقفه من الناصرية، وبالتحديد فيما يلي:**

**1- كانت نتاجًا لتوازن سياسي في 1952.**

**2 - لم تمثل حلًّا للتناقضات الاجتماعية الاقتصادية لمصر منتصف القرن.**

**3 - صادرت إرهاصات الثورة الشعبية لحساب النظام الاجتماعي القائم.**

**4- لم تكن مرحلة تقدمية في تاريخ مصر.**

**وبالإضافة إلى ذلك يتفق الباحث معه في مجمل تحليله للحركة الشيوعية المصرية في الأربعينات، وفي نقاط جزئية عديدة أخرى. وقد حاول أن يثبت كيف عبر انقلاب يوليو عن طموحات "*الملاكات المتوسطة في جهاز الدولة وفي الاقتصاد*" (ص 49). فقد رأى أن هذه النخبة، كما يسميها، لديها طاقات رأسمالية كامنة، ولديها فرصة للتحول إلى مصالح رأسمالية مستقرة، وأن هذه النخبة كانت تعاني من احتجاز الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، وأن القوى المسؤولة عن هذا الاحتجاز هي الاستعمار البريطاني والارستقراطية العقارية وكبار موظفي الدولة. وقد ذكر أن"*البرجوازية الصغيرة هي التي تشكل الصلة بين جميع المستويات المنفصمة في المجتمع*"(ص 52). "*حتى إذا عرف التوازن الاجتماعي مرحلة استقرار نسبي مؤقت -أي مرحلة خفوت لصراع الطبقات- فإن هذه البرجوازية الصغيرة تجعل من نفسها درعًا بين الطبقة المسيطرة والجماهير البروليتارية أو التي هي في وضع بروليتاري، فتمارس عليها تأثيرًا يصيبها بالشلل*" (ص 52).**

**إلا أن محمود حسين لم يعتبر انقلاب يوليو بمثابة ثورة أو حلقة ثورية ما، ولم يعتبر صعود "النخبة" حدثًا تاريخيًّا أو عملًا تقدميًّا. وتكمن نقطة الضعف في تحليله في عدم تحديده لما أسماه بالطاقات الرأسمالية الكامنة لدى النخبة المذكورة (ص 49)، وكذلك عدم تحديده للسبب الذي جعل من هذه النخبة الحصان الرابح في 1952، في حالة التوازن الذي يقر بوجوده. كما أنه من المستغرب كثيرًا وصف الضباط بكونهم معبرين عن تلك البرجوازية الصغيرة. فهذه الطبقة تشمل أصحاب الحوانيت والورش وصغار الملاك عمومًا. فأين موقع ودور وقوة هذه الطبقة في الصراع الاجتماعي في مصر في**

**تلك الفترة؟ هل تشكَّل مثلًا حزب مثل حزب اليعاقبة في فرنسا؟ وهل كانت قوية اقتصاديًّا أو سياسيًّا لدرجة أن تتمكن من اختراق الجيش واستلام الحكم؟ والواقع أن اليسار يميل عمومًا إلى اعتبار الفئات الوسطى ككل ضمن البرجوازية الصغيرة بدون أي مبرر معقول.**

**ويختلف الباحث مع محمود حسين في عدد من التفصيلات، منها:**

**1. رغم الاتفاق على إقراره بتبعية الاقتصاد المصري في الفترة الناصرية، يختلف معه حول كون هذه التبعية قد سارت لحساب الاتحاد السوفيتي، بل للرأسمالية العالمية.**

**2. تشخيصه للنخبة الناصرية بأنها طبقة برجوازية الدولة.**

**3. تشخيصه للنظام المصري كنظام رأسمالي.**

**4. الخلط أو مطابقته بين البرجوازية الصغيرة وفئات الإنتليجينسيا والبيروقراطية، وهو خلط يمارسه غالبية الماركسيين.**

**وبالإضافة إلى نقاط الخلاف هذه فقد أخذ جانب الاقتصاد على حساب السياسة إلى حد ما، كما لم يهتم بالدرجة الكافية بالبرهنة بالوقائع على كثير من آرائه.**

**ورغم تضمُّن أطروحات محمود حسين، إلى حد ما، الطابع البونابرتي للناصرية وإلى وضعيتها كثورة مضادة، فإنه لم يبرز هاتين الفكرتين، لا بشكل مباشر ولا بشكل عيني، وهو ما سيُقَدم في هذه الدراسة.**

**عادل العمري**

**يوليو 2025**

# القسم الأول

## الانقلاب[1]

---

[1] في هذا القسم يختلف الباحث مع معظم الكتابات المعروفة حول تاريخ الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر إبان الفترة السابقة على انقلاب 1952 في مسألتين ذاتي مغزى خاص. ومع ذلك لن يكون لهذا الاختلاف من تأثير يذكر على المجرى العام للتحليل ولا على نتائجه النهائية. ولذلك فسوف يُشار في هذا المقام إلى هذين الاختلافين بدون تفصيل، تجنبًا لسوء فهم ما قد يبدو وكأنه خلط في المفاهيم:

1. تم استبعاد حزب الوفد من الحركة الوطنية وقصر المفهوم الأخير على أحزاب ومنظمات وكفاحات الإنتليجينسيا والطبقات الفقيرة، على أساس أن الوفد كان حزب الطبقة المسيطرة الذي كان بلا شك يسعى إلى تحقيق الاستقلال السياسي بطريقته التوفيقية المعروفة حارمًا الطبقات الأخرى -بقدر الامكان- من أي مزايا، كما كان واضحًا في ثورة 1919. بل إن التحالف مع الاستعمار أو الحلول الوسط لم تكن مستحيلة من جانب الوفد، ومثال ذلك موافقته على معاهدة 1936 ثم "كفاحه" ضد الفدائيين بعد أن اتسع نشاطهم في 1951. أما الأحزاب الوطنية فكانت أكثر راديكالية بكثير بل وشكل ضغطها على الوفد عاملًا هامًّا في دفع قيادات الأخير إلى اتخاذ بعض المواقف الراديكالية. علاوة على هذا فقد شهدت الفترة التالية لعام 1945 تساهلًا واضحًا من جانب الوفد تجاه الملك، على نقيض المنظمات الشيوعية والاشتراكية وغيرها التي كانت تزداد راديكالية.

ومع ذلك لم توضع "الطليعة الوفدية" ضمن حزب الوفد الأصلي، ذلك أنها شكلت من الناحية الفعلية انشقاقًا على الوفد وليس مجرد قاعدته الشبابية. وقد لعبت دورًا كبيرًا في الضغط على مكونات النظام السياسي الثلاث: الاحتلال - السراي - الوفد، أو الكتلة الرئيسية للهيئة الوفدية. وتشمل القوى الوطنية أساسًا: المنظمات الشيوعية - الإخوان المسلمين - الحزب الاشتراكي، مصر الفتاة من قبل - الطليعة الوفدية - منظمات صغيرة مسلحة - نقابات العمال ونقابات أصحاب الأعمال الصغار - منظمات وخلايا وتجمعات أخرى صغيرة.

2. لم يُعتبر الإخوان المسلمون والتيار الديني ككل مجرد أثر من الماضي. ولا شك أن هذا التيار يحمل عداءً مريرًا للتيارات العلمانية وشبه العلمانية والديمُقراطية عمومًا. إلا أنه يمثل بوجه عام قطاعات من الإنتليجينسيا، وهو رغم ارتكازه الشكلي على الدين قد أخذ منحى معاديًا بشدة للاستعمار والصهيونية، وما كان عداؤه للعلمانيين إلا بصفتهم تغريبيين من وجهة نظره. لذلك لم تكن صدفة أن يلعب هذا التيار دورًا أساسيًّا في حرب 1948 والمقاومة المسلحة في

ليست الثورة مأدبة ولا كتابة مقال ولا رسم صورة ولا تطريز ثوب، فلا يمكن أن تكون مثل تلك اللباقة والوداعة والرقة أو ذلك الهدوء واللطف والأدب والتسامح وضبط النفس. إن الثورة انتفاضة وعمل عنف تلجأ إليه إحدى الطبقات للإطاحة بطبقة أخرى

ماو تسي تونج

# الباب الأول

# مسار الأوضاع المحلية بعد الحرب العالمية الثانية

## الفصل الأول:

## اتساع الهوة بين الطبقات[2] الاجتماعية:

**حققت الطبقة المسيطرة أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية تراكمًا ضخمًا، فأصبح للدولة ولمجموعة كبيرة من المؤسسات الخاصة والأفراد ديون لدى بريطانيا قدرت بأكثر من 400 مليون جنيه استرليني[3]. كما تراكمت ثروات طائلة لدى كبار ملاك الأراضي نتيجة ارتفاع سعر الأرض، وبالتالي ارتفاع إيجارها، وارتفاع السعر العالمي للقطن عدة أضعاف. وأصبحت الطبقة المسيطرة تساهم بـ84% من الاستثمارات السنوية بعد الحرب، كما باتت تمتلك 39.3% من رأس المال المسجل في الشركات الصناعية**

---

1951، وهو لهذا يُعَد جزءًا من الحركة الوطنية. في الواقع فالتيار الإسلامي عمومًا نتاج للمجتمع الحديث وليس مجرد ممثلٍ للماضي.

[2] يُستخدم في هذه الدراسة تعبير الطبقات استخدامًا غير دقيق في معظم الأحيان، لتبسيط الأمور. على أساس أن الطبقات الاجتماعية لم تتبلور على نحو محدد في مصر الحديثة كما شهدت البلدان الرأسمالية المتقدمة، باستثناء طبقة كبار ملاك الأراضي، الفريدة مع ذلك في طريقة تشغيل قوة العمل.

وللسبب نفسه تم اللجوء أحيانًا إلى استخدام مصطلح الطبقة المسيطرة، بقصد كبار ملاك الأراضي ورجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال، وذلك رغم اعتقاد الباحث بأن هؤلاء لا يشكلون طبقة واحدة أو حتى طبقات متماسكة تكوينيًّا.

[3] نجلاء محمد عبد الجواد، الأرصدة المصرية الدائنة البريطانية.

والتجارية عام 1948[4]. كذلك ترتب على الاستثمارات الضخمة من جانب الحكومة في قطاع النقل أن أصبحت البلاد تتمتع بشبكة مواصلات محترمة. كما حققت الصناعة التحويلية قفزة كبيرة أثناء وبعد الحرب، فاستطاعت سد طلب السوق المحلية من السكر والكحول والسجائر والملح والدقيق، وانخفض اعتمادها كثيرًا على التمويل الأجنبي، خاصة بالنسبة لغزولات القطن والأحذية والأسمنت والصابون والبيرة والأثاث والكبريت والزيوت النباتية[5]. وقد حقق الإنتاج الصناعي زيادة خلال الحرب بنسبة 37%، كما ازدادت الاستثمارات الصناعية ككل في الفترة من 1945 إلى 1951 بمقدار 56.7 مليون جنيه[6]. وارتفع معدل ربح الصناعة من 13% قبل الحرب إلى 20% سنويًّا بعدها[7]. وقد ترافق هذا الانتعاش الاستثماري مع زيادة معدل الادخار المحلي من 5% عام 1929 إلى 29% عام 1944[8].

وقد أفرزت فترة الحرب وما بعدها ظاهرة أغنياء الحرب، خاصة من التجار المغامرين الذين استغلوا نقص البضائع الأجنبية الضرورية وراكموا ثروات طائلة وراحوا يستثمرون أرباحهم في العقارات الضخمة. ومع استئناف ورود البضائع المستوردة بعد الحرب راح أفراد الطبقة المسيطرة يتكالبون على اقتنائها بما لديهم من ثروات مكتنزة هائلة، وانتشرت روح الاستهلاك الترفي بسرعة.

أما في الطرف الآخر، فقد سارت أحوال العمال وفقراء الريف وصغار الموظفين إلى تدهور عظيم. فعانت الطبقات الأدنى من نقص السلع الأساسية وارتفاع أسعارها وضعف القدرة الشرائية، حيث أخذت تتدهور بشكل متعاظم أثناء الحرب بصفة خاصة، وإن استمر التدهور بعدها أيضًا. وقد ارتفعت نسبة البطالة ارتفاعًا كبيرًا بل وعانى المتعلمون منها، فقد بلغ عدد المتعطلين منهم نحو عشرة آلاف عام 1946، وهو رقم ضخم آنذاك.

وقد ترافق مع هذا البؤس والخراب الذي عم حياة الطبقات الأدنى والانتعاش والثراء الذي شهدته الطبقة المسيطرة انتشار الفساد: الاختلاس واستغلال النفوذ والمحسوبية وانتشار الرشوة داخل أجهزة الحكومة، وتجارة السوق السوداء، والمضاربة في السلع الضرورية. يضاف إلى ذلك فساد البلاط الملكي بشكل لم يسبق له مثيل، من فضائح مالية للملك، منها على سبيل المثال نهب أموال الأوقاف، إلى فضائحه الأخلاقية المتعددة.

وفي ظل هذا التفاوت الاجتماعي الكبير وتراكم البؤس في جانب والثراء مع الفساد في الجانب الآخر، تعاظم السخط الشعبي مما أجبر الحكومات على اتخاذ بعض الإجراءات

---

[4] محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، ص 164.

[5] باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادي في مصر، ص 31.

[6] Charles Issawi, Egypt at Mid-Century, An Economic Survery, pp. 90-91

[7] Ibid., pp. 161-162

[8] Ibid., p. 90

الإصلاحية لصالح الطبقات الأدنى. فقامت الحكومة على سبيل المثال في عام 1941 بسن قانون النقابات العمالية وسمحت بحق الإضراب، ولكن بشروط. كما قامت بتوزيع بعض السلع الأساسية بالبطاقات وبأسعار مخفضة، وحددت أسعار بعض السلع. كما أصدرت حكومة الوفد الأخيرة قانون عقد العمل الفردي ثم قانون عقد العمل الجماعي، بالإضافة إلى قوانين خاصة بتعويضات إصابات العمل، كما رفعت تعويض غلاء المعيشة. إلا أن كل هذا لم يكن كافيًا لتسكين السخط الشعبي المتصاعد.

************************************

## الفصل الثاني:

## نمو التناقضات داخل الطبقة المسيطرة:

برغم الانتعاش الاقتصادي الكبير للطبقة المسيطرة أثناء وبعد الحرب، وبفضل هذا الانتعاش نفسه، تصاعدت التناقضات بين مختلف فئاتها، فقد ظل كبار ملاك الأراضي يهيمنون على سلطة الدولة، الأمر الذي وصفه البعض بهيمنة ما أسموه بـ"المنطق الزراعي"[9]. فبينما كانت الدولة تتدخل من حين لآخر لصالح كبار ملاك الأراضي عن طريق شراء القطن بأسعار مرتفعة في أوقات الكساد أو ببيع أراضي طرح النيل لهم بأسعار رمزية، كانت نفس الدولة لا تقوم بدور مماثل تجاه رجال الصناعة. فكانت الضرائب المفروضة على الصناعة مرتفعة، كما عانت الأخيرة في ظل "المنطق الزراعي" من نقص الكادرات الفنية بسبب التركيز على التعليم النظري دون التعليم المهني، كما عانت من عجز قطاع الكهرباء الذي أجبر أصحاب المصانع على شراء مولدات كهربائية خاصة عالية التكلفة. ولا شك أن الدولة قد اتخذت الكثير من الإجراءات لحماية الصناعة المحلية، من فرض جمارك عالية نسبيًا على المستوردات المنافسة، وإنشاء وتمويل البنك الصناعي، ووضع دراسات خاصة بصناعة الأسمدة والصلب. ولكن لم يكن هذا كله كافيًا على الإطلاق ولا يقارن بما قدمته لكبار ملاك الأراضي. ومن ثم طالب جمهور رجال الصناعة بتدخل أوسع للدولة في تمويل الصناعات ومنح التفضيلات الجمركية للسلع الرأسمالية والمواد الخام، وفرض جمارك مرتفعة على السلع المنافسة المستوردة، وضمان الأرباح للصناعات الناشئة، وتخفيض الضرائب على الأرباح الصناعية[10]. كما طالب بأن تتدخل الدولة لتخفيض أسعار المواد الخام، وخاصة القطن المصري، والسماح باستيراد القطن قصير التيلة من الخارج مقابل تصدير القطن المصري المرتفع الثمن. ولم تستطع دولة كبار ملاك الأراضي أن تقدم الكثير لرجال الصناعة رغم تولي بعض من أكبر رجال الصناعة رئاسة الحكومة أكثر من مرة، إذ كان

---

[9] على سبيل المثال، صبحي وحيدة، في أصول المسألة المصرية.

[10] يمكن الوقوف على مطالب رجال الصناعة في الفصول الثلاثة الأخيرة من كتاب صبحي وحيدة سالف الذكر.

**كبار رجال الصناعة هم أنفسهم من كبار ملاك الأراضي. كما أن الوزارات التي رأسها رجال الصناعة كانت تعمل في حماية الملك، أكبر مالك عقاري في البلاد.**

**وقد ظلت المصانع تشتري القطن بأسعار متزايدة الارتفاع وتتعرض لمنافسة السلع الأجنبية، فقد أغلق في الفترة من 1945 إلى 1948 نحو 109.715 ألف مؤسسة صناعية من عدد إجمالي بلغ 129.271 ألفًا عند انتهاء الحرب[11] بعد تدفق السلع المستوردة الأجود والأرخص، كما كانت تدفع ضرائب مرتفعة.**

**وفي إطار الصراع حول اقتسام الفائض الاجتماعي طالب فريق من الإصلاحيين بتنفيذ عدد من الإجراءات، مثل إلغاء الوقف وتحديد الملكية الزراعية وتحديد إيجارات الأراضي وإجراء إصلاحات بالإدارة الحكومية، وقد أيد جمهور رجال الصناعة هذه المطالب، كما أيدتها الإنتليجينسيا[12] بوجه عام.**

**لقد وصف تشارلز عيسوي كبار ملاك الأراضي المصريين بأنهم قد شكلوا "*طبقة تحمل عيوب الطبقة الثرية دون مزايا الطبقة الحاكمة*" [13]. وفي الحقيقة كانوا رغم الروابط الوثيقة التي ربطتهم بالصناعة محط أنظار دعاة الإصلاح الاجتماعي. ورغم أن الصناعة قد وجدت نفسها في وضع معاد للملكية العقارية الكبيرة، لم يستطع رجال الصناعة في الواقع رفع شعارات راديكالية ومعادية لهذه الملكية، وذلك خوفًا مما قد يترتب على ذلك من تحولات اجتماعية لا يمكن توقعها[14].**

**وفي داخل قطاع الصناعة نفسه كان جمهور أصحاب الأسهم غاضبًا على كبار رجال الصناعة من المليونيرات وكبار المديرين. فالشركات الاحتكارية كانت تحقق الأرباح الطائلة على حساب الشركات الصغيرة، بتحويل جزء من فوائضها. إذ إن الصناعة**

---

**[11] طارق البشري، الحركة السياسية في مصر 1945-1952، ص 198.**

**[12] المقصود بالإنتليجينسيا في هذه الدراسة الأفراد الذين يتخصصون في العمل الذهني، أي المتعلمين: الأطباء والمهندسين والمحامين والمديرين والمحاسبين والصحفيين والعلماء والباحثين والكتاب والفنانين والأدباء ورجال السياسة ورجال الإعلام ورجال الدين، إلخ.**

**[13] Charles Issawi, Egypt, An Economic and Social Analysis, p. 149**

**[14] يذكّر هذا بالصراع الكبير في القرن التاسع عشر بين البرجوازية وكبار ملاك الأراضي في إنجلترا حول قانون القمح، ولكن النتيجة كانت مختلفة تمامًا في الحالتين. ففي إنجلترا نجحت البرجوازية في كسر هيمنة ملاك الأراضي، ولكن "البرجوازية" المصرية لم تستطع أبدًا أن تصطدم بكبار ملاك الأراضي وظلت الملكية العقارية دائمًا تلعب دورًا حاسمًا في الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد، وظل لكبار الملاك من السطوة والنفوذ ما فاق بما لا يقارن رجال الصناعة. والفارق يكمن في أنه في بلد رأسمالي لا يمكن وقف زحف رأس المال إلى كل القطاعات وبالتالي فلا مناص من سيطرته المطلقة، أما في بلد متخلف كمصر، فإن رأس المال الصناعي يظل يعمل فقط كنقطة مرور للأنشطة الوسيطة. فالصناعة كرأسمال تعجز عن اقتحام القطاعات قبل الرأسمالية حتى النهاية، بل وتلجأ -مضطرة- إلى ممارسة أساليب قبل-رأسمالية للحصول على الفائض. ولم تستطع الرأسمالية الصناعية في مصر أبدًا أن تخلق لنفسها حزبًا سياسيًّا متميزًا. وإن الفكرة تصبح كاملة الوضوح لدى اكتشاف أنه كان ضمن معارضي إلغاء قانون القطن، المشابه لقانون القمح في إنجلترا، شركات النسيج التابعة لبنك مصر، بحجة تحقيق الواجب الوطني، كما رصد روبرت مابرو & سمير رضوان، التصنيع في مصر 1939-1973، ص 92.**

المصرية قد شهدت في تلك الفترة ظاهرة فريدة، هي احتكار الإدارة، ففي أحيان عديدة كان شخص واحد يمسك بيده مجالس إدارة تصل إلى 20 أو 30 أو حتى 40 شركة في آنٍ واحد[15].

وكان أغلب هؤلاء يملك قليلًا من الأسهم، وكانوا يعملون من خلال إدارتهم لهذا العدد من الشركات على زيادة دخولهم واستغلال الشركات لمصالحهم الشخصية، وفي هذا السياق يفرغون خزانة شركة في شركة أخرى، مما سبب ضررًا كبيرًا لجمهور المساهمين. وقد أدى هذا الوضع إلى عدم الثقة من جانب جمهور المساهمين في رجال الإدارة، فكان الطرف الأول يسعى جاهدًا لتوزيع أكبر نسبة من الربح المحقق، وبذلك كان المساهمون يعرقلون توسع المشاريع، وعلى الجانب الآخر كان رجال الإدارة يعرقلون نمو الشركات الصغيرة.

هكذا كانت الطبقة المسيطرة تتفتت وتتشقق إلى كتل وجماعات وأحزاب متصارعة، راح كل منها يزايد على الآخر في سبيل تبرير شرعية وجوده، وبلغ الأمر الملك نفسه الذي أخذ يقدم نفسه ممثلًا للرجل الفقير، إلخ. كما راحت الأحزاب الليبرالية تتنافس على استقطاب الجماهير بأي طريقة، وراح كل فريق يقترح التضحية بفريق آخر، ككبش فداء للنظام ككل. فالإضرابات والصراعات الاجتماعية الحادة التي شهدتها البلاد في الفترة من 1945- حتى 1952 والتي بلغت حد إضراب رجال الشرطة للمرة الثانية في تاريخ مصر الحديث عام 1947[16]، قد فرضت على الطبقة المسيطرة ضرورة التضحية ببعض مكاسبها أو تقديم كبش فداء لها ككل، خاصة أن قدرتها على ممارسة القمع راحت تضعف بعد هزيمة 1948 وانتشار مشاعر التذمر داخل الجيش وبقية أجهزة الدولة. وقد دفع نمو الحركة الشعبية بالتناقضات داخل الطبقة المسيطرة بعيدًا وزاد من حدة الصدامات بين مختلف كتلها. وما كانت تلك الطبقة تحاول أن تتماسك في مواجهة الحركة الوطنية إلا وتجد نفسها بعد قليل وقد تفككت مرة أخرى.

وقد كانت الأرستقراطية الزراعية المتمتعة بحماية السراي هي أكثر الأطراف ملاءمة للتقدم على مذبح الفداء. ولكن لم يكن من المتصور أن تتطوع أعتى الفئات المسيطرة من تلقاء نفسها لنيل شرف التضحية بالنفس من أجل استقرار النظام، ولذلك كان من الممكن فقط أن تتم هذه العملية بالقوة.

وكان للسراي وضع خاص في خضم تلك الأزمة. فقد كانت إحدى أهم دعائم النظام السياسي، وكان الملك يسيطر على أحزاب الأقلية، أو على الأقل يستطيع أن يستقطبها. وكان هو أكثر أطراف النظام عداءً للإصلاح الاجتماعي والسياسي بحكم وضعه الخاص على رأس الأرستقراطية العقارية، بالإضافة إلى ضيق أفقه الشخصي، ومن ثم عرقل طويلًا محاولات الإصلاح العديدة التي طرحت داخل معسكر النظام نفسه. وعلاوة على

---

[15] طارق البشري، المرجع السابق، ص 191.

[16] نفس المرجع، ص 215.

ذلك ساهمت سمعته الشخصية السيئة في إحراج متزايد للنظام. ولكن لما كانت السراي هي رمز سلطة الطبقة المسيطرة في ذلك الحين، لم تكن مواجهتها مباشرةً من جانب دعاة الإصلاح بالأمر المضمون، إذ كانت ثمة مضاعفات ثورية تبدو في الأفق. وللسبب الأخير بالذات قام الملك بنفسه بتعيين الوزارة التي أشرفت على انتخابات 1950، ويقدمها كـ "*هدية العيد من الملك إلى شعبه*"[17]. كما وقفت وزارة الوفد، الابنة الشرعية لهدية العيد المذكورة، رغم كل ما اتخذته من إجراءات إصلاحية نزولًا عن إرادة الجماهير المتمردة، مستضعفة أمام السراي بالذات، بل كانت أكثر وزارات ذاك الحزب تهادنًا مع الملك. فـ"وفد" 1950 المحافظ لم يعد هو نفسه القديم المكافح، كما أن الحركة الثورية كانت تزداد قوة. وفي الحقيقة كانت الفترة أكثر الفترات في تاريخ مصر الحديث ملاءمة - حسب تقديرالباحث- للتحولات الراديكالية.

*******************************************

## الفصل الثالث:

## انفجار المسألة الوطنية والصراع الاجتماعي:

تحملت مصر خلال الحرب خسائر فادحة، فوفقًا لمعاهدة 1936 قام جيش الاحتلال باستخدام الموانئ والمطارات والطرق، وغيرها من مرافق البلاد، كما استولى على كميات ضخمة من البضائع المنتجة محليًّا والتي لم يدفع ثمنها واعتبرت دينًا على الحكومة البريطانية. وقد تحملت الطبقات الأدنى في النهاية أعباء هذه الالتزامات، بجانب أعباء الإثراء الفاحش للطبقة المسيطرة إبان نفس الفترة.

وكان من نتائج ذلك أن تصاعد السخط الشعبي على الاحتلال، كما ظهرت أوهام ما لدى قطاعات شعبية واسعة بأن انتصار الفاشية كفيل بتخليص مصر من ثقل الاحتلال. وقد أثبتت معاهدة 1936 بحق أنها لم تكن قد "*عقدت من أجل مصر*"، حسبما ذكر النحاس، وإنما عقدت من أجل بريطانيا وحليفتها في الداخل، الطبقة المسيطرة، التي استفادت كثيرًا من تطبيق المعاهدة وقت الحرب.

كما أدت الحرب بمختلف مضاعفاتها إلى حالة من الغليان الشعبي ضد الاحتلال في حد ذاته، وقد جرت أثناءها احتكاكات عديدة بين الجماهير والجنود الأجانب، وأصبح مجرد وجود جيش الاحتلال مثيرًا لاستفزاز شعبي بالغ.

وبالإضافة إلى أن الحرب قد دعمت من مركز رأس المال الصناعي المحلي، فقد أدت في نفس الوقت إلى نمو عدد عمال الصناعة ونمو ثقلهم في الحركة الوطنية، مصحوبًا

---

[17] نفس المرجع، ص 276.

**بتدهور بالغ في مستوى معيشتهم فكانوا أكثر الفئات معاناة أثناء الحرب[18]. كذلك جاءت الحرب بنتيجة بالغة الأهمية، هي نمو الوعي السياسي لدى المراتب الاجتماعية الفقيرة، وكذلك لدى الطلاب، والإنتليجينسيا، القوة الأهم في الحركة الوطنية. وكانت الحرب قد أدت إلى تحسن سمعة الاتحاد السوفيتي في العالم وخاصة في المستعمرات، باعتباره الدولة التي ساهمت بالجهد الأكبر في تحطيم الفاشية، كما برز كدولة مؤيدة للحركات اليسارية والوطنية. كذلك أضعفت الحرب الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا، مما بدا مشجعًا لطموحات قوى أخرى عالمية، الولايات المتحدة أساسًا، ومحلية، متمثلة في مختلف الفئات والطبقات والقوى السياسية المحلية.**

**وكان الملك قد تلقى في حادث 4 فبراير 1942 أكبر صدمة في حياته حين فرضت عليه الدبابات البريطانية حكومة النحاس[19]. ومنذ ذلك الحين راح ينتظر اللحظة التي يرد فيها الصاع صاعين لحزب الأغلبية، من أجل استعادة سلطته التي دائمًا ما كان يفقد جانبًا هامًّا منها في ظل الحكومة الوفدية، ولكي يستعيد هيبته أمام الشعب وتجاه الاحتلال أيضًا.**

**أما أحزاب الأقلية فباتت تأمل في القضاء المبرم على الوفد بعد حادث 4 فبراير وطرد مكرم عبيد، الرجل الثاني في الحزب، وفضائح "الكتاب الأسود" الشهير. وكان 4 فبراير قد مس إلى حد ما احترام الوفد وسط جماهيره، ولكنه ما لبث أن استرد بعد الحرب كثيرًا من نفوذه بفضل فساد وزارات أحزاب الأقلية التي تلته أساسًا وليس بفضل نضاله الخاص. ولكن جماهيره بعد الحرب لم تكن هي نفسها جماهيره قبلها، فالطبقات الفقيرة قد باتت أكثر ميلًا للشعارات الراديكالية وأكثر ميلًا إلى العنف، وأصبح الاحتفاظ بتأييدها يتطلب من الحزب ليس فقط رفع الشعارات الوطنية بل وتبني المطالب الاجتماعية المتزايدة أيضًا، خاصة أن الحرب قد أدت إلى تدهور مستوى معيشة الطبقات الأدنى بشدة. كذلك لم تعد المسألة الوطنية تقبل كثيرًا من المساومات في نظر هذا الجمهور المتمرد بعدما كلفه الاحتلال الكثير من التضحيات والآلام وقت الحرب.**

**في ذات الوقت كان الوفد قد صار أكثر محافظةً من ذي قبل. فقد سيطرت الأرستقراطية العقارية على قيادته بعد توقيع معاهدة 1936، ولذلك بات عليه لكي يحتفظ بنفوذه في الشارع أن يكبح أولًا جماح نفسه، أي أن يتجاوز الميول المحافظة لقياداته، ويتمسك بشعاراته الشعبوية. وهذه مسؤولية من نوع جديد.**

---

**[18] أشار باتريك أوبريان إلى أن أجر العامل الصناعي المصري في تلك الفترة كان من أكثر الأجور انخفاضًا في العالم، المرجع السابق، ص 46.**

**[19] تفاصيل الموضوع في:**

**- محمود متولي، حادث 4 فبراير سنة 1942 في التاريخ المصري المعاصر.**
**- محمد أنيس، 4 فبراير 1942 في تاريخ مصر السياسي.**

**أما الطبقة المسيطرة ككل فقد ظهرت لديها بعد الحرب طموحات جديدة فيما يختص بالمسألة الوطنية التي كانت دائمًا من وجهة نظرها مسألة الاستقلال السياسي بشكل جوهري، وراحت تطالب بريطانيا المنهكة بجزء جديد من الكعكة. وقد وجدت في اشتعال الحركة الوطنية فرصة للضغط على بريطانيا لتحقيق قدر أكبر من الاستقلال السياسي.**

**على ضوء هذا الوضع الجديد والمعقد: المزاج الثوري الآخذ في التصاعد لدى الجماهير، والانقسام الذي يزداد عمقًا بين الفئات المسيطرة، والضعف الواضح للاستعمار البريطاني، باتت لعبة الصراع على الساحة المصرية أكثر تعقيدًا. فامتدت لتشمل محاور عدة، فالمسألة الوطنية بالغة التفجر، والمسائل الاجتماعية قد أصبحت على جدول أعمال المثقفين والعمال، ثم الفلاحين بعد ذلك وإن بشكل محدود. وقد ظلت مسألة الديمُقراطية هي الشغل الشاغل للوفد، لأنها وحدها التي كانت تضمن لـه الحكومة، كما باتت المزايدة السياسية بين مختلف أحزاب الطبقة المسيطرة وسيلة أساسية للصراع فيما بينها.**

**والأمر الأهم على صعيد موازين القوى السياسية المحلية أن قوى جديدة تعبر عن الإنتليجينسيا قد دخلت لعبة الصراع، بل واتسع نفوذها اتساعًا كبيرًا، أهمها المنظمات الإسلامية، والمنظمات الماركسية، وحزب مصر الفتاة، والطليعة الوفدية.**

**وحين اقتربت الحرب من نهايتها بدأ الصراع على السلطة بين مختلف أجنحة الطبقة المسيطرة. فمع هدوء حدة المعارك واقتراب هزيمة ألمانيا أصبح من الممكن للملك، بعد أخذ موافقة بريطانيا فيما يبدو، أن يقيل حكومة النحاس التي كان رئيسها يتعمد استفزاز الملك مستغلًا حماية بريطانيا. وقد تم له ما أراد في أواخر 1944[20]، فقام بتعيين أحمد ماهر رئيسًا للوزراء، فشكل وزارته من السعديين والأحرار الدستوريين والكتلة الوفدية (حزب مكرم عبيد) والحزب الوطني، وأعلن عن موعد للانتخابات العامة لتشكل مجلس النواب.**

**أما الوفد فقد استبعد بالطبع من الوزارة الجديدة، وكان من المتيقن أن وزارة أحمد ماهر سوف تقوم بتزوير الانتخابات، فطالب بإجراء الانتخابات تحت إشراف حكومة محايدة، ولكنه في النهاية اضطر إلى مقاطعتها.**

**تشكلت الوزارة الجديدة إذن برئاسة أحمد ماهر باشا، من الحزب السعدي، الذي لم يمهله الوطنيون فتم اغتياله عام 1945 في ذات اليوم الذي قرر فيه إعلان الحرب على ألمانيا. وقد أعلنت الوزارة الجديدة تمسكها بمعاهدة 1936 وبالتحالف مع بريطانيا، خاصة أن الأخيرة قد راحت بعد الحرب تميل إلى تبني فكرة التحالفات بدلًا من الاحتلال العسكري لتوفير النفقات. إلا أنها قد اضطرت لإطلاق بعض الحريات الديمُقراطية التي قمعت بشدة خلال الحرب حين بدا أنه لا يوجد مبرر لاستمرار العمل بالأحكام العرفية.**

---

**[20] انظر كمال عبد الرؤوف، الدبابات حول القصر، مذكرات لورد كيلرن عن 4 فبراير 1942، ص ص 110-112.**

**وعلى أثر ذلك انفجرت حركة احتجاج شعبية هائلة على وجود الاحتلال، وعلى معاهدة 1936، وعلى إعلان الحكومة موافقتها على فكرة التحالف مع بريطانيا.**

**وفي مقابل موقف الوزارة طالبت القوى الوطنية وحزب الوفد بعرض قضية احتلال مصر على مجلس الأمن. وكان الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت يساوم بلدان الغرب على الانسحاب من إيران على أن تجلو بريطانيا وفرنسا من مصر وسوريا ولبنان. فقد كان الوجود السوفيتي لا يزال قويًا في إيران، والحزب الشيوعي واسع النفوذ في اليونان. وقد انتهزت سوريا ولبنان الفرصة وقامتا بعرض قضية الاحتلال على مجلس الأمن وتمت التسوية لصالحهما. أما وزارة السعديين في مصر الأكثر قدرة في الحقيقة على تمثيل الطبقة المسيطرة، بخلاف الوفد الأكثر ارتباطًا بالجماهير وبالتالي الأكثر قابلية للاستجابة لضغطها، فكانت ترى أن الحل المثالي هو تحقيق الاستقلال مع الإبقاء على شكل من أشكال التحالف مع بريطانيا.**

**قام النقراشي الذي حل محل أحمد ماهر بتقديم مذكرة للحكومة البريطانية في ديسمبر 1945 تتضمن طلبًا بإعادة النظر في معاهدة 1936 مع تلميح لفكرة التحالف مع بريطانيا، ولكن كان رد الحكومة البريطانية مخيبًا لآمال النقراشي. وكانت المذكرة قد أرسلت سرًّا، وكذلك كان الرد، إلا أن أخبار كل منهما قد تسربت إلى الشارع، مما أجبر الحكومة في النهاية على نشرهما، لتنفجر مظاهرات عارمة ضد السلطة، ولتجري مصادمات واسعة النطاق، كان من ضمنها معركة كوبري عباس الشهيرة. وتبع ذلك استقالة النقراشي من الوزارة بينما عيّن إسماعيل صدقي رئيسًا للوزارة الجديدة[21].**

**وفي محاولة لاستقطاب الجماهير الثائرة، طرح الوفد شعار "وحدة وادي النيل" كحل للمسألة السودانية، وشعار إلغاء معاهدة 1936 الذي يعني الجلاء التام. والأهم من ذلك أن الحزب قد ركز على ضرورة إجراء انتخابات جديدة حرة تحت إشراف حكومة محايدة. وسوف يتضح فيما بعد كيف كلفته هذه الشعارات ثمنًا باهظًا.**

**أما أجندة القوى الوطنية، باستثناء التيار الإسلامي، فكانت تتلخص في تمكين الوفد من الوصول إلى السلطة من أجل تحقيق هذه الشعارات، أو على الأقل من أجل عرض القضية على مجلس الأمن. بل كان ضمن شعارات الحركة الديمُقراطية للتحرر الوطني (حدتو) وهي أكبر التنظيمات الشيوعية وقتها أن معارضة مجلس الأمن خيانة، اعتقادًا بأن مجرد وجود الاتحاد السوفيتي بالمجلس يعد ضمانًا لانتصار مصر[22].**

---

[21] راجع التفاصيل في طارق البشري، المرجع السابق ص ص 86-91، أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، الجزء (1)، ص ص 88-96.

[22] انظر تفصيلات أخرى في كتاب طارق البشري سابق الذكر، وفي رفعت السعيد، منظمات اليسار المصري 1950-1957.

وقد قامت حكومة صدقي التي تلت حكومة النقراشي بإطلاق مزيد من الحريات السياسية لتحسين صورة الحكومة من جهة، ولاستخدام حركة الجماهير في المفاوضات المرتقبة مع المستعمرين من جهة أخرى، إذ كان صدقي قد قرر الدخول في مفاوضات مع بريطانيا بهدف حل المسألتين المصرية والسودانية.

وكان أول رد فعل للجماهير على أثر إطلاق الحريات هو التظاهر ضد حكومة صدقي نفسها، مطالبة بتوزيع عادل للثروة الوطنية وبالجلاء التام لجيش الاحتلال وعرض القضية الوطنية على مجلس الأمن. كما تشكلت "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة" واستمرت المظاهرات أيامًا عديدة. إلا أن صدقي قد قرر بدء التفاوض أثناء المظاهرات لعله يستفيد منها.

وفي مقابل خطة صدقي أبدت بعض الدوائر البريطانية حرصها على أن تتم المفاوضات مع حكومة تتمتع بنفوذ شعبي ملموس، أي مع حزب الوفد. وكمناورة قام صدقي بعرض اشتراك الحزب بعضوين ولكن مصطفى النحاس رفض الفكرة وعرض عدة شروط للدخول في المفاوضات:

1. أن تتم المفاوضات بغض النظر عن مذكرة النقراشي سابقة الذكر.

2. أن يكون لحزب الوفد أغلبية في وفد المفاوضات.

3. حل مجلس النواب بعد انتهاء المفاوضات وإجراء الانتخابات تحت إشراف حكومة محايدة.

وأمام هذه الشروط راح صدقي يهاجم الوفد بشدة، بينما تم تشكيل وفد المفاوضات من أحزاب الأقلية وسط معارك إعلامية حادة بين حزب الوفد والحكومة، ومظاهرات احتجاج واسعة وعنيفة أثبتت لصدقي، ولكن ليس للنحاس بعد، أن لعبة استغلال الحركة الجماهيرية لم تعد مجدية. إذ إن الظروف التي كانت تسمح بذلك في الماضي قد ولت، ولذا سرعان ما تراجع هذا مذعورًا عن "تجربته الديمُقراطية" -إذا ما استُخْدمت مصطلاحات العصر الحالي- فأصدر قانون "حماية النظام الاجتماعي"[23]، ذلك القانون الذي لم تجرؤ أي حكومة مصرية بعد ذلك على إلغائه، ويتضمن تشديد العقوبات الجنائية بدعوى حماية النظام الاجتماعي ضد الأفكار الشيوعية. ودخل المفاوضات بعد اتخاذ إجراءات قمع بالغة العنف ضد الجماهير الثائرة، وضد الصحافة المعارضة. وانتهت المفاوضات المرجوة بمشروع صدقي-بيفن، المعروف، وقد نص على تشكيل لجنة للدفاع المشترك واستمرار نظام الإدارة بالسودان كما هو[24].

---

[23] انظر التفاصيل في كتاب طارق البشري السابق الذكر، ص ص 116-130.

[24] تجد التفاصيل الكاملة في كتاب القضية المصرية 1882-1954، ص ص 533-536.

**وكان رد الوفد على اتفاق صدقي-بيفن أن أعلن أن صدقي لن ينجح في تنفيذ أي اتفاق ولا في إجراء أي حل للمسألة الوطنية، مناديًا مرة أخرى بانتخابات حرة، تؤدي كالعادة إلى حكومة وفدية، كما راح النحاس يتقرب بهدوء من عدو الأمس، الملك.**

**أما القوى الوطنية فأعلنت موقفها الملخص في إلغاء معاهدة 1936 وعرض القضية على مجلس الأمن. وفي مواجهة اتفاق صدقي-بيفن جرت أعمال عنف جماهيرية بالغة الاتساع واجهتها موجه من القمع، ومع ذلك لم تنسحب الجماهير من الشوارع إلا بعد استقالة إسماعيل صدقي.**

**تحقق لمصلحة الإنتليجينسيا والطبقات الفقيرة هدف هام حتى استقالة صدقي، هو منع إقامة حلف دفاعي مع بريطانيا، وهو الهدف الأساسي للأخيرة من عقد أي اتفاق مع مصر في ذلك الوقت، فقطع الشعب بذلك على الكتلة الأكثر محافظة من الطبقة المسيطرة طريق حل المسألة الوطنية لحسابها الخاص. وقد أثبتت حكومات أحزاب الأقلية حتى الآن عجزها عن تنفيذ أي اتفاق مع بريطانيا وأعلنت الصحافة البريطانية ذلك بوضوح، كما بدأت الحكومة البريطانية نفسها تعرب عن رغبتها في التفاوض مع حكومة مقبولة من الجمهور. هكذا بدت أحلام الوفد قريبة المنال. إلا أن الملك كان لا يزال مصممًا على تحطيم هذا الحزب بالذات، فسلم الوزارة إلى النقراشي مرة أخرى.**

**قرر النقراشي، بتأييد الملك، طرح فكرة إعادة المحادثات مع بريطانيا ولكن على أساس تعديل الاتفاق على حل مسألة السودان وبذلك يكون -حسب تصوره- قد حقق أحد أهم أماني الحركة الوطنية وسحب البساط من تحت أقدام حزب الوفد ولو جزئيًا. إلا أنه لم يفكر في إعادة التفاوض حول مسألة التحالف. وقد ظلت هذه المسألة تشكل نقطة ضعف كبيرة في خطته، استغلها الوفد في تحريض الجماهير ضده. وفي مواجهة مطالب التعديل المذكورة، اتخذت بريطانيا موقع المدافع عن حقوق السودانيين في مواجهة ما أسمته بأطماع مصر الاستعمارية في السودان، وذلك في محاولة لإحراج حكومة النقراشي. وردًا على تشبث الملك بعدم عودة الوفد تبنت بريطانيا قضية الديمُقراطية في مصر، فراحت تهاجم حكومة النقراشي وتدعو علنًا إلى عودة الوفد. وفي مواجهة ذلك قام الملك بتعيين إبراهيم عبد الهادي، من الحزب السعدي، رئيسًا للديوان الملكي وهو المعروف بعدائه الشديد لحزب الوفد.**

**أما في معسكر الحركة الوطنية فقد استمرت المظاهرات وحركات الاحتجاج رافعة شعارها الخاص بالسودان: وحدة وادي النيل، الذي اكتسب شعبية هائلة في مصر والسودان معًا، واستمرت تتمسك بعرض القضية الوطنية على مجلس الأمن.**

**إزاء تشدد كل من بريطانيا والحركة الوطنية، قرر النقراشي القيام بعرض القضية على مجلس الأمن للتخلص من الضغط الشعبي ولإحراج بريطانيا في ذات الوقت، آملًا في**

كسب الولايات المتحدة إلى صفه[25]. هذا على أساس أنه، في أسوأ الاحتمالات، أي فشل مجلس الأمن في تقديم حل للمسألة المصرية، يكون قد أحبط الحركة الوطنية وهزم طلبها، فتعود الجماهير إلى الهدوء.

أما بريطانيا فقد أصرت على استمرار معاهدة 1936 بينما لم يعد مجلس الأمن بقادر على تقديم شيء لمصر. إذ كان الاتحاد السوفيتي قد انسحب من إيران وهدأت الأحوال في اليونان ولم يعد هناك مبرر لدى بريطانيا لتقديم تنازلات، خاصة أنها كانت قد نسقت مصالحها في الشرق الأوسط مؤقتًا وإلى حد ما مع الولايات المتحدة، ولم تكن على أي استعداد لترك قاعدتها في مصر بعد أن أصبحت فلسطين من الناحية الفعلية تحت السيطرة الصهيونية واقتربت نهاية الاحتلال البريطاني لها.

ولم يكن من السهل أن تفوت مناورة النقراشي على الحركة الوطنية. فأعلنت الأخيرة في صحفها ومظاهراتها ومؤتمراتها أن عرض القضية على مجلس الأمن يتطلب أولًا إلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتي 1899 الخاصتين بالسودان، وإلغاء اتفاق صدقي-بيفن، وهكذا بلغت المعركة مستوى جديدًا من الحدة.

أما حزب الوفد فأعلن رفضه لمبدأ التحالف وهاجم النقراشي داعيًا إلى انتخابات حرة، حيث إن الحكومة لا تمثل الأمة، كما ادعى.

وسارت سلسلة جديدة من المظاهرات، كما نشطت من جديد موجات من العنف الجماهيري والقمع المضاد، مما أجبر بريطانيا على سحب قواتها من القاهرة والإسكندرية مكتفية بالتمركز في منطقة القناة مع تهليل حكومة النقراشي، بينما استمرت الجماهير في هجومها على قوات الاحتلال المنسحبة والتظاهر العنيف ضد الحكومة.

وبعد تلكؤ طويل قام النقراشي بتقديم مذكرة إلى مجلس الأمن في يوليو 1947 مهاجمًا الاستعمار بعنف غريب على رجل مثل زعيم الحزب السعدي، وذلك إرضاءً للجماهير، بينما استغلت بريطانيا مسألة السودان لمواجهة هجوم النقراشي بفضح ما أسمته بالأطماع الاستعمارية لمصر في السودان. أما محاولة الأخير لكسب ود الولايات المتحدة فلم تكن ناجحة على الإطلاق[26]، وانتهى الأمر بفشل المجلس في اتخاذ أي قرار بصدد القضية. وهكذا ظن النقراشي أنه رغم فشل اللجوء إلى المجلس قد قدم للحركة الوطنية ما أرادت. ولكن النتائج كانت مغايرة لما توقع تمامًا، فاشتعلت البلاد بالمظاهرات وأصبحت حكومة الأقلية المؤيدة من قبل الملك عاجزة عن القيام بمزيد من المبادرات،

---

[25] في فترة ما بعد الحرب الثانية راحت الطبقة المسيطرة تحاول استغلال التناقض بين بريطانيا والولايات المتحدة، فرحبت بدخول رأس المال الأمريكي وراحت تتقرب من الولايات المتحدة في محاولة لتقويض النفوذ البريطاني. وعلى سبيل المثال خرجت مصر من كتلة الاسترليني عام 1947 لكي ترتبط بالدولار الذي أصبح العملة العالمية منذ 1944 لكنه ظل مرتبطًا بالاسترليني عمليًا حتى 1962 حيث تم منذئذ ربطه بالدولار.

[26] انظر تفاصيل ذلك في طارق البشري، المرجع السابق، ص ص 151-152.

**وبدأت مرحلة جديدة من الصدامات العنيفة بين الجماهير وقوات الشرطة على نطاق واسع.**

**وقد شهدت الفترة التالية سلسلة من الإضرابات ذات الطابع الاقتصادي والنقابي، كان آخرها إضراب رجال البوليس في سبتمبر 1947 الذي هز هيبة النظام كله وتسبب في شلل بالغ لجهاز الشرطة.**

**كما شهدت الفترة نفسها تصاعدًا لأعمال الإرهاب، خاصة من جانب جماعة الإخوان المسلمين.**

**ولكن جاءت أزمة فلسطين لتنقذ النظام من حالة فوضى لم يكن ليعرف مداها. فقد أعلنت بريطانيا عام 1947 عن اعتزامها سحب قواتها من فلسطين، بينما كانت المصادمات بين العرب والصهاينة قد بلغت الذروة، وأصبح إعلان قيام دولة يهودية أمرًا وشيكًا. ثم صدر قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في أكتوبر عام 1947، وتلاه إعلان قيام دولة إسرائيل في 15 مايو 1948.**

**وكان الشعور القومي العربي قد بدأ ينبثق في مصر حثيثًا منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، وحفز تصاعد المسألة الفلسطينية من اهتمام الجماهير في مصر بمسألة القومية العربية، وإن لم يؤد ذلك إلى تكون حزب سياسي على شاكلة البعث، كما لم تتبن المنظمات الشيوعية تلك القضية باستثناء بقايا الحزب الشيوعي المصري القديم (1921) الضعيفة خلال الثلاثينات. ولكن الشعور بالانتماء العربي كان قد بدأ في التغلغل في وجدان الجماهير التي باتت ترى في الانتصار الوشيك للصهيونية في فلسطين انتصارًا للاستعمار الذي كانت لا تزال تحاربه في مصر، علاوة على أن إخوة عربًا كانوا يذبحون ويشردون ويطردون من ديارهم. وقد لعب حزب "مصر الفتاة" وجماعة "الإخوان المسلمين" الدور الأساسي في الدعوة لمحاربة الصهيونية ومساعدة الفلسطينيين، بينما راحت أكبر المنظمات الشيوعية تؤيد تقسيم فلسطين وتعارض دخول مصر الحرب عام 1948 بالاستناد إلى تحليلها للصهيونية، رغم رفضها ومحاربتها لها أيضًا. أما حزب الأغلبية فلم تكن القضية الفلسطينية مدرجة على جدول أعماله، واكتفي بتأييد نظري للكفاح ضد الصهيونية عمومًا، وفيما بعد أيد دخول الحرب ضد إسرائيل.**

**وقد جاء إعلان قيام إسرائيل ليشعل المنطقة كلها. وكانت الحرب.**

**تصاعدت في مصر الحركة الوطنية بشكل لم يسبق له مثيل، فها هو انتصار كبير جديد للاستعمار، فقامت المظاهرات المعادية للاستعمار والصهيونية، واشتدت الدعوة للحرب، وقامت جماعة الإخوان المسلمين وجماعات من صغار الضباط الوطنيين بممارسة نشاط**

مسلح ضد اليهود في فلسطين، وبات من الواضح أن الشعب والجيش مصممان على الحرب رضيت الحكومة أم أبت[(27)].

أما الملك، فقد وجد في كل ذلك فرصة ذهبية لاسترداد هيبته المفقودة في الداخل ولاكتساب شعبية في المنطقة العربية. وكان قد بدأ يبحث له عن دور عربي بعد الحرب العالمية الثانية مع اشتعال حركة القومية العربية، لتعزيز نفوذه في الداخل في مواجهة الوفد، كما أن منافسيه الرئيسيين في العالم العربي، وهما ملكا العراق والأردن كان من المحتمل أن يتدخلا أيضًا[(28)].

أعلن الملك دخول الحرب بدون علم رئيس وزرائه، فأمر بتحرك الجيش، محاولاً اكتساب شرف الوطنية على حساب وزارته وعلى حساب جيشه الضعيف، ولم تجد الوزارة بدًا من تأييد الملك رغم عدم دستورية قراره، كما لم يجد الوفد مفرًّا من تأييد الحرب.

أما بريطانيا فلم تكن تستطيع رغم احتلالها لمصر أن تقف ضد المشاعر القومية الملتهبة، وهي على العموم لم تساعد بقدر مهم أيًّا من الطرفين: العرب والصهاينة.

كذلك كان إعلان الحرب فرصة للطبقة المسيطرة ولقوات الاحتلال لفرض الأحكام العرفية وتجميد الصراع الاجتماعي.

وفي هذه الظروف راحت غالبية الجماهير تتقبل الأحكام العرفية بكل رضا. ولقد بدا أن الأمور تسير حتى الآن لصالح الطبقة المسيطرة. ولم ينس الوفد أن يضيف لقبوله بالأحكام العرفية شرطًا ديمُقراطيًّا، ألّا تستخدم هذه الأحكام إلا في الغرض الذي فرضت من أجله.

حفزت الحرب نشاط جماعة الإخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة ومنظمة طليعة العمال والفلاحين، وهي ماركسية، وقد مارست هذه التنظيمات نشاطًا جماهيريًّا واسعًا، خاصة أن الحرب قد ألهبت الجماهير وأثارت فورانًا هائلًا للمشاعر الوطنية.

ولكن انتهت الحرب نهايتها المعروفة. وقد كشفت الإدارة السياسية والعسكرية للمعارك عن فساد عظيم في جهاز الدولة، كما تعلمت الجماهير والقوى الوطنية درسًا أساسيًّا، أنها هزمت لأنها لم تحارب تحت لوائها الخاص، وأن تحرير فلسطين لابد أن يمر بتحرير مصر من الاستعمار ومن حلفائه. وكان ضمن أهم نتائج الهزيمة مزيد من الاستقطاب السياسي، فجماعة الإخوان المسلمين التي طالما وقفت مع حكومات وأحزاب الأقلية في 1946-1947 وجدت في الحرب فرصة لتقوية جهازها العسكري وتدريب

---

[(27)] انظر تفصيلات ذلك في أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو (1)، ص ص 122-124.

[(28)] دافيد داوننج & جاري هيرمان، حرب بلا نهاية وسلام بلا أمل، ص 21.

الآلاف من أفرادها على استعمال السلاح وتخزين كميات كبيرة منه. كما بدأت قواعدها حملة إرهاب واسعة ضد المنشآت والعناصر اليهودية طوال فترة الحرب وبعدها. وقد قوبل عنفها بقمع شديد من قبل حكومة النقراشي التي اضطرت في النهاية إلى إصدار قرار بحل الجماعة في ديسمبر 1948، وذلك لإجبار أفرادها على التوقف. إلا أن هذا القرار قد أدى إلى تصعيدها لأعمال العنف أكثر وأكثر.

وأخيرًا اغتيل كل من النقراشي وحسن البنا، وجرت حملة تنكيل بشعة ضد أفراد الجماعة من قبل حكومة إبراهيم عبد الهادي الذي حل محل النقراشي.

كما اتسعت خلال وبعد الحرب صفوف "الطليعة الوفدية"، الجناح اليساري للوفد، أي معظم قواعد الحزب. وقد راحت هذه الطليعة تحاصر قيادة الحزب نفسها. كما عاد من ساحة الحرب صغار الضباط مهزومين محبطين وهم يشعرون بأنهم قد دفعوا أرواح زملائهم ثمنًا لمؤامرات رخيصة وألاعيب سياسية طرحت تحت شعارات براقة. والأهم من ذلك أنهم بدأوا يشعرون بأنهم مجرد أداة في يدي نظام ما ينفك يضعف. لقد بدأوا يشعرون بأنه لا ينبغي عليهم أن يضعوا أنفسهم تحت إمرة نظام مهترئ، بل بدأوا يشعرون أنهم أحق بأن يصبحوا اليد القابضة. وقد كانت الحرب والهزيمة صدمة كبيرة لشباب الضباط، ومنذ ذاك الحين بدأوا ينخرطون بأذهانهم في الحركة الوطنية، ثم ما لبثوا أن انخرطوا فيها بأجسادهم أيضًا، معتقدين أن خلاص البلاد سوف يكون ويجب أن يكون على أيديهم. ولذلك وضعوا على عاتقهم مهمة قيادة المجتمع بأسره، فلا أمل في السراي والأحزاب، كما لم تستطع منظمات الحركة الوطنية أن تملأ الفراغ.

وتفجرت على أثر الهزيمة موجة واسعة من الإضرابات والمظاهرات وأعمال الإرهاب، مما اضطر الحكومة إلى أن تلجأ للعنف، ممثلًا في الاغتيالات السياسية والتعذيب الوحشي للمعتقلين.

ومنذ ذاك الحين طُرحت شعارات اجتماعية أكثر جذرية، كما اشتعلت إضرابات العمال، وبدأت الحركة الفلاحية تتفجر شيئًا فشيئًا، كما انتشرت التنظيمات السرية، خاصة الشيوعية، وكذلك التنظيمات الوطنية المسلحة.

لقد سقطت أحزاب الأقلية وتحطمت على صخرة الحركة الشعبية، ولم يعد الملك يتمتع بشعبية ذات بال، ومن ثم ازداد انصرافه هو الآخر إلى اللهو والمغامرات الشخصية، هروبًا من واقعه الأليم.

ووسط كل هذا استمر حزب الوفد يرفع شعاره المفضل: انتخابات عامة جديدة، ولكنه منذ الآن راح يزايد، لا على أحزاب الأقلية، إذ إن هذه قد سقطت وفقدت معظم جماهيرها القليلة، بل على الحركة الوطنية نفسها فيما يتعلق بالمطالب الاجتماعية. وكان هذا أمرًا جديدًا لا يخفى مغزاه.

وكانت الطبقة المسيطرة قد فقدت كل أوراقها باستثناء ورقة واحدة: حزب الوفد الذي ظل يتمتع ببعض ثقة جمهور غير قليل، فتراثه القديم كان لا يزال عالقًا بالأذهان، كما منحه وجود الكثير من العناصر الوطنية بين صفوفه قدرًا لا بأس به من التأييد الجماهيري.

ورغم الاستقطاب السياسي المتزايد اكتفت القوى الوطنية، وضمنها المنظمات الشيوعية وجمهورها رغم كل ما جرى بخطتها القديمة: حكومة وفدية تحقق الأماني الوطنية. فرغم قوتها، أي القوى الوطنية مجتمعة، لم تكن موحدة الإرادة ولم يكن لديها خطة موحدة وواضحة لتغيير المجتمع بنفسها وخارج إطار الوفد.

والآن أصبح من الواضح أمام بريطانيا أن حكومة وفدية هي الضمان الوحيد لنجاح أي اتفاق مع مصر. أما الملك فلم يعد يرى أمامه إلا مخرجًا واحدًا لوقف العنف الثوري المتصاعد وإنقاذ عرشه المنهار، هو تسليم الوزارة لعدوه اللدود.

إلا أن حزب الوفد كان قد وهن وسار نحو الانشقاق بين قيادته وقاعدته[29]. فقد حققت الطبقة المسيطرة كثيرًا من طموحاتها في 1919، 1923، و1936، ولم يتبق في جعبتها الكثير لتقود أو لتتجاوز به مطالب الحركة الوطنية. ولذلك أصبح الحزب أكثر محافظةً ولكنه رغم ذلك ظل بمعنى ما -في نظر الشعب- سلاحًا قابلًا للإشهار في وجه الاستعمار، بل والطبقة المسيطرة نفسها، رغم أن نفوذه كان قد تدهور إلى حد ما، وكان قد راح يفقد كثيرًا من جمهوره منذ قبوله معاهدة 1936. ومن قبل ذلك كانت ميوله المحافظة إبان ثورة 1919 وعجزه عن إرضاء الطموحات القومية للإنتليجينسيا أحد عوامل نمو المنظمات الإسلامية التي ناصبته العداء دائمًا، وكذلك المنظمات اليسارية. وكانت وزارة 4 فبراير 1942 هي الأخرى عاملًا جديدًا وراء مزيد من الاستقطاب في الساحة السياسية، خاصة أن تلك الوزارة التي فرضت على الملك بدبابات الاحتلال لم تقدم من الإصلاحات الاجتماعية ما تعود الشعب الحصول عليه من كل حكومة وفدية. فعلى سبيل المثال حرمت حكومة 4 فبراير قيام اتحاد عام للعمال كما رفضت أن تنص في قانون النقابات العمالية على حق عمال الزراعة في تنظيم أنفسهم وكذلك لم تقدم إصلاحات اجتماعية ملموسة[30]. وكان انشقاق مكرم عبيد عام 1942 وإصداره "الكتاب الأسود" عاملًا آخر في إضعاف الوفد. كما أضافت سيطرة كبار ملاك الأراضي على المراكز القيادية بالحزب مزيدًا من عوامل إضعافه على الساحة السياسية.

وفي مواجهة تلك الخسائر كلها، راح الوفد يعوض ضعفه بالمزايدة على الأحزاب الأخرى، بتبني شعارات الحركة الوطنية، خاصة أن قواعده المسماة بالطليعة الوفدية كانت قوية بدرجة كافية لتخويف القيادة. وكان الحزب يتصور أنه لازال قادرًا على

---

[29] انظر تفاصيل في محمد زكي عبد القادر، محنة الدستور 1923-1952.

[30] رؤوف عباس حامد، الحركة العمالية في مصر 1899-1952، ص ص 178-179.

**ممارسة عملية استثمار الحركة الجماهيرية. تلك العملية التي تمرس بها منذ 1919، ولكنه لم يدرك أن طابع الحركة الوطنية قد تغير الآن.**

**ولما كانت الطبقة المسيطرة قد أصبحت أكثر عجزًا عن تقديم الإصلاحات الاجتماعية، خاصة أن المطالب الاجتماعية قد صارت أكثر راديكالية وباتت تستقطب جمهورًا متزايد الاتساع، راحت، ممثلة في الوفد خاصة، تعوض عجزها بالهجوم شديد اللهجة على الاستعمار، محملة إياه ضمنيًّا مسؤولية أزمات البلاد، مما زاد من تصاعد الحركة الوطنية وضاعف من الضغط الجماهيري على الوفد بالذات لإلغاء معاهدة 1936.**

**وقد تجمع معظم الشباب الوفدي حول قياداته اليسارية، الطليعة الوفدية، وأصبح الانتماء للوفد من قبل الشباب الوطني هو بالدرجة الأولى انتماءً لأفكار الأخيرة، حتى صارت قيادات الطليعة هي الضمان الفعلي لجماهيرية الوفد. ومغزى ذلك هو تحول الوفد الأصلي إلى حزب أقلية جديد نتيجة هذا الانشقاق غير المعلن، وتحولت جماهير الحزب إلى جماهير لشعاراته القديمة، وللشعارات الجديدة للطليعة الوفدية التي فرضت نفسها فرضًا على قيادة الحزب.**

**وعلى حساب الوفد بالذات نمت في الفترة التالية للحرب الثانية المنظمات الماركسية التي بدأت كحلقات صغيرة في بداية الأربعينيات وأخذت تتسع مع نمو الحركة الوطنية، واستطاعت أن تمد نفوذها إلى كثير من نقابات العمال، كما حققت انتشارًا واسعًا في الجامعات. وقد استطاعت حدتو (الحركة الديمُقراطية للتحرر الوطني) إنشاء خلايا بالريف بلغت مائة خلية عام 1952[31]، بل وفي الجيش وسلاح الطيران، بل والطيران الملكي نفسه[32]. وقد نجح الشيوعيون في فن التحريض، واستطاعوا قيادة العمال والطلاب في مظاهرات ضخمة، خصوصًا إبان أزمة الصناعة في 1949، واستطاعت القيادات الشيوعية في الجامعة المشاركة بشكل فعال في قيادة لجنة العمال والطلبة عام 1946. كما حققت نجاحات سياسية هامة بعد موقف الاتحاد السوفيتي من مصر في مجلس الأمن عام 1947، حتى إن المظاهرات خرجت وعلى رأسها الشيوعيون متجهة إلى السفارة السوفيتية هاتفةً بحياة الاتحاد السوفيتي. ورغم تأثر نفوذ المنظمات الماركسية بموقف حدتو المضاد للتيار الشعبي الجارف بخصوص القضية الفلسطينية وموقف ستالين من الدولة اليهودية، فقد منحها تبنيها للشعارات الاجتماعية نفوذًا ليس قليلًا في أوساط المتعلمين الفقراء وإلى حد ما عمال الصناعة. ومع هذا كله لم تقدم أبدًا على طرح خطة للاستيلاء على السلطة وأعلنت بمجملها تأييدها لحزب الوفد على أساس أنه حزب البرجوازية الوطنية. ورغم أن بعض المنظمات التي شكلت الأقلية في الحركة الشيوعية المصرية، خاصة الحزب الشيوعي المصري لم تتخذ هذا الموقف، إلا أن الجوهر ظل واحدًا، فلم يضع ح. ش. م. على عاتقه مهمة عملية لقلب النظام، واستمر -عمليًّا- ينهج**

---

**(31) Walter Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, p. 46**

**(32) رفعت السعيد، منظمات اليسار المصري 1950-1957، ص 88 - أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو (2)، ص 36.**

نـهج حدتو ويرفع شعار الجبهة، ولكن *الشعبية* بدلًا من *الوطنية*، منتظرًا تحقق هذا الشعار كخطوة سابقة على الانقلاب الثوري. ورغم هذا شكلت المنظمات الماركسية نوعًا من الضغط على الوفد والطبقة المسيطرة ببراعتها في التحريض والدعاية للشعارات الاجتماعية التي ميزت أطروحات هذه المنظمات. وكان الخط العام للمنظمات الشيوعية هو خط وطني ديمُقراطي بالإضافة إلى بعض الشعارات الاجتماعية التي لا تتجاوز أطر النظام الاجتماعي القائم، فلم تكن فكرة قيام ثورة اشتراكية مطروحة[33].

كذلك حقق حزب مصر الفتاة نموًّا كبيرًا على حساب الوفد. وقد غير اسمه إلى "الحزب الاشتراكي" عام 1949، كما غير شعاره من: الله - الشعب - الملك، إلى: الله - الشعب. كما غير نـهجه من التقليد الشكلي للأحزاب الفاشية في أوروبا ومعاداة الشيوعية إلى نـهج وطني وديمُقراطي وأكثر استنارة. وشارك في الحياة السياسية بعد الحرب مشاركة فعالة، مركزًا هو الآخر على الشعارات الاجتماعية، بحيث أصبح في هذا الجانب أكثر راديكالية من المنظمات الماركسية[34]. بل وتحول موقفه من الشيوعية تحولًا جذريًّا، فأصبح يعتبر نفسه متعاطفًا مع الحركة الشيوعية العالمية، بل وصار دفاعه عن الشيوعية علنًا يفوق بكثير دفاع الشيوعيين أنفسهم عنها[35]. وكان الحزب الاشتراكي هو الحزب الوحيد في مصر الذي يدعو إلى الثورة الاشتراكية ويهاجم الوفد الذي راح يلعب، حسب تعبير طارق البشري، دور الرجل المريض أمام كل الأطراف المتصارعة وكان يتمتع خصوصًا بتأييد أغلب القوى الوطنية، بما في ذلك معظم الماركسيين. وكان أحمد حسين يرى في حزب الوفد حزبًا رجعيًّا يمتص تمرد الشعب، كما رأى فيه الخطر الرئيسي على الثوريين ودعا لمواجهته وإقامة جبهة راديكالية. ومع كل هذا الجهد لم يصبح الحزب الاشتراكي أبدًا حزبًا منظمًا، وظل أحمد حسين كفرد يقوم بدور الحزب بنفسه والتفت جماهيرالحزب حوله شخصيًّا. ولم يستطع، كما لم يحاول أن ينشئ منظمة حزبية، وقد رصَّ حوله مجموعة من عناصر الإنتليجينسيا الوطنية المتطرفة، وراح يعوض هذا الضعف برفع شعارات متطرفة لا يملك خطة ولا حتى سيناريو لتحقيقها. وقد انقلب فجأة من النقيض إلى النقيض، فقبل 1949 كان يسمي نفسه بحزب مصر الفتاة ويقلد الأحزاب الفاشية، ويوجه جل نشاطه ضد الشيوعية واليهود، ثم أعلن بصورة مفاجئة تحوله إلى حزب اشتراكي عام 1949 وطرح برنامجًا أكثر راديكالية من برامج المنظمات الماركسية.

كما نشطت إبان الفترة الجماعات الوطنية المسلحة التي اكتسب أعضاؤها تعاطف الجماهير وتبوءوا مكانة الأبطال الوطنيين، وقد ساهمت هذه الجماعات في حفز المزاج الثوري للجماهير على حساب الروح المحافظة لحزب الأغلبية.

---

[33] قام الباحث بتقديم تحليل نظري شامل للحركة الشيوعية المصرية في الراية العربية - كتاب غير دوري، العدد 3، أبريل 1991.

[34] انظر تفاصيل في طارق البشري، المرجع السابق ذكره، ص ص 389-395.

[35] انظر نفس المرجع، ص ص 389-415.

**وبالرغم من الضربات القاسية التي تعرضت لها جماعة الإخوان المسلمين، خصوصًا في 1948-1950، حققت نموًّا ملحوظًا، وخصوصًا جناحها المسلح الذي لعب دورًا كبيرًا في حرب 1948 وبعد ذلك في معارك 1951 في قناة السويس رغم عدم دخول الجماعة الحرب رسميًّا.**

**وكان نفوذ القوى الوطنية المتزايد يعني أن الجماهير التي تؤيد حزب الأغلبية لن تتوقف عند حدود هذا الأخير، بل إنها لا تسير وراءه الآن باعتباره قائدها الملهم، وإنما كمجرد سلاح تستخدمه في وجه السراي والاستعمار، وإن لم تكن مدركة لهذا التوجه نفسه.**

**أصبح الوفد هو الرجل المريض لكل الأطراف، فهو باعتباره الحزب الذي قاد ثورة 1919 والذي يضم بين صفوفه عددًا كبيرًا من الوطنيين، قد مثل للشعب سلاحًا مشهرًا في وجه الاستعمار، بل وضد الطبقة المسيطرة ذاتها. هو باعتباره حزب أقلية جديد قد مثل صمام أمان للطبقة المسيطرة ضد عناصر الثورة الآخذة في التجمع، وهو من وجهة نظر بريطانيا كان الطرف الوحيد الذي تستطيع أن تعقد معه معاهدة جديدة على أساس التحالف، وهو بالنسبة للملك لم يزل العدو اللدود، ولكن العدو العاقل، والضروري أحيانًا، رغم كل عيوبه. أما الوفد في نظر نفسه فكان حزب الأمة القادر على الإمساك بزمام الأمور وعلى اللعب بكل خصومه وحتى بجماهيره نفسها. فقد كان يتخيل أنه يستطيع أن يلعب بكل الأطراف، بينما لم يكن قادرًا في الواقع على تقديم أي شيء لأي طرف إلا على حساب أطراف أخرى وعلى حساب نفسه أيضًا كتنظيم. وبذلك فقد أصبح مثيرًا لمزيد من مطالب بعض الخصوم وغضب البعض الآخر، فالصراع السياسي-الاجتماعي كان يسير في خط متصاعد. ولذلك تحول الوفد في الواقع إلى كرة تتلقفها كل الأطراف الأخرى. فهو مطالب من قبل جماهيره بتحقيق الجلاء التام ووحدة وادي النيل، وتحقيق درجة من العدل الاجتماعي، ومن قبل بريطانيا كان مطالبًا بعقد معاهدة تحالف، أما من قبل الطبقة الاجتماعية التي يستند إليها أساسًا، كبار الملاك ورجال الأعمال، فكان مطالبًا بامتصاص الصراع الاجتماعي المحتدم، ولكن ليس بأي ثمن. والحقيقة أن الفترة المذكورة قد شهدت حراكًا سياسيًّا لم تشهده مصر الحديثة منذ ثورة عرابي، فالطبقات الأدنى قد أصبحت لها مطالب أكثر جذرية، وأصبحت طرفًا في الصراع السياسي المحتدم، رغم استمرار الإنتليجينسيا القوة الضاربة الرئيسية والتي اتسعت صفوفها بشدة مع التوسع في التعليم الإلزامي والجامعي. وكان هذا هو التغير الجوهري الذي شهدته خريطة مصر السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، وكان هو المصدر الأساسي لأزمة النظام ككل.**

**ولهذا كله أصبح الوفد بجماهيره المتمردة عالة على طبقته. ففقط باستناده إلى الجمهور المتمرد كان باستطاعته أن يضغط على الأطراف الأخرى لتلبية مطلبه الخاص بتشكيل حكومة محايدة تجري انتخابات حرة. ولهذا بالذات، وبهذا المعنى المحدد، كان الوفد بمثابة اختراق شعبي أو بمثابة حصان طروادة داخل قلب النظام. وكان المعسكر الأخير يعرف ذلك خير معرفة، بينما كان يراوده الأمل رغم ذلك في كسب المعركة. لكل ذلك ستشهد البلاد منذئذ صراعًا مروعًا.**

***************************

تحت ضغط بريطانيا والمظاهرات أمر الملك رئيس وزرائه إبراهيم عبد الهادي بالاستقالة في 1949/7/20، مقدمًا وزارته الجديدة. وبينما كان الملك يعلن ابتهاجه بالتخلص من أحزاب الأقلية التي فقد في عهدها شرعية حكمه، كان يخفي في الحقيقة شعوره بالتوجس من الخطوة الجديدة التي أشعرته بأنه بدأ يفقد عرشه نفسه.

أجريت الانتخابات بواسطة "هدية العيد"، ورفض الوفد أي تنسيق مع أحزاب الأقلية، معتزمًا إزاحتها من طريقه نهائيًا. بالعكس استفاد من تشهير المنظمات الوطنية بأحزاب الأقلية والحكومات السابقة، وعمل هو الآخر فيها طعنًا تحت الحزام. فشهر بإجراءات القمع التي اتخذتها حكومة إبراهيم عبد الهادي كما سمحت حرية النشر التي أطلقت أثناء الانتخابات بمزيد من عرض فضائح الحكومة السابقة وفضائح الملك، مما اضطر حزبي السعديين والأحرار إلى مهاجمة أحدهما للآخر، متهمًا إياه بالمسؤولية عن الإجراءات القمعية وعن الفساد. هكذا بينما وقف الوفد متفرجًا على خصميه التقليديين يحطم كل منهم الآخر، غير مدرك أنه قد أطلق عفريتًا سوف يعجز هو عن إعادته إلى عقاله مرة أخرى.

واضطر الوفد إلى تبني شعارات اجتماعية تتخطى أفق الطبقة التي يمثلها، بغرض المزايدة على الحركة الوطنية، على أمل أن يصفي خصومه واحدًا واحدًا. وقد لعبت المنظمات الماركسية والحزب الاشتراكي دورًا هامًا في دفعه إلى تبني هذه الشعارات.

نجح الوفد في الانتخابات، إلا أن النتائج قد أبرزت حقيقة جديدة هامة، إذ حصل الحزب على 45% من الأصوات الصحيحة، 27% من مجمل أصوات الناخبين المسجلين[36].

---

[36] بلغ عدد الأصوات المسجلة 4.26.879 مليون، أما عدد الأصوات الصحيحة فبلغ 2.496.208 مليون، أي 61%، وبلغ عدد الأصوات التي حصل الوفد عليها 45% من الأصوات الصحيحة، وحصل الحزب السعدي وحزب الأحرار معًا على 16.7% من أصوات الناخبين المسجلين، بفارق 10.2% فقط عن الوفد. وهذه نسب الأصوات التي حصل عليها الوفد من الأصوات المسجلة منذ 1924:

| سنة الانتخاب | نسبة ما حصل عليه الوفد/ عدد الناخبين المسجلين |
|---|---|
| 1924 | %43.5 |
| 1925 | %65.5 |
| 1926 | %34 |
| 1929 | %39 |
| 1936 | 36.6 |
| 1942 | %33.1 |
| 1950 | %27 |

وهذا دليل على مزيد من تدهور شعبية الوفد. وإذا كان قد استولى على معظم مقاعد البرلمان فقد انحصر أكثر فأكثر في الشارع السياسي، وكانت أكثر الفئات عزوفًا عن المشاركة في لعبة الانتخابات هي فئة المتعلمين، الأفندية، القاعدة التقليدية للحزب، خاصة في القاهرة والإسكندرية[37].

وأخيرًا توضح نتيجة الانتخابات أن جمهورًا عريضًا قد خرج من لعبة السياسة الشرعية برمتها.

## وزارة الوفد الأخيرة 1950:

وصل النحاس باشا إلى الحكم بتأييد قطاع محدود من الجماهير المتمردة. ولكن الوفد خارج الحكم لا يكون عادة هو نفسه الوفد في الحكم. وكانت الوزارة الجديدة وفدية من النوع الجديد، المحافظ. فقد استفاد الحزب من التأييد الشعبي في الحصول على كرسي الوزارة، ولكن عند تأليف الأخيرة استبعدت منها تمامًا العناصر الراديكالية، فجاءت وعليها بصمات فؤاد سراج الدين باشا. واستكمالًا للعبة سارت الوزارة الجديدة بسياسة تهدف إلى إرضاء الملك الذي أثبت للوفد طول السنوات الخمس الماضية أنه ليس بالخصم الضعيف. والأهم من ذلك أن الجماهير كانت تحاصر الوزارة الجديدة بشعاراتها الراديكالية، فأصبح من الضروري أن توطد تلك الحكومة صلاتها بالسراي المحافظة. إذن كان لابد من تقديم شيء للملك.

تم الاتفاق على تعيين وزير دفاع وفدي وعلى اختراع منصب جديد هو منصب القائد العام للقوات المسلحة يعين بمعرفة الملك، وهو المنصب الذي استخدم فيما بعد في عهد الناصرية لأغراض مشابهة. كما سمحت الوزارة للسراي بالتدخل في تعيين رجال البوليس وكبار موظفي الدولة، وهذا أمر لم يكن الوفد يسمح به من قبل، كذلك سمح لها بتعيين بعض أعضاء مجلس الشيوخ[38].

وكما أشير من قبل كان فاروق قد اتجه منذ تصاعد الصراع الاجتماعي إلى الإغراق في ملذاته الخاصة، يأسًا، فيما يبدو، من الحالة التي بلغها نظامه. وانتشرت أخبار الفضائح الأخلاقية للأسرة المالكة، إلا أن الوزارة الوفدية قد تجاهلت هذا الأمر تمامًا، بل وصل تدليلها للملك إلى حد أنها لم تسترجع 45 ألف فدان استولى عليها من الأوقاف في عهد الوزارات السابقة، كما وافقت على صرف مبلغ 100 ألف جنيه من مرتبه السنوي مقدمًا.

---

محمود متولي، حادث 4 فبراير سنة 1942 في التاريخ المصري المعاصر، ص ص 259-262.

[37] طارق البشري، المرجع السابق، ص ص 298-299.

[38] طارق البشري، المرجع السابق، ص 390 في طبعة 2002.

وفي الوقت نفسه أطلقت الوزارة الحريات العامة حفاظًا على نفوذ الحزب بتقاليده نصف الليبرالية، فألغت قوانين الطوارئ في مايو 1950، مما سمح بانطلاق المعارضة الوطنية التي تمتعت بحرية حركة واسعة، فتم نشر الكثير من وقائع الفساد في عهد الحكومات السابقة، كما نشرت وقائع حول فساد البلاط، وأخرى خاصة بالحكومة الجديدة أيضًا. كما منحت الصحافة للمعارضة الوطنية فرصة الدعاية للشعارات الثورية علنًا. وأصبحت وزارة الوفد تتحمل المسؤولية أمام مجمل الطبقة المسيطرة عن إطلاق هذا العفريت من عقاله، مثلما تحملت أمام الجماهير المسؤولية عن إطلاق يد الملك، وفي كلتا الحالتين حطت عليها نقمة الطرفين.

واستتبع فساد البلاط وتراخي الوزارة إزاءه فساد الوزراء أنفسهم ومن كان يدور في ركابهم. فشاعت الرشوة والمحسوبية واختلاس أموال الدولة من جانب الحاشية الملكية والوزراء وأقاربهم وعائلات الوفد الكبرى، بل ولجأ أحد قيادات الوفد إلى الدفاع عن فساد حاشية الملك علنًا في البرلمان، كما هاجم المعارضة الوطنية بطريقة مباشرة[39].

أما فيما يختص بالقضية الوطنية، فقد دخل النحاس باشا في مفاوضات مع بريطانيا بدون معارضة شعبية، حيث كان لا يزال يتمتع بقدر من الثقة، إذ كان لا يزال يمثل بعض الأمل. ولكن المفاوضات لم تنته إلى حل، فقد أصبحت بريطانيا بعد قيام إسرائيل أكثر تمسكًا ببقاء قواتها في مصر، ولم تستطع أن تقدر الوضع الذي أصبحت تواجهه حكومة النحاس في الداخل، ولم يكن الأخير قادرًا إلا على الإصرار على الجلاء الكامل ووحدة وادي النيل وعلى رفض فكرة الحلف تحت ضغط جماهيره[40]. وبذلك انتهت المفاوضات إلى الفشل، رغم محاولات النحاس إقناع بريطانيا بصعوبة موقفه في الداخل.

وبينما استمرت الحكومة في التلكؤ بعد فشل المفاوضات إزاء المسألة الوطنية، اشتد ضغط القوى الوطنية، بما فيها قواعد الوفد، من أجل إلغاء معاهدة 1936 واتفاقية 1899 الخاصتين بالسودان. كذلك أصبح شعار الكفاح المسلح مطروحًا من قبل جماهير واسعة، وبالمثل كان شعار وحدة وادي النيل. كما تدهور وضع الملك، فأصبح يتعرض للنقد المباشر، وكان الهجوم عليه مستمرًا بالتحايل على قانون العيب في الذات الملكية. كما تعددت هبات الفلاحين خلال عام 1951، ففي بعض القرى، مثل كفر نجم وبهوت، هاجموا قصور كبار الملاك واشتبكوا مع البوليس في عدة مناطق[41]. كما ازداد عدد إضرابات العمال وعدد المشاركين فيها. ولكن الأمر الجديد كل الجدة هو أن الجماهير قد *بدأت تهاجم الوفد نفسه علنًا*. إذ بدا عاجزًا عن ايجاد حل لقضية الاحتلال وعن تقديم إصلاحات اجتماعية ملموسة. بل وبدا مسؤولًا عن استشراء الفساد في البلاد وتدهور

---

[39] نفس المرجع، الطبعة الأولى، ص 315. انظر كذلك بخصوص تلك الفترة محمد زكي عبد القادر، المرجع السابق.

[40] محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، مارس 1950-1951.

[41] أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو (1)، ص ص 83-84.

مستوى معيشة الطبقات الأدنى، ولم تعد مزايداته بقادرة على وقف المظاهرات وحركات الاحتجاج المتواصلة ضد سياسته. ولذا بدأت المنظمات الوطنية، شاملة الطليعة الوفدية التي لعبت دورًا كبيرًا في معارضة الوزارة الوفدية، تعمل كجبهة واحدة ضد حكومة الوفد.

تصاعد الصدام بين الحكومة والمعارضة الوطنية بحيث أصبحت الأولى مضطرة إلى اتخاذ إجراءات قمعية طالما هاجمها حزب الوفد نفسه وهو خارج الحكم، مثل اعتقال الصحفيين وعناصر المعارضة الراديكالية، وإصدار مشاريع قوانين معادية للحريات. وقد لعبت الطليعة الوفدية الدور الأكبر في منع إصدار تلك القوانين، كما لعب القضاء دورًا كبيرًا في تبرئة المعارضين في ساحة القضاء.

وتطورت الأمور حين طال تلكؤ الحكومة إزاء الاحتلال، فلم تعد المنظمات الوطنية تكتفي بالتظاهر والاحتجاج، بل بدأ العمل من أجل الكفاح المسلح في منطقة قناة السويس، خصوصًا داخل الجيش وفي قواعد كل من الإخوان المسلمين وحدتو. وهكذا أصبح من الواضح أن العفريت لن يعود مرة أخرى إلى القمقم، وبدا موقف الوزارة يائسًا.

لقد أعطى الوفد للملك ما أراد، ولكنه لم يستطع أن يتحمل نتائج هذا الأمر، بل وانغمس بعض قادته أيضًا في فساد ملكي أعم. كما قدم الحريات العامة للشعب، ولكنه لم يعد يستطع أن يحتمي به. كما لم يعد قادرًا على سحب ما أعطى لأيٍّ من الطرفين، لأنه في حقيقة الأمر لم يمنح أحد شيئًا، بل انتزعت منه أشياء رغمًا عنه. وفي نفس الآن لم يستطع الوفد أن يأخذ من بريطانيا ما يهدئ به الحركة الوطنية لأنه لم يكن قادرًا على تقديم مقابل لها.

وقد اضطر النحاس إلى التمادي في اللعب على التناقضات، فأعلن في 8 أكتوبر 1951 إلغاء معاهدة 1936 واتفاقية 1899، إذ أراد تحريك الموقف بعد فشل مفاوضاته مع بريطانيا بينما لم يعد يملك أوراقًا أخرى للعب. ولما كانت الوزارة عاجزة عن مواجهة الجماهير وثبت لها هذا العجز عمليًّا، أصبحت معرضة للإقالة، فكان عليها أن تتفادى هذه اللطمة القادمة من أجل الاحتفاظ بكرسي الوزارة. كانت المزايدة قد بلغت أوجها، ولكن الوفد تشبث بتصوره أن تحقيق بعض الأماني الوطنية سوف يضمن ولاء الجماهير للحكومة، ومن ثم عودتها إلى حظيرة النظام من جديد.

ومعنى ذلك أن الوفد راح يغامر دون وعي بالنظام السياسي الذي يفترض أنه يمثله، وذلك بحثًا عن استمرار لدوره بأي ثمن، لصالح جهاز الحزب ومنطق التمسك بالسلطة، ولو كان ذلك ضد المصالح الأبعد للنظام ذاته.

ولكن اتضح بعد ذلك أنه كان يعيش على أوهام. فصحيح أن إلغاء المعاهدة قد أعاد له مظاهر الشباب، إلا أن الخطوة التالية والمنطقية على جدول أعمال الحركة الوطنية كانت شعارًا محرجًا: الكفاح المسلح.

ومن الواضح أنه بهذه النتائج كانت خطة الحركة الوطنية تسير بنجاح حتى وقتئذ. إذ جاءت بالوفد إلى السلطة أسيرًا لها، واستطاعت إجباره على تحقيق هدفها الأهم، وهو إلغاء معاهدة 1936 تمهيدًا للكفاح المسلح.

خرجت المظاهرات لعدة أيام بعد إلغاء المعاهدة تطالب بالسلاح والكفاح المسلح. وانسحب آلاف العمال من معسكرات الإنجليز وورشهم وإداراتهم. وقد شجعت حكومة الوفد هذه الحركة ودعمتها لتنفيذ قرار إلغاء المعاهدة. وفي مؤتمر بجامعة القاهرة طالب العمال والطلاب مقابلة مسؤول فأُحضر لهم عبد الفتاح حسن، وكان وزيرًا للدولة، وراح يتهكم: *"هل يمكننا أن نطلب السلاح من روسيا"* ، وكانت إجابة الجمهرة الحاضرة: نعم، نعم، فأصيب المسؤول بالذهول.

كما امتنع عمال السكك الحديدية عن نقل الجنود البريطانيين، وراحت الصحافة الوطنية والليبرالية تدعو إلى مقاطعة البضائع الإنجليزية.

ولم تنس الشعارات الاجتماعية في خضم الحماس الوطني، بل بالعكس، راح توجيه السلاح إلى الاستعمار يفتح الباب لإعلان الحرب ضد عملاء الاستعمار والمتعاونين معه، أي إلى بعض رموز النظام نفسه. وقد راحت الصحافة الوطنية تفضح كل رجل أعمال يتعامل مع الإنجليز، كما أخذ صغار الضباط ينظمون كتائب الفدائيين، وتحرك الطلاب والعمال إلى القناة من أجل الكفاح المسلح. وفي مواجهة هذا راح الإنجليز والملك والطبقة المسيطرة يجهزون أنفسهم لشن الهجوم المضاد.

لم يكن باستطاعة النحاس باشا أن يتراجع ببساطة، بل اضطر للتمادي، فوعد بمحاولة إصدار قانون يعطي كل مواطن مصري حق حمل السلاح[42]. وقد مورس هذا الحق عمليًّا، بل وراحت الحكومة تشتري السلاح للفدائيين من الصعيد[43]. وربما كان النحاس يفكر في مجرد تخويف بريطانيا، ولكن هذا الحق وجد من يطالب بتحقيقه عمليًّا، أي بتوزيع السلاح على الجماهير، وتشكيل جيش شعبي، الأمر الذي كان يتخطى حدود الباشا. فالمظاهرات الصاخبة خرجت تطالب بالسلاح بدلًا من الكلام، وازدادت العمليات الفدائية، وأثار انتقام الإنجليز مزيدًا من نقمة الشعب على الحكومة التي لم تجرؤ على إعلان الحرب على بريطانيا، وراحت الشعارات الاجتماعية تزداد تبلورًا بينما عجز حزب الأغلبية عن تقديم الإصلاح الاجتماعي المطلوب. صار البوليس يضرب الإنجليز في القناة، بينما يؤمر بضرب الجماهير الثائرة في القاهرة. وكان أن لجأت الحكومة إلى عرقلة نشاط الفدائيين لتفادي تصعيد المعارك، فأصدرت أوامرها باعتقالهم في محافظة الشرقية. إلا أن معظم صغار ضباط الشرطة لم يلتزموا بتنفيذ هذه الأوامر، في الوقت الذي كان الفدائيون يخوضون فيه معارك حقيقية غرب القناة[44]. كما لجأت الحكومة إلى

---

[42] طارق البشري، المرجع السابق، ص 498.

[43] أحمد حمروش، المرجع السابق، ص 149.

[44] سيرانيان، مصر ونضالها من أجل الاستقلال، 1945-1952، ص ص 241-248.

مصادرة الصحف اليسارية واعتقال كثير من أفراد المعارضة الوطنية، دون جدوى. وإزاء قيام صغار ضباط الجيش بالانخراط في حركة الكفاح المسلح حاولت الحكومة تنظيم الكتائب والسيطرة عليها بلا طائل. وداخل الجيش نفسه كان تنظيم "الضباط الأحرار" يعمل بهمة، وقد تمخض نشاطه أخيرًا في ديسمبر 1951 عن نجاح مرشح "الضباط الأحرار" وسقوط مرشح الملك في انتخابات نادي الضباط. وقد بلغت الحركة الوطنية ذروتها بمعركة الإسماعيلية في 25 يناير 1952 بين القوات البريطانية والبوليس المصري، ثم الإضراب العام للعمال[45] وانفجار المظاهرات في القاهرة في اليوم التالي للمعركة. وفي ذلك اليوم أحرق المتظاهرون وسط القاهرة، بينما تلكأ الملك في إصدار الأوامر بمواجهة الموقف[46].

وقد انتهز النحاس فرصة الحريق ليقدم استقالته للملك. ولكن الملك المتحرق شوقًا لطرده من الحكم رفض الاستقالة، مصرًّا على إحراق ورقة الوفد حتى النهاية. فكان المطلوب من حزب النحاس أن يعيد العفريت إلى القمقم، فتم استبقاؤه، ليصدر وزير الداخلية قرارًا بإعلان حالة الطوارئ واعتقال 300 شخص من العناصر الوطنية مساء 26 يناير، كما أغلقت الجامعات وعطلت الصحف الوطنية. ولم يحدد الوفد موعدًا لإنهاء الأحكام العرفية، وبذلك لم يضع أي حكومة قادمة في موقف حرج، ذلك أن إقالته كانت في الطريق يوم 27 يناير 1952. وبهذه النتيجة تكون خطة الحركة الوطنية قد حققت في النهاية نصف نجاح فقط، إذ لم يواصل حزب الوفد تحقيق أمانيها، فلم يعلن الحرب على بريطانيا، ولم يواجه الملك والفساد، بل ترك الساحة وهرب تاركًا جماهيره تواصل تحقيق أمانيها بنفسها.

لقد بلغت الحركة الشعبية درجة عالية من القوة يوم 26 يناير، ولكن المنظمات كانت أقل من الموقف الذي وضعتها فيه الجماهير، وها هو حزب الأغلبية الذي عقدت عليه القوى الوطنية آمالها قد سقط قبل أن تفيق من أوهامها. وبرغم الصدامات العنيفة بين حكومة النحاس والحركة الوطنية قبل الحريق، لم تكن هذه الحركة في جملتها قد فهمت بعد تمامًا أن الحكومة الوفدية لا تستطيع من الناحية العملية أن تحقق لها كل أحلامها. وقد فشل كل من الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي المصري (1949) في طرح بدائل عملية لحكومة الوفد، رغم تبنيهما لشعارات معادية لها إلى حد كبير. وكان هذان الحزبان

---

[45] أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش، ص 64.

[46] تناول الكثيرون ما يسمى بحريق القاهرة بالتحليل، مقدمين آراءً مختلفة، من بينها أنه كان من تدبير الملك أو الملك والإنجليز أو الإنجليز فقط، وحتى اتهم البعض "الضباط الأحرار" بذلك. ولم يفتح تحقيق جاد أبدًا في العهد الناصري حول الموضوع، ولم يتهم أحد بشكل قانوني، بل وجهت الدعاية الرسمية التهمة للملك والإنجليز، كما اتهم عبد الناصر الشيوعيين في بعض خطبه. انظر في ذلك جمال الشرقاوي، حريق القاهرة، قرار اتهام جديد - محمد أنيس، حريق القاهرة، ص ص 51-54 - أحمد مرتضى المراغي، غرائب من عهد فاروق وبداية الثورة المصرية، ص ص 100-128 بينما اتهم عبد الناصر الشيوعيين في خطبه في فترة الصراع ضدهم، من الأمثلة كلمة ألقاها في مؤتمر صحفي من هيئة التحرير في 1954/8/21. في الحقيقة لم تثبت صحة أي من تلك الافتراضات، بل تشير الوقائع المباشرة إلى قيام الجمهور الغاضب بإحراق ممتلكات تعود للطبقة المسيطرة أو يمارَس فيها اللهو الذي هو محروم منه.

**الأكثر راديكالية داخل الحركة الوطنية، ومع ذلك ظلا -عمليًّا- أعجز من أن يتقدما كقيادة بديلة. كذلك كانت إمكانياتهما التنظيمية الحقيقية وسط الجماهير ضعيفة.**

**وكان الصراع السياسي-الاجتماعي قد بلغ أوجه في 26 يناير، وفقدت الطبقة المسيطرة كل أوراقها، وصارت عاجزة حتى عن استخدام العنف. فقد كان جهاز الدولة نفسه يتفتت، فقواعد البوليس متعاطفة مع الشعب، وقواعد الجيش متمردة على الملك. أما الشعب نفسه فلم تكن لديه قيادة قوية ولا تنظيم قادر مقابل الكثير الذي قدمه في حركته العفوية.**

**انتهى حريق القاهرة بالهدوء، ولكنه الهدوء المتوتر. ومن هذه اللحظة بدأ تراجع حدة الصراع الاجتماعي والسياسي، فكانت مرحلة الوزارات الأربع، واستمرت حالة الطوارئ وحُل البرلمان وحُلت العصابات المسلحة. وبالمقابل قدمت بعض الإصلاحات الاجتماعية: تخفيض الأسعار، زيادة الحصص التموينية، إلخ، كما جرت محاولات لمحاربة الفساد. ولكن الوزارات الأربع التالية لوزارة الوفد، واحدة أثر أخرى لم تستطع أن تسيطرعلى السلطة فعليًّا، فالإصلاح كان يعني أن ما يَعطَى لطرف لابد أن ينتزع من طرف آخر، ولذلك ووجهت كل محاولات الإصلاح من جانب الوزارات بمقاومة الملك والأحزاب المسيطرة والإدارة الحكومية نفسها، بينما كان هدوء الشعب ليس أكثر من نذير بعاصفة جديدة. إن العفريت لم يعد إلى عقاله بعد.. ورغم أن شعار "المستبد العادل" كان مطروحًا بقوة لدى الجماهير، بل ولدى دوائر الغرب أيضًا[47]، إلا أن هذه الفكرة لم تكن قابلة للتحقيق في سلام. فاذا كانت الظروف بعد الحريق تتطلب مثل هذا المستبد للحفاظ على النظام الاجتماعي، فقد كان يمكن لهذا الأخير أن يأتي فقط من خارج القوى المتصارعة الرئيسية. فرغم أن المعارضة الوطنية كانت قادرة على فرض هذه الفكرة، إلا أنها كانت عاجزة عن فرض حكمها على النظام الاجتماعي. كذلك لم تكن أحزاب الطبقة المسيطرة قادرة بآليات حركتها الخاصة في ذلك الوقت على تقديم المستبد الملائم للظروف، لأنه وفقًا للتوازنات القائمة كان سيأخذ منها الحاضر ضمانًا للمستقبل، وهو أمر ليس من السهل أن تقبله طبقة ثرية وشرهة، بطريقة سلمية.**

**وكما أُشير فيما سبق، فتقديم كبش فداء للنظام المتهاوي كان ينبغي في مثل هذه الظروف أن يتم بالقوة. لم يكن ممكنًا إلا أن يأتي المهدي المنتظر من خارج التوازن القائم. فقد فقدت أحزاب الطبقة المسيطرة وملكها الشرعية وسط الجمهور، والأخير نفسه لم يكن ملتفًا التفافًا واسعًا حول أيٍّ من المنظمات الوطنية التي باتت هي نفسها في حالة انتظار. كما تجمد الصراع الاجتماعي-السياسي منذ حريق 26 يناير، وتميزت الحياة**

---

(47) على سبيل المثال ذكرت صحيفة صنداي تايمز في أحد أعدادها عام 1952: *"إن الحديث عن إنعاش الديمُقراطية في بلد يعيش فيه أغلبية الناس عيشة أحط من عيشة الحيوانات هو لغو فارغ. إن مصر لا تحتاج إلى ديمُقراطية بل تحتاج إلى رجل فرد.. إلى رجل ككمال أتاتورك يقوم بالإصلاحات الضرورية اللازمة للبلاد.. لكن مشلكة مصر هي كيفية العثور على الديكتاتور، فليس بين رجالها من لديه المؤهلات اللازمة للديكتاتور"*. أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو - البحث عن الديمُقراطية، ص 85.

**السياسية بالشلل. فكانت كل الأطراف تسير إلى ضعف، ولم تكن هناك سوى قوة واحدة تتحرك وتبادر، ألا وهي بعض ضباط الجيش، إذ قرر تنظيم "الضباط الأحرار" بعد الحريق أن ينفذ فكرة الاستيلاء على السلطة. فقفز عدد أعضائه من بضع عشر ضابطًا إلى نحو مائة ضابط في شهور معدودة، كما بدأ في توزيع أفراده وتنظيمهم استعدادًا للقفز إلى موقع الحكم. وقد تناولت الدوائر الرسمية فكرة الانقلاب العسكري القادم بالتحبيذ، فيما عدا الملك الخائف الذي كان يتخيل إمكانية استمرار الهدوء الزائف واستعادة الزمام المنفلت، دون أن يحدد ماذا كان عليه أن يفعل بالضبط لإنقاذ عرشه.**

**وفي انتظار المهدي المنظر راحت الجماهير تنصرف بالتدريج عن الأحزاب، والمنظمات، والحركة السياسية بوجه عام، ولكنها كانت في حالة انتظار للخلاص، فظلت حالة الترقب تخيم على البلاد. وكما قال طارق البشري:** ***"كان يوم 26 يناير 1952 آخر أيام النظام القائم، ولكنه لم يكن أول أيام النظام الجديد"*** **[48]. والمقصود هنا النظام السياسي.**

**وفي ليلة 23 يوليو 1952 قام تنظيم "الضباط الأحرار" بانقلاب عسكري ناجح.**

**************************

## الباب الثاني

## حكومة الضباط

**إن باستطاعة هؤلاء الشبان أن ينقذوا مصر من المد الأحمر الذي لا شك أن مساوئ فاروق والباشوات كانت ستمهد له في شتى ربوع البلاد. فهم سيقومون بتحقيق الإصلاحات وسيرفعون مستوى معيشة الأهالي، وسنشجعهم**

---

(48) المرجع السابق، ص 553.

**جيفرسون كافري**

**(السفير الأمريكي في القاهرة وقت الانقلاب)**

**جاء الضباط إلى الحكم في ظل جو مشبع بروح ثورة الجماهير العفوية العاجزة، وبروح حرب محبطة للطبقة المسيطرة والاحتلال ضد هذه الثورة. جاءوا في ظل طموحات الطبقة المسيطرة في نظام مستقر وفي ظل أماني الإنتليجينسيا والطبقات الفقيرة في حياة أفضل، بالاستقلال والإصلاح الاجتماعي.**

**جاء الضباط في ظل توتر اجتماعي، إلا أنه كان في إطار حالة من التوازن السياسي، فالاتجاه نحو التجذر والاستقطاب كان قد انعكس منذ 26 يناير 1952، وصارت كل الأطراف المتصارعة تسير شيئًا فشيئًا إلى الشلل والتحلل.**

**لم يكن لدى الضباط أيديولوجيا واحدة، ولا برنامج واضح المعالم ولا خطة لإعادة بناء المجتمع. لم يشكل "الضباط الأحرار" حزبًا سياسيًّا، وإنما اكتفوا بتكوين منظمة من ضباط الجيش فقط من ذوي الرتب الصغيرة والمتوسطة التي يختلف أعضاؤها فكريًّا، بل ويحمل بعضهم أيديولوجيات متناقضة، وإنما جمعهم هدف واحد هو إيجاد مخرج للنظام من الحالة السائدة التي تعتبر في قاموسهم الخاص حالة من الفساد العام الذي لمسوه جيدًا حين ضحى بهم النظام في حرب هزلية عام 1948. ويتضح ذلك من منشوراتهم ثم من برنامجهم ذي النقاط الست الشهيرة، وقد تربى زعيمهم في مدرسة "الكل في واحد"، نبذ الأحزاب مبكرًا وكان يحلم بأن يصبح ذلك "البطل الذي ينتظره الشرق"، على حد تعبيره الشخصي. وبلغة المصريين كان يرى في نفسه "ابن البلد". لم يكن يؤمن أبدًا بالجماهير، ولذلك انحصر نشاطه داخل الجيش ولم يحاول بناء منظمة جماهيرية، ولم يسمح بدخول أي مدني في تنظيمه، ولا حتى جندي واحد، ولم يحاول مطلقًا حتى تشكيل جبهة ثورية من أي نوع، وقصر توزيع منشورات التنظيم على الضباط ونخبة السياسيين والصحفيين. وبالطريقة التي أقام وأدار بها تنظيمه ودبر بها انقلابه حدد كيف سيدير المجتمع كله.**

**وبغض النظر عن مدى حسن نواياهم، فهم في النهاية قد اقتنصوا سلطة فارغة. وبدلًا من أن يقبعوا في ثكناتهم تحت إمرة يد مرتعشة وجدوا أنفسهم يزيحون هذه اليد بسهولة ويسر، ولسان حالهم يقول: لماذا لا تسير الأمور كما نقرر ونحن القوة الوحيدة في البلاد القادرة على الحركة؟**

**لقد استطاع أقل من مائة ضباط يسيرون على رأس جيش مهلهل أن يستولوا على السلطة، رغم وجود أحزاب عريقة، وجيش الاحتلال في القناة، وجماهير ثائرة، مثبتين عجز الجميع. وفي الحقيقة فقد منحت حالة التوازن السياسي لهؤلاء الفرصة لكي**

يتحولوا من أداة في يد الطبقة الحاكمة إلى سادة للمجتمع كله. ولم يكن "الضباط الأحرار" يشكلون قوة سياسية قبل الانقلاب، بل اكتفوا بالإعلان عن وجودهم من خلال المنشورات أساسًا، ولكنهم فقط لم يجابهوا بأي قوة حقيقية. لقد غرقت القوى السياسية في صراع لا جدوى منه، إذ لم يكن من بينها من يستطيع أن يحسم الصراع الاجتماعي والسياسي لصالحه. والأمر الذي كان آخذًا في البروز منذ عام 1947 هو بداية انسلاخ أداة الدولة نفسها من أيدي الطبقة المسيطرة دون أن تستقطبها أطراف أخرى. وقد صارت تلك الآلة العسكرية التي لم تشكل كمؤسسة أحد أطراف الصراع الاجتماعي السياسي المحتدمة آنذاك، أقوى قوة سياسية في البلاد، ويعود الفضل في ذلك إلى كونها المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التي وقفت خارج الصراع المذكور، بل إنها قد ظهرت أمام الشعب كضحية للنظام في حرب 1948، مما منحها احترامًا خاصًّا من قبل الجماهير. وقد كان "الضباط الأحرار" يحملون برنامجًا يناسب تكوينهم الثقافي، برنامجًا مشوشًا ومجردًا. وقد طرحوا على أنفسهم مهمة تحقيق هذا البرنامج المشوش والذي أكسبه تشوشه قوة كبيرة، وهذا أمر لـه مغزاه. فالمعاني المجردة تقبل الجدل، وبالتالي تحمل آمال الجميع. وبرغم تضمنه مشروعًا لتقديم كبش فداء كبير، إلا أن هذه النقطة الأكثر تحديدًا من بقية النقاط قد أنعشت آمال أعرض القوى على الساحة المصرية. لم يكن من الممكن للضباط أن يحكموا البلاد في ظل الخريطة السياسية التي كانت عليها، فالنظام السياسي القائم بتشريعاته ونظمه المختلفة لا يستوعب الحكم العسكري، فالدستور لا ينص على ذلك والقوانين لا تعطي العسكريين أي حقوق سياسية، وكافة القوى السياسية تريد السلطة لنفسها لا للعسكريين. وإذا كانت هذه القوى لم تعارض الانقلاب فذلك لأن كلًا منها نظر إليه على أنه جسرها الخاص إلى السلطة. أما الضباط فرغم أنهم كانوا قد اكتسبوا قدرًا من التعاطف الشعبي، إلا أنهم لم يحصلوا على هذا التعاطف لصالح الحكم العسكري في حد ذاته، بل للآمال الغامضة التي مثلوها، تلك الآمال التي لم يكن من الممكن تحقيقها أبدًا في ظل النظام السياسي القائم، ولم يكن من المتصور أن تتحقق في ظل موازين القوى القائمة.

لقد طرح الضباط عدة مبادئ لا ترقى إلى مستوى البرنامج، وقد غلب عليها طابع العمومية. وقد أعطاهم هذا الطابع المطاط لبرنامجهم فرصة كبيرة لضم صفوفهم أولًا، ثم لتجميع الجيش حولهم ثانيًا، ثم جذب الشعب ناحيتهم ثالثًا، ثم تفادي استعداء الطبقة المسيطرة أو الدوائر الغربية، وهذا رابعًا، ثم لتبرير أي تصرفات في المستقبل. وبدلًا من المزايدة على الجميع اكتفوا بطرح نقاط عامة لا تثير غضب الكثيرين، بحيث يمكن كسب ود مختلف الأطراف بقدر الإمكان بدلًا من كسب عدائهم. والحقيقة أن ما مكنهم من القيام بهذه اللعبة هو أنهم ظهروا أمام المجتمع كقوة محايدة اجتماعيًّا، ولم تكن هذه الإمكانية متوفرة من قبل لأي حكومة سابقة على الانقلاب، أو لأي حزب قائم.

ولقد جاء الضباط إلى الحكم في ظل الملكية ودستور 1923 والبرلمان والنظام الحزبي، ولم يكن من الممكن لهم اتخاذ أي إجراءات ذات واجهة شرعية إلا بقدر ما يمكنهم تقنين سلطتهم الخاصة. وقد تم هذا من هذا من خلال سلسلة من الصراعات الشائكة، ابتداء من 23 يوليو 1952 إلى آخر مارس 1954 على الأقل.

**في 23 يوليو تم اعتقال جنرالات الجيش، وأصبحت الآلة العسكرية بنفسها على رأس السلطة، ونفضت أيديها من مهمة لعب دور الحارس الأمين للملك. كذلك أعلنت صراحة أنها منذ الآن فصاعدًا ستلعب دورها الخاص، وأنها سوف تعيد صياغة النظام وفقًا لما تراه "باسم الشعب"، كما وعدت بالعودة إلى الثكنات بعد تنفيذ هذه المهمة.**

**طلبت آلة الانقلاب من الشعب أن يركن إلى الهدوء والسكينة، وخرجت مدافعها إلى الشوارع منذرة متوعدة كل من لا يحترم إراداتها الخاصة، إذ بات لها إرادة خاصة، والتي أسمتها "إرادة الشعب"، كما أعلنت للشعب الذي دعته إلى السكون.**

**وفي ظل المدافع راح الضباط الأحرار يزيلون كل ما اعترض سبيلهم إلى الانفراد بالسلطة وأولها أدوات الصراع الاجتماعي. لقد جاءوا إلى الحكم بفضل هذا الصراع عينه، ومع ذلك كان تجميده شرطا لعدم تكرار الانقلاب نفسه، ولكن إزالة مثل هذا الصراع-التوازن كانت في الوقت نفسه إزالة للشرط الأول لبقاء حكومة بيروقراطية عسكرية. ولذلك كان على الآلة العسكرية وهي تزيل ذلك الشرط الذي كان مبررًا موضوعيًّا لانقلابها، أن تعيد بناء نفسها بحيث يصبح وجودها في حد ذاته مبررًا لحكمها. وبدلًا من أن تعتمد على ظرف استثنائي مر به المجتمع كان عليها أن تخلق شروطًا دائمة للحكم البيروقراطي. باختصار أصبح عليها أن تكتسب شرعية وجودها في السلطة، ليس من القانون فحسب، بل ومن الشعب والنظام أيضًا. وكان عليها ليس فقط أن تزيل بل وأن تبني أيضًا، أن تأخذ من طرف لتعطي أطرافًا، وأن تحقق الحد الأدنى من الإنجازات الذي تستطيع أن تبرر به وجودها.**

**شكّل الضباط وزارتهم الأولى من الباشوات والبكوات، التكنوقراط والإداريين البعيدين عن الفكر والسياسة، كل وزارة تحت إشراف أحد الضباط، وراحوا يعيدون تشكيل النظام السياسي بما يلائمهم.**

## 1. طرد الملك:

**كانت كل القوى السياسية الهامة قد أصبحت لا تطيق بقاء الملك، ولم يكن لدى الأحزاب الليبرالية الصغيرة من النفوذ ما تستطيع به أن تؤيده، بل كان هو نفسه الذي كان يؤيد من يريد منها. بينما أصبح جيشه في السلطة، فوق رأسه بالذات بعد أن صفّيت أهم العناصر الموالية لـه. ولم يعد رجال الأعمال وملاك الأراضي يجدون غضاضة في التخلص من الملكية، لأن الفضائح الملكية كانت قد أصبحت وصمة في جبين النظام كله، فكانت إزالة المؤسسة الملكية بالتالي بمثابة تطهير ضروري للنظام، وقد برهن الملك في الشهور التالية لحريق القاهرة أنه سوف يعارض أي إجراءات إصلاحية تهدف إلى تجديد عمر النظام، وأنه بضيق أفقه، أو أفق مصالحه المحدودة، سوف يشكل عقبة كؤودًا أمام ترميم النظام المتصدع. وبسبب ذلك فقد فاروق نهائيًّا تأييد الدوائر الغربية كذلك.**

وبالنسبة للضباط كان الملك فاروق هو أضعف حلقات النظام، فهو أسوأ ممثل للطبقة المسيطرة في ذلك الوقت. كما كان أكبر عقبة قانونية أمام الحكم العسكري، فكانت إزالته كفيلة بإكساب السلطة الجديدة نفوذًا شعبيًّا كبيرًا في يوم وليلة، خاصة أن السراي قد أصبحت بالغة الضعف على الساحة السياسية بعد أحداث الشهور الأخيرة. ولم يعد النظام الملكي يتمتع بتعاطف خاص على المستوى الشعبي العام، كذلك لم تقدم الأسرة الحاكمة شخصًا يصلح كمستبد عادل بحيث يستطيع أن يدعو إلى التمييز بين فساد الملك فاروق وفساد النظام الملكي نفسه. وهذا العامل أعطى ميزة إضافية للضباط، فكان يمكنهم الإعلان عن إلغاء النظام الملكي من أول يوم، ولكنهم كانوا في البداية يتحسسون الطريق، فاكتفوا بإبعاد فاروق دون إلغاء الملكية رسميًّا وتم تنصيب ابنه الطفل ملكًا جديدًا مع مجلس للوصاية عينه "مجلس قيادة الثورة".

وبعد عام واحد تم إعلان الجمهورية في 18 يوليو 1953. إلا أن السلطات الدستورية للملك كانت قد تولتها الوزارة ابتداء من 29 يوليو 1952. وخلال العام نفسه تم طرد العناصر الموالية له في الجيش والبوليس.

وقد اتبع الضباط مع الملك مسلكًا متهادنًا، فتم إبعاده بصورة محترمة ولم تجر بالطبع محاكمته أو إعدامه، رغم مطالبة بعض الضباط بهذا. وقد أديت له التحية العسكرية وأطلقت لـه المدفعية إحدى وعشرين طلقة، كما ودعه محمد نجيب شخصيًّا من ميناء الإسكندرية، وسمح لـه بحمل كل ما يريد من متاع، ورافقه السفير الأمريكي حتى دخل يخته. إذ لم يكن وضع الضباط في أول أيام نظامهم مستقرًّا بما فيه الكفاية، وكانت قبضتهم لا تزال ضعيفة، فكان من الأنسب لهم أن يبدأوا حياتهم الجديدة ببعض الوداعة، كما كانوا يخشون من سريان روح الانتقام، وهذا ما كان يمكن أن يؤدي إليه إعدام الملك أو إهانته، مما يفتح بابًا للمبادرة الجماهيرية التي حاربوها منذ اللحظة الأولى.

## 2. تصفية المعارضة العمالية وضرب المنظمات الماركسية:

إن ما تعرض له جميع الحاضرين من العمال من مهانة وإذلال وإرهاب كان أقسى مما يمكن أن يتعرض له أسرى الحرب في جيش مهزوم ومستسلم بدون قيد مما جعل المنتصر يعاملهم أسوأ من معاملة العبيد

أحد العمال الذين حضروا النطق بالحكم بإعدام خميس والبقري

في الوقت الذي أعلن الضباط فيه عن مشروع الإصلاح الزراعي، وإلغاء الألقاب وخلع الملك، كان العمال يرون في السلطة الجديدة صورتهم، إلا أنهم لم يلاحظوا بعد أنها صورة معكوسة، فانتفضوا في كفر الدوار، أحد أهم المناطق الصناعية المتطورة نسبيًّا في ذلك الوقت، واحتلوا بعض المصانع واستولوا على إداراتها وطردوا مديريها رافعين عدة مطالب(49):

1. انتخابات لنقابات حرة وتقنين حق الإضراب.

2. المساواة في المنح بين العمال والموظفين وزيادة الأجور.

3. منع الفصل التعسفي.

4. إبعاد محامي الشركة في كفر الدوار.

بالإضافة إلى مطالب أخرى.

لقد انتفض العمال ضد الإدارات وأصحاب رأس المال وليس ضد "الضباط الأحرار". إذ كان برنامج حكومة الانقلاب هو الذي شجع العمال على الانتفاضة، وربما كانوا ينتظرون من الحكومة العسكرية أن تنصفهم. ولكن كانت مفاجأتهم كبيرة، إذ أثار اعتصامهم ذعر النظام كله، فأطلقت السلطات والطبقات الحاكمة وأبواقها صيحات الرعب من كل صوب، مطالبة بأشد العقاب للعمال. ففي مساء يوم الإضراب أذاعت القيادة بيانًا وصفت فيه الأحداث بأنها من تدبير بعض الخونة، وأعلنت موافقة مجلس الوزراء علي تشكيل مجلس عسكري عالٍ له كافة السلطات اللازمة لمحاكمة المسئولين في قضايا الجنايات التي وقعت من عمال هذه الشركة ومدبري هذه الحوادث. وقام النحاس باشا بنفسه بلوم العمال وطالبهم باللجوء إلى الطرق القانونية، كما سيلجأ هو عما قليل، بل اتهم الوفد رجال القصر بتدبير الإضراب *"للقضاء على الثورة"*. وقد علق عبد الرحمن الرافعي بلهجة توحي بنفس هذا المعنى، مشيرًا إلى ما يعني أن عمال كفر الدوار، وعددهم عشرة آلاف، يتمتعون بمزايا تفوق كل عمال مصر وأن الشركة تعاملهم جيدًا وإن طريقة حركتهم توحي بمخطط ما(50). كما أصدر الحزب الوطني بيانًا يهاجم فيه العمال. أما سيد قطب فكتب مقالًا بعنوان: *"حركات لا تخيفنا"*.. جاء فيه: *"إن حوادث كفر الدوار لا ينبغي أن تخيفنا، إنه أخطبوط الإقطاعية والرأسمالية والاستعمار والشيوعية، إنه لابد من أن يفعل شيئًا قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة. إن عهدًا عفنًا بأكمله يلفظ أنفاسه الأخيرة في قبضة طاهرة ولكنها قوية مكينة فلا بأس أن يرفس برجليه، ولكنه عهد انتهى، عهد قد مات، ولكن المهم هو أن نشرع في الإجهاز عليه، وأن تكون المدية حامية فلا يطول الصراع، ولا تطول السكرات، لقد أطلع الشيطان قرنيه في كفر الدوار، فلنضرب بقوة، ولنضرب بسرعة، وليس على الشعب سوى أن يرقبنا*

---

(49) توجد تفاصيل كثيرة عن الأحداث نشرتها مجلة "صوت العامل" المصرية في أعدادها الثالث والرابع والخامس الصادرة في أكتوبر 1985، ويناير 1986 وأبريل 1986 على التوالي.

(50) عبد الرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليو - تاريخنا القومي في سبع سنوات، ص ص 54-55.

*ونحن نحفر القبر ونهيل التراب على الرجعية و الغوغائية بعد أن نجعلها تشهد مصرعها قبل أن تلفظ أنفاسها الأخيرة"*[51]. وأما تفسير الصحفي جلال الدين الحمامصي فقد جاء في مقال له بعنوان: دخان في الهواء، قال فيه: *"قام العمال بهذه الحركة لأن هناك أيادٍ خفية لعبت بعقولهم التي سيطر عليها التفكير السياسي الفاسد، ولأن هناك عقلية شيطانية صورت لهم العهد بصور لا تتفق مع الواقع والظاهر"* [52].

وكان من الطبيعي أن ينزعج رجال الصناعة مطالبين بسحق حركة العمال. فكان هؤلاء هم أكثر الجميع رعبًا، إلا أن "الضباط الأحرار" كانوا الأكثر عملية. فقد اقتحم رجال الجيش والبوليس بأمر السلطات المصانع، مطلقين الرصاص على العمال، واحتلوها بالقوة بعد معركة كبيرة مع المضربين الذين تم قتل عدد كبير منهم وتم اعتقال 567 عاملًا. وقد قدم 29 منهم للمحاكمة العسكرية في نفس موقع الحادث بقصد الردع. وكان تعسف المحكمة مع المحامين واضحًا لدرجة دفعتهم للانسحاب، وكان موسى صبري حاضرًا كصحفي لتغطية الأحداث، وهو حاصل علي ليسانس الحقوق دون أن يعمل كمحام، فاعتبرته المحكمة محاميًا وتقدم للدفاع عن المتهمَيْن دون أن يقدم ما يبرئهما. ولم يستدع موسى صبري الشهود الذين طلب مصطفى خميس سماعهم، بينما قدمت المحكمة شهود زور. ثم صدر الحكم بالإعدام شنقًا على محمد البقري ومصطفى خميس، ورُفضت إعادة المحاكمة، كما صدر الحكم بالأشغال الشاقة على 12 متهمًا بالأشغال الشاقة المؤبدة، وثلاثة متهمين بالسجن 15 سنة[53]. ووقت الأحداث أصدر القائد العام للقوات المسلحة بيانًا يقول: "*.. فإن القائد العام يعلن جميع طوائف الشعب -وخاصةً العمال- أن أي خروج على النظام أو إثارة الفوضى سيعتبر خيانة ضد الوطن وجزاء الخيانة معروف للجميع وعلى من له شكوى أن يتقدم بها بالطريق القانوني. إن النظام يجب أن يسود مهما كان الثمن، وقد أعذر من أنذر"* [54]. وكان هذا هو أول إعلان للحكومة الجديدة يتعلق بمسألة الحريات الديمُقراطية. ورغم ذلك تمت إدارة المحاكمة بطريق غير قانوني. كما سمحت السلطة "بإثارة الفوضى" في الجامعة حين قام أفراد من الإخوان المسلمين بالاعتداء على الشيوعيين بالضرب بالخراطيم والعصي والسكاكين وإصابة عديد منهم بعد إعدام خميس والبقري مباشرة.

لقد كانت محاكمة العمال في كفر الدوار سياسية محضة بغرض الإرهاب العام للطبقة العاملة وللشيوعيين ولمعارضي الانقلاب ككل، وقد تبلورت في آليات المحاكمة والأحكام النهائية نهاية دولة القانون في مصر. وقد امتلأ جو اجتماع "مجلس قيادة الثورة" لمناقشة القضية وجو المحكمة بمشاعر الغضب والاستنفار والتحفز والغل والرغبة في التشفي في طبقة العمال والشيوعية رغم بيان حدتو الذي راح يشجب ويندد بإضراب

---

[51] صحيفة الأخبار، عدد 15 أغسطس 1952، نقلًا عن أكثر من مرجع.

[52] نقلًا عن ياسر بكر، صناعة الكذب، ص 256.

[53] نفس المرجع، الفصل السادس.

[54] نقلًا عن إبراهيم عيسى، كل الشهور يوليو، ص 237.

**عمال كفر الدوار. وقد كانت صدور ضباط يوليو مليئة بالحقد والرعب من الشيوعية باستثناء قلتهم من الشيوعيين الذين أزيحوا أو حيِّدوا بسرعة، فهذا كان تكوين وثقافة ضباط الجيش عمومًا. وقد ظهر ذلك واضحًا حين أفرجوا في البداية عن المعتقلين السياسيين عدا عدد من الشيوعيين، ثم أعدموا خميس والبقري، ثم حين أخذوا يعتقلونهم ويعذبونهم في كل مناسبة. وتوج عداؤهم للشيوعية حين راحوا يشنون حملة إعلامية وأيديولوجية صليبية رخيصة في عموم العالم العربي ضدها الشيوعية، بما في ذلك حرصهم الشديد على تمييز اشتراكيتهم عن اشتراكية الماركسية.**

**وبعد إعدام العاملين عاد الهدوء إلى كبار الملاك ورجال الأعمال، بينما استمر الضباط في اتخاذ إجراءات مطمئنة لهم، فصدرت عدة قرارات تحرم الإضرابات، وتضع النقابات العمالية بأموالها تحت هيمنة الدولة وتحرمها من النشاط السياسي[55]، كما صودرت الصحف اليسارية وجرى اعتقال عدد كبير من الشيوعيين. ولضمان عدم حدوث ردود أفعال أخرى أصدرت الحكومة قرارًا يمنع الفصل التعسفي للعمال، وذلك في مارس 1953، كما تم رفع الحد الأدنى للأجور بالنسبة لعمال الصناعة من 12.5 قرشًا إلى 25 قرشًا في اليوم[56]، بجانب منح ضمانات أخرى للعلاج والإجازات المختلفة. ولكن لم تنفذ هذه القرارات بشكل كامل.**

**في الحقيقة لم تعد الطمأنينة إلى الطبقات المالكة فحسب، بل وعادت أيضًا إلى القطاع الأكبر من الإنتليجينسيا اليسارية، الذي سيصير ناصريًّا فيما بعد، والتي كانت تزعم تمثيل العمال (والفلاحين أحيانًا). ففي حين قام صحفي شيوعي بريطاني بمهاجمة حكومة الانقلاب، قام زعماء حدتو و"حستو"، أو الحركة السودانية للتحرر الوطني، بالرد عليه[57] دفاعًا عن الضباط، باعتبارهم ممثلي الثورة الوطنية *الديمُقراطية*. وقد رأت المنظمتان أن تصرّف الضباط هو أمر ينسجم مع طبيعة الثورة. وقد كان موقف حدتو من الحركة العمالية بعد الانقلاب عدائيًّا بشكل خاص. ونجد بذرة ذلك في بيان صدر في 31 يوليو 1952 للجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات العمال التابع لها يؤيد هبة *"جيش الشعب"*، ويؤكد أن الجيش هو حامي الدستور. أما بعد هبة كفر الدوار فقد تنصلت الهيئة من الحركة العمالية، فأصدرت بيانًا جاء فيه: *"وصل إلى علم الهيئة التأسيسية للاتحاد العام للنقابات المصري أن أفرادًا من أعداء العمال والوطن أرادوا أن يسيئوا إلى وطنية الطبقة العاملة محرَّضين من بقايا وأذناب الرجعية والاستعمار.. والهيئة التأسيسية باسم العمال تستنكر هذه الأعمال الإجرامية التي لا تفيد إلا أعداء الوطن كما ترجو أن يؤخذ هؤلاء المجرمون بشدة حتى تضمن تحرير الوطن وتوحيد صفوفنا في ظل حياة دستورية كريمة"* [58].**

---

**[55] باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادي في مصر، ص 245، روبرت مابرو، الاقتصاد المصري من 1952-1972، ص ص 324-325.**

**[56] أوبريان، المرجع السابق، ص 255.**

**[57] حمروش، قصة ثورة 23 يوليو 1952، جزء 2، ص 118.**

**[58] رفعت السعيد، منظمات اليسار المصري 1950-1957، ص 63.**

وقد وصف رجال حدتو الانتفاضة بأنها من تدبير عملاء البوليس السياسي[59] وكأنه غير موال للضباط. واستمرت حدتو بعد ذلك في مهاجمة الحركة العمالية ونسبتها إلى العملاء والمباحث، كما راحت تدعو العمال إلى الهدوء والسكينة، متهمة رجال الأعمال باستفزازهم لكي يقوموا بأعمال الإضراب، داعيةً العمال لعدم الاستجابة لما أسمته استفزاز أصحاب المصانع، الذين كانوا يقطعون من أجورهم في حماية السلطة الجديدة التي راحت تسحق إضرابات العمال بقسوة.

وقد أصاب الندم الشديد حدتو بعد ذلك.

وفي أواخر العام بدأت الكتلة الرئيسية للحركة الشيوعية المصرية، أي حدتو، تغير موقفها من الضباط تحت تأثير الضربات المتتالية الموجهة لها بالذات، فقد جرت مواجهة عنيفة بين الطرفين. إذ فاض الكيل بكوادر المنظمة المحافظة وتحطمت الأطر التقليدية التي حاصر بها قادة التنظيم ثورة الكوادر، فشارك أعضاء حدتو في هبات عمالية وفلاحية ضد الضباط: مصنع إمبابة، مصانع شبرا الخيمة وبولاق، قرى الجعفرية والدروتين ونواج، وفي الجامعة. وقد راحت حدتو تعوض موقفها العدائي من إضراب كفر الدوار بالتشدد البالغ في الهجوم على السلطة وبتقديم تضحيات كبيرة من الكوادر في المواجهة التي جرت مع الضباط. وبدأت أيضًا في تغيير موقفها السلبي من فكرة وحدة الشيوعيين، بل لعبت دورًا كبيرًا في توحيد بعض المنظمات في "الحزب الشيوعي المصري الموحد". كما وافقت على أطروحات أكثر المنظمات المشتركة في الوحدة راديكالية: حدتو-التيار الثوري، كما نجحت في تكوين ما يشبه الجبهة مع عناصر من الوفد وبعض ضباط الجيش وراحت تنادي من جديد بالكفاح المسلح ضد الاحتلال.

ولكن هبة حدتو جاءت فقط كرد فعل عصبي على هجمات الضباط، ولم تنجح إلا في إرضاء ضمائر أعضاء التنظيم الثائرين، كما لم تخرج أبدًا عن الخط الأساسي لليسار ككل، وانتهت بخسائر فادحة من الكوادر.

أما بقية المنظمات الماركسية فقد اتخذت موقفًا عدائيًّا من الضباط منذ البداية، وخصوصًا بعد أحداث كفر الدوار. ولكنها اكتفت باتهام السلطة بالفاشية، بينما استدارت لتأييد الأحزاب الليبرالية، فإعدام اثنين من العمال كان أمرًا كافيًا من وجهة نظرها للتأكد من الطابع الفاشي للسلطة الجديدة. وبغض النظر عن مدى صحة ذلك، إلا أن اطمئنان هؤلاء الماركسيين إلى صحة تحليلهم قد دفعهم إلى أحضان الطرف الآخر، الليبراليين، أي الوفد تحديدًا.

وحين اشتدت موجة اعتقالات الشيوعيين، بمن فيهم أعضاء حدتو، ومصادرة صحفهم، وبعد حل الأحزاب، قدم يوسف صديق، أحد أهم قادة الضباط، وهو ماركسي، استقالته من "مجلس قيادة الثورة"، وهو لم يكن في موقف يمكِّنه من الدخول في

[59] نفس المرجع، ص ص 99-100.

مواجهة ناجحة مع الناصريين الذين نفوه إلى الخارج، وحين عاد سرًّا حددوا إقامته[60]. ولكنه كان على العموم أكثر اتساقًا مع فكره اليساري من رفيقه خالد محيي الدين الذي قَبِل في النهاية قواعد اللعبة الجديدة، واضعًا نفسه تحت تصرف الزعيم بعد مقاومة محدودة في مارس 1954.

استخدم الضباط أسلوبًا تقليديًّا لتصفية الحركة العمالية: العصا والجزرة، مع تكثيف الدعاية المعادية للشيوعية. وقد قاموا في تلك الفترة بشن هجوم إعلامي واسع ضد الشيوعية بالتعاون مع نوري السعيد في العراق والمخابرات الأمريكية وصحافة أخبار اليوم ذات العلاقة الوثيقة مع الأمريكيين، وسوف يتم تناول ذلك في مكان آخر من الكتاب. ويدل نجاح هذا الأسلوب على أن الحركة العمالية كانت قد ضعفت سياسيًّا وتنظيميًّا إلى الحد الذي حرمها من القدرة على المبادرة والتمسك ببديل لإصلاحات الضباط، بحيث صارت حركة رد فعل إزاء الآخر. وبذلك راحت تفقد استقلاليتها تدريجيًّا في اتجاه الخضوع لحكومة الضباط.

وخلال الشهور التالية للانقلاب نجح الضباط في توجيه ضربات قاتلة للمنظمات الشيوعية، بحيث أصيبت الأخيرة بخسائر فادحة من الكوادر وأدوات الطباعة، وأصبحت في النهاية بالغة الضعف.

## 3. الإصلاح الزراعي:

نعتبر من الضروري اتخاذ إجراءات لمنع الطرد الجماعي لملاك ومزارعي المساحات الصغيرة، وهي طبقة مفيدة وعاجزة في المجتمع، ويتعارض طرد أبنائها من ملكيتهم الصغيرة التي يعيشون عليها هم وعائلاتهم مع المصالح الأساسية لدولة زراعية كمصر

لورد كتشنر

(القنصل البريطاني في مصر في 1911 - 1914)

---

[60] حمروش، قصة ثورة 23 يوليو 1952، جزء 2، ص 123.

لم تكن فكرة إصدار قانون للإصلاح الزراعي وليدة انقلاب الضباط ولكنها كانت دعوة أطلقت من قبله بسنوات. كما لم تكن حكومة الضباط هي أول حكومة في مصر تفكر في تحقيق بعض الإصلاحات الاجتماعية في الريف. إذ يعود الفضل إلى لورد كيتشنر في إصدار قانون 31 لسنة 1912 يحرم نزع ملكية الأرض التي تقل عن خمسة أفدنة لتسديد الرهونات، وذلك في مواجهة عمليات نزع الملكية التي كانت تجري في ذلك الوقت لصالح المرابين الأجانب، ويُسمى بـ"قانون الخمسة أفدنة". وكانت وجهة نظر لورد كيتشنر تتلخص في أن المحافظة على طبقة الفلاحين الصغار تعد أمرًا حيويًّا للنظام حيث إنها، بحسب تعبيره، طبقة *مفيدة وعاجزة*[61]، وكانت هذه هي نفس سياسة كرومر.

بل إن الملك فاروق قد قام بتوزيع خمسة أفدنة للأسرة على معدمين، بعضهم لا يعمل بالزراعة، من كفر سعد عام 1948 تحت شعار: مشروع الإكثار من الملكيات الصغيرة، وأصدر عملة تذكارية بهذه بالمناسبة.

وكانت أحوال الريف المصري في الفترة السابقة على انقلاب يوليو 1952 تدفع الكثيرين من مختلف الاتجاهات السياسية إلى المناداة بإجراء إصلاح زراعي بشكل ما أو آخر. فنجد محمد خطاب بك مثلًا، العضو البارز بالحزب السعدي، يدعو في مجلس الشيوخ إلى تحديد الملكية الزراعية، ولكنه كان يرى قصر ذلك على المستقبل فقط، بـ50 فدانًا كحد أقصى، ولكنه يهاجم ويتهم بالشيوعية من قبل أعضاء المجلس[62]. كما طالب الإخوان المسلمون بتحديد الملكية أيضًا. وقد وصف سيد قطب مشروع محمد خطاب بقوله: *"إن محمد خطاب يفكر كرأسمالي واع، فهو يدرك أن تركيب الملكيات العقارية يجب أن يتعدل من أجل إيقاف العواصف المتجمعة في الأفق"* [63]. أما الدوائر الغربية فأطلقت دعوتها لإجراء إصلاح زراعي في مجمل البلدان المتخلفة بعد الحرب العالمية الثانية واشتعال الحركات الثورية في تلك البلدان، فاستجابت للدعوة 92 دولة في العالم[64]. ونجد الدوافع الكامنة وراء هذه الدعوة في إعلان لجنة استشارية عينها الرئيس الأمريكي بعد الحرب:

*"في بعض البلدان لا يمكن محاربة الجوع والاشتراكية إلا بالإصلاح الزراعي"*. أما وجهة نظر وزارة الزراعة الأمريكية فكانت: *"إن توفير قطعة صغيرة من الأرض وبعض الظروف الملائمة له تأثير فعال على السلام، إنه شيء ينمو في كيان الإنسان الداخلي، شيء يستعصي استقطاعه وانتزاعه"* [65]. وقد وجهت حكومة الولايات المتحدة عبر منظمة الأمم المتحدة نداء إلى

---

[61] Gabriel Baer, History of Land Ownership in Modern Egypt 1800-1950, p. 89

[62] طارق البشري، المرجع السابق. وقد وصف الكاتب كيف استقبل أعضاء الأحزاب الليبرالية مشروع خطّاب، وكيف دبرت مؤامرة لوأده، رغم أن السكرتير العام لحزب الوفد آنذاك قد تظاهر بالعطف على المشروع خشية معارضته علنًا. ص ص 218-219.

[63] أنور عبد الملك، المرجع السابق، ص 92.

[64] فتحي عبد الفتاح، القرية المعاصرة، ص 14.

[65] أنور عبد الملك، المرجع السابق، ص 92، ص 98 على التوالي.

**حكومات البلدان المتخلفة يدعوها لتطبيق نوع من الإصلاح الزراعي[66]. وقد ذهب السفير الأمريكي في القاهرة، جيفرسون كافري، إلى ضرورة إجراء إصلاح زراعي لتقليل الفوارق بين الطبقات ورفع الأجور، وذلك لمحاربة خطر الشيوعية، بالإضافة إلى تطهير الأحزاب السياسية[67]. كما راح عدد من الاقتصاديين الليبراليين الأجانب يؤيد إجراء إصلاح زراعي في مصر، بل ووجَّه بعضهم انتقادات لقصور قانون الضباط[68].**

**لم يكن يعارض فكرة الإصلاح الزراعي الذي يمس ملكية الأرض سوى كبار ملاك الأراضي، بينما وافق حزب الوفد على فرض ضرائب تصاعدية على الدخل الزراعي بدون تحديد الملكية. ومع ذلك لم تصدر حكومة الوفد الأخيرة، ولا حتى الحكومة الناصرية بعد ذلك، أي قانون ينص على فرض ضرائب على الدخل الزراعي. وعلى العكس فرضت حكومة الوفد مزيدًا من الضرائب على رجال الصناعة.**

**وقد كان قانون 9 سبتمبر 1952 من أهم القضايا التي ثار حولها صراع سياسي حاد بعد الانقلاب وساهم كثيرًا في تدعيم سلطة الضباط ونفوذهم الجماهيري. كما أنه ألهب خيال المثقفين، ذلك الخيال الذي لم يهدأ تمامًا حتى عهد قريب بخصوص الإصلاح الزراعي.**

**وقد أيدت معظم المنظمات الماركسية القانون فور صدوره، بل وتوجه بعض أفرادها إلى الريف بغرض شرحه للفلاحين[69].**

**والرأي السائد لدى كثير من الكتاب الماركسيين، المنظرين الأهم للناصرية في مصر، ينظر إلى القانون كلحظة في سياق عملية انتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية[70]. فالقانون وفقًا لهذا الرأي قد وضع في إطار دعم الصناعة، وذلك بتوسيع السوق الريفية وتدعيم نمط الإنتاج الرأسمالي في القرية. أما الدعاية الناصرية فلم تهتم إلا بالجانب الذي يفيدها في جذب تعاطف الفلاحين. وقد صرح جمال عبد الناصر: "*أيه أهم حاجة في تحديد الملكية وفي توزيع الأرض؟ تحديد الملكية اللي بتخلصنا من الإقطاع اللي استمر سنين طويلة في هذه البلد يعبر عن معنيين رئيسيين، المعنى الأول: هو الحرية السياسية والثاني هو التخلص من الاستبداد*

---

**[66] نفس المرجع، ص 92.**

**[67] أحمد مرتضى المراغي، المرجع السابق، ص 199.**

**[68] باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادي في مصر - روبرت مابرو، الاقتصاد المصري 1952-1972 -**

**Doreen Warriner, Land Reforms & Development in the Middle East**

**[69] إبراهيم عامر، الأرض والفلاح، ص 147.**

**بعد ذلك في أواخر 1952 عادت حدتو فعارضت القانون على أنه ذر للرماد في العيون. انظر:**

**Walter Laqueur, Communism and Nationalism in the Midlle East., p. 49**

**[70] انظر على سبيل المثال أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش، ص 102. فهو يضع القانون في الإطار المذكور، رغم أنه يعترف بفشله في تحقيق النتائج المرجوة. وعلاوة على ذلك لم يلجأ أنور عبد الملك إلى تناول الإطار الذي يفترضه أصلًا بأي تحليل.**

*السياسي"* [71]، *"وإن مطلبنا لم يكن اقتصاديًا بل هو تحرير الفلاح من سيطرة السيد"* [72]. وكان شعار "القضاء على الإقطاع" يعني الإصلاح الاجتماعي ولم يجر التركيز على وجود أثر لذلك على النمو الصناعي إلا بشكل عابر. ولم يكن مطلب بعض رجال الصناعة بتحديد ملكية الأرض ناجمًا عن شعور بثقل اقتصادي خاص لـ"المسألة الزراعية"، بل بخطر الثورة الاجتماعية، إذ لم تشكل علاقات الإنتاج قبل الرأسمالية معوقًا جوهريًّا للنمو الصناعي، حيث كان الاقتصاد منقَّدًا لدرجة كبيرة.

وقد رحبت دوائر رجال الأعمال في مصر بصدور القانون، خاصة رجال البنوك الكبرى. فنقد راح رئيس بنك مصر يصرح بأن القانون *"قد جنب البلاد ويلات الحلول العنيفة"*[73]. كما رحب البنك الأهلي المصري أيضًا بالغ الترحيب: *"إن مصر تستطيع أن تهنئ نفسها، فبعد العديد من الوعود البراقة والأحاديث الفارغة لم يفلت الأمر من أيدي حكومة نظامية تتعامل معه في إطار القانون ولم تهو الأمور إلى دائرة المبادرات الجماهيرية والعنف والفوضى وإذا نظرنا إلى الأمر من هذه الزاوية فإن أي إصلاح يتم، بغض النظر عن مدى جذريته، هو أفضل من فوضى الجماهير وإن على الناقدين، خاصة الناقدين الأجانب، أن يأخذوا ذلك بعين الاعتبار"* [74]. أما الأحزاب الليبرالية الأساسية فعارضت القانون في البداية واقترحت بدلًا منه فرض ضرائب تصاعدية على الدخل الزراعي ثم اضطرت للموافقة أمام تصميم الضباط[75].

وقد تم تناول موضوع السياسة الزراعية لحكومة يوليو وتطورها بالتحليل في مكان آخر من هذه الدراسة، ولكن يجري هنا تناول قانون 1952 بشكل خاص، رغم أنه قد مثل أحد أهم الإجراءات المكوّنة للسياسة الزراعية للضباط. ذلك أن سياقه، أو الإطار الذي تم فيه، يتعلق بالسياق نفسه الذي جرى فيه انقلاب الضباط، والمقصود سياق إحباط الحركة الثورية المصرية. وسوف يتم تحليل هذا الرأيَ فيما يلي:

يمكن في البداية إنجاز محتوى القانون كالآتي:

1. يعد أهم البنود ذلك الذي يقرر جعل الحد الأقصى لملكية الأرض الزراعية 200 فدان للفرد. وقد ترتب على ذلك عند التطبيق تأميم 370 ألف فدان من أراضي كبار الملاك. وتمت كذلك مصادرة أراضي الأسرة المالكة عام 1953.

2. يتم دفع تعويض عن الأرض والمباني والآلات والأشجار بسندات تسدد بعد 15 سنة وبفائدة سنوية تبلغ 3%.

---

[71] كلمة ألقيت في 1954/4/19 في وفود الفلاحين والعمال من أهالي مصنع الزجاج في الطريق إلى كفر الدوار لتوزيع عقود تمليك الأرض.

[72] كلمة له في نادي رجال الإدارة في 1954/4/15.

[73] إبراهيم عامر، المرجع السابق، ص 147.

[74] النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي، المجلد الخامس، عدد 3، 1952.

[75] ارجع إلى عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، الفصل الخامس.

3. يحدد إيجار الأرض بسبعة أمثال الضريبة المفروضة عام 1952.

4. يتم تسليم الأرض المؤممة للمستأجرين بواقع 2-5 أفدنة لكل مزارع بشرط أن يزرعها بنفسه على أن يسدد ثمنها خلال 30 سنة في شكل أقساط سنوية بفائدة تبلغ 3% سنويًّا، بينما لم تسلم أي أرض لعمال الزراعة غير المستأجرين.

5. لا تؤجر الأرض إلا لمن يزرعها بنفسه، ويتم تحرير عقد إيجار بين المالك والمستأجر.

6. تحدد أجور عمال الزراعة بـ18 قرشًا في اليوم للرجل البالغ و10 قروش للمرأة والطفل كحد أدنى. كما يسمح لعمال الزراعة بتكوين نقابات خاصة[76].

تأثيرات القانون:

1. لا تحمل عملية تحديد الملكية التي تمت أي تأثير مباشر أو غير مباشر على علاقات الإنتاج قبل الرأسمالية. وكان الأمر الأكثر اتساقًا مع الانتقال المزعوم من الإقطاع إلى الرأسمالية أن يصدر قانون وينفذ بإلغاء أشكال القنانة، الإيجار بالمشاركة، ونظام خدمة العمل، وغيرها. وكان هذا جديرًا بأن يصنف ضمن الإطار المذكور. أما نقل الملكية الجزئي الذي تم فلم يميز بين أراضٍ تزرع بطريقة رأسمالية وأخرى تزرع بأنماط إنتاج أخرى، وفي بعض الحالات تم تفتيت مزارع رأسمالية وتحويلها إلى مزارع صغيرة، إلى نمط إنتاج سلعي صغير وعائلي. والقانون كما هو معروف لم يلغِ الإيجار بالمزارعة، وحين تم إلغاء الأخير عام 1961 لم يطبق لا كليًّا ولا جزئيًّا.

2. إن القانون قد أعطى فترة سماح قدرها خمس سنوات للملاك الكبار للتخلص من الأرض الفائضة، فكان أن بيع 145 ألف فدان اشتراها أغنياء الريف الأكثر ميلًا لاستخدام العمل المأجور من الأرستقراطية الزراعية. فما كان من الحكومة إلا أنها أنهت فترة السماح فورًا، إذ كان من المؤكد أنه خلال عدة شهور أخرى سوف يتم بيع كل الأرض المقرر تأميمها، مما يحرم الضباط من تحقيق أهدافهم من إصدار القانون، خاصة توسيع قاعدة الملكية الصغيرة. ذلك رغم أن الطريق الأول كان في صالح النمو الرأسمالي، بعكس الطريق الثاني الذي أدى إلى مزيد من انتشار نمط الإنتاج العائلي والسلعي البسيط.

3. من الواضح مما سبق أن القانون كان موجهًا -موضوعيًّا- نحو تنمية عدد الملكيات الصغيرة بأي ثمن، بغض النظر عن موضوع أنماط الإنتاج.

4. لم تنخفض قيمة الإيجار السنوي الكلي[77] والذي كان في أغلبه قبل-رأسمالي:

---

[76] نشر مواد القانون ومذكرته الإيضاحية محمد كمال أبو الخير في كتابه "قانون الإصلاح الزراعي".

| الإيجار السنوي بالمليون جنيه | السنة |
|---|---|
| 140.9 | 1939-1935 |
| 150.6 | 1952 |
| 151.4 | 1953 |
| 164.5 | 1956 |
| 163.1 | 1957 |
| 161.2 | 1958 |

وهذا النمو المطلق، ولو بالأسعار الجارية، لقيمة الإيجارات يعكس حجم الدور الذي استمر يلعبه الفائض قبل الرأسمالي والذي يعد مقتطعًا جزئيًّا من الأرباح الصناعية.

5. لم يكن القانون مصاغًا ومطبقًا بحيث يدعم الصناعة المحلية، أي بمعنى ما، النمو الرأسمالي في المدينة، فتوزيع 6-7% من الأرض أو 10% منها شاملة أراضي العائلة المالكة التي صودرت عام 1953 على صغار المزارعين بالإضافة إلى التخفيض الرسمي لإيجار الأرض بنسبة لا تذكر لا يكفلان تحقيق زيادة ملموسة في القوة الشرائية للفلاحين.

- كما أشير أعلاه، ازداد ريع الأرض الذي يدفعه الفلاحون.

6. وما استمر الفلاحون يدفعونه حتى 1964 للحكومة من أقساط الأرض الموزعة لم يقل كثيرًا، بل زاد أحيانًا، عما كان يُدفع إيجارًا لنفس المساحة من الأرض. ونقلًا عن أنور عبد الملك[78]، فقد أجريت دراسة في قرية "بلتاج" بعد تطبيق قانون 9 سبتمبر بواسطة جريدة "الجمهورية"، فوجد أن الفلاح الذي أخذ أربعة فدادين من الإصلاح الزراعي يدفع 125 جنيهًا في السنة للحكومة ويتبقى لـه 115 جنيهًا. وكما ذهب آخرون إلى أن ما كان يدفعه الفلاح كقسط سنوي للحكومة يفوق ما كان يدفعه إيجارًا للأرض[79]. وقد اضطرت الحكومة للحفاظ على "فائدة" طبقة صغار الفلاحين، التي أشار إليها لورد كتشنرعام 1912، إلى تخفيض الفوائد على الأقساط ثم مدت أجل السداد، ثم ألغت الأقساط تمامًا عام 1964.

7. ويضاف إلى ذلك أن انتشار الملكيات الصغيرة ليس بالعامل الذي يؤدي في كل الظروف إلى زيادة الإنتاج. فقد ضاعت نتيجة للتفتيت أجزاء جديدة من الأرض، فقد قدر فتحي عبد الفتاح مساحة الأرض الزراعية التي تضيع نتيجة للتفتيت وأسلوب الريّ

---

(77) Charles Issawi, Egypt in Revolution, p. 154

(78) المجتمع المصري والجيش، ص 97.

(79) نفس الموضع.

المتأخر بـ25% من جملة مساحة الملكيات الزراعية التي تقل عن 3 أفدنة[80]، أما سيد مرعي فقد قدر أن 10-20% من جملة المساحة الزراعية في مصر تضيع في الجسور وقنوات المياه ورسم حدود الملكية[81]. بالإضافة إلى أن توزيع بعض الأراضي على الفلاحين لا يمكن بهذا الشكل أن يكون في حد ذاته دافعًا لهم على زيادة الإنتاج، فمصلحة الفلاح في زيادة الإنتاج لم تزد بتوزيع الأراضي، لأنه كان يدفع إيجارًا متفقًا عليه من قبل، وأي زيادة كانت تعود إليه في النهاية، كما أن إنتاجية الأرض في مصر كانت مرتفعة، وأي زيادة جديدة كانت تحتاج لتكنيك متقدم وليس إلى مزيد من عناية الفلاحين بها.

8. أما تحديد الإيجار فلم يؤد إلى زيادة كبيرة في دخول الفلاحين الصغار، فالإيجار الرسمي الجديد للفدان لم يقل كثيرًا عن الإيجار القديم، كما أنه لم يطبق بشكل شامل. وقد بلغ بعد ذلك في الستينات مائة جنيه[82]. إن طريقة إجراء الإصلاح الزراعي ضيق الأفق قد حجمت كثيرًا من إمكانية تحسين أوضاع الفلاحين واكتفت بمد قاعدة الملكية العقارية الصغيرة.

9. وإذا كانت قد حدثت إعادة توزيع للدخل الزراعي لصالح فقراء الفلاحين، وهذا ما يثير الشك، فالإصلاح الزراعي لم يحرم طبقة كبار الملاك من الدخول اللازمة للإنفاق الترفي على السلع المستوردة، وهو الأمر الذي كان يشكو منه رجال الصناعة.

كذلك يستحيل وضع قانون الإصلاح الزراعي في سياق عملية تشجيع الاستثمارات في الصناعة:

- فتدل الوقائع على تنامي ميل أصحاب رؤوس الأموال، وخاصة من كبار ملاك الأراضي ذوي الدخول الريعية إلى الاستثمار في العقارات والمضاربة في الأوراق المالية، ولم يجر أبدًا تحول في هذا الميل، بل بالعكس، مع أنه ليس الإصلاح الزراعي هو المسؤول عن ذلك بالطبع. ومن المفيد ملاحظة أن ثروات كبار الملاك لم تكن من قبل تستثمر في الزراعة بمعدل ملموس، رغم تأخرها الشديد، ولا حتى في شراء الأراضي. ويمكن أن نستدل على هذه الواقعة الأخيرة من الجدول الآتي:

نسبة أراضي ملاك 50 فدانًا فأكثر[83]

---

[80] القرية المصرية، 1973، ص 112.

[81] الإصلاح الزراعي ومشكلة السكان في القطر المصري، ص ص 180-181. وسيد مرعي هو ناصري عتيد من أهم رجالات السلطة طول فترة حكم كل من عبد الناصر والسادات ومبارك.

[82] ميشيل كامل، حول حركة واتجاهات الصراع الطبقي في الريف المصري. ويقول روبرت مابرو إن التحديد الجديد للإيجار كان يتفق مع ظروف السوق وليس راجعًا إلى مجرد قرار من الحكومة، ثم وَضَع تحفظات جديدة حول القيمة الفعلية التي كانت تدفع بعد 1952 كإيجار، المرجع السابق، ص ص 331-332.

[83] فتحي عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 101.

| % من الأرض الزراعية | السنة |
|---|---|
| %43.5 | 1900 |
| %34.2 | 1952 |

كما أن السندات التي دفعتها الدولة لكبار الملاك لم تكن قابلة للتداول الحر، ويجوز التصرف فيها فقط للوفاء بثمن الأراضي البور التي تشتري من الحكومة، وفي أداء الضرائب على الأطيان التي لم يسبق ربط ضرائب عليها قبل القانون، وضريبة التركات[(84)]. ولكن القانون لم ينص على قصر استخدامها، أو حتى إمكانية ذلك، في شراء أسهم وسندات صناعية في الوقت الذي كانت الحكومة فيه تشجع القطاع الخاص الصناعي[(85)]. وكان حرمان كبار الملاك من التعويضات مع إعفاء الفلاحين من دفع أي أقساط كفيلًا بزيادة دخول الفلاحين كثيرًا، مما يشجع الإقبال على شراء السلع المصنعة محليًّا، وهو ما لم يحققه قانون سبتمبر 1952.

- أما سد حاجة الصناعة وقتها من الخامات الزراعية، فأمر لم يكن ليفيد فيه كثيرًا تغيير علاقات الملكية، وإنما تغيير نظام الدورة الزراعية المعمول به والذي تغير على العموم على حساب زراعة القطن ابتداء من انتهاء الحرب الكورية وطوال الفترة اللاحقة، ولحساب الأرز كمحصول تصديري، وليس لسد حاجة الصناعة المحلية.

وهناك ملحوظة أخرى، هي أنه ليس من الضروري أن يؤدي تغيير علاقات الملكية بهذا الشكل بالذات في ظل حالة عامة من التخلف إلى نمو الإنتاج السلعي وتوسيع السوق بالتالي. وقد توسعت الأرستقراطية الزراعية طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين في الزراعة التصديرية بفضل وجود طلب فعال في الخارج على القطن المصري، وعلى العكس كان صغار المزارعين يستهلكون نسبة كبيرة من إنتاجهم. وقد اتبع الضباط نظام الدورة الزراعية والتوريد الإجباري لضمان إنتاج سلع التصدير وضمان إمداد المدن بالحبوب ولم يكن لتغير علاقات الملكية علاقة بهذا النظام.

تبين بهذا الشكل أن الإصلاح الزراعي قد أنتج على الصعيد الاجتماعي مفعولين أساسيين: أولهما: تصفية الأرستقراطية الزراعية، وثانيهما: توسيع قاعدة الملكية

---

(تم استنتاج النسب المئوية من الجدول).

وقد ذكر إبراهيم عامر أنه في 1894 كان كبار الملاك يمتلكون 44% من الأرض، انخفضت إلى 34.2% عام 1952، المرجع السابق، ص 91.

(84) محمد كمال أبو الخير، المرجع السابق، ص 74.

(85) انتقدت دورين وارينر دفع هذه التعويضات أصلًا على أساس أنها غير مبررة اقتصاديًّا. المرجع السابق، ص ص 26-27.

**العقارية الصغيرة، التي قال عنها ماركس بحق: *"تشكل قاعدة مناسبة لبيروقراطية كلية الجبروت"* [86].**

**كانت القرية المصرية في 1950-1952 قد بدأت تصبح قادرة على التمرد. وكان بؤس الفلاحين يدفع بمئات الألوف منهم إلى المدن[87]، ليضيفوا مزيدًا من الوقود للصراع الاجتماعي. وحين تغلي المدينة وحدها في بلد فلاحي فإن الأمر بالنسبة للطبقة المسيطرة يكون ما يزال قابلًا للعلاج بشكل أو بآخر، ولكن حين تتفجر القرية مع المدينة، فهذا يكون دليلًا على أن النظام يتعرض لأزمة كبيرة. فثورة الطبقة "العاجزة" و"المفيدة" هي خير الأدلة على ذلك، ولذلك كان استقطابها أمرًا ضروريًّا. وكان ممثلو الطبقة المسيطرة الأبعد نظرًا على وعي تام بهذا الأمر.**

**لذلك كان إصدار قانون 9 سبتمبر بعد الانقلاب بأسابيع، والحديث عن قرب صدوره فور الانقلاب خطوة ضرورية لتثبيت أركان السلطة الجديدة. أما توزيع، أو بيع جزء صغير من الأرض للفلاحين الفقراء تحت شعار براق مثل الإصلاح الزراعي فكان أمرًا عظيم المفعول على الجماهير، إذ أعطى مؤشرًا كاذبًا لسياسة السلطة الجديدة، في غياب بديل جذري. ولم يكن الدوي الشعبي للقانون يتناسب مع هزال المكاسب الحقيقية للفقراء، والتي نشك فيها، والمؤقتة التي تضمنتها مواده. وهذا التناقض نفسه يؤكد بوضوح الهدف السياسي لإصدار القانون، والذي أدى إصداره حتى قبل أن يعرف الجمهور بعض تفصيلاته إلى تدعيم كبير لمركز السلطة الجديدة.**

**ولم يمس الإصلاح الزراعي بشكل ملموس، ناهيك عن أن يكون بشكل جذري، الفوارق الطبقية في الريف، فلم يؤد إلى القضاء على أصحاب الملكيات الواسعة، وإن كانت نسبة الأرض التي بحوزتهم قد تقلصت، بحسب الإحصائيات الرسمية غير الواقعية، من 34.2% عام 1952 إلى 20.3% من مجمل مساحة الأرض الزراعية عام 1953، هذا التغير يشمل مصادرة أراضي الأسرة المالكة، وبيع كبار الملاك لجزء من أراضيهم خلال الشهور الأولى بعد صدور القانون[88]. فقد سمحت الحكومة ببيع جزء غير يسير من الأرض لأغنياء الريف وبعض صغار المستأجرين، بلغ 145 ألف فدان[89]. كما لم يطبق القانون على أراضي البناء، مما مكن بعض كبار الملاك من فرصة إثبات بعض أراضيهم كأرض بناء، مثلما فعل ذلك مثلًا أحمد عبود في أرمنت ومحمد سلطان في المنيا[90]. كما استثنيت الأرض المباعة قبل 23 يوليو حتى للأبناء والأحفاد، فاستغل كبار**

---

[86] The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte, p. 64

[87] لم تتوقف هذه الظاهرة بل تفاقمت رغم الإصلاحات الزراعية المتوالية.

[88] محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري، ص 24. ويُقصد هنا بكبار الملاك ملاك أكثر من 50 فدانًا.

[89] فتحي عبد الفتاح، القرية المعاصرة، ص 18.

[90] إيغور بيليايف & أفغيني بريماكوف، مصر في عهد عبد الناصر، ص 59، نقلًا عن مجلة "الطليعة"، العدد 6، 1966.

**الملاك هذه المادة في تزوير عقود بيع بتواريخ قديمة لأبنائهم وأحفادهم. وبذلك تمكن كثير من كبار الملاك من الاحتفاظ بمساحات واسعة من الأرض، وعلى سبيل المثال اكتشف المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي العربي بمحافظة كفر الشيخ في أواسط الستينات أن عشرة من كبار الملاك قد احتفظ كل منهم بخمسة آلاف فدان[91].**

**ولم يؤد قانون الإصلاح الزراعي إلى تمليك نسبة هامة من صغار المزارعين، فبلغ عدد الأسر التي حصلت على أرض 146.496 ألف أسرة فقط[92]، بينما فقدت أسر أخرى من صغار المزارعين أجزاءً من *حيازاتها* المستأجرة، لأنها دخلت في الإصلاح الزراعي باعتبارها من أراضي كبار الملاك، مما أصاب هؤلاء المستأجرين بأضرار، إذ انخفضت مساحة حيازاتهم.**

**وقد تم من قبل تحليل مدى سلبية القانون تجاه أجور عمال الزراعة.**

**خلاصة القول أن الإصلاح الزراعي لم يؤد إلى تذويب حقيقي وراديكالي في الفوارق الطبقية في الريف[93]. ولم يكن دوره الفعلي في رشوة الفلاحين هو مصدر تأثيره المعنوي الكبير، إذ إنه مس أكثر ما مس وجود العائلات الأرستقراطية الكبرى وحطم معظمها لصالح توسيع نطاق الملكية العقارية الصغيرة. وبغض النظر عن هزال تأثيرات القانون الاقتصادية من وجهة نظر الفلاح الفقير، إلا أن آثاره السياسية في الريف وحتى في المدينة كانت هامة للغاية. ففي المدينة كان القانون في نظر الرجل الفقير وأيضًا المثقف مؤشرًا على اتجاه أكثر عدالة لحكومة الضباط من الحكومات السابقة، وخلق هذا القانون لدى مختلف الفئات الفقيرة آمالًا في التغيير إلى الأفضل، هذا الأمل كان بالتأكيد أكثر تأثيرًا من الحقيقة التي لمسها الفلاحون بأيديهم. ومن الطريف أن كثيرًا من المتعلمين في مصر حتى الآن يعتقد أن الناصريين قد وزعوا على كل فلاح خمسة أفدنة.**

**فلقد استخدمت الأرستقراطية الزراعية ككبش فداء للنظام من أجل حل أزمته السياسية، أي لإعادة جمهرة واسعة من الشعب إلى أرض النظام. وكان مجرد تحطيم الأرستقراطية العقارية، هذه الأسر التي اشتهرت باحتقارها البالغ للشعب وبتحالفها مع الاستعمار أمرًا كفيلًا بتوسيع نفوذ الضباط الجماهيري. ولا شك أن توزيع بعض الأراضي وتحديد الإيجارات وإجراءات من هذا القبيل، رغم ضعف تأثيرها الاقتصادي الفعلي، قد أضافت إلى تحطيم الأرستقراطية معنى جديدًا. فقد فتح القانون أمام الفلاح الصغير وكل**

---

**[91] المرجع السابق، ص 61.**

**[92] محمود عبد الفضيل، المرجع السابق الذكر، ص 22.**

**[93] بمقارنة الإصلاح الزراعي في مصر الناصرية بإجراءات مماثلة في بلدان متخلفة أخرى يتضح مدى اعتدال الأول. ومن الطريف أن الإصلاح الإيراني في 1962 الذي طبقه أكبر ديكتاتور في الشرق الأوسط كان أكثر راديكالية من كل الإصلاحات الزراعية في المنطقة كلها، ناهيك عن الإصلاح في تايوان وكوريا الجنوبية بعد الحرب العالمية الثانية حيث حدد الحد الأقصى للملكية 2.5 فدان. وإذا قورن الإصلاح الناصري بالإصلاح الياباني الذي تم إجراؤه بعد الحرب العالمية الثانية يتضح أن الأول أفاد نحو 8-10% من سكان الريف من حيث ملكية الأرض، بينما وزعت الأراضي في الحالة الثانية على 33% من سكان الريف مع جعل الحد الأعلى للملكية 7.5 فدان. مراجع مختلفة.**

الطبقات الفقيرة بابًا جديدًا للأمل، وهذا هو الأمر الأهم على الإطلاق، ففي ظل حالة الركود واليأس التي كانت قائمة، يحمل هذا العمل معنى بالغ التأثير. فتعديل هيكل الملكية، وإن لم يكن جذريًّا، وعلى حساب الأرستقراطية بالذات فكان شيئًا مثيرًا في مصر الحديثة. إذ لم توجَّه إهانة ملموسة للملكية الخاصة منذ محمد علي إلا بواسطة ضباط يوليو، وإن كان هذا قد تم في سياق محافظ.

وقد أدى توسيع قاعدة الملكية الصغيرة إلى تزايد نفوذ الدولة في الريف من الناحية الاقتصادية كذلك، فأصبحت أقدر على مشاركة كبار ملاك الأراضي في إدارة القرية بعد زوال العائلات الأرستقراطية القوية واتساع قاعدة الملكية الصغيرة، حيث تسيطر الدولة على الملكية الصغيرة بآليات متعددة.

ولم يكن ضرب الأرستقراطية الزراعية يستهدف بالدرجة الأولى تصفيتها كمنافس سياسي، فقد أثبتت الأحداث السابقة على الانقلاب، كما برهن نجاح الانقلاب نفسه، أن الطبقات المسيطرة قد هزلت سياسيًّا وفقدت معظم قواعدها الشعبية. وإن كان للأرستقراطية قواعد تذكر فكان الأحرى بها أن تناضل ضد القانون بدلًا من أن تؤيده أو تصمت كما فعل معظم أفرادها بالفعل. في الحقيقة كان الهدف والسياق الذي تم فيه الإصلاح الزراعي هو محاولة الضباط إزالة السخط الشعبي، خروجًا من الأزمة السياسية التي عاشها النظام، واكتساب تأييد الجماهير.

وأخيرًا لا شك أن الإصلاح الزراعي قد ترك آثارًا ما ذات طابع اقتصادي في الريف والمدينة، وهذه نتيجة طبيعية لأي حدث يمس النشاط الاقتصادي للبشر. ولكن هذا لا يضيف شيئًا إلى جوهر هذا التحليل لطبيعة الإصلاح المذكور.

وفي حالة الإصلاح الزراعي الناصري لم يكن الإطار، أو السياق الذي جرى فيه تحقيقه بأي حال من الأحوال كما ذهب كثير من منظري الناصرية هو التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية، أو مرحلة الثورة البرجوازية، ولكنه كان إطار رد الطبقة المسيطرة في شخص أداتها على تمرد الجماهير. وبغض النظر عن وجود أي آثار اقتصادية مباشرة أو غير مباشرة، حتى لو بافتراض -جدلًا- أنها آثار في صالح نمو الصناعة، فإن فهم الإصلاح الزراعي في الإطار المذكور يفسر ويكشف حدوده أيضًا.

إن من أهم الأمور التي يتطلبها تحليل التاريخ، أن يتخلص المرء أولًا من البديهيات والدوجما. وفي الحالة هذه على المرء أن يكف أولًا عن افتراض أن كل إصلاح زراعي هو ثورة برجوازية.

## 4. الأحزاب والدستور:

في فترات الانعطاف السياسي عادة ما تتعرض الأحزاب السياسية لخطر الانشقاق. أما إذا كانت هذه الأحزاب علاوة على ظرف الانعطاف قد أجدبت وفقدت نفوذها الجماهيري، أو -في هذه الحالة- شل سندها الأساسي: الاستعمار والملك، فتكون معرضة للتحلل الذاتي. وقد بدأ كل من الأحزاب الليبرالية في مصر يسير مع تصاعد أزمة النظام إلى الاعتماد وبشكل متزايد وسلبي على التناقضات بين الآخرين. وهذا يعني أنها قد باتت في موقف الدفاع عن مجرد البقاء، بل وباتت تستمد وجودها من عجز الآخرين عن القضاء عليها، دون أن تكون مرتكزة على ذاتها الخاصة، فهي لم تعد قادرة على المبادرة، إذ فقدت وضوح الرؤية وبالتالي فقدت الإرادة الفاعلة. وفي المقابل كانت حكومة الضباط تعتمد على تناقضات الآخرين، ولكن بشكل إيجابي، لأنها كانت قادرة على المبادرة وكانت تملك الإرادة. فكانت رغم أنها تعرف مدى ضعفها، تعمل على استغلال تناقضات الآخرين في تفتيتهم ودفع الجميع إلى الصدام معًا، ومن ثم التحلل، فاحتدام القتال بين الوحوش المحتضرة يعجل بفنائها جميعًا. ولم تكن حكومة الضباط تحمل من الشرف أكثر من شرف التمرد على تلك الطبقة ضيقة الأفق، ولقد نجح الضباط في لطم الطبقة المسيطرة حين كانت كل القوى المعارضة تقف مشلولة وعاجزة عن القيام بفعل مؤثر، ولذلك اكتسبوا أمام الشعب هالة البطولة. وهم لم يحتلوا هذا الموقع الممتاز بفضل مبرر تاريخي للحكم، بل بفضل القدرة على التمرد التي دفعتهم إلى الثورة على وضع سئم منه الجميع، التوازن السياسي، ذلك الذي منحهم فرصة التمرد نفسها. وقد اكتسب الضباط روح التمرد من عجز أسيادهم. وكانوا في موقع المراقب الجيد، ومن هذا الموقع بدأوا في صناعة تاريخهم بأنفسهم، دون أن يحملوا على ظهورهم وزر جرائم وخيانات من تلك التي كانت تحملها تقريبًا كافة المؤسسات السياسة المؤثرة الرسمية وغير الرسمية. وقد منحهم هذا الوضع ميزة هامة في لعبة الصراع القادم، إذ مثلوا أمام الشعب دور البطل الذي جاء ينقذ الوطن، ولذلك حرص الجميع على اكتساب رضاهم منذ البداية: الأحزاب الليبرالية والكتلة الرئيسية من اليسار[94] والتنظيمات الدينية، ولو بثمن باهظ. ولكن الضباط لم يكن ليرضيهم إلا سحق الجميع، ولذلك أجبر الليبراليون وحلفاؤهم على سحق أنفسهم بالتدريج لكسب ذلك الرضا المنشود، ذلك الذي لم يكن ليأتي أبدًا، عسى أن تحدث معجزة على طريقة الأفلام المصرية. ولم يصب رجال الأحزاب باليأس بسهولة، فاليأس نفسه كان ترفًا بالغ التكلفة، إذ كانت لديهم مصالح حقيقية واسعة معرضة للخطر، ولذا فقد انخرطوا في الصراع مجبرين على السير فيه حتى النهاية. وحين حانت لحظة إعلان وفاة أحزابهم رسميًّا، أصبح أمامهم خيار واحد، هو أن يفيقوا ولكنهم اكتشفوا حينئذ أنهم كانوا قادرين فحسب على صحوة الموت.

هكذا شهدت البلاد فترة صراع بالغ التعقيد في الفترة من يوليو 1952 وحتى مارس 1954.

***************************

[94] المقصود حدتو، وسرعان ما ستتبع بقية الفرق سياسة حدتو بعد صدامات مؤقتة مع السلطة.

بعد أسبوع واحد من الانقلاب، قرر الضباط إلغاء الألقاب. ومن يستطيع الآن أن يعلن معارضته أو يحتج؟ من يستطيع إلا أن يمنح بركاته لحكومة تصدر مثل هذا القرار؟ هكذا بدأ الضباط معركتهم مبكرًا وبدهاء. فقد كان ضمن أصحاب الألقاب كبار رجال الأحزاب الليبرالية، فانتهى بذلك رسميًّا عصر الباشوات وسط بهجة الجمهور العام. وفي الوقت نفسه أصدر الضباط دعوة بريئة في مظهرها: تطهير الأحزاب. ومن يبغض التطهير؟ كيف يمكن أن ترفض هذه الدعوة؟ وكان يمكن أن تمر بلا أي رد فعل ودون أي مشاكل، ولكن في غير هذه الظروف التي مرت بها الأحزاب الليبرالية المتصدعة والمتهافتة في نفس الوقت على كسب رضا الضباط، وهكذا كانت الاستجابة سريعة وذليلة أيضًا بكل معنى الكلمة. فأين ذلك الحزب الذي لم يكن يحتاج إلى "التطهير" بمعنى ما في تلك اللحظة بالذات طالما أنه لا يزال يحلم بالسلطة؟ وكان الوفد هو بالذات من ابتلع الطعم حتى مزق أحشاءه، فقد تقرر طرد البعض من الهيئة الوفدية بدون ذكر الأسباب، فتصاعد هجوم وهجوم مضاد داخل الهيئة وارتفعت الأصوات بالاتهامات الخطيرة ضد قيادات الحزب من جانب المطرودين. ومع ذلك أعلن محمد نجيب أنه لا تعجبه طريقة الوفد في تطهير نفسه. وراح أحمد أبو الفتح، وهو وفدي أصيل وكبير، يحذر الحزب ويدينه لتقاعسه عن "تطهير نفسه"، وحذر من أن الجيش قد يحل الأحزاب، في دعوة صريحة إلى سحق الذات.

أما الحزب السعدي فقد حاول أن يواجه الدعوة، فأعلن رئيسه أن الحزب ليس به من يستحق التطهير ولكن الحزب قرر أن "يطهر" نفسه من رئيسه بالذات، ومن ثم دخل في دائرة من التفكك انتهت بتحلله.

أما حزب "الأحرار الدستوريين" فقد قاوم الدعوة قليلًا، ولكنه لم يكن لـه من النفوذ ما يشكل خطورة على السلطة وأخذ في التفكك تلقائيًّا بعد طرد الملك وإجراء الإصلاح الزراعي. وقد أدى صدور قانون الإصلاح الزراعي إلى مضاعفة تصدع الليبراليين، وخصوصًا الوفد الذي عارض القانون في البداية كرد فعل تلقائي من جانب قيادته الأرستقراطية العقارية، مضيفًا صفحة سوداء جديدة إلى تاريخه، وفاقدًا لنقطة هامة أمام الضباط هو وبقية الأحزاب الليبرالية.

ثم تبع ذلك اعتقال 74 شخصية حزبية كبيرة، *"لمساعدة الأحزاب على تطهير نفسها"*، كما زعمت الحكومة[95]. ومن يعترض؟ أليست في غالبيتها العظمى شخصيات مرفوضة من الشعب؟

ومع الإصلاح الزراعي صدر قانون تنظيم الأحزاب، فقُدِّم 16 إخطارًا إلى الحكومة. وهنا حاولت الأحزاب استرضاء الضباط مرة أخرى، وخاصة الوفد الذي أعلن نفسه *حزبًا*

---

[95] انظر تفاصيل ذلك في عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952 إلى نهاية أزمة مارس، ص 127.

*اشتراكيًا ديمُقراطيًا*، وقدم برنامجًا[96] أكثر راديكالية إلى اليسار من برنامج حكومة الضباط وقتها. وقد برهنت نتائج الصراع بين الضباط والأحزاب فيما بعد على أن المسألة لا تتعلق بالبرامج السياسية بل بالقوى السياسية ذاتها وبتاريخها. فالجمهور لا يختار برامج مجردة، لأن البرنامج لا يطبق نفسه ولا يفرض نفسه على أحد بنفسه. ولذا فالحزب نفسه كمؤسسة سياسية فاعلة هو أول نقاط برنامجه، بنشاطه الفعلي، بمواقفه المعلنة، وتضحياته، وبكل تاريخه. وقد فشل البرنامج الجديد للوفد في تحويله من جديد إلى حزب الأغلبية، فلم تنهال عليه طلبات العضوية ولم ينفض جمهور محمد نجيب. ومع ذلك أعلن الضباط عدم رضاهم أيضًا، فطالبوا بإقالة النحاس بالذات زعيم الوفد وأكثر رجاله شعبية، فحاول الحزب هنا أن يعارض ولكن إلى حين. إذ قام محمد نجيب بزيارة مسقط رأس النحاس، فاستقبله الأهالي بحماس بالغ برهن للوفد أن نحاسه لم يعد زعيمًا بلا منازع. كما بدأ يتضح منذ الآن أن مشاعر الجماهير قد تحولت بالفعل ناحية الضباط. حينئذ تقرر جعله رئيسًا شرفيًا للحزب، لتنهال استقالات عدة على الهيئة الوفدية. ولكن الضباط امتنعوا للمرة الثالثة عن منح رضاهم وطالبوا بالإقالة النهائية للنحاس. وكان هذا هو أكثر المواقف حرجًا للوفد، فخروج النحاس في هذه اللحظة من الحزب كان يعني أن الحزب يفقد هويته، فالنحاس كان قد أصبح روح الحزب، خصوصًا في تلك اللحظات العصيبة، ولم يكن هناك زعيم يحمل من الماضي أي قدر يستطيع أن يساوم به الضباط سوى النحاس، رغم كل مواقفه المحافظة. ولكن ماذا يفعل الحزب المريض؟ فليست لديه أي أوراق للعب.

تقدمت الهيئة الوفدية برفع قضية على الضباط بعدم دستورية قانون تنظيم الأحزاب، فكان الدستور هو آخر ورقة في جعبتها. وكأنها استندت -كما يقول المثل الشعبي- إلى حائط مائل. فالدستور نفسه لا ينص على حق تنظيم الضباط في الاستيلاء على السلطة وخلع الملك "الشرعي"، إلخ. ومع ذلك وقف أحد محاميِ الوفد يقول في المحكمة: *"لم تكن ثورة على دستور 1923 وإنما كانت الثورة من أجل هذا الدستور"* [97]. لقد أخذ المحامي يهاجم إجراءات الضباط بإيقاظ ضمائرهم. وكان رد الضباط منطقيًّا وبسيطًا للغاية: إلغاء دستور 1923 في العاشر من ديسمبر 1952، بحجة التمكن من محاكمة الوزراء السابقين الذين يمنحهم ذلك الدستور حصانة.

وفي 16 يناير 1953 صدر قرار حل الأحزاب، صدر في صمت رهيب، وتلته اعتقالات واسعة لكبار رجال الأحزاب والشيوعيين، ثم صدر إعلان دستوري لفترة انتقالية قدرت بثلاث سنوات يتم بعدها وضع دستور جديد.

حينئذ لم يعد من الممكن لأحد أن يرفع قضية على الحكومة باسم الدستور.

---

[96] انظر بعض بنود البرنامج في المرجع السابق، ص ص 129-130، وفي أحمد حمرش، قصة ثورة 23 يوليو (2)، ص 94.

[97] عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 136.

**لقد تم تفكيك الأحزاب الليبرالية بسهولة يعللها نزوع هذه الأحزاب نفسها إلى الانتحار نتيجة لشعورها بالإفلاس، وكان اعتمادها على زعماء وأيقونات دون أن تكون منظمات متماسكة أحد أهم عوامل تحللها بعد إزاحة هؤلاء، بالإضافة إلى مهارة فرسان يوليو في إدارة تلك العملية.**

**وجاء تقنين الحكم الجديد في 18 يونيو 1953: إعلان الجمهورية، وعُيِّن محمد نجيب رئيسًا وسط حشد صغير من الأنصار، جُلبوا لإضفاء سمة انتخابية على تعيين الرئيس.**

**وحين حلت الأحزاب، لم يشمل القرار حل جماعة الإخوان المسلمين، باعتبارها جماعة وليست حزبًا، بل تم الإفراج عن قتلة الخازندار والنقراشي لكسب ود الإخوان. وقد اتفقت الجماعة مع الحكومة على استثنائها من قرار الحل مقابل ألّا تعمل على الوصول إلى الحكم وألّا تدخل الانتخابات. وقد وافق الإخوان المسلمون على الصفقة على أساس أن وجودهم وحدهم كحزب منظم سوف يمكنهم فيما بعد من استلام الحكم بدون منازع. فكان ترحيبهم بحل الأحزاب بمثابة خطة ساذجة للانفراد بالساحة. كان موقفهم في جوهره قرارًا بالانتحار، إذ عقدت الصفقة في وقت عانت فيه الجماعة من التفسخ الذي تبلور في انتخاب حسن الهضيبي، وهو أضعف شخصية مرشحة للقيادة كمرشد عام بعد اغتيال حسن البنا. ولقد لعب الهضيبي دور الواجهة التي جرى من خلفها الصراع على القيادة داخل الجماعة. وبالفعل بدأ الإخوان بعد حل الأحزاب يطالبون بما اعتبروه حقًّا طبيعيًّا لهم في السلطة، فطالبوا بنصيب في الوزارة، ولكنهم فوجئوا بالرفض القاطع، ولذلك وجدوا أنفسهم مضطرين إلى العودة إلى البئر الذي بصقوا فيه من قبل: الأحزاب، فاشتركوا في تشكيل "الجبهة الوطنية الديمُقراطية" مع الشيوعيين والوفديين وأعضاء الحزب الاشتراكي، ولكنهم اضطروا بعد قليل إلى الانسحاب منها بسبب خلافات تكتيكية وراحوا يحركون رجالهم في الجامعة للاشتباك مع أعضاء "هيئة التحرير"، ويصدرون البيانات المعادية للضباط. وبلغ التوتر أشده بينهم وبين الحكومة في 12 يناير 1954، حين جرت معركة كبيرة في الجامعة استخدمت فيها الجماعة العصيّ والسكاكين ضد أعضاء الهيئة، فصدر على الفور قرار بحل الجماعة واعتقال زعمائها في 14 يناير 1954.**

## 5. تصفية المعارضة في الجيش وتوحيد القيادة:

**خلال ثلاثة أشهر بعد الانقلاب تم فصل 500 ضابط كبير وعدد من صغار الضباط من أبناء العائلات التي اعتبرت مشبوهة.**

**وفي مواجهة المعارضة الديمُقراطية في الجيش قام الانقلابيون بطرد عدد كبير من ضباط المدفعية في يناير 1953. وكان هؤلاء يطالبون بجعل "قيادة الثورة" بالانتخاب، كما أصدروا منشورًا يدعو إلى ذلك. كما اعتقل لنفس السبب بعض ضباط المدرعات الذين احتجوا على اعتقال زملائهم واستقال بعضهم احتجاجًا على سلوك القيادة غير**

الديمُقراطي، وقد حكم على أحدهم بالإعدام[98]. وقد عذب المعتقلون من الضباط تعذيبًا شديدًا ومات تحت التعذيب الملازم أول *أحمد وصفي*. في الوقت نفسه كان الصراع يتصاعد داخل "مجلس قيادة الثورة"، إذ بدأ الخلاف الكبير بين محمد نجيب ومجلس القيادة.

كان جمال عبد الناصر هو رئيس التنظيم قبل الانقلاب. ولكن بعد الانقلاب تقلد رئاسة مجلس القيادة محمد نجيب، باعتباره الرتبة الأقدم، وهو ما كان مقررًا من قبل. ومع استقالة على ماهر تقلد محمد نجيب أيضًا رئاسة الوزارة. ولكن الوزارة نفسها لم تكن لها سلطة فعلية، إذ أخذ أعضاء "مجلس قيادة الثورة" على عاتقهم مهمة إصدار القرارات والأوامر وإعادة تنظيم جهاز الدولة دون الرجوع إليها كما أشار محمد نجيب. وكان نفوذ جمال عبد الناصر الفعلي في ازدياد، بينما اكتفى محمد نجيب بتحمل مسؤولية القرارات التي يصدرها المجلس باسمه. وقد اكتسب بعد أسابيع من الانقلاب تعاطفًا شعبيًا كبيرًا كان يطمئنه في صراعه المتوقع مع صغار الضباط في مجلس القيادة.

ويبدو محمد نجيب هذا مشوشًا لدرجة كبيرة، وبمطالعة كتابيه "كلمتي للتاريخ" و"كنت رئيسًا لمصر"، لا يستطيع المرء أن يستنبط منهما وجهة نظر محددة له فيما جرى بعد الانقلاب وحتى إقالته من منصبه. وهو يعطي الانطباع بأنه كان ينوي الاشتراك في الانقلاب من أجل حل المسألة الوطنية ومسألة السودان وطرد الملك ثم العودة بالجيش إلى الثكنات. وهو يدعي أنه قد اعترض على كل القرارات -تقريبًا- التي أصدرها مجلس القيادة رغم أنه وقع عليها بكامل إرادته، ويدعي أنه كان يرضخ في كل مرة، وفي مختلف المواقف، لإلحاح الآخرين. والحقيقة أنه لم يكن يفهم قواعد اللعبة، وأن الضباط قد استخدموه كرتبة كبيرة لتغطيتهم ولتمثيلهم أمام العالم بصورة جدية، فهو جنرال معروف في الجيش ومحبوب من الضباط. وكان عبد الناصر يملك معظم أوراق اللعبة، فهو مؤسس التنظيم وأكثر أعضائه ذكاء وقدرة على التنظيم والتآمر والسيطرة. وقد بدأ بعد الانقلاب حياته في السلطة كوزير داخلية بينما بدأ نجيب كرئيس لمجلس القيادة ثم مجلس الوزراء، بعد على ماهر. وبينما كان الأول يدعم نفوذه داخل الجيش والبوليس بتعيين أنصاره في المناصب الهامة والقضاء على العناصر الديمُقراطية من الضباط وتضييق الخناق حول محمد نجيب داخل الجيش، كان الثاني يدعم نفوذه الجماهيري في الوقت الذي كان فيه الشارع يبتعد أكثر فأكثر عن المشاركة الإيجابية في السياسة. وكان نجيب يخدع نفسه بتصفيق الجماهير التي كانت تؤيده *كبطلها* وليس *كممثلها*، بينما كان يطالبها هو بالهدوء والسكينة، فجنى فيما بعد مما فعلت يداه. لقد تسلح نجيب بقوة المظهر بينما تسلح عبد الناصر بقوة جهاز الدولة.

وأصبح نجيب يدعو إلى عودة الحياة النيابية ابتداء من أوائل 1954، معتبرًا أن تأييد الأحزاب السياسية له بجانب الإخوان المسلمين والمثقفين، كالمحامين، إلخ، هو استفتاء

---

(98) أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو (2)، ص ص 141-145، ص ص 181-184.

شعبي على رئاسته، بينما كانت الجماهير تصير أقل فاعلية باستمرار، مكتفية بالترقب والانتظار. وكان من الواضح أن نجيب قد حول موقفه من الأحزاب بعد أن وجد نفسه محاصرًا في مجلس القيادة وعاجزًا عن اتخاذ قرار.

والواضح أن الصراع داخل مجلس القيادة كان صراعًا بين عدد من الأعضاء على السلطة، على منصب الزعيم، وتمت تصفية عدد منهم بسرعة بينما تبلورت زعامة عبد الناصر الذي كان عليه أن يشتبك مع نجيب، الزعيم الجماهيري ولكن الضعيف داخل تنظيم الضباط.

وقد تدعمت سلطة مجلس القيادة بإلغاء الدستور وحل الأحزاب ثم إصدار الإعلان الدستوري في 1953/2/10 الذي أقر بطريقة ضمنية إلغاء الفصل بين السلطات. تلى ذلك تشكيل "محكمة الغدر" في 25 فبراير 1953، ذلك الأمر الذي يعد أول اعتداء مباشر من جانب الضباط على القضاء، ثم كانت نقلة أخرى في الصراع بين عبد الناصر ونجيب، فقد منح نجيب رئاسة الجمهورية في 18 يونيو 1953 مقابل أن يصبح عبد الناصر نائبًا لرئيس الوزراء وعبد الحكيم عامر قائدًا عامًّا للقوات المسلحة بعد أن رُقِّي من رائد إلى لواء. وكان معنى ذلك انتهاء دور نجيب في الجيش. وبعد ثلاثة أشهر، شكلت ما أسميت بمحكمة الثورة، لمحاكمة أي معارضة يمينية أو يسارية، وتبع ذلك اعتقالات جديدة واسعة.

وجاءت اعتقالات الإخوان المسلمين وحل جماعتهم في 14 يناير 1954 كضربة جديدة لنجيب الذي عرض على المجلس بعد ذلك، يوم 25 فبراير 1954 أن يوافق إما على عودة الحياة النيابية أو على استقالته، فاختار المجلس الخيار الثاني وتم اعتقال محمد نجيب عدة ساعات خرجت على أثرها عدة مظاهرات تضم أعضاء الأحزاب الليبرالية والشيوعيين والإخوان المسلمين لتأييده والمطالبة بعودته. فتمت إعادة الأخير ولكن مع عمليات اعتقال جديدة للإخوان المسلمين، وأعضاء الحزب الاشتراكي، وحزب الوفد، والشيوعيين[99].

اعتمد مجلس القيادة منذ ذلك الحين خطة جديدة، إذ راحت الدعاية الرسمية تربط بين عودة الأحزاب وعودة الباشوات وإلغاء الإصلاح الزراعي، إلخ. وباختصار صورت عودة الحياة النيابية كأنها عودة للماضي كله، كما هوجم دستور 1923 هجومًا شديدًا من قبل صحافة الضباط. وفي مقابل ذلك اطمأن نجيب إلى وجود تأييد شعبي فعّال لـه وللأحزاب. وفي غياب دعاية مضادة ومع تهالك نفوذ الأحزاب وسط الجماهير، نجحت دعاية الناصريين أخيرًا في هز نفوذ محمد نجيب.

ثم تتابعت الأحداث. فتحت ضغط حاد من محمد نجيب وأنصاره في الجيش وخارجه قرر "مجلس قيادة الثورة" في 5 مارس 1954 إلغاء الأحوال العرفية وعقد جمعية تأسيسية

---

(99) عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 169.

**بالاقتراع العام المباشر لوضع دستور جديد. وبعد ذلك، في 25 مارس قرر المجلس السماح بتشكيل الأحزاب السياسية مع عدم قيامه بتشكيل حزب لنفسه. كما قرر أن تنتخب الجمعية التأسيسية بدون أي تعيينات، مع حل "مجلس قيادة الثورة" على أساس أن "الثورة" قد انتهت، كما قرر إلغاء الحرمان من الحقوق السياسية[100]. وقد رفض طلب نجيب بعودة الأحزاب وبالاستفتاء الشعبي على رئاسة الجمهورية قبل انعقاد الجمعية التأسيسية. ورغم هذا لم يتم الإفراج عن المعتقلين السياسيين باستثناء الإخوان المسلمين، ولكن بشروط جديدة: إعادة الجماعة مع الاتفاق على عدم عودة الأحزاب. فأصدرت الجماعة بيانًا نشرته الصحف يوم 27 مارس يقول:** ***"وفيما يختص بعودة الأحزاب أملنا ألّا يعود الفساد أدراجه مرة أخرى، فإننا لن نسكت على هذا الفساد بل نؤيد بقوة حرية الشعب كاملة ولن نوافق على تأليف أحزاب سياسية، لسبب بسيط، وهو أننا ندعو المصريين جميعًا لأن يسيروا وراءنا ويقتفوا أثرنا في قضية الإسلام"*** **[101].**

**وفي نفس الوقت كان الضباط يجهزون رجالهم من عمال مديرية التحرير وعمال النقل المشترك والحرس الوطني ومنظمات الشباب وأعضاء هيئة التحرير، بالإضافة إلى بعض الضباط الموالين. وقامت هذه العناصر بالتظاهر يوم 29 مارس مطلقة هتافات عديدة من بينها شعار أصبح شهيرًا بعد ذلك:** ***"عاشت الثورة، تسقط الرجعية، عاشت الثورة، تسقط الحرية"*** **، بجانب شعارات أخرى مثل: عدم السماح بقيام الإضرابات، عدم الدخول في معارك انتخابية، وقد رفعت لافتات تحملها[102]، بينما حاصرت المدفعية المضادة للدبابات معسكرات سلاح المدرعات وحلقت الطائرات فوقها، كما تجمهر صغار الضباط وحاصروا مقر "قيادة الثورة" محتجين على قرار إنهاء "الثورة". وكان مجلس الدولة يعد قرارًا لتأييد قرارات 5، 25 مارس، لكن قام المتظاهرون بالاعتداء عليه وتمزيق القرار، وضرب رئيس مجلس الدولة، عبد الرزاق السنهوري، شخصيًّا بالأحذية، ثم تم عزله من منصبه القضائي ومنعه من السفر لسنوات. كل هذا تم بدون رد فعل يستحق الذكر، سوى قيام قطاع من المتظاهرين برفع شعارات أخرى: حق الإضراب، تشكيل جمعية وطنية، إلخ. ومما يجدر بالملاحظة هنا أنَّ رئيس مجلس الدولة المعتدى عليه كان قد أمد انقلاب يوليو بكل الغطاء القانوني والتشريعات التي قننت سلطته. وقد أفتى في 31 يوليو 1952، بعد أسبوع واحد من قيام الانقلاب، بما يخالف أحكام دستور 1923، الذي يوجب استدعاء البرلمان ليحلف مجلس الأوصياء على العرش أمامه اليمين الدستورية، حيث تنازل الملك فاروق عن العرش لابنه الطفل أحمد فؤاد. بل أفتى السنهوري قائلًا:** ***"تضمن الفتوى الصادرة منا دعوة الحكومة إلى استخدام القوة إذا ما حاول مجلس النواب الوفدي المنحل الانعقاد من تلقاء نفسه"*** **. إذن لقد طبق عليه الضباط الفتاوى التي أصدرها واستخدموا ضده القوة التي نادى بها.**

---

(100) محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، ص 156، ص 168.

(101) نفس المرجع، ص 172.

(102) راجع التفاصيل في عبد العظيم رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس 1954.

**كانت الخطوة التالية هي تنحية نجيب من رئاسة الوزارة ومجلس القيادة، وحصل منه عبد الناصر على تكليف الوزارة دون أن تُقبل رغبته في الاستقالة من رئاسة الجمهورية. ومن ذلك اليوم، حسب ما ذكر نجيب نفسه، لم يدخل رئيس الجمهورية مكتبه إلا بعد عدة أشهر، وكان يوم دخوله هذا آخر يوم يقضيه نجيب في منصبه، إذ تم اعتقاله وتحديد إقامته.**

**واستمرت حملة اعتقالات طوال الفترة على قدم وساق، وحل مجلس نقابة الصحفيين في 15 أبريل 1954، كما تم تغيير قانون الصحافة. وكان قد سبق ذلك حل اتحادات الطلاب، والنقابات العمالية ثم أصبحت تُشكَّل بالتعيين.**

**وكان قد تم تشكيل لجنة سنة 1953 مكونة من خمسين من أبرز الشخصيات السياسية والثقافية والقضائية والعسكرية تحت قيادة رئيس الوزراء علي ماهر لوضع دستور جديد للبلاد. ولكن عندما قُدمت المسودة في سنة 1954 إلى "مجلس قيادة الثورة" تم تجاهلها وإلقاؤها في صندوق القمامة لأنها دستور *ديموقراطي أكثر من اللازم* كما وصفوه. وقد تضمن هذا المشروع نظام الجمهورية البرلمانية.**

**والآن فقط أصبح بمستطاع عبد الناصر أن يرى نظرية *الكل في واحد* وهي تتحقق، إذ أصبح هو القائد بلا منافس لحكومة الضباط ورئيس مصر كلها.**

**تبين هذا الصيرورة إلى أي حد كانت البلاد آخذة في الركود السياسي:**

**أولًا: فقد وقفت على رأس الأحداث قوى تتابعت من الأقوى إلى الأضعف: أحزاب الأقلية الشعبية، ممثلة الفئات المسيطرة والأكثر تشددًا تجاه الشعب ومطالبه من الوفد. فقد كان الأخير اثناء وزارته الأخيرة أكثر أحزاب النظام تحللًا وتمزقًا، وأضعفها أمام الضغوط الشعبية، فقد مثل هذا الحزب أضعف حلقات النظام السياسي من وجهة نظر الطبقة المسيطرة، بل لم يعد يمثلها تمامًا، ومن ثم تبلور فيه ضعف النظام كله، إذ اضطرت كل الأطراف في معسكر النظام إلى طرحه كورقتها الأخيرة، لسبب بسيط، هو أنها لم تعد قادرة على القتال وتحدي الجماهير. ولكن نفس تلك الأطراف قد اضطرت إلى إحراق مراكبها في 26 يناير، بالتضحية بوزارة الوفد الأخيرة، إلا أنها اكتشفت أنها لم تحتفظ لنفسها بأي سلاح، فاضطرت إلى استخدام أسلحة من ورق: الوزارات الأربع، ليتسلم "الضباط الأحرار" السلطة منها بكل يسر، وبذلك برهنت الطبقة الحاكمة أنها قد أفلست على الصعيد السياسي.**

**ثانيًا: وداخل مجموعة الضباط نفسها برز محمد نجيب الذي أمسك رسميًّا بكل السلطات وأصبح أكبر زعيم جماهيري في مصر. ولكن جماهيريته أخذت تنزوي مخلية الطريق أمام الضباط الأصغر، الذين علاوة على أنهم لم يبرزوا حتى ذلك الوقت كزعماء فإنهم أيضًا لم يتبوأوا السلطة الرسمية، وكانوا مضطرين إلى الاحتماء في ظل جنرال كبير ويتمتع بالاحترام، ولم يجرؤ زعيمهم على التحلي بصورة البطل الملهم إلا بعد تصفية كل**

**الزعماء. وقد صار "الضباط الأحرار" أقوى حلقات النظام لسبب واحد، هو أنه لم تعد لهذا النظام أي قوى حقيقية، ولذلك راح يتحرك بقصوره الذاتي، بأداة القمع.**

**ثالثًا: كان التحلل الذاتي لكل القوى السياسية يسير إلى الأمام، فقد راحت الجماهير تنصرف وسط جو من اليأس، وفضت أيديها من اللعبة السياسية، لتنكمش المعركة الدائرة وتصير معركة بين مختلف النُخب. فالشعب الذي حمل السلاح مناضلًا في القناة والشرقية والقاهرة.. في الجامعة والمصانع والريف، أصبح يميل بشكل مطرد إلى السلبية، بدافع اليأس والأمل في آنٍ واحد، اليأس من كل قادته، والأمل في أن يظهر من ينقذ العالم من الطوفان. ولكنه بهذه المشاعر المتناقضة كان يعرب بسلبيته عن إفلاس حركته العفوية. فقد قدمت الجماهير أقصى ما استطاعت في تلك الظروف ولم تعد ترى الطريق، إذ فشلت في كل الطرق، لأنها افتقدت الرؤيا الواضحة والتنظيم، أي في النهاية: القيادة، فراحت تميل باضطراد إلى تسليم مقاليدها للأقدار.**

**لذلك ينبغي ألّا يُصاب المرء بالدهشة حين تراجع الضباط عن "إنهاء الثورة" بضربة واحدة وبلا رد فعل يذكر، بمجرد خروج آلاف ضئيلة من المأجورين وبعض العمال والنقابين الصفر ورجال الأمن. وما كان لقرارات مثل إلغاء الدستور وحل الأحزاب وتشكيل "محكمة الغدر"، إلخ، أن تمر قبل الانقلاب بسنوات قليلة أو بعدة أشهر دون أن تسيل أنهار من الدماء في شوارع القاهرة، ولكن نفذت هذه القرارات، رغم أن الضباط لم يقدموا حتى مارس 1954 ما يستحق من أجله أن يقبل الشعب بالديكتاتورية العسكرية.**

**ومن الواضح أن قلة ضئيلة أصبحت هي الفاعلة سياسيًّا، وهي حالة تختلف تمامًا عن حالة الفترة من 1945 حتى 1952.**

**لقد كان مجرد تعبير كل قوة اجتماعية عن نفسها وعن قدراتها الفعلية بوضوح هو الفرصة الملائمة لكي تمسك حفنة من الضباط بزمام البلاد دون احتجاج فعال من جانب الطبقات الاجتماعية الأساسية.**

## 6. المسألة الوطنية ومسألة السودان:

**مع نجاح الحكومة في قمع انتفاضة 26 يناير 1952، شنت حملات لجمع السلاح واعتقال الفدائيين بنجاح. وحين وقع انقلاب يوليو كان الكفاح المسلح في القناة يكاد أن يكون متوقفًا. فلم تجر محاولات تذكر لإشعاله مرة أخرى خلال فترة الوزارات الأربع. فالحركة الوطنية قد أصابها الوهن، وكانت كوادرها الأكثر راديكالية رهن الاعتقال. ورغم أن الجماهير كانت فقد فقدت تقريبًا القدرة على المبادرة، فلم تكن قد فقدت القدرة على التذمر. ولذلك وجدت البيروقراطية العسكرية نفسها لدى استلامها السلطة مضطرة لايجاد مخرج من ورطة القضية الوطنية، شاملة مسألة السودان. هذه الورطة التي عانت منها أحزاب النظام من قبل، وأصبح من اللازم لبقائها أن تكتشف حلًّا يرضي جميع القوى**

الاجتماعية الأساسية، أو على الأقل حلًّا لا يثير العاصفة الثورية من جديد، وكان هذا بالنسبة للسلطة الجديدة هو الأمر الأهم.

ومثلما وجدت النخبة العسكرية نفسها في بحر التناقضات الاجتماعية والسياسية المحلية، وجدت نفسها في محيط من التناقضات الدولية الأكثر تعقيدًا. وكانت مسؤوليتها أمام كل الطبقات هي أن تقود السفينة في هذه البحار. ولم يكن من الممكن أن يكون استيلاء الضباط على السلطة هو نهاية الصراع الاجتماعي، لأن هذا الصراع نفسه قد صنع خريطة سياسية جديدة للمجتمع لا يمكن تغييرها بسهولة، فقد كانت نتائج معارك 1945-1952 هي التي أدت في النهاية إلى الانقلاب العسكري. ومع افتراض أن الأزمة السياسية قد تم تجاوزها بمجرد الانقلاب، فأول ما يتبادر إلى الذهن هو أن عودة *الملكية والوفد والاحتلال*، ذلك المثلث الذي اعتبره لورد كيلرن، السفير البريطاني بالقاهرة وقتها، بالحق، أرجل النظام الثلاثة، كانت أمرًا طبيعيًّا، ولكن مجرد نجاح الانقلاب لم يحل الأزمة، بل على العكس زادها تعقيدًا، فقد كُسرت إحدى أرجل النظام بمجرد قيام الانقلاب، إذ لم يعد الملك يحكم. وبعد قليل كسرت رجل ثانية: الوفد، وذلك في سياق تقنين الحكم العسكري. وكان الكرسي نفسه متهالكًا، ولذلك أصبح من الضروري إعادة إصلاحه ككل. ولأن المسألة الوطنية كانت المسألة الأكثر حساسية في الشارع السياسي والتي دار حولها أساسًا الصراع السياسي، فقد كان أمام الحكومة الجديدة طريق واحد هو تحقيق حد أدنى من مطالب الحركة الوطنية. فحالة السكون التالية لحريق القاهرة لم تكن القرار النهائي للجماهير، بل كانت مجرد حالة انتظار، وكان من الأفضل للنظام الجديد ألّا يطول هذا الانتظار.. أن يحقق المهدي المنتظر شيئًا ما، وإلا فموجة جديدة من الصراع الاجتماعي كانت آتية لا محالة. ولم يكن الحد الأدنى المطروح صغيرًا للغاية. ولذلك كان الأمر يحتاج إلى مهارة الضباط ومرونتهم، كما كان يحتاج إلى مساعدة قوى خارجية، حيث قررت الحكومة الجديدة وأد فكرة تسليح الشعب نهائيًّا.

وكانت القوة الخارجية التي ظهرت وعرضت مساعداتها هي الولايات المتحدة. وقد تحدد هدف الضباط في تحقيق جلاء بريطانيا بأفضل شروط ممكنة بمساعدة أمريكية مع عدم الدخول في حلف دفاعي مع الغرب، وهو مطلب أمريكي أساسًا، مقابل الانفتاح الاقتصادي والاستمرار في برنامج النقطة الرابعة[103]. كما كان من الضروري للسلطة الجديدة تحقيق جلاء بريطانيا عن السودان أيضًا، حيث كانت مسألة السودان لا تحتمل المساومة في الشارع المصري. كذلك كان الضباط يهدفون إلى مصادرة السلطة كاملة لأنفسهم، ولم تكن لهم أي مصلحة في تسليم مصر للأمريكيين أو ترك السودان للبريطانيين. وبعد تسريح الحركة العمالية، وحل اتحادات الطلاب وتطهير الجامعات من المعارضة، ومصادرة الصحف اليسارية واعتقال معظم الكوادر الشيوعية وحل الأحزاب، بدأت مفاوضات الصلح مع بريطانيا في 17 أبريل عام 1953. وكانت الأخيرة لا تزال

---

[103] وهو برنامج أمريكي للمساعدة التقنية للبلدان المتخلفة. وقد أعلن عنه الرئيس الأمريكي هاري س. ترومان في 20 يناير 1949. وقد أخذ اسمه من حقيقة أنه كان الهدف الرابع من أهداف السياسة الخارجية المذكورة في خطاب الرئيس

متشددة للغاية فيما يتعلق بوجودها العسكري في مصر بعد فقدان قاعدتها في فلسطين بقيام إسرائيل، مما اضطر الضباط إلى قطع المفاوضات في 6 مايو من نفس العام بسبب إصرار بريطانيا على بقاء جزء من قاعدة قناة السويس وعلى السماح بعودة قواتها في حالة حدوث هجوم على أي دولة عربية أو تركيا[104]. وحتى ذلك التاريخ لم تكن السلطة الجديدة بقادرة على الخضوع لهذه الشروط، والتي وافقت عليها بعد ذلك كما سيتضح، خاصة أنها كانت تخوض معارك على جبهات متعددة في الداخل، مع جماعات الأحزاب المُحلَّة، وبقايا المنظمات الماركسية، والضباط الديمُقراطيين. لذلك راح عبد الناصر يعلن: *"على الاستعمار أن يحمل عصاه ويرحل"، "إن الاستعمار لن يخرج إلا بالقوة"*. وتم تشكيل الحرس الوطني بهدف معلن، هو مقاومة الإنجليز في القناة تحت إشراف ضباط المخابرات، وفي الواقع لم يقم هذا الحرس بأعمال هامة ضد الاحتلال، ولكن الدعاية الرسمية ضخمت من دوره كثيرًا بحيث بدا الأمر كأن الحكومة قد أعلنت الحرب على بريطانيا، وهو ما لم يحدث. ويبدو أن تشكيل الحرس الوطني كان يهدف إلى استخدامه وقت اللزوم كبديل عن الشرطة، مثل الأمن المركزي حاليًا، وقد قام بدوره تمامًا في أحداث مارس 1954[105]. كما أعلن الضباط مرارًا رفضهم الاشتراك في أي أحلاف عسكرية[106].

ولكن بعد تصفية المعارضة الداخلية وإعادة تنظيم الدولة أصبح الضباط أكثر مرونة في المفاوضات كما سيتضح.

أما مسألة السودان، إحدى الصخرتين اللتين تحطمت عليهما مفاوضات حكومات ما قبل انقلاب يوليو مع بريطانيا، فكانت هي الأخرى تتطلب كثيرًا من الحذق والمهارة. ففي السابق سقط اتفاق صدقي-بيفن واستقال صدقي نفسه على أثر انتفاضات الجماهير التي رفضت اتفاق الدفاع المشترك مع بريطانيا وتنازل صدقي بخصوص السودان. كما فشل السعديون في تمرير مسألة السودان أيضًا. وجاء الوفد فألغى معاهدة 1936 دون أن يجرؤ على الإبقاء على اتفاقية 1899 الخاصتين بالسودان، فلم تكن وحدة سكان الوادي بالأمر الذي تقبل الجماهير التفاوض بشأنه أو المساس به.

---

[104] أحمد حمروش، مجتمع عبد الناصر، ص ص 20-21، ص 27.

[105] محمد نجيب، المرجع السابق، ص 178، أحمد حمروش، مجتمع عبد الناصر، ص ص 21-23.

[106] ذكر محمد نجيب نقلًا عن مذكرات الجنرال روبرتسون كبير المفاوضين العسكريين أن جمال عبد الناصر كان يتصل سرًّا بالبريطانيين خلال المرحلة السابقة على توقيع اتفاق الجلاء، أي الفترة التي كانت تطلق خلالها الشعارات الوطنية الخلابة. كما أنه من الثابت أن اتصالات مماثلة كانت مستمرة بين بعض الضباط، خاصة جمال عبد الناصر، والأمريكيين، وبالذات مع كيرميت روزفلت. كما أشار محمد نجيب إلى أن اتفاقية الجلاء كانت ثمنًا قدمه عبد الناصر مقابل مساعدة الأمريكيين له خلال صراع الضباط الأحرار مع المعارضة، وذلك نقلًا عن خالد محيي الدين الذي جاء بالخبر من صحفي فرنسي. كلمتي للتاريخ، ص 123، ص 101، ص 173، ص 206.

والحقيقة أن خلافات حقيقية كانت موجودة بين الضباط وبريطانيا، مما احتاج جهودًا أمريكية ملموسة، وبعيدًا عن التفسيرات التآمرية لمحمد نجيب، كان توقيع الاتفاق بهذا الشكل ممكنًا فقط بعد تصفية المعارضة الوطنية الراديكالية، أي أن الوساطة الأمريكية قد أصبحت أكثر فعالية، وهذا لا يستبعد بالطبع وجود صفقات مع الأمريكيين، ولو بشكل ضمني.

فبالرغم من الاحتلال المصري للسودان وما صاحبه من قمع واستغلال لثروات السودان إبان حكم محمد علي وبعده، تطلعت الحركة الوطنية في كلا البلدين إلى تحقيق الوحدة بينهما. وقد برز ذلك مبكرًا أثناء ثورة عرابي، في اشتراك الفلاحين السودانيين في أحداث الثورة وإمدادهم عرابي بالرجال والمؤن[107]. ومن جهة أخرى أصر العرابيون في مشروعهم الخاص بتكوين برلمان ديمُقراطي على تمثيل السودانيين بعشرين عضوًا في البرلمان. ثم انتفاضة 1919، إذ أيّد السودانيون الوفد المصري باعتباره حزبهم الخاص، وامتدت الحركة الوطنية وقتذاك إلى السودان وقام الوطنيون هناك بجمع توقيعات لـالوفد حتى أمرهم "أولو الأمر" في مصر، على حد تعبير بعض هؤلاء، بوقف هذا العمل، وكانوا قد جمعوا 3000 توقيع[108]. كما رفعت الحركة الوطنية في الشمال والجنوب شعار تحرير مصر والسودان، ووصفت سعد زغلول بزعيم الأمة المصرية السودانية، وكان أن استجاب الوفد للتيار الجارف، فتبنى شعار الاستقلال التام لمصر والسودان.

ومع نمو الحركة الوطنية في البلدين تشكل عديد من المنظمات في السودان تدعو للوحدة بين البلدين، منها على سبيل المثال: "جمعية اللواء الأبيض"، و"الاتحاد السوداني". أما فيما يتعلق بالطبقات المسيطرة فقد اختلف الأمر، ففي مصر نظرت الطبقة المسيطرة وأحزابها إلى السودان باعتباره أرضًا مصرية دون ما اعتبار للشعب نفسه. وكان تمسكها بالسودان هو تمسكها بما أسمته بـ"حقوق مصر في السودان"، أي حقوقها المتعلقة بحرية التجارة والتملك، وحقها في مياه النيل. وكان كبار ملاك الأراضي المصريين معارضين لمشروع الجزيرة الذي تبنته بريطانيا خوفًا من تأثيره على موارد المياه لمصر[109]. وكانت السلع المصرية تتمتع بحق الإعفاء الجمركي لدى دخولها السودان وفقًا لاتفاقية 1899، كذلك ظل السودان جزءًا من منطقة النقد المصري حتى 1956. وكان الاستعمار البريطاني في ذلك الوقت هو العائق الوحيد أمام تحقيق بقية طموحات رجال الأعمال وكبار الملاك المصريين. فقد عمل على تشجيع التجار السودانيين، وعلى إنشاء جهاز دولة خاص مستقل عن الدولة المصرية. كما عمل على فصل شبكتي السكة الحديدية في البلدين بإقامة الخطوط الحديدية في الجنوب بمقاييس لا تسمح بحركة القطارات المستخدمة في مصر. كما ساهم الاستعمار في خلق مصالح مائية خاصة بالسودان[110]. وساهم أسلوب تناول رؤساء الأحزاب الليبرالية في مصر للمسألة السودانية في تخويف الطبقة المسيطرة الناشئة هناك من رفيقتها في مصر، صاحبة المصالح في السودان. ولذلك راحت الأولى تطمح في استلام السلطة في السودان بمفردها، وقد عبر حزب الأمة السوداني، الطائفي عن هذا التوجه بقوة.

---

[107] محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر 1820-1899.

[108] طارق البشري، سعد زغلول يفاوض الاستعمار، ص 108.

[109] صلاح عيسى، البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة، ص 157، ص 159.

[110] ارجع إلى جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الثاني، ص 928.

ومن الأمور المعروفة أن الأحزاب الليبرالية في القطرين لم تعمل على مد وجودها التنظيمي إلى القطر الآخر، بل إن الوفد المصري في عهد سعد زغلول قد تجنب إثارة موضوع السودان في مفاوضاته حتى لا يثير غضب الإنجليز، وحتى يحصل من بريطانيا على بعض المكاسب الضئيلة لمصر. وحين تعرض سعد زغلول لضغوط شديدة أثناء مفاوضاته مع ماكدونالد من جانب أعضاء الوفد المرافق له بخصوص مسألة السودان، حاول أن يتفادى إثارة الموضوع وأحرج خصومه من أعضاء الوفد، ومع تضييق الخناق عليه من قبل بعض الأعضاء اضطر للتملص من القضية علنًا.

أما الحزب الاتحادي في السودان، فقد دعا للوحدة مع مصر، ولكنه لم يعمل على إنشاء فرع له فيها، بل أعلن إسماعيل الأزهري فيما بعد عام 1955 أنه ما كان يؤيد الوحدة إلا لجلب معونة مصر لحزبه، وأنه أراد الاستقلال للسودان كما أراده حزب الأمة[111].

ومع ذلك كانت أحزاب الطبقات المسيطرة في مصر، والحزب الاتحادي في السودان، مضطرة إلى رفع شعارات وحدوية تحت ضغط الجماهير بل وراحت الأحزاب الليبرالية في مصر تزايد على بعضها البعض كذلك، فها هو رئيس الوفد يضطر إلى تهديد ماكدونالد حين تعقدت المفاوضات مع بريطانيا بإثارة مسألة السودان، وراح يوجه رفاقه *"بإثارة المشاعر إزاء السودان"* [112]. وهذا هو الملك فؤاد يعلن تمسكه الكامل بالسودان، كما أعلن الأمير عمر طوسون: *"إذا لم نحكم السودان فليحكمنا السودانيون"* [113].

كما راح حزب الوفد وكافة الأحزاب الليبرالية المصرية تستبدل فيما بعد شعارها المفضّل: السيادة، بشعار جديد عام 1944: التاج المشترك، ثم: الوحدة[114].

كذلك راحت كافة الأحزاب السودانية الوحدوية تندمج في 1954 مكونة "الحزب الوطني الاتحادي" الذي اكتسح الانتخابات مستخدمًا شعار "وحدة وادي النيل".

وفي مواجهة الأحزاب الليبرالية، رفعت بريطانيا شعارًا براقًا وديمُقراطيًّا: حق تقرير المصير للشعب السوداني، مما أجبر الطرف المصري على اللجوء للشعارات الديماجوجية، واضعًا عوائق جديدة أمام طموحاته في السودان.

وفي السودان بالذات كانت الحركة الوطنية أكثر تمسكًا بالشعار أكثر من مثيلتها في مصر، مثلما أصبح الحال في الشام تجاه مصر أيضًا إبان الخمسينات، وبلغ الضغط الشعبي في السودان أوجه لتحقيق الوحدة خلال الأربعينات. فأثناء مفاوضات صدقي-

---

[111] نبيه بيومي عبد الله، تطور فكرة القومية العربية في مصر، ص 216.

[112] طارق البشري، المرجع السابق، ص ص 110-111.

[113] نفس المرجع، 106.

[114] نبيه بيومي عبد الله، المرجع السابق، ص ص 34-35.

**بيفن، سافر وفد يمثل المثقفين السودانيين إلى لندن لحث صدقي على تبني مشروع الوحدة. كما تكونت في نفس الفترة "لجنة الوحدة السودانية"، بغرض توحيد مصر والسودان، اشترك فيها أعضاء من أحزاب القطرين، وكانت المبادرة فيها للسودانيين، كما تكون "مؤتمر الخريجين" في السودان متبنيًا الدعوة إلى الوحدة مع مصر[115]. أما في مصر فقد قام الحزب الاشتراكي بإدراج فكرة الوحدة في برنامجه، كما قام بإنشاء فرع له في الجنوب، وبذل جهدًا ملموسًا في الدعوة للوحدة المصرية السودانية.**

**أما المنظمات الماركسية في القطرين، فقد اتخذت موقفًا موحدًا إزاء هذه القضية، فرفضت شعار "وحدة وادي النيل" وعارضته بفكرة "حق تقرير المصير"[116]. ولم ينجح "حزب البعث العربي الاشتراكي" في مد نفوذه إلى مصر بينما حقق نجاحًا محدودًا في السودان، بحيث لا يمكن الحديث عن تيار بعثي في وادي النيل ككل.**

**ورغم ظهور القومية العربية في الوادي خلال الأربعينيات، لم يخل شعار وحدة وادي النيل السبيل لشعار الوحدة العربية، سواء في مصر أو السودان، ويضاف إلى ذلك شعور سوداني بدرجة أو بأخرى من الولاء للدولة المصرية، وقد رسخ هذا الإحساس بالولاء النشاط الاقتصادي الكبير لتلك الدولة في السودان.**

**وقد ظلت المسألة السودانية بالنسبة للطبقة المسيطرة في مصر بمثابة ورطة، فالاستعمار البريطاني يقف حائلًا أمام تحقيقها لطموحاتها المحدودة للغاية في السودان، أو على الأقل يقف في السودان مهددًا تلك الطبقة بليّ ذراعها في الوقت الذي يريده[117]، بينما كانت إزالة هذا الخطر تتطلب كفاحًا شاقًا. ومن جهة أخرى وقفت الحركة الوطنية بالمرصاد لكل من يتساهل في قضية الوحدة. فظلت الطبقة المسيطرة تؤجل حسم القضية إلى أن أصبح لا مناص من ذلك بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ إن الحركة الوطنية قد اندلعت في القطرين، ولعبت المسألة السودانية دورًا كبيرًا في تصعيدها وأضافت وقودًا للصراع السياسي في مصر حتى قيام حكومة الضباط.**

**والآن يمكن إيجاز المسألة كالتالي: ترسخ مطلب الوحدة لدى الحركة الوطنية في مصر والسودان. أما على صعيد الطبقة المسيطرة في مصر، فكانت مصالحها المحدودة في السودان لا تتطلب منها خوض نضال حاسم من أجل الوحدة، ولذلك تراوحت شعاراتها حول هذه الرؤية الضيقة لمصالحها الخاصة، حتى رفع بعض الشعارات الوحدوية لامتصاص ضغط الحركة الوطنية. أما الطبقة المسيطرة في السودان فكانت معادية لأي نوع من الوحدة على طول الخط وعلنًا، باستثناء فئات معينة خضعت إلى حين لضغط الحركة الوطنية.**

---

**[115] انظر في ذلك أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، الجزء الثالث، الباب الخامس.**

**[116] انظر تفصيلات ذلك في أحمد سليمان، ومشيناها خُطى، الفصل 13.**

**[117] انظر في ذلك جمال حمدان، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ص 927-930.**

**وجاءت حكومية يوليو في مصر لتزيد المشكلة تعقيدًا، فقد كان مجيء هذه الحكومة غير ملائم لاستمرار المد الوحدوي في السودان، فالحركة الوطنية هناك لم تكن لتقبل الانضواء تحت لواء حكومة عسكرية، كما لم تكن تملك من القوة ما يؤهلها لقيادة عملية التوحيد.**

**بدأت المفاوضات لحل المسألة السودانية بعد الانقلاب بعدة أشهر وتمخضت عن اتفاقية فبراير 1953[118]، التي لم تثر اعتراضات ملموسة في صفوف المعارضة التي كانت آنذاك غارقة بكل فصائلها في الدفاع عن وجودها الخاص. لقد جاءت الاتفاقية بعد إلغاء الدستور وحل الأحزاب واعتقال مئات من الوطنيين الديمُقراطيين. وقد تمخضت عن تبني الضباط لشعار حق الشعب السوداني في تقرير مصيره، مع استقلال السودان عن بريطانيا. وكانت الاتفاقية خطوة إلى الأمام بوجه عام بالنسبة لاتفاق صدقي-بيفن، ولا تختلف كثيرًا عن الشعارات السائدة وقتذاك في الشارع المصري. وخصوصًا أنه كان من الواضح أن الشعب السوداني كان قد قرر مصيره فعلًا. وكان الاستقلال عن بريطانيا مقدمة منطقية لتقرير الشعب السوداني لمصيره بالوحدة مع مصر، خاصة أن الضباط لم يكونوا قد تخلوا بعد عن فكرة الوحدة وبذلوا مساعيَ شاقة لتحقيق ذلك على طريقتهم، بل واكتسب محمد نجيب تأييدًا جارفًا في السودان، مما بشر بقيام الوحدة، إذ كان الشعب السوداني حتى ذلك الوقت مستعدًا للانضواء تحت حكم محمد نجيب الذي كان يبدو له بمثابة الضمان الأكيد لحكم ديمُقراطي.**

**ولكن منذ انشقاق جبهة الضباط وزحف العناصر الناصرية داخل الجيش والحكومة بدأت الجماهير السودانية تتخلى عن فكرة الوحدة مع مصر، وبدأ حزب الأمة الطائفي يزداد جرأة في معارضتها ويحقق مكاسب هامة على حساب الضباط، وبل واستطاع أن ينظم مظاهرات ضخمة معادية لهم حتى في حضور نجيب شخصيًّا[119]. لم يكن الشعب السوداني يتخيل الوحدة إلا تحت لواء حكومة مصر، كما لعبت أحزاب الطبقة المسيطرة في السودان بفكرة الديمُقراطية جيدًا. كذلك لعبت تصرفات حكومة الضباط تجاه السودان دورًا إضافيًّا في إضعاف المد الوحدوي هناك، فقد استخدمت الرشاوى مثلًا لاكتساب تأييد بعض القوى، تلك الطريقة التي استخدمت بعد ذلك كثيرًا، بالإضافة إلى التعالي والعنجهية.**

**ورغم هذا لم تكن مسألة السودان حتى انفراد عبد الناصر بالسلطة في مارس 1954 قد انتهت، بل كان الضباط لا يزالون يتبنون فكرة الوحدة. وكان الحزب الاتحادي السوداني والذي كان يتمتع بشعبية كبيرة قد سيطر على البرلمان في انتخابات يناير 1954، بل وساهمت تلك النجاحات الظاهرة إزاء المسألة السودانية، اتفاق الاستقلال ونجاح الحزب الاتحادي المؤيِّد للوحدة، في تعزيز موقف الضباط في معاركهم مع**

---

**(118) انظر في هذا الأمر أحمد حمروش، مجتمع عبد الناصر، ص 9.**

**(119) محمد نجيب، المرجع السابق، ص ص 95-96.**

**الأحزاب والمعارضة الليبرالية في الجيش. وقد تبدلت الأحوال في الفترة من يناير 1954، نجاح الحزب الاتحادي، ومارس 1954، نجاح عبد الناصر ضد نجيب، فقد اتخذ الحزب الاتحادي إزاء مسألة الوحدة نهجًا يتفق تمامًا مع نهج حزب الأمة، إذ أصبح من المستطاع أن يتخلص إسماعيل الأزهري رئيس الحزب، من الضغط الشعبي الداعي للوحدة في السودان. فالانتصارات المتتالية للناصرية في مصر كانت هي مقدمة هزائمها في السودان، وقد بدأت الهزائم بمصادرة الأزهري للصحف الاتحادية، ثم لجوئه إلى إرسال ضباطه للتدريب في بريطانيا بدلًا من إرسالهم إلى مصر، كما رفض استلام ثلاثة أرباع مليون جنيه من مصر لإقامة مشاريع اجتماعية وثقافية وصحية بالسودان. وتتابعت الأحداث كالتالي:**

**19 ديسمبر 1955: أيد مجلس النواب السوداني الانفصال عن مصر،**

**22 ديسمبر 1955: أيد مجلس الشيوخ السوداني الانفصال،**

**1 يناير 1956: أيدت الجمعية التأسيسية في السودان الانفصال.**

**وقد اضطر الناصريون إلى قبول الانفصال بكثير من الصبر والود المصطنع، وتمت التضحية بصلاح سالم عضو "مجلس قيادة الثورة" الذي حُمِّل وحده مسؤولية الفشل في السودان. ورغم هذا الفشل ورغم مشاعر الغضب والإحباط لدى المصريين، فإن أمورًا كثيرة كانت قد تغيرت بحيث لم يعد من الممكن أن تسقط الحكومة بسبب المسألة السودانية. فقد حطمت كافة القوى الوطنية المعارضة للسلطة الجديدة، وذلك قبل ظهور النتائج الخاصة بالسودان، المترتبة على انتصار الناصرية، وتم تحطيم كافة المؤسسات الشعبية المستقلة: النقابات العمالية واتحادات الطلاب، إلخ. ثم اكتسبت الحكومة الناصرية شرعية جماهيرية واسعة بعد باندونج وصفقة الأسلحة السوفيتية ومعارضتها المستمرة للأحلاف مع الغرب، إلخ، بحيث لم تعد الوحدة مع السودان بالأمر الضروري لتثبِّت أقدامها في السلطة. يضاف إلى ذلك أن الشعب السوداني هو الذي رفض الوحدة هذه المرة. لذلك تم استقبال انفصال السودان من قبل الجماهير المصرية بالحزن العميق، لكن الصامت.**

*********************************

**بتصفية كافة القوى السياسية والمنظمات الجماهيرية والتخلص من ورطة المسألة الوطنية والسودان، والقضاء على الملك والأرستقراطية العقارية، صارت حكومة الضباط إلى مؤسسة كلية الجبروت.**

**وبناء على الوقائع المشار إليها، وحالة المجتمع المصري من حيث علاقات القوى المختلفة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وحركة الصراع الاجتماعي والسياسي، حين جاء يوم 26 يناير: حريق القاهرة، كانت كافة القوى السياسية قد أنهكت وساد اليأس جميع الأوساط السياسية في مصر، وبلغت الأمور حدًّا من التوازن جعل من الصعب تمامًا**

**على أي طرف أن يتحرك إلى الأمام بالنسبة لأهدافه. وقد تبلور التوازن بشكل عيني في الوزارات الأربع المتتالية بعد الحريق، الضعيفة التي لم تحقق ما يستحق ذكره. وفي 23 يوليو قام تنظيم الضباط بانقلاب سهل. ولم يكن هذا التنظيم يتحرك بأوامر من أحد، إذ لم يكن أحد يستطيع أن يحرك الجيش المتذمر والذي يموج بالتيارات الوطنية والذي تكشفت بوضوح حقيقة حالته يوم انتخابات نادي الضباط. فأعلن رفضه للأحلاف العسكرية مرارًا، وإصراره على الجلاء عن مصر والسودان، كما وجه ضربات شديدة إلى العائلة المالكة والأرستقراطية العقارية والحركة العمالية. ورغم أنه قد دعم خلال سنوات حكمه الأولى مصالح رجال الأعمال، فقد صفى أحزابهم وسيطر على مؤسساتهم النقابية واعتقل كثيرًا منهم.**

**لم يكن تنظيم الضباط حزبًا سياسيًّا، ولم يحمل أيديولوجية خاصة أو برنامجًا سياسيًّا محدد المعالم، وكان من الواضح من منشوراتهم وبرنامجهم أن الضباط ليسوا معادين للنظام القائم ككل من حيث هو نظام اجتماعي-اقتصادي، كما لم يكن ينبغي على أحد أن يتوقع أنهم -باعتبارهم بشرًا- مجرد فاعلي خير. ولذلك لم تكن وعودهم الديمُقراطية منذ البداية المبكرة توحي بالجدية، خاصة مع تدهور التيارات الليبرالية وقتذاك وسيادة روح اليأس بين أفراد الشعب واستعدادهم نفسيًّا لنهاية النظام الحزبي، ذلك المطلب الذي تبنته قطاعات مؤثرة من الجماهير وخصوصًا من الإنتليجينسيا غير الحزبية.**

**وقد أصبح الآن من الجلي أن "الضباط الأحرار" سيحكمون بأنفسهم وسيضعون بصماتهم في كل مكان. ومن الطبيعي ألّا تغيب عنهم -باعتبارهم بشرًا- مصالحهم الخاصة، خصوصًا أنهم أعلنوا منذ البداية عدم رضاهم عن النظام السياسي ككل، متهمين الجميع بالفساد. ومن أول يوم بدأوا في إعادة تنظيم جهاز الدولة، بالتعاون مع بعض الساسة القدامى وأجهزة الأمن وكبار موظفي الدولة. وبإيجاز سارت الأمور كالتالي:**

**1. الصراع الاجتماعي-السياسي من 1945 حتى 26 يناير 1952: انتهى بتوازن سياسي.**

**2. الفترة من 26 يناير حتى 23 يوليو 1952: فترة توازن سياسي.**

**3. الجيش يموج بتيارات عديدة يغلب عليها الطابع الوطني.**

**4. الملك فقد نفوذه في الجيش، و"الضباط الأحرار" لا يخضعون لأي قوة كانت.**

**5. جاءت حكومة الضباط لتضرب كل القوى السياسية، بما فيها أحزاب الطبقة المسيطرة وممثليها، وإحدى كتل الطبقة المسيطرة، والملك، وتصدر عديدًا من القرارات في صالح رأس المال المحلي والأجنبي، وبعض القرارات الاقتصادية القليلة لصالح عمال الصناعة خصوصًا.**

**6. تصفية المعارضة الديمُقراطية في الجيش لصالح الانقلابيين.**

**7. رفض التحالف مع الغرب وإصرار الحكومة على تحقيق جلاءً بريطانيًّا كاملًا.**

**8. بدأ الضباط في توزيع غنائم السلطة على أنفسهم منذ الأيام الأولى بعد الانقلاب، في صورة مناصب الدولة وغيرها.**

**وعلى ضوء هذه الملاحظات يمكن تحديد الموقف كالآتي: منذ استقرار حكومة الضباط، وخاصة منذ مارس 1954، صارت مجموعة من رجال الدولة، رأسها أولئك الضباط الذين قفزوا ليلة 23 يوليو إلى موقع السلطة، تمارس الحكم بنفسها ولنفسها، آخذة في الاعتبار إحداث التغيرات اللازمة لترميم النظام الاجتماعي القائم دون هدمه، وهذا ما تضمنه برنامجهم ذو النقاط الست ثم إعلانهم الدستوري. *لقد غيروا النظام السياسي دون النظام الاجتماعي* الذي قاموا بترميمه كما سيتم تناوله تفصيلًا.**

**وقد عرف هذا النوع من النظام السياسي *بالبونابرتية*[120].**

*********************************

## الباب الثالث

## الثورة والثورة المضادة

**اسمع الشعب (ديون) كيف يوحون إليه**
**ملأ الجوّ هتافًا بحياتي قاتليه**
**أثر البهتان فيه وانطلى الزور عليه**
**يا له من ببغاء عقله في أذنيه**

---

**[120] أدخل هذا المفهوم إلى الأدبيات السياسية بواسطة كارل ماركس، بمناسبة انقلاب لويس بونابرت الذي حكم فرنسا من 1848-1870 كرئيس جمهورية منتخب في البداية ثم كإمبراطور منذ انقلابه السياسي في ديسمبر 1851. وقد نجح بونابرت في انتخابات الرئاسة بأغلبية ساحقة ضد كافينياك، مرشح البرجوازية، وبدعم الفلاحين الذين اختاروه باعتباره ابن أخي نابوليون بونابرت الذي أنصفهم ضد الإقطاع. وقد عبر انتخاب لويس بونابرت عن حالة من التوازن السياسي في فرنسا على أثر ثورة 1848. وقد قدم لويس نفسه للفرنسيين كمنقذ لكل طبقة من الأخرى وصَفّى في الوقت نفسه النظام الديمُقراطي وحكم فرنسا بالحديد والنار، مستخدمًا بطانة خاصة من الضباط وحتى من حثالة المجتمع الفرنسي. وبينما حارب بضراوة أي معارضة سياسية، شهدت فرنسا في عهده نموًّا اقتصاديًّا ملموسًا. وقد اعتمد لويس على خداع الفلاحين الفقراء بالشعارات التي لم ينفذها. وفي عهده حصلت النخبة الحاكمة من بطانته الخاصة على جعلات ضخمة، وقدمت الامتيازات الكبيرة لرجال الجيش والأمن وكبار رجال الدولة. وقد انتهت سلطة وزمرة لويس بونابرت أثر الغزو الألماني لفرنسا والثورة العمالية في باريس عام 1870. وفي تحليل ماركس ألمح أيضًا إلى بونابرتية حكم نابوليون بونابرت، ولكنه اعتبر البونابرتية الثانية مسخًا للبونابرتية الأولى. انظر كثيرًا من التفاصيل في ماركس، "الصرع الطبقي في فرنسا"، "الحرب الأهلية في فرنسا"، "الثامن عشر من بروميير لويس بونابرت".**

**والآن هل يمكن وصف انقلاب يوليو 1952 بأنه ثورة؟**

**وصفت الناصرية نفسها لنفسها في البداية بالانقلاب، لكنها قدمت نفسها للعالم على أنها "حركة" ثم "حركة مباركة"، ثم أعلنت أنها ثورة، اعتبرها البعض حلقة من حلقات الثورة البرجوازية المصرية، بينما اعتبرها آخرون أنها ثورة برجوازية تحولت إلى ثورة اشتراكية، *بينما هي لم تحدد طبيعتها الاجتماعية بشكل قاطع*[121].**

**مبدئيًا الثورة هي عمل شعبي واسع النطاق يهدم النظام القائم ليقيم نظامًا جديدا.**

**من المؤكد أن السلطة السياسية قد انتقلت في يوليو 1952 من أيدي الطبقة المسيطرة إلى أيدي بيروقراطية الدولة نفسها. وإلى هذا الحد لا يمكن الحديث عن ثورة سياسية، فالنظام الجديد، كما اتضح من التحليل السابق، علاوة على أنه قد أقيم بواسطة انقلاب الجيش، حقق تراجعات ديمُقراطية واضحة، أي أنه لم يقدم نفسه كبديل تقدمي للنظام السابق. بل على العكس، كان ثورة مضادة سياسية من ثلاث زوايا: أولها أنه قد صادر الحريات العامة وحتى *حق المواطنة* نفسه منذ الأيام الأولى، وثانيها أنه قمع الحركة الشعبية وحل منظماتها ووضع مؤسساتها تحت سيطرة الأمن، مثل النقابات، وثالثها أنه نقل السلطة السياسية من يد الطبقة المسيطرة مباشرة إلى يد أداتها البيروقراطية. وهو بهذا قد نقل شكل الحكم إلى الوراء على صعيد الحداثة، مقيمًا ديكتاتورية عسكرية-بيروقراطية. بذلك قامت الثورة المضادة على صعيدين: الصعيد الاجتماعي العام، بتصفية الوجود المستقل سياسيًّا للطبقات الأدنى وقمع حركتها، وعلى صعيد حكم الطبقة المسيطرة، بتصفية نظامها السياسي شبه الليبرالي وإقامة نظام شمولي عسكري. وقد أزيحت نخبة السياسيين وجلهم من رجال القانون لصالح نخبة العسكر، فبدلًا من حكم رجال السياسة جاء حكم الأحذية الثقيلة.**

---

[121] قال محمد نجيب: *"من يؤيدنا ويتحمس لنا، يقول ثورة وكأنه يكرمنا، ومن يعارضنا ويرفض ما فعلنا يقول انقلابًا، وكأنه يحط منا. إن تحركنا ليلة 23 يوليو والاستيلاء على مبنى القيادة كان في عرفنا جميعًا انقلابًا، وكان لفظ انقلاب هو اللفظ المستخدم فيما بيننا، ولم يكن اللفظ ليفزعنا لأنه كان يعبر عن أمر واقع. وكان لفظ الانقلاب هو اللفظ المستخدم في المفاوضات والاتصالات الأولى بيني وبين رجال الحكومة ورئيسها للعودة إلى الثكنات.. ثم عندما أردنا أن نخاطب الشعب، وأن نكسبه إلى صفوفنا، أو على الأقل نجعله لا يقف ضدنا، استخدمنا لفظ الحركة، وهو لفظ مهذب وناعم لكلمة انقلاب، وهو في نفس الوقت لفظ مائع ومطاط، ليس له مثيل ولا معنى واضح في قواميس المصطلحات السياسية، وعندما أحسسنا أن الجماهير تؤيدنا وتشجعنا وتهتف بحياتنا، أضفنا لكلمة الحركة صفة المباركة"*. كنت رئيسًا لمصر، ص 145.

**كذلك توضح إجراءات حكومة الضباط حتى الآن أنهم يتجهون إلى تثبيت سلطتهم بأي ثمن، وأن هذه العملية في ظل موازين القوى التي صاحبتها لا تتضمن تحقيق تحولات ثورية. فحل المسألة الوطنية حلًّا وسطًا، دون ما استناد للشعب، بل بالعكس بعد ترويضه، وتوسيع نمط الإنتاج الصغير في الزراعة دون تصفية علاقات الإنتاج قبل الرأسمالية يشير إلى محدودية أفق الضباط. فلا يمكن لحكومة تصادر المبادرة الشعبية إلى هذا الحد إلا أن تكون حكومة رجعية، لسبب بسيط هو أنها بهذا العمل تقطع الطريق على التحولات الراديكالية التي لابد أن تفرضها مبادرات الجماهير، وتضع نفسها في موقف المحافظ على النظام الاجتماعي القائم.**

**ويمكن باطمئنان اعتبار أن قيام فرسان يوليو فيما بعد بإخضاع الملكية الخاصة لسيطرة الدولة ومصادرة جزء منها لصالح الأخيرة وفرض جزئي لنظام التخطيط المركزي، هو أحد جوانب الثورة المضادة، ردة جزئية إلى ما قبل الرأسمالية، أو بالتحديد بعض ملامح *نمط الإنتاج الآسيوي*، ترتبت عليها ردة حضارية بدرجة ما فيما بعد إلى عصر ما قبل الحداثة.**

**لقد أطلت الثورة المضادة برأسها مع انقلاب يوليو، ثم امتلكت الساحة منذ إضرابات مارس 1954 الموالية للحكومة العسكرية. وحتى مع افتراض أن النظام البونابرتي سوف يسير في طريق إصلاح النظام الاجتماعي أو تطويره. *فإن مجرد مصادرة المبادرة الجماهيرية في حد ذاته يزيل الأساس الذي قد يمكّن حكومة من المغامرين بتطبيق إصلاحات جذرية، ويقطع الطريق على إمكانية إحداث تغييرات ثورية للنظام الاجتماعي.* وفي الحقيقة لا يمكن اعتبار مصادرة مبادرة الجماهير مجرد هفوة أو أحد العيوب أو وجه من أوجه النقص لدى فرسان يوليو، بل شيئًا جوهريًّا تمامًا، تحديدًا أوليًّا لموقف الضباط من النظام الاجتماعي القائم. ومن المؤكد أنه لم يكن من الممكن أن يوجد النظام الناصري دون أن يكون ديكتاتوريًّا، وإلا لكانت الخطوة الأولى هي عودة الجيش إلى ثكناته.**

**إن كل الثورات ديمُقراطية بدرجة أو أخرى. فالشعوب تثور لكي تحقق أحلامها أو بعضها: أحلامها في الحريات وفي حكم نفسها أو في المشاركة في الحكم على الأقل، وفي انتزاع حقوقها الاقتصادية والثقافية، وفي تحقيق الأمن سواء للأفراد أو للمجتمع ككل. باختصار لا توجد ثورات ديكتاتورية أبدا، فالشعب في الثورة يريد أن يفرض كلمته. وهذا هو –حسب تصور الباحث– المعيار الوحيد للحالة الثورية، وبالضبط تحقيق السيادة لأوسع قطاع من الجمهور العام. فالثورة الفرنسية الكبرى بدأت كذلك ثم انتهت إلى انقلاب الجيروند ثم توجت بانقلاب نابليون الذي كان بمثابة ثورة مضادة صريحة. بل حتى فترة الإرهاب في عهد روبسبيير كانت إرهابًا من جانب الجماهير للطبقة الإقطاعية والبورجوازية الكبيرة وعلى هامش ذلك أصاب الإرهاب بعض الناس من الشعب. والثورة الروسية بدأت أيضا بتحطيم النظام القيصري وتحقيق الحريات إلى أقصى حد وإلى حد حكم المجلس الشعبية، ثم جاءت الثورة المضادة ابتداء من قمع البلاشفة لانتفاضات للعمال والفلاحين والأحزاب، وللنقابات والسوفيتات، وأصبحت ثورة مضادة كاملة الأبعاد**

بالانقلاب الستاليني وإقامة نظام شمولي استبدادي وبيروقراطي، توجت بإعدام قادة البلاشفة أنفسهم. وفي إيران بدأت الثورة ضد الشاه بتطلعات ديمُقراطية وشعبية كما تحققت أوسع الحريات للجمهور العام، لكن نجحت الفاشية الدينية بتأييد القطاعات المتخلفة وقبل الحداثية من الجمهور وأقامت المذابح لعشرات الألوف من الثوار وأقامت حكمًا فرديًّا ونظامًا شموليًّا كما هو معروف، فكانت ثورة مضادة وحكومة فاشية.

لا يمكن وصف حكومة ديكتاتورية تصادر إرادة الشعب بأنها تمثل ثورة أو بأنها حكومة الثورة، فالحكومة تحقق مصالح النخبة أو الطبقة الحاكمة حتى لو ألقت ببعض الفتات للجماهير.

لكن في الواقع لم تأت الحكومة العسكرية في مصر 1952 لمصادرة ثورة، بل لمنعها أصلًا وهي تختمر وقطع الطريق عليها. فالثورة، ذات الأفق البرجوازي حتمًا، لم تبدأ أصلًا، بل قمعت في مهدها، وهي تكوِّن عناصرها وتجمع قواها. وقد اتبعت الحكومة الناصرية منذ البداية طريق الحل الوسط مع الاستعماريين ومع الطبقات المحافظة وتحاشت أي إجراءات راديكالية، حتى ذات طابع برجوازي وقمعت القوى الثورية وكافة القوى السياسية الأخرى.

هكذا جاء النظام العسكري الجديد كثورة مضادة للحركة الشعبية المستقلة، مقدمًا لنظام سياسي أكثر ديكتاتورية وغشمًا، دون أن يأتي في سياق ثورة اجتماعية فعلية، بل سبقها قاطعًا الطريق عليها.

كانت البلاد إبان الأربعينات، حسب التحليل السابق، في حالة أزمة محتدمة سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، فالطبقة المسيطرة ممثلة في كبار ملاك الأراضي ورجال الأعمال كانت محافظة وبالغة الشراهة. ولم تسع تلك الطبقة إلى إنجاز أي تحويلات ثورية، فالزراعة ظلت تعتمد على نفس الأساليب البدائية التي استخدمت منذ آلاف السنين، ولم تبن إلا صناعة تعيق نمو نفسها، ولم تتجاوز بشكل حاسم الثقافة القديمة غير العقلانية، ولم تحقق الديمُقراطية. وباختصار كانت تلك الطبقة تعرقل أي تحولات برجوازية راديكالية حلمت بها الإنتليجينسيا اليسارية والوطنية ككل. بل كانت الطبقة المذكورة تقود المجتمع على العكس إلى مزيد من الاختلال وإلى حالة من الأزمة الدائمة والمتفاقمة، ولم تكن مصالحها الخاصة تتوافق أبدًا مع حل هذه الأزمة، لأنها كانت تستفيد منها، ولم تكن تخشاها إلا بقدر ما تخشى السخط الشعبي الذي تنتجه، ولذلك كانت تقوم من حين لآخر بتقديم بعض الإصلاحات. وحتى الإصلاحات، كانت قدرة هذه الطبقة على تقديمها تتضاءل باستمرار.

وعلى الجانب الآخر، الحركة الوطنية، فرغم قوتها كانت عشوائية وعفوية بوجه عام. فلم تنجح جماعاتها لا في تقديم برنامج راديكالي للإصلاح الاجتماعي والسياسي ولا في تشكيل منظمات سياسية جماهيرية واسعة. ومن الأمور الملفتة للنظر أن الديمُقراطية لم تكن على رأس أولوياتها وإن لم تكن غائبة كهدف. فالإخوان كانوا ضدها مبدئيًّا ولجأوا

للتحالف مع الملك قبل الانقلاب ثم مع الضباط ضد الجميع بعد الانقلاب، رافضين الديمُقراطية صراحة. وحزب مصر الفتاة كان فاشيًّا في معظم الوقت قبل أن يتحول في النهاية، كما كان عموم المثقفين يتطلعون إلى مستبد عادل أكثر من تطلعهم إلى نظام ديمُقراطي. بل إن الجماهير العادية نفسها كانت قد ملت من النظام الحزبي نفسه ولم تكن لها مطالب ديمُقراطية تذكر، بل ركزت اهتمامها على المسألة الوطنية والإصلاح الاجتماعي. وبالتالي لم تناضل الحركة الوطنية بشكل فعلي ضد النظام الملكي والاستبداد. ولذلك نبذت شعار الضباط: الجمعية التأسيسية، متمسكة بدستور **1923** الملكي. لكن ومع كل ذلك كانت الحركة الشعبية تمتلك أدواتها الخاصة ومؤسساتها وتتطلع إلى فرض وجودها ورؤيتها: نقابات حرة - منظمات سياسية - منظمات مسلحة – اتحادات طلابية مستقلة، إلخ، وهنا تظهر آفاقها الديموقراطية. ولهذا أعلنت تذمرها من إزاحة الناصريين لمحمد نجيب وأنصاره.

هكذا كانت الحركة الثورية في مصر قبل انقلاب يوليو حركة وطنية قبل أي شيء آخر، ذات تطلعات اجتماعية بالطبع، وآفاق ديمُقراطية. لكنها اتسمت بضيق الأفق وانخفاض مستوى الطموحات، ولذلك لم تنجح في إزاحة النظام القائم ولكنها استطاعت أن تشل حركة الطبقة المسيطرة والنخب الحاكمة.

أما الجمهور العام فقد راح يقارن بين الإصلاح الزراعي الضيق الأفق وقانون إلغاء الفصل التعسفي الذي لم يكن قد نُفِّذ بعد، ورفع الأجور الإسمية وغيرها من الإجراءات المماثلة، وبين الليبرالية. وبينما وقفت المنظمات الوطنية في صف الأخيرة وهي ترى فيها الحليف الوطني الديمُقراطي المنشود، وقف بعض العمال الذين كان بعضهم مأجورين، ضدها، إذ لم يروا فيها أكثر من طرابيش الباشوات، بينما بدت لهم البزة العسكرية بديلًا أفضل. وهتف المتظاهرون ضد الحرية كما أشير. ولا يمكن فهم ذلك الحدث إلا في شروط غياب بديل يقدم للشعب أملًا أكبر، بينما لم تكن الجماهير نفسها تملك إمكانية إفراز قيادات أكثر قدرة. لقد لعب كل من ضيق أفق الطبقة المسيطرة وفشل الحركة الوطنية وعلى رأسها الإنتليجينسيا وعمال الصناعة الدور الأول في نجاح الضباط. بينما لعب عمال النقل ومعهم جماهير أخرى وعناصر مأجورة دورًا مباشرًا في تحقيق هذا النجاح. فكوْن هذه هي نتيجة سنوات من النضال الشجاع للجماهير لهو أمر يدل على أن تلك النهاية لم تكن هي النتيجة الملائمة لآمال الحركة الوطنية، بل كانت محصلة توازن قوتها مع قوة الطبقات المسيطرة.

لقد كان من الممكن لشعارات مارس **1954** أن تعلن عن محتواها العميق بشكل مباشر إذا ما تُرجمت إلى شعار: *عاشت البونابرتية*.

وإن وجود عناصر مأجورة لا يعني أن ما حدث في مارس **1954** هو مجرد مؤامرة، فمجرد استئجار عدد من المرتزقة لا يكفي لتحقيق نصر على هذه الدرجة من الأهمية إلا إذا كان المناخ السياسي يسمح بذلك. وفي الواقع لم يكن تحرك العناصر المأجورة هو كل

**شيء، فقد تحرك عدد كبير من رجال الجيش أيضًا الذين شجعتهم المظاهرات المعدة سلفًا على التحرك.**

**وفي يوليو 1952 نجح العسكر في فض الاشتباك الاجتماعي-السياسي، سائرين بالبلاد في طريق بدأ بإزالة كافة القوى السياسية و*تأميم الصراع الطبقي*.**

***************************

# القسم الثاني

## الناصرية

إن المريض لن يستطيع أن يلبس ثوب العافية بمجرد رغبته بذلك

أرسطو

**تمهيد:**

**في الأنظمة الحديثة لا تعبر سياسة الحكومة *بشكل مباشر* عن مصالح فئات اجتماعية معينة، ولكنها تعبر عن العلاقة بين ضغوط هذه الفئات وبين تصور الحكومة الخاص للمصالح التي تمثلها. أي أن الدور الخاص للنخبة السياسية الحاكمة يتوسط بين المصالح الحقيقية للفئة المسيطرة والممارسة الفعلية لجهاز دولتها. وتبني الحكومة قراراتها على أساس حسابات محددة لكل من الفعل ورد الفعل، أي على أساس الوقائع وإمكاناتها.**

**وعلى وجه العموم لا يرتبط سلوك الناس مباشرة بمصالحهم الفعلية، بل بالفكرة التي كوّنوها عن هذه المصالح، وليس من الممكن في كل الحالات استنباط تلك المصالح. لهذا السبب لا يكون تحليل سلوك الناس وسياسة الحكومة أشمل ما يمكن إلا على ضوء التحليل العيني في حركته وآفاقه وفي تفاعله مع الأفكار التي يهتدي بها الجميع في كل من الفعل ورد الفعل.**

**في الباب السابق تم تناول السياق السياسي الذي جرى فيه الانقلاب الناصري، وكيف استوى الحكم البونابرتي بشكل كامل على العرش. وكان واضحًا كيف أن الناصريين لم يضعوا خطة محكمة مسبقًا لتحقيق أهدافهم ورسم خطواتهم المقبلة، بل وجدوا أنفسهم يقفزون إلى السلطة في سياقات غامضة بالنسبة إليهم. ومن هذه اللحظة أصبحت الناصرية كسلطة رجال الدولة *موجودة*، ولكنها في حالة بدائية من الوعي، ومن ثم راحت في نفس الوقت الذي كانت تكون فيه فكرة عن نفسها تبتكر سياسات تلائمها، وقد عبر زعيمها عن هذه الحالة بمصطلح *التجربة والخطأ*. وفي كل خطوة كانت التجربة تكسبها خبرة جديدة.. ولكن ما أن تبلورت سياساتها في منظومة فكرية كاملة حتى أخذت السلطة وتجاربها في التصدع، وسارت بسرعة نحو حتفها. ذلك أن التجربة والخطأ، أو السياسة الناصرية، كانت تحاصر نفسها بحدود ثابتة لا تتخطاها، لأن الناصرية نفسها كانت محاصرة في السلطة، ومن ثم راحت السياسة تتجه تلقائيًا نحو الانفجار لتحطم الإطار المحيط بها، وتتحول عبر الحطام الناتج إلى الساداتية، حكومة الأوليجاركية، وهي ما زالت مستمرة حتى الآن. لقد كانت السياسة الناصرية مضطرة إلى محاصرة نفسها لأنها لم تكن متطابقة تمامًا مع الهوية الحقيقية للنظام الاجتماعي، أي أن النظام السياسي: البونابرتية، لم يكن متطابقًا تمامًا مع ماهية النظام الاجتماعي. صحيح أن السلطة الجديدة كانت سلطة النظام، ولكنها لم تكن *مجرد* حكومة للطبقة المسيطرة. وبوجه عام يوجد دائمًا تمايز بين الطبقة المسيطرة ونظامها الاجتماعي، فالأخير يستطيع أن يتحرك في دائرة أوسع من حدود المصالح المباشرة للطبقة، ولكن هذه المصالح المباشرة للطبقة لا تستطيع، مهما كان بعد نظرها، أن تعمل من أجل بقاء النظام في حد ذاته، لأنها، باعتبارها مجموعة من الأفراد، لا تستطيع أن تنتظر تحقق مصالحها المباشرة إلا في المدى المنظور. ولكن النظام -بما هو كذلك- ينزع إلى البقاء والنمو على المدى البعيد. وبتعبير آخر، تتميز مصالح الطبقة المسيطرة إلى نوعين من المصالح: المصالح المباشرة، أي مصالح أفرادها، والمصالح غير المباشرة، أي مصالحها كطبقة، مصالح نظامها الاجتماعي. ووجود سلطة لا تمثل سوى مصالح الطبقة بوجه عام وبقدر كبير من الصرامة، بل ومن خلال فئة صغيرة من رجال الدولة، لا يحرم الطبقة المسيطرة تمامًا من مصالحها المباشرة، لكن لابد وأن يولد هذا الوضع قلقًا ويدفع كل الفئات، حتى**

**المنتعشة منها إلى التبرم، لأنها لا تضمن أن غدها كيومها. وقد تضمن انقلاب 1952 بالفعل انتقال السلطة من يد كبار ملاك الأراضي بالذات إلى مجمل الطبقة المسيطرة، من خلال حكم "الضباط الأحرار". وكانت السلطة الجديدة مضطرة للعمل داخل حدود النظام دون أن تنسى أبدًا تقديم ما يلزم لامتصاص الصراع الطبقي.**

**وقد كان النظام الاجتماعي مهددًا بالانهيار قبل عام 1952، لأن الطبقة المسيطرة لم تكن قادرة بنفسها على تركيز اهتمامها الأساسي على مصالحها الأبعد مدى. وكان انقلاب يوليو نتاجًا لهذه المعضلة التي تمثلت عمليًّا في صراع اجتماعي-سياسي حاد، بلغ الحد الذي نتجت عنده حالة توازن بين القوى السياسية المختلفة، حيث هددت الإنتليجينسيا والطبقات الفقيرة مجمل النظام الاجتماعي، متجاوزة تمامًا فكرة تقديم عدة مطالب جزئية، رغم أن خطة واضحة المعالم وتصورًا محددًا لنظام آخر لم يطرحا، مما مكن "الضباط الأحرار" من استلام دفة الحكم، مقدمين أنفسهم في البداية كمصلحين للنظام الاجتماعي-السياسي القائم.**

*********************************

**تسلحت خطوات الضباط الأولى بالحذر الكافي. وحيث إنهم لم يستولوا على السلطة من أجل عيون رجال الأعمال أو العمال والفلاحين، أو حتى الإمبرياليين الأمريكيين، فقد كانت مصالحهم الخاصة -بمعنى معين- هي أفقهم المباشر. وفي تلك الظروف لم يكن بإمكان النخبة الجديدة ولا في خيالها أن توزع ثروة البلاد على أفرادها مباشرة. فمصالحها الأسمى كانت تتمثل أساسًا في استمرارها في السلطة، من أجل امتيازاتها. وكان عليها، من أجل المحافظة على سلطتها أن تسلك بطريقة تمكنها باستمرار من تجميد الصراع الاجتماعي والسياسي. وقد تبدو هذه الفكرة لأول وهلة غريبة للغاية، فليس من المعقول كما قد يبدو أن تكون كل دوافع الضباط هي مصالحهم الخاصة. وقد ينتج هذا التفكير عن فهم ضيق للمصالح الخاصة. صحيح أنه لم يضع كل ضابط في 23 يوليو أمام عينيه هدف الحصول على كمية من المال، ولكنه كان يحمل البذرة منذ البداية: إنه يريد تنظيم البلاد وإعادة الاستقرار، ولديه رؤية عامة للنظام السياسي الذي يتوق إلى بنائه، رؤية غامضة فحسب، كما كان يرى في نفسه على العموم البطل الذي كانت تنتظره البلاد، السلطة المقبلة. ومع تطور الوقائع تنمو البذرة، فوجود الضباط في السلطة يصبح في نظر الضباط الضمانة الوحيدة للبلاد، وهذا تعبير صريح عن المصلحة الخاصة، فرجل الدولة هنا يفكر في سلطته الخاصة ووجوده الشخصي في السلطة، ولا يفكر في مجرد دور في صيانة نظام محدد أو حتى لصالح فئة محددة. وربما كان بعضهم لا يعي أن ما راح يفعله هو مجرد سعيه وراء مصلحته، ولكن من طبيعة النفس البشرية أن اللاوعي أقوى بعشرات المرات من الوعي، حسب ما ذهب علماء التحليل النفسي العظام.**

**ومع ذلك بدأ "الضباط الأحرار" في توزيع الغنائم على أنفسهم منذ أول يوم لانقلابهم، من مناصب ومزايا مادية مباشرة واستغلال لمناصبهم الجديدة لتحقيق مصالح مادية خاصة، إلخ، وسوف يتم تناول هذه المسألة في مكان في آخر من الكتاب. وقد كان الإطار**

**الذي جاء فيه حكم الضباط يكبلهم بمطالب شتى الفئات الاجتماعية. فالأمر الذي ميز الحركة السياسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما ذُكر من قبل، هو تصاعد حركة مستقلة للطبقات الأدنى، وكان صراعها ضد الطبقة المسيطرة من أهم العوامل التي منحت "الضباط الأحرار" فرصة اعتلاء مقعد الحكم. لذا لم يكن بإمكان هؤلاء تناسي مطالب الشعب العديدة والملحة دون خطر عودة شبح الثورة، كما لم يكن بإمكانهم تصفية النظام الاجتماعي كله، لأن هذا كان لابد وأن يقود إلى صدام هائل مع الطبقة المسيطرة التي كانت تستطيع أن تنتفض من الأعماق في مواجه عملية تصفية حقيقية لها، بالرغم من أنها كانت منهكة سياسيًّا. ومن ثم كانت تصفية النظام تتطلب فعالية جماهيرية واسعة النطاق. وفي الحالتين كان الأمر ينطوي على بلوغ الصراع الاجتماعي مداه، الأمر الذي كان يهدد سلطة الضباط مباشرة. إذن أصبحت مصلحة الضباط هي مصلحة النظام الاجتماعي القائم برغم التمايز. فالنظام يسير الآن بقصوره الذاتي، أي بآلة الدولة.**

**وكانت عملية تثبيت السلطة بين عامي 1952 و1954 هي أول خطوة في طريق الناصريين نحو فرض سيادتهم. فتم لهم بذلك إخماد الصراع الاجتماعي والسياسي. ولكن أصبح عليهم بعد ذلك أن يتفادوا ميله التلقائي إلى الاشتعال، وذلك باتباع عدد من السياسات الثابتة:**

**أولًا: كان ينبغي منع أي فئة اجتماعية من التعبير عن نفسها إلا من خلال الدولة، وبالتحديد بإذن من النخبة الحاكمة الجديدة.**

**ثانيًا: التحقيق المتوالي لبعض الإصلاحات الاجتماعية الكافية نوعًا وكمًّا للحصول على التأييد الشعبي وامتصاص المعارضة.**

**ثالثًا: وهذا يتطلب التضحية ببعض المصالح المباشرة للطبقة المسيطرة على نحو دوري. ولتقليل خسائر هذه الطبقة كان على السلطة أن تسعى بأقصى جهده لتنمية مصادر الدخل.**

**رابعًا: كان الحفاظ على التوازن الاجتماعي يتطلب التقاء السلطة بتلك الفئات الوسيطة التي تملك أكثر من غيرها القدرة على التكيف مع ظروفها، خاصة صغار ملاك الأراضي، بالإضافة إلى تحييد أو على الأقل استقطاب الإنتليجينسيا.**

**خامسًا: التصرف في القضايا القومية بالطريقة التي لا تصدم العواطف القومية المتصاعدة في البلاد والمنطقة ككل، وبحيث يتحقق أقصى قدر من المكاسب للنظام.**

**سادسًا: استلزم تأميم الصراع الاجتماعي بالضرورة سياسة محكمة من الدمججة الأيديولوجية، تعتمد على تحقيق نجاحات جزئية داخلية وخارجية حقيقية أو وهمية، مع تضخيم ما تعده السلطة نجاحات فعلية. وقد تضمنت هذه السياسة ضرورة عدم السماح لأحد بتجاوز الناصرية على يسارها، سواء برفع شعارات أكثر راديكالية أو بتشويه هذه القوى أو حتى تصفيتها تمامًا مع إبراز فشلها.**

لقد كان الشيء الجوهري الذي أهمله معظم المحللين ومؤرخي الفترة هو أهم شيء على الإطلاق، فقد أهمل دور *ثورة الطبقات الأدنى*، أي أهمل دور *السياسة*. فقد كان ضروريًّا، وفقًا لمنهجهم، أن يصنع الاقتصاد السياسة، بل وأن تكون البونابرتية نفسها نتاج تطورات اقتصادية سعى البعض لإثبات وجودها. لكن في الواقع كان السياق الذي جاءت فيه الناصرية هو سياق الصراع السياسي-الاجتماعي حينما انتهى بأزمة *سياسية* لكل الطبقات، ولم يكن مجيئها تتويجًا مباشرًا لكفاح إحدى القوى الاجتماعية كما لم يكن ناتجًا عن الظروف الاقتصادية وقتها.

لقد لعبت أزمة الجماهير الاقتصادية دورًا كبيرًا، بجانب القضية الوطنية، في إشعال الصدامات الاجتماعية-السياسية خلال الفترة التالية للحرب الثانية. ولكن انقلاب 23 يوليو لم يأت تعبيرًا عن صعود اجتماعي لإحدى الطبقات. ولكن الصراع السياسي الناجم عن اختلافات جذرية بين مصالح القوى الاجتماعية القائمة هو الذي كان مقدمة لحالة من التوازن السياسي أدت إلى صعود الضباط إلى السلطة وانفرادهم بها، ليعبروا عن مصالح النظام الاجتماعي ككل. وسوف يتضح بعد ذلك كيف تحققت مصالح بيروقراطية الدولة العليا نفسها كمقابل لمحافظة هذه البيروقراطية على النظام الاجتماعي.

إن سياسة السلطة الجديدة تبلور طبيعتها البونابرتية الخاصة وسياق وجودها الخاص. وبرغم ذلك فالتحليل العيني وحده هو الذي يمكن المرء من إصدار الحكم النهائي على ما حدث في مصر خلال تلك الفترة من التاريخ.

*********************************

# الباب الأول

# الحكم الناصري

**إن الهدف من الاضطهاد هو الاضطهاد والهدف من التعذيب هو التعذيب وغاية السلطة هي السلطة**

جورج أورويل

## تمهيد:

بدأت الناصرية وجودها باستيلاء الضباط على السلطة. ومن ثم كانت بداية تشكلها هي إقامة نظام خاص للحكم. وقد كان استيلاء الضباط على السلطة هو البداية الفعلية و"المنطقية" لتحولهم من أداة طيعة للطبقة المسيطرة إلى *"عبد يركب سيده"*، حسب

**تعبير تروتسكي. فلم يكن لهم أن يحققوا نفوذهم الخاص بأكمله إلا بطرق هذا السبيل: الانقلاب.**

**والانقلاب يعني قبل أي شيء الاستيلاء على جهاز الدولة، وقد تضمن في الحالة الناصرية تجاوز النظام السياسي القائم وبالتالي *إقامة نظام سياسي جديد* يستوعب الدور الخاص والجديد للبيروقراطية العسكرية.**

**ولأن حكمها كان هو مفتاح وجودها وأساس تحققها، فقد حافظت عليه بكل السبل. فوجودها كسلطة قد شكل الأساس النظري والعملي لممارسة سياستها وتحقيق مصالحها الخاصة. وقد كان سقوط الحكم الناصري يعني سقوط كل طموحات كبار رجال الدولة البونابرتيين. لذلك نعد الحكم الناصري هو المصلحة الأولية والأساسية للنخبة البيروقراطية الصاعدة، فسلاحها كان هو جهاز الدولة. فلا يمكن أبدًا تصور أن تحقق النخبة الناصرية، بخلاف أي فئة اجتماعية أخرى، طموحاتها ومصالحها دون أن تكون على رأس السلطة السياسية.**

**************************************

## الفصل الأول:

## منطق الحكم:

*** شهدت مصر قبل انقلاب 1952 شكلًا من الحكم يمكن وصفه بأنه حزبي شبه برلماني. ومن الأمور الشائعة لدى الإنتليجينسيا المصرية تصور أن النظام السياسي في مصر قبل عام 1952 كان نظامًا ديمُقراطيًّا برجوازيًّا. وقد تحالفت المنظمات الشيوعية مع الأحزاب الليبرالية بعد الانقلاب على أساس شعار عودة دستور 1923 الذي يتضمن النظام الملكي، بل وتبنت شعار عودة البرلمان، متجاهلة شعار الضباط الأكثر ديمُقراطية: الجمعية التأسيسية، والذي لم يلتزم به الضباط أنفسهم، إيمانًا من هذه المنظمات بديمُقراطية ما قبل 1952، وأملها فيها.**

**والحقيقة أن البرلمان لم يشارك في حكم البلاد إلا لمدة تسع سنوات فقط، خلال الفترة من 1924 إلى 1952، أما في بقية الفترة، فقد انفرد الإنجليز والملك بالسلطة عن طريق برلمانات جاءت بها انتخابات مزورة بتآمر مباشر من جانب الملك. وعلى ذلك لم تساهم الوزارات وبرلماناتها في الحكم فعليًّا إلا في السنوات التسع المتفرقة التي شكل فيها حزب الوفد الوزارة. وكان الوفد يخرج من الوزارة مطرودًا في كل مرة، وكانت أطول فترة حكم فيها هي تلك التي فرضه فيها الاحتلال على الملك في حادث 4 فبراير 1942. ليس هذا فحسب، بل وكثيرًا ما كان الوفد ينتهك الشرعية وهو في الحكم، فيعتقل خصومه ويفصلهم، كما أنه في عهد وزارته الأخيرة عام 1950 ضربت المظاهرات السلمية بالرصاص، ثم سقطت الوزارة كما أشير في القسم الأول.**

**خلاصة الأمر أن الديمُقراطية البرجوازية خلال تلك الفترة لم تتحقق إلا بقدر محدودة، وظلت مصر معظم الوقت من الناحية الفعلية دولة ملكية حقًّا.**

**رغم كل هذا تبنت كل الأحزاب شعار عودة البرلمان بدلًا من الجمعية التأسيسية، لأن الشعار الأخير كان يتضمن نفي شرعية هذه الليبرالية المزعومة، ولكنه مع ذلك لا يقرر شكلًا محددًا للحكم المقبل. ولم يلجأ الضباط إلى تطبيق شعارهم، خاصة أن القوى السياسية لم تتبناه، فما أطلقوه إلا ليساعدهم على تحطيم الأحزاب. أما سياسة الحكم فقد تقررت منذ البداية بشكل ضمني في أول نداء من محمد نجيب إلى الشعب: *"إن نجاحنا للآن في قضية البلاد يعود أولًا وأخيرًا إلى تضافركم معنا بقلوبكم وتنفيذكم لتعليماتنا وإخلادكم إلى الهدوء والسكينة"، "أتوسل إليكم أن تستمروا في التزام الهدوء التام حتى نستطيع مواصلة السير بقضيتكم في أمان"* [122].**

**إنه إعلان يتضمن طبيعة الحاكم القادم. وإذا أعيدت صياغة هذا النداء بلغة مباشرة يصبح كالآتي: *دعونا نحكم وسوف نعطيكم*، وهو ما أعلنه عبد الناصر صراحةً فيما بعد.**

**واستكمل النداء المذكور بما يتضمنه أيضًا، فـ"نصيحة" محمد نجيب كانت تتضمن نقيضها، أي تهديد كل من تسول له نفسه بالخروج على النظام. وقد خرج هذا التهديد إلى العلن بعد إضراب كفر الدوار (راجع القسم الأول)، وتم تنفيذه متمثلًا في سحق كل القوى السياسية والنقابية كما أشير من قبل. وإذا ما أعيد إيجاز كل من النصيحة والتهديد المذكورين لاتضح منطق الحكم الناصري القادم: النصيحة حملت الوعد بالجزرة، أما التهديد فحمل الوعيد بالعصا. وقد تم استعراض مقدمات كل من السياستين في الباب الأول لدي تناول الفترة من يوليو 1952 حتى أكتوبر 1954. فالحكم وهو يتشكل كان يتشكل في كل من منطقه وصيغته. ومن الواضح الآن أن سياسة العصا والجزرة هي السياسة التي ستطبق خلال العهد الناصري. ويتضح من التحليل في الصفحات السابقة أن هذه السياسة سوف تطبق على جميع الطبقات، وهو الأمر الذي ميز النظام الناصري.**

*** لا شك أن تقديم قدر من المكاسب المادية للطبقات الأدنى كان أمرًا لا مفر منه في ذلك الوقت لأي حكومة تريد أن تستمر في الوجود. وقد تم استعراض تلك المكاسب في مكانها المناسب[123]. ولكن النظام لم يكن يملك الكثير لتقديمه إلى الجماهير، ومن جهة أخرى كان تقديم بعض المطالب يدفع إلى مزيد من المطالب. ولهذا كان لجوء الضباط إلى القمع أيضًا، والذي وُضعت أسسه منذ اليوم الأول للانقلاب.**

*** تميزت الفترة الناصرية بنمو كبير في عدد وحجم وكفاءة أجهزة الأمن العلنية والسرية بالمقارنة بالعهد السابق، فالحاجة إلى القمع المتواصل اضطرت النظام إلى**

---

[122] مجلة "الطليعة" القاهرية، عدد يوليو 1965، وثائق ثورة يوليو.

[123] تمثلت المكاسب السياسية للشعب في رفع كثير من شعاراته الوطنية وتحقيق بعضها بالفعل إلى هذا الحد أو ذاك، خاصة رفض دخول حلف مع الغرب واتباع سياسة عدم الانحياز، إلخ.

**الاندفاع في هذا السبيل. واستطاعت أجهزة الأمن السرية أن تنتشر وسط الجماهير بشكل لم يسبق لـه مثيل، بحيث أحكمت عليها رقابة صارمة، كما اعتمدت السلطة على هذه الأجهزة في الإدارة المباشرة للنظام السياسي ولمؤسسات مجتمعية متعددة.**

**ولم يلغ النظام الناصري حالة الطوارئ التي أعلنتها حكومة النحاس في عام 1952 إلا لفترة محدودة للغاية سبقت حرب 1967. كما لجأ من حين لآخر إلى استصدار القوانين المقيدة للحريات، ومنها القانون رقم 119 لسنة 1964 الذي يخول حقوقًا واسعة لرئيس الجمهورية، تشمل حق رئيس الجمهورية في إصدار قرار بالقبض على أشخاص من فئات واسعة حددها القانون والتحفظ عليهم في مكان أمين، وفرض الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الذين يأتون أعمالًا بقصد إيقاف العمل بالمنشآت أو الإضرار بمصالح العمال أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة، ويقدم هؤلاء إلى محكمة أمن الدولة التي لا يجوز الطعن في أحكامها[124]. فالفترة الناصرية كانت كلها إذن فترة طوارئ. ورغم الشعبية الطاغية التي تحققت للنظام منذ 1956/55، لم يختف الإرهاب البوليسي يومًا واحدًا. وقد صوحبت الاعتقالات دائمًا تقريبًا بالإهانات البالغة والضرب والتعذيب الشديد، لدرجة القتل أحيانًا، والذي نال عددًا من المعتقلين، بل وقامت الأجهزة الأمنية بإذابة فرج الله الحلو بعد تعذيبه حتى الموت في الحمض المركز لإخفاء معالم الجريمة، وكان سكرتير الحزب الشيوعي اللبناني. وقد كان التعذيب ممنهجًا بهدف كسر نفس الضحية وإخضاعها تمامًا للسلطة أو تدميرها إلى الأبد[125]. ولا يمكن مع ذلك غض الطرف عن وجود نوازع الانتقام الشخصي تجاه أفراد بأعينهم لدى أفراد النخبة الحاكمة بمن فيهم الرئيس نفسه، وهذه ظاهرة موجودة لدى كافة الأنظمة المستبدة. وقد ذكر عبد اللطيف البغدادي بعض الأمثلة في مذكراته.**

**والحقيقة أنه يصعب الفصل بين سياسة القمع وبين شعبية النظام، فقد اكتسب الأخير شعبيته بسياسة محكمة من *الإصلاح الاجتماعي والقمع والدعاية*. ولم يتمثل دور القمع هنا في إسكات عناصر المعارضة فقط، بل كان ضروريًا أيضًا لفرض هيبة النظام. فالإصلاح من جانب نظام مهيب يكون أكثر تأثيرًا مما لو جاء من جانب نظام يبدو عاديًا، وخاصة في بلدان الشرق. وسوف يتضح بعد قليل كيف سارت الدعاية الناصرية في الطريق نفسه بإبراز هيبة الزعيم. ولا ينفي هذا أن القمع البوليسي كان يعكس رعب النظام من أي معارضة، وشعوره بالضعف إزاء أي خصم سياسي، ذلك أنه لم يكن يملك في جعبته الكثير لتقديمه على الصعيد العملي، سواء في حقل السياسة أو في حقل الاقتصاد. من المؤكد أن سياسة القمع حالت دون نمو المعارضة، ولكنها كانت أيضًا تدعم من تأثير سياسة الرشوة.**

---

**[124] الجريدة الرسمية، العدد 69، صادر في 24 مارس 1964.**

**[125] تناول الكثيرون قصص التعذيب في المعتقلات الناصرية، من شيوعيين وإخوان، منهم إلهام سيف النصر، فتحي عبد الفتاح وأخرون كثيرون. ومن أهم المراجع في هذا الأمر كتاب "قصة الشيوعيين وعبد الناصر" لعبد العظيم رمضان. وهناك الكثير من المصادر الإخوانية أيضًا.**

**وقد وجه النظام القمع ضد المعارضة اليمينية واليسارية على السواء، بل وضد أنصار النظام أنفسهم أحيانًا. فقد اعتقل العديد من الناصريين من قيادات منظمة الشباب الاشتراكي وأساتذة المعهد العالي للدراسات الاشتراكية في عام 1966 بتهمة الترويج للماركسية(126)، إذ كانت حساسية النظام مفرطة تجاه أي معارضة حتى لو جاءت من قواعد النظام نفسها.**

**وبذا يصبح من الواضح أن الحرية أصبحت هي حرية الدولة فحسب. فقد كانت الناصرية تقمع بدون أي رحمة المعارضة المنظمة، بينما كانت تسمح -في حدود- ببعض النقد الموجه لهذا الجهاز أو ذاك، دون أن يمس الزعيم أو النظام ككل. وقد استطاعت أن تهضم كثيرًا من العناصر المثقفة التي لم تستطع أبدًا أن تتقبل النظام الشمولي، في مؤسساتها، سامحة لها بهامش للنقد والتعبير عن نفسها، مستخدمة إياها في نفس الوقت على عدد من المحاور: الدعاية للناصرية وسط الجمهور مباشرة، وإعطاء النظام مسحة شكلية تقدمية وديمُقراطية، والتنفيس عن القطاعات المتعلمة من الجماهير، وشحذ الأجهزة الناصرية المتكلسة ببعض الحيوية، مثل دور هيئة قصور "الثقافة الجماهيرية" ومنظمات الشباب، وأخيرًا معرفة اتجاهات الرأي العام لتمكين الزعيم من ضبط وإعادة ضبط الأمور. فعلى سبيل المثال دفعت إثارة مسألة عمال التراحيل واغتيال عضو الاتحاد الاشتراكي، صلاح حسين، في 1966 السلطة إلى تشكيل لجنة تصفية الإقطاع، وبالتالي تفادي ظهور معارضة فلاحية مستقلة.**

*** لأن السلطة لم تكن تستطيع، مثل أي سلطة أخرى، أن تعتمد على الرشوة وحدها، فقد كانت مضطرة إلى ممارسة القمع الذي يفيد في تقليل حجم الجزرة بقدر المستطاع وحفظ هيبة النظام. وقد التقت العمليتان في محور ثالث: الدعاية. فالجزرة كانت أساسًا ماديًا لطرح شعارات شعبوية وثوروية، أما القمع، فقد مورس بحجة تصفية القوى والعناصر المعادية للسلطة وشعاراتها الرسمية، أي أنه تضمّن نفس الشعارات الشعبوية والثوروية. وقد ارتكز النظام الناصري بقوة على الدعاية بحيث لعبت الدور الأكبر في إحكام سيطرته على البلاد، فكانت سلاحه الأقوى في مواجهة أعدائه من اليمين واليسار. وكان النظام أكثر براعة من كل خصومه في الدعاية. فمن جهة تبنت دعايته شعارات رفعها الشعب من قبل ثم أيدها بكل حماس حين تبناها الضباط، ومن جهة أخرى لعبت الدعاية الناصرية دورًا لا يستهان به في إلحاق هزيمة ساحقة بالأفكار الليبرالية والإسلامية وبالأيديولوجيا الماركسية. ولم تكن الدعاية الناصرية تتوافق في أغلب الأحيان مع ممارسات السلطة، بل غالبًا ما كانت تناقضها بشكل صارخ من حيث المضمون. ولكن لا شك أن *شكل* السياسة كان يتلاءم إلى حد ما مع الدعاية بحيث استطاعت اجتذاب مئات الألوف من الشباب، بل ومئات من كبار المثقفين، وقد استطاعت بهذا الشكل أن تحقق نفوذًا طاغيًا وسط الجماهير.**

---

(126) فتحي عبد الفتاح، شيوعيون وناصريون، ص 268.

وقد استند منطق الدعاية الناصرية إلى الرشوة المادية التي قدمت في شكل إصلاحات اقتصادية واجتماعية. ولكن لا تبرر هذه الإصلاحات *من ناحية الكم* النفوذ الشعبي الهائل الذي اكتسبه النظام، مما يوضح أن عوامل أخرى قد لعبت دورًا كبيرًا في ذلك. من ضمنها الدعاية التي راحت أيضًا تبرر القمع وتزينه، بحيث أصبح بالفعل مقبولًا بوجه عام من قبل قطاع عريض من الجماهير. فقد تم تصوير القمع باعتباره موجهًا ضد الرجعيين أعداء الثورة والشيوعيين العملاء الملحدين، كما وصفوا. وعلى العموم لا تحقق الدعاية الديماجوجية النجاح المنشود إلا إذا كانت تتناول حقائق فردية أو جزئية وتحولها نظريًّا إلى حقائق كلية، فلا بد لها لكي تنجح أن تعتمد على حقائق ملموسة. وكان نجاح الدعاية الناصرية استمرارًا لنجاح الانقلاب الناصري نفسه، أي استمرارًا لمعناه، فعجز الخصوم كان عجزًا حقيقيًّا، داخليًّا، ولم يكن ناتجًا عن قوة الآخرين. ولم يخل الأمر من سبل تتضمن افتعال الأحداث من حين إلى آخر لتشويه المعارضين. ولكن هذا الأمر نفسه له دلالته، فالمعارضة نفسها كان لديها الكثير من نقاط الضعف، أهمها عدم امتلاكها لرؤية سياسية واضحة وعملية.

وعلى سبيل المثال ارتكز الهجوم الدائم على "الرأسمالية المستغِلة" منذ أواسط الخمسينات على حقائق واضحة، ولكنه تضمن أيضًا الدفاع عن رأسمالية "غير مستغِلة" و"وطنية". فكان تضييق مفهوم الاستغلال وتوسيع مفهوم الوطنية يكمل كل منهما هذا الدفاع الضمني. *فالدعاية لم تكن ديماجوجية محضة* كما سيتضح في الفصل القادم.

سارت الدعاية الناصرية على محاور أربعة أساسية:

1. العمل على إضفاء سمة لا طبقية على السلطة من خلال الإيهام بوجود تحالف طبقي حاكم تمثل فيه كل الطبقات والإعلان عن "تذويب الفوارق بين الطبقات"، ثم عن اشتراكية تحافظ على "الرأسمالية الوطنية"، وعن *تأميم* الصراع الطبقي. وهذا المحور يتلاءم تمامًا مع بعض إجراءات النظام الجزئية، وينسجم مع الطابع البونابرتي للسلطة، حيث لم تمثل الطبقات المسيطرة في السلطة بشكل مباشر. وقد تبنت أجهزة الإعلام المختلفة مثل هذه الشعارات، فأصدرت الكتب والنشرات الملائمة، كما سمح بترجمة الأعمال التي تلائم هذه الروح. وفي الوقت نفسه حرمت الأفكار الأخرى من منافذ الدعاية كما أشير من قبل، وقامت أجهزة السلطة بالدعاية المركزة ضد الشيوعية والأفكار الليبرالية والإخوان المسلمين، وابتكرت مفاهيم جديدة للحرية والديمُقراطية، كما استخدمت لغة الماركسيين كثيرًا، والإسلاميين أحيانًا. كذلك لم تسمح أبدًا بأن يتجاوزها أحد *على يسارها* في حدود الشعارات بل جاهدت للاحتفاظ بموقع أشد راديكالية على صعيد الدعاية.

2. إطلاق كمية ضخمة من الادعاءات خاصة بتحقيق انتصارات وإنجازات معظمها وهمية، منها انتصارات تحققت ضد الاستعمار، مثل الانتصار *العسكري* المزعوم في

1956، والانتصارات المبالغ فيها كثيرًا في اليمن[127]، وذلك لاستكمال الصورة فوق الطبقية، بإبراز نزعة العظمة القومية والسيادة الإقليمية. كذلك تم الإعلان عن تحقيق إنجازات وهمية على الصعيد الداخلي، مثل تحقيق العدالة الاجتماعية، وتذويب الفوارق بين الطبقات، وتحقيق الديمُقراطية الحقيقية، والإنتاج من الإبرة إلى الصاروخ استنادًا إلى إنجازات واقعية أقل بكثير، بل زعم الإعلام أن مصر تجهز لإنتاج قمر صناعي، والأهم سفينة فضاء في 1965[128]. وقد أخذت الدعاية الناصرية تميل منذ أواسط الستينات إلى اليسار، الأمر الذي فسرته بعض الدوائر اليسارية بتطور فكر الزعيم[129]، ولكن الأوقع فهمه في علاقته بنمو الضغط الشعبي وفشل خطة 1960-1965 التي وضعت عليها السلطة آمالًا عريضة. وراحت تحقق إصلاحات واسعة نسبيًّا منذ عام 1960، بناء على توقعات متفائلة بشأن هذه الخطة، بالإضافة لزيادة نفوذ يمين النظام عمليًّا، مما دفع يساره لتشديد نضاله الإعلامي ضده. لذلك لم يكن من الغريب أن تشهد نفس الفترة تراجعات عملية ملموسة من قبل النظام بالنسبة لشعاراته ومشروعه، منها على سبيل المثال مشروع إنشاء منطقة حرة في بورسعيد، وإصلاح العلاقات مع البنك الدولي، وإعطاء القطاع الخاص تسهيلات كبيرة بعد حرب 1967 تعبيرًا عن تراجعه عن الاشتراكية.

3. العمل على إبعاد الجماهير عن السياسة. وقد سارت الدعاية على هذا المحور بعدد من الوسائل، أهمها استخدام الدين: إنشاء إذاعة للقرآن - تضخيم مؤسسة الأزهر وتحويل الأزهر إلى جامعة تدرس كل العلوم وافتتاح فروع لها في العديد من الدول الإسلامية - بعثات الأزهر لنشر الإسلام في أفريقيا وآسيا - تنشيط جمعية الشبان المسلمين التابعة للدولة - العمل على بناء عدد كبير من المساجد الحكومية التي زاد عددها من 11 ألف مسجد قبل الانقلاب إلى 21 ألف مسجد عام 1970- الحرص على إقامة الشعائر الدينية وإذاعتها - تكثيف التعليم الديني في المدارس وجعل مادة التربية الدينية مادة إجبارية يتوقف عليها النجاح أو الرسوب - إنشاء مدينة البعوث الإسلامية التي كان ومازال يدرس فيها الآلاف من الطلاب المسلمين القادمين من سبعين دولة إسلامية ويقيمون فيها مجانًا - ترجمة القرآن إلى كل لغات العالم - تسجيل القرآن كاملًا على اسطوانات وشرائط للمرة الأولى في التاريخ وتوزيعها في كل أنحاء العالم - تنظيم مسابقات تحفيظ القرآن على مستوى الجمهورية والعالم العربي والعالم الإسلامى – إنشاء المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية والذي أصدر موسوعة جمال عبد الناصر للفقه الإسلامي التي ضمت كل علوم وفقه الإسلام في عشرات المجلدات وتم توزيعها في العالم

---

[127] منذ عام 1964 راحت القوات المصرية تعاني من ثقل الهزائم على يد الملكيين. واضطرت الناصرية منذ ذلك التاريخ إلى البحث عن حل وسط مع السعودية والقبائل. وكانت مصر قد فقدت في الفترة بين أكتوبر 1962 ويونيو 1964 15.195 ألف قتيل.

Fred Halliday, Arabia Without Sultans, p. 111

[128] يمكنك الرجوع إلى مجلة "المصور" المصرية، عدد 16 أبريل 1965.

[129] ضمن المراجع مقالات في أعداد كثيرة متفرقة من مجلة "الطليعة" القاهرية، وغير ذلك الكثير.

كله، وأوفد بعثات الوعظ والإرشاد وتعليم اللغة العربية كما ساهم في إنشاء مراكز إسلامية في أنحاء من العالم، واصدر كتبًا إسلامية ومجلة "منبر الإسلام" - بناء آلاف المعاهد الأزهرية والدينية في مصر - إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي بالاتفاق مع السعودية - وقد تم توزيع ملايين النسخ من المطبوعات الإسلامية ومئات الألوف من اسطوانات الصلاة في أنحاء العالم - إصدار قانون تحريم القمار ومنعه[130]. أما الطرق الصوفية فقد حظيت باهتمام الناصريين بشدة، ومنذ البداية عملوا على تدجينها وحققوا نجاحًا كبيرًا في ذلك. وقد قدموا لها أشكالًا من الدعم بينما حاربوا الطرق المشكوك في ولائها. وضمن أشكال الدعم منح عضوية الاتحاد الاشتراكي والبرلمان لبعض مشايخ الطرق الصوفية، كما صدر قانون خاص ينظم عمل هذه الطرق، مما أتاح لهم تأسيس الكثير منها. وقد تم منحهم فرص الظهور في وسائل الإعلام المختلفة واعتلاء المنابر وبناء المساجد الخاصة بكل طريقة. كما تم تعيين محمد محمود علواني كشيخ مشايخ الطرق الصوفية بديلًا عن نظام الانتخاب السابق، كرشوة له لولائه للسلطة. ومن أشكال القمع مصادرة تكية الطريقة البكتاشية بالمقطم عام 1957 بحجة ارتباطها بنظام ما قبل 1952، ومصادة أملاك الطريقة الدمرداشية عام 1961، ومحاربة الطريقة الحصافية للاشتباه في ارتباط بعض مريديها بجماعة الإخوان المسلمين. كما وجه نفس الاتهام إلى الطريقة النقشبندية وتم حلها والقبض على شيخها نجم الدين الكردي عام 1965.

وبذلك أقامت الناصرية دروعًا أيديولوجية ضد كل من الماركسية وفكر الإخوان المسلمين في نفس الوقت.

ومن هذه الوسائل أيضًا الاهتمام بالأغاني الطويلة والعديدة، وقد لعبت أم كلثوم دورًا هامًّا في هذا المجال. يصف الأمر نصير الناصرية سعد الدين إبراهيم هكذا: *"كان عبد الناصر هو منقذ الجماهير ومخلصها، وكان الصوت الآخر الذي ظلت الجماهير تصيخ السمع إلى نبراته هو صوت أم كلثوم التي كانت تغني ما يدور بخواطرهم وما تجيش به أفئدتهم. هكذا بدا الأمر وكأنما عاد صلاح الدين من جديد"* [131].

والأسلوب الثالث هو تشجيع لعبة كرة القدم وإذاعة مبارياتها على الهواء بشكل مكثف والتي كان يشاهدها رئيس الجمهورية بنفسه أحيانًا، والتي أشرف عدد من كبار الضباط على نواديها، منهم عبد الحكيم عامر.

---

[130] مراجع:

- أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو - البحث عن الديمُقراطية، ص 151.
- صبري محمد خليل، عبد الناصر والتجربة الناصرية، تقييم إسلامي موضوعي.
- رفعت سيد أحمد، الدين والدولة والثورة.

[131] الأصول الاجتماعية-الثقافية للقيادة القومية، نموذج عبد الناصر، ضمن كتاب "مصر والعروبة وثورة يوليو"، مركز دراسات الوحدة العربية - سلسلة كتب المستقبل العربي (3)، ص 217.

**4. خلق تأييد شعبي مفتعل وكاذب. هذا لا ينفي وجود تأييد حقيقي، خاصة منذ عام 56/55، وقد تمثل ذلك في إجبار كافة المؤسسات والنقابات الرسمية على إعلان تأييدها للسلطة في كل المناسبات، بالإضافة إلى استئجار المظاهرات أو إجبار الجماهير على المشاركة فيها تأييدًا للحكومة. وقد اتبع هذا الأسلوب لمضاعفة هيبة النظام بخلق نوع من المنافسة في إظهار لا التأييد فحسب، بل وأبلغ درجات الحماس للسلطة الناصرية.**

**ولا يجب أن يُنسى هنا أن العديد من مفكري اليسار قد لعبوا دورًا مهمًّا في الدعاية الناصرية، خصوصًا خلال حرب 1956، ثم ابتداء النصف الثاني من الستينات، فشعارات النظام عن الاشتراكية قد اجتذبت مئات الشيوعيين. بل ومن المؤكد أن دعاية النظام لعبت دورًا ليس بالقليل في دفع الحزب الشيوعي المصري إلى حل نفسه رسميًّا. ولكن من الطريف للغاية أن مفكري الحزب راحوا بعد ذلك ينظِّرون للناصرية بلهجة ماركسية، بل وهيجلية أحيانًا.**

**************************************

## الفصل الثاني:

### تشكّل الحكم:

لم يتشكل نظام الحكم الناصري بناء على خطة مقررة سلفًا. فلقد التهم الضباط سلطة فارغة، وراحت النخبة الجديدة وهي تبني نفسها تعمل على إحكام سيطرتها على البلاد، محوِّلة المجتمع كله إلى نسخة معدلة من بذرتها: تنظيم "الضباط الأحرار". وبينما كانت تمارس الحكم راحت بروحها التجريبية تُكوِّن مؤسساتها وتقننها، كما وضعت لنفسها "فلسفة" تغيرت أكثر من مرة. وكانت "الفلسفة" تأتي بعد الممارسة كمبرر دعائي. أما الممارسة فكانت تسير وفق منطق سبق تحديده، ولكن السلطة نفسها لم تحدده بشكل مسبق، وإنما تكون منطقها على نحو تلقائي، انبثق مع الحكم الجديد نفسه، بحيث كان لصيق الصلة بطابع السلطة نفسها. وقد ترافق تحول هذا المنطق إلى صياغات محددة مع تحول "الضباط الأحرار" ومن انضم إليهم إلى مؤسسة حاكمة. وكانت القضية التي تطرح نفسها منذ البداية هي تقنين الحكم البونابرتي.

### (أ) الدستور:

تضمن الانقلاب إلغاء الدستور القائم، لأنه يقوض روح الأخير ونصوصه، فجاء الدستور الجديد ليحوِّل الانقلاب إلى حكم دستوري. وفي البداية أوقف العمل بالدستور القائم وصدر إعلان دستوري في 10 ديسمبر 1952 يعلن بوضوح أن العسكريين سوف يتولون المسؤولية التي اعتبروها أمانة في أعناقهم، لحين إعداد دستور جديد. ثم صدر إعلان جديد في 16 يناير 1953، قاطعًا خطوات هامة على طريق تقنين الحكم الجديد، فقرر منح رئيس "مجلس قيادة الثورة" حق تعيين الوزراء واتخاذ القرارات التي يراها لحماية "الثورة"[132]. كما منح الوزارة السلطتين التنفيذية والتشريعية، هكذا لاغيًا فكرة البرلمان. ثم صدر الدستور المؤقت لعام 1956 ليدفع بتقنين الحكم البونابرتي-الناصري خطوات، أصبح من الممكن قطعها بعد صعود أسهم النظام الجديد عام 1956/1955. وبمقتضاه حصل رئيس الجمهورية على سلطات دستورية تفوق ما توفر للملك[133]. وقد استعاد الدستور فكرة البرلمان ولكنه سلب منه أي سلطة فعلية، فأبطل العمل بمادة كانت موجودة في دستور 1923، وهي حق البرلمان في سحب الثقة من الوزارة وإسقاطها[134]، ونص على عدم جواز تعديل الميزانية إلا بموافقة الحكومة[135]، وعلى أن الترشيح للبرلمان يتم عبر "الاتحاد القومي"[136]، ذلك التنظيم الذي أنشأه النظام

---

[132] طارق البشري، الديمقراطية والناصرية، ص 78.

[133] راجع أحمد حمروش، البحث عن الديموقراطية، ص 116.

[134] نفس الموضع.

[135] طارق البشري، المرجع السابق، ص 80.

[136] نفس المرجع، ص 190.

**الجديد تحت اسم هيئة التحرير في عام 1953. كذلك حفظ الدستور لرئيس الجمهورية حق حل البرلمان، ولم ينص على حق تكوين الأحزاب السياسية. أما دستور 1964 المؤقت فقد نص على حق البرلمان في سحب الثقة من الوزارة، وهو نص لا يمنحه أي سلطة حقيقية في الواقع الفعلي، بفعل القيود العديدة الواردة التي تكبل ممارسة هذا الحق عمليًّا. والأطرف من ذلك أن الدستور حجب أي سلطة فعلية عن الوزارة، فالسلطة التنفيذية تؤول في الدستور إلى رئيس الجمهورية، وليست الوزارة سوى مجلس إدارة - بتعبير طارق البشري- من معاوني الرئيس. فسحب الثقة ليس لـه إذن أي معنى دستوري أو قانوني، لأن أحدًا لم يمنح هذه الوزارات الثقة أصلًا، ويمكن لرئيس الجمهورية أن يعيد تعيينها يوميًّا بعد خلع الثقة منها.**

**ولكن من الناحية العملية كان استخدام البرلمان لهذا الحق يعني إحراج الحكم، وهو أمر كان عبد الناصر في غنى عنه، رغم أنه كان يستطيع الرد بشكل حاسم، ذلك أن الطبقة المسيطرة كانت تنتعش سياسيًّا في تلك الآونة وتتغلغل داخل الإدارة الحكومية وتستقطب مئات الناصريين الذي صاروا رجال أعمال. وموجز القول أن دستور 1964 يعبر عن تغير موازين القوى السياسية في المجتمع وبدء تصدع النظام السياسي.**

**وفوق كل ذلك، لم ينس الناصريون أن ينص الدستور على أنه هو نفسه مؤقت، حتى يمكنهم تغييره من حين لآخر حسب تغير الظروف.**

**ومن الواضح أن هذه الدساتير المتتابعة كانت تنقل السلطة من الناحية الرسمية تدريجيًّا من القاعدة إلى القمة، من البرلمان إلى الوزارة، ومن الوزارة إلى رئيس الجمهورية الذي يأتي إلى الحكم، حسب نص الدستور الأخير، باستفتاء شعبي، بعد ترشيح البرلمان لـه، وهو البرلمان الذي يرشح "الاتحاد القومي" أعضاءه، وهذا الأخير يكوِّن الجهاز الحاكم نفسه، تابعًا بالكامل لرئيس الجمهورية. فرئيس الجمهورية إذن باعتباره ممثل النخبة الحاكمة يعين نفسه بنفسه: هذا هو المحتوى الأخير للدستور. وبغض النظر عن هذه المسائل الفقهية، ظل الدستور، المؤقت دائمًا، يأتي ويذهب بقرار من الرئيس. ولا شك أن الدستور يعبر عن موازين القوى الحقيقية في المجتمع إلى هذا الحد أو ذاك، ولكن وضعه من أعلى يعني أن الحكومة تقرره على أساس *إمكانات* الوضع السياسي لا على أساس الموازين السياسية المتحققة بالفعل. وهذا الوضع مناسب تمامًا للحكم الفردي المطلق. ويستكمل هذا الوضع نجاحه بقيام السلطات نفسها بتجاوز حدود الدستور المعلنة من حين إلى آخر، بل وفي كل حين، وهذا مجرد امتداد منطقي لحقيقة أن الدستور قد أصدر عن طريق رئيس الجمهورية.**

**ومن قبيل تحصيل الحاصل أن تُضاف هنا بقية نصوص الدستور، فكلها تدور في نفس الإطار المذكور.**

**(ب) الحكم الفردي:**

عبر الدستور عن اندماج السلطات في شخص رئيس الجمهورية. فقد جاء من أعلى، وبمحتوى محدد سبق إيضاحه، يتلخص في مصادرة كل القوى السياسية وأي نشاط سياسي خارج نطاق جهاز الدولة، بحيث لم يعد للشعب أي دور في تحديد العلاقة بينه وبين الحكومة، إذ صارت الأخيرة هي التي تحددها.

بعد ذلك سارت الأمور تجاه بلورة الحكم الفردي المطلق الذي يعبر عن هذا الوضع:

(1) البرلمان:

كان أسلوب وضع الدستور ومحتواه يتضمنان بالضرورة نفي البرلمان. إذ تولت السلطة التنفيذية منفردة صياغة علاقتها بالشعب، لذلك لم تكن مضطرة إلى السماح بقيام مجلس نيابي حقيقي. وقد تضمن الدستور نفسه هذا المعنى. وكان وضع البرلمان إبان العهد الناصري كالآتي:

1. في الفترة بين عامي 1952 و1957 لم ينعقد أي برلمان.

2. في عام 1957 انعقد برلمان منتخب كالآتي[137]:

* تقدم للترشيح 2508 شخصًا، فاعترض "الاتحاد القومي" على 1188 منهم، أي على أكثر من 47% من المرشحين.

* أغلقت 43 دائرة على أفراد بعينهم، فلم يسمح لغيرهم بترشيح نفسه فيها رغم أن الدستور لا ينص على ذلك.

* نجح 59 ضابط جيش أو شرطة بإيعاز مباشر من السلطات من بين 350 عضوًا، واستولوا على خمس لجان من 18 لجنة، وانتخب ضابط رئيسًا للبرلمان.

* مع ذلك تسرب ستة أفراد من العناصر شبة المعارضة، فطردوا من "الاتحاد القومي"، ولم يُسمح لهم بدخول المجلس، واعتُبِرت دوائرهم خالية دون أن يرد لهم أي ذكر تحت قبة المجلس.

* رغم ذلك ظهرت حركة ما داخل البرلمان، فاستجوب وزير التعليم ومجدي حسنين المسؤول عن مشروع مديرية التحرير. فيبدو أن بعض أعضاء البرلمان لم يكونوا قد استوعبوا بعد طبيعة مهامهم في العهد الجديد.

* تم حل المجلس بعد سبعة أشهر من انتخابه بحجة الوحدة مع سوريا.

3. ظلت مصر وسوريا بدون برلمان بين عامي 1958 و1960.

---

[137] أحمد حمروش، المرجع السابق، الفصل العاشر.

**4. قرر رئيس الجمهورية *تعيين* برلمان في عام 1960 بعد استقالة الوزراء البعثيين في ديسمبر 1959.**

**5. في عام 1961 تم حل البرلمان المعين، قبل الانفصال السوري بأسبوع واحد.**

**6. لم ينعقد أي برلمان بين 1961-1964.**

**7. انتخب برلمان جديد في عام 1964، لا يختلف عن برلمان عام 1957 إلا في أن الأعضاء قد استوعبوا تمامًا طبيعة وضعهم.**

**8. انتخب برلمان جديد في عام 1969 على أساس تنفيذ بيان 30 مارس[138]، وهو المجلس الذي شهد بعض الهمهمة السياسية بمناسبة انهيار أهم أعمدة النظام السياسي بعد الهزيمة، وانتهى الأمر بحله في مايو 1971 على يد السادات، دون أن يظهر بيان 30 مارس إلى حيز التطبيق.**

**وقد كان البرلمان في حقيقته مجرد مجلس استشاري، أو ما يفوقه قليلًا ابتداءً من عام 1964.**

**وفي كل مرة تشكل فيها البرلمان كان يظهر الاندماج بين عضوية هذا المجلس وعضوية النخبة الحاكمة بدرجة أكبر بالمقارنة بالبرلمان الذي سبقه. لذلك كان البرلمان يشهد باستمرار أشكالًا أكثر سفورًا من الحوار والمعارضة المهذبة والمجاملة مع إعادة تشكيله، ولكنه لم يسجل أبدًا أي اعتراض ذا شأن على قرارات السلطة التنفيذية، خاصة أن الاتحاد الاشتراكي قد اكتسب حق فصل أعضائه. ففي برلمان 1957 تم فصل ستة أعضاء من الاتحاد القومي دون فصلهم من البرلمان. أما في برلمان 1964، فصار فصل العضو من الاتحاد الاشتراكي يؤدي آليًا إلى فصله من البرلمان. فالناصرية إذ أعطت البرلمان حق سحب الثقة من الوزارة، منحت نفسها بالمقابل حق سحب الثقة من أعضائه. وقد دخل برلمان عام 1969 أغلب أعضاء برلمان 1964 السابق، إلا أنه خلال تلك الفترة كان قطاع كبير من الزمرة الناصرية نفسها قد اندمج بالطبقة المسيطرة من رجال أعمال وملاك أراض. ولذلك كان هذا البرلمان تجمعًا نصف فعال لكبار رجال الدولة من أصحاب الأعمال الخاصة، خاصة أن النظام السياسي كان يتهاوى على أثر هزيمة 1967 التي طالت سمعة الجيش وهيبته، وهو العماد الأهم للنظام.**

---

**[138] بيان أصدره الرئيس جمال عبد الناصر في 30 مارس عام 1968، كوثيقة دستورية ترسم معالم المرحلة بعد هزيمة يونيو عام 1967، والذي تضمن حشد كل الطاقات من أجل المعركة تحت شعار "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة"، وتوفير الضمانات التي تكفل حرية التعبير والنشر والبحث العلمي والصحافة واستقلال القضاء وحماية الملكية العامة والتعاونية والخاصة، إلخ.**

**المصدر: منشور بعنوان: "بيان الرئيس جمال عبد الناصر إلى الأمة" - بيان 30 مارس 1968، المجموعة الكاملة لخطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، إعداد هدى عبد الناصر، الجزء الأول.**

وطوال الفترة كان لرئيس الجمهورية الحق في إصدار قرارات لها قوة القانون، وحتى إصدار القوانين ذاتها في غياب البرلمان لمعظم الفترة. أي أن سلطة التشريع كانت في معظم الوقت إحدى وظائف رئاسة الجمهورية[139].

**(2) السلطة القضائية:**

ليس من السهل على السلطة التنفيذية أن تسيطر على جهاز قضاء عريق بشكل كامل، بحكم ارتباط عمل القضاة بنصوص محددة. ولم يخل الأمر خلال الفترة الناصرية من استقطاب عدد من القضاة إلى النخبة الناصرية، كما لم يخل من الضغوط المباشرة على القضاء. ولكن الطريقة الأساسية التي استخدمت لتوجيه السلطة القضائية تمثلت في وضع النصوص القانونية التي تتفق مع سياسة الحكومة، وتولت رئاسة الجمهورية هذا الأمر.

والسلطة القضائية التي تحكم بالقانون تعمل هي بدورها وفق لوائح وقوانين معينة تنظم طريقة عملها، وتنعكس هذه القوانين في إجراءاتها وبالتالي تتجسد في النهاية في أحكام القضاة. والقضاء يحكم في القضايا التي تنشأ بين الأفراد أو المؤسسات وبين هؤلاء وبين الدولة. وبالنسبة للمجال الأول، تركت الناصرية القضاء حرًّا إلى حد بعيد، فهي لم تأت لمجرد الإرهاب وارتكاب الشرور، ولم يكن القضاء المبرم على السلطة القضائية ضروريًّا لها، فالقضاء نظام ضروري للفصل في المنازعات الشخصية على الأقل في أي مجتمع. ولكن في المجال الثاني، وهو الذي يمس الدولة والنظام، نفت الناصرية القضاء تمامًا عنه وأعلنت نفسها سلطة قضائية. وقد تحقق هذا منذ الأيام الأولى للانقلاب، بتشكيل محكمة الغدر، ثم محكمة الثورة، ثم تكونت محاكم أمن الدولة، وأصبح المدني يحاكم أمام محكمة عسكرية إذا ارتكب فعلًا معاديًا للنظام السياسي. كذلك كان استمرار قانون الطوارئ يمنح السلطة التنفيذية حق اعتقال ومساءلة المواطنين دون إذن النيابة. وفضلًا عن ذلك لجأت السلطة إلى الخروج على القانون. وقد لخص عبد الناصر هذه الفكرة فقال: *"استقر الرأي على أنه إذا كان فيه قضية سياسية بنعمل قضية سياسية، ونعمل حتى احنا أنفسنا قضاة، بنحكم زي ما احنا عاوزين ونبعد القضاة عنهم ولا نتدخلش في القضاء"* [140]. ويقرر عبد الله إمام، الكاتب الناصري، أن *"القانون قد منح الدولة هذا الحق"* [141]، دون أن ينتبه إلى أن الدولة هي التي سنت القانون.

وظل القضاة أكثر الفئات عصيانًا على الناصرية التي لم تنجح أبدًا في استقطاب أغلبيتهم إلى صفها، حتى إن عبد الناصر قد اضطر إلى استبعاد 189 قاض ومستشار في عام 1969، بعد أن هزم مرشحو الاتحاد الاشتراكي في انتخابات نادي القضاة، وأصدر قرارًا بحل النادي وإعادة تشكيله *بالتعيين*.

---

[139] طارق البشري، المرجع السابق، ص ص 20-21.

[140] عبد الله إمام، مذبحة القضاء، ص 74.

[141] نفس المرجع، ص 38.

والخلاصة أن السلطة التنفيذية قد انتزعت أهم سلطات القضاء الذي تحول، كما وصفه وزير سابق للعدل، هو محمد أبو نصير، إلى مرفق[142]. حيث لم تعد له أي سلطة على الدولة نفسها، إذ انتفت سلطته في مجال القضايا السياسية ومع استمرار حالة الطوارئ. الخلاصة، انتفاء القضاء كأحد السلطات الأساسية.

**(3) الحكم المطلق:**

سبق استعراض سلسلة الإجراءات التي أنهت وجود بعض المؤسسات وتحويل بعضها إلى ملحقات بجهاز الدولة، كالنقابات، وكيف تم نفي البرلمان والقضاء والوزارة كسلطات في الدولة. وبالإضافة إلى ذلك عاشت البلاد في ظل أجهزة الأمن المتعددة والمتسلطة وإجراءاتها التعسفية وقوانين الطوارئ والتعذيب وتزوير الانتخابات وإنشاء سجون ذات طابع خاص تخضع لمباحث أمن الدولة مباشرة. وعلى ذلك ابتلعت السلطة التنفيذية كل السلطات وكل الحريات، وكما ابتلع رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية.

في 18 يونيو 1953 أعلن الضباط عن إقامة نظام حكم جمهوري على نحو صوري. فأول رئيس جمهورية جاء بالتعيين من قبل "مجلس قيادة الثورة"، وتولى الرئيس التالي بواسطة أسلوب الاستفتاء الذي أجرى تحت إشراف حكومته نفسها التي كان يعينها، هو أو سلفه، لا يهم، وفقًا للإعلان الدستوري لعام 1953، بصفته رئيس "مجلس قيادة الثورة". أي أنه *عَيَّن نفسه بنفسه*.

لقد تحولت رئاسة الجمهورية إلى مؤسسة عملاقة، لها جيش خاص ضخم، وتتبعها مؤسسات خاصة، كما تولى رئيس الجمهورية رئاسة التنظيم السياسي الواحد، بالإضافة إلى عدد وافر من المناصب، فأصبحت مؤسسات الدولة الرئيسية مجرد ملحقات مباشرة أو غير مباشرة برئاسة الجمهورية. وبرغم انقسام النخبة الناصرية إلى عدد من الفرق والمجموعات، ظل المركز الأكثر حيوية هو رئاسة الجمهورية التي أمسكت بيدها كل الخيوط. ولا يعني تحول رئاسة الجمهورية إلى مؤسسة ضخمة انتفاء سلطة الفرد-الرئيس، بل على العكس تدعمت سلطته الشخصية على الدوام، ولكن في إطار سلطة النخبة كلها. فالحكم الفردي المطلق لم يكن يعني الحكم على مزاج جمال عبد الناصر، رغم تأثيره الكاريزمي الذي لا شك فيه، فلم يكن هو الحاكم المطلق كشخص، كجمال عبد الناصر شخصيًّا، وإنما كان كذلك باعتباره زعيم البيروقراطية الحاكمة، فإرادته كانت تجسد إرادة النخبة ككل، ولذلك فقد عجز عن تنفيذ بعض ما يرغب، أي ما يريده من وجهة نظره الشخصية البحتة، من ذلك عجزه عن إزاحة المشير عبد الحكيم عامر بعد الانفصال السوري. والحقيقة أن السلطة تكون في حالة الحكم الفردي عمومًا مشخّصة أكثر مما يكون الشخص نفسه، كشخص، سلطة. ومهما كان أسلوب الحاكم الفرد وقدراته الخطابية، فهو لا يفعل السحر إلا إذا وجد من يطلب هذا السحر، أو من يكون مستعدًا لاستقباله والانفعال به. وهذا ما يكشف الأساس الأعرض لسلطة عبد الناصر.

---

[142] نفس المرجع، ص 27. وقد وصفه محمد حسنين هيكل بنفس الصفة في كتاب: لمصر لا لعبد الناصر، ص 59.

**فالأوضاع المهيئة على الصعيد الاجتماعي لحكم البيروقراطية كانت هي الأساس العميق لحكم الفرد. ولذلك كان استمرار نفوذ هذا الجناح أو ذاك من البيروقراطية يتحدد على المدى الأطول بالظروف العامة للتوازنات السياسية والاجتماعية القائمة بالفعل أو بالقوة. ومما يجدر بالملاحظة هنا أن رئيس الدولة المطلق الحكم لم يكن مجرد انعكاس بسيط لإرادة النخبة، وإنما كان يؤثِّر هو نفسه عليها، بقدرته الخاصة على استيعاب الواقع الاجتماعي ككل والتفاعل معه. ويسهل في ضوء هذا التحليل تفسير تلك الدعاية جيدة التنظيم لشخص الزعيم وعبقريته وعظمته وقوته، إلخ التي هدفت إلى خلق هيبة شخصية للزعيم وإظهار أنه يحكم بشخصه وبقدرته الشخصية، كأنه نبي الأمة الملهم وليس مجرد رئيس نخبة حاكمة.**

**والمغزى الأهم حتى الآن لحكم الفرد المطلق هو أنه انطوى على *فرض العزل السياسي على المجتمع كله* باستثناء الدولة كفرد اعتباري. وهذا يؤول إلى نزع حق المواطنة عن الأفراد وتحويلهم إلى *رعايا* للدولة. وبالتبعية تضمن الحكم المطلق عدم احترام لا القانون ولا الدستور فيما يخص مصالح النظام الحاكم، بالإضافة إلى تزييف إرادة الناخبين بتزوير نتائج الانتخابات والاستفتاءات. وكون الاستفتاءات على رئاسة الدولة تأتي بنتيجة 99.99% يعني بالتحديد احتقار المواطن وتحويله إلى مجرد نفر، بل نفي وجوده كمواطن. وبذلك فقد المواطن الفرد وجوده كمواطن لصالح فرد واحد هو الدولة. ويعد ذلك خطوة إلى الوراء بالمقارنة بحال ما قبل الانقلاب، حيث كان الشعب قد انتزع بعض الحقوق من الدولة، والتي ظلت ضئيلة. إذ كان الفرد قد قطع خطوة، تظل محدودة، في طريق تحوله إلى مواطن بالمعنى المفهوم، أي مشارك في السلطة. ولكن هذه الحقوق على ضآلتها لم تكن ملائمة للنظام الاجتماعي سواء قبل 1952 أو بعده الذي لم يستطع أن يستوعب هذا القدر من الديمُقراطية البرجوازية.**

**تصبح الجمهورية الناصرية منذ الآن بين قوسين، فالحكم المطلق يتضمن نفي حق أي فرد في المواطنة، أي نفي فكرة الجمهورية.**

**لقد احتفظت الناصرية من الحكم الملكي بأهم محتوى، ولكنها ألبسته ثيابًا تليق بطبيعة النخبة الحاكمة الجديدة. لذلك يصبح الحديث عن جمهورية ناصرية يساوي الحديث عن دائرة مربعة.**

**(ج) <u>دور الجيش</u>:**

**حين خلع الضباط لدى استيلائهم على السلطة بزاتهم العسكرية، لم يعن هذا انتهاء دور هذه البزة، فالجيش، الذي أصبح ناصريًّا بعد أن كان الحصن الأخير للنظام الملكي السابق، قد قفز الآن إلى المقدمة، ولكنه لم يلعب دور الفتى الأول بواسطة المدافع على نحو مباشر وإنما من وراء الحكم المطلق. فالنخبة الناصرية إذ جاءت بانقلاب عسكري ظلت تخشى دائمًا أن تزاح بنفس الطريقة، فقد استمر الجيش، أو بالأحرى قطاعات مهمة منه، يشكل تهديدًا كامنًا، تحول إلى تهديد فعلي في أوائل وأواخر الفترة الناصرية. لذلك**

ظل الضباط يتمتعون بوضع مميز داخل النخبة الحاكمة، وبالتحديد الضباط الذين ظلوا داخل الجيش، فشكلوا فصيلًا خاصًّا في النخبة الحاكمة التفت حول عبد الحكيم عامر الذي لقبه الضباط: الرجل الأول بشَرْطة.

وكان لهذه الفئة نفوذ كبير داخل الدولة، واعتُرف بسطوتها رسميًّا بتعيين عبد الحكيم عامر نائبًا لرئيس الجمهورية عام **1958**، كما أطلقت يده في سوريا بعد الوحدة، وفي اليمن بعد التدخل المصري، وأصبح النائب الأول لعبد الناصر في عام **1964**. واستطاع الجيش أن يمد نفوذه داخل المؤسسات المدنية، بتعيين رجال اتسموا بالولاء الشخصي لكبار الضباط، خاصة عبد الحكيم عامر، على رأسها. كما أشرف الجيش مباشرة على عدد من المؤسسات مثل هيئة النقل العام، ولجنة تصفية الإقطاع والاتحادات الرياضية المختلفة، كما شارك في أعمال مدنية عديدة. ويعود الدور البارز لعبد الحكم عامر في السلطة إلى هذا الدور الكبير للجيش، الناجم عن تركز السلطة في يد بيروقراطية الدولة العليا التي تعد قياردات الجيش وأجهزة الأمن الجسم الرئيسي لها. أما لماذا استطاع ذلك المشير أن يظل قائدًا لا يبارى للجيش، فأمر يتعلق –فوق كل شيء- بتمتعه بالثقة الشخصية للزعيم. علاوة على ذلك تمكن من تثبيت نفوذه داخل الجيش بقدرته الشخصية على تكوين علاقات شخصية قوية ومنح الضباط الكثير من الامتيازات.

ولم تتعارض سطوة الجيش مع الحكم الفردي لعبد الناصر وإنما كانت دعامته الرئيسية. فالخلاف بين الجيش والرئيس كان يخفي وراءه هذه العلاقة الحميمة والقوية، ولم تكن ثمة خلافات سياسية محددة بين الطرفين، فما كانت سوى خلافات على السلطات الممنوحة للجيش والضباط، بالإضافة إلى خلافات في وجهات النظر الشخصية بين الرئيس ومشيره. ومن المعروف أن الأخير كان شخصًا قليل الكفاءة والجدية من حيث مهنته كرجل عسكري. ولم يعن الخلاف بين الطرفين أن قطاع الضباط كان معاديًا لعبد الناصر، فمثل كل الكتل الأخرى داخل النخبة الحاكمة، كان الضباط يحاولون فرض وجهة نظرهم. وكان المعنى الأساسي لمحاولات عبد الناصر فرض سلطته على الجيش عن طريق "التنظيم الطليعي" أو رجاله المباشرين، هو أن هناك قوى أخرى داخل النخبة، أي أن إرادة الجيش ليست مطلقة داخل الدولة. وكان خلع البزات العسكرية من جانب رجال الدولة ذا معنى واضح، أن السلطة ليست سلطة الجيش بما هو كذلك، ولكنها سلطة النخبة التي قامت بالانقلاب، والتي كانت وحدها المخولة حق اختيار شركائها. ومن ثم أصبح الجيش كجيش، مطالبًا بأن يظل جيشًا، وبات يمارس نفوذه من وراء الواجهة المدنية، تفاديًا لانقلابات عسكرية متتالية.

وقد أدى انكسار الجيش عام **1967** إلى انكسار النخبة ككل. إذ فقد أكبر مراكز القوى هيبتها، وهو التي كان، بنفوذه الكبير، السند الأساسي للهيبة الناصرية.

**************************

لم يتم الكشف عن الطابع الديكتاتوري للحكم الناصري لمجرد البرهنة على أن الناصرية هي حكومة الشيطان، فالسلطة لا تمارس القمع حبًّا فيه بل لتدعيم نفسها. والهدف من التحليل في النهاية هو اكتشاف الناصرية لا أكثر. وليس تحليل شكل الحكم سوى لحظة في سياق اكتشاف طبيعته الداخلية.

ويتضمن التحليل السابق محتوى القهر الناصري، فقد وجه إلى كل الطبقات، إذ هو ليس مجرد قمع الطبقة المسيطرة للشعب، بل قمع البيروقراطية للمجتمع كله. إنه حالة الطوارئ مجسَّدة في نظام سياسي، فهذا الشكل من الحكم يمثل إذن ضرورة مباشرة للنخبة الحاكمة الجديدة، وضرورة بعيدة المدى للنظام الاجتماعي ككل. وقد كان قمع أبناء الطبقة المسيطرة يسير جنبًا إلى جنب مع قمع الشعب، باسم الشعب طبعًا. وهذا القمع المزدوج هو ما يميز ظاهرة البونابرتية. لقد نشأ هذا النظام السياسي الجديد عن أوضاع عينية سبق تحليلها. وقد سبق تحليل كيف كانت الناصرية نتاج توازن القوى السياسية في عام 1952، ولكن بتحليل نظام حكمها يتضح أنه يتضمن تغييرًا ما في هذه الموازين نفسها، فالحكم يقمع كل الطبقات. ولابد أن يحمل هذا المنطق بذرة سياسات جديدة، أخذت في الظهور منذ بداية الانقلاب: الإصلاح الزراعي ورفع أجور العمال وتشجيع رأس المال المحلي والأجنبي ورفض التحالف مع الغرب.

كان قمع *كل الطبقات* يتضمن بوضوح تغيير النظام السياسي وتعديل النظام الاجتماعي دون هدمه، فاستهدف قمع الطبقة المسيطرة التعديل، بينما استهدف قمع المعارضة الراديكالية منع انهيار النظام. وكان اكتشاف هذه الحقيقة هو الهدف من تحليل نظام الحكم الناصري.

والتساؤل الذي يفرض نفسه هنا هو الآتي: ما هو المغزى الاجتماعي لهذا الحكم بسماته المتعددة تلك، عم يعبر بالضبط بغض النظر عن الدوافع المباشرة لسلوكه، هذه هي القضية.

هناك فكرة واسعة الانتشار في أوساط الإنتليجينسيا العربية بخصوص الناصرية، يمكن إيجازها في الفصل بين السلطة كسلطة والأجهزة التي تنفذ سياستها، أو بين اليد العليا في السلطة وموظفيها. هكذا تظل صلاحية السلطة أو ثوريتها أو انتمائها للشعب بمثابة الشيء في ذاته، الذي يظل غير قابل للفض رغم ممارسات مناقضة تمامًا لهذا التصور، فيجري تفسير الأمر تفسيرًا مبسطًا، فالزعيم طيب ولكنْ الأشرار المحيطون به هم مصدر الفساد. وإذن فالشيء الرئيسي على ما يرام، وما من مبرر لمهاجمة النظام والعمل على إسقاطه. ذلك هو محتوى الفكرة. فعبد الناصر، أي بمعنى ما: النظام، رجل ثوري وديمُقراطي وعظيم، وكل ما جرى من قمع للمعارضين وتآمر على الثورات في العالم العربي، مثل جنوب وشمال اليمن والشام والعراق، هو من فعل الأجهزة، وليس من فعل عبد الناصر. وقد اجتهد الكثيرون في البحث عن عبارات أو كلمات قالها عبد الناصر لأحد الصحفيين في حجرة مغلقة مثلًا، ليبرهنوا بها على سلامة طويته. كما يسعى أصحاب هذه الفكرة للبرهنة على أن معظم أو كل السياسات الموجهة ضد المعارضة اليسارية

**المصرية والعربية على أيدي الناصريين كان يقوم بها أشخاص لهم مصالح في ذلك، أو قامت بها أجهزة رجعية داخل النظام[143].**

**هذه الفكرة ليست موضوعية بالمرة، فالنظام وفقًا لها هو عبد الناصر، وعبد الناصر ليس هو ما يفعله، بل هو الخير في ذاته، أو أحد مثل أفلاطون. ليس هذا فحسب، بل إن تطوره الفكري يصبح هو نفسه تطور النظام، حتى ولو استمرت هذه الأفكار المزعومة مجرد أفكار.**

**وليس من الضروري للمرء حين يعالج ظاهرة الناصرية أن يتطرق تفصيلًا إلى شخصية عبد الناصر من الداخل، وقد يكون الشخص نفسه متمتعًا بمختلف المزايا الشخصية وفقًا للعرف السائد مما يجتهد البعض في إثباتها، ولكن ليس لمثل هذه الأمور كبير مغزى في الموضوع المطروح هنا. فالفرد كدور في التاريخ ليس سوى هذا الدور نفسه، أو كما قال هيجل: *"الإنسان ليس شيئًا آخر سوى ما يقوم به من أعمال"*. فعبد الناصر هو دوره الفعلي، أو أن هذا هو ما يهم الناس، وإذا كانت أجهزته هي التي ارتكبت بشكل مباشر الآثام، فقد كان هو رئيس رؤساء هذه الأجهزة، فالآثام، إن اعتبرت كذلك فعلًا، قد ارتكبت من داخل نظامه، أي من داخل حكمه. والحكم الفردي المطلق يتضمن بالضرورة فساد الأجهزة وتعسفها، بل إن *الحكم الفردي هو نفسه قمة الفساد السياسي*. وليس من الضروري أن نبرهن على مدى علم أو جهل عبد الناصر كشخص بأعمال معينة، أو حتى بسياسة الدولة نفسها، المعادية لليسار وللتنظيمات الشعبية المستقلة والمتهاونة مع الفكر الرجعي، إلخ، ولكن الضروري هو أن نبرهن على أن الناصرية، في وضعها لسياسات معينة وتطبيقها لهذه السياسات، إنما كانت تفعل شيئًا مرتبطًا على نحو ضروري بطبيعة النخبة البيروقراطية نفسها وبالظروف التي حكمت فيها، وليس بتطور فكر الزعيم أو بأيديولوجيا وضعت مسبقًا أو بمبادئ ميتافيزيقية. وقد سبق الحديث فيما سبق عن الارتباط الضروري بين الناصرية وسياسة حكمها العينية، وسوف يتم تحليل هذا الارتباط نفسه بالنسبة لفكرتها عن نفسها. وسواء كان عبد الناصر قد فعل بنفسه أو لم يفعل، فقد فعل في الحقيقة كنظام مشخص، أو كنظام يحكم حكمًا مطلقًا، ولكن نيته لا تهم الجمهور العام، فالأعمال لا تقاس بالنيات.**

**فليس المهم إظهار سوءات أو حسنات عبد الناصر لأنه لا ينبغي للباحث أن يتعامل مع التاريخ كصراع بين الخير والشر، وعبد الناصر ليس سوى رأس النظام، والنظام هو منظومة معينة وليس فكرة كامنة تطلق في الحجرات المغلقة. وقد مثل عبد الناصر، ولو بدون رغبته، دور زعيم البيروقراطية العليا، ومهما كان يعتقد بأن ما يفعله هو الحق أو الخير أو حتى مصلحة الشعب. ومن المحتمل أنه كان يعتقد أنه يحقق الاشتراكية بمفهومه الخاص لها، ولكن أفكاره الحقيقية اتضحت في أفعاله، كما أنها لم تمثل**

---

(143) هناك مثال واضح، كتاب غالى شكرى "اعترافات الزمن الخائب"، الفصل الثاني، حيث يتناول الناصرية من زاوية دور جمال عبدالناصر، محاولاً البرهنة على أن له دور تاريخي كفرد، وأنه غير مسئول عن كثير مما يسميه "أخطاء النظام" أو "مثالبه".

بالضرورة كل ما يريده كشخص، لأنه كان يمثل كتلة متنوعة من البشر، وكان عليه إرضاء أطراف نخبته، والحفاظ على هذه النخبة نفسها بإرضاء أو تحييد كافة القوى الأخرى في المجتمع.

وباختصار، لم يكن عبد الناصر يختار وفقًا لميوله الشخصية، وإنما كان يختار وفقًا لمحصلة قوى متعارضة. وهذا لا ينفي فعله الخاص وإبداعه كفرد أيضًا، ولا ينفي دور نوازعه الشخصية. ولكنه كزعيم نخبة كان فعله الخاص هو في النهاية فعل النخبة مشخصًا.

****************************************

## الفصل الثالث:

## فلسفة الحكم:

**والآن هل يمكن الحديث عن فلسفة ناصرية؟**

اتضح حتى الآن إلى أن الناصرية هي الفئة البيروقراطية التي حكمت مصر منذ انتصار انقلاب يوليو 1952، بمنطق حكمها وبنائه الخاصين، وسوف يتضح فيما بعد أن الناصرية هي أيضًا مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، إلخ. والآن ينبغي تكرار السؤال: هل تتضمن الناصرية فلسفة أيضًا؟

أعلنت حكومة الضباط عن وجودها للعالم بمبادئ ستة أصبحت شهيرة فيما بعد[144]. ثم قدم عبد الناصر كتاب "فلسفة الثورة" متحدثًا عن البطل الذي ينتظره الشرق وعن الدوائر الثلاث التي تقع فيها مصر حسب رؤيته: دائرة عربية، وأفريقية، وإسلامية. ثم جاء "الميثاق الوطني" عام 1962 ليقدم الناصرية أخيرًا كأفكار مبلورة، وتوالت عشرات النشرات والشروح لهذا الميثاق. وقد حمل لواء الفكرة الجديدة تنظيم هو "الاتحاد الاشتراكي العربي" الذي بدأ تحت اسم "هيئة التحرير" ثم تحول إلى "الاتحاد القومي" قبل أن يتخذ اسم "الاتحاد الاشتراكي". وأقيمت بجانبه منظمة الشباب، ثم تم إنشاء "التنظيم الطليعي" من أعلى وبشكل *سري*، كحزب ناصري حقيقي يتبنى الناصرية كنظريته الخاصة.

---

[144] هذه المبادئ هي:

1. القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين.
2. القضاء على الإقطاع.
3. القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم.
4. إقامة عدالة اجتماعية.
5. إقامة جيش وطني قوي.
6. إقامة حياة ديمُقراطية سليمة.

الميثاق، ص 5.

**وليس من السهل أن ينكر المرء وجود نظرية ناصرية. فهذا الكم الكبير من المفاهيم الخاصة التي انتشرت بالفعل وطغت كثيرًا، حتى على الفكر الإسلامي وعلى الماركسية نفسها في المنطقة العربية، هي بالتأكيد أفكار حقيقية، ويجب الاعتراف بذلك بغض النظر عن محتوى ونتيجة تحليل هذه الأفكار، وحتى بغض النظر عن التزام النظام الناصري نفسه بكل هذه الأفكار.**

**ومثلما أقام الحكم المطلق نفسه، راح بنفس الطريقة يحدد فكرته عن نفسه، أي يضع نظرية أو أيديولوجيا تتضمن تحليل ماهيته.**

**وقد ظلت الأيديولوجيا الناصرية مجرد امتداد للحكم المطلق، أو بمعنى أصح متضمنة له، في طريقة إنتاجها ونشرها، بل وفي مضمونها ذاته. فمن الطبيعي أن يبرر النظام وجود نفسه، وكنظام شمولي كان يفرض الأيديولوجيا فرضًا، فتُدرَّس في المدارس والجامعات كحقائق مطلقة ويمتحن فيها الطلاب، وتعلق لافتات بشعاراتها في الميادين، وتبثها وسائل الإعلام، كما خصصت معسكرات معينة لتلقين الشباب مبادئها، سميت معسكرات إعداد الكوادر. وقد أنشأت حكومة يوليو مبكرًا، في 10 نوفمبر 1952 وزارة تسمى الإرشاد القومي، تهدف باختصار إلى السيطرة على الصحافة والإعلام والثقافة والفنون وتوجيه الرأي العام ككل[145].**

**وقد كانت الأيديولوجيا الناصرية من أقوى أسلحة النظام، بل أقواها على الإطلاق. إذ استخدمت في تمجيد السياسات الإصلاحية بطريقة فعالة للغاية، وفي تبرير القمع، بل وتمجيده، وفي إظهار النظام الناصري في ثوب الثورة وطمس محتواه المحافظ، محققة له بذلك نفوذًا طاغيًا وسط الجماهير.**

**وسوف يتم هنا تناول الفكر الناصري في حد ذاته بالتحليل، كمجرد فكر، بغض النظر مؤقتًا عن التطبيق[146]. ويهدف هذا الفصل المؤقت بين النظرية والتطبيق إلى تحليل النظرية نفسها. ورغم أن التطبيق هو الاختبار الحقيقي للنظرية، يعد تحليل الأخيرة في ذاتها خطوة ضرورية منطقيًا لفهم أوضح للنتائج. وهذا التسلسل في حالة الناصرية هو تسلسل منطقي أساسًا. فالنظرية لم تسبق الواقع أبدًا، وإنما تكونت من خلال "الممارسة والخطأ"، وتبلورت في النهاية في صورة وثائق، في الوقت الذي كان فيه "التطبيق" قد**

---

**[145] مرسوم بقانون رقم 270 لسنة 1952، مجلة الوقائع المصرية، عدد 149 مكرر، صادر في 10 نوفمبر 1952.**

**[146] طُرحت فكرة أن الناصرية قد تبنت الفلسفة الوضعية المنطقية. انظر مثلًا أمير إسكندر، صراع اليمين واليسار في الثقافة المصرية، ص 40. والحقيقة أن الناصرية قد التقت مع تلك الفلسفة في نزعتها التجريبية بشكل أساسي. ولكن الوضعية المنطقية لم تتحول إلى تيار فكري، وظل رجلها المخلص في مصر، زكي نجيب محمود، واحدًا وحيدًا. وربما أثارت كتابته قليلًا من الجدل في الخمسينات والستينات، ولكنه لم يستطع نشر فلسفته على نطاق واسع، وكان تأثيره الأكبر على تلاميذه تثقيفيًا بالأساس، باعتباره من أكبر المتخصصين في الفلسفة في مصر، ولكنه لم يكن أبدًا فيلسوف النظام. وذلك أن الناصرية لم تحتج إلى فلسفة -بالمعنى المفهوم- لمواجهة خصوصها، بدليل أن الميثاق قد أذهل غالبية اليسار الماركسي.**

قطع شوطًا طويلًا. كذلك لا يمكن الاكتفاء بالقول بأن التطبيق قد سبق النظرية، فالتطبيق أو الممارسة هو نفسه تطبيق لنظرية ما، حتى لو كانت في مرحلة جنينية، فقد ظهرت الأفكار قبل الممارسة العملية ولكنها اكتملت بعدها. وقد انبثقت بذرة الفكر الناصري مع الانقلاب نفسه أو حتى من قبله في مبادئه الستة وراحت تنمو بسرعة مع حركة الأحداث. لذلك يبدأ المدخل إلى دراسة السياسة الفعلية من دراسة الناصرية كفكر. فأفكار الحكم الناصري، أو فلسفته، هي مجرد لحظة **moment**، بالمعنى الفلسفي، في سياسة الحكم نفسها.

فليس من المتصور من الحكم المطلق، البوليسي المعتمد على العصا والجزرة والديماجوجية الدعائية أن يقدم نظرية خالصة لوجه الله. فالناتج الطبيعي أو المنطقي لهذا الحكم هو أن يصيغ أفكاره بطريقة تبرر حكمه البيروقراطي. والنظرية في هذه الحالة لابد أن تكون نظرية السلطة، نظرية رسمية تمامًا، معبرة عنها مباشرة، أي تكون تنظيرًا للحكم البونابرتي. وسوف يتم التحليل بالاعتماد على الوثيقة الأساسية، تلك التي تناولت النظرية التي أطلق عليها أصدقاء النظام في الستينات: النظرية الثورية: الميثاق. لقد وجدت النخبة الناصرية نفسها في البداية عاجزة عن مواجهة خصومها على الصعيد الأيديولوجي، وبلغ هذا الضعف ذروته مع اشتداد نفوذ هؤلاء الأعداء: الشيوعية والحركة القومية العربية في المنطقة بعد حرب **1956**، مما حفزها بقوة إلى اصطناع بناء نظري. وكان عليها في ذلك أن تستخدم نفس المصطلحات واللغة التي استخدمها الشيوعيون والقوميون، بل وأن تتبنى بقدر استطاعتها كثيرًا من منطلقاتهم وحججهم نفسها، دون أن تنسى أن تركز على ما اعتبرته واحدًا من أهم ميزاتها على الماركسية: الدين. وقد اقتصر استخدام الدين على الوقاية من انتشار الأفكار التقدمية على نطاق واسع ومن اندفاع جمهور المثقفين وراءها، ولذا لم تصل الناصرية إلى حد تبني الشريعة الإسلامية، بل اكتفت بتذكير الناس بأن الماركسية حرام.

وسوف يتم هنا إبراز المحتوى الحقيقي للأفكار الناصرية الأساسية، أو الأفكار الحقيقية للناصرية، بهدف التوصل لتشخيص عام لهذه الأفكار، تمهيدًا لاختبارها في الممارسة العملية، أي السياسة الناصرية.

***************************

يبدأ الميثاق بتقرير حاسم: إن الثورة ضرورية للقضاء على القهر والتخلف، وأشياء أخرى كثيرة ولكن مجردة، ثم يحدد للثورة العربية أهدافًا ثلاثة: الحرية والاشتراكية والوحدة.

* الحرية هي حرية الوطن والمواطن.

* والاشتراكية هي الكفاية (وسيلة) والعدل (غاية).

*** وطريقة الوحدة العربية هو العمل السلمي والدعوة الجماهيرية، أما الطريق إلى تحقيق هذه الأهداف ككل فهو:**

**الحرية تتحقق بالعنف ضد الاستعمار.**

**والاشتراكية تتحقق بطريقة سلمية *وبدون صراع طبقي*، بتذويب الفوارق بين الطبقات، حيث إن هناك ظروفًا جديدة تواجهها التجارب الاشتراكية الحديثة، ممثلة في التوازن النووي وفي وجود قوى معنوية مثل الأمم المتحدة قادرة على صنع السلام الدولي. ولنفس الأسباب فإن زمن الوحدة على الطريقة الألمانية قد ولّى.**

**كما أنه *"لم يعد حتمًا على العمل الاشتراكي أن يلتزم التزامًا حرفيًا بقوانين جرت صياغتها في القرن التاسع عشر"*. وهو يعني قطعًا: الماركسية. كما يرفض الميثاق وضع فكر الثورة العربية في *نظريات مغلقة* على حد تعبيره، ويقصد الماركسية أيضًا.**

**والكلام حتى الآن مجرد ويمكن أن يعني أشياء كثيرة ولكنه يأخذ في الاتضاح شيئًا فشيئًا:**

**أولًا: <u>الحرية</u>:**

**أما عن حرية الوطن لدى الناصرية، فهي الاستقلال السياسي، أي حرية جهاز الدولة، وعدم سيطرة رأس المال الأجنبي على السلطة السياسية والاقتصادية.**

**وقد بلورت الناصرية فكرتها عن الاستقلال السياسي في شعاري: "الحياد الايجابي وعدم الانحياز"، و"نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا". وهي شعارات تعبر عن نزعة تجريبية ولا مبدئية، علاوة على أنها تعترف بالوضع الدولي كمعطى نهائي، فلم تطرح على نفسها مهمة إنشاء قوة عالمية جديدة، مثلًا بإقامة تحالفات كانت ممكنة في وقتها، في مواجهة القوى العالمية القائمة بالفعل. وهو موقف يختلف عن موقف الصين مثلًا التي تبنت شعار عدم الانحياز في سياق الخروج من الهيمنة السوفيتية فحسب، بينما هي قررت منذ انتصار ثورتها خلق مركز دولي جديد في الصين. ولذلك لم توقع -مثلًا- على اتفاق حظر انتشار الأسلحة النووية الذي وقعت عليه مصر الناصرية، ثم صدقت عليها في 1981. والمقارنة بين الكتاب الأحمر والميثاق مفيدة للغاية، فالروح مختلفة تمامًا.**

**أما حرية المواطن فتفهمها الناصرية بشكل خاص: فالميثاق يوجه انتقادات هامة لديمُقراطية ما قبل 1952: *"كان تصويت الفلاح إجباريًا، شراء الأصوات، التزوير، التأمين النقدي الباهظ لمرشحي البرلمان، ضياع حرية الصحافة"*. وهو مع ذلك نقد غير جذري، فلم ينتقد سوى مسائل جزئية ولم ينتقد الليبرالية كمبدأ ونظام، مع أن الميثاق يحاول أن يبدو جذريًا فيقول: *"إن حرية رغيف الخبز ضمان لابد منه لحرية تذكرة الانتخابات"* ثم يضيف ص 35: *"إن الديمُقراطية هي توكيد السيادة للشعب ووضع السلطة كلها في يده وتكريسها لتحقيق***

*أهدافه"*. وحتى الآن يتقدم الميثاق، فيبدو أنه ينتقد سيطرة رجال الأعمال وملاك الأراضي على السلطة، معتبرًا ذلك هو جوهر ديمُقراطية ما قبل 1952. ثم يستخلص نتيجة منطقية، هي: *"إن الديمُقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات"* (ص 40)، معتبرًا أن الاشتراكية هي المدخل الوحيد للديمُقراطية الحقيقية، حيث لا تسيطر طبقة من الطبقات ولا يوجد صراع طبقي. وهو يحدد ثلاث ضمانات لحرية المواطن: فـ*"المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات إلا إذا توفرت له ضمانات ثلاث:*

*- أن يتحرر من الاستغلال في جميع صوره.*

*- أن تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية.*

*- أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته"*.

ثم يتكلم عن *تحالف قوى الشعب العاملة*: خمس قوى تشمل الجنود، ويقصد بهم العسكريين عمومًا، والرأسمالية الوطنية كما يسميها. ويواصل وضع عدة ضمانات لانطلاق هذه القوى الخمس:

1. أن يكون للعمال والفلاحين 50% من مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية.
2. يجب أن تتأكد سلطة المجالس الشعبية باستمرار *فوق سلطة جهاز الدولة*.
3. إنشاء جهاز سياسي جديد داخل الاتحاد الاشتراكي لتجنيد العناصر الصالحة للقيادة.
4. جماعية القيادة والتي لم يحدد صورتها.
5. ملكية الشعب للصحافة، في صورة ملكية الاتحاد الاشتراكي.

كما يرى أن استبعاد الرجعية يعطي أوثق الضمانات لحرية الاجتماع وحرية المناقشة، وأن النقد والنقد الذاتي هو من أهم ضمانات الحرية. ويدعو إلى قيام التنظيمات الشعبية من نقابات وتعاونيات بدور مؤثر في التمكين في الديمُقراطية السلمية. وبمناسبة هذه "الديمُقراطية الجديدة" يدعو إلى تغيير اللوائح الحكومية والقوانين لتلائم العلاقات الاجتماعية الجديدة (ص 43). وبعد ذلك يطالب الميثاق بحق العمل والتعليم والعلاج للمواطن، وبمساواة المرأة بالرجل، وحرية العقيدة الدينية. ويتابع:

*"حرية الكلمة هي المقدمة الأولى للديمُقراطية وسيادة القانون هي الضمان الأخير لها"* (ص 80).

*"إن وسيلة الديمُقراطية أن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الإنتاج وفوق كل أجهزة الإدارة المركزية أو المحلية"* (ص 83).

**ولكن الميثاق لم ينس أن يذكر "*إن الحرية الاجتماعية هي المدخل الوحيد للحرية السياسية*" (ص 79) وأن تحقيق هذه الحريات لا يتم بين يوم وليلة.**

**هذا هو مفهوم الناصرية وبرنامجها لتحقيق حرية المواطن.**

**يحتوي المفهوم الناصري للحرية السياسية على معانيَ مجردة وأخرى عينية، كما يحتوي على عدد من التناقضات المنطقية. فإذا اعتبر الميثاق أن الديمُقراطية هي وضع السلطة كلها في يد الشعب فكان عليه أن يستنتج شيئًا هامًّا، فالدولة نفسها هي جهاز السلطة، ولكي تتحقق سلطة الشعب فينبغي أن يكون جهاز الدولة نفسه دولة شعبية. وإذا كان الميثاق قد انتقد ديمُقراطية ما قبل 1952 على أساس أنها ديمُقراطية الطبقة المالكة، فقد كان ينبغي أن يستنبط من ذلك ضرورة تحطيم جهاز دولة هذه الطبقة. والحقيقة أن مسألة السلطة، أي مسألة جهاز الدولة، هي -على رأي لينين- المسألة الجوهرية في كل ثورة. فإذا كان الميثاق يتحدث عن ثورة اشتراكية فينبغي أن يكون جهاز الدولة مختلفًا كل الاختلاف عن جهاز دولة ملاك الأراضي ورجال الأعمال. وإذا كانت ديمُقراطية الملاك هي لهم فقط، فتكون ديمُقراطية الشعب هي لـه فقط أيضًا، كما قال الميثاق نفسه. ولذلك ينبغي أن تكون هناك دولة شعبية، كشرط أولي للاشتراكية، أي دولة مجالس شعبية. والميثاق نفسه يعود ليخدع الناس بمجالسه الشعبية المزعومة:**

**فأولًا: يقصد بها المجالس المحلية التي أقيمت ولا زالت قائمة بالفعل، ولم يخرج في وصفه لها عن ذلك، وهي تتمتع بسلطات محدودة للغاية وليس لها أي سلطة سياسية.**

**ثانيًا: يميز بينها وبين أجهزة الدولة على أساس أن المجالس الشعبية في مفهومه ليست هي أجهزة الدولة الشعبية.**

**ثالثًا: لم يقرر أن لهذه المجالس سلطة انتخاب البرلمان أو الإشراف على كافة مرافق البلاد أو أي علاقة بشؤون الجيش والبوليس والقضاء، أو علاقة بانتخاب كبار الموظفين، ولا تنفي وجود الهيكل البيروقراطي للدولة ولا تحل محله. إنها إذن مرفق جديد من مرافق الدولة وليست سلطة سياسية.**

**كما أن مفهوم الميثاق عن الشعب هو مفهوم مضَلِّل، فهو يضع الجنود ضمن قوى الشعب العاملة، قاصدًا بالطبع الجيش ككل، أي الضباط أيضًا، دون أن يقر ضرورة تغيير المؤسسة العسكرية الموجودة بالفعل، أي لم يحدد موقفًا معاديًا لها، وهي مؤسسة محافظة ومحترفة ومنفصلة، بل ومتعالية على الشعب. فلم يتحدث عن مقرطة الجيش وتغيير لوائحه ونظامه ككل وإنشاء مجالس للجنود وإشراكه في العمل السياسي، أي باختصار هدم الجيش وإعادة بنائه على أسس شعبية. ويضيف أيضًا المثقفين عمومًا، ثم يتدارك الأمر بعد ذلك في وثائق أخرى فيضاف "الثوريين"، قاصدًا بهم المثقفين الرسميين.**

كما يضيف الرأسمالية الوطنية، والميثاق يقر بوجود رأسمالية غير مستغِلة، دون أن يحدد معنى الاستغلال. فالخداع الناصري يصل هنا إلى درجة خلط الطبقات الأدنى بالرأسمالية تحت شعار تحالف قوى الشعب العاملة. وكان هذا الابتكار يهدف كما هو واضح من سياق التحليل إلى سحب البساط من تحت شعار ديكتاتورية البروليتارية. وتكتمل الصورة بفكرة الـ50% على الأقل عمال وفلاحين التي تحتوي على نوعين من التزييف:

أولًا: منطق الفكرة نفسه منطق مزيف، ديماجوجي، أي لا منطق على الإطلاق. فوجود 50%، ولو على الأقل، عمال وفلاحين في المجالس السياسية والمحلية لا يكون مفيدًا لهم أبدًا إلا إذا كانت لهذه المجالس نفسها سلطة فعلية، وهذا ما لم يقره الميثاق. كما أن وجود هذه النسبة لا يعني أن العمال والفلاحين يسيطرون على السلطة. فليس من الضروري أن يمثل العمال عامل مثلهم، فالأمر الأهم هو أن ينتخبوا أي شخص *ليقرروا* هم أنه وكيل عنهم، وهذا يشترط حرية الترشيح والانتخاب وهو ما لم يوفره الحكم الناصري ولم يقرره الميثاق. كذلك لا تعد فكرة الـ50% حتى منصفة من الناحية الشكلية للعمال والفلاحين، لأن عددهم يفوق بالطبع هذه النسبة في المجتمع، ففي الفترة التي وضع فيها الميثاق كانت نسبتهم الكلية في قوة العمل أكثر من 75%.

ثانيًا: لم يُذكر تعريف العامل والفلاح في الميثاق، ولكنه جاء في وثائق أخرى. وهو ينص على الآتي: *"العامل كل من تتوافر فيه شروط العضوية للنقابات العمالية"* . ويدخل في حكم هذه الفئة الحرفيون الذين يعملون بأنفسهم ولا يستخدمون الغير، ويخرج من هذا المجال مديرو الشركات والمؤسسات ومديرو الإدارات ومن في حكمهم، وكذلك المفوضون وأعضاء مجالس إدارات الشركات والمؤسسات عدا المنتخبين منهم عن العمال والموظفين[147]. والملاحظ أنه كان يسمح بدخول النقابات العمالية لكل من كان دخله الأساسي أجر، باستثناء المديرين، وبذلك تم ضم الموظفين للطبقة العاملة. والفلاح هو *"من يقيم بالقرية ويشتغل بالزراعة ويتخذ منها مصدر رزقه، ويحوز هو وأسرته 25 فدانًا فأقل ولم تسر عليه قوانين الإصلاح الزراعي ولا يمارس وظيفة عامة"*[148]. وقد تقرر بعد مظاهرات فبراير 1968 تخفيض الحد الأقصى من 25 إلى 10 أفدنة بقرار من عبد الناصر، وإدخال تغيير شكلي على تعريف العامل. وقد تملص عبد الناصر في خطاباته العديدة أثناء مناقشة تعريف الفلاح والعامل من اقتراح تعريفهما بنفسه، قائلًا إنه لا يريد أن يقحم نفسه ويفرض شيئًا من عنده.

ورغم تأكيد الميثاق عشرات المرات على أهمية حرية الفرد، إلا أنه لم يقدم أبدًا أي صيغة تتضمن آليات ممارسة هذه الحرية، مثل حق الإضراب، وحرية التظاهر، والنشر، والخطابة، واستقلال الجمعيات الأهلية، إلخ، بل هاجم باستمرار الليبرالية تحت مسمى

---

(147) لطفي الخولي، مجلة "الطليعة"، عدد مايو 1966.

(148) ذكره كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين.

"الديمُقراطية المزيفة"، رافضًا الصراع الطبقي رفضًا مطلقًا. ومع افتراض أن الديمُقراطية الاجتماعية ضرورية لتحقيق الحرية الحقيقية فأين هو الحد الأدنى لحرية المواطن الموجود بالفعل في المجتمع الطبقي؟ وهل يتصور المرء شكلًا للديمُقراطية لا يعطي للمواطن الحقوق السياسية المتعارف عليها في النظم الليبرالية؟ وأين هي حرية المواطن الذي يريد أن ينتقد رئيس الدولة أو يرفض الاشتراكية والحزب الواحد، إلخ؟ أو له على الأقل اقتراحات أخرى.

ويبدو الميثاق ماديًّا حين يرى أن الديمُقراطية الاجتماعية، أي الاشتراكية، هي المدخل الوحيد للحرية السياسية. وينطوي هذا المنطق على فكرة مؤداها أن بناء الاشتراكية لا يتم بواسطة سلطة الشعب المباشرة، طالما أن الأخيرة تتحقق بعد تطبيق الاشتراكية. إذن من يطبق الاشتراكية؟

ومن الملاحظ أن المسألة التي بذل فيها الميثاق أقصى ما يمكن هي تلك المتعلقة بقضية الديمُقراطية، أي، في التحليل الأخير، مسألة *السلطة السياسية*، قدس الأقداس للنظام الناصري.

**يتبلور مفهوم الحرية الناصري في التنظيم السياسي:**

كان التنظيم السياسي يمثل، حسب الدعاية الناصرية، تحالف قوى الشعب العاملة، وقد ظلت لجنته المركزية تشكل بالتعيين حتى عام 1968، وقد أنشئ ليحل محل الأحزاب. ومن خلاله سيطرت الدولة على الصحف منذ 1960، لأنه امتلكها، وعلى ترشيح أعضاء البرلمان ومجالس إدارات الشركات منذ عام 1964، ومارس التنظيم وظائف أخرى من هذا النوع. يضاف إلى ذلك أنه كان أحد المسارات القانونية للنهب البيروقراطي كما سيتضح في فصل آخر. ولمن الطريف أن *العضوية فيه كانت جماعية وإجبارية* لفئات عديدة، خاصة العمال. وقد اعترف عبد الناصر نفسه بفشل تنظيمه في القيام بمهمته الأساسية: الدعاية للسلطة:

*"نحن ينقصنا داخل الاتحاد الاشتراكي العناصر الحركية المخلصة"* [(149)]، *"الاتحاد الاشتراكي حتى الآن* (1964) *هو تنظيم على الورق"*[(150)]، *"أنا اعتبر أنه لا يوجد اتحاد اشتراكي حتى الآن"* (1965)، *"كنا نعتمد في الاثنتي عشرة سنة الماضية في العمل الاشتراكي والعمل الوطني على الجهد الإداري"*[(151)].

واضطرت السلطة إلى إدخال نظام التفرغ منذ عام 1965 لضمان قيام الأعضاء بواجبهم. وقد صرح بذلك علي صبري في حديث مع مجلة "الطليعة" القاهرية: *"إن أهمية*

---

(149) رفعت السعيد، أوراق ناصرية في ملف سري للغاية، ص 38.

(150) نفس المرجع، ص 21.

(151) نفس المرجع، ص 32.

***التفرغ لا ترجع إلى توفير كمية من الوقت الذي يستطيع الفرد أن يعطيه للاتحاد الاشتراكي، ولكنها ترجع أساسًا إلى ضمان ولاء هذا الفرد للاتحاد، لا لأي جهة أخرى"*** [152].

**ثم لجأ عبد الناصر أخيرًا إلى تكوين تنظيم *سري* ليكون حزبًا حقيقيًا للنظام، *ولم يضم هذا التنظيم أيًّا من* أعضاء "مجلس قيادة الثورة" غيره، وهذا أمر له مغزاه. وقد استخدمه عبد الناصر في مد نفوذه داخل الجيش عن طريق أعضائه من العسكريين، وأشرك فيه نحو عشرين من الشيوعيين أو 36 حسب تقدير صلاح عيسى، إلا أنه منعهم من الاتصال بالجيش. وقد ضم التنظيم العديد من العناصر اليمينية والانتهازية والسلطوية وأهل الثقة لدى عبد الناصر، وهو ما كان متعمدًا من قبله تمامًا حسب ما وصف وحلل أحمد حمروش الأمر بشيء من التفصيل.**

**وقد كانت العضوية إجبارية في هذا التنظيم أيضًا.** [153]

**وغنى عن القول أن الاتحاد الاشتراكي لم يكن يحكم، وإنما كان أحد ملحقات رئاسة الجمهورية قانونيًّا وفعليًّا، ولم يكن يقود الجماهير وإنما كان مبغوضًا ومحتقرًا من قبلها إلى أقصى حد، رغم عضويتها الإجبارية فيه. كما فشل في إنجاز أهم المهام الموكولة إليه، وهي الدعاية لنفسه، وللسلطة بالطبع، باستخدام الأفكار الناصرية، بحيث يجعل من نفسه في نظر الجماهير بديلًا مقبولًا للأحزاب القديمة والمنظمات الثورية والأشكال الجماهيرية المستقلة التي حلها النظام.**

**في الحقيقة يقتصر المفهوم الناصري عن الحرية، سواء حرية الوطن أو المواطن، على حرية جهاز الدولة فحسب، حريتها أمام الدول الأخرى وحريتها المطلقة أمام الشعب. وهو يخلط بين الدولة والشعب، رافضًا في ذات الوقت حق المواطن في الاحتجاج بكافة الأشكال كشرط جوهري لتحقيق الحرية. بل ويعتبر أن كل إجراءات السلطة إنما تتم بواسطة الشعب ولكن من خلال أداته، وهو الجيش والدولة ككل، وأن كل ما يتخذ من قرارات وسياسات إنما يتم بوحي من الجماهير وكمجرد استجابة من حكومة الضباط. بل إن انقلاب يوليو نفسه لم يكن إلا ثورة شعبية قام بها الضباط الأحرار كأداة في يد الشعب الذي يقود ويعلم القادة أنفسهم، فالشعب هو القائد والمعلم.**

**ورغم كل تناقضات الأيديولوجيا الناصرية وجدت الأفكار الديماجوجية رواجًا عن طريق وسائل الإعلام وخطب عبد الناصر نفسه. بل استطاع النظام أن يجتذب آلاف الشباب المتحمس الذي صدق شعارات زعيمه البراقة، وبالتالي أصبح يشكل ضغطًا عليه، فأصبح وضع الشباب الناصري يشبه وضع الطليعة الوفدية تجاه قيادة الوفد، وبدأ هذا الشباب ينضج في عامي 1965، 1966، أي في مرحلة تفكك النظام.**

---

**[152] عدد ديسمبر 1965.**

**[153] نص لهيئة مفوضي الدولة في المحكمة الإدارية العليا ذكره عبد الله إمام، مذبحة القضاء، ص ص 114-115.**

**ثانيًا: الاشتراكية:**

**الاشتراكية وفقًا للميثاق هي طريق الحرية الاجتماعية الذي يتكلم عن حرية لقمة الخبز، التي يقصد بها التحرر من سيطرة رأس المال وكبار الملاك. ولنتابع: *"إن الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم"* (ص 51). ولكن العلمية ليست أبدًا منهجًا للتقدم، وإنما هي أطلقت على الاشتراكية من قبل ويقصد بها أن الاشتراكية هي ضرورة، أو حتمية تاريخية، تفرضها قوانين التاريخ. أما الناصرية فراحت تستخدم مفاهيم معروفة بمعانٍ مغايرة، وكان ينقصها أن تسمي نفسها ماركسية لتصل المغالطة إلى أقصى مدى. ومن الملاحظ هنا أن الميثاق قد عكس العلاقة بين الاشتراكية والتقدم. فالتقدم ليس نتاجًا للاشتراكية، ولكنه، على العكس، شرط لها كما ذهب الاشتراكيون العظام، وعكسما ذهب الميثاق. فبناء الاشتراكية يفترض تحقق تقدم بعيد المدى لقوى الإنتاج. وحتى لا يختلط الأمر على أحد، فسّر عبد الناصر مفهومه الخاص عن الاشتراكية على نحو صريح في عدة خطب، ومما قاله: *"إن اشتراكيتنا علمية، قايمة على العلم وليست قايمة على الفوضى، مهواش أبدًا اشتراكية مادية، مقلناش إن احنا اشتراكية مادية. ومقلناش إن احنا اشتراكية ماركسية ومقلناش إن احنا خرجنا على الدين، بل قلنا إن الدين بتاعنا أوّل دين اشتراكي، وأنّ الإسلام في القرون الوسطى حقّق أوّل اشتراكيّة في العالم"*[154]. إذن الاشتراكية العلمية هي القايمة على العلم. ولكن أي علم بالضبط؟ لم يحدد إذا ما كان يقصد العلم بالمعنى العام للكلمة، أي ما يسمى لدى الاشتراكيين بالمنهج العلمي، أم العلوم الفيزيقية. ولكن إعلان تمسكه بالدين في مواجهة الماركسية يعني شيئًا واحدًا: نفي الأساس النظري للاشتراكية كما حدده الماركسيون، وبالتالي اعتبار الاشتراكية العلمية هي مجرد وسيلة، صيغة للتنمية، مجرد عقار أو وصفة. وعلى أي حال أوضح الزعيم أن الاشتراكية في عرفه نوعان: مادية ودينية، يقصد بالضبط ماركسية وناصرية. ورغم استخدام مفهوم الحتمية التاريخية في وثائق ناصرية كثيرة، لم يكن المقصود بها سوى أنها اختيار ضروري للتنمية وليست حتمية بمعنى أن تفرضها قوانين التاريخ.**

**كما فرق عبد الناصر في خطبه بين الاشتراكية في الماركسية واشتراكيته العربية من جانب جوهري: *"ما قلناش إن الطبقة العاملة ستهزم وستهدم الطبقة الأخرى، وتقضى عليها، وتصادر كل أموالها.. اشتراكيتنا مش كده.. اشتراكيتنا اشتراكية قائمة على الإخاء والوحدة الوطنية.. قلنا بنحدد الملكية وقررنا تعويض.. قلنا بنأمم وقررنا تعويض، قررنا أرباح.. قلنا سنحول الأجراء والطبقة المظلومة إلى طبقة تتمتع بحقها في الحياة، وما قلناش أبدًا إن احنا حنحرم الطبقة الظالمة ونحولها إلى طبقة من المعدمين.. "*[155].**

**الاشتراكية قبل استخدام الاسم لأغراض أيديولوجية أو سياسية هي شيء واضح ومفهوم تمامًا، نظام اجتماعي مساواتي. وقد تعلقت إضافة ماركس فقط بالطريق إلى الاشتراكية، لا بالاشتراكية نفسها، إذ زعم اكتشاف ضرورتها التاريخية التي تتحقق**

---

[154] نُقلت هذه العبارة عن أمير إسكندر، مجلة "الطليعة"، عدد نوفمبر 1975، ومراجع أخرى.

[155] خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في عيد الثورة التاسع من ميدان الجمهورية 1961/7/22.

**بواسطة ثورة البروليتاريا كما رأى. وتلك الإضافة، هي التي عمدت الناصرية باستمرار إلى نفيها بشعار الطريق العربي إلى الاشتراكية، مقصودًا به بالتحديد نفي ضرورة الدولة العمالية لإقامة الاشتراكية. وتشكل هذه الإضافة المفهوم الماركسي للمادية التاريخية. فالاشتراكية وفقًا لذلك لا تصنعها إرادة الزعماء وإنما تصنعها الجماهير العريضة عند درجة عالية من تقدم قوى الإنتاج. وهي نظام اجتماعي-اقتصادي، ولا يمكن تقسيمها إلى اشتراكية دينية وأخرى لا دينية[156].**

**وتستلزم الاشتراكية الدينية للميثاق الناصري بالطبع عددًا من الشروط:**

**1. سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج (ص 53):** ***"إن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج ولا تلغي الملكية الخاصة ولا تمس حق الإرث الشرعي"*** **وإنما يتم ذلك عن طريق:**

**- خلق قطاع عام قادر.**

**- وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال.**

**وذلك أن الميثاق يميز بين نوعين من الملكية الخاصة: مستغِلة وغير مستغِلة. ولكن مغزى فكرته لا يكتمل إلا مع تذكر أن هناك رأسمالية غير مستغلة أيضًا، كما أتى في كثير من وثائق الناصرية وخطب زعيمها، وأن مفهوم الشعب يتضمن الرأسمالية الوطنية.**

**وهكذا *يبدو* أن اشتراكية الميثاق تشبه الاشتراكية الديمُقراطية، اشتراكية الدولية الاشتراكية ولكن بدون ديمُقراطيتها.**

**ويقال أنه في إحدى المناسبات حسم عبد الناصر الجدل الدائر وسط النخبة الناصرية عن نوع الاشتراكية المطلوب قائلًا إن الاشتراكية واحدة، ولكن هناك طريق عربي إلى الاشتراكية. ولكن الميثاق يرد على من يصدق ذلك:** ***"إن التطبيق العربي للاشتراكية في مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض"*** **(ص 63). ويفسر ذلك تفسيرًا ديماجوجيًّا، بـ*"قدرة الفلاح المصري على العمل الخلاق"*، ثم يتكلم عن التعاون الزراعي دونما إشارة إلى ما إذا كان التعاون المطلوب إنتاجيًّا أم تسويقيًّا. وهنا يتضح أن الطريق العربي المزعوم إلى الاشتراكية الواحدة ليس مجرد طريق، بل هو نظام اقتصادي-اجتماعي محدد يؤمن بأشياء ويرفض غيرها. والأهم من ذلك أنه قد اتضح الآن بكل جلاء أن الاشتراكية التي عرضها عبد الناصر تختلف عن تلك التي عرفها فورييه أو أوين أو ماركس.. إنها *"عدم استغلال الإنسان لأخيه الإنسان"*، وهذا الأمر تتضمنه الاشتراكية بالطبع، ولكن من الملاحظ**

---

**[156] لم تبتكر الناصرية شيئًا فريدًا في هذا المجال، فقد سبقتها وتفوقت عليها نظريًّا كافة حكومات الدول الاشتراكية، وتفوق على عبد الناصر قادة اشتراكيون كبار مثل لينين وتروتسكي وستالين الذين تحدثوا عن ضرورة الإكراه لبناء الاشتراكية وأهمية الطاعة العمياء للحزب من قبل العمال وعن إمكانية بدء إقامتها في بلد متأخر، إلخ. انظر في ذلك أعمال لينين الأخيرة وكتاب "الإرهاب والشيوعية" لتروتسكي.**

**أن الناصرية قد أشارت إلى أن هناك رأسمالية غير مستغِلة، بحيث يصير الاستغلال مفهومًا غامضًا أو نسبيًّا. وليس هناك ما هو أطرف من المبرر العنصري والديماجوجي لإبقاء الملكية الخاصة الأبدية للأرض: قدرة الفلاح المصري، إلخ، هكذا دون أي إشارة حتى إلى شعار "الأرض لمن يفلحها" وهو شعار برجوازي، حتى في إطار الملكية الفردية للأرض.**

**2. في التجارة الداخلية: يستهدف الميثاق تحقيق سيطرة الدولة على 25% من التجارة الداخلية خلال عشر سنوات، أي حتى عام 1970. ويحذر من أن التجارة الداخلية يجب أن تكون بغير استغلال وبربح معقول (ص 57). وبما أن الاشتراكية الدينية لا تشترط القضاء على الملكية الخاصة، يكون تأميم التجارة غير وارد. ولكن الميثاق يصر على سيطرة الدولة على التجارة الخارجية، دون ذكر أي مبرر للتباين بين الموقفين. والمفهوم أن التجارة في البلدان المتخلفة هي التي تتحكم، وإن بشكل غير مباشر، في الصناعة وفي قطاعات الإنتاج عمومًا. والمبرر الفعلي هو أن الناصرية كانت عاجزة بالفعل عن تأميم التجارة والمقاولات. وأحيانًا ما كان عبد الناصر يبدي تحفظًا على أي محاولة للمواجهة مع كبار التجار.**

**3. يجب حل الصراع الطبقي سلميًّا في إطار الوحدة الوطنية: فيتحدث الميثاق (ص 73) عن الصراع السلمي بين الطبقات، كما يدعو إلى تذويب الفوارق بين الطبقات، دون تحديد لمدى هذا التذويب، فهل يصل -مثلًا- إلى إلغاء الطبقات تمامًا؟ ومن الواضح أن هذا ليس هو الهدف المنشود. ويتضمن مفهوم الصراع السلمي بين الطبقات على نحو صريح مصادرة حق الإضراب والتظاهر، حق الشعب في ممارسة العنف ضد مستغليه الذين يملكون أجهزة القمع التي صادرتها الناصرية واستخدمتها بالنيابة، ولم يطالب الميثاق بهدمها.**

**كل شيء إلا الماركسية، هذه هي القضية. وهو ما لاحظه غالي شكري دون أن يستنتج منه شيئًا ذا أهمية. وقد لاحظ أيضًا أن عبد الناصر كان يهاجم اليسار فكريًّا دون أن يفعل نفس الشيء مع اليمين. ولكنه لا يرى في هذا سوى مجرد "مثلب"[157].**

**وهناك نقطة أخرى تستحق التعليق. فالاشتراكية الناصرية ليست أممية وليست حتى عربية، رغم إعلان الناصرية أن العرب أمة واحدة، بل قطرية الطابع، تسبق الوحدة العربية من حيث الأولوية. وهنا بزت الناصرية الستالينية، فـ *الاشتراكية في بلد واحد* صارت الاشتراكية في قطر واحد رغم تسميتها أحيانًا بالاشتراكية العربية.**

**وبشكل عام، من الواضح أن دعوة الميثاق إلى الاشتراكية في عام 1962 كانت بغرض وصف وتبرير الوضع القائم فعلًا في ذلك الوقت، ومحاولة إبراز وجه اشتراكي للمجتمع، والأهم، مواجهة الماركسية، وليس لوضع مشروع اشتراكي.**

---

**[157] المرجع السابق، ص 21.**

**ثالثًا: الوحدة العربية:**

**يرتبط مفهوم الناصرية عن الوحدة العربية ارتباطًا وثيقًا بمفهومي الحرية والاشتراكية، فالوحدة تتويج لهما، وبالتالي يكون المطلوب هو وحدة في دولة ناصرية، على أساس اشتراكيتها التي تتضمن قبول الرأسمالية الوطنية والملكية الخاصة للأرض والتجارة الداخلية. ومثلما أصرت الناصرية على الانتقال السلمي إلى الاشتراكية، أصرت بشكل أوضح على أن تحقيق الوحدة يتم فقط بالطرق السلمية، *"فالقسر بأي وسيلة عمل مضاد للوحدة"*. ولكن الميثاق لم يحدد قسر من، الشعوب أم الحكومات القطرية؟ ويتمادى الميثاق بعد ذلك قائلًا إنه أيضًا عمل غير أخلاقي وخطر على الوحدة الوطنية. ومع ذلك لم تستبعد العنف ضد الرأسمالية، ولكن هذا العنف لم يفسر بالضبط: كيف يمارس وما هي أشكاله، هل هي الثورة الدامية والحرب الأهلية كما تذهب اللينينية، أم عنف أجهزة الأمن الناصرية. ثم يوضح موقفه من الحكومات القطرية: فالجامعة العربية جامعة حكومات، ولذلك فهي تستطيع أن تحقق خطوات فقط على طريق الوحدة ولذلك لابد من تأييدها، أي أن دولة الوحدة لا تتحقق على يد قوى الشعب العاملة فقط، بل وتشارك في تحقيقها أيضًا الرأسمالية "غير الوطنية" والمشايخ، أي الحكومات المشتركة في الجامعة العربية. بل هو يعتبر أن العرب متحدين فعلًا بشكل وبدرجة ما: *"وإن الذين يحاولون طعن فكرة الوحدة العربية من أساسها مستدلين بقيام خلافات بين الحكومات العربية، ينظرون إلى الأمور نظرة سطحية، إن مجرد وجود هذه الخلافات هو في حد ذاته دليل على قيام الوحدة"*.**

**ومن الواضح أن شعار الوحدة العربية يرتكز على اعتقاد الناصرية بوجود أمة عربية واحدة، وهي لم تقدم أفكارًا خاصة بهذا الصدد، مكتفية بتكرار أفكار بعض التيارات القومية.**

**الوحدة العربية، وفقًا للناصرية، ينبغي أن تتم في إطار اشتراكية مضادة للاشتراكية الماركسية، كما يسميها عبد الناصر، وبالتالي ينبغي أن تتم الوحدة في إطار مضاد للحركات الثورية الراديكالية، ولفكرة ديكتاتورية البروليتاريا. وبهذا تتحقق الوحدة على حساب الحركة الشيوعية، لصالح فكرة دولة بوليسية كبيرة على الطراز الناصري.**

**فالدعوة السلمية تنتهي بحكم بوليسي. بينما كان الحكم البوليسي عاملًا هامًّا في فشل محاولات الوحدة الناصرية، وقد ظهر الفشل أولًا في السودان، حيث رفض الشعب السوداني في النهاية الوحدة الناصرية، لأنه كان يتمتع في ظل طبقته المسيطرة القطرية بقسط أوفر من الحرية، ثم في سوريا لعوامل منها رفض الشعب السوري بوجه عام للنظام البوليسي الناصري.**

**كذلك فشروط الوحدة الناصرية تتضمن، أو هي في حقيقتها، نفي لفكرة الوحدة نفسها. فهي وحدة لـ"قوى الشعب العاملة" التي لا تقبل موضوعيًّا أن تتحد على صعيد الأمة العربية المزعومة. كما أنها تستبعد وسيلة لا غنى عنها لتحقيق الوحدة، العنف ضد الطبقات المسيطرة، والذي قد يكون ضروريًّا أحيانًا، هذا اذا كان المشروع جادًّا حقًّا.**

**كذلك يعلن الميثاق ضرورة تأييد الجامعة العربية على أساس أن الحكومات العربية التي قسمها الخطاب الناصري في أوائل الستينات إلى حكومات عميلة ورجعية وتقدمية، تستطيع أن تدفع بمسألة الوحدة إلى الإمام. فإذا كان –حسب الميثاق- *"أي عنف هو ضد الوحدة"* تكتمل الصورة: أي -عمليًّا- لا وحدة على الإطلاق.**

**يمكن الآن استنتاج أن فكرة الوحدة العربية لم تكن حسب الأيديولوجيا الناصرية موضوعًا ملحًّا، ولم توضع حتى نظريًّا على جدول الأعمال في المدى المباشر. كما أن تحقيقها كان مشروطًا بعوامل شتى تعيق تحقيق هذه الفكرة تمامًا، منها نبذه أي عنف، بل والتعاون مع الأنظمة العربية الرافضة، بل والمعادية للوحدة أصلًا.**

**وقد زعم الميثاق أن العصر يشهد *"تغيرات عالمية تنفي قيام الوحدة على الطريقة الألمانية والإيطالية"*، بينما كان الفيتناميون يحققون ذلك بنفس الطريقة تقريبًا، ونجحوا نهائيًّا في ذلك عام 1975. والشيء نفسه ينطبق على الصراع الطبقي، ففي عام 1962 كان الميثاق يتكلم عن متغيرات عالمية بينما كان كاسترو يقود الثورة المسلحة في كوبا ويعلن تصفية الطبقة المسيطرة. ثم أتت الثورة المسلحة في الجنوب العربي في 1963-1967، وأنجولا وموزمبيق وكمبوديا ولاوس.**

*********************************

**الميثاق، كما نستنتج من التحليل السابق، والناصرية عمومًا كأفكار، عبارة عن خليط مشوش من المادية والمثالية، من البراجماتية والديماجوجيا، ذات منهج انتقائي، أي بدون منهج حقيقي، أو منهج اللامنهج، محايد من الناحية العقائدية ولا منحاز من الناحية السياسية.**

**يتمثل محتوى الأيديولوجيا الناصرية بإيجاز في الدعوة لتحقيق الاستقلال السياسي المباشر، ومصادرة المجتمع المدني لصالح الدولة، ومد نفوذ مصر إلى العالم العربي بالقدر الذي يحافظ على هيبة الدولة في الداخل دونما تورط في مشاريع حقيقية للوحدة العربية، واستغلال التناقضات الدولية والمحلية لتدعيم النظام السياسي، وترميم النظام الاجتماعي بما يمكِّن الدولة من مصادرة الصراع الطبقي.**

***إن جوهر هذه الأفكار جميعًا هو السعي لتحقيق سيادة الدولة على المجتمع المدني.***

**وقد طرحت الناصرية محتوى أفكارها منذ بداية انقلابها، فهي تنسجم تمامًا مع طموحات النخبة الجديدة المتعطشة إلى السلطة وما يترتب على ذلك من تحقيق لمصالحها. ولكن *شكل* هذه الأفكار قد تغير أكثر من مرة، وحتى بعد وضع الميثاق صدرت وثائق أخرى تتضمن تغييرًا في صورة الفكر الناصري، أي في الشعارات دون المحتوى العميق.**

**وقد تم الاكتفاء هنا بتحليل محتوى هذه الأفكار، أما تحليل الشعارات المناقضة للمحتوى فسيؤجل إلى مرحلة لاحقة، لدى تناول السياسات الفعلية للنظام.**

**لقد عبرت الأفكار الناصرية عن منطق الحكم الناصري، منطقه الموضوعي، بمعنى أن البداية كانت هي الانقلاب، والذي مع قيامه ظهرت النخبة الناصرية وفقًا لديناميكيات الواقع آنذاك. وقد أعلنت هي عن محتوى أفكارها مع تفاعلها بنقاطها الست مع الأوضاع الفعلية.**

*****************************

## موقف الحركة الشيوعية من الأفكار الناصرية:

**بالرغم من وجود تيارات سياسية أخرى بخلاف التيارات اليسارية إبان العهد الناصري، إلا أن اليسار بالذات، باستثناء قلة من الأفراد، قد انتهى به الأمر إلى *الاندماج* في النظام الناصري، بل لعب الماركسيون المؤدلجون جيدًا دورًا هامًّا في الدعاية لهذا النظام. لذلك سيُعرض هنا تصور هذا التيار، ليس باعتباره تيارًا معارضًا، بل باعتباره أهم أبواق النظام على الصعيد الأيديولوجي اعتبارًا من 1965/1964. بل إن ما قدمه المنظرون الماركسيون كان في حقيقة الأمر تعميقًا لـ"الفلسفة" الناصرية، بل يمكن القول ببساطة إنهم ساهموا مساهمة جوهرية في إنتاج أيديولوجيا ناصرية ذات *مظهر* متماسك وعميق. وفي الحقيقة لا يمكن أبدًا سوى اعتبار الغالبية العظمى من الماركسيين المصريين وقتها ناصريين إلى حد أو آخر، وخصوصًا كبار مفكريهم.**

**ومع أن كافة التنظيمات الماركسية – تقريبًا- كانت قبل يوليو 1961 لا تزال تفكر في إطار الثورة الديمُقراطية[158]، فقد دفعت إجراءات 1961 أكبرها إلى التخلي عن هذه الفكرة. فمنذ الآن فصاعدًا، صار شعار الثورة الاشتراكية معتَمدًا لدى الغالبية، مع أنه كان من المنطقي أكثر أن يرفض الحزب الشيوعي المصري الشعارات الاشتراكية للنظام وكذلك إجراءات الاشتراكية المزعومة، السابقة لأوانها حسب خط الحزب الأصلي. بل لقد التهب اليسار حماسًا بعد أن تجاوزت الناصرية برنامجه، بل وأيّدت الغالبية خط الناصرية**

---

**[158] رفعت السعيد، منظمات اليسار المصري 1950-1957.**

**ومن الطريف أن خطاب شهدي عطية الشافعي إلى جمال عبد الناصر كان يصر على أن الثورة الاشتراكية ليست قضية اليوم بالنسبة لحزبه، بل لخص برنامجه في:**

1. **التفاف الشعب حول الحكم القائم.**
2. **تحالف الطبقات الوطنية من أجل تنفيذ برنامج الحكومة.**
3. **تحويل الاتحاد القومي إلى حزب فعال للشعب كله.**
4. **إزالة الشقاق بين مصر والعراق.**
5. **تأكيد العلاقات الودية مع المعسكر الاشتراكي.**

**وقد كتب الخطاب في سبتمبر 1959 ونشرته مجلة "الطليعة" في يناير 1975، ونشر رفعت السعيد أجزاءً منه في "تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، الوحدة - الانقسام – الحل 1957-1965"، ص ص 203-204.**

الجديد معتبرةً أن الثورة الاشتراكية قد بدأت، أو على الأقل أن السلطة تسير في طريق تنمية *"لا رأسمالي"*، يؤدي إلى الاشتراكية. ليس هذا فحسب، بل واعتبروا هذا التحول خطوة عجزوا هم عن القيام بها. واعتبر معظم أفراد اليسار إعلان الاشتراكية بداية الثورة الاجتماعية، بينما اعتبر انقلاب 1952 بداية الثورة السياسية. فلا يكتفي غالي شكري، مثلًا، بوصف الناصرية بالثورة، بل يقول: *"نظام الناصرية لو قلنا إنها كانت ثورة واحدة، فالحقيقة أنها كانت ثلاث ثورات"*. ثم راح يقسمها كالآتي: *"الفترة الواقعة بين عامي 1952، 1956 هي الثورة الوطنية"*.. *"أما الفترة الواقعة بين عامي 1958 و1961 فهي ثورة الوحدة القومية"*.. *"وأما الفترة الواقعة بين عامي 61 و70 رغم الهزيمة العسكرية بينهما وتدهور خطة التنمية الاقتصادية وتعاظم الطبقة الجديدة، فانها تكون الثورة الاجتماعية حيث انتقلت السلطة في شخص قائدها من تمثيل الطبقة الوسطى موضوعيًا إلى تمثيل قاعدة اجتماعية أوسع من البرجوازية المتوسطة والصغيرة والفلاحين والعمال"*. وإحقاقًا للحق فقد وصف غالي شكري هذه الموجات الثورية المزعومة بأنها ثورات *ناقصة*[159]. والواضح الإشارة لكون هذه "الثورات" ناقصة إنما يعبر عن عدم ارتياح الأستاذ/ شكري لتحليله، ذلك أن كل الثورات كانت ناقصة بمعنى من المعاني، حتى الثورة الفرنسية العظمى. ونسجل ملحوظة أخرى: إن انتقال السلطة طبقيًا في شخص قائدها لهو أمر يحتاج إلى تفسير لم يقدمه أبدًا الأستاذ/ شكري، وهي فكرة طرحها الناصريون ومعظم مفكري الماركسية المصرية كثيرًا، تتلخص في أن تطور فكر الزعيم أدى إلى تطور النظام، دون تقديم تفسير لآلية حدوث مثل هذا التأثير السحري.

فباستثناء السنوات الأولى، كان أعضاء المنظمات الشيوعية متحمسين أشد التحمس للسياسة الناصرية، خاصة السياستين الخارجية والاقتصادية. وكان الحماس عظيمًا خلال الستينات، وحتى داخل المعتقلات. ويستثنى من ذلك موقف أقلية يسارية كانت غير متحمسة وبعضها معاد، ولم ترحب بالشعارات الاشتراكية للنظام، وشخصته ككل كنظام برجوازي رغم التأميمات الكبرى.

أما الخلاف الذي ظل دائمًا يوضع في الاعتبار من جانب الجميع تقريبًا، فكان يتعلق بمسألة نظام الحكم، أي الديمُقراطية. ولكن منذ الإفراج عن الشيوعيين المعتقلين تغيرت الغالبية، وخاصة عناصر المثقفين، وراحت تتفادى بقدر الإمكان أي خلاف مع الناصرية، حتى بخصوص مسألة الديمُقراطية، وتشكلت "جبهة" في شكل ناصري أصيل. فاندمج اليمين الماركسي في مؤسسات السلطة، فلم يكتف بحل الحزب في عام 1965 وإنما راح يمارس الدمجحة على وعي الجماهير بشعارات لم يرفعها من قبل صراحةً. وكان هو الذي استطاع بأفضل شكل أن يصور الحكم الناصري في صورة الحكم الثوري الديمُقراطي.

ففي التنظيم الطليعي ضمت السلطة عددًا محدودًا من الشيوعيين المعتدلين انضم بعضهم قبل حل الحزب الشيوعي المصري. وقد لعب هؤلاء دورًا كبيرًا في إعداد النشرات

[159] الثورة المضادة في مصر، ص ص 375-376.

والأبحاث التي تظهر الحكم الناصري في صورة اشتراكية وديمُقراطية شعبية، وإلقاء المحاضرات على الشباب، وتلقينه مبادئ الأفكار الناصرية التي سبق ذكرها.

وقد وافق هذا الاتجاه على صيغة الـ50% وعلى الاتحاد الاشتراكي كتنظيم ثوري والميثاق كنظرية ثورية، كبديل معترف به ضمنًا على الأقل، للماركسية التي تم الاحتفاظ منها ببعض الصياغات وتقاليد الكتابة ووُضعت في خدمة الناصرية. فبالرجوع إلى المنابر الرسمية ليمين الحركة الشيوعية إبان الفترة التالية لعام 1965: مجلتي "الطليعة" و"الكاتب"، مجلة "روز اليوسف" إلى حد ما، صحيفة "الأخبار" في فترة ما، يجد القارئ ترويجًا للأفكار الناصرية وفق صيغ ماركسية. ولا يكاد يخلو عدد واحد من عشرات التوكيدات على سلامة "النظرية الثورية" و"التنظيم الثوري" الناصريين. وهذه بعض النماذج لكي يقف القارئ على روح اللحظة، إن صح التعبير:

*"تعترف اشتراكيتنا في الميثاق بصراع الطبقات، وتضع له تحليلًا علميًّا من أرقى ما عرف من تحليلات، وهي تتطلب حل الصراع الطبقي حلًّا سلميًّا"* [(160)].

ويستكمل نفس الكاتب، فيتكلم في فقرة طويلة عن ديكتاتورية البروليتاريا باعتبارها شرطًا أوليًّا للثورة الاشتراكية.. ولكنه يتدارك فيقول أنه بعد الحرب الثانية *"ظهر شيء جديد تمامًا في البلدان النامية"*. *"تبدأ هذه البلدان في التحول من الثورة الوطنية إلى الاشتراكية بغير إقامة ديكتاتورية البروليتاريا، ولكن باتخاذ أشكال جديدة لسلطة الشعب العاملة"* [(161)]. يفهم من هذا أن فؤاد مرسي، الماركسي، يعتقد أن ديكتاتورية البروليتاريا ليست سوى أحد أشكال سلطة الشعب العامل. أما في الكلاسيكيات الماركسية فقد اعتبرت سلطة السوفيتيات، أو المجالس الشعبية شكلًا لديكتاتورية البروليتاريا، أي عكس ما يقصده. ويضيف فؤاد مرسي: *"إن مبدأ الـ50% هو أخطر مبدأ ديمُقراطي أقرته التجربة الناصرية"* [(162)].

أما لطفي الخولي، "فيتعمق" كعادته في التحليل بمناسبة إنشاء التنظيم الطليعي:

*"هذه الثنائية الموضوعية لظروف المجتمع المصري العربي الراهن هي -في رأيي- الأساس المادي الذي يعكس بالضرورة ثنائية التنظيم السياسي في مصر، إذ يجب أن يكون جماهيريًّا وطليعيًّا في وقت واحد"، "وهذه الثنائية في التنظيم تفيد في ظروفنا الحالية في تلافي أخطاء وعيوب نظام وحدانية الحزب". ثم يلجأ إلى استخدام لغة هيجل: "فالجهاز السياسي إذن هو -موضوعيًّا- جزء من تنظيم كلي، وبمعنى أكثر دقة هو الجزء القادر والمؤهل (...) والعلاقات التي يجب أن تقوم بين الاتحاد الاشتراكي والجهاز السياسي هي من النوع الأخير: علاقات توحد عضوي"* [(163)]. ثم يواصل الحديث عن مفهوم جديد، هو العضوية المزدوجة لكادر الجهاز السياسي. وما يستكمل

---

[(160)] فؤاد مرسي، مجلة "الطليعة"، عدد أكتوبر 1966.

[(161)] نفسه.

[(162)] مجلة "الطليعة"، يوليو 1965.

[(163)] مجلة "الطليعة"، عدد أبريل 1965.

**هذا التحليل الدیالكتیكي ما قاله لطفي الخولي فیما بعد: *"وكل محاولة لإعادة التنظیم الشیوعي أو تكوین تنظیم جدید خروج على الالتزام یجب أن یُدان لأنه أصبح تآمرًا ضد قضیة بناء الاشتراكیة في مجتمعنا بالطریق الذي اختاره المیثاق وتحالف قوى الشعب العاملة بقیادته الثوریة"* [164].**

**وینتقل محمود أمین العالم، أعمق منظِّر للناصریة، نقلة أخرى ذات شكل أكثر هیجلیة[165]، فیتحدث عن الحریة منتقدًا مفهومها اللیبرالي، مقدمًا لمفهوم هیجلي للغایة: الحریة هي إدراك الضرورة. ولكنه راح یصدم القراء، فهو لا یقصد بـ"الضرورة" ما قصده هیجل، بل حالة الطوارئ الدائمة طوال العصر الناصري: *"كثیر من المواطنین لازالوا یفتقدون المعنى الحقیقي للحریة ویتعلقون بأسلوب لیبرالي لا یتفق مع ملابساتنا الثوریة الجدیدة"*، *"ولعل المیثاق أن یكون أنضج ما كتب حتى الآن عن المفهوم العلمي الصحیح للحریة"*، ثم یسند نفسه إلى هیجل: *"یعرف هیجل الحریة بمعرفة الضرورة"* [166]، ویواصل: *"أي الوضعین أكثر حریة، مصر قبل ثورة 23 یولیو 1952 أم مصر بعدها؟ في مصر قبل 1952 كانت هناك أحزاب ومعارك دستوریة وبرلمان وانتخابات ووزارات تقوم وأخرى تقعد، وجرائد ومجلات مملوكة للأحزاب أو للأفراد ومعارضة برلمانیة"*. *وقد تناسى* أن یضیف أنه كانت هناك نقابات للعمال والطلاب وحق العمال في الإضراب، ونقابات مهنیة مستقلة ودستور یكفل الحریات الشخصیة للأفراد وصحافة یساریة معلنة وشرعیة، إلخ إلخ. *" وفي مصر الثورة لیست هناك أحزاب ولا صراع حزبي، لیس ثمة معارضة برلمانیة بالمعنى التقلیدي ولا ملكیة فردیة للصحف والمجلات،" إلخ."* ثم راح یتساءل: *"فأي الوضعین أكثر حریة؟"* ثم یجیب على التساؤل في فقرة طویلة قائلًا: *"إن جوهر الحریة قبل عام 1952 كان للرجعیین والرأسمالیین والإقطاع.. أما بعد عام 1952***

---

**[164] افتتاحیة مجلة "الطلیعة"، عدد 12 عام 1966.**

**[165] معارك فكریة، ص ص 154-187.**

**[166] لیس المعنى الذي یقصده هیجل بهذه العبارة هو المعنى الذي أراد أن یقدمه محمود العالم، فهیجل یرى أن *"الحریة تعني أن الشيء الآخر الذي تتعامل معه هو ذات ثانیة، حتى إنك لا تترك أبدًا الأساس الخاص الذي تقف علیه، وإنما تشرع لنفسك وتضع قانونك الخاص"* (موسوعة العلوم الفلسفیة، المجلد الأول، ص 102). فالحریة باختصار تعني التعیین الذاتي، أي أن تحدد نفسك بنفسك. فإذا كانت القوانین تعبر عن إرادتي، فأنا إذن حر. أما إذا كانت تعبر عن إرادة الحاكم فأنا إذن لست حرًا لأن *"الحریة تستلزم ألا نشعر أننا في حاجة إلى شيء آخر غیر ذواتنا"* (ص 103). ویرى هیجل أن الحقیقي هو الكلي، لذلك یكون الفرد إنسانًا حقیقیًّا بقدر ما یكون في هویة مع مفهومه كإنسان، أن تكون إرادته هي إرادة الكل، الإنسان كذات مفكرة، أي أن تكون هي إرادة العقل. أما حریة الإنسان الطبیعي فهي عكس الحریة، لأن هذا الإنسان -حسب تعبیر هیجل- *"لیس سید نفسه"*، *"فمكونات إرادته وآرائه لیست خاصة به"* (ص 103).**

**فالقاعدة التي یضعها هیجل للحریة الحقیقیة قاعدة أعمق كلیة من فهم الأستاذ محمود العالم، فالحریة ینبغي أن تفهم على نحو عقلاني، فعلى الإنسان الفرد كذات مفكرة أن یحدد نفسه بنفسه بهذه الصفة، وبالتالي أن یحددها وفقًا لما هو معقول، والمعقول كلي لأن العقل الإنساني هو العقل الإنساني عمومًا، ولیس عقولًا عدیدة، فالحقیقة -لدى هیجل- واحدة والمنطق واحد، والحقیقة تتفق دائمًا مع العقل، فهي المعقول نفسه. أما العقل الفردي الذي یعارض المعقول، فهو لیس في هویة مع مفهوم العقل، أي لیس عقلًا حقیقیًّا.**

**وهیجل یمد كلامه على استقامته، فهو یستنبط المجتمع المدني والدولة بطریقة تبدو منطقیة. ولكنه یفعل ذلك في الحقیقة بطریقة بالغة التعسف، ورغم ذلك فهو یقول أن *"الدولة الفاسدة أو السیئة هي دولة غیر حقیقیة"* (موسوعة العلوم الفلسفیة، المجلد الأول، ص 106) ویقصد الدولة التي لا تتفق مع مفهوم الدولة كما حدده هو. والخوض في هذه المسألة یحتاج إلى كثیر من الإطالة، ولكن الغرض هو فقط توضیح كیف قُدِّمت "الفلسفة الناصریة" باستخدام مفاهیم لها بریقها ولكن بمعانٍ مناقضة لها.**

*فقد تحققت أسس أرقى للحرية بفضل انتقال السلطة إلى الأيدي الوطنية*، ثم حدث انتقال *من سلطة مجلس الثورة إلى سلطة الشعب العامل وإلى نسبة العمال والفلاحين المقررة"* . ثم يصف الدعوة إلى تعدد الأحزاب بأنها *"دعوة في الحقيقة إلى الثورة المضادة"* : *"إن طريق الحرية في بلادنا ليس طريق البرلمانية الليبرالية، ليس طريق تعدد الأحزاب، وإنما هو طريق التحالف الثوري لقوى الشعب العامل والتنظيم الثوري القائد"* ، *"إنه طريق البرلمان الشعبي والمجالس الشعبية، طريق أغلبية العمال والفلاحين، إلخ"* . ويقول في نهاية الفصل: *"وهذا هو المعنى الذي نحتفل به في أعياد ثورة يوليو المجيدة"*. ليس من الضروري هنا تكرار ما ذُكر حول طبيعة الحكم الناصري الفردي. وليس من العسير على الأستاذ محمود العالم أن يستوعب مدى زيف تلك الـ50% المذكورة، فيكفيه أن يرجع إلى تعريف العامل والفلاح. كذلك ليس من الصعوبة بمكان أن يرى بكل وضوح كيف انتقلت السلطة من "مجلس قيادة الثورة" إلى الحكم الفردي وليس إلى الشعب العامل، وأسهل من ذلك أن "يكتشف" غياب البرلمان الشعبي والمجالس الشعبية، إلخ.

وليلاحظ القارئ أن العالِم يقصد الواقع القائم بالفعل، فالبرلمان شعبي لأنه يضم 50% عمالًا وفلاحين حسب التعريف الناصري، ولكنه تناسى واقع أن أغلبية العمال والفلاحين تضم هي نفسها أغلبية من الموظفين وملاك الأراضي وفقًا للتعريف الرسمي.

باسم الاشتراكية، جرى بمساعدة هامة من مفكري اليسار في مصر، الذين تحول كثير منهم إلى ناصريين، تقديم نظام يوليو كثورة اشتراكية، بل واعتبار الانتقال للاشتراكية ممكنًا حين تختار السلطة هذا الحل. أي أن الاشتراكية يمكن أن تتحقق بواسطة فرد ملهم، تطورت أفكاره وهو على قمة جهاز دولة رجعي. بل وأنه من الممكن أن يقتنع جهاز الدولة الرجعي بضرورة ما سُميَ بالحل الاشتراكي لمشاكل المجتمع، والانتقال من الرأسمالية أو غيرها إلى الاشتراكية طوعًا واختيارًا. بل لقد أصبح للصراع الطبقي أسماء جديدة مثل: نظرية الوحدة والصراع، وبهذا المفهوم الجديد أصبح من الممكن أن يُحل الصراع الطبقي سلميًّا، وأصبح إذن التطور التاريخي يجري، لا من خلال ذلك الصراع، بل من خلال حله سلميًّا، أي من خارجه، بتدخل عامل فوق طبقي، آلة توفيقية، كما صورت السلطة الناصرية نفسها. وفي أقصى الحالات يتم حل الصراع الطبقي بالنضال الفكري، داخل "تحالف قوى الشعب العاملة". ولقد تراجع كثيرٌ من مفكري اليسار حتى عن النضال البرلماني وشعار الحكومة البرلمانية بل واعتبروا الديمُقراطية الليبرالية شيئا برجوازيًّا رجعيًّا وأحيانًا وصفت بأنها دعوة للثورة المضادة.

ولكن كيف تقوم سلطة الشعب العامل الثورية باعتقال وتعذيب الشيوعيين، الذين رفعوا شعارات النظام نفسه، أو بالأحرى الذين رفع النظام شعاراتهم واستخدم لغتهم؟ استمر التفسير الذي يفصل بين الدولة ومؤسساتها، وبلغ أكمل صورة على يدي الزعيم الثاني لمجموعة الأغلبية، أبو سيف يوسف، فهو يرى -مستخدمًا لهجة هيجلية- وجود تناقض مع النظام ولكنه لا ينفي وحدة "القوى الوطنية"، مستندًا إلى قانون وحدة وصراع المتناقضات، الديالكتيكي الذي عبَّر عنه في رأي فيلسوف الأغلبية قول الشاعر:

**بلادي وإن جارت عليّ عزيزة**
**وأهلي وإن ضنّوا عليّ كرام**

**وكان تعليق الفيلسوف كالتالي: "*هذا الشاعر يعبر بشكل من الأشكال عن صياغة لقانون الوحدة والصراع*"[167]. والحقيقة أن التناقض مرتبط دائمًا بالوحدة، ولكن الوحدة أو الهوية في الديالكتيك ليست كما هي في ذهن أبي سيف يوسف، بل هي *وحدة متناقضات*. والأمر الأهم أن الفيلسوف لم يفسر الوقائع، فالتناقض قد تغلب على الوحدة، دون أن ينبس ببنت شفة حول إمكانية اعتبار هذه الوحدة لا تمت بصلة إلى الوطنية. أفلا تتحد البرجوازية والبروليتاريا أيضًا في نمط إنتاج واحد؟ إن الوحدة في الديالكتيك لا تعني الصداقة أو المحبة كما يفهمها الفيلسوف العزيز.**

**لقد وقفت الماركسية المصرية في الفترة الناصرية مدهوشة أمام سلطة بدت لها مثل أبي الهول، يكتنفها الغموض من كل ناحية. وهذا ما يفسر لماذا أصبحت الخلافات بين المنظمات الماركسية التي تكونت بعد سقوط الناصرية تنطلق من الاختلاف على تحديد طبيعة تلك السلطة. وقد بلغ التشوش أقصاه عند ط. ث. شاكر. فقد اعتبر أنه في النظام الناصري كان "الثقل السياسي في المجال الفكري للبوجوازية الصغيرة بينما كانت سياسته العملية تخدم في الأساس مصالح الفئات الوسطى من البرجوازية"، بينما عاد في مكان آخر "يعمق" هذه الفكرة، معتبرًا أن الناصرية "قد تبنت فكر البرجوازية الصغيرة للاستعانة بها في الصراع ضد أعدائها"[168]. في الحقيقة ذهب ط. ث شاكر مذاهب شتى في كتابه الصغير، ولم يكن محددًا أبدًا في وصفه لطبيعة السلطة الناصرية، فيقول مثلًا: "*لقد كان النظام الناصري يمثل البرجوازية المتوسطة أساسًا ويعتمد على البرجوازية الصغيرة كقاعدة اجتماعية محكمة*" (ص 37)، بينما ذكر في نفس الكتاب أن الناصرية كانت تحالفًا بين البرجوازية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة (ص 38).**

***************************

**في الواقع تحمل الأيديولوجيا الناصرية في داخلها مهمة تبرير النظام، وليس البحث عن الحقيقة. لذلك فهي لم تشتبك أبدًا مع الأيديولوجيات الأخرى اشتباكًا حقيقيًّا، ولم تسمح السلطة بأي نقد يوجه لها، كما أنها قد قُدمت للشعب كحقيقة مطلقة، كديانة، لا كوجهة نظر. وهي في هذا وإحقاقًا للحق لا تختلف عن الأيديولوجيات الأخرى المطروحة في المنطقة. إلا أنها صيغت بطريقة تقدم النظام في صورة مناقضة لمحتواه الفعلي،**

---

[167] مجلة "الطليعة"، يناير 1975.

[168] المرجع السابق، ص ص 23-25.

مستخدمة ترسانة من المفاهيم المستعارة، مفرغةً إياها من محتواها، وفي هذا متفردة فعلًا وقد بزت كل الأطروحات الأخرى في الساحة العربية[169].

وقد شكلت الدعاية لشخص الزعيم جزءًا أساسيًّا من الأيديولوجيا الناصرية، وشكلت أساسًا لظاهرة عبادة الفرد الزعيم، وهي التي مازالت تسم الناصريين *حتى الآن*. فيهتم أنصار عبادة الزعيم بتصويره كنبي ملهم أو قديس أو أحد أولياء الله الصالحين، دون الحرج من تقبل نقض كثير من مكونات النظام الذي مثله أو حتى التحفظ عليه ككل. هكذا صارت الأيديولوجيا الناصرية ديانة حقيقية: زعيمًا مقدسًا وأقواله المقدسة وطقوسًا مثل الاحتفاء بذكرى ميلاده ووفاته. بل وتم خلق تصورات وهمية عن مصر الناصرية تبعد كثيرًا عن الواقع، ولا يكفي لتبديدها ذكر الحقائق والأرقام. إنه الإيمان الذي يصعب نقضه بالمنطق والعقل.

ولكن لايكفي التوقف عند هذا الحكم النظري، وإنما ينبغي اختبارمدى صحته بتحليل الواقع الملموس. فحقيقة الفكرة لا تتبدى في نفسها، بل في نقيضها، أي في الواقع الفعلي. فينبغي الآن إذن الانتقال من الفكرة المجردة إلى الفكرة كوجود متعين، وهي متموضعة.

****************************

# الباب الثاني

# السياسة الناصرية

لا يكفي أن يتجه الفكر صوب الواقع، فالواقع نفسه ينبغي أن يتجه صوب الفكر

كارل ماركس

---

[169] أما على الصعيد العالمي فقد بزتها الستالينية، الأعمق نظريًّا بكثير والمبررة لدولة أكبر وأعظم شأنًا بما لا يقاس، والتي شكلت تيارًا فكريًّا واسع الانتشار وحققت تأثيرًا سياسيًّا هائلًا. ولكن الستالينية قد قامت على أرضية ممهدة أصلًا، من تراث لينيني وحزب عريق ولم تكن بحاجة إلى استعارة مفاهيم، إلخ، بينما كانت الناصرية "عصامية" واضطرت لاستخدام تراث غيرها.

**تمهيد:**

**1. إذا تم إيجاز التحليل السابق للأفكار الناصرية لوجد أنها تنطوي على تناقض بين محتواها وشكلها. هذا التناقض هو -من زاوية معينة- مفتعل وغير حقيقي، سطحي تمامًا، بين الكلمات والمعاني المقصود بها. ولكنه في الوقت نفسه تناقض حقيقي بمعنى معين، فهذا التناقض المفتعل يعبر عن حقيقة التناقض بين محتوى الناصرية الفعلي والصورة الثورية التي حاولت رسمها لنفسها. هذه الديماجوجيا هي عنصر جوهري في الفكر الناصري. فقد راحت تستخدم مفاهيم معروفة في الفكر التقدمي لتضفي على نفسها شكلًا ثوريًّا في الوقت الذي طرحت فيه هذه المفاهيم بمعانيَ خاصة بها وحدها، فالاشتراكية ليست هي الاشتراكية المعروفة، وحرية المواطن ليست هي حرية الفرد، وحرية الوطن هي استقلال الدولة، والوحدة العربية تتحقق سلميًّا وبعد تحقيق الاشتراكية وشروط أخرى متعددة. أي أنها لا تتحقق في حقيقة الأمر. ومكمن هذا التناقض هو أن الفكر الناصري قد صيغ بطريقة ديماجوجية، لأنه لا يتضمن في حقيقة أمره مضمون شعاراته، وإنما نقيضها.**

**ولكن الديماجوجية لا تقف على دعائم وهمية تمامًا، فكان لابد لها من بعض الركائز الواقعية لكي تؤتي ثمارها على صعيد الدعاية. ولهذا السبب بالذات كانت هناك حدود معينة تطبق فيها الناصرية الأفكار التي ما كان يمكن أن تكون ديماجوجية خالصة. فالنظام كان مضطرًّا لتبرير وجوده بالأفعال لا بالأقوال وحدها، أي أن يطبق بدرجات ما أفكاره الثورية الزائفة التي انبثقت مع ظهوره وتوالى انبعاثها طوال العهد كله.**

**ولقد طبقت السياسة الناصرية فكرة المحاولة والخطأ، هذه الفكرة المجردة، فهي توصي بوجود هدف محدد يتم تحقيقه بمحاولات متتالية، وقد تشكل هذا الهدف فعلًا خلال فترة الصراع على السلطة (1952-1954) مركبًا من تفاعل مبادئ "الضباط الأحرار" مع موازين القوى التي تشكلت تمامًا خلال فترة الصراع المذكورة. وكانت الفكرة الناصرية الجوهرية تتلخص في السيطرة المطلقة للنخبة الجديدة على جهاز الدولة. وكان هذا هو الشيء الجوهري الذي تبرره الأفكار الناصرية، سبق منطقيًّا السياسة الناصرية. وقد تغيرت صورة هذه الفكرة غير مرة ولكن ظل محتواها ثابتًا وظل التناقض بين شكلها ومحتواها قائمًا دائمًا. ولأن الأفكار الناصرية تحمل التناقض المذكور، حمل الالتزام بتطبيقها مخاطر ملموسة، لأن التطبيق، وإن كان يجب أن يكون في جوهره تطبيقًا لمحتوى الأفكار، كان ينبغي في الوقت نفسه أن يتخذ شكلها، وهذا يتضمن منذ البداية سياسات متناقضة من حيث علاقاتها المباشرة، ولكنها تحقق فكرة واحدة هي حقيقة الأفكار الناصرية. غير أن هذا التناقض الصوري لا يمر مرور الكرام، لأن النظام "الاشتراكي التحرري الوحدوي" كان مضطرًا لإبراز الشكل على حساب المحتوى، أو -بمعنى أدق- لأن يجعل الأخير يبدو مثل الأول. لذلك فقد راح يقدم على كثير من الأعمال التي تكفل إبراز هذا المظهر. ولما كان الشكل يتناقض مع المحتوى ظاهريًّا، كان الالتزام بإبراز الشكل في صورة حقيقة الفكر الناصري يتطلب كثيرًا من التنازلات والمواقف الصورية والمغامرات الطائشة من جانب الناصرية. كما يتضمن التورط في مواقف**

محرجة ومكلفة، لأن تحقيق النجاحات المنسجمة مع الصورة إذا ما تخطى حدًّا معينًا يصبح ضارًّا بالمحتوى نفسه. وخلاصة الأمر أن الأفكار الناصرية قد تضمنت ورطة تكمن في صلب طبيعة النظام، وهو ما لا يمكن استنباطه من تحليل الأفكار الناصرية. وهذا ما سيتناوله هذا الباب تفصيلًا، وسوف يتم الكشف في التحليل عن مسار هذا التناقض بين شكل ومحتوى الأفكار الناصرية.

2. تتجسد السياسة العامة لأي سلطة دولة بشكل عيني في سياستها الاقتصادية، ولكنها تنضج على نحو كامل في السياسة الاجتماعية، أي في طبيعة النظام الاجتماعي الذي تتبناه أو تريد تعديله وحدود ذلك. وقد خُصص فيما سبق بابًا لتحليل نظام الحكم الناصري، فتم اعتبار نظام الحكم هو أول تجليات ماهية الناصرية نفسها، فهي تتجسد مباشرة في صورة نظام محدد للحكم، هو البونابرتية في ثوب خاص. فحكمها ليس أحد سياساتها، وإنما هو نفسها الخالصة. فالناصرية كماهية ليست طبقة اجتماعية ولكنها تظهر حين يبدأ في فك رموزها، أي من الزاوية المنطقية، كمجرد نظام سياسي، غير أن هذا النظام يحمل في طياته سياسة معينة.

3. السياسة الداخلية هي والسياسة الخارجية وجهان لعملة واحدة. ذلك أن النخبة الحاكمة هي مصدر كليهما، وهي إنما تريد نفسها في كلتا السياستين.

4. وأخيرا فإن التناقض بين شكل الأفكار الناصرية ومضمونها يشكل سياسات النظام وأفعاله، مما يسلط الضوء على تحديات الحفاظ على سردية متماسكة أثناء التعامل مع تعقيدات العالم الواقعي.

*************************************

## الفصل الأول:

## القضية الوطنية:

الوزراء السوريين قد أثاروا قضية تحويل نهر الأردن، ووضعونا في موقف حرج للغاية وإن مهمتنا في الشرق الأوسط هي مكافحة الشيوعية. فإذا ما أثرنا هذه القضية الآن في الصحف يكون الرأي العام في الجمهورية العربية المتحدة وفي الوطن العربي ضد التحويل وسوف تنضم روسيا لدعم هذا الموقف ولهذا يجب ألا يذكر شيء في الصحف عن هذا الموضوع

جمال عبد الناصر

## 1. الجلاء تحت المظلة الأمريكية:

كما اتضح في القسم الأول كانت الناصرية مطالبة بحكم ظروف مجيئها بحل هذه قضية الاستقلال السياسي بطريقة ما، بحيث لا تستفز الجماهير، وبحيث تحقق أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية للطبقة المسيطرة. وفي الوقت ذاته كانت مصالح الناصرية نفسها تنسجم تمامًا مع تحقيق هذا الاستقلال بأكمل صورة ممكنة، فكل سلطة تفضل أن تكون حرة، فإذا كانت هذه السلطة بونابرتية صار هذا النزوع أكثر إلحاحًا. إلا أن هذا التوجه العام للناصرية فرضه ليس الطابع البونابرتي للحكم في حد ذاته، بل الظروف الخاصة للموازين السياسية المحلي بشكل أساسي. ولننتبه إلى أنه كان هناك إجماع عام بين كل الطبقات -تقريبًا- على ضرورة تحقيق الاستقلال السياسي المباشر في ذلك الوقت. ولكن القضية الوطنية كانت تواجه عدوًّا قويًّا، بريطانيا، بينما كانت الولايات المتحدة تتلمظ على الشرق الأوسط وتخطط لانتزاعه منها.

وقد شارك كرميت روزفلت، رجل المخابرات الأمريكية في مصر، بدور في دفع بريطانيا للموافقة على الجلاء عن مصر، أثناء المفاوضات بين الطرفين بعد انقلاب يوليو 1952[170]. وقد أسفر الدور الأمريكي في النهاية عن نتائج فعالة، إذ تبادل الطرفان تقديم عدد من التنازلات الملموسة. ورغم محاولات الناصريين انتزاع أكبر كم من التنازلات البريطانية، لم يكن موقفهم يسمح لهم بالدخول في صدام حاسم مع الغرب، ولذلك اضطروا إلى التفاوض بمرونة وتقديم التنازلات، فقبلوا ما رفضوه في أول المفاوضات. إذ كانوا يواجهون وقت بداية المفاوضات في 1953/4/27 معارضة داخلية فعالة، فلم يكن بإمكانهم قبول العروض البريطانية إلا بعد تحطيم المعارضة الليبرالية والمعارضة الوطنية. وجاءت معاهدة الجلاء التي استحقت أن يتهكم عليها النحاس باشا، كذلك لم يسمح الإخوان المسلمون للمعاهدة أن تمر إلا على جثث زعمائهم. ولا شك أن أهم عامل دفعهم إلى الاصطدام بالضباط كان خيانة هؤلاء لوعودهم لهم فيما يتعلق بمسألة السلطة. ولكن كان توقيع معاهدة في 19 أكتوبر 1954 هو العامل المباشر وراء صدام 1954.

وقد نصت المعاهدة على 13 مادة منها ما يلي باختصار[171].

---

[170] محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، جريدة الأهرام، 1988/10/24.

[171] نشرت نصوص المعاهدة بالكامل في عبد الرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليو 1952 - تاريخنا القومي في سبع سنوات، ص ص 54-56.

**1. تجلو القوات البريطانية جلاء تامًا عن الأراضي المصرية خلال فترة عشرين شهرًا من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالي.**

**2. يبقى جزء من القاعدة البريطانية في القنال صالحًا للاستخدام وتسلمه مصر فورًا لبريطانيا عند حدوث اعتداء على إحدى الدول الداخلة في معاهدة دفاع مشترك معها من دول الجامعة العربية أو تركيا، وتتضمن التسهيلات المقدمة استخدام الموانئ المصرية. وهذا تنازل جديد بعد إلغاء معاهدة 1936.**

**3. في حالة التهديد بالهجوم على أي بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفًا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، أو على تركيا يجري التشاور فورًا بين مصر وبريطانيا.**

**4. تقدم حكومة مصر تسهيلات مرور الطائرات وكذا تسهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة لسلاح الطيران الملكي التي يتم الإخطار عنها.**

**5. يستمر الاتفاق سبع سنوات من تاريخ توقيعه، قابلة للمد بموافقة الحكومتين.**

**وقد أثارت المعاهدة سخطًا شعبيًّا عامًّا، ولكنه جاء في وقت باتت فيه المعارضة الوطنية مضعفة وعاجزة عن الدخول في معارك واسعة مع السلطة، اللهم إلا في ظروف أشد كارثية. وهنا يتضح كيف ترتب على ضرب الحركة الوطنية لجوء الطبقة المسيطرة إلى التنازل عن أهداف سبق أن أقرتها. فقد كان إبرام مثل هذا الاتفاق في عهد حكومة الوفد الأخيرة كفيلًا بتحويل البلاد إلى ساحة حرب أهلية. ولكن بعد مارس 1954 أمكن إبرامه، إذ باتت الطبقة المسيطرة في شخص ضباط يوليو أكثر قدرة على استئناف التعامل مع المسألة الوطنية بمنطقها الخاص. وإذا أُخذ في الاعتبار أن بعض تشدد الضباط كان تحسبًا لرد فعل الجماهير لأدرك المرء أن الإمكانيات المباشرة للنظام المصري كانت أقل من حدود هذا الاتفاق نفسه، وأن الطموحات الكبيرة التي عبر عنها الوفد من قبل -رسميًّا- كانت في جانبها الأكبر ذرًّا للرماد في عيون الحركة الوطنية وعجزًا عن مواجهتها.**

**وقد تم تجاوز الغضب الشعبي المكتوم بحادث المنشية الذي تمت فيه محاولة لاغتيال جمال عبد الناصر، فتحولت مشاعر الجمهور العام إلى تعاطف كبير مع السلطة ومع شخص عبد الناصر. وتدل الوقائع المنشورة بالتفصيل عن الحادث عن أنه كان محاولة حقيقية من جانب الإخوان المسلمين لاغتيال عبد الناصر، تم كشفها مقدمًا وإعادة إخراجها حتى لا تنجح وتحول جمال عبد الناصر إلى بطل قومي. ومما يدل على ذلك اعترافات المتهمين وإبلاغ المخطط المباشر بنفسه للأمن، هنداوي دوير، وكذلك تناول يوسف القرضاوي للأمر في مذكراته.**

**ويلاحظ أن الاتفاق يحمل تناقضًا واضحًا، لأنه يعد أولًا خطوة إلى الأمام على طريق الاستقلال السياسي، إذ تقرر بموجبه جلاء الجيش البريطاني عن مصر والجلاء التام عن**

جزء من القاعدة. ويعد ثانيًا خطوة إلى الخلف لأن وجود القاعدة البريطانية صار قانونيًّا بعد أن كان قد فقد شرعيته بإلغاء معاهدة 1936، كما أصبحت مصر مرتبطة بشكل غير مباشر بحلف الأطلنطي عن طريق الفقرة الخاصة بتركيا.

وتعكس الطريقة التي حقق بها الضباط الاستقلال السياسي إلى أي حد صارت السلطة حريصة على استبعاد أي دور للجماهير، بل ولم تعد تقبل حتى بفكرة استخدام حركتها كورقة ضغط في المفاوضات بطريقة منظمة، كما كان يفعل حزب الوفد، وحتى النقراشي.

ومن الممكن اعتبار تنازلات الضباط في اتفاقية 1954 بمثابة تكتيك أو مناورة تستهدف إخراج أكبر عدد ممكن من الجنود البريطانيين. إلا أن الطريقة التي تم بها هذا تعكس تراجعًا عن أسلوب نظام ما قبل الانقلاب، حيث كان الوفد يستخدم حركة الجماهير عن وعي وتخطيط مسبق حتى 1950، أما فرسان يوليو فلم يلجأوا إلى هذا السلاح. ويعبر هذا التراجع عن تغير طبيعة حركة ومزاج الجماهير، إذ صارت أكثر راديكالية، متجاوزة لطموحات الطبقة المسيطرة، بحيث لم يعد من الممكن إطلاقها بغرض الضغط على الاستعمار، بل أصبح النظام مضطرًا إلى مواجهتها بالعنف جزئيًّا، وبالرشوة، بتحقيق بعض طموحاتها، مع الاستفادة من ضغطها التلقائي والمفروض على السلطة ذاتها. يضاف إلى ذلك آلية أخرى بالغة التأثير، ولعبت دورًا فعالًا فيما بعد في تثبيت دعائم الناصرية، هي مزايدة السلطة على الجماهير نفسها على صعيد الدعاية الرسمية، ومحاولة -بقدر الإمكان- تجاوز أحلامها نظريًّا مع إجهاضها عمليًّا. وقد وقعت -مثلًا- معاهدة الجلاء تحت شعارات طنانة حول طرد الاستعمار وهزيمته، بل واعتبر يوم 18 يونيو 1956 عيدًا قوميًّا، وهو اليوم الذي تستكمل فيه بريطانيا سحب قواتها من قناة السويس وفقًا لاتفاقية الجلاء.

وقد استأنفت الولايات المتحدة مساعداتها الاقتصادية لمصر بعد توقيع الاتفاق بأيام. كما بدأت فترة من التعاون بين الناصريين وحكومة نوري السعيد لمحاربة الشيوعية في الشرق الأوسط، وتم على الأقل لقاء واحد بين عبد الناصر ونوري السعيد، كما زار صلاح سالم العراق بعد الاتفاقية. كذلك توقفت الحكومة الناصرية عن مهاجمة حلف تركيا-باكستان والنظام العراقي وعن مهاجمة الدعم الأمريكي للعراق. ومن الملفت أن صلاح سالم قد امتنع عن الإجابة على سؤال خاص حول سبب توقف هذه الهجمات. وقد أعلن نوري السعيد بعد زيارته للقاهرة في 15 سبتمبر 1954: *"وقد اتفقت وجهات النظر حول الخطوات المؤدية لخير العرب"*، كما وصف وزير خارجيته اتفاقية 1954 بأنها *"فاتحة خير لمصر والعرب"* [172]. كذلك صرح عبد الناصر بأنه *"لو وقع عدوان على الشرق الأوسط*

---

[172] كان جيفرسون كافري، السفير الأمريكي في مصر في أوائل الخمسينات يرى أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تؤيد عبد الناصر، وكان يشبهه بأتاتورك، كزعيم ثوري معتدل وكدرع ضد الشيوعية. وكان هذا السفير متعاطفًا إلى حد كبير مع صيغة الناصرية ومتفهمًا لها. انظر أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص 95، ص 115.

*فإن هذا العدوان سيصدر عن العالم الشيوعي"* [173]. وراح يهاجم الشيوعيين في كل مناسبة: في معرض رده على معارضتهم لاتفاقية 1954 قال: *"بييجوا الشيوعيين يطبعوا منشورات ويوزعوها كلها كذب، وكلها تضليل وكلها خداع، والمنشورات دي بيجيبوا فلوسها منين؟ والوسائل اللي هما بيستخدموها مين اللي بيصرف عليها؟ الشيوعين بيخدموا مين؟ هل بيخدموا القومية المصرية؟ وهل بيخدموا السيادة المصرية؟ واللا بيخدموا دولة أجنبية، واللا بيعملوا لصالح دولة أجنبية؟ وأنا قلت لكم في الماضي إن الشيوعية في هذا الوطن وفي هذا البلد ثبت أكيد إنها بتعمل مع الصهيونية، وهاتسمعوا في المستقبل قريبًا عن آخر قضية، اللي هي قضية الحرايق اللي كانت معمولة قبل الاتفاق، واللي كان مقصود بها عرقلة هذا الاتفاق، حرق مكاتب الاستعلامات الأمريكية وحرق السينمات، وثبت إن اللي بيعملوها صهيونيين يهود، وشيوعيين في نفس الوقت متعاونين مع الشيوعية"*. كذلك اتهمهم في نفس الخطاب بحرق القاهرة في 26 يناير 1952 لبث الفوضى، على حد تعبيره[174]. وشهدت الفترة نفسها امتداد محور مصر/العراق ليشمل السعودية[175]، كما شهدت "انفتاحًا اقتصاديًّا" وتطورًا متزايدًا لمختلف أنواع التعاون بين مصر والولايات المتحدة[176]. ويبدو أن توقيع معاهدة الجلاء كان مرتبطًا بتقديم العون الأمريكي للناصريين، بل أشار محمد نجيب إلى أخبار تفيد أن الصفقة تضمنت مساعدة ناصر ضد نجيب[177]، وربما يفسر هذا جزئيًّا التنازلات الناصرية التي لم تصل أبدًا إلى حد الاستسلام. غير أن شهر العسل مع الولايات المتحدة لم يخل من الشوائب، إذ كان عبد الناصر يرفض بإصرار مشروع الحلف الدفاعي مع الغرب. واستمر غزله العلني مع الولايات المتحدة، بهدف الحصول على السلاح وتمويل مشروع السد العالي، أي باختصار، أن تحل الولايات المتحدة محل بريطانيا دون أن يكون هذا الحلول مباشرًا، وإنما من خلال التمويل والتسليح وتدريب الجيش ورجال المخابرات، فكان عبد الناصر يسعى لاستغلال التناقضات داخل الغرب.

لكن الولايات المتحدة لا ترسم سياساتها الجزئية إلا في إطار سياسة عامة تجاه العالم، كانت مصر تحتل فيها نقطة محددة. فمن وجهة النظر الأمريكية، كان حلولها محل بريطانيا يعني بالدرجة الأولى إدماج المنطقة العربية في حلف عسكري معاد للاتحاد السوفيتي، في سياق الحرب الباردة التي شنها المعسكر الغربي ضد موسكو، وفي وقت صار فيه خوف الولايات المتحدة من النفوذ السوفيتي مَرَضيًّا. لذلك شهدت الفترة المذكورة سياسات أمريكية متطرفة، مثل "حافة الهاوية" و"العصا الغليظة". وبالنظر

---

[173] لورانس مارتن، الحياد وعدم الانحياز - الدول الحديثة في مجالات الشؤون العالمية، ص 178.

[174] كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر صحفي من هيئة التحرير في1954/8/21.

[175] حتى 1958 ظل الود حميمًا بين الملك سعود "الناصري" وقتها ونظام نوري السعيد. وقد أصدرا بيانًا مشتركًا في مايو 1957 جاء ضمنه: *"إن الاتحاد بين السعوديين والهاشميين قدوة للعالم العربي وكل عدوان على العراق يعتبر عدوانًا على السعودية"*.

أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، الجزء الثالث، ص 150.

[176] ارجع إلى قيس عبد الحميد الياسري، الصحافة العراقية والحركة القومية. راجع أيضًا فؤاد المرسي، العلاقات المصرية السوفيتية 1943-1956، ص 138، ص 139.

[177] محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، ص ص 184-185.

إلى موازين القوى السياسية على الساحة المصرية والعربية كان موقف الناصرية عسيرًا، فالمطرقة في الداخل: الحركة الوطنية القادرة -رغم تفتتها- على الانبعاث إذا تطلبت ظروف كارثية، والسندان في الخارج، متمثلًا في المطالب الأمريكية المحرجة، خاصة أن ناصر كان يوقع اتفاق الجلاء تحت شعارات طنانة: "ليحمل الاستعمار عصاه ويرحل"، إلخ، إرضاء للمشاعر الوطنية. فلقد اضطرت الناصرية منذ البداية إلى وضع حدود لنفسها بما يراعي جزئيًا مصالح ومشاعر مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية.

## 2. الخلاف مع الغرب:

بعد توقيع اتفاقية الجلاء وبدء تنفيذها، رأى الضباط أنهم قد دفعوا الثمن المناسب لحصولهم على ثقة الغرب، خاصة أن ظروف المنطقة لم تكن تحتمل دخول مصر والدول العربية في حلف عسكري غربي، وهو المطلب الغربي الرئيسي طوال السنوات 45-1958. وكانت هذه هي نقطة الخلاف بين الناصرية والغرب. وهو الخلاف الذي أرجعته أغلبية اليسار إلى وطنية وتقدمية ما أسموها بالبرجوازية المصرية، متجاهلة أن الضباط كانوا قد فتحوا الباب على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبي، وأن البلدان الرأسمالية قد باركت إصلاحهم الزراعي ومشروعهم الكبير، السد العالي، ووعدت بتمويله، وأعلنت تشجيعها لسياساتهم بوجه عام، بل وأمدتهم الولايات المتحدة بالمعونات بمعدل 40 مليون دولار سنويًا. ولم يكن لدى الضباط ما يقدمونه للغرب على صعيد الاقتصاد أكثر مما قدموا بالفعل. والحقيقة أنهم رفضوا أن يقدموا تنازلات سياسية من نوع الاشتراك في حلف عسكري غربي، وهذا الرفض ينم عن تخوف الضباط بشكل أساسي من اشتعال الحركة الوطنية في حالة قبولهم إياه. إذ ليس من الوارد أن يضر مطلب الحلف على نحو مباشر مصالح الطبقة المسيطرة، خاصة أنها فتحت سوقها على مصراعيه أمام رأس المال والسلع الأجنبية وكانت تبني الآمال العريضة، بل ربما مجمل الآمال، في تلك الفترة على ورود رأس المال الأمريكي. إلا أن مثل هذا الحلف كان سيؤثر سلبًا على سيادة النخبة الصاعدة في مصر. وقد عبر النحاس على نحو مباشر عن رأيه في موضوع الحلف أثناء مفاوضاته مع بريطانيا في عام 1951، فطرح شكلًا آخر للتعاون بين البلدين، مثل تسليح مصر أو تواجد القوات البريطانية في قطاع غزة، متحججًا برفض الشعب لأي وجود بريطاني مباشر على أرض مصر. أي أنه سجل خلافه على التكتيك فقط دون أن يعترض على الاستراتيجية، وهي ربط مصر بالغرب سياسيًا وعسكريًا[178].

هذا لا ينفي بالطبع تحبيذ الطبقة المسيطرة نفسها لتحقيق استقلالها السياسي بقدر الإمكان، تلك الرغبة التي لا تعبر عن مصالح اقتصادية مباشرة، وإنما تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من حرية الحركة. ولعل هذا يساعد على تفسير تزامن الخلاف السياسي مع الغرب مع انفتاح اقتصادي كامل عليه، فالطبقة المسيطرة كانت تطمع في تحقيق استقلالها السياسي المباشر، مع الاحتفاظ وربما مع تحسين الوضع التابع داخل السوق

---

[178] محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، مارس 1950-1951.

العالمي. باختصار، لم يكن الخلاف المذكور يتعلق بالتبعية من حيث هي كذلك وإنما يتعلق بالتبعية السياسية المباشرة التي رفضتها الناصرية من منطلقين، أولهما هو الأهم: خوفها من انفجار الحركة الوطنية، وثانيهما: مصلحتها السياسية الخاصة كسلطة محلية. وقد سارت الأمور بعد ذلك بحيث دفعتها إلى التمرد، بل والمواجهة مع الغرب، خاصة وأن الاتحاد السوفيتي كان يسعى لتحجيم نفوذ الغرب في العالم المتخلف. عملت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية على إظهار نفسها في هيئة قوة محبة للسلام في الشرق العربي، بهدف الحلول محل بريطانيا وفرنسا دون استفزاز يؤدي إلى انتشار المد الثوري في المنطقة، خاصة بين اللاجئين الفلسطينيين. لذلك طلبت وضع فلسطين تحت الوصاية في عام 1947، أي قبل إعلان قيام دولة إسرائيل. وحسب تعبير ترومان، كان يخشى أن يتحول اللاجئون الفلسطينيون إلى "قوة هدامة" في المنطقة. كما اشتركت مع فرنسا وبريطانيا عام 1950 في إصدار "البيان الثلاثي" الشهير الذي تضمن حق دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، في الدفاع عن أمن الشرق الأوسط وعن أمنها الداخلي في إطار نظام للدفاع المشترك. وقد تعهدت الدول الثلاثة بدعم كل منها عسكريًّا بالقدر اللازم لتحقيق هذا الغرض مع تعهد تلك الدول بعدم الاعتداء ضد بعضها البعض[179]. وفي عام 1952 رفضت الولايات المتحدة مطلب إسرائيل بمدها بعون عسكري، وقررت بدلًا من ذلك دعم الدول العربية وإسرائيل اقتصاديًّا، بل ولجأت بعد ذلك إلى وقف هذا الدعم عن إسرائيل بالتحديد بسبب إصرارها على تحويل مجرى نهر الأردن، كما أوقفت قرضًا قصير الأجل لها في نفس الفترة بسبب إصرارها على تحويل مركز الحكومة إلى القدس. كذلك تقدمت بالاشتراك مع فرنسا وبريطانيا بمشروع إلى الأمم المتحدة لإدانة إسرائيل بسبب هجوم قامت به قواتها على الضفة الغربية. كانت هذه المواقف كلها تهدف إلى تحسين صورة أمريكا في المنطقة على حساب كل من فرنسا وبريطانيا والأهم كسب ود الدول العربية في سياق الحرب الباردة. وتعكس هذه السياسة بالطبع تصاعد الحركة القومية العربية.

كان الهدف من هذا المدخل إلى المنطقة جر البلدان العربية إلى حلف عسكري بقيادة الولايات المتحدة، يطوق الاتحاد السوفيتي من الجنوب ويربط البلدان العربية مباشرة بالولايات المتحدة، الأمر الذي كان تمريره مستحيلًا في وقت شهدت فيه الحركة القومية في البلدان العربية تأججًا.

وقد رفضت الطبقة المسيطرة هذه الفكرة قبل يوليو 1952 تحت ضغط الحركة الوطنية من جهة واستغلالًا للأوضاع الدولية الجديدة من جهة أخرى، أي الصراعات بين الاتحاد السوفيتي والغرب والتناقضات داخل الغرب. وقد استمر الوضع نفسه بعد انقلاب يوليو بينما استمرت العلاقات بين مصر وأمريكا على ما يرام للطرفين باستثناء أمر واحد هو فكرة الحلف العسكري.

---

[179] انظر نص البيان في صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، ص ص 386-387.

وكانت مصر في ذلك الوقت من أقل الدول العربية عداءً لإسرائيل[180]، بل –على العكس- كانت الناصرية على استعداد لعقد صلح نهائي معها. وقد جرت مباحثات سرية عام 1954 في باريس بين مبعوث موشيه شاريت ومبعوث جمال عبد الناصر بقصد إحلال السلام على الحدود وفتح قناة السويس لمرور البضائع الإسرائيلية دون السفن[181]، كما اتفقت مصر مع الولايات المتحدة على مشروع لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة في سيناء[182].

وقد أجهضت هذه المشاريع بسبب رفض إسرائيل وتمرد الفلسطينيين في قطاع غزة. فلم تكن إسرائيل ترغب في تحقق الجلاء البريطاني عن مصر، إذ كانت تعلم بأمر المباحثات الدائرة تحت إشراف الولايات المتحدة، لأنها كانت تعتبر القاعدة البريطانية في القناة بمثابة حزام أمن لها في الجنوب، في وقت كانت لا تزال فيه تبني نفسها. كذلك رأت إسرائيل في مصر الناصرية منافسًا لها على الصداقة الأمريكية التي كانت تنمو مع مصر بسرعة. ومن أجل وضع حد للمباحثات المصرية-البريطانية وتخريب العلاقة بين مصر وأمريكا، خططت إسرائيل للقيام بعمليات تخريب في مصر ضد المنشآت الأمريكية والبريطانية، فيما عرف بفضيحة لافون[183] التي كشفتها الحكومة الناصرية وفضحتها، واضطرت للانسحاب من مفاوضات باريس. والحقيقة أن القوى الصهيونية المتشددة في إسرائيل لم تكن ترغب في تحقيق السلام مع مصر، وقد أفشلت بعملية لافون محاولة التيار الصهيوني المعتدل. وقد تصاعدت حدة السياسة الإسرائيلية تجاه مصر الناصرية بعد توقف المباحثات وسقوط لافون. أما بخصوص مشروع سيناء فقد احتج سكان القطاع وقاوموا المشروع، مما أجبر السلطات الناصرية على وقف تنفيذه.

وفي الحقيقة لم يكن انتصار إسرائيل في عام 1948 ونجاحها في إجلاء الجيش المصري من النقب هو نهاية طموحاتها، في الوقت الذي توالت فيه غارات الفدائيين العرب المنطلقة من غزة والضفة الغربية، الأمر الذي أقلق إسرائيل واستنفرها ضد الدول العربية المحيطة بها. ومن ثم شنت غارات انتقامية على قطاع غزة والضفة الغربية. كذلك لم تكن الأنظمة العربية المحيطة بإسرائيل راغبة في ولا قادرة على التسليم بوجود الدولة الصهيونية لسببين، أولهما خوف تلك الأنظمة من نمو قوة إسرائيل في المنطقة، وهي الأنظمة التي كان كل منها يخشى الآخر أصلًا، العراق-السعودية، العراق-سوريا، الأردن، إلخ. وثانيهما قوة الحركة القومية العربية التي اضطرت نظامًا مثل نظام نوري السعيد أن يرفض بشدة دخول إسرائيل حلف بغداد. غير أن هذين السببين لم يكونا كافيين

---

[180] ارجع إلى ألفريد ليلينتال، وهكذا ضاع الشرق الأوسط، ص 92.

[181] دافيد داوننج وجاري هيرمان، حرب بلا نهاية وسلام بلا أمل، ص 83 - محمد نصر مهنّا، السوفيت وقضية فلسطين، ص 23. وقد أشار البعض إلى قيام مصر بالتفاوض المباشر مع إسرائيل في عام 1950، المرجع السابق، ص 19.

[182] عبد القادر ياسين، شبهات حول الثورة الفلسطينية، ص 101.

[183] دافيد داوننج & جاري هيرمان، المرجع السابق، ص ص 83-84.

لدفع الأنظمة العربية إلى القيام بعمل جدي ضد إسرائيل، بل لم تسمح أي دولة عربية، عدا سوريا في 1967/66، للفدائيين العرب للعمل ضدها انطلاقًا من أراضيها، أو حتى من الأرض الفلسطينية الواقعة تحت سيطرتها. فقد كان نظام عبد الناصر على سبيل المثال يحمي الحدود بين إسرائيل وبين مصر وقطاع غزة ويعتقل الفدائيين ويصادر أسلحتهم من عام 1952 وحتى آخر لحظة في حياة الناصرية، عدا لحظات قصيرة للغاية أطلق فيها العمل الفدائي تحت إشراف الحكومة.

إلا أن عجز الأنظمة العربية وعدم رغبتها في القيام بعمل محدد ضد إسرائيل لم يمنع الأخيرة من السعي الدائب لتحقيق مصالحها في المنطقة. فبدأت مبكرًا من عام 1952 في تحويل مجرى نهر الأردن لصالحها، الأمر الذي عارضته الولايات المتحدة. كذلك لجأت إلى تجفيف بحيرة الحولة. كما شنت عددًا من الهجمات على غزة والضفة الغربية ردًّا على غارات الفدائيين وضغطًا على الأنظمة العربية حتى تعترف بها، وإفسادًا للمخطط الأمريكي الذي يهدف إلى إدخال هذه الأنظمة في حلف عسكري غربي. ذلك أن إسرائيل كانت تخشى أن يقوِّي هذا الحلف الدول العربية ويوفر الحماية الأمريكية لها ضد أطماعها، وأن يقلص اعتماد الغرب عليها مما يؤثر بالسلب على قدراتها. وكان من أهم نتائج غارات إسرائيل المتكررة تصاعد المد القومي المعادي للغرب في العالم العربي، واضطرار النظام الناصري إلى التحول من أحد أقل الأنظمة العربية عداءً لإسرائيل إلى واحد من أشدها.

كانت السياسة الأمريكية تهدف إلى كسب إسرائيل والأنظمة العربية معًا، ولكنها تحطمت بين مطرقة الحركة القومية العربية التي تمثلت في ذلك الوقت في حركة الإنتليجينسيا بشكل أساسي، وسندان النزعة التوسعية الإسرائيلية، والتي ساهمت كثيرًا في حفز الأولى التي راحت تضغط بدورها على الأنظمة العربية، جاعلة قبولها الكامل للمخططات الأمريكية مستحيلًا. لذلك تصاعد الخلاف مع الغرب بسرعة:

شنت إسرائيل هجومًا عنيفًا على قطاع غزة في فبراير 1955 قتل فيه 40 من الجنود المصريين والمدنيين الفلسطينيين، فردت جماهير القطاع بمظاهرات عامة استمرت ثلاثة أيام متتالية جرت فيها اشتباكات مع البوليس الناصري أسفرت عن مقتل نحو 40 فلسطينيًّا آخرين[184]. وكانت المطالب الأساسية للمتظاهرين تتلخص في قيام الجيش المصري بحماية القطاع وتسليح الشعب الفلسطيني والسماح للفدائيين بالعمل ضد إسرائيل. وقد تظاهرت الحكومة بالموافقة على حماية القطاع وتسليح الشعب، فتوقفت المظاهرات، ثم قامت باعتقال العديد من الشيوعيين والإخوان المسلمين في القطاع، ثم شرعت في تشكيل وحدات فدائية فلسطينية تحت إشرافها.

ولكن النتيجة الأساسية للهجوم الإسرائيلي كانت إلحاح الحكومة المصرية في طلب السلاح من الغرب الذي أخذ يماطل، فأفسد، دون أن يدري، مخططاته نفسها. فإذا كانت

---

[184] عبد القادر ياسين، المرجع السابق، ص ص 53-54.

المظاهرات العزلاء في قطاع غزة قد أجبرت الناصرية على تشكيل فرق فدائية، فما بالك بما تستطيع أن تفعله الحركة القومية في الشام والعراق على وجه الخصوص؟ وفي هذا السياق تكون حلف شبه رسمي بين مصر وسوريا والسعودية في مواجهة إسرائيل وحلف بغداد المقترح الذي كان قد بدأ يتكون بالفعل ودخلته العراق وتركيا وباكستان، كما انحل محور مصر-العراق. وقد طَرح الحلف الجديد بديلًا لحلف بغداد، هو تسليح البلاد العربية لتتولى الدفاع عن نفسها، بحجة أن الارتباط المباشر بالغرب يمكن أن يكون دعمًا للمد الشيوعي، لا العكس، كما زعمت الولايات المتحدة وبريطانيا. ويبدو مع ذلك أن الدبلوماسية الأمريكية كانت على درجة من الذكاء جعلتها تمتنع عن ممارسة ضغوط شديدة على الأنظمة العربية لإدخالها في الحلف، فقد كان من الواضح أن نفوذ المنظمات الشيوعية آخذ في الازدياد في البلدان المرتبطة بالغرب بشكل مباشر، مثل العراق. غير أن الخلافات الموضوعية كانت تدفع بالعلاقة بين الأنظمة العربية والغرب إلى مزيد من التوتر. فطموحات إسرائيل لا يمكن إحباطها كلية، ولا يمكن تقديم شيء محدد لها أو للأنظمة العربية إلا على حساب الطرف الآخر.

ولقد سارت الأمور على ما يرام فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الرسمية، أما في السياسة فظلت مسألة الحلف العسكري عقدة صعبة الحل، فبدلًا من الحلف كان النظام الناصري يصر على طلب السلاح. ومن الواضح أنه كان يفهم موازين القوى في الشرق الأوسط بشكل أفضل من الإدارة الأمريكية. فإقامة حلف دفاعي في الشرق الأوسط كان يمكن أن يحفز مباشرةً انهيار الأنظمة العربية الداخلة فيه، كما حدث في العراق بعد فترة قصيرة، وهذا الأمر الذي لم تقدره الدول الغربية، بل قامت،على العكس، بتصعيد خلافها مع الناصرية إلى قمته، بتشجيعها الضمني لغارات إسرائيل وتهديداتها، وبرفضها تزويد مصر بأسلحة دفاعية. إذ كانت السياسة البديلة، وهي تسليح مصر، بمثابة خطر أكبر من وجهة النظر الأمريكية، إذ ستدفع حتمًا إلى الحرب مع إسرائيل، لأن الأخيرة لن تقبل بوجود دولة عربية جيدة التسليح بجوارها. كذلك لم يكن من المسموح به في عرف السياسة الأمريكية إلا أن تكون إسرائيل متفوقة عسكريًا بشكل ساحق على الأنظمة المحيطة بها، لأنها تمثل بالنسبة لها القاعدة الاستراتيجية في المنطقة. ومن ثم كان تسليح الأنظمة العربية يتطلب زيادة تسليح إسرائيل، أو وضع الولايات المتحدة في موقف حرج، وقد أثارت صفقة الدبابات الأمريكية للسعودية التي عقدت عام 1955 أزمة للدبلوماسية الأمريكية عند تسليمها في عام 1957. لهذا كله عملت الولايات المتحدة على الظهور بمظهر الطرف المحايد، بينما استمرت بريطانيا وفرنسا وكندا في تسليح إسرائيل.

وقد تداركت الإدارة الأمريكية الأمر بعد قليل وبدأت تغدق المساعدات الاقتصادية على مصر الناصرية منذ 1959/1958، متقبلةً تمامًا لتدفق التسليح السوفيتي ومتفهمة لدور الناصرية المحافظ في الشرق الأوسط.

## 3. الصدام مع الغرب:

**رفضت الناصرية على نحو قاطع الانضمام إلى حلف بغداد، وكان من الطبيعي أن ينتج هذا الرفض رد فعل: الضغوط الغربية ممثلة في العدوان الإسرائيلي المحتمل دائمًا. وفي الوقت ذاته لم تتوقف الحركة القومية العربية عند حد الرفض السلبي للحلف الدفاعي، بل امتد هذا الرفض إلى المطالبة باتباع سياسة محايدة على الصعيد العالمي. كانت هذه إحدى أهم أفكار البعث والحركة الوطنية المصرية. وقد عبر عبد الناصر بشكل واضح عن فهمه لهذه الحقيقة، فبعد أن حضر مؤتمر عدم الانحياز في باندونج (1955) صرح بـ:** ***"إن زيارتي للهند*** **(في طريق عودته من باندونج)** ***كانت نقطة تحول في فهمي السياسي، لقد تعلمت أن السياسة الوحيدة الحكيمة بالنسبة لنا هي في تبني الحياد الإيجابي وعدم الانحياز. وبعد عودتي إلى الوطن أقنعني الترحيب الذي استقبلت به هذه السياسة أنها السياسة الوحيدة الممكنة التي يمكنها أن تستقطب أوسع دعم من الشعب العربي"*** **[185]. ولم يبدأ طرح فكرة عدم الانحياز بعد انقلاب يوليو، بل كانت وجهة نظر كتلة هامة من الطبقة المسيطرة والفئات الوسطى منذ ما بعد الحرب الثانية. وقد تبناها الوفد بشدة من 45-1952، بل ودعا الحزب الاشتراكي إلى الانحياز للاتحاد السوفيتي ضد الغرب ووجد آذانًا صاغية وسط المثقفين، وهو نفس موقف المنظمات الماركسية. ويدل هذا على تبني الحركة الوطنية عمومًا لفكرة عدم الانحياز على الأقل، وعلى أن الطبقة المسيطرة قد وجدت فرصة لتحسين شروط تبعيتها في ظل الحرب الباردة باتباع هذه السياسة، وهذه الحقيقة وتلك هما ما اكتشفه عبد الناصر كما ذكر بعد عودته من باندونج.**

**ويوضح هذا التصريح أن سياسة الاعتماد المطلق على الغرب كانت مرفوضة من قبل الجماهير العربية، وأن الناصرية قد اتخذت طريق عدم الانحياز استجابة لضغط الحركة القومية، على الأقل كدافع جوهري. فلم يكن عدم الانحياز مجرد خيار ناصري، بل خيار مبني على ضغوط حقيقية يمارسها الشارع العربي، بقيادة البعث والقوميين العرب والإنتليجينسيا المصرية. وقد كان جمال عبد الناصر صريحًا وواضحًا مع وزير الخارجية الأمريكية، دالاس، حين برر له رفضه لدخول حلف عسكري مع الغرب، بحجة أن ذلك يهدد وجوده في السلطة من قبل القوى الوطنية المصرية، إلى الحد الذي أقنع دالاس بوجهة نظره كما يبدو، وكان رد ناصر هو:** ***"إنني إذا أخبرت شعبي أن وضع البريطانيين هنا سيتبدل وأنهم سيتحولون من محتلين إلى شركاء بمجرد تغيير العلم فإنهم سيضحكون عليّ. إنهم سيفقدون إيمانهم بي وسوف يقوم أناس آخرون يبدأون نشاطهم سرًا تحت الأرض ويربحون ثقة الشعب. وإذا توقفت عن قيادة شعبي كزعيم قومي فإن قادة وطنيين آخرين سوف يقومون، ويجب أن يقوموا وسوف يقودون المصريين وسيستثمرون مشاركتي وعضويتي في الأحلاف المعقودة معكم ليقولوا إنني عميل لكم وصنيعتكم"*** **[186].**

**وكان معنى حضور مصر مؤتمر دول عدم الانحياز هو أن الناصرية قد بدأت تعتمد على قوى خارجية في مواجهة الضغط الإمبريالي. هكذا كان مظهر الأمور على الأقل.**

---

**[185] أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش، ص 229.**

**[186] محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، ص ص 66-68.**

**وقد اكتشف عبد الناصر في باندونج قوة المعسكر الشيوعي، كما اكتشف قوة جديدة، هي الصين الشعبية التي ستلعب بعد ذلك دورًا في عقد صفقة الأسلحة التشيكية. كذلك اكتشف أن دول عدم الانحياز نفسها يمكن أن تلعب دورًا معضدًا لـه في السياسة الدولية، خصوصًا أنها لم تنتظر دعوة إسرائيل لحضور المؤتمر. والواقع أن الصراع الدولي بين الشرق والغرب قد منح الدول الصغيرة المتخلفة فرصة لتحقيق بعض المكاسب ولعب دور ملموس نسبيًّا على الساحة الدولية.**

## التوجه إلى الشرق:

### 1. الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط:

**بعد ثورة أكتوبر 1917 لم تتوان الدولة السوفيتية الفتية عن تقديم الدعم العسكري لكمال أتاتورك والدعم الاقتصادي لأفغانستان في عام 1920.**

**وقد قدمت حكومة لينين نفسها كحكومة ثورية، معتبرة أن روسيا، ثم الاتحاد السوفيتي فيما بعد، ما هي إلا قاعدة للثورة العالمية، أي اعتبار الثورة قبل الدولة. ولكن السياسة الفعلية لم تكن كذلك أبدًا. فمصلحة الدولة كانت فوق أي اعتبار آخر حتى ولو على حساب حركات ثورية في الخارج، هذا منذ أول لحظة، ولكن مورست هذه السياسة على استحياء وتحت شعارات ثورية راديكالية في البداية. أما بعد نجاح ستالين، فقد بات شعار "الاشتراكية في بلد واحد" هو الشعار المعتمد في الكرملين، وباتت السياسة السوفيتية تضع في اعتبارها بشكل علني ورسمي الدولة لا الثورة، ولا ترى في البلدان والقوى الأخرى سوى أوراق للعب في صراعها مع الغرب، وصارت تحدد موقفها من الحكومات المختلفة على أساس موقفها من الغرب، لا موقفها من شعوبها، وكان هذا مغزى شعار "الاشتراكية في بلد واحد".**

**وبالإضافة إلى عقد الصفقات مع الحكومات، استخدمت البيروقراطية السوفيتية الأحزاب الشيوعية التي تطيعها في البلدان الأخرى لخدمة دبلوماسيتها، بغض النظر عن مصالح الثورة داخل تلك البلدان نفسها. والأمثلة على ذلك لا تُحصى، منها دعوة الكومنترن في عام 1935 للأحزاب الشيوعية إلى اتباع سياسة "الجبهة الشعبية" و"الجبهة الوطنية" في مواجهة الفاشية، أي إقامة تحالف بين الأحزاب الشيوعية والأحزاب الأخرى غير الفاشية، ثم تراجعه عن ذلك في عام 1939 بعد عقد المعاهدة السوفيتية-الألمانية وبدأت الدعوة إلى تشديد النضال ضد الاستعمار الأنجلو-فرنسي. أما في عام 1941 وبعد هجوم قوات ألمانيا النازية على الأراضي السوفيتية فقد عادت الدعوة مرة أخرى إلى التركيز على معاداة الفاشية، ودعت الحكومة السوفيتية حكومات أشباه المستعمرات إلى إعلان الحرب على دول المحور، وهاجمت حزب الوفد لعدم إعلانه الحرب. وكانت المنظمات الستالينية في المستعمرات تتبع هذه التعليمات فورًا رغم حدة تقلباتها.**

**وحتى الخمسينات كان الاتحاد السوفيتي يعتمد على الأحزاب التابعة له في خلق نفوذه في البلدان الأخرى ومده. ولكن نظرًا لضعف هذه الأحزاب في الشرق الأوسط خلال الأربعينات، لم يتمتع الاتحاد السوفيتي بنفوذ يذكر في هذه المنطقة. غير أن موقفيه في مجلس الأمن من المسألة السورية واللبنانية بعد الحرب ومن المسألة المصرية في عام 1947 منحاه نفوذًا معنويًا ما لدى الجماهير العربية، عززه غياب أي تاريخ استعماري له أو لروسيا القيصرية من قبل فيها، بالإضافة إلى حربه البطولية ضد الفاشية في الحرب العالمية. أما منذ عام 1956/1955، فقد بدأ الاتحاد السوفيتي يصنع نفوذه ويمده عن طريق الحكومات القومية مباشرةً، بالمساعدات العسكرية والاقتصادية[187].**

**يمكن إيجاز الاستراتيجية السوفيتية في الشرق الأوسط في هدف سياسي محدد: مواجهة النفوذ الغربي في المنطقة لحرمان الغرب من فرصة تطويق الاتحاد السوفيتي من الجنوب عسكريًا وملاحيًا، أي أنها استراتيجية دفاعية بالدرجة الأولى.**

## 2. الاتحاد السوفيتي والقومية العربية:

**لا يختلف موقف الاتحاد السوفيتي من البلدان العربية عن موقفه العام من بلدان الشرق الأوسط. فهو لم يتعامل مع القومية العربية إلا من حيث علاقتها باستراتيجيته الشاملة، ولا يمكن تفسير موقفه من فكرة الأمة العربية إلا على هذا الأساس. فلا تعترف الدبلوماسية السوفيتية بما تسمى بالأمة العربية، ولا بحقها في إقامة دولتها القومية الموحدة[188].**

**وبخصوص الحركة الصهيونية وقف الحزب الشيوعي السوفيتي موقفًا معاديًا منذ نشأته وحتى عام 1930، واستمر هذا العداء بعد ذلك لفترة وإن خفت حدته بالتدريج، فسمح بإقامة مركز للوكالة اليهودية في موسكو. وفي الأربعينات التقت الخطط الستالينية في الشرق الأوسط مع الحركة الصهيونية، إذ بدأت المنظمات الصهيونية في فلسطين تهاجم الوجود العسكري البريطاني، في وقت كان فيه إخراج بريطانيا من الشرق الأوسط يعد أحد أهداف السياسة السوفيتية. ومن الواضح هنا أن الموقف من الصهيونية قد تحدد على أساس موقف الأخيرة المباشر من الاستعمار الغربي، بغض النظر عن موقفها من الحركة القومية العربية، بل وبغض النظر عن طبيعة الفكر الصهيوني نفسه. ومنذ بداية "النضال" الصهيوني ضد الحكم البريطاني في فلسطين راحت الدعاية السوفيتية تركز على إبراز صورة تقدمية للصهيونية في فلسطين، وراحت تهاجم الحكام العرب، لا لأنهم تقاعسوا عن حماية بلادهم، بل لأنهم، على حد زعم الدعاية الستالينية "*أرادوا في الحقيقة***

---

[187] لاكور، الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط، ص ص 287-300.

[188] كان الاتحاد السوفيتي معاديًا لحركة البعث العربي، وأعلن عن موقفه هذا في أواخر الخمسينات. وليتذكر القارئ أن موقف المندوب السوفيتي في مجلس الأمن في عام 1947 من القضية المصرية كان أيضًا معارضًا لوحدة مصر والسودان، على أساس أنه "*لا يعرف بالضبط رغبة الشعب السوداني*". فؤاد المرسي، المرجع السابق، ص 89.

*أن يجعلوا اليهود أقلية قومية في فلسطين"* [189]. وفي عام 1948 هاجم الاتحاد السوفيتي إعلان الدول العربية للحرب على إسرائيل، ووصفها بأنها *"عدوان عربي على إسرائيل"* [190].

وقد تبنت الحكومة السوفيتية فكرة إنشاء دولة يهودية في فلسطين. فعلى سبيل المثال أعلن مالينكوف، أحد أكبر المسؤولين السوفيت وقتها، في يوليو 1944 أن المطالب الإقليمية للشعب اليهودي يجب أن تُلبى، ووافق ستالين في يالتا في عام 1945 على تقرير وطن قومي لليهود في فلسطين، ثم أعلن المندوب السوفيتي في مجلس الأمن في عام 1947 *"إنه من غير المعقول أن ينكر على الشعب اليهودي حقه في تحقيق آماله في إنشاء دولته الخاصة به"* [191].

ولم تكتف الحكومة السوفيتية بذلك، بل راحت تزايد على الولايات المتحدة، فقالت إنها *"ادعت مجرد إدعاء"* أنها تؤيد إسرائيل، وإنها *"عملت كل ما في وسعها لإيذاء إسرائيل، واعترفت بها اعترافًا واقعيًّا فقط، على حين اعترف بها الاتحاد السوفيتي اعترافًا قانونيًّا تامًّا"* [192]. وعلاوة على ذلك قدم السفير السوفيتي أوراق اعتماده في القدس عام 1954 باعتبارها

---

[189] لاكور، المرجع السابق، ص 174. وهو يرى أن الاتحاد السوفيتي قد تصور أن نجاح اليسار الصهيوني في فلسطين كان يعني إقامة دولة اشتراكية يهودية، أو -على الأقل- دولة أكثر تقدمية من البلدان العربية، أي -بالمفهوم السوفيتي- دولة أقرب إلى موسكو من دول الملوك العرب الرجعيين. كان هذا التصور نتاج تحليل السوفيت للحركة الصهيونية خلال الأربعينات. فإنشاء الكيبوتزات وهيمنة اتحاد العمال على أكبر المشاريع الصناعية، لم يعتبره السوفيت اشتراكية إلا خلال الأربعينات، أي حين بدأ الصدام بين الصهيونية وبريطانيا بعد منع الهجرة اليهودية في عام 1939 (انظر مناحم بيجين، التمرد - قصة الأرجون)، أي بعد أن أصبحت الصهيونية تعمل -موضوعيًّا- في صالح السياسة السوفيتية على المدى القصير. وعلى العموم فلا تُحاكم هنا السياسة السوفيتية على أساس المبدئية واللامبدئية، إذ كان الاتحاد السوفيتي دولة لا ثورة، لها مصالحها الخاصة التي تفسر كل سياساتها. ويُوجه هنا الانتقاد للسياسة السوفيتية من حيث قصر نظرها، الناتج لا عن غبائها، الذي لا يُستبعد أحيانًا، وإنما عن ضيق أفق مصالحها، التي تحدد استراتيجتها الدفاعية، وبالتالي قصر نفسها. فقد راهنت على الصهيونية ضد القومية العربية المعادية للاستعمار لأن الأخيرة تتجاوز، بتدشينها معركة جذرية مع الوجود الأجنبي في المنطقة ككل، أفق الاستراتيجية السوفيتية، لأنه تشكل بذرة قوة مستقلة لها مصالح ضخمة وطموحات هائلة، الأمر الذي لا يقارن بالصهيونية، كما تبدت في الأربعينات خاصة.

[190] تطور موقف الاتحاد السوفيتي من حرب 1948، وهو موقف له دلالته الواضحة:

* 1948-1950: الحرب عدوان عربي على إسرائيل.
* 1950-1958: الحرب عمل تتحمل مسؤوليته إسرائيل والدول العربية، وهذه هي فترة تدهور العلاقات بين موسكو وتل أبيب بعد موقف الأخيرة من الحرب الكورية واشتراكها في عدوان 1956 ضد النظام الناصري المتقارب مع موسكو.
* 1958 وما بعدها: الحرب عمل عدواني من جانب إسرائيل.
وهي الفترة التي شهدت تبلور خريطة العلاقات السوفيتية مع دول الشرق الأوسط.
لاكور، المرجع السابق، ص ص 174-175.

- ملاحظة من الكاتب: هذا التسلسل لا يمكن إرجاعه إلى جهل أو خطأ البيروقراطية السوفيتية، فكافة الوقائع كانت معروفة وواضحة.

[191] محمد نصر مهنّا، المرجع السابق، ص 12.

[192] لاكور، المرجع السابق، ص 175.

عاصمة إسرائيل[193]. وقد امتنع المندوب السوفيتي في مجلس الأمن عام 1951 عن التصويت على قرار بإدانة مصر لعدم سماحها لسفن إسرائيل بالمرور في قناة السويس، بينما توقعت منه الحركة الوطنية المصرية أن يستخدم حق الفيتو[194]، كما امتنع عن التصويت على قرار بإدانة إسرائيل لشروعها في تحويل مجرى نهر الأردن بينما وافقت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا على القرار.

كذلك عارض الاتحاد السوفيتي في عام 1948 بحث قضية اللاجئين الفلسطينيين إلا إذا بحثت معها قضية اللاجئين اليهود في أوروبا، واستمر هذا الامتناع حتى 1955. وكان الاتحاد السوفيتي قد سمح لحكومات شرق أوروبا بتزويد اليهود في فلسطين بالسلاح في أواخر الأربعينات[195].

لكن الموقف السوفيتي بدأ في التحول منذ أوائل الخمسينات إزاء موافقة إسرائيل على البيان الثلاثي الصادر عام 1950، وهي الموافقة التي حطمت بعنف الآمال التي علقها الكرملين على دولة إسرائيل. وجاءت اللطمة الثانية بعد قليل حين أيدت إسرائيل الغرب في الحرب الكورية، فكان أن قطعت العلاقات من جانب موسكو في عام 1953، ولكنها أعيدت بعد أن تعهدت إسرائيل بعدم الدخول في أحلاف معادية للاتحاد السوفيتي.

هكذا فضحت إسرائيل قصر نظر السياسة السوفيتية بإعلانها صراحة عن هويتها كحليف عضوي للغرب. ومقابل ذلك كانت الأنظمة العربية في مصر وسوريا قد بدأت منذ أواسط الخمسينات في إبراز خلافها مع مشاريع الغرب في الشرق الأوسط، واشتد الصراع بينها وبين إسرائيل، فدفع هذا كله السياسة السوفيتية إلى إعادة النظر في موقفها من الطرفين. وهنا (تنبه!) الكرملين إلى أن إسرائيل تضطهد الأقلية العربية في فلسطين، وأنها تطرد العرب من ديارهم، وتعتدي على الدول العربية المجاورة، وعلى مياه نهر الأردن، إلخ. والواقع أن الموقف السوفيتي قد تغير تدريجيًّا وعلى استحياء، ربما تحسبًا لأي تغيرات أخرى. كانت البداية في عام 1953 حين عارض الاتحاد السوفيتي مشروع قرار في مجلس الأمن لإدانة مصر لامتناعها عن السماح لسفن إسرائيل بالمرور في قناة السويس، ثم حين أيد سوريا ضد إسرائيل في عام 1954 بخصوص مشروع تجفيف بحيرة الحولة الذي قامت به الأخيرة. ذلك أن مصر وسوريا حققتا للاتحاد السوفيتي بعض الرجاء برفضهما القاطع لمشروع الحلف العسكري الموالي للغرب.

---

[193] نفس المرجع، ص 234، محمد نصر مهنّا، المرجع السابق، ص 21.

ويبدو أن حذر الولايات المتحدة في تعاملها مع إسرائيل حتى أوائل الخمسينات كان دافعًا إضافيًّا لهذا التمادي من جانب الاتحاد السوفيتي في إبراز عواطفه تجاهها.

[194] فؤاد المرسي، المرجع السابق، ص ص 148-152.

[195] ذكر بعض قادة إسرائيل في مذكراتهم أنه لولا الدعم العسكري من الكتلة الشرقية لما استطاعت الصهيونية أن تواصل "كفاحها" في فلسطين. بل إن الطائرات القليلة التي كانت لدى إسرائيل أثناء حرب 1948 كانت مستوردة من تشيكوسلوفاكيا. كما ذكر ألفريد ليلينتال نفس المعلومة، المرجع السابق، ص 26، ص 124.

وهكذا أخذت خلافات السوفيت مع إسرائيل في التفاقم، فشن الإعلام السوفيتي عام 1955 هجومًا حادًّا عليها بسبب هجماتها المتكررة على الدول المجاورة، خاصة بعد أن عقدت مصر صفقة الأسلحة التشيكية. هكذا تبدل الموقف السوفيتي من إسرائيل والصهيونية من حال إلى ضده في إطار ثابت، هو دفاع البيروقراطية السوفيتية عن نفسها في مواجهة تحرش الغرب. لذلك لم تكن فترات العداء للصهيونية ثم تأييدها ثم العودة إلى مهاجمتها تتميز باتساق كامل مع نفسها. فالعداء لم يحل دون إقامة مركز للوكالة اليهودية في موسكو. والتأييد لم يرافق السماح بهجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل، رغم إلحاح الوكالة اليهودية ثم حكومة إسرائيل فيما بعد، لأن حدوث هذه الهجرة في الوقت الذي كان يعلن فيه ستالين أنه قد حقق 99% من الاشتراكية لهو أمر يسيء إلى اشتراكيته أيما إساءة، بينما سمحت موسكو بالهجرة في فترة عدائها الجديدة للصهيونية، تحت ضغوط الوفاق الدولي واحتياجاتها لشحنات القمح الأمريكي والقروض الغربية[196].

هكذا تحدد موقف الاتحاد السوفيتي من الصهيونية، وبالتالي من القومية العربية، في كل هذه الفترات على أساس المصالح العليا للدولة السوفيتية.

## 3. الاتحاد السوفيتي والناصرية:

تغير تقييم الحكومة السوفيتية للناصرية غير مرة. ففي البداية اعتبر انقلاب يوليو 1952 مجرد انقلاب أمريكي الهوية، ومن ثم أعلن الاتحاد السوفيتي عداءه للضباط وهاجم إعلامه قانون الإصلاح الزراعي على أساس أنه لا معنى له، وأنه أعد لإنقاذ كبار الملاك من الثورة التي لا مفر منها[197]. وهاجمت الصحف السوفيتية الحكم الصادر بإعدام خميس والبقري والاعتقالات التي جرت حينذاك للشيوعيين، باعتبارها علامة على خوف رجال الانقلاب من حركة العمال والفلاحين[198]. ولكن ما أن أعلن الضباط بوضوح رفضهم لفكرة الحلف الموالي للغرب حتى أعلن السوفيت في عام 1953: *"وقامت ثورة الجيش وتألفت لأول مرة في مصر حكومة اشتراكية قضت على الإقطاع.. وصادرت أموال الاستغلاليين"* [199].

هكذا انقلب الحال من وصف الإصلاح الزراعي بأنه أعد لإنقاذ كبار ملاك الأراضي، إلى الزعم بأن حكومة الضباط قد قضت على الإقطاع، ومن "الانقلاب الأمريكي" إلى

---

[196] الباحث لا يعترض على حق اليهود أو غيرهم في الهجرة من الاتحاد السوفيتي، باعتباره حقًّا إنسانيًّا عامًّا، ولكن يجري تناول هذه المسألة هنا من حيث علاقاتها بمنطق السياسة السوفيتية.

[197] لاكور، المرجع السابق، ص 179.

[198] فؤاد المرسي، المرجع السابق، ص 129.

[199] نفس المرجع، نقلًا عن راديو موسكو في 1953/11/22، ص 132، ويذكر هذا المرجع وقائع أخرى عديدة توضح بجلاء تطور الموقف السوفيتي من انقلاب يوليو 1952، ص ص 121-140.

"حكومة اشتراكية". وسينقلب الأمر بعد قليل من الصراخ من أجل الشيوعيين المصريين إلى الصراخ في وجوههم.

وأثناء الصراع بين محمد نجيب والليبراليين ضد الناصريين أيد الاتحاد السوفيتي في البداية الطرف الأول. ولكن بعد رفض الناصريين للحلف العسكري انعكس موقف موسكو، وتم توقيع أول معاهدة تجارية بين الضباط والاتحاد السوفيتي في مارس 1954، تقرر بموجبها توريد القمح لمصر في مقابل القطن، ثم عقدت صفقات أخرى لاستيراد البترول والأفلام السوفيتية، وبدأت الحكومة المصرية في إرسال الدارسين إلى الجامعات السوفيتية بأعداد صغيرة[200].

وحتى ذلك الحين كانت المفاوضات بين الضباط وبريطانيا لا تزال دائرة، أما بعد توقيع معاهدة الجلاء فقد انقلب الموقف السوفيتي من الناصرية مرة أخرى، ولكنه لم يعد يؤيد الليبراليين الذين لم يعد لهم وجود منظم، وإنما الإخوان المسلمين الذين رفضوا المعاهدة التي أدرك الكرملين أنها قد وقعت تحت ضغط أمريكي. أما حين اتضح أن المعاهدة ليست بداية لشهر عسل طويل مع الغرب، عاد الاتحاد السوفيتي ينظر إلى الناصرية مرة أخرى كحكومة ثورية معادية للاستعمار، وخاصة بعد أن حضر عبد الناصر مؤتمر باندونج في عام 1955 واعترف بالصين الشعبية. فأخذ يدعم حكومة الضباط اقتصاديًا، فوافق على شراء المخزون الراكد الضخم من القطن في العام نفسه، وقدم لها قروضًا كبيرة، ولسوريا أيضًا[201]، وبينما بلغت نسبة الصادرات المصرية إلى الاتحاد السوفيتي من جملة الصادرات نحو 50% في عام 1957[202]، أوقف الأخير علاقاته الاقتصادية مع إسرائيل[203].

وقد مثّل هذا التحسن الملموس في العلاقات مع الاتحاد السوفيتي سندًا هامًا لعبد الناصر في صراعه في تلك الفترة مع الغرب حول مسألة الحلف الدفاعي. فبعد اتساع غارات إسرائيل وتكرارها راح يهدد بالحصول على السلاح من الاتحاد السوفيتي، خاصة أن شو إين لاي وعده أثناء انعقاد مؤتمر باندونج بإمكانية ذلك. وبدلًا من تزويد الناصرية بالسلاح، شددت الدول الغربية ضغطها، فراحت تتمنع في مسألة تمويل السد العالي وتزود إسرائيل بالأسلحة والمعونات الاقتصادية. وفي هذه الظروف لم يجد عبد الناصر سوى مخرج واحد هو الاتحاد السوفيتي، فكان أن عقد صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا في مايو 1955.

---

[200] منذ عام 1958 دفعت أزمة السيولة في العملات الحرة حكومة الضباط إلى زيادة عدد الدارسين في الجامعات السوفيتية وجامعات دول أوروبا الشرقية بدلًا من جامعات أمريكا ودول أوروبا الغربية.

[201] لاكور، المرجع السابق، ص ص 245-247، ص 292، ص 296.

[202] نفس المرجع، ص 288.

[203] نفس المرجع، ص 292.

أثارت الصفقة ذعر الغرب وابتهاج الشعوب العربية، بل وأعربت الحكومات العربية أيضًا عن ابتهاجها، وضمنها حكومة نوري السعيد الوكيلة لبريطانيا. وفي هذه الظروف لم تكن الحكومات الغربية لتحاول موازنة الصفقة بأخرى مماثلة، فحلف الأطلنطي لم يكن ليتهور بشحن الناصرية بمزيد من الزهو والطموح في الوقت الذي استطاع فيه الاتحاد السوفيتي أن يكسب نقطة هامة ويقطع الطريق عليه، بينما ارتسمت الناصرية في أعين الجماهير العربية في هيئة حكومة ثورية، مما أكسبها ثقة في النفس لا حدود لها. في مثل هذه الظروف كان من غير المفيد أن يتنازل الغرب أمام الناصرية.

بعد هذه الصفقة، أصبح الكرملين يعتبر الناصرية موطئ قدمه في الشرق الأوسط، وتبعتها سوريا واليمن، إذ عقدت كل منهما صفقة مماثلة في عام 1956. لذلك قامت الصحف السوفيتية بمهاجمة بعض الشيوعيين المصريين الذين استمروا يعارضون الناصرية بعد الصفقة. وعلى سبيل المثال كُتبت هذه الإشارة: *"المشاغبون الذين يدعون أنفسهم بالشيوعيين في مصر والذين يتجاسرون على معارضة حكومة الرئيس عبد الناصر"* [(204)]. ولم يكن هؤلاء المشاغبون سوى قلة، إذ راحت في ذلك الوقت بيانات التأييد لعبد الناصر تصدر من السجن تباعًا من جانب كافة المنظمات الرئيسية. ليس هذا فحسب، بل إن "الحزب الشيوعي المصري الموحد" قد اتخذ موقفًا مماثلًا. ففي العدد 32 من جريدة "كفاح الشعب" وصف الشيوعيين المعادين للناصرية بأنهم شرذمة تدعي الشيوعية، بل وتعهد الحزب بالوقوف لهذه الشرذمة بالمرصاد: *"وندعو رفاقنا العمال والطبقة العاملة المصرية أن تكون على حذر من أي شخص يدعي الشيوعية ويحاول التشكيك في وطنية قائد الحركة الوطنية اليوم الرئيس عبد الناصر"* [(205)]. هكذا راح الحزب الشيوعي يدافع عن الناصرية، مكفِّرًا خصومها من الشيوعيين خارج الحزب، متحولًا بالتدريج إلى الناصرية.

وجدير بالذكر أن الصفقة السوفيتية -التشيكوسلوفاكية شكليًا- قد أبرمت في الوقت الذي كان فيه الناصريون يواصلون حربهم المقدسة ضد الشيوعية، فكان كثير من الشيوعيين رهن الاعتقال. ولكن ذلك لم يعن حكام الكرملين في شيء، إذ أعطوا كل الاعتبار للصراع الدولي فحسب.

## الأزمة:

## السد العالي:

كانت العلاقة الجديدة بين مصر والاتحاد السوفيتي نتاجًا بشكل أساسي للأزمة في العلاقة بينها وبين الغرب. وإلى أن عقدت صفقة الأسلحة كانت الأزمة لا تزال ساكنة، وهي الأزمة التي تخص رفض مصر الناصرية لمبدأ الحلف الدفاعي المرفوض تمامًا من

---

[(204)] نفس المرجع، ص 253.

[(205)] رفعت السعيد، منظمات اليسار المصري 1950-1957، ص ص 283-284.

**جانب الحركة القومية العربية. ولكن مع عقد صفقة الأسلحة بلغت الأزمة اللحظة المناسبة للتفجر.**

**وفي نفس السنة (1955) قدم الاتحاد السوفيتي عرضًا بتمويل مشروع السد العالي، دون أي شروط، في الوقت الذي كانت فيه الدول الغربية تتلكأ في إبرام الاتفاق النهائي على تنفيذ المشروع. ومع ذلك لم يعلن عبد الناصر قبوله للعرض السوفيتي، بل أبلغ دالاس "*إننا نفضل التعامل مع البنك الدولي بالرغم من أن الحكومة الروسية عرضت علينا شروطًا أفضل*" [206]. هكذا استغل عبد الناصر بمهارة التناقضات الدولية إلى آخر مدى بالتمنع والضغط بإحدى القوتين على الأخرى، وتجنب الصدام المباشر مع الولايات المتحدة أو التخفيف منه بقدر الإمكان.**

**لذلك تم الاتفاق مع البنك الدولي على تمويل المشروع بفائدة قدرها 5.5%، فضلًا عن إشراف البنك على الميزانية المصرية، ثم تم تعديل الشروط لصالح مصر. كذلك وافقت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا على المشاركة في التمويل، ولكن بدفع التمويل السنوي فحسب، ومع ذلك وافقت الحكومة المصرية.**

**وقد لقيَ المشروع مقاومة من جانب جماعات صهيونية في الولايات المتحدة والتي كان يهمها ألّا تتدعم العلاقات المصرية الأمريكية، ومن جانب مزارعي القطن الأمريكيين خوفًا من منافسة القطن المصري الممتاز، بالإضافة إلى جماعات "أصدقاء الصين الوطنية" الذين أثارهم اعتراف عبد الناصر بجمهورية الصين الشعبية عام 1955. إلا أن عقد صفقة الأسلحة السوفيتية كان هو النقطة التي انقطعت عندها العلاقات الناصرية-الأمريكية مؤقتًا. وقد بدأت الأزمة حين طلب مسؤول أمريكي كبير من السفير المصري في واشنطن أن يعمل عبد الناصر على تحقيق الصلح مع إسرائيل وأن يوقف صفقة الأسلحة، فكان هذا بمثابة شرط غير معلن بصفة رسمية لإتمام صفقة السد العالي. ولكن الاستجابة للشرط الأمريكي، لم تكن من الأمور السهلة في ذلك الوقت، علاوة على أنها لم تكن أمرًا ضروريًّا، لأن الاتحاد السوفيتي كان قد عرض نفسه كبديل قوي للدعم الأمريكي، ولم تكن مصر الناصرية عاجزة تمامًا عن المقاومة، لذلك لم تقبل الشروط الأمريكية الفظة. ومن ثم أعلنت أمريكا ثم بريطانيا سحبهما لعرض تمويل السد العالي عقابًا لعبد الناصر، ثم حذا حذوهما البنك الدولي، لأن مساهمته في التمويل كانت مكملة للمساهمة الأمريكية، وكذلك لأنه في الوقت نفسه تابع للمصالح الأمريكية.**

**وتكمن أهمية معركة السد العالي في كونها الشكل المباشر للأزمة بين النظام الناصري والغرب. أما المشروع نفسه كمشروع اقتصادي فلم يكن يشكل أي خطورة على مصالح الغرب، ولم تثر بشأنه -كمشروع اقتصادي- أي خلافات حقيقية من جانب الغرب، خاصة**

---

[206] فؤاد المرسي، المرجع السابق، ص 194.

**وأن الضباط قد قبلوا الشروط الاقتصادية الأمريكية[207]. كان الخلاف إذن خلافًا سياسيًّا بحتًّا حول الحلف الدفاعي، يعبر عن خلاف حول الإطار الكلي للعلاقات بين مصر والغرب، وبالتحديد من حيث موقع مصر من الاستراتيجية الأمريكية.**

**وهنا ينبغي رصد بدقة ذلك الطرف القوي في ساحة الشرق الأوسط الذي هدد مخططات الغرب ومن يقبل بها: الحركة القومية العربية التي غالبًا ما يتناساها معظم المحللين المتعاطفين مع الناصرية، معتبرين أن رفض نظام عبد الناصر للخطة الأمريكية ليس إلا تعبيرًا مباشرًا عن طموحات اقتصادية وتنموية عظيمة. وفي الواقع لم يلاحظ هؤلاء أن الضغط السياسي-الاقتصادي الأمريكي لم يضع في اعتباره بالقدر الملائم دائمًا الضغوط المقابلة من قبل الحركة القومية على الناصرية أو الاعتبار الكبير لها من قبل حكومة الضباط.**

**كان رد فعل الحكومة الناصرية على وقف تمويل السد العالي هو تأميم شركة قناة السويس. وكانت حكومة الضباط تستعد لاستلام القناة منذ عام 1954، مما يشير إلى استعدادها لتأميم القناة منذ ذلك الوقت، فقد أصدر الضباط قرارًا سريًّا بعمل مسح كامل لإمكانيات تشغيل القناة، وبدأت الحكومة في مهاجمة الشركة وإعداد مرشدين مصريين لإدارة القناة منذ عام 1955، حين رفضت الشركة مطالبها بتحسين شروط العمل فيها لصالح مصر. ومنذ عهد ما قبل الانقلاب كان تأميم القناة مطلبًا شعبيًّا هامًّا، إذ كانت شركة القناة، بغض النظر عن أرباحها الضخمة تمثل تاريخًا استعماريًّا مفزعًا.**

**ومن ثم لم يكن تأميم القناة مجرد رد فعل مباشر لوقف تمويل مشروع السد، إذ كانت تدور حولها من قبل -كمشروع اقتصادي- خلافات محددة، ووجد عبد الناصر في تأميمها فرصته للرد على ضغوط الغرب. كانت الخطورة الكبرى لتأميم القناة من وجهة نظر الغرب هي إمكان انتشار موجة التأميم إلى العالم الثالث كله، فقناة السويس على حد تعبير صحيفة لوموند الفرنسية، *"تمثل شيئًا آخر غير مجرد مصالح إحدى الشركات المساهمة أو مجرد مصالح أصحاب أسهم معينة.. إنها تمثل رمزًا.. وإذا سقط هذا الرمز فإن السد سينهار، وسيتعاقب التأميم تلو التأميم، وستنهار جميع شركات البترول، وسيكون ذلك آخر ضربة موجهة لمكانة الغرب"* [208].**

**لم يكن تأميم القناة إذن مجرد ضربة اقتصادية لهيمنة الغرب وإنما ضربة قوية لأحد رموز هيمنته السياسية، لهيبته، رد سياسي على ضغوطه. وجاء هذا الرد في وقت وجد فيه الضباط أنفسهم يتمتعون بدعم عسكري واقتصادي سوفيتي كبير، وبتأييد شعبي هام**

---

[207] حين رفضت الولايات المتحدة تمويل المشروع تعللت بأسباب اقتصادية تتعلق فيما زعمت بقدرة مصر على تحمل عبء هذا المشروع. وهي، كما هو معلوم، حجة واهية، قصد بها تبرير الموقف لا أكثر. أما خوف بعض المزارعين الأمريكيين من منافسة القطن المصري، وهي حجة أخرى طرحتها بعض الدوائر الأمريكية، فهي بدورها حجة تافهة، لأن القطن المصري كان يواجه آنذاك حالة كساد منذ نهاية الحرب الكورية، ولم يكن من المنتظر أن تتوسع الحكومة المصرية في زراعة القطن، وقد اتجهت بالفعل إلى إحلال الأرز محله.

[208] نقلًا عن ميشيل كامل، أمريكا والشرق العربي، ص 118.

بعد مؤتمر باندونج. كذلك كانت هذه الضربة نفسها كفيلة بجلب أقوى تأييد ممكن للناصرية من جانب الحركة القومية العربية في المنطقة كلها، فتكون الناصرية قد ضربت عدة عصافير بحجر واحد: الرد على الضغوط الأمريكية-البريطانية، ضمان مصدر لتمويل مشروع السد العالي وغيره، كسب ود، بل حتى تبعية الحركة القومية، وأخيرًا، تأديب الشركة التي رفضت الاستجابة لمطالبها.

بالفعل كان لتأميم القناة دوي هائل على الصعيد العربي والعالمي، فكانت قمة الأزمة مع الغرب، وكان أن تبددت الصورة السوداء للناصرية في العالم العربي بشكل حاسم. إذ مثلت ضربة ساحقة لشيء بالغ الأهمية: هيبة الغرب، شيء يفوق قرار إلغاء معاهدة 1936، نظرًا لما مثلته شركة القناة من آثار الاستعمار البغيضة. وبذلك حققت الناصرية انتصارًا ساحقًا. كذلك كان التأميم مناسبة جديدة لكي يعلن خروشوف عن اشتراكية الناصرية، كما كان مناسبة هامة لحصول النظام على تأييد الشيوعيين الحاسم كما سيتضح لاحقًا.

## تأميم القناة: مقدمة حرب 1956:

كان تأميم القناة ضربة قاسية للوجود البريطاني في الشرق الأوسط. فقد شهدت المنطقة منذ الأربعينات نضالًا شعبيًّا شاملًا ضد النفوذ البريطاني. وقد نجحت الحركة القومية في تجميد مشروع حلف بغداد وإجبار بريطانيا على تغيير خططها في مصر جزئيًّا. ولكن الانقلاب البونابرتي 1952 أخذ في تقمص دور قائد الحركة القومية، ولكنه، ولهذا السبب بالذات، أدى إلى مزيد من اندفاع الأخيرة التي كانت ضده حتى منتصف الخمسينات، ثم وراءه، ابتداء من مؤتمر باندونج خاصة. ومنذ أن بدت الناصرية في نظر الحركة القومية العربية كحكومة ثورية، بدا عبد الناصر لبريطانيا رمزًا لشقائها، ولذلك قررت إسقاط حكومة الضباط. فلم تتفهم الدبلوماسية البريطانية جيدًا حقيقة أوضاع الشرق الأوسط، فالسبب الحقيقي لشقاء بريطانيا كان هو الحركة القومية العربية لا نظام عبد الناصر. والتحليل الموضوعي كان يجب أن يقود هذه الدبلوماسية إلى فهم هذه الحقيقة التي تضمنت حقيقة أهم: إن الناصرية نفسها لم تكن تستطيع أن تتصرف إلا على النحو الذي تصرفت به وأنه كان من الممكن التعامل معها بتفهم أعمق، وقد تحملت بريطانيا نتائج خطئها[209].

أما فرنسا قد سارت على الدرب نفسه، فعبد الناصر هو المسؤول في نظرها عن الثورة الجزائرية. هكذا كان تحليل ساستها الذين لم يدركوا أن عبد الناصر في مساعدته لثوار الجزائر إنما كان يؤدي مهمة حيوية لنظامه هو: القضاء على الاستعمار المباشر

---

[209] ذكر لورد بيرد وود عضو مجلس اللوردات البريطاني أن وزارة الخارجية البريطانية كانت قد صممت على القضاء على عبد الناصر قبل وقت طويل من رفضها تمويل السد العالي. وأن هدف حملة 1956 هو إسقاط عبد الناصر تمهيدًا لزعامة نوري السعيد بهدف جر الدول العربية إلى سلسلة الأحلاف الغربية المرتكزة على حلف بغداد أو المرتبطة به. أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 106.

في المنطقة حماية لاستقلاله هو، واحتواء للحركة القومية العربية القوية والضاغطة شرقًا وغربًا. علاوة على رضا الولايات المتحدة عن هذه المساعدة، والأهم من ذلك أنه لم يكن المحرض على الثورة الجزائرية قط، بل كانت الدوافع والقوى الأساسية للثورة موجودة بالجزائر نفسها. لذلك قررت فرنسا التعاون مع بريطانيا رغم تأييدها الضمني للثورة الجزائرية في إسقاط حكومة الضباط. وقد راحت الصحافة الفرنسية والبريطانية تصف عبد الناصر بأنه هتلر جديد وما شابه ذلك من أوصاف. وتصور إيدن، رئيس وزراء بريطانيا وقتها، أن عبد الناصر يريد تكوين إمبراطورية عربية تحت قيادته، وبلغت مخاوفه الشخصية حدًّا خطيرًا بحيث بات شبح عبد الناصر كشخص يؤرقه للغاية.

أما إسرائيل فقد وجدت في نوايا الدولتين ضالتها المنشودة، فقد كانت بدورها تعاني من مرض الناصرية العضال. فكانت تخشى بوجه عام من آثار معاهدة الجلاء البريطانية-المصرية وتفضل عودة بريطانيا إلى وضعها السابق في مصر. وكانت تعاني بشكل خاص من قرار إغلاق مضيق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية منذ عام 1949. وكانت تخشى أيضًا من نمو قوة الجيش المصري بعد صفقة الأسلحة السوفيتية الضخمة، كما ازدادت مخاوف بن جوريون بعد عقد اتفاقية الدفاع المشترك مع سوريا.

هكذا قررت البلدان الثلاثة إسقاط نظام عبد الناصر. وجاء قرار تأميم القناة ليثير المعسكر الغربي كله، فالقرار كان ضربة قوية لهيبة بريطانيا وفرنسا. وكانت اللحظة مناسبة من وجهة نظر البلدان الثلاثة لوضع خطة العدوان الثلاثي، رغم أنها لم تجد مبررًا لها أمام العالم. فالقرار المذكور لم يكن اعتداءً على أحد، وإنما كان ردًّا منطقيًّا وبسيطًا. ولم تستطع البلدان المعتدية أن تستشف أثر عدوانها الذي حولت نتائجه المعروفة الناصرية إلى أسطورة من وجهة نظر الجماهير العربية، على حساب مصالح بريطانيا وفرنسا، وبالضبط لصالح كل من إسرائيل والناصرية.

وقد وجدت الولايات المتحدة هي الأخرى فرصتها المناسبة لتحقيق هدفها: الحلول محل بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط. ولذلك، أعلنت في بيان مشترك مع بريطانيا وفرنسا تنديدها بعبد الناصر ومطالبتها بتدويل القناة، أي أمركتها من الناحية العملية. وللضغط في هذا الاتجاه قررت التجميد الجزئي لأموال مصر في الولايات المتحدة، بينما قررت الدولتان الأخريان تجميدها بالكامل، وقطع المعونات الاقتصادية عنها، كما قامت بإنشاء ما أسمتها بجمعية المنتفعين بقناة السويس.

أما على الصعيد الشعبي، فقد أثار قرار التأميم تأييدًا جماهيريًّا واسعًا وقويًّا للناصرية في العالم العربي وفي العالم الثالث والبلدان الاشتراكية، بل وفي أوروبا الغربية إلى حد أقل. ذلك أن القرار خلق شعورًا بهزيمة كبيرة للاستعمار، كما أشعر الشعوب العربية بالزهو وبإمكانية النصر. والأمر الأهم، أن الناصرية باتت تتمتع بنفوذ معنوي لا ينكر على صعيد العالم الثالث ككل. أما التهديدات الإمبريالية التي توالت، فكانت تزيد من اشتعال الحركة القومية العربية، الأمر الذي ترتب عليه دفع عبد الناصر إلى مزيد من التشدد. وهكذا أصبح يشعر بقوته وبضعفه في آنٍ واحد، فالجماهير العربية قد قررت أن

تحارب، ولذلك فهو الآخر مضطر لخوض المعركة، خاصة أنه كان من الممكن له أن يستغل موازين القوى القائمة لتحقيق مكاسب هامة.

لقد بدأت الناصرية منذ 1956/1955 تنافس حزب البعث بعد أن استطاعت أن تتقمص دور الحركة الوطنية المصرية، بل وأصبحت حكومة الضباط هي المثل الأعلى لكثير من راديكاليي ما قبل 1952 في مصر.

وقد قرر عبد الناصر بناءً على قراءة لموازين القوى المحلية والدولية الاستمرار في تشدده، فهدد بإلغاء اتفاقية 1954 في حالة حدوث هجوم عسكري، وأخذ يقوى من اتصالاته بالاتحاد السوفيتي. أما الأخير فأعلن بالطبع تأييده المطلق لعبد الناصر ورفض فكرة تدويل القناة، بل وهدد بإرسال متطوعين في حالة حدوث هجوم عسكري. إذ كانت الفرصة لا تعوض لتعزيز نفوذه في المنطقة، خاصة أن الولايات المتحدة كانت تعمل هي الأخرى على استغلال الموقف، كما كانت فرصته كبيرة في تحطيم مشروع حلف بغداد.

## حرب 1956:

فور قيام الحرب انفجرت الحركة القومية في المشرق العربي كله وفي مصر بالطبع وحتى في الخليج، فامتدت المظاهرات في شتى أنحاء المنطقة تندد بالعدوان، وقطعت أنابيب البترول في سوريا، ومنع البريطانيون من استخدام قواعدهم في العراق وفي ليبيا. كما قامت مظاهرات مؤيدة لمصر في أوروبا وحتى في الصين. وفي مصر، استعادت جماهير الحركة القومية روحها، ولكن بدون قيادتها القديمة، إذ بدأت ترى في الناصرية قائدها الجديد.

بقيام إسرائيل بالهجوم واحتلال سيناء، واحتلال بريطانيا وفرنسا لبورسعيد، وجدت الناصرية نفسها في حالة حرب. وقد دخلتها منذ البداية وهي تعلم التوازنات الدولية الملائمة، وبالتالي لم تضع في اعتبارها إشراك الشعب في المعركة، فهي لم تستعد للحرب على المستوى الشعبي، واكتفت بحشد الجيش. وحين خرجت الجماهير تطالب السلطة بالسلاح إزاء عنف ضربات الجيوش التي استهدفت معنوياتها، كان رد السطات الناصرية هو قمع المظاهرات. فقامت الشرطة بالاشتباك مع المتظاهرين في مدينة بورسعيد، الذين استطاعوا التغلب عليها والاستيلاء على الأسلحة المرسلة إلى المدينة ثم وزعوها بطريقة عشوائية، مما أجبر السلطات على إعادة تنظيم العملية. وبعد احتلال مدينة بورسعيد لم ينس محافظها أن يسلم سلطات الاحتلال بجانب أسلحة الشرطة (قارن مع موقف الشرطة في 1951) ملفات الإخوان، والشيوعيين الذين حاولوا بدورهم دخول المدنية في مجموعات بالرغم من محاولة رجال الأمن عرقلة اشتراكهم في الحرب، وقد اضطرت الحكومة إلى إدخالهم فيما بعد في ملابس صيادين بالتعاون مع المخابرات الحربية[210].

---

[210] رفعت السعيد، منظمات اليسار المصري 1950-1957، ص ص 293-295.

وبينما كان عبد الناصر يخطب في الأزهر باسم النضال، عجزت السلطة عن إعادة قرار الوفد –الذي نفذ عمليًّا- في 1951: حق كل مصري في حمل السلاح. وبالمقابل سرعان ما قبل وقف إطلاق النار وبدأ مفاوضات الصلح. ولنفس السبب، أي لاعتماده على التوازنات الدولية وحدها، لم يضع عبد الناصر في اعتباره أن يحقق نصرًا عسكريًّا على القوات المعتدية. فعلى الرغم من توقعه للحرب، فقد اختار اللحظة غير المناسبة لجيشه لتأميم قناة السويس. وعلى الرغم من أن عبد الحكيم عامر قد عُيِّن قائدًا لجيوش مصر وسوريا والأردن معًا، رفضت مصر دخول سوريا والأردن الحرب، رغم أهمية ذلك في الوقت الذي اندفعت فيه إسرائيل بقواتها الضاربة في سيناء، وربما أتى هذا الرفض بناءً على نصيحة أمريكية خاصة.

وتجدر الإشارة إلى أن أخذ التوازنات الدولية بعين الاعتبار، لا ينفي، بل يؤكد على نحو غير مباشر أن التناقضات الداخلية كان لها االدور الأهم. فما كانت الناصرية لتدخل معركة تأميم القناة التي توجت رفضها الدخول في حلف غربي لولا ضغوط الحركة القومية العربية. ولأن الناصرية لا تمثل هذه الأخيرة، فقد قررت خوض المعركة مع المعتدين بالاعتماد على التوازنات الدولية، وبذلك تتحقق معادلتها الخاصة، *فترفع شعارات الحركة القومية بدون أن ترفع هذه الأخيرة نفسها*، بل تحل محلها، وهي لعبة مارستها الطبقة المسيطرة في مصر الحديثة دائمًا. وهي لم تلجأ إلى استغلال الصراعات الدولية لمجرد أنها موجودة، فهي موجودة دائمًا. ولكن لأن التوازنات الداخلية قد دفعت في اتجاه معين، فرضت سياسة معينة، من ضمن توجهاتها تحقيق الاستقلال السياسي للبلاد، في الوقت الذي كانت فيه هذه الطبقة تخشى إشراك الشعب في معركة الاستقلال الذي أراده.

يظل في سياق حرب 1956 للموقفين الأمريكي، والسوفيتي أهميتهما الخاصة، فقد تسابقت الدولتان لوراثة فرنسا وبريطانيا بطرق مختلفة طبعًا، الأولى بضغوط أيزنهاور، والثانية بالتهديدات التي كان أهمها الإنذار الشهير. وكان لتصاعد الحركة القومية العربية بشكل درامي أثناء العدوان تأثير بالغ على موقف الدولتين.

وبالنسبة للولايات المتحدة، فقد لعبت دورًا هامًّا في إنهاء الحرب، بل وكانت ضد فكرة الحرب أصلًا. فقد أعلن دالاس وزير الخارجية الأمريكي أنه لا ينبغي استخدام القوة لمساندة جمعية المنتفعين بقناة السويس، حتى لو رفضت مصر الحل السلمي، وأن مهمة هذه الجمعية هي الإشراف على حرية الملاحة مع جمع الدخل المتأتي من القناة وتسليمه إلى الحكومة المصرية، وليس للشركة المؤممة. وهذا يتضمن بالطبع الموافقة على مبدأ التأميم. كما قامت الولايات المتحدة بتعطيل عرض القضية على الأمم المتحدة من جانب بريطانيا وفرنسا، ثم قام دالاس بدور هام في حمل الجمعية العامة للأمم المتحدة على إدانة بريطانيا وفرنسا. وفي النهاية أجبرت الولايات المتحدة بريطانيا وفرنسا على الانسحاب وفقا لقرار الأمم المتحدة. وقد كان لأيزنهاور فيما بعد الدور الوحيد تقريبًا في حمل إسرائيل على الانسحاب من سيناء، مستخدمًا في ذلك مختلف ألوان الوعيد والتخويف بالإضافة إلى منحها حق المرور في مضايق تيران. فالحرب كانت من جهة،

**عاملًا دافعًا لنمو الحركة القومية في المنطقة، كما فتحت أمام الاتحاد السوفيتي فرصة تثبيت أقدامه في الشرق الأوسط. ومن جهة ثانية حرمت الولايات المتحدة من اتخاذ إجراء فعال في موضوع ثورة المجر التي اندلعت أثناء العدوان الأنجلو فرنسي وسحقتها القوات السوفيتية، ذلك أن أحداث حرب السويس غطت على أحداث المجر وجعلت موقف الغرب أضعف من أن يمكنه من التدخل في شرق أوروبا. ومن جهة ثالثة كانت الحرب فرصة أمام الولايات المتحدة لإزالة الوجود الأنجلو-فرنسي من منطقة هامة في الشرق الأوسط.**

**أما الاتحاد السوفيتي، فقد عارض الحرب بالطبع، محققًا مكسبًا سياسيًّا هامًّا، وبدا للحركة القومية العربية كسند لها. وقد كان إنذاره الشكلي، إذ أنه صدر بعد توقف القتال فعليًّا، ضربة معنوية قوية لنفوذ الغرب في المنطقة، فقد مكنه، لأنه صدر كإنذار مباشر، من قطف ثمار الجهود الأمريكية لوقف القتال وإنهاء الحرب. فالولايات المتحدة قد ظهرت بمظهر العدو أمام الحركة القومية العربية، خصوصًا أنها لم تؤيد الخطة الناصرية بتأميم القناة على نحو صريح، بل وجمدت جزئيًّا الأرصدة المصرية لديها، وأوقفت معونتها الاقتصادية عن مصر أيضًا قبل بدء القتال. أما الاتحاد السوفيتي فوقف منذ البداية مع خطوة التأميم وكان حاسمًا في تأييده للناصرية طوال الفترة التالية للتأميم وحتى أثناء القتال، وليس من المؤكد أنه كان ينوي تنفيذ تهديده، ولكن المخابرات الأمريكية كانت تميل إلى الاعتقاد بإمكانية تدخل سوفيتي فعلي في القتال[211].**

## نتائج الصدام مع الغرب:

**انتهت حرب 1956 بإلغاء اتفاقية 1954 وانسحاب القوات المعتدية من قناة السويس. وبجهود أمريكية فائقة انسحبت إسرائيل من سيناء مقابل ضمان أمريكي بتعهد مصر بمنحها حق المرور في خليج العقبة ومضيق تيران، مما أنعش ميناء ايلات وساهم في تغلغل إسرائيل في أفريقيا، بالإضافة إلى موافقة مصر على وضع قوات الطوارئ الدولية على الحدود الدولية الشرقية لمصر وفي قطاع غزة وشرم الشيخ، والتي وضعت بغرض حماية إسرائيل من غارات الفدائيين. وبهذه الخطوة تحقق لمصر استقلالها السياسي المباشر، بدرجة غير كاملة، وتلى انسحاب المعتدين، تأميم الشركات الإنجليزية والفرنسية في مصر، ثم البلجيكية أيضًا وغيرها كرد فعل على ضغوط البنوك الأجنبية على أثناء فترة الحرب.**

**أما إسرائيل، فقد تدعم موقفها كثيرًا بفتح مضيق تيران الذي كان قد أغلق في وجهها عام 1949، وبحمايتها بواسطة قوات الطوارئ الدولية من نشاط الفدائيين. وكان مكسبها الثالث مكسبًا دعائيًّا عندما قامت الحكومة الناصرية بطرد الجالية اليهودية من مصر (25 ألفًا وقتذاك) حيث توجه معظم أفرادها إلى فرنسا وتوجه البعض إلى إسرائيل.**

---

(211) مذكرات جولدا مائير، ومذكرات دايان. كذلك أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق. وهيكل: قصة السويس. بالإضافة إلى مذكرات أنطوني إيدن.

فقد وجدت الناصرية أنه من المفيد دعائيًا أمام الحركة القومية أن تقوم بهذه العملية، فسلكت سلوكًا قصير النظر مقابل تحقيق مكاسب هزيلة على المستوى المحلي إذا ما قورنت بما حققته إسرائيل من هذه الخطوة على المستوى العالمي، والمحلي أيضًا بالطبع. ولم يكن هذا التصرف يحمل أي معنى اقتصادي أو معنى سياسي آخر، فالجالية اليهودية في مصر لم تكن غالبيتها صهيونية، ولم تحقق الحركة الصهيونية في الأربعينيات نجاحًا كبيرًا وسط صفوفها. وحين هاجرت أقسام من اليهود إلى أوروبا وإسرائيل، كان هذا راجعًا إلى قصر نظر بعض فصائل الحركة الوطنية نفسها، التي شنت حملات كراهية ضد اليهود. وقد سارت عدة أنظمة عربية أخرى على هذا المنوال بعد حرب 1956 من أجل الاستهلاك المحلي(212).

كما حققت إسرائيل مكسبًا هامًّا آخر، هو إثبات قوتها في المنطقة والبرهنة على قدرتها على القيام بدور الشرطي فيها لصالح الغرب. وسوف يصبح هذا الأمر لاحقًا من الأمور المأخوذة في الاعتبار من قبل الولايات المتحدة.

وكان من أهم نتائج الحرب خروج الولايات المتحدة رغم كل جهودها من العملية بدون أي رصيد إيجابي لدى الحركة القومية العربية، مقابل تحقيق الاتحاد السوفيتي نفوذًا معنويًّا هامًّا لدى هذه الحركة بالإضافة إلى نفوذه لدى الأنظمة في كل من مصر وسوريا واليمن، دول الوحدة المقبلة.

انتهت الحرب بتحقيق الاستقلال السياسي ناقصًا. فقد هُزمت بريطانيا وفرنسا سياسيًّا، ولكن انتصرت إسرائيل، وهذا أمر أغفلته الدعاية الناصرية. ومع ذلك لم يكن إلحاق الهزيمة ببريطانيا وفرنسا إنجازًا ناصريًّا خالصًا، بل تم كنتيجة لتوازنات محلية ودولية معينة أحاطت بعدوان 1956. وهي التوازنات التي لعبت فيها الحركة القومية العربية دورًا كبيرًا. فقد اضطرت الحكومات العربية، حتى العميلة منها، مثل حكومتي نوري السعيد والملك سعود، إلى الوقوف مع مصر أثناء العدوان، فلبست هذه الحكومات لباس القومية العربية، وكان الدور الأهم للحركة القومية قد تجسد في حفز استقطاب حاد في المنطقة بين الشعوب والدول العربية ضد إسرائيل، وكان هذا الاستقطاب هو الذي حدد في النهاية طريقة ممارسة الدولتين الكبيرتين إزاء المنطقة. باختصار كان تحقيق الاستقلال السياسي مرهونًا بقوة الحركة القومية العربية، وفي الفترة التي كانت فيها الناصرية تحاول أن تتخلص من ضغوط خصومها المحليين بما فيهم الحركة الوطنية في مصر، فإنها قدمت تنازلات هامة للغرب في اتفاقية 1954، وبذلك شهد الاستقلال السياسي غير المكتمل الذي أنجزته الجماهير الثائرة في 1945-1952 تراجعًا. إلا أنه

---

(212) قال ألفريد ليلينتال: *"وقد كان انتصار بن جوريون في الدعاية أكثر بكثير من أي انتصار عسكري قام به في سهول سيناء، عندما صفيت الجالية اليهودية في مصر غداة الغزو الإسرائيلي"*، المرجع السابق، ص 7. وجدير بالملاحظة أن النظام العراقي اكتشف بعد مدة طويلة أن قرار طرد اليهود كان خاطئًا من الناحية السياسية، فأعلن عن حق العودة لليهود العراقيين إلى العراق. وطرحت نفس الفكرة بشكل عابر على الصعيد العربي الرسمي إبان السبعينيات. وقد أبدى كثير من اليهود المصريين أثناء ترحيلهم مظاهر الاحتجاج والحزن لطردهم مما اعتبروه وطنهم.

أمام إصرار الغرب على سياسة العصا الغليظة في غير الوقت الملائم استطاعت الناصرية أن تستعيد معظم ما قدمته، بجرأتها وببراعتها في استخدام التناقضات الدولية وقراءتها الدقيقة للخريطة السياسية العالمية والإقليمية والمحلية، لكن بالطبع لا يمكن إغفال تنازلاتها لإسرائيل.

من أهم النتائج الأساسية لحرب 1956، وللصدام مع الغرب بوجه عام، نمو الحركة القومية العربية بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ العربي الحديث. ورغم أنها قد بدأت ترى في الناصرية قائدها -وهذه نتيجة أخرى لمعارك 1956/1955- إلا أنها بهذه الرؤية أصبحت تشكل قوة ضاغطة عليها، فبتقديم شعاراتها وعرض أفكارها على الساحة العربية كانت تهدد ضمنيًّا بتحقيق تطلعاتها الخاصة. ولهذا السبب أصبحت الناصرية مدفوعة إلى العمل بشكل محموم على الساحة العربية ككل، كما سيتضح في الجزء التالي.

*************************

## الفصل الثاني: السياسة الخارجية:

إلى حد انتهاء النفوذ الأجنبي المباشر، يبدو الاستقلال السياسي نقيًّا خالصًا، ولكن جامدًا ساكنًا. إلا أن الدولة، لسبب بسيط، هو أن هناك دولًا أخرى تكون مضطرة إلى ممارسة استقلالها، أي إلى التعامل بإرادتها مع الآخر. وفي هذا العصر لم تعد هناك دولة لا تتعامل مع العالم الخارجي، فوجودها نفسه لم يعد إلا وجودًا على الساحة الدولية، وبذلك لا يعتبر استقلالها مجردًا وإنما يتشكل في شبكة علاقاتها الخارجية. وبقدر ما تكون السياسة الخارجية مجالًا لتحقق الاستقلال بقدر ما تكون نفيًا له، فالدولة في علاقاتها مع العالم تواجه بإرادات الدول الأخرى، المختلفة بالطبع مع إرادتها هي. فحين ننظر إلى فكرة الاستقلال السياسي تبدو للوهلة الأولى وكأنها فكرة التخلص الكامل من النفوذ الأجنبي، ولكن بمجرد أن نتوصل إلى هذه النتيجة تبرز فورًا حقيقة مضادة، فالدولة المستقلة هي عضو في المجتمع الدولي، ولذلك تضطر إلى التعامل مع هذا المجتمع وفقًا لتوازنات تتحدد خارجها وتتفاعل مع إرادتها، أي أنها كما تبدو الآن تقع تحت طائلة النفوذ الأجنبي الذي لا تتحقق إرادتها إلا في ظله وبالتفاعل معه. إلا أن الأمر يتبدى الآن في صورة نفوذ أجنبي غير مباشر. وقد تمتعت مصر الناصرية بالاستقلال المباشر عقب حرب 1956، إلا أنه كان استقلالًا ناقصًا، فظل للقوى الأجنبية نفوذ مباشر تمثل في شروط الانسحاب الإسرائيلي من سيناء عام 1957. وسوف يتبين لدى تناول السياسة الخارجية كيف حققت الناصرية عمليًّا ذلك الاستقلال المنقوص. فقد بدا فيما سبق أن مصر الناصرية قد باتت بعد الحرب حرة الإرادة، ومن أجل الكشف إلى أي حد كان هذا الأمر حقيقيًّا ينبغي تحليل الإرادة الناصرية في سياستها الخارجية.

ومن الحقائق الثابتة تاريخيًّا أن الدولة الحديثة في سياستها الخارجية تنطلق من مصالحها الكلية، المباشرة وغير المباشرة، لنظامها السياسي-الاجتماعي لا من مبادئ مجردة. ولكنها تعتمد الأخيرة بقدر ما تكون صالحة في اللحظة المعنية للتعبير عن تلك

المصالح، مع ضرورة أن تؤخذ في الاعتبار ضغوط القوى الاجتماعية المتناقضة وسياسات الدول الأخرى أيضًا. والمقصود هنا بالمبادئ المجردة هو بنية الأفكار التي تتبناها الدولة بشكل فعلي، بغض النظر عن الشعارات الديماجوجية مثل حقوق الإنسان ونزع السلاح، إلخ. وسوف تُتبع هذه الفكرة خلال التحليل القادم للسياسة الناصرية. وهذا البحث ينبذ منذ البداية، دون حاجة للتحليل والتفنيد، تلك الطريقة في التفكير التي تتصور أن سياسة الدولة تعبر عن شخصية حاكمها أو تصوراته المجردة أو عن أهداف عامة مجردة تحملها هذه الدولة منفصلة كليًّا عن مصالح القوى الاجتماعية التي تعبر عنها. ومثلما يحدث دائمًا، فقد عبرت السياسة الخارجية الناصرية عن العلاقة بين المصالح الكلية للنظام الاجتماعي القائم وتصور الناصرية عن المصالح التي تمثلها، وكان هذان الطرفان في هذه الحالة متمايزين بوضوح، لأن السلطة، أي الناصرية، كانت متميزة بوضوح عن الطبقة المسيطرة، فكانت الأولى لا تستند مباشرة إلى تأييد الثانية، بل انبثقت في ظرف توازن سياسي بين مختلف القوى المتصارعة عام 1952. ولذلك فقد كانت في سياستها الخارجية مضطرة إلى الإعلان عن نفسها بوصفها معبرة عن حالة توازن داخلي. لذلك فقد اتخذت صورة حكومة فوق طبقية وبالتالي قومية متشددة. فكان عليها أن تجتهد للدفاع عن مصالح النظام القائم، وفي نفس الوقت كانت مضطرة إلى تبني شعارات ترضي طموحات الطبقات الأدنى، وبالأخص الإنتليجينسيا، خاصة أن هذه الأخيرة كان لها حلفاء موضوعيون أقوياء في البلاد العربية والعالم كله.

وقد منحت حالة الاستقطاب الدولي حكومة يوليو فرصة كبيرة لممارسة سياسة بونابرتية، *بالمعنى المجازي للكلمة*، في الخارج، أي سياسة تعتمد على استغلال التناقضات الدولية. ومن عادة الأنظمة المعتمدة على توازنات داخلية معقدة من هذا النوع، أو تلك التي تشعر بضعف داخلي أن تلجأ إلى محاولة تحقيق انتصارات خارجية حقيقية أو وهمية، وقد يعرضها هذا إلى انتكاسات خطيرة. ومن الواضح أن الناصرية كانت ضمن ذلك النوع من النظم.

وإذا كان الهدف الأسمى للناصرية هو استمرار وتدعيم وجودها كسلطة، فقد كان هذا الهدف يستلزم، كما أشير من قبل، الالتزام بالنظام الاجتماعي القائم، مع *إظهار* الانحياز إلى الطبقات الأدنى. وفي الخارج فكان هذا المنطق يعكس نفسه، فالتناقضات الداخلية، علاوة على تأثرها الكبير بالتناقضات الدولية، قد وجدت في الخارج صورتها غير المباشرة، فلكل نقيض حلفاؤه وخصومه في الخارج. ولصياغة سياسة خارجية قابلة للتحقيق كان من الضروري وضع هذه التناقضات في الاعتبار، فكان العمل على الحفاظ على التوازن الخارجي القائم يعد أمرًا ضروريًّا لاستمرار بقاء الوضع الداخلي على ما هو عليه.

## 1. الناصرية فى العالم العربى:

سبق تحليل الناصرية فيما يتعلق بالقومية العربية. وقد تم التوصل إلى أن منطقها في هذا الصدد قد تلخص في ضرورة التعاون مع الأنظمة القائمة، على أساس أنها قادرة على قطع خطوات على طريق الوحدة العربية. أما التحقيق النهائي للوحدة فيعتمد على إقناع *قوى الشعب العاملة* في البلدان العربية دون اللجوء إلى العنف.

ويعبر هذا المنطق عن حالة الناصرية في قمة صعودها الذي تحقق عند أكثر اللحظات مواتاة لاستغلال التناقضات الداخلية والخارجية. ورغم أن هذه الفكرة قد تبلورت بعد عشر سنوات من انقلاب 1952، إلا أن منطقها كان يتحقق منذ البداية. فالحل الوسط كان دائمًا منحى ثابتًا للناصرية، فكانت تسعى باستمرار إلى تحقيق حالة توازن دائمة بين اليمين واليسار. وفي المنطقة العربية لم تحدد الناصرية بشكل حاسم ما إذا كانت مع الوحدة العربية أم ضدها، مع اليسار أم اليمين، مع الحكومات أم الشعوب. وحتى في ألمع لحظاتها والتي استمرت بضعة أشهر حين رفعت شعار: وحدة القوى التقدمية، إنما كانت تدفع اليسار ضد اليمين القوي الزاحف في المنطقة لتحقيق نفس الحل الوسط، بدليل أن الهجوم الفعلي على اليسار غير الرسمي لم يتوقف في الداخل أو الخارج، بل وظل التنسيق الفعلي يتم مع القوى الوسطية في المنطقة. ويتضمن التوجه الناصري كما هو واضح ايجاد صيغة وسط لحل المسألة الوطنية. فاليسار بوجه عام كان معاديًا بشدة للغرب، أما اليمين فكان يميل إلى التمسك بصيغ التبعية المختلفة. أما الصيغة الوسطية فقد تمثلت في الاكتفاء بإبعاد الوجود الاستعماري المباشر من المنطقة، بما في ذلك فكرة الحلف الدفاعي، تلك الصيغة التي لا تعني انتصارًا كاملًا لليسار ولا هزيمة كاملة لليمين، وتكون بالتالي الصيغة الأكثر مواتاة لانتعاش القوى التي كانت متلائمة معها، أي الناصرية ومثيلاتها في المنطقة.

وفي ظروف تفجر الحركة القومية العربية وامتدادها القوي إلى مصر، فتكون الصيغة الوسط الدائمة هي تلك التي طرحها الميثاق وحللناها من قبل، أما الحركة القومية فكان لابد من اعتبارها منافسًا خطيرًا ينبغي استيعابه أو القضاء عليه كبديل عن الاندماج فيه أو التبعية له.

في الحقيقة لا تسلك الدول وفقًا لقناعات أيديولوجية بحتة أو لاعتبارات مثالية أو شريرة، بل وفقًا لمصالحها الذاتية، وإذا استوعب المرء جيدًا هذه الحقائق يستطيع أن يفهم كثيرًا ما قد يبدو من غرائب السياسة الدولية.

## تجربة الوحدة مع سوريا:

**لم يكن هناك خطر عاجل من قيام انقلاب شيوعي، ولكن كان من المحتمل أن يغتنم الانتهازيون الفرصة وأن يكسبوا عن طريق استغلالهم تأييد الشيوعيين والسمعة التي يتمتع بها الاتحاد السوفيت. وكنا نخشى خشية أكيدة ما قد يسفر عن هذا الائتلاف من نتائج في الانتخابات النيابية التي كان من المقرر إجراؤها في هذه السنة، وما قد تؤدي إليه هذه النتائج من تطور في انتخابات رئاسة الجمهورية، وكان لزامًا علينا أن نختار هذه اللحظة لتحقيق الوحدة**

صلاح البيطار

**مما له دلالته أنه بعد الحرب العالمية الثانية أخذت الدولة المصرية، وخاصة مؤسسة السراي، تتبنى أفكار القومية العربية، فتزعم الملك فاروق بتشجيع بريطانيا[213] الدعوة لإقامة جامعة الدول العربية، بل تهور فأعلن الحرب على إسرائيل رغم أنف رئيس وزرائه عام 1948. ومما يكمل الصورة أن كلًّا من ملك الأردن وملك السعودية في ذلك الوقت كان يبدى تعاطفه مع شعارات القومية العربية. والدلالة الأساسية لهذه الظاهرة هي أن الحركة القومية كانت متصاعدة بالفعل، ممثلة في الإنتليجينسيا العربية التي كانت وقتئذ تشكل الكتلة الأكثر فعالية سياسيًّا في المنطقة. ودرءًا لخطر هذه الحركة رأت تلك الحكومات أن تحتويها بدلًا من أن تصطدم بها، فالأفضل لها أن تحمل هي الشعارات القومية بدلًا من أن تعترف علانية بأن المثقفين الثوريين هم زعماء الحركة الحقيقيين، خاصة أن الأحزاب القومية الكبرى كانت معادية للشيوعية بشدة، خاصة البعث، أي يمكن التعامل معها[214]. وأكثر من ذلك أن هذه الحكومات كانت على استعداد لأن تتنافس فيما بينها على الحركة القومية[215]، خاصة أن هذه الأخيرة لم تكن تضع في اعتبارها تحرير البلاد العربية من الاستعمار فحسب بل وتحريرها أيضًا من الحكومات القطرية.**

**والحقيقة أنه ليس من السهل تفسير كثير من الظواهر التي بدت في المنطقة إلا بتحديد الكيفية التي تفكر بها حكوماتها ومنطلقاتها الحقيقية في الحركة. فليس من السهل أن**

---

**[213] أعلن إيدن أنه يؤيد أي حركة بين العرب تعزز وحدتهم بشرط أن ينال أي مشروع استحسانًا عامًّا. نبيه بيومي عبد الله، تطور فكرة القومية العربية في مصر، ص 185.**

**[214] مما يدل على وعي مؤسسات الغرب بخطورة الحركة القومية، وعلى تفكيرها في احتوائها عن طريق الحكومات العغربية العميلة ما قرره "مجلس الحرب بالشرق الأوسط" في لندن في 10-13 مايو 1945، إذ قرر أن السياسة البريطانية في الشرق الأوسط بعد الحرب يجب أن تدور حول أربعة محاور، منها:**

***"إقامة شكل من أشكال الاتحاد العربي، على أن يكون اتحادًا واهنًا مفكك العرى لامتصاص التيار القومي السائد في المنطقة الذي يشكل خطرًا على المصالح البريطانية. ويتولى هذا الاتحاد التنسيق السياسي بين حكومات المنطقة في فترة ما بعد الحرب".***

**رؤوف عباس حامد، أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية، في كتاب السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتاب المستقبل العربي (2)، ص 40، نقلًا عن:**

**Great Britain, Foreign Office, F.O. 371/39984. Warren to Young. 4/1/1944**

**[215] من الشعارات الشهيرة التي تبنتها الحكومات العربية في المشرق العربي كان شعارا "سوريا الكبرى"، و"الهلال الخصيب".**

**يُقسم العالم إلى قسمين: مع القومية العربية، ضد القومية العربية، ثم يُعتبر الطرف الأول ثوريًّا والثاني رجعيًّا. إن كثيرًا من الأمور يصبح غريبًا إذا تم التمسك بهذا التقسيم المبسط. فعلى سبيل المثال راح الملك حسين أثناء حرب 1956 يعلن تأييده لمصر بل ويضع قواته تحت تصرف الحكومة المصرية. كما راح نوري السعيد في العراق يهاجم العدوان بشدة، كما تكون حلف قويّ بين مصر الناصرية المعادية للتبعية المباشرة والعربية السعودية التي كانت مجرد أحد أدوات شركة أرامكو البترولية. والأغرب أن الإمام البدر راح يدعم الجبهة القومية في جنوب اليمن ويكتب القصائد في هجاء الاستعمار. وسوف يكون من الغريب أن نعرف موقف كل من فرنسا والاتحاد السوفيتي من الوحدة المصرية السورية التي اعتبرها الناصريون وحلفاؤهم خطوة ثورية. ومثلما كانت أهم حقائق الفترة التالية للحرب العالمية الثانية في مصر هي بروز الطبقات الأدنى والإنتليجينسيا كقوى مستقلة ومؤثرة سياسيًّا، كانت أهم حقائق نفس الفترة على الصعيد العربي بروزٍ الحركة القومية العربية كقوة بارزة لديها أسلحتها التنظيمية البالغة القوة، ممثلة خاصةً في حزب البعث العربي الاشتراكي. كما شهدت أوائل الخمسينات مزيدًا من الصعود القومي في المنطقة، الكفاح الوطني المسلح في المغرب العربي، والمد القومي في مصر والسودان والشام، والحركة القومية في الجزيرة العربية وجنوب اليمن. ومن الأمور الملفتة للنظر أن الحركة الشيوعية هي الأخرى كانت تنمو بسرعة، خصوصًا في المشرق العربي، حيث أصبح الحزب الشيوعي العراقي هو أكبر أحزاب العراق وأصبح الحزب الشيوعي السوري من أكبر الأحزاب في سوريا وأكبر حزب شيوعي في الشرق الأوسط[216].**

**وقد وجدت الناصرية نفسها في مواجهة ليس مطالب الحركة الوطنية في مصر فحسب، بل وأيضًا ضغط القومية العربية في المشرق العربي. والأمر لا يتوقف عند المطالب الشفهية، بل كان يحمل في طياته إمكانية قيام حكومات عربية قومية على غرار حكومة سوريا عام 1920، أو حكومة البعث الراديكالية عام 1966، وامتداد التطلعات الوحدوية إلى مصر، بل واستثمار حكومات عربية أخرى للشعارات القومية. والأمر الأدهى أن الطبقة المسيطرة في سوريا بدأت أيضًا منذ نهاية حرب 1956 تضغط على مصر الناصرية لتتبنى مشروع الوحدة مع سوريا لتخليصها من ضغوط القوميين والشيوعيين. ولم تكن هذه الضغوط مما يمكن إغفاله إطلاقًا، فالحركة القومية العربية كانت تتطلع إلى دور مصري خاص وقيادي. ومن الأمور الملفتة للنظر أن الجماهير العربية خارج مصر كانت أكثر تعاطفًا مع الحركة الوطنية المصرية مما كانت الأخيرة متعاطفة مع الحركة الوطنية في البلدان العربية الأخرى. ومما يدل على تطلع الحركة القومية إلى مصر أنه في 1951-1952 سارت المظاهرات في المشرق العربي تأييدًا**

---

**[216] ارجع إلى كل من:**

**إرسكين تشايلدرز، الطريق إلى السويس، الفصل 14**
**ووالتر لاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، ص 226، ص 323.**
**W. Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, p. 166**

**لإلغاء معاهدة 1936، كما قامت حركة تشكيل كتائب من المتطوعين للمشاركة في حركة الكفاح المسلح في قناة السويس[217].**

**وكانت هذه المشكلات التي واجهت الناصرية تنمو بسرعة، وخصوصًا مع النصر السياسي الجزئي في حرب 1956، والذي ساهمت في تحقيقه الحركة القومية العربية التي أصبح لها بذلك نصيب ملموس من اهتمام الحكومة الناصرية، كما تصاعد النفوذ السوفيتي في الشارع العربي. ولا يمكن أيضًا إهمال ضغوط الولايات المتحدة على الحكومات العربية لإقامة حلف دفاعي لا يمكن أن تقبله الحركة القومية العربية القوية. ومن الممكن الآن إيجاز الضغوط الواقعة على الحكومات العربية في المشرق فيما يلي:**

**- الضغوط الداخلية من أجل إقامة دولة عربية موحدة مستقلة.**

**- الضغوط الغربية من أجل تكوين حلف دفاعي.**

**- بالإضافة إلى التناقضات الاجتماعية الحادة التي حفزت الحركات الثورية في معظم تلك البلاد.**

**وقد منح أول سقوط لنظام ملكي في المنطقة للحركة القومية العربية أملًا عريضًا. ومثلما نظر الشعب السوداني إلى سعد زغلول، نظر كثير من العرب المشرقيين إلى عبد الناصر بنفس الطريقة، خاصة بعد تصريحاته التي رفض فيها مشروع الحلف الدفاعي.**

**وعلى سبيل المثال توجهت المظاهرات إلى سفارة مصر في العراق في مايو 1953 لتطالب بأن ينص الدستور المصري المرتقب على عروبة مصر[218]، بينما طالبت المظاهرات في سوريا بالوحدة الفورية مع مصر. وقد نص دستور 1956 المؤقت، لأول مرة في التاريخ على أن مصر دولة عربية مستقلة[219]. وازداد تطلع الجماهير العربية نحو مصر الناصرية بعد عقد صفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفيتي. وهكذا سارت الأمور، فكلما استجابت الناصرية للشعارات القومية ازدادت تطلعات وضغوط القوميين عليها من أجل المزيد. وكان موقف المنظمات القومية والشيوعية من اتفاقية 1954 نذير خطر لعبد الناصر بقدر ما أظهر مدى عنفوان الحركة القومية العربية، ولكن سرعان ما تجاوزت الأحداث اتفاقية 1954. وقد ظهر هذا العنفوان في قمته إبان حرب 1956. فقد اضطرت الحكومات المحافظة إلى اتخاذ مواقف يمكن بالمقاييس العامية المباشرة أن توصف بالثورية. فقطعت حكومة لبنان علاقاتها مع بريطانيا، وأرسل نوري السعيد قواته إلى الأردن بغرض الاشتراك في الحرب ومحاصرة إسرائيل، على حد زعمه، كما فتحت الحكومة السعودية معسكرات التدريب للمتطوعين وأعلنت التعبئة العامة ووضعت جيشها**

---

[217] طارق البشري، الحركة السياسية في مصر، ص 488.

[218] ذوقان قرقوط، تطور الفكرة العربية في مصر 1805-1936.

[219] أنور عبدالملك، المرجع السابق، ص 135.

تحت تصرف مصر، هذا علاوة على إرسال الدعم المادي إليها، وقطع إمداد البترول عن المستعمرين، كما شاركت في الحرب بقواتها الجوية. ولم يبخل حاكم عربي واحد بحنجرته، فأطلقت الشعارات القومية المتطرفة واشتعلت العواصم العربية وإذاعاتها بالهجوم المحموم على المستعمرين. ولكن هذه الأمور يمكن تفسيرها على ضوء المفاهيم والحقائق المذكورة أعلاه.

وقد كانت أول خطوة وحدوية بين الأنظمة العربية بعد الحرب الثانية هو إقامة جامعة الدول العربية بتحفيز من بريطانيا. وقد أدى تطور الأحداث فيما بعد، خصوصًا اعتداءات إسرائيل، إلى تكوين حلف ثلاثي واتفاق دفاع مشترك بين مصر وسوريا والسعودية عام 1956. وبعد أن قام الملك حسين بطرد جلوب باشا من الأردن[220]، عقد الاتفاق الرباعي[221] عام 1957 بين البلدان السابقة والأردن لتقديم المساعدة المالية للأردن ردًّا على قطع بريطانيا لمساعداتها لنظام الملك حسين.

ولم يكن الخوف من الحركة الثورية العربية هو السبب الوحيد الذي يفسر مواقف الأنظمة العربية من قضايا المنطقة. فرغم أن غالبية هذه الأنظمة كانت في الفترة التالية مباشرة للحرب الثانية تابعة للغرب على نحو مباشر، فإنها -رغم تبعيتها- لم تكن لتمانع في الوصول إلى وضع أفضل على الساحة الدولية وعلى ساحة الشرق الأوسط بالذات. فمن الأفضل دائمًا للحكومات أن تحصل على قدر أكبر من حرية الحركة إزاء العالم، خاصةً أسيادها. وقد أصبح وجود إسرائيل منذ 1948 أمرًا يدخل في حساب الأنظمة الشرق أوسطية ككل. فإسرائيل تستهدف لا قهر الشعوب العربية فحسب، بل والأنظمة القائمة أيضًا. ولذلك، وبغض النظر عن ضغوط الحركة القومية العربية، رأت الأنظمة العميلة في المنطقة في إسرائيل خطرًا كبيرًا على مصالحها، بشكل مباشر وبشكل غير مباشر، عن طريق إثارة وجودها في حد ذاته للنزعة القومية العربية[222]. كذلك كانت البلدان الكبيرة في المنطقة تتنازع السيادة على الكيانات الأضعف، كما كانت تتخوف من بعضها البعض.

---

(220) ضابط بريطاني وكان قائدًا للجيش الأردني في الفترة من 1939 حتى 1956.

(221) تم تشكيل هذا التحالف عام 1957 وقد شمل مصر وسوريا والسعودية واليمن.

(222) يتضح من خطاب الأمير عبد الإله إلى الرئيس الأمريكي روزفلت، أن الأمير كان يفهم طابع الحركة الصهيونية بطريقة معقولة جدًّا، وأنه كان يملك من المبررات ما جعله يخاف من قيام إسرائيل. انظر نص الرسالة في صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، ص 489. والأطرف من هذا أن نوري السعيد قد تقدم بمشروع أكثر راديكالية ووضوحًا وعملية من معظم المشاريع التي طرحت وقتئذ لحل المشكلة الفلسطينية، وذلك عام 1942، وهو يقضي باتحاد الشام، والذي يشمل فلسطين، في سوريا الكبرى ثم إقامة اتحاد مع العراق، مع السماح لكل من يهود فلسطين وموارنة لبنان بالإدارة الذاتية، وإخضاع الهجرة اليهودية لموافقة دولة سوريا. وقد قوبل هذا المشروع برفض الدول المعنية والعربية السعودية تمامًا. ورغم أن المشروع كان يتضمن أطماع العراق خاصة، والتي كانت في حدود هذا الطرح تتمشى مع مصالح الحركة القومية العربية ومصالح الفلسطينيين. انظر في ذلك مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974، ص 87.

ومما يستكمل خريطة السياسة الشرق أوسطية في الفترة المذكورة تحديد طبيعة تطلعات بلدان المنطقة، خصوصًا أن الفترة كانت تشهد حراكًا سياسيًّا واسعًا. فهناك حساسية تقليدية بين تركيا وبلدان المشرق العربي، فحين تكون حلف مصر-سوريا-السعودية، قامت تركيا فورًا بحشد قواتها على حدود سوريا، وكذلك استنفر العراق قواته تخوفًا من مصر من جهة وتحسبًا لتركيا من جهة أخرى. وفي نفس الوقت كان حكام العراق يتطلعون إلى ضم سوريا، بينما كان هذا الأمر يقلق حكام السعودية. ورغم العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة، اتخذت بعض الأنظمة العربية مواقف "قومية" لإرضاء الحركة القومية من جهة ولاستخدام ضغطها لتحجيم النفوذ الاستعماري عليها من جهة أخرى. ففي 1957 عندما عقدت معاهدة بين سوريا والاتحاد السوفيتي دبر الرئيس أيزنهاور محاولة انقلاب في سوريا وتم حشد الأسطول السادس في نفس الوقت، كما تدفقت الأسلحة على لبنان والعراق والسعودية والأردن وتركيا. لكن كان نتيجة لاحتشاد القوات التركية أن أعلن كل من لبنان والأردن إخلاصهما للتضامن العربي، كما أعلن نوري السعيد تأييده لحكومة سوريا وقام بزيارة رسمية لها. وبذلك فشلت الولايات المتحدة في إرهاب سوريا. وفي الجنوب العربي كان الإمام يتطلع لضم جنوب اليمن إلى مملكته، ولذلك شجع ثوار الجنوب على مقاومة الاستعمار البريطاني وتبنى الشعارات القومية العربية، أملًا في طرد الإنجليز من عدن لضمها إلى مملكته.

وهكذا لم تكن الشعارات والمواقف الجزئية تعني دومًا شهادة بالثورية ولا بالرجعية. فالظاهرة لا تتضح على حقيقتها إلا عبر تحليل محتواها الداخلي وسياقها، ولذلك لا يمكن الحكم على التجربة الناصرية في الوحدة العربية إلا عن طريق تحليل هذه العملية من داخلها وبالتفصيل.

في أوائل الخمسينات كانت الحركة القومية، ممثلة أساسًا في حزب البعث، تتصاعد بشكل خطير، وخصوصًا أن سوريا كانت إبان القرن الأخير معقل القومية العربية، وفي نفس الوقت كانت الحقل المفضل لانتشار الشيوعية في الفترة من 1955 إلى 1958[223]. ورغم قوة الحزب الشيوعي المعارض لفكرة الأمة العربية، اضطر إلى الاعتراف بفكرة الوحدة العربية، ولكنه لم يطرحها كمشروع الساعة وإنما تركها للتطور التاريخي، حسب تعبير رئيس الحزب، خالد بكداش نفسه، مما يدل على مدى عظم المد الوحدوي. وكان البعث يتبنى كذلك أفكارًا اجتماعية أكثر راديكالية من أفكار الحزب الشيوعي نفسه. ومعنى هذا أن صدامًا اجتماعيًّا مروعًا كان مرتقبًا، وخاصة أن الجيش نفسه كان يموج بتيارات وطنية راديكالية، ولم يكن للطبقة المسيطرة حزب منافس بحق لحزب البعث القوي، علاوة على ضعف سيطرتها على الجيش، مما حجم كثيرًا من قدراتها القمعية. لذلك اضطر ممثلو النظام إلى ترديد الشعارات القومية، ولكن بحذر. وقد أخذ التهديد الاستعماري أشكالًا متعددة في مواجهة المد الثوري في سوريا من حشد قوات الدول المجاورة إلى هجمات إسرائيل، إلى حشد الأسطول السادس، إلخ. وكانت

[223] تشايلدرز، المرجع السابق، ص 322.

**النتيجة المباشرة تصاعد الحركة القومية في سوريا ومطالبتها بالوحدة الفورية مع مصر. أما رجال السياسة الرسميون فاقترحوا بديلًا هو الوحدة الفيدرالية.**

**في النهاية استطاع الضباط البعثيون والقوميون العرب فرض وجهة نظرهم بالقوة على الحكومة التي لم تكن تملك القوة الكافية لمواجهة الموقف. وباختصار كان مطلب الوحدة قد انطلق من أعماق الشعب السوري، لا ردًّا على التهديدات الإمبريالية المباشرة ولا ردًّا على الحشود العراقية، بل تبلور الشعور القومي عبر عقود عديدة. وكان مطلب الوحدة يشكل على العكس استفزازًا خطيرًا للقوى المحافظة بالمنطقة.**

**وفي النهاية اضطرت الطبقة المسيطرة نفسها إلى الموافقة على مبدأ الوحدة مع مصر، لمسايرة الحركة القومية ولاستخدام الوحدة مع النظام المصري كحماية لها من اليسار السوري ومن استفزاز الدول المجاورة. ومن المفهوم أن التفاهم مع نظام يوليو كان أهون من التفاهم مع حزب البعث والحزب الشيوعي من قبل تجار وسماسرة سوريا. فالناصرية أصبحت في نظر تلك الطبقة صمامًا للأمن، وكذلك كانت في نظر الوحدويين ولكن بطريقة مختلفة، ولنأخذ في الاعتبار أن خوف البعث من استيلاء الشيوعيين على السلطة قد ساهم في دفعه إلى أحضان الناصرية.**

**أما الأوضاع في مصر فكانت مختلفة، فرغم نمو النزعة القومية العربية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تتبلور في أشكال منظمة مماثلة لتلك التي تكونت في المشرق العربي، ولم تشكل بالتالي قوة ضغط تقارن بمثيلتها في الشام. والحقيقة أن الجماهير في مصر كانت أكثر إحساسًا بالانتماء لوادي النيل منها بالانتماء للعرب ككل، وأكثر شعورًا بالقطرية منها بالقومية. باختصار لم تتموضع فكرة القومية العربية في مصر في قوة فعلية أو احتمالية تهدد النظام القائم لا قبل يوليو 1952 ولا بعده. ولم يكن للضباط طموحات واسعة في المنطقة العربية، بل كانت فكرة الوحدة العربية كإجراء فوريّ غير مقبول بالنسبة لهم، ولا نبالغ إذا وصفناها بأنها كانت فكرة مخيفة بالنسبة إليهم. ويمكن استشفاف هذه الحقيقة من تتبع الأحداث منذ ما بعد حرب 1956 وحتى إتمام الوحدة المصرية السورية في فبراير 1958. فعلى سبيل المثال أعلن عبد الناصر لأعضاء الوفد السوري الذي حضر إلى القاهرة في يناير 1958 لمناقشة قضية الوحدة** ***"إن الجيش السوري مسيس واعتاد على قيام الانقلابات"، "أمضيت 5 سنوات لإبعاد الجيش المصري عن السياسة"*** **[224]، كما أعلن رفضه بوضوح للوحدة الفورية ودعا إلى التدرج وإقامة العلاقات الثقافية والاقتصادية وغيرها. إلا أنه تحت الإلحاح البالغ من الوفد السوري اقترح عبد الناصر تحديد مدة انتقالية من خمس سنوات يتم خلالها التمهيد للوحدة[225]. وإزاء هذا لجأ القوميون في سوريا إلى ممارسة الضغوط الإعلامية ضد الناصرية:** ***"أين الأهداف التي ناديت بها وأعلنتها، وهل تترك سوريا تتنازعها الأحقاد، وهل تترك سوريا تضيع"،***

---

**[224] نقلًا عن أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، الجزء الثالث، ص 47.**

**[225] ساطع الحصري، الإقليمية - جذورها وبذورها، ص 84. وقد أعلن عبد الناصر بعد الانفصال بأنه قد قبل فكرة الوحدة بضغط الشعب السوري في خطاب بتاريخ 1961/10/5.**

*"هل يرضى عبد الناصر أن يترك سوريا العربية تهوي فريسة الشيوعية أو للعناصر الانتهازية؟"* [226]. وأصدر حزب البعث في سوريا بيانًا عام 1957 بمناسبة عيد الجلاء عن مصر طلب فيه من حكومتي البلدين إقامة الوحدة فورًا.

ولم تكن الحركة القومية في سوريا فقط هي التي تتطلع إلى الوحدة مع مصر، بل تمتعت فكرة الوحدة بتعاطف جل جماهير عرب المشرق. وقد حسمت الناصرية ترددها أخيرًا وقبلت الوحدة بشروط: إقصاء الجيش السوري عن السياسة، وحل الأحزاب في سوريا، وتوحيد القيادة السياسية. وكان أن قُبلت هذه الشروط من قبل كافة الاتجاهات في سوريا باستثناء الحزب الشيوعي، وذلك في ظل حالة من الشغف والتعصب لفكرة الوحدة سيطرت على الجماهير السورية. وبعد الوحدة، ورغم تحقق الشروط الثلاثة، عبر عبد الناصر عن ندمه قائلًا: *"إن الخطوات التي تمت كانت متسرعة وغير مدروسة"* [227]، وذلك ردًّا على مطالبة عبد السلام عارف له بالوحدة مع العراق بعد ثورة 1958. وقد جاء هذا الرد بعد أيام قليلة من قيام ما تسمى بثورة العراق. وهي في الواقع كانت انقلابًا عسكريًّا لكن جرى العرف على تسميته ثورة، وقد تُبع فور قيامه بموجات هائلة من المظاهرات الشعبية المؤيدة. وقد نصحت المخابرات العامة المصرية عبد الناصر بتأجيل خطوة الوحدة بعد أن درست الوضع في سوريا، إلا أنه لم يستطع أن يتملص حتى النهاية. وقد ذكر عبد اللطيف البغدادي أنهم، أي الناصريون، قد اضطروا للاستجابة تفاديًا لنفوذ الشيوعيين المتزايد في سوريا[228].

ومن الجدير بالملاحظة أنه قد سبق إعلان الوحدة عقد اتفاق عسكري بين مصر وسوريا عام 1957 ينص على:

- توحيد الجيش.
- إرسال خبراء عسكريين مصريين إلى سوريا.
- تزويد الجيش السوري بالسلاح.
- إرسال قوات مصرية إلى سوريا.

وتم إرسال هذه القوات بالفعل في أكتوبر 1957.

وكان قد سبق ذلك اتفاق آخر عام 1955 بعد اعتداء إسرائيل على البلدين نص على:

---

[226] إرسكين تشايلدرز، المرجع السابق، ص 327.

[227] نفس المرجع، ص 337.

[228] أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، الجزء الثالث، ص 49.

وقد تناول هيكل بالتفصيل عملية الوحدة المصرية السورية، وذكر كثيرًا من الوقائع التي تعضد هذه الرؤية. انظر كتاب "ما الذي جرى في سوريا".

1. عقد اتفاق للدفاع المشترك.

2. العمل على قيام الوحدة الاقتصادية.

3. عدم الارتباط بأحلاف عسكرية.

ومن الواضح أن كل هذه الإجراءات كانت كافية، في ظل صعود الموجة القومية في المنطقة وهزيمة بريطانيا وفرنسا في حرب 1956 سياسيًّا لحماية سوريا ضد المؤامرات الاستعمارية. أما إجراء الوحدة نفسه فلم يكن ليضيف شيئًا ملموسًا في هذا الصدد ولكنه كان يتضمن إضافة هامة من نوع آخر، هي حق الناصرية في التدخل في إدارة سوريا مباشرة، بما في ذلك إشرافها على حل الأحزاب وإبعاد الجيش عن السياسة. وبمعنى أكثر بروزًا تسريح الحركة الثورية من القوميين والشيوعيين وإبعادها كذلك عن الجيش. ولا نزعم بالطبع أن القرار بإقامة الوحدة كان مخططًا من قبل أيٍّ من النظامين لتحقيق أهداف محددة تمامًا. إلا أن مسار الأحداث كان يحمل ميلًا معينًا. فالنظام السوري كان يتعرض لخطرين، أولهما: حلف بغداد وتوابعه، خاصة نظام بغداد، وثانيهما: الحركة الثورية في الداخل. وقد استطاعت اتفاقيتا 1955، 1957 مواجهة الخطر الأول، أما الطريقة التي تمت بها الوحدة، وفقًا للشروط الناصرية، فهي من الناحية الموضوعية مضادة للخطر الثاني، ممثلًا في الأحزاب الراديكالية في سوريا والجيش المسيس. وقد تمت الوحدة بضغط الحركة القومية أساسًا ولم ير النظام السوري إلا أنها أفضل من الاصطدام بالجماهير المتمردة في سوريا. ورأت الناصرية أنها أفضل بالشروط سابقة الذكر من سقوط سوريا في أيدي اليمين أو اليسار، ومن تعرضها للإحراج أمام الجماهير العربية التي كانت تتكلم باسمها. أما الفكرة القائلة بوجود دوافع اقتصادية للطبقة المسيطرة في مصر وراء إجراء الوحدة فتتركز على مجموعة من التلفيقات أكثر مما تعتمد على وقائع حقيقية.

ومما لا شك فيه أن أي رجل أعمال يهمه أن يعمل في سوق أوسع ولا جدال في أنه يرحب بإجراء مثل الوحدة المصرية السورية في حالة إذا ما كان يعرف أنه لا يوجد في سوريا منافسين أقوياء في نفس الفرع الذي يعمل فيه. ومن المؤكد أن الطبقة المسيطرة في مصر كانت في الخمسينات أقوى من مثيلتها في سوريا، وهذا في حد ذاته أمر مشجع لها على الترحيب بخطوة الوحدة من زاوية اقتصادية إلا أن طموحات تلك الطبقة لم تصل إلى هذه الدرجة أبدًا، فلم يكن حل مشاكلها الكبرى يتضمن فتح أسواق بلدان متخلفة، إذ لم يكن لديها الكثير لتصديره إليها. وكانت المخاطر السياسية لاكتساح السوق السوري أكبر بكثير من المكاسب الاقتصادية المنتظرة، ولذلك لم تطرح في الأدبيات التقليدية لمفكري رجال الأعمال المصريين فكرة اكتساح الأسواق العربية، باستثناء تصورات طلعت حرب وصبحي وحيدة التي دفنت معهما. ولم تكن فكرة الوحدة العربية من الأمور التي تلفت أنظارهم كثيرًا، بل كانت المطالبة المستمرة طوال عدة عقود بفتح باب التصدير إلى الاتحاد السوفيتي أكثر إلحاحًا بكثير من فتح الأسواق العربية، ولم تتجاوز الناصرية

طموحات رجال الأعمال. ويمكن إيجاز العلاقات الاقتصادية بين مصر وسوريا بعد إتمام الوحدة فيما يلي:

1. لم تنتقل إلى سوريا رؤوس أموال مصرية ولم تفتح الشركات المصرية فروعًا لها هناك، بل تم فرض قيود على نشاط المواطنين المصريين العاديين في سوريا[229].

ومن الوقائع الطريفة أن بعض تجار التجزئة المصريين سافروا إلى دمشق وافترشوا بعض الأرصفة، مما أثار التجار السوريين، فقدم الأخيرون شكوى إلى عبد الحكيم عامر ضد التجار المصريين، فأمر فورًا باعتقالهم وترحيلهم إلى مصر في اليوم التالي. ويضيف أحمد حمروش إن هذه ربما كانت المرة الوحيدة التي حاول فيها المصريون توزيع بضائعهم في سوريا[230].

2. لم يتم توحيد النظام الجمركي ولا العملة، بل أصدر نائب رئيس دولة الوحدة، أكرم الحوراني قرارًا بزيادة الجمارك في سوريا بعد الوحدة. وصدر قرار آخر بعدم إخضاع السلع في البلدين لرسوم الاستيراد، ولكن لم يطبق هذا القرار على التبغ والملح والسكر، لأنها تدر ربحًا كبيرًا لسوريا. وبالنسبة لحجم التبادل التجاري بين البلدين فقد تطور كالتالي بالمليون جنيه:

| السنة | حجم التبادل السنوي |
|---|---|
| 1957-1948 | 1.7 |
| 1958 | 4.4 |
| 1959 | 13.7 |
| الميزان التجاري: | |
| 1958 | 0.553 لصالح مصر |
| 1959 | 1.651 لصالح سوريا |
| واردات مصر من سوريا: | |
| 1958 | 1.922 |
| 1959 | 7.742 |
| صادرات مصر إلى سوريا(*): | |
| 1958 | 2.475 |

[229] حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، الجزء الثالث، ص ص 57-58.

[230] نفس المرجع، ص ص 76-77.

| 1959 | 6.091 |
| --- | --- |

* بلغت صادرات مصر الكلية في 1959 نحو 191 مليونًا من الجنيهات.

**وتدل هذه الوقائع على أن التبادل التجاري بعد الوحدة لم يكن في صالح مصر في الدرجة الأولى.**

**3. صدر قرار في 1961 بحظر خروج النقد من سوريا وحظر الاستيراد إلا وفقًا لشروط قاسية.**

**4. تم حظر بيع أي أوراق نقدية بواسطة البنوك السورية.**

**5. قدمت مصر لسوريا دعمًا ماليًّا:**

***13.5 مليون ليرة فور قيام الوحدة لمواجهة عجز الموازنة.**
***3 مليون جنيه مصري سنويًّا.**
***9 مليون جنيه استرليني كتحويلات نقدية.**

**6. قامت مصر بدفع رواتب الضباط المصريين في سوريا.**

**7. ظلت فروق الأجور كما هي بين البلدين لصالح السوريين، كما ظلت الميزانيتان منفصلتين.**

**ومن الواضح أن الناصرية لم تمارس أي نهب لسوريا، بل -على العكس- دفعت لمساندة النظام السوري ملايين الجنيهات، وحصلت الشركات السورية على فرصة العمل في سوق مصر الأكبر بكثير من سوق سوريا.**

**ليس المقصود بهذا سوى نفي دور العامل الاقتصادي في إتمام عملية الوحدة، لأنه لم يكن له أي اعتبار في قيامها.**

## إتمام الوحدة:

**تمت الوحدة بشروط عبد الناصر الثلاثة. وكان الحزب الشيوعي قد رفض الشرط الخاص بحل الأحزاب، كذلك رفضته بعض الأجنحة داخل البعث، إلا أن ميشيل عفلق قد حسم الأمر بنفوذه القوي، وبذلك دخلت الناصرية إلى سوريا من أوسع الأبواب. وبعد حوالي شهر انضم اليمن إلى الوحدة ولكن على أساس كونفيدرالي. وقد نظر الإمام إلى الناصرية كعون لـه على تحرير الجنوب العربي من الاحتلال البريطاني من أجل ضم الجنوب إلى الشمال اليمني تحت حكمه.**

**في البداية استولى الناصريون على الوزارات الأهم: الخارجية – الداخلية – الحربية - الصناعة، وتركوا للقوميين السوريين 4 وزارات فقط. وامتدت إلى سوريا أفرع**

للمخابرات المصرية و"الاتحاد القومي" وكافة المؤسسات السياسية والأمنية الناصرية. ومن أجل إبعاد الجيش عن السياسة تمت تصفية الشيوعيين والعناصر الراديكالية من الجيش بسرعة، فسرح 94 ضابطًا ونقل 20 ضابطًا إلى مصر. وتم نقل 850 ضابطًا مصريًّا إلى سوريا بدلًا منهم. كما تم توزيع الضباط المصريين في مناصب قيادية هامة في الجيش السوري دون اعتبار للكفاءة، مما أدى إلى استياء الضباط السوريين. وكذلك قامت المخابرات بملاحقة فلول الأحزاب المُحَلّة في الجيش. وكان من الطبيعي أن تصطدم الناصرية بالحزب الشيوعي نظرًا لرفضه حل نفسه. أما حزب البعث فكان له موقف آخر، إذ إنه وافق على حل نفسه ودخول "الاتحاد القومي"، ولكنه فوجئ بـ"الاتحاد القومي" يتشكل بطريقة ناصرية، أي على شاكلة مثيله في مصر، ففتح أمام عناصر غير مسيسة وانتهازية وكان هذا أحد أهم خلافات البعثيين مع الناصريين. كما كان الحزب يرى ضرورة الاستعداد العسكري لمواجهة إسرائيل ومنعها من تحويل مجرى نهر الأردن بالقوة كما تم من قبل في عام 1953 بينما كان عبد الناصر يرفض فكرة استخدام القوة في هذا الموضوع. وكان الخلاف الثالث بين الطرفين هو رفض البعث تعيين الضباط في مراكز حساسة على أساس انتمائهم السياسي. كما نشبت خلافات أخرى أقل أهمية، منها اختلاف وجهات النظر في معالجة الإصلاح الزراعي[(231)]. اضطر وزراء البعث الأربعة إلى الاستقالة في 1959/12/31 معلنين استياءهم من النظام الناصري، وبدأ الحزب حملة إعلامية عنيفة ضد الحكومة منذ ذلك الوقت بينما جرت اعتقالات واسعة لأعضائه، كما بُدِء في طرد كثير من الضباط من الجيش السوري بتهمة الانتماء إلى حزب البعث بعد أن كانت التهمة الرسمية قبل ذلك هي الانتماء للحزب الشيوعي. كذلك قامت الحكومة من جانبها بحملات تشهير كبرى ضد الحزب[(232)]، وأصبحت الناصرية تعتبر الأخير حزبًا رجعيًّا ومعاديًا للقومية العربية. والحال أن السلطة قد أعلنت حربًا شعواء على الشيوعية والمنظمات القومية بعد قيام ثورة العراق بسبب ما سببته من نمو نفوذ الشيوعيين في سوريا ولبنان والعراق، خوفًا من امتداد موجة الثورة إلى بقية المنطقة.

## الانفصال:

لم تضف الوحدة المصرية السورية جديدًا لسوريا إذن في مواجهة محاولات القوى الخارجية لاحتوائها أو التدخل في شؤونها داخلية، ولكنها أضافت للطبقة المسيطرة هناك أدوات القمع الناصرية ضد الحركة الثورية في الداخل، بالإضافة للتأثير المعنوي الكبير لخطوة الوحدة نفسها. فقد كان من أهم ما حققته الوحدة الاندماجية تحطيم الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان وبعثرة حزب البعث العربي الاشتراكي، عماد حركة القومية العربية، لا بفضل أدوات القمع فحسب، بل والأهم منها أن الوحدة بالطريقة التي تمت بها كشفت عن الضعف الأصيل الكامن داخل الحركة القومية في سوريا، والمتمثل أساسًا في

---

(231) نفس المرجع، ص ص 63-66.

(232) على سبيل المثال قام عبد الناصر بإلقاء 23 خطابًا خلال 23 يومًا قضاها في سوريا في فبراير ومارس 1960، هاجم فيها جميعًا حزب البعث. حمروش، نفس المرجع، ص 74.

**طوبويتها. ولقد بلغ حزب البعث آخر مداه في الطوبوية حين وافق على حل نفسه والتسليم للناصرية رغم الاختلاف الكبير في البرامج السياسية حتى فيما يتعلق بالمسألة القومية نفسها.**

**ورغم التنازلات السابقة راح الفرع السوري من الحزب نفسه يؤيد الانفصال، متعاطفًا مع ما كان يسميه بالرجعية التي كانت ألد أعدائه من قبل. وكان من نتائج هذا الاضطراب أن انفصل أكرم الحوراني من الحزب ليشكل الحزب العربي الاشتراكي والذي شارك في حكومة الانفصال. أما ميشيل عفلق فعقد مؤتمرًا قوميًّا للحزب، بينما وقع صلاح البيطار على وثيقة الانفصال، أما الفرع العراقي فأدان الانفصال. وأخيرًا راح الحزب يزداد تحللًا بعد انقلاب 1963 ليصير تدريجيًّا مجرد مؤسسة بيروقراطية لا تحمل من ثورية البعث سوى تاريخها.**

**وهكذا كان نصيب القوى التي فرضت الوحدة فرضًا هو التصفية، بينما ظل أعداء القومية العربية أكثر تنظيمًا وأكثر قوة. وبكلمات أخرى كانت الوحدة بمنطقها الخاص معادية للوحدة الحقيقية. وقد حققت الناصرية هدفها في سوريا على أتم وجه بحيث لم تعد المنطقة تشهد منذ الخمسينات ذلك العنفوان للحركة القومية.**

**والحقيقة أن الوحدة المصرية السورية لم تكن فقط نكبة للتقدميين في سوريا، بل كانت بداية هجمة رجعية واسعة النطاق في المشرق العربي بقيادة الناصرية. ففي مؤتمر الجامعة العربية الذي انعقد بعد قيام الوحدة عام 1958 نصت القرارات على *احترام الأنظمة العربية القائمة*، وهو نص ذو مغزى محافظ في تلك الفترة، والدعوة للتضامن العربي مع نفي وجود خلافات عربية، وهو أمر ذو دلالة هامة هو الآخر. كما اشتملت المناقشات والقرارات على تأييد غير مباشر للناصرية، وفي الوقت نفسه أوقفت الهجمات الإعلامية بين مصر وعراق نوري السعيد والأردن ولبنان تمامًا، وعاد الوئام بين كافة الأنظمة العربية بعد ضرب الشيوعيين في المنطقة وإضعاف البعث السوري، وسوف يتضح عما قليل كيف عاد الوئام أيضًا بين الناصرية والبلدان الغربية. وقد أيدت الناصرية انقلاب اللواء شهاب في لبنان الذي قطع الطريق على اليسار اللبناني، وذلك في حماية الأسطول الأمريكي.**

**وبالرغم من تأييد عبد الناصر للثورة العراقية في البداية فقد أعلن بعد قليل عداءه للحكومة التي تمخضت عنها، واشتدت حملات الدعاية ضد العراق من إذاعة القاهرة بسبب اتساع نفوذ الشيوعيين، ولم تتوقف مؤامرات المخابرات المصرية ضد الثورة العراقية حتى تم انقلاب 1963، المضاد للثورة، بمساعدة مصر. كما طاردت المخابرات المصرية والأمريكية والشهابية العناصر اليسارية في لبنان. وضمن هذه الموجة الرجعية، التحالف الناصري مع إمام اليمن ومنحه صك الوطنية.**

**أما في مصر فكانت اعتقالات عام 1959 الموجهة للشيوعيين الذين كانوا قد حققوا نموًّا ملحوظًا بعد حرب 1956 مواكبًا لارتفاع أسهم الاتحاد السوفيتي في الشرق**

**الأوسط، وكأن الناصرية قد أرادت أن تعلن للعالم بأنها ليست شيوعية. كما أن ازدياد نفوذ الشيوعيين، خاصة أنهم قد توحدوا في حزب واحد عام 1958، قد حفز الناصرية على شن تلك الحملة. وقد ذكر حسنين هيكل ذلك بصراحة مبررًا اعتقالات 1959 بازدياد قوة الشيوعيين واتجاه السلطة إلى التعاون مع الاتحاد السوفيتي، مما هدد بنمو نفوذهم أكثر[233]. كذلك كانت الناصرية قد استنفذت تحالفها غير الرسمي مع الحركة الشيوعية والحركة القومية العربية أثناء وبُعيد العدوان الثلاثي. كما كان قيام ثورة العراق دعم الحزب الشيوعي فيها للسلطة الجديدة خطرًا جسيمًا على الناصرية، إذ أصبح نظام قاسم مركز جذب للشيوعيين العرب وقطبًا منافسًا للناصرية على الصعيد القومي، مما حفز الناصريين على شن حملتهم.**

**وقد تلون الإعلام الناصري إبان الفترة بلون بالغ العداء للشيوعية، فطرحت في الأسواق عديد من الكتب المعادية للشيوعية، ترجم بعضها عن رجال المخابرات الأمريكية وغيرهم، وساهم عبد الناصر نفسه في تلك الحملة بشكل يفتقد تمامًا إلى الموضوعية، بل بالدعاية الرخيصة. فراح مثلًا يربط بكل فجاجة بين الصهيونية والشيوعية، وقد كرر في خطبه طوال فترة الوحدة من اتهام الشيوعيين بالعمالة أو الصهيونية. فكان ضمن ما قاله في 1959 أن الشيوعية هي أكبر عون للصهيونية، وأن الأخيرة تعمل على إقامة منظمات شيوعية تخدع الناس بكلام معسول عن العامل والفلاح، وأن هنري كورييل كان صهيونيًّا يموّل أكبر منظمة شيوعية في مصر، وأن الشيوعيين يساعدون الصهاينة في احتلال وادي النيل لتحقيق حلمهم. بل اتهمهم كذبًا بحرق القاهرة في 26 يناير 1952، ففي كلمة ألقاها في مؤتمر صحفي من هيئة التحرير 1954/8/21، قال: "*كلنا نعرف يا إخواني ما هو الهدف الذي يهدف إليه الشيوعيين.. الشيوعيين اللي خلّوا المواطنين والفدائيين راحوا يحاربوا في القنال وحرقوا القاهرة من أجل بث الفوضى*". كانت تصفية الحزب الشيوعي المصري تتم باسم القومية العربية، فاتخذت الناصرية لنفسها صفة القومية في الوقت الذي كانت تصفي أكبر دعائمها في ذلك الوقت، اي حزب البعث، كما أعلنت حربها على الشيوعية باعتبار الأخيرة معادية للقومية. وكانت الشهور الأخيرة من عام 1958 هي الفترة التي شهدت على صفحات الجرائد في مصر معارك جبارة خاضها الإعلام الناصري كحرب مقدسة ضد الشيوعية في المنطقة ككل وضد الحركة الشيوعية في العراق خصوصًا، وهو ما استحق دعم الولايات المتحدة للناصرية بمعونات القمح وغيرها.**

**ولم يكن موقف الأنظمة العربية والغرب من الوحدة المصرية السورية بالغ العداء كما صورته الدعاية الناصرية. ومن الملاحظات الجديرة بالإشارة أن المملكة السعودية كانت تفضل تلك الوحدة، *رغم تآمرها عليها*، على مشروع الهلال الخصيب، وذلك خوفًا من نمو نفوذ العراق. أما العراق قبل الثورة فكان معاديًا لتلك الخطوة لأنها قطعت عليه الطريق إلى دمشق وهي هدفه القديم، وأعلن نوري السعيد من جديد تكوين الاتحاد الهاشمي مع الأردن، فالملك حسين كان يواجَه في الداخل بحركة ثورية نشطة متعاطفة مع الناصرية**

---

[233] نحن وأمريكا.

**وتطمح إلى السلطة، ولذلك كان يفضل التحالف مع نوري السعيد ضد عبد الناصر حفاظًا على عرشه. أما عراق الثورة ثم عراق عبد الكريم قاسم فكان ضد الوحدة لأسباب تتعلق بأنها وحدة ناصرية بالذات، فالحزب الشيوعي العراقي كان يعارض الوحدة الاندماجية لأسباب أيديولوجية تخصه. أما عبد الكريم قاسم فكان هو نفسه في وضع يشبه وضع عبد الناصر من زاوية معينة: أنه كان مستندًا إلى البيروقراطية العراقية، ولكن في وجود صراع طبقي عنيف وتوازن سياسي بالغ التوتر، فكان عداؤه للناصرية منطلقًا من روح المنافسة على زعامة المنطقة[234].**

**أما الدول الغربية فقد اختلفت مواقفها، فأعلنت فرنسا بوضوح عن تأييدها للوحدة، خوفًا من ضم العراق التابع لبريطانيا لسوريا. فربما كانت ترى أن الوفاق المصري-السوري أهون من الوفاق العراقي-السوري[235]. أما بقية الدوائر الغربية فلم تر في خطوة الوحدة ما يستحق هجومها البالغ. وبرغم الانتقادات والدعاية المضادة للناصرية فقد رأت دوائر الغرب في الوحدة شيئًا أفضل من الوضع الثوري الذي دام في سوريا سنوات. وقد استأنفت الولايات المتحدة، مساعداتها لمصر بعد الوحدة، كما وقعت معها في 6 مايو 1959 معاهدة حول بيع فائض السلع الغذائية الأمريكية لها بمبلغ 21.5 م. ج، كما تم اعتماد الجنيه المصري كعملة دفع لأول مرة بعد انقطاع دام ثلاث سنوات[236]. وقد أضاف هيكل تعليقه الخاص بهذا الصدد، فذكر أن استئناف المعونات الأمريكية لمصر عام 1958 كان راجعًا إلى تصاعد نفوذ الشيوعيين في العراق وسوء التفاهم بين مصر والاتحاد السوفيتي (الذي ترتب على قمع الشيوعيين في مصر وسوريا - المؤلف)، وكان تشجيعًا للناصريين على مواصلة حربهم ضد الشيوعية والاتحاد السوفيتي[237]. كذلك تمت تسوية مسألة التعويضات الأنجلو-فرنسية وأوقفت تجميد الأموال المصرية في لندن وباريس واستأنفت الدولتان تجارتهما مع مصر. ومن جانبها رفعت حكومة عبد الناصر الحراسة عن 1362 حالة من الأجانب عام 1959، وراحت إنجلترا وفرنسا تدفعان أسعار وارداتهما من مصر بالعملة الصعبة، مما ساعدها كثيرًا على زيادة احتياطها النقدي[238]. وهذا التحسن الواضح في العلاقات بين مصر ودول الغرب لا يعني بالضرورة أن الأخيرة قد أصبحت ترى في الناصرية ربيبتها، ولكنها تدل على أن موقفها من الوحدة المصرية السورية لم يكن معاديًا تمامًا، إن لم يكن غير معاد على الإطلاق، وعلى الأقل لم تعتبر الوحدة أمرًا بالغ الخطورة على مصالحها. أما الاتحاد السوفيتي فلم**

---

**[234] كان عبد الكريم قاسم أكثر تشددًا من عبد الناصر تجاه الغرب، هذا بعكس ما صورته الدعاية الناصرية. ومن الطريف أنه عارض وحدة مصر وسوريا في الوقت الذي كان يتطلع فيه إلى ضم الكويت للعراق، بينما عارض عبد الناصر هذه الخطوة الأخيرة رغم تأييده لمشروع الهلال الخصيب الذي أعلن قبيل الثورة العراقية ردًّا على وحدة مصر وسوريا.**

**[235] ارجع إلى أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والشرق الأوسط، ص 135.**

**[236] بيليايف & بريماكوف، مصر في عهد عبد الناصر، ص 90.**

**[237] المصدر السابق.**

**[238] بيليايف & بريماكوف، المرجع السابق، ص 86.**

**يعلن عداءه أو تأييده للوحدة على نحو واضح. ومن المؤكد أن الوحدة العربية هي أمر لا تقبله ولا ترحب به القوى الكبرى في العالم إلا باعتباره وضعًا مؤقتًا في أفضل الحالات. وقد سبقت الإشارة إلى أن بريطانيا قد شجعت فكرة الوحدة العربية وساعدت كثيرًا على إقامة جامعة الدول عام 1945 على أساس استخدام الشعارات القومية في مواجهة الحركة الشيوعية، وحتى في مواجهة التيارات القومية الراديكالية. والحقيقة أن الوحدة الناصرية قد أدت بمنطقها الداخلي إلى تحطيم القوى الوحدوية في الشام، وهي العماد الرئيسي للحركة القومية العربية، وبهذا المعنى فإن الوحدة كانت في حقيقتها هي الانفصال نفسه، الانفصال *بالقوة*، بالمعنى الفلسفي للكلمة. وقد قرر رجال الأعمال في سوريا الانفصال بعد استنفاذ الغرض من الوحدة مع مصر، وخاصة بعد أن بدأت الناصرية تمس مصالحهم على نحو مباشر في إجراءات يوليو 1961. ومن الطريف أن الجيش السوري الذي فرض الوحدة على الناصريين هو نفسه الذي لعب الدور المباشر في فصمها بانقلاب 1961، وذلك بعد تخليصه من العناصر القومية المتطرفة. وقد نجحت الطبقة المسيطرة في سوريا، مثلما فعلت نظيرتها في السودان من قبل، في التشهير بالناصرية باستثمار فساد جهاز الأمن الناصري في سوريا وسياسة القمع وانتشار ألوان الفساد البيروقراطي. كما ساهمت الدعاية الغربية التي اشتدت قبيل الانفصال، وبعد أن انتهت الناصرية من تحطيم اليسار السوري، في تقوية نفوذ الانفصاليين.**

**كان الانفصال السوري ضربة كبيرة للناصرية، فخروج سوريا من الوحدة كان يعني سحب الثقة من زعامة الناصرية للقومية العربية، خاصة أن نظام عبد الكريم قاسم كان لا زال قائمًا في العراق. فرغم أن الوحدة كانت بالنسبة للناصريين ورطة من الناحية السياسية، وحتى الاقتصادية، فقد كانت ورطة إجبارية إلى حد بعيد، فرضتها ظروف المنطقة ككل. ولكن كان الخروج من تلك الورطة يخلق أخرى أعمق. إذ إن الفضائح التي أطلقت من عقالها مع الانقلاب السوري كانت تضرب الأيديولوجيا الناصرية في الصميم، وكان الانفصال يفقد الناصرية مساحة واسعة صالحة لإنتاج وترويج ديماجوجيتها في العالم العربي.**

**وقد أخذ عبد الناصر مع حدوث الانقلاب يورط نفسه أكثر: *"قد يعتقد بعض الناس أني سأنتهز هذه الفرصة حتى أعلن فك الجمهورية العربية المتحدة. أنا مسؤول تجاه كل سوري وتجاه كل مصري وتجاه كل عربي في هذا الوطن العربي، مسؤول عن هذه الجمهورية وعن هذه الوحدة"*.. *"لن أعلن هذا أبدًا بأي حال من الأحوال مهما جابهنا من المتاعب"*.. *"قررت أن أمد هذه المناطق، وأن أحمي الشعب بإرسال قوات مسلحة من القاهرة.. بدأت أيها الإخوة القوات تتحرك، وتحرك الأسطول، وتحركت الطائرات تحمل جنود المظلات، كان في 2000 من جنود المظلات علشان ينزلوا في اللاذقية، ولكن ماذا حدث؟ لقد استطاعت هذه الحركة الصغيرة أن تقضي على أساس العناصر الوطنية"*. ولقد زاد فشل قواته في القضاء على الانقلاب[239] موقفه حرجًا، فاضطر إلى**

---

[239] تم أسر لواء المظلات الذي أرسله إلى اللاذقية بأكمله وفشلت العملية. حمروش، المرجع السابق، ص ص 91-92.

تغيير لهجته الواثقة، ولكنه لم يستطع أبدًا أن يحتفظ بماء وجهه: *"وإنكم تعرفون أنني اتخذت منذ أيام قرارًا بأن لا تتحول الوحدة العربية بين مصر وسوريا إلى عملية عسكرية"*، *"إنني أطلب إلى جميع القوى الشعبية المتمسكة بالجمهورية العربية المتحدة والوحدة العربية أن تدرك الآن أن الوحدة الوطنية داخل الوطن السوري تحتل المكانة الأولى"*، رغم أنه كان قد وصف الانقلاب بالرجعية والعمالة للاستعمار مرارًا. *"لقد طلبت من وزارة الخارجية ألّا تقف الجمهورية العربية المتحدة حائلًا أمام عضوية سوريا في الجامعة العربية"*(240). كما أطلق عبد الناصر الكثير من عبارات الندم على موافقته على إتمام الوحدة، متهمًا القوميين في سوريا والشعب السوري بالضغط عليه، هكذا مرتديًا ثوب الضحية(241)، وبالتالي حمل السوريين مسؤولية الفشل من البداية إلى النهاية. وبذلك كان يتخلص من كل مسؤولية، وفي نفس الوقت كان يحاول احتواء خصومه الجدد بتبنيهم. فقد راح يهدد ويتوعد حين كان يشعر بأنه قادر على تحطيم حكومة الانفصال، إلا أنه بعد تيقنه من عجزه حاول تبني الانقلاب فعليًّا دون أن يتبناه صراحةً، بل ظل في نفس الوقت يهاجم الحكومة الانفصالية تأكيدًا لإيمانه بالوحدة.

وقد كان الانفصال كهزيمة كبيرة للناصرية دافعًا قويًّا للبحث عن انتصارات بديلة في الداخل والخارج، فكان أحد العوامل وراء الضربات الجديدة الموجهة ضد أبناء الطبقة المسيطرة في مصر، وأحد العوامل وراء تحوله ضد الإمام أحمد وتشجيع الانقلاب عليه ودخول حرب اليمن. كما دفع الانفصال عبد الناصر إلى تشديد هجومه الإعلامي على الاستعمار، مصورًا فشل الوحدة كنتيجة لمؤامرات خارجية بدلًا من الاعتراف بالفشل الذاتي. وكان هذا الأسلوب، أي تفسير الفشل بمؤامرة الاستعمار والرجعية معتمدًا دائمًا لدى الناصرية.

---

(240) نقلت هذه العبارات من خطابات عبد الناصر التالية للانفصال السوري مباشرة.

(241) على سبيل المثال قال عبد الناصر بعد الانفصال: *"في سنة 58 اتجهت كل الأحزاب السورية وكل الكُتل في الجيش السوري وقابلتني، وطلبوا مني أن أقبل بالوحدة، وأنا في هذا الوقت لم أقبل، قلت لهم: إن الوحدة صعبة، الوحدة حاجة مادية سيتكتل لهدمها كل أعداء الوطن العربي، وكل أعداء القومية العربية، ستتكتل لهدمها الرجعية والاستعمار، الوحدة شيء مادي، مش شيء معنوي، حينما تقوم سيجد الأعداء الهدف الذي يوجهون إليه الطعنات. وقلت لهم في هذه الأيام في سنة 58 في يناير، أو يوم 15 يناير سنة 58 بالذات، قلت لهم إن إحنا يجب أن ننتظر خمس سنوات، ونجرب وحدة اقتصادية، ووحدة عسكرية، ووحدة ثقافية، ثم نتجه بعد ذلك إلى الوحدة الدستورية، قالوا لي إيه؟ قالوا لي ولكن سوريا تتعرض للأخطار، سوريا تتعرض للضياع، وبرفضك الوحدة إنما تتنكر لكل ما قلت بالنسبة للقومية العربية والوحدة العربية، إن الوحدة هي الحل الوحيد لإنقاذ سوريا. وقلت لهم إن الشعب هنا في مصر لا يمكن أن ينسى للشعب العربي وقفته معه في 56، لا يمكن أن ينسى للشعب السوري وقفته معه حينما حطم أنابيب البترول حينما اعتدى الإنجليز والفرنسيين وإسرائيل علينا، قلت لهم إن الشعب العربي هنا في مصر لا يمكن أن يرضى بأن يمس الشعب العربي في سوريا سوء، ولهذا فأنا أقبل بهذه الوحدة، أقبلها وأنا أعلم المصاعب التي ستقابلني، أقبلها وأنا أعلم العقبات التي ستقف في طريقي، أقبلها وأنا أعرف المشاق التي سألاقيها. ليه قلت هذا الكلام؟ لأني أعرف أن الوحدة حينما تقوم كل صاحب مصلحة عايز مصلحته بس هي اللي تتحقق، فيه تناقض في المصالح، فيه تناقض في أهداف السياسيين، فيه تناقض في أهداف الرأسماليين، كل واحد طلب الوحدة لمصلحة تختلف عن الآخر، هم أجمعوا على الوحدة. السياسيين -أنا ما بأقولش الشعب- أجمعوا على الوحدة، ولكن كل واحد كان له سبب"*. كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في ميدان الجمهورية بشأن الانفصال عن سوريا 1961/9/29

## مباحثات الوحدة[242]:

**بعد انقلاب 1963 في كل من سوريا والعراق أصبح حزب البعث مشاركًا في السلطة في كل من البلدين، كما أعلنت الحكومتان الجديدتان عن رغبتهما في الوحدة مع مصر. ومن أجل تحقيق هذا الغرض المعلن رسميًّا جرت مباحثات بين البلدان الثلاثة خلال عام 1963. ويتضح من مراجعة ملف المباحثات أن أيًّا من الحكومات الثلاث لم ترغب في الوحدة إلا تحت قيادتها. وبالنسبة للناصرية كان الدرس السابق قد ترك آثارًا عميقة، ففي النهاية أعلن عبد الناصر بوضوح أنه لا يرغب في الوحدة في ظل حزب البعث بوجه عام.**

## المسألة الفلسطينية:

**تحتل القضية الفلسطينية أهميتها لدى النظام المصري من عدة زوايا: أولها: الخطورة التي يشكلها وجود دولة يهودية توسعية في المنطقة على مصالح الأنظمة القائمة نفسها. وثانيها: الاعتبار الكبير من قبل الحركة القومية العربية لتلك المسألة بشكل جعل من الأخيرة دافعًا كبيرًا لنمو الأولى خلال الثلاثينات والأربعينات، بل وكانت هي العامل الحاسم في ترعرع فكرة العروبة في مصر. ومما لا شك فيه أن الحركة القومية العربية، أو على الأقل، وجودها الكامن يشكلان ضغطًا مهمًّا على النظام القائم. وثالثها: الأثر الذي خلفته الهجرة اليهودية وإقامة إسرائيل من طرد للسكان العرب من فلسطين، والذين صاروا بالتالي لاجئين في البلدان العربية المجاورة، مشكلين عبئًا أمنيًّا-سياسيًّا عليها.**

**ولذلك لم يكن لحكومة يوليو 1952 أن تتملص إلى ما لا نهاية من اتخاذ موقف من هذه القضية. وقد سارت في البداية مسارًا سلبيًّا تمامًا منها، ففي البيانات الأولى لحكومة الضباط لم يرد ذكر لقضية فلسطين. كما قرر نجيب بصراحة أن مسألة فلسطين لا تهمه، ووفقًا له أيضًا: *"لم ترد إسرائيل كنقطة في جدول أعمالنا ... كان اهتمامنا مركزًا على تحرير مصر"*[243]. كما لم يأت ذكر للمسألة في برنامج هيئة التحرير عام 1953. ثم قام عبد الناصر سنة 1954 بتخفيض الميزانية العسكرية خمسة ملايين جنيه، مصرحًا لريتشارد كروسمان وهو سياسي بريطاني في حزب العمال، على حد زعم الأخير *"أنه لا يشغل نفسه بإسرائيل، وإنما يركز على التنمية الداخلية في مصر.. وأنه يعتقد أن إسرائيل ليست خطرًا على مصر إلا لأن مصر ضعيفة اقتصاديًّا واجتماعيًّا"*[244]. بل وتجاوزت الناصرية بعد قليل سلبية حكومات ما قبل 1952، فحاولت إيجاد مخرج سهل وغير مكلف لقضية اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، وهو مشروع سيناء[245]، ثم محاولة الصلح النهائي مع**

---

[242] نشرت مباحثات الوحدة بالقاهرة في 1964.

[243] كلمتي للتاريخ، ص 113 - محمد حسنين هيكل، قصة السويس، ص 22.

[244] محمد حسنين هيكل، قصة السويس، ص 22.

[245] اقترحت الحكومة الأمريكية مشروعين آخرين بخلاف هذا المشروع: مشروع الجزيرة، ومشروع جونسون، لتوطين اللاجئين في سوريا ولبنان والأردن، وقد وافقت كل من سوريا والأردن إلا أن مقاومة الشعب الفلسطيني حالت دون تنفيذ المشروعين. عبد القادر ياسين، شبهات حول الثورة الفلسطينية، ص 101.

إسرائيل في مفاوضات باريس 1954، ولكنها لم توفق في أيٍّ منهما بسبب الانتفاضات الشعبية في قطاع غزة بالنسبة للأول وتعنت إسرائيل نفسها بالنسبة للمفاوضات. ويبدو أن فشل محاولة الناصرية قد لقن الأخيرة درسًا قاسيًا وكشف لها عن حقيقة توازنات القوى في المنطقة. فقد اكتشفت مثلًا أن هدنة 1949 ليست هي نهاية طموحات الصهيونية، رغم اعتراف الأنظمة العربية بإسرائيل *من الناحية الفعلية* وفقًا لهذه الهدنة، فوفقًا لهدنة 1949، اتفق الجانبان، العربي والإسرائيلي على قرار وقف إطلاق النار عند الخطوط التي انتهت بها حرب 1948، وهي الخطوط التي ظلت قائمة حتى 4 يونيو 1967. ويعد هذا إقرارًا من جانب الأنظمة العربية بشرعية دولة إسرائيل، وفقًا للعرف الدولي[246]. بل قامت إسرائيل في سبتمبر عام 1955 باحتلال منطقة العوجة جنوب قطاع غزة، وكانت منطقة محايدة منزوعة السلاح حسب اتفاق هدنة 1949 مساحتها 145 كم مربع، واستمرت إسرائيل في احتلال المنطقة حتى بعد انسحابها من سيناء وغزة بعد حرب 1956. وكان كل ما فعله نظام عبد الناصر هو تقديم احتجاج في الأمم المتحدة.

ورغم هذه المهادنة الفعلية كانت الدعاية الناصرية معادية لإسرائيل تمامًا، تمشيًا مع ميل الحركة القومية العربية، وفي الواقع لم يشذ عن هذه القاعدة بلد عربي واحد، بل وراحت تقنع الجماهير العربية بأن الحكومة تعد العدة وتجهز الجيوش لتحرير فلسطين بالقوة وإعادة اللاجئين إلى ديارهم بعد تحطيم الدولة الصهيونية. وكثيرًا ما هدد عبد الناصر نفسه بضرب إسرائيل ومن وراءها. بل وصورت إسرائيل في الدعاية كمجموعة من العصابات الضعيفة والتي لا حول لها ولا قوة، والتي لا تصمد أمام الجيوش العربية الجرارة. وباختصار قدمت الدعاية الناصرية نظامها في شكل متشدد للغاية ومعادٍ للصهيونية عداءً جذريًّا، وهي الصورة الوحيدة التي كان من الممكن أن ترضي الجماهير العربية. ورغم هذا لا تُعد هذه الدعاية المكون الأساسي للتصورات الناصرية بخصوص القضية الفلسطينية، تلك التي لا تتضح إلا بتحليل وجهة النظر الرسمية، والتي تكونت لدى حكومة الضباط من خلال المحاولة والخطأ إبان أعوام 1952-1955. وقد بدأت هذه منذ البداية كفكرة عامة ومجردة، وأخذت تتحدد مع تحدد الناصرية نفسها.

وتعبر الخطوات الأولى للحكومة الناصرية عن فكرتها العامة حول القضية الفلسطينية. فالمفاوضات مع الغرب ومع إسرائيل لتسوية القضية بشقيها: اللاجئين، الحدود، تمثل محاولة للبحث عن حل وسط ما، بإجراء بعض التعديلات على نتائج حرب 1948. وفي 1955 وبعد فشل الناصريين في إيجاد مثل هذا الحل، أعلن عبد الناصر صراحةً عن فكرته وعلى الملأ. ففي باندونج أصدر تصريحًا بأنه يعتقد بأن ما عرضته الأمم المتحدة عام 1948 يمكن اعتباره حلًّا مرضيًا[247]. ومنذ ذلك الوقت أصبحت مصر الناصرية

---

[246] وقد ذهب محمود رياض، وزير خارجية مصر الناصرية لفترة طويلة، هذا المذهب. مذكرات محمود رياض 1948-1981، ص ص 24-25.

[247] مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974، ص 251.

**ملتزمة بقرارات الأمم المتحدة. وقد تكرر التصريح السابق نفسه على لسان عبد الناصر أكثر من مرة[248].**

**وقد قام الرئيس التونسي بورجيبة (تُكتب: بورقيبة، بالعربية التونسية) عام 1965 بالمبادرة باقتراح حل وسط من أجل التوصل إلى سلام دائم وعلاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل، فقدم مشروعًا محددًا للحل النهائي للقضية الفلسطينية، يتلخص في تنفيذ قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة عام 1947[249].**

**وفور إعلان بورقيبة لاقتراحاته هبت أجهزة الإعلام العربية الرسمية بوصفه بالخائن والعميل، وأعلنت الأنظمة العربية عن تمسكها بقرارات مؤتمرات القمة العربية ورفضها الاعتراف بإسرائيل والصلح والتعايش معها. وكان المؤتمر الأول للقمة العربية قد انعقد في يناير 1964 بمناسبة محاولات إسرائيل المتكررة لتحويل مجرى نهر الأردن، وأصدر القرارات التالية:**

**1. إنشاء قيادة عربية موحدة بقيادة الفريق علي عامر.**

**2. إعداد الدراسات لتحويل مياه نهر الأردن في سوريا ولبنان.**

**3. التوقيع على ميثاق الدفاع العربي المشترك الذي ألزم كافة الدول العربية الموقعة عليه بأن تعتبر أي اعتداء على خطوط هدنة 1949 اعتداءً عليها جميعًا.**

**4. إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية على أن تخضع أي عملية يقوم بها الفدائيون لموافقة القيادة العربية الموحدة. واتفق المجتمعون على تجنب استفزاز إسرائيل وإعطائها حجة لشن الحرب قبل إكمال الجانب العربي استعداداته وتهيئه القتال.**

**أما المؤتمر الثاني فعقد في سبتمبر 1964، وتقرر فيه البدء فورًا في تحويل مجرى نهر الأردن في سوريا ولبنان. وأما المؤتمر الثالث، في سبتمبر 1965، فقد أعلن فيه أغلب الحكام العرب أنه ليس بإمكانهم تخصيص اعتمادات إضافة للقيادة العربية الموحدة. كما اتخذ المؤتمر قرارًا يقضي بالتضامن العربي والتعايش السلمي بين الأنظمة السياسية العربية المختلفة والعمل على حل المشاكل القائمة في البلاد العربية، مثل مشكلة اليمن، والحملة العراقية على الأكراد. وفي هذا المؤتمر جمدت القيادة العربية الموحدة وشلت أعمالها[250].**

---

(248) ذكر بورقيبة التصريح التالي لجمال عبد الناصر إلى مجلة "ريالتيه" الفرنسية: *"وعندما تستكمل المنظمة* (أي منظمة التحرير الفلسطينية) *استعداداتها سوف نشرع في العمل من أجل تطبيق مقررات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين وبحقوق العرب في فلسطين. "إن أمة تسعى إلى فرض مقررات الأمم المتحدة لا معتدية"*،المرجع السابق، ص ص 258-259.

(249) نفس المرجع، ص ص 242-264.

(250) صالح صائب الجبوري، المرجع السابق، ص ص 445-448.

ومن الواضح أن مؤتمرات القمة لم تقدم بديلًا محددًا لاقتراحات بورقيبة اللاحقة، باستثناء تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية مع تكبيلها، فكانت بديلًا شكليًّا تمامًا. فلقد كان تجميد الأوضاع أفضل لدى الأنظمة العربية من معارك غير مضمونة النتائج، وأفضل من حلول سلمية تثير معارضة شعبية واسعة. ومن الواضح أن بورقيبة كان يختلف مع بقية الحكام العرب في شيء واحد أساسي، هو أنه كان أكثر صراحة ووضوحًا في التعبير عن أحلام هؤلاء، وقد قدم حلًّا وسطًا يتناسب إلى حد كبير مع الأفكار الناصرية ككل، وهو حل مثالي بالنسبة للأنظمة العربية. إلا أنه حل لم تكن تستطيع هذه الأخيرة تبنيه صراحةً في ذلك الوقت، أمام الجماهير المتقدة حماسًا وعداء للصهيونية ولأي تنازل مهما كان ضئيلًا أمام إسرائيل. وكانت الأنظمة نفسها تضطر في سياق إظهار نفسها بمظهر قومي إلى إشعال نيران تلك الحماسة أكثر وأكثر، وقد قام بورقيبة نفسه بفضح هذا التناقض بطريقة مباشرة: *"إنني التزمت دائمًا لغة الإخلاص ولكن القادة أبدوا أثناء المحادثات تفهمًا أكبر بكثير مما أبدوه أمام الجماهير"* .. *"فهؤلاء الزعماء يعمدون في سبيل الهتاف لهم إلى الظهور على جانب كبير من الوطنية فيلاطفون الميول ويعدونهم بتحقيق آمالهم بين عشية وضحاها، وبمجرد ما يحاول زعيم -والحالة تلك- تدبير وسيلة تستهدف حلًّا وسطًا إلا ووجد نفسه متضايقًا في أعماله وفي طرق تصرفه"* [(251)] .. *"ويتعذر على الدول العربية القيام بأي عملية هجومية في الوقت الحاضر لسببين: أولهما أنها غير متأهبة لمواجهة الحرب، ولا قابلة لمبدأ تسلل عصابات المقاومين من أبناء فلسطين"* [(252)]. وراح بورقيبة يفضح مقررات القمة: *"وكانت خطتنا تستهدف أحد أمرين: إما أن ترضخ إسرائيل لمقررات المنظمة الدولية -وهو الأبعد- فتسمح برجوع اللاجئين وتتنازل عن قسم من الأرض المحتلة، فتغير بذلك معطيات المشكل لصالح العرب، وذلك بقيام دولة فلسطينية حرة تكون هي قاعدة الانطلاق للمعارك القادمة من أجل الحل النهائي، وأما -وهو الأقرب- أن تصر إسرائيل على الرفض فيضعف موقفها في المجال الدولي بتضاؤل عدد أنصارها، وبما سيجده حتمًا أصدقاؤها من حرج في التمادي على تأييدها رغم خروجها عن شرعية الأمم المتحدة وبذلك يكون الموقف العربي هو الأقوى في صورة استعمالنا القوة لتطبيق القانون الدولي"* [(253)] *"واعتقادي أن الشخصيات الرسمية التي تسرعت إلى إبداء الاستنكار إنما فعلت ذلك بغية مرضاة ج.ع.م. وذلك لأسباب داخلية لا تغرب عن أحد"* [(254)].

كذلك قام الرئيس التونسي بإرسال خطاب إلى عبد الناصر يحمل نفس المعاني: *"ولقد قلتم لي بلسانكم خلال محادثة لنا عن ذلك* (يقصد عن قضية فلسطين) *أنكم أثرتم موجة من الغضب لما صرحتم به في مؤتمر باندونج بأن ما عرضته الأمم المتحدة سنة 1948* [(255)] يمكن *اعتباره حلًّا مُرضيًا فأجبتكم بأني مستعد لاتخاذ مواقف جريئة في هذا الصدد وأضفت مازحًا: وآمل أن لا تهاجمني عندئذ أبواق إذاعة القاهرة وصوت العرب"* .. *"وإن الخطة التي اقترحتها في أريحا والقدس ولبنان ثم شرحتها ووضحتها في تصريحات متوالية لا تختلف في الجوهر عن الموقف الذي*

---

(251) مهدي عبد الهادي، المرجع السابق، ص 247.

(252) نفس المرجع، ص 250.

(253) نفس المرجع، ص ص 254-255.

(254) نفس المرجع، ص 256.

(255) صدر القرار 194 عام 1948 من الجمعية العامة بتدويل القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين. مجلة "شؤون عربية"، ص 276.

*أعلنتم عنه سنة 1955، وقد تقدمت بهذه الخطة نفسها في الخطاب الذي ألقيته في الاجتماع الأول لرؤساء الدول العربية بالقاهرة في جانفي* (يناير) *من سنة 1964".. "وهي لا تختلف* (أي خطته) *في جوهرها عن الموقف الذي عبرتم عنه باقتضاب في تصريحاتكم الأخيرة إلى مجلة* 'رياليتيه' Réalités *ووكالة* أنباء 'أوبرا موندي'، *إذ قلتم ما معناه أن العرب راضون بما طالب به الأفارقة والآسيويون سنة 1955 من رجوع إلى مقررات الأمم المتحدة في خصوص قضية فلسطين"* [256].

وفي خطاب لبورقيبة راح يعلق على مهاجمة عبد الناصر لمقترحاته قائلًا: *"ولئن ذهبت أنا إلى اعتبار تطبيق تلك المقررات مرحلة نحو الحل النهائي فإن المفهوم من تصريحات الرئيس المصري أن المقررات الدولية تمثل أقصى ما يمكن أن يطالب به العرب والفلسطينيون من حقوق".. "وقد تنبه الصحفي ممثل المجلة الفرنسية* (يقصد رياليتيه) *إلى هذه النقطة فقال: لنفرض لحظة - وإن كان ذلك غير واقعي- أن إسرائيل تقبل برجوع اللاجئين العرب وأن مقررات الأمم المتحدة يمكن تطبيقها، فإنه يبقى بعد ذلك لا محالة كيان دولة إسرائيل وسط الوطن العربي، فهل تقبلون ذلك؟ الجواب* (يقصد جواب ناصر)*: إن الأمم الأفريقية الآسيوية قالت في ندوة باندونج أنها ترضى بتطبيق مقررات الأمم المتحدة والدول العربية متفقة معها في ذلك"* [257].

الخلاصة أن الناصرية لم تذهب بخصوص القضية الفلسطينية أبعد مما ذهبت الأمم المتحدة، ولم تكن لها خطة مختلفة.

ومعنى ذلك أن الناصرية ومعها كل الأنظمة العربية وقفت من إسرائيل موقفًا دفاعيًّا بحتًا، أما تحطيم الدولة الصهيونية فلم يكن أبدًا أحد مشاريعها العملية.

أما في الدعاية الجماهيرية فكان روح الكلام مختلفًا تمامًا عن روح المواقف الرسمية، ولا يوجد تفسير لهذا الاختلاف سوى خوف الأنظمة من الحركة القومية العربية التي كانت لا تزال قوية حين أعلن بورقيبة عن مشروعه. وليس هناك من شك في أن الأنظمة العربية في ذلك الوقت كانت تتمنى أن تضعف إسرائيل إلى أقصى حد حتى يقل خطرها على تلك الأنظمة، إلا أن تحقيق هذه الأمنية كان يتطلب منها ما يفوق طاقتها. فالأمر يحتاج إلى تعبئة الجماهير العربية وإجراء إصلاحات اجتماعية جذرية، تمكن من إعداد اقتصاد قوي وجيش قادر على هزيمة إسرائيل. ولذلك فرغم الدعايات الملتهبة والتهديدات العنيفة ولغة الإصرار على دق طبول الحرب، لم تتخذ الأنظمة العربية، وضمنها النظام الناصري، خطوة عملية فعالة تمكنها من إلحاق الهزيمة بذلك العدو القوي.

فعلى الصعيد العملي لم تكن الناصرية جادة حتى في تطبيق أفكارها الوسطية حول القضية الفلسطينية. فرغم إدعائها التجهيز للحرب ضد إسرائيل ورغم الأناشيد الحماسية والأغاني الداعية للحرب والواعدة للشعب الفلسطيني باسترداد أرضه وشيكًا، إلخ، لم تعمل حكومة يوليو حسابًا يذكر ليوم الحرب مع إسرائيل. وبعكس ما روجته الدعاية

---

[256] مهدي عبد الهادي، المرجع السابق، ص 252.

[257] نفس المرجع، ص 259.

الرسمية طوال سنوات 1955-1967، لم تُعِدّ الناصرية جيشها للقتال ضد إسرائيل، لا في الهجوم ولا حتى في الدفاع. ورغم تفاخرها وادعائها امتلاك أقوى جيش ضارب في الشرق الأوسط وبالاستعراضات العسكرية المبهرة، كان الجيش حتى 1967 أقرب ما يكون إلى جماعات الكشافة. وقد أبرزت حرب 1967 هذه الحقيقة على نحو فاضح. فكان ذلك الجيش يضم عناصر لا يصلح أغلبها للقتال، فالغالبية العظمى من الجنود أميون، والضباط سيئو التدريب، والقيادة لا هم لها سوى اللهو. كما كانت بنية الجيش نفسها لا تؤهله للدخول في أعمال عسكرية حقيقية من حيث الضبط والربط ونظام التدريب وخطط العمليات، إلخ، كما أنه برغم توفر الإمدادات العسكرية السوفيتية لم يكن التدريب كافيًا على الإطلاق لإعداد مقاتلين، كما لم تكن عمليات الصيانة والإصلاح تتم بالشكل الملائم، وعلاوة على ذلك انغمس الضباط في لهو معمم، أثناء حرب اليمن خاصة[258]. ولم يكن إعداد الجندي، يستهدف إعداد مقاتل، بل إعداد عبد يصلح لتقديم الخدمات الشخصية للقادة والقيام بأعمال السخرة المدنية. فلم يجر إعداد العدة للمواجهة العسكرية التي زعم النظام أنه يعد لها مع إسرائيل، واكتفت السلطة بادعاء أنها تستعد للحرب التي لم يتحدد بعد أوانها، وتزعم أن لديها أكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط، وأنها على وشك سحق العدو، وذلك بخلاف تصريحات رجالها أمام ممثلي الدول الأخرى، وكذلك تصريحاتهم الجماهيرية في اللحظات الحرجة. ومن هذه اللحظات الحرجة إعلان الحكومة السورية في أواخر 1966 رغبتها في شن الحرب ضد إسرائيل لمنعها من تحويل مجرى نهر الأردن بالقوة، مما أرغم الناصريين -الذين بهتوا بهذه الدعوة- إلى إبداء بالغ انزعاجهم علنًا وإلى التنصل مباشرة من المسؤوليات القومية التي قرروا من قبل تحملها. ففي تلك اللحظات كان الزعيم يضطر إلى الاعتراف بعجزه. ففي 26 يونيو 1962 مثلًا أعلن ناصر أمام المجلس التشريعي الفلسطيني أنه لا يملك خطة لتحرير فلسطين: "*ما أقدرش أقول إن أنا عندي خطة لتحرير فلسطين، لو باقول لكم دلوقت أنا عندي خطة لتحرير فلسطين أبقى بضحك عليكم وبقيت سياسي ما أناش وطني بتاجر في السياسة. أي واحد النهارده بيقول عنده خطة لتحرير فلسطين يبقى بيضحك عليكم*". وفي الواقع أن صفقة الأسلحة السوفيتية عام 1955 قد جاءت في إطار دفاعي محض وبعد غارات إسرائيل على غزة خلال عام 1955، أما قبل ذلك فقد كانت الناصرية قد خفضت الميزانية العسكرية. وقد برز ضعف الناصرية على نحو مكشوف في 1964 بمناسبة تحويل إسرائيل مجرى نهر الأردن، إذ قررت الدول العربية القيام بمشروع تحويل مضاد، إلا أن الطائرات الإسرائيلية قامت بالإغارة على مواقع العمل، فما كان من الأنظمة إلا أن أوقفت المشروع تفاديًا لحرب شاملة مع إسرائيل[259].

ولا شك أن تحلل بنية الجيش لم يكن راجعًا فقط إلى عدم النية في القتال. فبعض العوامل يتعلق بفساد القيادة العسكرية نفسها، تلك القيادة التي تمتعت بنفوذ قوي في

---

[258] تعد مذكرات محمد فوزي وزير الحربية الأسبق، كتاب حرب الثلاث سنوات، وثيقة تشهد على حالة الجيش الناصري حتى 1967. انظر أيضًا كتاب صالح الجبوري سابق الذكر.

[259] تريفور. ن. دوبوي، النصر المحيّر، ص 263.

سلطة الدولة ككل، وضيق أفقها وعدم كفايتها من الناحية الفنية. كما يتعلق أيضًا بمبالغة النظام في المحافظة على جيش سلس القياد بإبعاد المتعلمين من صفوفه بقدر الإمكان، وتسليم المراكز القيادية لأهل الثقة. بالإضافة بالطبع إلى عدم وجود تصور لدى القيادة العسكرية لفكرة شن حرب في المستقبل ضد إسرائيل، حيث لم يكن هذا هدفًا فعليًّا على جدول أعمال الناصرية. ولا ينفي هذا تمنيات الأخيرة بكسر شوكة إسرائيل، إلا أن الأماني شيء والإمكانية الواقعية شيء آخر.

وقد انكشف تخاذل الناصرية في مواجهة إسرائيل في عدة مواقف كان أهمها تخاذلها إبان فترة الوحدة أمام مشروع إسرائيل لتحويل مجرى الأردن، بينما نجحت سوريا وحدها في وقف هذا المشروع عام 1953 بالقوة. كما لم تنفذ بحزم ميثاق 1963 الخاص بنفس الموضوع[260].

ورغم ميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية لم تقم الطائرات المصرية ولا السورية بحماية الأردن حين شنت إسرائيل هجومًا على بلدة السموع الأردنية في 13 تشرين الثاني عام 1966 باعتبارها مقرًّا للاجئين الفلسطينيين وفدائيي منظمة التحرير الفلسطينية[261]. والحقيقة أن هذا التخاذل الذاتي كان يفوق حتى الضعف الموضوعي للنظام نفسه.

وفي 1966 وقع انقلاب عسكري في سوريا، وجاءت حكومة بعثية يسارية قررت التحضير لإعلان الحرب على إسرائيل فورًا. وكان بإمكان هذه القيادة أن تستقطب تعاطف الجماهير العربية، كما كانت عامل تهديد بجر الناصرية إلى معركة خاسرة مع إسرائيل. ويبدو أن هذا العامل الأخير قد تحقق فعلًا كجزء من كارثة 1967.

وشهدت صفحات الجرائد وأبواق أجهزة الإعلام الأخرى في مصر هجومًا بالغًا على الحكومة السورية، متهمة إياها بالطيش والمغامرة. وكانت الحجة الرسمية هي أن العرب لم يصبحوا بعد مهيئين للحرب. وكانت هذه الحجة هي دائمًا الشماعة التي علقت عليها الناصرية تخاذلها، بينما لم تكن تعمل في الواقع على تهيئة نفسها للحرب المحتمة مع إسرائيل.

وبجانب العجز والتهادن من جانبها، لم تسمح الناصرية في الوقت نفسه للفدائيين الفلسطينيين بالانطلاق من الأرض المصرية أو حتى من قطاع غزة للقيام بعمليات ضد إسرائيل، بل وكانت أجهزة الأمن تعتقل وتعذب الفدائيين في السجون المصرية، خوفًا من استفزاز إسرائيل في وقت لم تستعد فيه مصر بعد. وهي حجة تبدو منطقية تمامًا، فالناصرية لا تجهز نفسها للنضال ضد إسرائيل، وبذلك تكون أيضًا غير جاهزة لمواجهة نتائج الأعمال الفدائية. إلا أنه قد حدث تغير مهم بعد استكمال إسرائيل عملية تحويل

---

[260] شبلي العيسمي، في الثورة العربية، ص 4.

[261] صالح الجبوري، المرجع السابق، ص ص 447-448.

**مجرى نهر الأردن في 1964 وانكشاف عجز الأنظمة العربية عن وقف هذه العملية، وتكون 30 منظمة فلسطينية في الكويت، مما يعكس تعطش الشعب الفلسطيني للنضال بعد يأسه من الناصرية والأنظمة العربية بوجه عام[262]، وخاصة مع نمو "فتح" المتكونة منذ 1958. إذ قامت الدول العربية بزعامة مصر بتكوين منظمة التحرير الفلسطينية، قطعًا للطريق على المنظمات المستقلة عن الأنظمة وإلقاء بمسؤولية تحرير فلسطين على عاتق الشعب الفلسطيني، ولضمان سيطرة الأنظمة على كفاح الفلسطينيين، تجنبًا لاستفزاز إسرائيل. ونجحت الناصرية في جعل أحمد الشقيري الموالي لها رئيسًا للمنظمة، وبذلك راحت تبدي نفسها في صورة المناضل ضد الصهيونية، ولم تنس بالطبع أن تكبل هذه المنظمة بكل القيود الممكنة، لكن برغم تمويل الدول العربية للمنظمة لم تنجح هذه في قطع الطريق على "فتح" أو حتى في منافستها. واضطرت الأنظمة في النهاية إلى دعوة "فتح" لدخول المنظمة عام 1969، متنازلة عن شرط فرضه ياسر عرفات، وهو أن يكون رئيسًا لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد لعبت فتح التي أعلنت عن نفسها عام 1965 دورًا ملموسًا في توريط الناصرية في حرب 1967.**

**وقد اكتفت الأنظمة العربية باتخاذ موقف سلبي من إسرائيل، تمثل في المقاطعة الاقتصادية التي لم تطبق تطبيقًا كاملًا قط، بالإضافة إلى عدم الاعتراف الدبلوماسي ورفض التعامل المباشر معها في المنظمات الدولية واللقاءات الرياضية، إلخ. بينما كانت هي تعد العدة للقضاء على المقاومة الفلسطينية وإخضاع الأنظمة العربية نفسها.**

**ويعد موقف الناصرية من القضية الفلسطينية موضوعيًّا وذاتيًّا في الوقت نفسه. فمن الناحية الموضوعية لم يكن من السهل *في معركة بين أنظمة* أن يواجه نظام ضعيف ومتخلف على نحو جذري نظامًا أكثر قوة وتقدمًا، أي إسرائيل، دون أن يتجاوز ذاته، أي بالتحديث وتعبئة الموارد. ومن الناحية الذاتية لم يكن هذا النظام يملك من الكفاءة ما يمكِّنه من استغلال طاقاته المادية المحدودة، وذلك بسبب عوامل التخلف السياسي-الثقافي. وقد عبر عن محمد حسنين هيكل بطريقة بليغة عن هذا الحال بالقول: *"إن الفارق بين الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي والفكر الاستراتيجي العربي هو أن الإسرائيليين يلعبون الشطرنج في حين أن العرب يلعبون الطاولة"* . كذلك كان العمل الفعلي لتحقيق حل وسط، أي لتحقيق الفكرة الناصرية يواجه بعامل مضاد قوي، هو تحمس الحركة القومية العربية للقضية الفلسطينية، وربما كان حل المشكلة نهائيًّا يمثل هو نفسه مشكلة للأنظمة العربية، حيث ينتهي وجود العدو الخارجي الذي تبرر به استمرار فسادها ومعاناة الجماهير ومطالبتها لها بالحافظ على الوحدة الوطنية. فوجود تحديات خارجية يلعب تقريبًا دور الانتصارات الخارجية وربما يكون دورها أكبر، فهي تبرر الشعارات فوق الطبقية وتؤجل حل القضايا الاجتماعية، وكبت الصراعات الداخلية. وقد استخدمت إسرائيل هي الأخرى العدو العربي في لمّ شمل كيانها المصطنع.**

---

[262] عبد القادر ياسين، شبهات حول الثورة الفلسطينية، ص 62-63.

**إذن كان الموقف المبدئي للناصرية من القضية الفلسطينية يتلخص في تطبيق قرارات الأمم المتحدة، وهو موقف صهيوني واضح، يقر بحق وجود الدولة اليهودية في فلسطين. أما الموقف العملي فكان سلبيًّا وينحصر في إطلاق الشعارات الفارغة ومسايرة الحركة القومية العربية. وكان هذا مجرد استغلال للقضية الفلسطينية لتعزيز نفوذ الناصرية في العالم العربي. والأهم من هذا وذاك تم استخدام القضية الفلسطينية لتصدير التناقضات الاجتماعية الداخلية إلى الخارج، بإشغال الرأي العام بصراعات خارجية بعيدًا عن التفكير في مناهضة السلات الحاكمة.**

## حركات التحرير العربية:

**بعد قيام الوحدة المصرية-السورية في فبراير 1958 بعث الإمام أحمد بن يحيى إلى عبد الناصر رسالة جاء بها: *"من أمير المؤمنين الناصر لدين الله الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين ملك المملكة المتوكلية اليمنية. إلى فخامة الرئيس جمال عبد الناصر. لقد استخرت النجوم وبعد الحساب الطويل تبين لنا أن نجمكم يكسب نجم الآخرين ويغطي عليه، ولهذا نريد أن ننضم إليكم، والولد البدر في طريقه إلى عندكم لبحث الأمور ونقل رأينا"* [263].**

**تلخص هذه الرسالة طابع الحكم الإمامي كله، وهو في تفصيلاته كان شيئًا أكثر بشاعة مما تستطيع الكلمات أن تصوره. وقد أدى هذا الوضع إلى تفجر الصراع الاجتماعي في شمال اليمن الذي شهد عددًا من الهبات قاد معظمها ضباط الجيش وذلك لوضع حد لحكم الإمامة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. وقد لعب الضباط المدربون على الأسلحة الحديثة الدور الأكبر في الحركة الثورية في اليمن.**

**وكانت انتفاضة 1948 هي أبرز هذه الانتفاضات، استطاع خلالها الضباط الاستيلاء على السلطة لمدة خمسة وعشرين يومًا[264].**

**رغم بشاعة الإمامة وقفت الناصرية منها موقف الصديق والحليف، بل وأرسل عبد الناصر رسالة للإمام عام 1955 يهنئه فيها بانتصاره على محاولة انقلابية قامت بقيادة عدد من الضباط المستنيرين الذين عرضوا تولية الإمامة لشقيق الإمام أحمد، والذي نجح في سحقها وإعدام قادتها[265]. ولم تكن هذه التهنئة مجرد عمل دبلوماسي، بل لم تتوان إذاعة صوت العرب عن إدانة حكومة الانقلاب قبل هزيمتها[266].**

---

[263] عبد الله جزيلان، التاريخ السري للثورة اليمنية، ص 12.

[264] للوقوف على بعض التفصيلات، انظر محمد يحيى الحداد، تاريخ اليمن السياسي، ص ص 379-384.

[265] عبد الله جزيلان، المرجع السابق، ص 14، أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، الجزء الثالث، ص 200.

[266] محمد يحيى الحداد، تاريخ اليمن السياسي، ص 391.

وبعد سنوات قليلة، كانت الوحدة بين مصر وسوريا واليمن[267]. وقد عقدت صلات الصداقة بين زعيم الناصرية وإمام اليمن، إلا أن هذه العلاقات كانت أقوى مع وليِّ عهد اليمن: البدر، بل وكانت البعثة العسكرية المصرية في اليمن إبان فترة الوحدة تساند البدر ضد الضباط الثوريين. وقد استمر شهر العسل بين مصر الناصرية واليمن والسعودية منذ انقلاب يوليو 1952 حتى أوائل الستينات. ثم جاء الجفاء من قبل الإمام أحمد، إذ إنه رأى لاعتبارات ما لديه أن يؤيد عبد الكريم قاسم ضد الناصريين، كما أعلن سخطه على قرارات التأميم في يوليو 1961 في مصر وإعلان الاشتراكية الناصرية، وأخذ يطلق الأشعار في هجاء الاشتراكية. ومنذ ذلك الوقت بدأت الناصرية تؤيد المعارضة الجمهورية في اليمن، خاصة بعد الانفصال السوري في 1961. إذ اهتزت بهذا الانقلاب الصورة القومية للناصرية، ولكنها سرعان ما وجدت بديلًا في المعارضة الجمهورية في شمال اليمن، فتبنت الجناح اليميني في هذه المعارضة وعلى رأسه عبد الرحمن البيضاني الذي مُنح تسهيلات هامة في القاهرة وأغدقت عليه الأجهزة الناصرية وعلى رجاله في اليمن وخارجه، بينما لم يتمتع الضباط الراديكاليون والذي كانوا يعدون العدة للاستيلاء على السلطة بالفعل بأي دعم[268]. وقد أعدت جماعة من الضباط من اتجاهات سياسية مختلفة خطة للاستيلاء على السلطة دون الاستعانة بأي قوة خارجية على أساس أن مصر التي أخذوا منها الضوء الأخضر سوف تمد لهم يد المساعدة في الوقت المناسب، ونجحت خطتهم بالفعل وتمت الإطاحة بالإمام البدر في سبتمبر 1962. وجاء التدخل المصري في اليمن بغرض تعويض ماء الوجه المفقود في سوريا. فكان تحقيق نصر خارجي، توقعت الناصرية أن يكون سهلًا، كفيلًا بامتصاص نتائج الانفصال السوري ولو على نحو جزئي. كذلك كانت الناصرية تسعى إلى مد نفوذها في المنطقة العربية في سياق صراعها المحتدم آنذاك مع الأحزاب القومية العربية ونظام عبد الكريم قاسم. وبدأ التدخل بسرية واحدة ثم تطور، أو بمعنى أصح، تورطت الناصرية تدريجيًّا بسبعين ألف جندي[269].

ويعد التدخل المصري في اليمن من القضايا التي أثير حولها بعض الجدل داخل النظام الناصري وتعرض للانتقاد من قبل العناصر الأكثر محافظة داخل النخبة. وصورت الدعاية الرسمية هذا التدخل بأنه مجرد تطبيق لمبدأ مساعدة الثورة ضد الرجعية في العالم العربي.

والحقيقة أن الدور المصري في اليمن كان معقدًا. فقد كانت الناصرية من قبل تؤيد الإمام ضد الضباط الراديكاليين، حتى أصبحت مصالحها تتطلب موقفًا آخر. في الواقع كان الدور الناصري في اليمن لم يختلف كثيرًا عن هذا الدور في سوريا. إذ جاء التدخل لصالح الجمهوريين بوجه عام لتثبيت الصورة القومية للناصرية، ولكنه في الحقيقة قد

---

[267] من الطريف أنه ليس الناصريون فقط هم الذين دعموا الإمام أحمد، بل أيد الشيوعيون اليمنيون أيضًا ما أسموه بالدور التقدمي للإمام خلال الخمسينات. Fred Halliday, Op.cit., chapter three

[268] انظر عبد الله جزيلان، المرجع السابق.

[269] أحمد حمروش، المرجع السابق، نقلها عن جمال عبد الناصر نفسه، ص 234.

ترافق مع تحطيم الاتجاهات القومية والتقدمية في اليمن. فقد أيدت الاتجاهات القبلية: البيضاني-العمري-الايرياني-النعمان، ضد الجمهوريين الراديكاليين: عبد الله السلال - عبد الله جزيلان، إلخ. بل وقامت المخابرات الناصرية بتعقب وتصفية الشيوعيين والجمهوريين الراديكاليين والقوميين العرب الذين شكلوا مجالس فلاحية راحت تستولي على الأرض من كبار الملاك. وقد بدأت تصفية العناصر الثورية بعد تشكيل أول وزارة جمهورية. وقد عاملت الناصرية معارضيها في اليمن بالنفي أو التشهير بهم أو احتجازهم في القاهرة وأحيانًا بالإعدام[270]. وفي الوقت نفسه لم تعمل على إقامة دولة مركزية قوية، فشجعت القبائل بالرشوة[271]، كما لم تعمل على تسليح الجيش الجمهوري جيدًا، بل استولت مرات عدة على الأسلحة السوفيتية التي أرسلت إليه[272]. وبعد تعرضها لهزائم مريرة عام 1964[273]، راحت الناصرية تبحث عن حل وسط بين الجمهوريين والملكيين، كما قدمت تنازلات للسعودية عام 1965 من أجل إنهاء الحرب، وأخيرًا خضعت لشروطها وانسحبت عام 1967. وكان النتيجة النهائية سيطرة العناصر اليمينية على الحكم، خاصة بعد انقلاب 1967 الذي أطاح بعبد الله السلال بتأييد عبد الناصر.

ومن شمال اليمن انتقل نفوذ الناصرية إلى الجنوب أيضًا. فبينما ساعدت بريطانيا القبائل الملكية في الشمال، دعمت الناصرية قوات الجبهة القومية في عدن التي كانت تكافح الوجود البريطاني، وقد بدأ هذا الدعم فقط بعد أن قدمت بريطانيا السلاح للملكيين في الشمال بينما لم تقدم الناصرية أي سلاح لثوارالجنوب قبل ذلك. وفي البداية حاولت الحصول على اعتراف بريطانيا بالجمهورية دون جدوى، ومن ثم لجأت إلى دعم ثوار الجنوب. وبدأ الدعم في 1963 حين اشتد هجوم الملكيين الذي استمر حتى 1964 بنجاح. أما بعد ذلك فقد اتجهت الجبهة القومية إلى اليسار وبدأت عناصرها المقاتلة تتبنى الماركسية وتطرح أفكارًا ثورية. ومنذ بروز هذا التحول توقفت الناصرية عن إمداد الجبهة القومية بالسلاح، بل وقامت ذات مرة بتوجيه الدعوة لبعض قادتها إلى القاهرة للحوار واعتقلتهم عدة شهور[274]. وفي مواجهة الجبهة القومية أنشأت الناصرية ما أسمته "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل"، شكلتها من مشايخ القبائل وأعوانهم وزودتهم بالسلاح.

---

[270] Fred Halliday. Op. cit., p. 116

[271] بلغت الرشوة الموزعة على القبائل خلال فترة الحرب اليمنية 60 مليون جنيه استرليني، أحمد حمروش، المرجع السابق، ص 231.

[272] Fred Halliday, Op.cit. pp. 115-116

[273] بلغت الخسائر 10 آلاف قتيل حسب ما ذكر حمروش، المرجع السابق، ص 261. بينما ذكر هاليداي أنها بلغت 15.195 قتيلًا في الفترة بين أكتوبر 1962 ويونيو 1964، المرجع السابق، ص 111.

[274] Fred Halliday. Op. cit., p. 212. انظر كذلك فيتالي ناؤومكين، كفاح الجبهة القومية من أجل الاستقلال - اليمن الجنوبية والديمُقراطية الوطنية، القسم الثاني، الفصل الرابع، حيث تناول الكاتب بالتفصيل علاقة مصر الناصرية بالجبهة القومية في جنوب اليمن.

ومن هنا أصبح هدف الناصرية الأساسي في جنوب اليمن منع قيام حكومة راديكالية بعد الاستقلال الذي بدا أمرًا حتميًّا، بتدعيم المشايخ والضغط على الجبهة القومية لإجبارها على الانضمام تحت لواء المشايخ إلى جبهة تحرير جنوب اليمن[275]. إلا أن النتيجة كانت عكس ما أرادت، فقامت حكومة يسارية راديكالية في الجنوب بعد أربع سنوات من الكفاح المسلح.

وخلاصة القول أن الدور الناصري في اليمن لا يمكن تفسيره بدوافع أيديولوجية مباشرة، وإنما بمصالح الناصرية. وكان مسار هذا الدور هو العمل على عقد اتفاق وسط بين قوى التحديث والرجعية اليمنية. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن الناصرية لم تعمل أبدًا على تحقيق فكرتها السلمية عن الوحدة العربية رغم وجود عشرات الألوف من جنودها في اليمن، ولم تقترح أصلًا هذه الفكرة على الشعب اليمني. وبدلًا من ذلك شجعت القبائل وفقًا لمبدأ استعماري تقليدي: فوق تسد، وكانت النتيجة هي قيام حكم رجعي موالٍ للسعودية في شمال اليمن. وكانت النتيجة النهائية لهذا النظام هي تحول اليمن بخطى سريعة من بلد قبل-رأسمالي إلى بلد تابع-متخلف، وهو يمثل خطوة تحديثية بالنسبة لظروف "اليمن السعيد" ولكنها خطوة ساهمت مع خطوات أخرى في قطع الطريق على تحولات أكثر راديكالية كانت ممكنة. ولكي يكون الأمر واضحًا، ينبغي المقارنة بين ما حدث في شمال اليمن وجنوبه من حيث مستوى التحديث. وإذا كانت الناصرية قد ساهمت في إنقاذ الجمهورية اليمنية من السقوط تمامًا، فهي بالمقابل قد ساهمت في القضاء على، أو على الأقل، إضعاف التيارات التقدمية والحركة الشعبية، معرقلةً بالتالي من قيام نظام جديد أكثر ديمُقراطية. أما إذا كانت قد ساهمت دون أن تقصد في نجاح الجبهة القومية في الجنوب فهذا لا يمنحها أي صك، فالإمام أحمد هو الآخر قد قدم نفس المساهمة. فينبغي إذن عرض منطق الأحداث مع الأحداث نفسها.

أما في الجزائر فلم تصل الأمور إلى حد تدخل الناصرية عسكريًّا، ولم تتطلب قيام دور ناصري خاص مباشر. وقد ساهمت مصر الناصرية في تدعيم ثوار الجزائر بالمال والسلاح وتدريب الرجال، وذلك في سياق سياستها المعادية للاستعمار المباشر، القديم. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن الأسلحة المصرية كانت تصل إلى الجزائر عن طريق البحر وعن طريق البر عبر ليبيا بالاتفاق مع الملك السنوسي، ملك ليبيا، وبتشجيع بريطانيا[276]. كما حصل الثوار على أسلحة من دول عربية أخرى وبعض دول أوروبا[277]. أما تدريب الأفراد فكان يتم في عدة دول منها تونس والمغرب والعراق وألمانيا الشرقية[278]، حيث تسابقت تلك الدول في تدعيم الثورة، ومع ذلك كان المصدر

---

[275] فيتالي ناؤومكين، نفس الموضع.

[276] أحمد حمروش، المرجع السابق، ص 383.

[277] جوان جليبي، ثورة الجزائر، ص 135.

[278] نفس المرجع، ص 133.

**الرئيسي للأسلحة هو أسلحة العدو الفرنسي ذاته التي كان يستولي الثوار عليها، التي شكلت 75% من مصادر أسلحتهم حتى نوفمبر 1957[279].**

## الأنظمة العربية:

**لم تستهدف الناصرية في علاقتها مع الأنظمة العربية تحقيق أحلام إمبراطورية كما صورتها أحيانًا الدعاية الغربية. وقد تم من قبل تحليل الموقف النظري للناصرية من الأنظمة العربية وكيف أنها لم تنظر إلى هذه الأخيرة كعدو لا للوحدة العربية ولا للناصرية نفسها، باستثناء نظام عبد الكريم قاسم، الأكثر يسارية وديمُقراطية وعداءً للغرب من الناصرية.**

**وقد شهدت الفترة الناصرية معارك طاحنة بين أطراف عديدة على الساحة العربية: الحركة الشيوعية - الحركة القومية – الأنظمة - القوى الاستعمارية - الصهيونية. وكانت الناصرية تقيم تحالفها مع هذا الطرف أو ذاك بحيث تحافظ بقدر الإمكان على وجودها. وبخصوص الأنظمة العربية فقد اختلفت واتفقت مع هذا الطرف أو ذاك إلى هذا الحد أو ذاك، بالغة أحيانًا حد القطيعة الكاملة، حين رأت أن نظامًا معينًا يهدد زعامتها للعالم العربي بشكل مباشر، خاصة عراق عبد الكريم قاسم. وهي قد فضلت دائمًا المصالح القطرية المباشرة أو غير المباشرة على أي مصالح أخرى. وقد كانت استراتيجية الناصرية دفاعية تمامًا من حيث المحتوى على الأقل. فقد تعرضت للحركة الشيوعية وللحركة القومية من هذا المنظور. فهي لم تقدم نفسها للعالم كرسالة روحية، فحتى اشتراكيتها أسمتها الاشتراكية *العربية*، ولم يكن لديها في الوقت نفسه إمكانية إلحاق ما أسمته بالأمة العربية بركابها، وقد تبين ذلك في مثال الوحدة السورية وفي حرب اليمن وفي موقفها من القضية الفلسطينية، ناهيك عن انفصال السودان.**

**وقد كان موقف الناصرية من الأنظمة العربية الأخرى هو الوجه الآخر لموقفها من الحركات الثورية الراديكالية في المنطقة. وقد أشير من قبل إلى وقوف كافة الأنظمة العربية المحافظة وراء الناصرية إبان الموجة الرجعية التي قادتها في المشرق العربي في 1959/1958.**

**وقد كانت الناصرية تقاوم -في حدود معينة- الأنظمة العميلة على نحو مكشوف[280]، وذلك في إطار مقاومتها لفكرة الحلف المشترك مع الغرب. ومع ذلك لم تتوان في فترة تكوين حلف بغداد عن التحالف مع السعودية واليمن[281]، أكثر الأنظمة العربية تأخرًا**

---

[279] نفس المرجع، ص ص 134-135 (واضح أن هناك خطأ مطبعيًّا بالمرجع حيث ذكر عام 1975).

[280] لم يمنع هذا من تحالف الناصريين مع نظام نوري السعيد عام 1954/1953، ومع السعودية منذ بداية انقلاب 1952 وحتى حرب اليمن.

[281] كان نظام الإمامة رغم تأخره الاجتماعي وهمجيته يرفض الخضوع للهيمنة الاستعمارية، وقام الإمام بتنويع مصادر أسلحته، فعقد صفقة أسلحة مع الاتحاد السوفيتي عام 1956. فقد كانت بعض الدوائر في اليمن ترفض الاكتفاء بالمعونة الأمريكية وترى ضرورة موازنتها بعلاقات مع السوفيت.

وهمجية في ذلك الوقت، مشكِّلة ما عُرف باسم الحزام الجنوبي، بالإضافة إلى سوريا طبعًا. وفي فترة لاحقة وقفت ضد مشروع الحلف الإسلامي بقيادة السعودية. فكانت تقف في أغلب الوقت ضد الاستعمار المباشر، وكأنها تختار للآخرين ما اختارته لنفسها، فالمحافظة على استقلالها سياسيًّا يتطلب تحقيق استقلال أكبر عدد من الدول، وبمعنى أكثر عملية، يتطلب القضاء على البؤر التي تحمل خطرًا على استقلالها السياسي، وإزالة فكرة الاستعمار المباشر نفسها من السياسة الدولية.

وكانت الناصرية في نفس الوقت تجتهد لإلحاق الهزيمة بأي منافس محلي قوي، وكان أخطر منافس ظهر لها، ضمن الأنظمة العربية، هو نظام عبد الكريم قاسم. وفي مواجهة الأخير التقى عبد الناصر بالملك حسين وأعاد معه العلاقات المقطوعة، كما تصالح مع الملك سعود، بل ولم يبد أي معارضة لنزول قوات بريطانية في الكويت لمواجهة تطلعات قاسم لضمها للعراق[282]. كذلك دبر عبد الحميد السراج، وزير داخلية سوريا خلال فترة الوحدة، وبموافقة ناصر حركة انقلابية دموية ضد قاسم، ولكنها سحقت بعنف من قبل الحزب الشيوعي العراقي، بمباركة من الحكومة العراقية.

وقد مثل نظام عبد الكريم قاسم شبحًا مفزعًا للناصرية، إذ إنه قدم نفسه للشعوب العربية كنظام معاد للاستعمار، أكثر راديكالية وديمُقراطية وأقل تسلطًا من الناصرية، أي طبعة عراقية جذابة من البونابرتية، إلا أنه كان الأضعف بحكم ظروف الاستقطاب السياسي الحاد في العراق، وضعف مكانة العراق في العالم العربي مقارنة بمكانة مصر وتأثيرها القوي.

وبعد قاسم طرحت حكومات سوريا والعراق على مصر فكرة قيام اتحاد ثلاثي، فكان موقف الناصرية سلبيًّا إلى أبعد حد وتبلور في النهاية في رفض صريح بحجة وجود حزب البعث في السلطة[283]، ذلك أن الأخير كان خصمًا قويًّا ومزعجًا كما أشير من قبل.

وقد مرت تحالفات الناصرية مع الأنظمة العربية بعدة مراحل: فبدأت بمحور مصر-السعودية في مواجهة فكرة الحلف الدفاعي مع الغرب، ثم مصر-العراق بعد توقيع اتفاقية الجلاء في 1954، ثم مصر-سوريا-السعودية-الأردن-اليمن، في مواجهة مشروع حلف بغداد. وبعد ذلك جاءت الوحدة السورية فحرب اليمن، وتبعتها مرحلة مؤتمرات القمة التي دعا إليها عبد الناصر لمواجهة مشاريع إسرائيل لتحويل مجرى نهر الأردن. وقد انتهت مؤتمرات القمة بدون أي نتائج ملموسة، وذلك تحت شعار "وحدة الصف". وفي

---

[282] حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، الجزء الثالث، ص 170.

[283] انظر كتاب "محاضر جلسات مباحثات الوحدة".

وقد أورد حمروش، المرجع السابق، بضعة تعليقات لعبد الناصر على مسألة الوحدة الثلاثية المقترحة: *"إذا كان البعث هو الذي يحكم سوريا وستكون الوحدة معه فأنا على غير استعداد للبحث إطلاقًا"*. كما أعلن أنه يخشى تطبيق المثل القائل: *"أنا وخويا على ابن عمي"*. وخلال المباحثات كتب هيكل مقالًا بعنوان: "إني أعترض"، هاجم فيه حزب البعث، أذيع 12 مرة من الإذاعة المصرية، نفسه، ص ص 119-128.

لحظة تالية ظهر شعار "وحدة الهدف" في 1966/1965 في مواجهة الهجمة الاستعمارية الجديدة في المنطقة والعالم الثالث عمومًا. ورفع أخيرًا شعار "وحدة القوى التقدمية"، فبدأت مرحلة تعاون بين الناصرية وبعض المنظمات الموالية لها، المتبنية للفكر الناصري، في المنطقة وأحيانًا مع بعض المنظمات اليسارية الصغيرة، مثل الحزب الشيوعي السوداني. إلا أن نفس تلك الفترة شهدت مزيدًا من التقارب والتعاون بين الناصرية والقوى القبائلية والمحافظة في شمال وجنوب اليمن، ومارست ضغوطًا شديدة من قبلها على الاتجاهات اليسارية في هذين البلدين، ومواجهة الجناح اليساري لحزب البعث السوري، وتهادنًا ملموسًا مع رجال الأعمال في مصر نفسها، رغم اتجاه الدعاية يسارًا. والحقيقة أن التشدد في الشعارات جاء مترافقًا مع تدهور قوى الناصرية وشعورها بالخوار، فرفعت الشعارات الراديكالية كغطاء للمسار الفعلي للواقع.

ومن الملاحظ أن الدعاية الناصرية قد اتجهت أكثر نحو اليسار منذ منتصف الستينات، رغم، أو بسبب الانهيار الاقتصادي وبدء تفكك النظام السياسي، في إطار الدفاع عن النفس ولتبرير الفشل والهزائم بعوامل خارجية. وقد رفع شعار "وحدة القوى التقدمية" بعد تصفية أو إضعاف الجسم الرئيسي للتيارات الراديكالية بتأييد الأنظمة القائمة وقتذاك.

وبعد هزيمة 1967 عادت الناصرية من جديد إلى شعار "وحدة الصف" لتتطابق الشعارات مع الواقع الفعلي. إذ عاد الوئام بين الأنظمة العربية في مؤتمر الخرطوم عام 1967، وانسحبت القوات المصرية من اليمن، وتوقفت المخابرات الناصرية عن إثارة القلاقل في المشرق العربي، وتوقف الناصريون عن مهاجمة الأنظمة العربية الأشد رجعية، بل على العكس ترعرعت الصداقة من جديد بين مصر والسعودية بعد تقسيم نفوذهما في اليمن خلال مؤتمر الخرطوم.

منذ وقتئذ فصاعدًا أصبحت مصر الناصرية ضمن الجناح الأكثر محافظة من الأنظمة العربية وباتت تعتبر على الساحة السياسية الرسمية العربية ضمن الحمائم.

هكذا كانت الناصرية تقف -موضوعيًا- مع بقية الأنظمة العربية في خندق واحد، ولكنها اجتهدت في الحفاظ على استقلالها السياسي، مثلما بذلت أقصى جهدها لقهر الثورات العربية، حفاظًا على وجود الأنظمة، وهي ضمنها. فكانت تتخذ موقفًا وسطًا بين الأنظمة المحافظة والمنظمات الراديكالية، ولكن في اللحظات الحرجة كانت دائمًا ما تعود إلى رشدها فتنضم، وغالبًا تقود، الطرف الأول.

## 2. الناصرية في مواجهة القوى الاستعمارية:

تحقق لمصر تحت حكم الناصريين استقلالها المباشر منقوصًا، فكان من الطبيعي أن تعمل الحكومة على المحافظة على هذا الإنجاز، وبالتالي على مقاومة أي محاولة لزعزعة هذا الاستقلال. وقد كلف هذا الأمر مصر حرب 1956 التي أدت مع ذلك إلى

تصفية الوجود البريطاني في قناة السويس. كما كان ضمن وسائل الدفاع تدعيم محاولات الاستقلال السياسي للبلدان المستعمرة.

وقد رفضت الناصرية دخول حلف بغداد ومشروع أيزنهاور. والحقيقة أنها لم تكتف بالرفض، بل عملت بكل السبل على إفشالهما، فقامت بتكوين ما يشبه الحلف مع سوريا واليمن والسعودية أسمته بالحزام الجنوبي في مواجهة حلف بغداد، أو الحزام الشمالي. وكان لمعارضتها للحلف تأثير على تصاعد المعارضة الوطنية في الأردن، بل ونجاحها في استلام الوزارة عام 1957، وفي محاصرة النظام العراقي الذي سقط بثورة 1958. ومن الملاحظ أن حلف بغداد قد تعرض لمقاومة كافة الأنظمة العربية المعنية عدا نظام العراق نفسه، بل وكانت إسرائيل تعارض قيام الحلف.

وبعد حرب السويس تقدمت الولايات المتحدة بما سُمي بمشروع أيزنهاور الذي تضمن تقديم المعونات الاقتصادية لدول الشرق الأوسط لمساعدتها على مقاومة الشيوعية، مع استعداد هذه البلاد لقبول التدخل الأمريكي العسكري في الوقت المناسب لوقف أي خطر شيوعي. وكانت صيغة المشروع مستفزة للأنظمة القائمة في المنطقة، حيث أشار لوجود "فراغ" في الشرق الأوسط بعد انسحاب بريطانيا من قناة السويس. وفي مواجهة هذا المشروع تقدم السوفيت بمشروع مضاد يقضي بامتناع الدول الأربع الكبرى عن تصدير أسلحتها للشرق الأوسط مقابل وقف الولايات المتحدة لمشروع إقامة حلف عسكري في المنطقة. وقد وافقت ثلاث دول عربية على مشروع أيزنهاور، هي: ليبيا والعراق ولبنان، بينما تحفظت كل من السعودية واليمن ولم تستجب إسرائيل بينما وافقت الأردن شفويًّا فقط[284].

وقد تزعمت الناصرية الدول الرافضة لمشروع أيزنهاور، فشنت حملة إعلامية واسعة ضده وساعدت حركات المعارضة الوطنية في المشرق العربي مشكلة ضغطًا على حكومات لبنان والأردن والعراق. وقد توقف المشروع تحت تأثير مقاومة المنظمات القومية، البعث أساسًا، وكذلك الناصرية وحكومة السعودية.

أما في لبنان فقد اشتعلت الحرب الأهلية على أثر اغتيال صحفي ناصري في بيروت، وقام الجيش اللبناني بدور مهدئ، مكتفيًا بفصل الفرق المتحاربة، كما اضطر كميل شمعون إلى الاستقالة تحت ضغط الولايات المتحدة، مفسحًا الطريق أمام اللواء شهاب ليحكم لبنان في ظل توازن سياسي-عسكري. وجاءت مع شهاب حكومة رشيد كرامي، فقامت بسحب موافقة لبنان على مشروع أيزنهاور. وإبان الحرب الأهلية اللبنانية قرر نوري السعيد دخول لبنان لمساعدة اليمين اللبناني، وعلى أثر إصداره أوامر التدخل للجيش تمرد الجنود واشتعلت أخيرًا ثورة العراق، منهية نظام نوري السعيد ومعه أشياء كثيرة، منها مشروع أيزنهاور. وقد أيدت الناصرية حكومة شهاب في لبنان كما أيدت الثورة العراقية في البداية.

---

[284] أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 123.

وبقيام ما تسمى بثورة العراق سقط نهائيًا مشروع الحلف الدفاعي للشرق الأوسط. وقد لعب الدور الأساسي في إفشال المشروع وكذلك مشروع أيزنهاور الحركة القومية في المشرق العربي، بالتحالف طبعًا مع الناصرية والحكومة السعودية، والتواطؤ الصامت من جانب إسرائيل بالطبع التي كانت ترفض قيام الحلف، خوفًا من تسليح الدول العربية وتمتين علاقتها بالغرب للدرجة التي تمس دورها الخاص في المنطقة كقاعدة استراتيجية له. أما موقف الناصرية فكان في سياق دفاعها عن استقلالها السياسي. وقد استفادت في هذا الصدد كثيرًا من الحركة القومية في الشام والعراق.

ولم تكتف الناصرية بموقف الدفاع المحض في مواجهة المحاولات الاستعمارية لحرمانها من الاستقلال السياسي، بل بادرت، خاصة بعد حرب 1956، إلى الهجوم، ولكن المحسوب والمحدود الأهداف. فهي لم تشعر بالخطر عند الحدود فحسب، وإنما لمسته حيث وجد الاستعمار المباشر عمومًا أو الحكومة العميلة بشكل مباشر، خاصة أن إسرائيل كانت تمارس نشاطًا واسعًا في أفريقيا، فعقدت صلات قوية مع كثير من حكوماتها، وفتحت الأسواق أمام صادراتها، وكانت تجد ظروف التغلغل أسهل في البلدان الأكثر ارتباطًا بالغرب. فكان من أهم أهداف التوجه المصري إلى أفريقيا موازنة نفوذ إسرائيل، ولكن ظل دائمًا هدفها الأهم هو مقاومة الاستعمار المباشر. وقد قدمت الناصرية قروضًا ومعونات مالية محدودة لبعض بلدان أفريقيا وبعض حركات التحرر الوطني ذات التوجهات الاجتماعية المعتدلة، كما قامت بتدريب بعض مقاتلي هذه الحركات عسكريًّا في مصر، وزودتها بالسلاح ومنحت اللاجئين السياسيين حق اللجوء السياسي، كما وجهت إذاعات خاصة باللغات المحلية الأفريقية، إلخ.

وقد وقفت الناصرية دائمًا عند حدود مساعدة حركات مناهضة الاستعمار المباشر، ولكنها لم تقدم المساعدة بنفس القدر لحركات التحرر اليسارية. وكذلك رفضت تقديم المساعدات إلى الحركات الثورية الراديكالية المعادية للأنظمة المعتدلة أو الرجعية. فعلى سبيل المثال رفضت هي ومجمل الدول الأفريقية تمثيل ثوار الكاميرون في مؤتمر الدول الأفريقية المنعقد عام 1960 في أديس أبابا. وقد علق محمد فائق وزير الإعلام الناصري حتى 1971 على هذا الموقف بصراحة كاملة: *"السبب الحقيقي كان يكمن في رغبة الدول الثورية الأخرى وعلى رأسها مصر أن يكون العمل الجماعي الثوري في أفريقيا موجهًا في هذه الحقبة ضد الاستعمار مباشرة وليس ضد حكومات أفريقية مهما كان اتجاهها"*[(285)].

ويتجسد توجه السياسة الناصرية في الخارج بشكل كامل في موقفها من أزمة الكونغو. إذ أيدت مصر الناصرية ومعها كثير من الدول الأفريقية على رأسها غانا وليبيا والمغرب حركة المقاومة التي قادها لومومبا ضد الاستعمار البلجيكي. بينما أيدت 20 دولة أفريقية تشومبي الذي كان يعد رجل بلجيكا والمستند أساسًا للمرتزقة البيض من أوروبا وجنوب أفريقيا. واستمرت مساعدة مصر وبلدان أخرى لأنصار لومومبا بعد أن نجحت قوات تشومبي في قتل الأول والسيطرة على أجزاء كبيرة من البلاد. وبعد ذلك أقيمت حكومة

---

[(285)] محمد فايق، عبد الناصر والثورة الأفريقية، ص 165.

**معتدلة، وغير عميلة، ضمت أنصار لومومبا وتشومبي في ائتلاف واحد، بينما ظلت بعض العناصر الراديكالية تسيطر على بعض المناطق بغية إقامة حكومة ثورية. ولكن الناصرية رفضت مساعدة هذه الحركة *"باعتبار أن ما كان يحدث خلال هذه الفترة في الكونغو من صراع وقتال إنما كان من شؤونه الداخلية"*، رغم أن تلك الحكومة عادت وطردت أنصار لومومبا الراديكاليين. إلا أن الناصرية راحت تساعد الثوار مرة أخرى بعد الغزو الأمريكي-البلجيكي عام 1964، فالشعب الكونغولي أصبح من وجهة نظر مصر الناصرية لا يواجه مجرد حكومة لا تمثله بل يواجه غزوًا استعماريًّا مباشرًا *"لا يمكن السكوت عليه وإلا لكان إهدارًا للكثير من القيم والمبادئ التي لم يمض على إعلانها من القاهرة إلا أيام عندما عقد مؤتمر عدم الانحياز الثاني وقبله مجلس رؤساء منظمة الوحدة الأفريقية"*. واتخذت تنزانيا وبرازافيل نفس الموقف الناصرية. وقد عادت الأخيرة مرة أخرى لقطع المعونات عن الثوار بعد انسحاب قوات الغزو، وقام رئيس الكونغو بطرد تشومبي من الحكومة ووعد بالتخلص من القوات الأجنبية في بلاده. ويضيف محمد فائق بالنسبة لموقف الناصرية أن مساعدتها للومومبا كانت غير حاسمة. ففي سبتمبر 1960 قامت بسحب قواتها من الكونغو بعد أن تدخلت الأمم المتحدة لصالح الولايات المتحدة مباشرة، تاركة لومومبا بلا مساعدة، لتسقط حكومته ويقتل، وقد كان يعتمد تمامًا على القوات المصرية[286]. وكان قرار عبد الناصر يعني عدم الرغبة في الانحياز للموقف السوفيتي ضد الولايات المتحدة[287].**

**وقد كانت مساعدات الناصرية لحركات التحرر الوطني الأفريقية سياسية أكثر منها مادية[288]، وموجهة أساسًا لمواجهة الوجود الاستعماري المباشر ونفوذ إسرائيل، وفي حدود. وقد سارت سياسة الناصرية إزاء حركات التحرير الوطني في آسيا وأمريكا اللاتينية على نفس النهج، ولكن كان اهتمامها الأكبر موجهًا لأفريقيا.**

**ومن الواضح أن الناصرية حتى في ممارستها لفكرة مقاومة الاستعمار المباشر لم تندفع كثيرًا، فقد اهتمت أساسًا بالدعاية والدعم السياسي والدبلوماسي مع قليل من الجهود المادية التي تتناسب مع ضعف إمكانيات مصر الاقتصادية-العسكرية. فلم يكن الدور الاقتصادي والعسكري لمصر الناصرية يتناسب أبدًا مع حجم البيانات الثورية التي أصدرتها وعدد المؤتمرات التي حضرتها[289]. بينما بخلت حتى بالكلمات على الحركات الراديكالية المعادية للحكومات القائمة.**

---

[286] نفس المرجع، الفصل الخامس.

[287] أنور عبد الملك، المرجع السابق، ص 178.

[288] انظر في ذلك يحيى الزيات، دراسة في الاستراتيجية المصرية 1954-1982.

[289] مقارنة بين دور كل من مصر الناصرية وإسرائيل في غانا نكروما:

1. دور إسرائيل:

- وقعت في 1957 اتفاقية تجارية مع غانا وتبعتها اتفاقية شاملة في مختلف الميادين من ضمنها النشاط التجاري والفني.

## 3. الاستقلال السياسي لمصر الناصرية:

**يبدأ الاستقلال السياسي للدولة -منطقيًّا أو نظريًّا- بالتخلص من النفوذ السياسي الأجنبي المباشر، ولكنه يواجه بتهديدات مستمرة يتم التعامل معها وعمل حسابها في السياسة الخارجية للدولة. ويتحقق الاستقلال السياسي على نحو مطلق بتحقق إرادة الدولة إزاء الدول الأخرى على المستوى الاستراتيجي. في هذه الحالة لا تتحرك الدولة وفقًا للظروف الخارجية أساسًا، بل وفقًا لإرادتها هي في المقام الأول، وبالإضافة إلى ذلك تستغل تلك الظروف لمصلحتها، وربما تساهم في خلقها. وبكلمات أخرى يكون الاستقلال السياسي المباشر هو الوجود المستقل للدولة، ولكن الاستقلال الفعلي، فهو تحقق هذا الوجود في الخارج. وبتعبيرات سياسية، يتخذ الاستقلال الحقيقي شكل الارتباط المطلق بين الاستراتيجية والتكتيك، فتكون السياسات الجزئية والمباشرة مصاغة وموجهة لتحقيق استراتيجية محددة سلفًا. والاستراتيجية ليست بضعة شعارات عامة أو مقولات مجردة بل هي تصور كلي يمكن ترجمته إلى خطط وقرارات عملية قابلة للتنفيذ. وفي الحقيقة لا يمكن أن يتحقق ما يمكن اعتباره استقلالًا سياسيًّا دون وجود استراتيجية ثابتة نوعًا ما وتكتيكات مرتبطة بها و*إرادة* فاعلة لتحقيقها.**

**فهل حققت الناصرية استقلال مصر السياسي الحقيقي؟**

**مثلما راحت الناصرية تلعب على التناقضات الاجتماعية-السياسية في مصر والعالم العربي، وجدت أنه من الممكن لها أن تلعب أيضًا على التناقضات الدولية. ولكن في مصر**

---

- اعتمدت إسرائيل على الخامات الآتية المستوردة من غانا: الكاكاو - البن - التبغ - الأخشاب - الأحجار الكريمة، مقابل إعادة تصدير هذه المواد نفسها مصنعة إلى غانا بالإضافة إلى مواد البناء والمعدات الكهربائية والأدوات المعدنية.
- بلغت صادرات إسرائيل إلى غانا عام 1965: 5.348 مليون دولار، مقابل واردات بـ0.875 مليون دولار، أما في 1971 فبلغت الصادرات 3.103 مليون دولار مقابل 0.847 مليون دولار.
- أقامت إسرائيل عدة معارض تجارية في غانا بالإضافة لاشتراكها في معرض غانا الدولي عام 1967، عام سقوط نكروما.
- حتى 1968 وقعت إسرائيل 5 اتفاقيات مع غانا ضمن 60 اتفاقية مع دول أفريقيا.
- قدمت إسرائيل لغانا قروضًا بلغت 20 مليون دولار، بالإضافة إلى الهبات والمنح.
- أقامت إسرائيل مشروعات في غانا تعتمد على التكنولوجيا الإسرائيلية، منها مطارات، موانئ، طرق، مائة مزرعة تعاونية، وتربية دواجن. كما شاركت في إنشاء شركة ملاحة.
- اتفاقية للتعاون في مجال الريّ وتدريب البعثات الغانيّة في مجالات الزراعة المختلفة.
- إرسال خبراء في مجالات: الطب - التعليم - الاقتصاد - الشباب - تنظيم النقابات العمالية - الفن والثقافة.
- على الصعيد العسكري: الإشراف على إدارة وتدريب الطيارين والشرطة والبحرية منذ 1961.
- تدريب أعضاء منظمات الشباب على السلاح.

2. <u>دور مصر الناصرية</u>:

- بلغ حجم التبادل التجاري عام 1965: 1.5 مليون جنيه مصري، أي 3.705 مليون دولار.
- بعثات تعليمية في الجامعات المصرية.
- بعثات من الأزهر.

المرجع: عصام محسن الجبوري، العلاقات العربية الأفريقية 1961-1977، ص ص 265-270، ص ص 408-409.

كانت تستغل الصراع بين قوى محتضرة سياسيًّا بينما في الخارج وجدت نفسها تتحرك بين قوى عملاقة، ولذلك كان من الطبيعي أن تجد نفسها على ملعب الحرب الباردة بين الشرق والغرب.

فبعد الحرب العالمية الثانية بسنوات قلائل بدأت الحرب الباردة من جانب الغرب ضد الاتحاد السوفيتي، وامتدت إلى الشرق الأوسط، في شكل محاولة لإقامة حلف عسكري تقوده الولايات المتحدة. وكان من الممكن تحقيق هذه الخطة بسهولة ما لم تشتعل الحركة القومية العربية خلال الأربعينات والخمسينات بشكل أدى إلى عرقلة فعلية للمخططات الغربية، وأجبر الحكومات العربية على رفض هذه الفكرة، بل وأدى إلى تغيرات سياسية ملموسة في بعض الأنظمة العربية القائمة، كما منح الطبقات المسيطرة العربية في بعض البلدان فرصة تحقيق بعض المكاسب على حساب الاستعمار، باستخدام الحركة الشعبية. وبذلك وجد الاتحاد السوفيتي حلفاءً موضوعيين له في الشرق الأوسط.

وقد اختارت الدبلوماسية السوفيتية التحالف مع الأنظمة الأكثر فعالية في المنطقة، ولو على حساب التيارات الأكثر راديكالية. وهكذا فتح باب الشرق مرة ثانية للسوفيت بعد أن فقدوا علاقاتهم الحسنة مع العربية السعودية من قبل، بدءًا بصفقات السلاح مع مصر وسوريا واليمن، وإقامة علاقات ثقافية وتجارية واسعة مع مصر وسوريا. وبذلك وجدت الناصرية أمامها فرصة سانحة لاستغلال التناقض بين الشرق والغرب، بالإضافة لاستغلال الحركة القومية العربية مع لجمها أو حتى ضربها في الوقت المناسب. وبهذا التوجه أصبح بمقدورها أن تساوم الطرفين وتستفيد من كليهما، وتحقق بالتالي درجة من النمو الاقتصادي، وتحافظ على الاستقلال السياسي للبلاد.

ولم ينشأ هذا التوجه المحايد بعد انقلاب 1952، وإنما ظهر كفكرة وكميل قوي قبل ذلك. فطالما نادى كبار ملاك الأراضي في العشرينات والثلاثينات بزيادة التعامل مع الاتحاد السوفيتي، وأخذ هذا التعامل فعلًا في النمو حتى وقعت اتفاقية عام 1948 أصبحت بموجبها كل من مصر والاتحاد السوفيتي الدولة الأولى بالرعاية في العلاقات التجارية[(290)]، كما اتسع التبادل التجاري بين البلدين، حتى لجأت الولايات المتحدة إلى قطع المعونات الاقتصادية عن مصر عام 1952، قبل انقلاب الضباط، لهذا السبب. وكان العجز المتزايد عن تصريف القطن هو الدافع الأساسي لزيادة التبادل مع الاتحاد السوفيتي، بجانب رغبة بعض كتل الطبقة المسيطرة في استخدام التناقضات الدولية. وقد تبدت هذه الرغبة في مطالبة بعض ممثلي هذه الكتل بعقد اتفاقية عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتي في 1951. بل وتقدمت حكومة الوفد بطلب للحصول على السلاح من الكتلة الشرقية عامي 1951 و1952، وقد قام وزير الحربية فعلا في 1951 بتوقيع عدة عقود لاستيراد أسلحة من بعض الدول منها: تشكيوسلوفاكيا. وفي 23 يناير 1952 أبلغ وزير الخارجية المصري نظيره السوفيتي رغبة الحكومة المصرية في شراء أسلحة

---

(290) فؤاد المرسي، العلاقات المصرية السوفيتية، ص 242.

سوفيتية[291]. كما قررت نفس الحكومة عقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي عام 1952، وكان من المقرر إبرامها يوم 26 يناير، إلا أن حريق القاهرة وإقالة الوفد من الوزارة قد منعا ذلك. كذلك طرح في مجلس النواب شعار: "نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا"، وهو شعار رفعته الناصرية بعد ذلك، ولقيَ ترحيبًا عامًّا داخل وخارج المجلس. وقد بررت الأوساط الرسمية هذا التوجه الحيادي الجديد للطبقة المسيطرة بفكرة أن رفض الشيوعية لا يعني عدم قبول التعامل مع البلدان الاشتراكية[292]. وقد ترافق مع هذا الميل نحو الشرق بداية حلول النفوذ الأمريكي في نفس الوقت محل النفوذ البريطاني على صعيد الاقتصاد.

وبعد انقلاب يوليو لم تنحرف الناصرية عن هذا التوجه العام. فبرغم المعاهدة البريطانية والتحالف مع الولايات المتحدة والتفرغ لمحاربة الشيوعية بالتنسيق مع نوري السعيد، كانت ترفض بحسم فكرة إقامة حلف عسكري مع الغرب، ورفعت شعار الحياد منذ البداية، واهتمت بزيادة التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي. وهي نفس توجهات حكومة الوفد الأخيرة، ثم لجأت في النهاية إلى شراء السلاح منه بالفعل. وبذلك طبقت الناصرية فكرة الحياد الذي مكنها من تقوية نفوذها في الداخل، كما مكنها من لعب دور خارجي أكبر بكثير من حجمها الحقيقي. فقد تمكنت بالدعم السوفيتي العسكري والاقتصادي من مقاومة الاستعمار في آسيا وأفريقيا، وساهمت مع الحركة القومية العربية في إسقاط حلف بغداد ومشروع أيزنهاور. وقد تضمن هذا التوجه تحقيق الاستقلال السياسي تجاه المعسكرين معًا، ولم تكن مقاومة الاستعمار في الخارج تستهدف إبداله بالهيمنة السوفيتية، بل استهدفت إحداث توازن بينهما لتحقيق أكبر قدر من حرية الحركة لمصر الناصرية على الساحة الدولية. وقد ساهمت الناصرية لعدة سنوات في تحقيق هذا التوازن. وقد تمثل حياد دول عدم الانحياز في وقف مشاريع الأحلاف الإمبريالية إلى حد ما، والمساهمة في تحقيق الاستقلال السياسي المباشر لكثير من المستعمرات.

***************************

بغض النظر عن عدم اكتمال الاستقلال المباشر، بسبب شروط انسحاب إسرائيل في 1956، فإن الناصرية لم تضع استراتيجية سياسية، وظلت أفكارها مجرد شعارات غير مرتبطة بخطة محددة لتحقيقها. وفضلًا عن ذلك حُكمت سياستها الخارجية بواسطة فعل الآخرين ورد الفعل من جانبها. ففي 1956، أول صدام حقيقي مع الغرب، لم يستعد الناصريون للحرب، ولم يتم التجهيز للمقاومة رغم حشد القوات المعادية في قبرص، كما لم يُحدد المكان الذي سيبدأ العدوان عليه حتى بعد بدء الغارات الجوية، رغم وصول معلومات من الخارج تؤكد نية الهجوم الثلاثي. وبعد ذلك تمت الوحدة السورية كرد فعل

---

[291] نفس المرجع، ص 176.

[292] نفس المرجع، ص 118.

**لضغط الشعب السوري ثم لضغط النخبة الحاكمة هناك. كذلك كانت حرب اليمن ورطة أملتها ظروف الانفصال السوري. ثم جاءت مغامرة حشد القوات في 1967 بنتائجها المعروفة كرد على تهديدات إسرائيل لسوريا وكاستجابة لضغط الأردن وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكان المأمول هو أن تكون النتائج مشابهة لنتائج عملية الحشد عام 1960[293]. هذه هي أهم أحداث السياسة الخارجية الناصرية.**

**وكان ضمن أسباب هذه الورطات المتتابعة رغبة الناصرية في تحقيق انتصارات خارجية تعزز بها من هيبتها في الداخل، وتحقق بها زعامتها للأنظمة العربية للحفاظ على أمنها الخاص في مواجهة هذه الأنظمة نفسها، واستخدامها في نفس الوقت كأوراق لعب مع المعسكرين العالميين. وتعبر هذه الورطات عن التناقض الحاد بين الشكل الذي اضطرت الناصرية إلى تمثله، أي الشكل الثوري، وبين المضمون الرجعي لسياستها المضادة للثورة فعليًا. ففي ظل تناقض من هذا النوع كانت الشعارات تطلق للاستهلاك المحلي دون خطة تنفيذ بعيدة المدى وحقيقية، ومع ذلك، ولذلك أيضًا، كان النظام مضطرًّا أحيانًا إلى ابتلاع شعاراته نفسها، خاصة أن اللعب باللامعقول لم يكن يتم ولم يكن يمكن أن يتم بالعقل على نحو كامل.**

**وفي مواجهة إسرائيل افتقدت الناصرية -حتى على صعيد الدعاية- لفكرة واضحة المعالم عن مصير هذه الدولة، حتى في حالة دخول الجيش المصري إلى تل أبيب. والأهم أن مصر الناصرية لم تضع أي خطة لمواجهة إسرائيل لا على المدى الطويل ولا القصير أيضًا، لا على الصعيد السياسي ولا العسكري ولا الدعائي ولا حتى الاقتصادي. وحتى بخصوص المشكلات الجزئية تصرفت بطريقة عشوائية وبدون إصرار. ومما له مغزى أن محمد حسنين هيكل قد أقر بذلك بكل صراحة: *"ونحن فعلًا بشكل عام ليس لنا تصور محدد للصراع العربي الإسرائيلي وكيف يحل في النهاية."*[294] ومن أبرز هذه المشكلات مسألة تحويل مجرى نهر الأردن التي اتخذت بصددها الحكومات العربية مواقف ضعيفة وغير مخططة. أما الجيش فلم يجهز إطلاقًا لخوض حرب حقيقية سواء هجومية أو دفاعية.**

**أما بخصوص الوحدة العربية، فرغم رفع الشعارات الطنانة لم تحدد الناصرية خطة ومشروعًا للعمل من أجل تحقيق هذه الشعارات.**

**ومن الملفت للنظر أن الناصرية قد تحالفت على الصعيد العالمي بشكل أساسي مع قوى وسطية أو مترددة، على شاكلتها. بل وعملت على المحافظة على هذه القوى، سواء على صعيد الأقطار العربية أو العالم الثالث. والأهم من ذلك أنها تصدت بقوة للتيارات**

---

[293] تم الحشد في سيناء بسبب معركة "التوافيق" وهي قرية سورية جرت عندها معركة واسعة بين سوريا وإسرائيل انتهت بتدمير عدد من المستوطنات الإسرائيلية والقرية السورية وإسقاط طائرتين إسرائيليتين، وفقدت إسرائيل 250 قتيلًا من العسكريين بحسب المصادر العربية.

[294] حديث مع محمد حسنين هيكل قام به محمد عودة وفيليب جلاب، قصة السوفيت مع مصر، إعداد فيليب جلاب (أجرى الحديث مع هيكل عام 1974)، ص 153.

**الراديكالية في العالم العربي والتي كان من الممكن أن تلعب دورًا في وضع استراتيجية قومية عربية. وحتى التعاون مع السوفيت كان أولًا جزئيًّا، وثانيًا كان مع دولة باتت تميل بشدة إلى الحل الوسط مع الغرب، خاصة في عهد خروشوف (1957-1964) وثالثًا لم يكن تحالفًا قط.**

**وكان نهج رد الفعل بمثابة تطبيق لفكرة المحاولة والخطأ التي تعبر بشكل مباشر عن غياب استراتيجية سياسية، وتبلور هذا النهج في شعارات وسطية رد-فعلية: نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا، الحياد الإيجابي وعدم الانحياز. ومن الناحية العملية كان التوجه العام للسياسة الناصرية توجهًا دفاعيًّا وقصير المدى، بغرض المحافظة على الاستقلال المباشر. وتم هذا بالاعتماد على توازنات القوى الكبرى لا بالاعتماد على الذات في الأساس، بدليل أنه بعد أن أجهضت الحركة القومية العربية اهتزت هذه التوازنات مما أدى إلى اهتزاز استقلال مصر السياسي بشدة خلال الفترة الساداتية. والأدهى أن الناصرية قد حطمت في الداخل تلك القوى التي كان من المحتمل أن تدشن مسارًا للاعتماد على الذات، القوى الشيوعية بالذات، ولذلك حققت استقلال مصر المباشر باللعب على التناقضات الدولية بأكثر من خلق ركيزة داخلية قوية لسياسة مصرية مستقلة خالصة. بل بلغ الأمر حد السماح بالتواجد العسكري المباشر في مصر للاتحاد السوفيتي بعد 1967 بينما كان السلاح السوفيتي يوازن المعونات الاقتصادية الغربية قبل 1966. كما كان يتم اتخاذ القرارات الهامة بالتشاور مع كل من الطرفين ووفقًا لتوازن القوى بينهما. لذلك كان الاستقلال المتحقق مرهونًا بتوازنات القوى الكبرى وعلاقاتها ببعضها، وهذا ما أفقد ذلك الاستقلال معناه الحقيقي: *الاعتماد على الذات*.**

**ومثلما يحدث لأي مؤسسة لا تمتلك برنامجًا استراتيجيًّا، وقفت سياسات الناصرية بين الصراع الدائر بين القوى الكبرى، فتارة تلعب لصالح الغرب وتارة أخرى تلعب لصالح الشرق، ولكن كانت المحصلة النهائية بالطبع لصالح الطرف الأول، وهذا الأمر ينبغي أن يكون مفهومًا تمامًا. فقد حققت انتصارات على الإمبرياليين، ولكنها كانت انتصارات من النوع التكتيكي، مثل مسألة حلف بغداد، وهو أهم الانتصارات التي شاركت في صنعها على الإطلاق، أما الانتصارات التي حققتها لصالح الغرب فكانت من النوع الاستراتيجي، وأهمها على الإطلاق كان تحطيم الحركة الشيوعية في مصر والشام، ومساهمتها في تحطيم الحزب الشيوعي العراقي، وكادت في فترة معينة أن تحطم الجناح الراديكالي للثورة في جنوب اليمن كما فعلت في شماله. بالإضافة إلى ذلك لعبت الناصرية الدور المباشر والأهم في إلحاق الهزيمة بالحركة القومية العربية وتخريبها. أما المكاسب التي نالها الاتحاد السوفيتي بفضل سياسة الناصرية فكانت من النوع التكتيكي، مثل إقامة علاقات وثيقة مع مصر وسوريا واليمن، أو الحصول على بعض التسهيلات العسكرية، إلخ. ولكن الخسائر كانت أفدح وتمثلت في منع قيام أنظمة راديكالية في المنطقة تصلح كحليف استراتيجي للاتحاد السوفيتي، باستثناء نجاح الجبهة القومية في جنوب اليمن الذي فشلت الناصرية في منعه.**

**يمكن إذن وصف استقلال مصر الناصرية بأنه *حرية رد الفعل* الذي لا يتضمن استقلال الإرادة المعتمدة على الذات والتي كانت مفتقدة.**

**فكيف يمكن أن تتمتع دولة ما بالاستقلال السياسي وهي تعتمد على استيراد السلاح وكل احتياجاتها من التكنولوجيا، وتعتمد بشكل كبير على الاقتراض والمعونات في مشاريعها الاقتصادية، وتطعم نصف شعبها بمعونات القمح الأمريكية.**

**ويبدو أن تحقيق الاستقلال السياسي الحقيقي في العالم المعاصر هو أمر ممكن فقط للبلدان التي تتمتع ببنية اجتماعية-اقتصادية مستقلة، معتمدة على ذاتها ومتماسكة على الصعيد الداخلي. وهذا الأمر الأخير افتقدته مصر الناصرية، ذلك أن الدولة في سياستها الخارجية بوجه عام تخرج ذاتها، فالسياسة الخارجية هي الوجه الآخر للسياسة الداخلية، وفقدان التوجه المستقل الاستراتيجي على الصعيد الخارجي يعكس فقدانه على الصعيد الداخلي أيضًا.**

**وأخيرًا فإنَّ السياسة الخارجية للناصرية لم تخرج إلا قليلًا على *الخط الأمريكي العام*، وذلك أن تصفية الاستعمار المباشر، التقليدي كان هدفًا أمريكيًّا بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بغرض تطبيق نظام الباب المفتوح، بحيث تتمكن الولايات المتحدة، وهي الأقوى اقتصاديًّا، من وراثة مستعمرات بريطانيا وفرنسا[(295)].**

**ولذلك مثلًا كان يتم إمداد ثوار الجزائر بالسلاح بتأييد أمريكي ضمني، وفي 1956 وقفت الولايات المتحدة إلى حد كبير ومن الناحية العملية مع الناصرية. كما أنها لم تستاء من دعمها لحركات التحرر في العالم الثالث إلا في حالة الكونغو، حيث بدأت الناصرية تعتدي على الهيبة الأمريكية بدون تَرَوٍّ. وربما لعب موقف الناصرية من أزمة الكونغو دورًا في تحول موقف الولايات المتحدة منها في اليمن. ففي بداية الانقلاب الجمهوري أيدت الجمهورية والدور المصري في تصفية المعارضة الملكية على أن تنسحب مصر بعد أداء مهمتها، مع ضمان عدم المساس بالنظام السعودي من جراء الحرب الأهلية في اليمن. إلا أن الولايات المتحدة قد انحازت بشدة للموقف السعودي في 1964، مع أزمة الكونغو والنمو الكبير في العلاقة بين مصر والاتحاد السوفيتي[(296)]. والأهم من ذلك أن الولايات المتحدة منذ 1965/64 قد قررت شن هجوم شامل في العالم الثالث لوراثة النفوذ الأوروبي المتضعضع. وسوف يتم تناول هذه المسألة في القسم الرابع.**

---

**[(295)] من الأمور المعروفة تمامًا أن المخابرات الأمريكية كانت تتضمن جناحًا "ناصريًّا"، أي مؤيدًا للناصرية، ومن أفراده مايلز كوبلاند وكرميت روزفلت، وعلى حد تعبير محمد حسنين هيكل رأى هذا الجناح أن عبد الناصر *"معاد للاستعمار التقليدي ومعاد للشيوعية ومن ثم فإن على الولايات المتحدة أن تتفهم دوافعه وأن تساعده في حدود معينة"*، الأهرام 1988/10/24.**

**ويتضح من مقال هيكل المذكور أن رجال المخابرات الأمريكية كانوا على اتصال وثيق بكبار رجال الدولة وأن عبد الناصر كان يتعامل عن قرب مع ممثلهم الأهم في مصر، كرميت روزفلت، حتى 1956.**

**[(296)] أحمد يوسف أحمد، السياسة الأمريكية ومحاولة احتواء الثورة في اليمن الشمالية 1962-1967. نشرت في كتاب السياسة الأمريكية والعرب، ص 238.**

********************************

## الفصل الثالث:

## السياسة الاقتصادية:

**إن القيمة الأولى في نجاح أي مشروع اقتصادي هي الإنسان، ليس الاقتصاد إنشاء بنك وتشييد مصنع، بل هو قبل ذلك تشييد إنسان وتعبئة الطاقات الاجتماعية في مشروع تحركه إرادة حضارية**

**مالك بن نبي**

**السياسة هي اقتصاد مكثف، والاقتصاد بدوره هو السياسة في لحظة تعينها. إذن تتجسد السياسة العامة للناصرية في سياستها الاقتصادية. وتحليل الأخيرة هو الذي يفض ذلك القناع الذي تبرقعت به سياستها العامة. فعلى أرضية الاقتصاد تتضح الحقائق الفعلية بشكل أكثر تحديدًا، ويصبح الاستقلال المباشر عرضة للاختبار الدقيق والحقيقي، فتتكشف بكل سطوع طبيعة ومدى عمق ذلك التناقض الذي حللناه من قبل بين مضمون وشكل الأفكار الناصرية.**

**وقد أدلت الناصرية بدلوها في مختلف أوجه السياسة الاقتصادية، فمن وجهة نظرها هي وحلفائها من منظري الفترة قامت بتحرير البلاد من الإمبريالية، بتأميم الشركات الأجنبية وتقييد نشاط رأس المال الأجنبي، كما سعت إلى إنجاز الثورة الصناعية في خطتها الخمسية، إلخ.**

**وسوف يتم فيما يلي استعراض مجمل السياسات الاقتصادية لحكومة الضباط مع محاولة تحليلها واكتشاف طابعها العام، استنادًا إلى مركباتها وآليات فعلها ونتائجها. وسوف يتم البدء باستعراض وتحليل بنية الاقتصاد المصري في منتصف القرن.**

### 1. حالة الاقتصاد قبل الانقلاب:

**تميز الاقتصاد المصري بالسمات العامة لهيكل الاقتصاد التابع-المتخلف في ثوب خاص تبدى فيما يلي:**

## أولًا: خلل البنية:

### 1. خلل القطاعات:

**شكلت الزراعة في مصر الحديثة حتى 1952 أهم فروع الإنتاج، ومع ذلك ظلت الاستثمارات الرأسمالية في هذا القطاع محدودة للغاية، بينما كانت أكبر بما لا يقاس في القطاعات الأخرى التي تخدم الزراعة وغيرها. كذلك كان النشاط المالي واسعًا بحيث يمكن بسهولة رصد كيف أن القطاع التداولي قد احتل من ناحية الحجم موقعًا هامًّا للغاية في البنية الاقتصادية ككل، بينما ظل الالتواء داخل القطاع المنتج لصالح الزراعة:**

**قدر تشارلز عيسوي الثروة الاجتماعية في مصر عام 1939 بـ1200 مليون جنيه موزعة كالآتي:**

**جدول (1)**

**توزيع ثروة مصر القومية[297]**

| الفرع | القيمة بالمليون جنيه |
|---|---|
| أملاك أجانب وودائع مصرية في الخارج | 100 |
| أراضي | 660 |
| بيوت سكنية | 170 |
| صناعة وتجارة | 130 |
| أملاك الدولة | 140 |
| المجموع | 1200 |

**وقد أضاف عيسوي أن القيمة الاسمية لهذه الثروة قد تضاعفت ثلاث مرات بعد نهاية الحرب.**

**ويتضح من هذا الجدول، رغم الطريقة غير الدقيقة التي استخدمها عيسوي، مدى غلبة الزراعة في الاقتصاد.**

**ويعطي الجدول الآتي فكرة عامة عن استخدامات الفائض:**

**جدول (2)**

---

(297) Charles Issawi, Egypt at Mid-Century, p. 84

توزيع الفائض الاجتماعي 1939-1953 (بلغ ثلث الدخل القومي)[298]

| | |
|---|---|
| استهلاك فاخر | %38 |
| توظيف عقاري | %34 |
| توظيفات سائلة وشبه سائلة | %15 |
| استثمارات إنتاجية | %14 |

ومن الواضح أن نسبة ضئيلة من الفائض كانت توجه للاستثمار المنتج، بينما وُجِّه معظمه إلى مجالات أخرى يتعلق جزء ملموس منها بالنشاط العقاري. ويتضح في الجدول الآتي كيف توزعت الاستثمارات على القطاعات:

جدول (3)

توزيع الاستثمارات بين عامي 1948/1949-1952/1953[299]

| القطاع | الاستثمارات (%) |
|---|---|
| الزراعة | 11.6 |
| صناعة وكهرباء | 29.8 |
| نقل | 16.1 |
| مساكن | 31.8 |
| خدمات | 10.8 |
| المجموع | 100 |

ويوضح هذا الجدول أن الزراعة كانت تحصل على نسبة من الاستثمارات لا تتناسب مع نسبة مساهمتها في إنتاج الفائض التي بلغت 35% خلال نفس الفترة. إذن كانت الزراعة تعد مصدرًا صافيًا للتراكم في بقية القطاعات.

وفي الوقت نفسه كان دور النشاط الإنتاجي ككل يتقلص نسبيًّا داخل البنية:

جدول (4)

مساهمة القطاعات المختلفة في القيمة المضافة عام 1953 بالمليون جنيه[300]

---

[298] سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، ص 33.

[299] Hansen B. & Marzouk G., Development and Economic Policy in U.A.R. (Egypt), p.8

| | |
|---|---|
| زراعة | 272.8 |
| صناعة وكهرباء | 75.7 |
| نقل ومواصلات | 71.6 |
| خدمات مالية | 20.8 |
| تجارة | 129.4 |
| إسكان | 57.7 |
| بناء | 20.3 |
| إدارة حكومية | 110 |
| خدمات أخرى | 106.3 |
| المجموع | 864.6 |

**توضح المعطيات السابقة حجم القطاع المنتج في الاقتصاد واتجاه القطاعات المسماة بالثالثية، أي التداول والخدمات والبنية الأساسية، إلى النمو على حساب القطاع المنتج للسلع. وقد أخذ نصيب الزراعة النسبي الصافي[301] في القيمة المضافة في التناقص منذ الثلاثينات لصالح القطاعات الثالثية، والصناعة، بدرجة أقل كثيرًا[302].**

**واستكمالاً لما سبق رصده من قبل كانت شبكة السكك الحديدية متطورة بالنسبة لمجمل قطاعات الاقتصاد. فكان لكل 100 كيلومتر مربع من المناطق المسكونة 14 كيلومترًا من السكك الحديدية، وهو معدل يقترب من معدلات أوروبا. وقد علق تشارلز عيسوي على تطور السكك الحديدية في مصر قائلًا: *"إنه لأمر غير مؤكد إذا ما كانت أي منطقة في العالم تتمتع بما تتمتع به مصر العليا من السكك الحديدية"*. وقد بلغت قيمة استثمارات الدولة في هذا النوع حتى عام 1949 نحو 42 مليون جنيه، كما بلغ طول السكك الحديدية في العام المذكور: 4270 كيلومترًا، بالإضافة إلى 1400 كم للقطاع الخاص، و2832 كم من الخطوط غير المستعملة والتي أنشئ جزء منها أثناء الحرب العالمية الثانية لأغراض حربية[303]. هذا بينما يُلاحظ أن النقل البري والنهري لم يكونا على نفس الدرجة من التطور، وكان استعمالهما محدودًا على وجه العموم.**

**ويلاحَظ أن قطاع الكهرباء كان عاجزًا عن تلبية معظم متطلبات القطاعات الأخرى، فكانت بعض الشركات تضطر إلى شراء مولدات كهربائية خاصة، مما أدى إلى ارتفاع**

---

(300) باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادي في مصر، ص 388.

(301) أي بعد خصم تكاليف القطاعات غير المنتجة للقيمة المضافة، والمسماة بمساهمتها في الناتج الخام حسب طريقة الحساب التقليدية.

(302) حسب معطيات روبرت مابرو، الاقتصاد المصري من 1952-1972، ص ص 29-39.

(303) Issawi, Op. cit., p. 181

**التكلفة[304]. ولم تكن الكهرباء قد أدخلت إلى الريف وكان ضعف إنتاجها يعد أحد العقبات أمام النمو الصناعي بعد الحرب العالمية الثانية.**

**ولم يكن الأمر كذلك بخصوص المباني والإنشاءات، حيث إن التوظيف العقاري بلغ حدًّا هائلًا بالنسبة لحجم الاقتصاد عمومًا: 30 مليون جنيه عام 1950[305]. وكان هذا الفرع يمتص الجزء الأكبر من الاستثمارات (انظر جدول 3)، بل وكان يصب فيه أيضًا ضمن القطاعات الثالثية جزء كبير من الأرباح الصناعية. فقد بلغ معدل الربح في الصناعة قبل الحرب الثانية 13% من رأس المال، بينما بلغ بعد الحرب 20%[306]، ومع ذلك لم يرتفع معدل نمو رأس المال الصناعي في الفترة من 1939 إلى 1945، بل بلغ نسبة سلبية، ونما في الفترة من 1945 إلى 1950 بنسبة 5% سنويًّا[307].**

**كذلك كانت التجارة الداخلية والخارجية مجالًا جذابًا لرأس المال على وجه العموم ولكنه كان آخذًا في التشبع بمعدل سريع.**

**أما اقتحام رأس المال لقطاع الزراعة فكان أمرًا بالغ الصعوبة. فهيمنة الملكية العقارية الكبيرة مع ضعف الرأسمالية الصناعية، وفائض العمالة الزراعية الرخيصة، والطلب الكبير على استئجار الأراضي من قبل الفلاحين الفقراء بإيجار مرتفع، لم يكن يغري بتطوير الزراعة. وفي حقيقة الأمر كان دخول رأس المال إلى الزراعة على نطاق واسع يتطلب نمو رأس المال الصناعي إلى الحد الذي يمكنه من امتصاص العمالة الزراعية الفائضة. إلا أن قطاع الصناعة بمشاكله العديدة وفي ظل سيطرة الاحتكارات الكبرى، كان توسعه صعبًا، لذلك اتجه رجال الأعمال إلى الإنفاق بشكل متزايد على الاستهلاك الترفي والاستثمار في المباني والعقارات، خاصة أن الفترة التالية للحرب العالمية الثانية قد شهدت هجرات متتالية من الريف إلى المدن، مما خلق طلبًا كبيرًا على المساكن. كذلك نشطت حركة المضاربة على الأراضي والمحاصيل والأوراق المالية.**

**يتضح من هذا أن الاقتصاد المصري كان يتميز بالتواء لصالح القطاعات غير المنتجة للقيمة المضافة، وذلك على حساب تراكم رأس المال في الصناعة والإنتاج الزراعي.**

**<u>التواءات واختلالات القطاع المنتج:</u>**

**يمكن التدليل بسهولة على غلبة دور الزراعة في الإنتاج بالنسبة لدور الصناعة.**

---

[304] أوبريان، المرجع السابق، ص 44.

[305] Issawi, Op. cit., p. 90

[306] Ibid., p. 162

[307] عمرو محيي الدين، تقييم استراتيجية التصنيع في مصر والبدائل المتاحة في المستقبل.

بلغت العمالة الزراعية الفعالة عام 1952 نحو ثلاثة ملايين من العمالة الدائمة، بينما بلغت العمالة الصناعية حوالي 0.8 مليونًا، شاملة عمال الصناعة والكهرباء والتشييد والتخزين. وكانت غلبة الزراعة على النشاط الإنتاجي هي أبرز مظاهر هذا النشاط. ولكن الصورة لا تكتمل بدون رصد دور القطن في اقتصاديات البلاد ككل، فقد لعب دور الصدارة من حيث إنتاجه وتجارته وتصنعيه، في مجمل الاقتصاد، فكان المحصول الرئيسي للبلاد. وقد بلغت مساحة الأرض المزروعة قطنًا في الفترة من 1950 إلى 1954: 1.765 مليون فدان[308] أي نحو 20% من المساحة المحصولية. وكان القطن هو المحصول الأول في قائمة الصادرات:

جدول (5)[309]

| السنة | نسبة القطن في الصادرات (%) |
|---|---|
| 1889-1885 | 81 |
| 1894-1890 | 80 |
| 1899-1895 | 88 |
| 1904-1900 | 87 |
| 1909-1905 | 91 |
| 1914-1910 | 93 |
| 1939-1935 | 79 |
| 1944-1940 | 77 |
| 1952/1951 | 81 |
| 1953/1952 | 89 |

وكونه المحصول التجاري الأول، يليه قصب السكر، جعله يلعب دورًا خطيرًا في سد حاجات البلاد من الواردات. كما لعب دور القطاع القائد في الاقتصاد: فمن أجل تصديره أنشئت شبكة محترمة من السكك الحديدية، كما تم توسيع وتطوير ميناء الإسكندرية، بالإضافة إلى إنشاء صناعة حلج القطن وكبسه منذ عصر محمد علي[310]، ثم صناعة الكسب والزيوت والصابون لإحلال الواردات استنادًا إلى وجوده، وكان إدخال الصناعة الكيماوية بعد الحرب العالمية الثانية موجهًا أساسًا لإحلال الواردات من الأسمدة التي كانت تستورد من أجل زراعته، ومن أجله اهتمت الدولة باستصلاح الأراضي وإنشاء شبكات ضخمة للري والصرف، وإنشاء القناطر. في نفس الوقت لعب القطن بالنسبة

---

[308] مابرو، المرجع السابق، ص 83.

[309] حازم سعيد عمر، القطن في الاقتصاد المصري وتطور السياسة القطنية، ص 54.

[310] مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 31.

لصناعة المنسوجات دورًا في عرقلة نموها بسبب ارتفاع سعره الراجع إلى ارتفاع جودته، وبسبب قانون القطن، حيث منعت الحكومة استيراد القطن الرخيص من الخارج.

وقد لعب كبار التجار والمرابون دورًا كبيرًا في حياة الريف، بسبب دورهم في تمويل هذا المحصول التصديري والتجارة فيه. إذ كان الفلاح يقترض آملًا أن يسدد من ثمنه ديونه وفوائدها، مما مكن المرابين من انتزاع آلاف الأفدنة من الفلاحين بهذه الطريقة. بل لم تسلم أراضي كبار الملاك من الرهن، بل وكادت أن تنتزع منهم في السنوات التي انخفضت فيها أسعار القطن.

هكذا، توقفت عملية النمو كلها على قيمة الصادرات السنوية من القطن. فمن عائداته كانت تسدد ديون البلاد، ومن أجل تمويل زراعته وتجارته أنشئت البنوك، كما انتعشت المضاربة المالية والتجارة والسمسرة استنادًا إلى إنتاج القطن وتسويقه.

يمكن القول بأن هذا المحصول التصديري قد لعب الدور الأول في ربط اقتصاد البلاد بالسوق العالمي، وكان القنطرة التي اقتحمت الاحتكارات الرأسمالية الأجنبية عبرها اقتصاد البلاد وقامت بتكييفه طبقًا لحاجاتها الخاصة. كما كانت زراعة القطن، بغرض التصدير أساسًا، هي التي أدت إلى بلوغ الاقتصاد درجة عالية من التنقيد. وبسبب اعتماد كافة الأنشطة الاقتصادية على هذا المحصول التصديري، اتسم الإنتاج ككل بأنه اقتصاد وحيد المحصول.

أما قطاع الصناعة فقد ساهم عام 1937 بـ5% من الناتج القومي الخام، ثم ارتفعت مساهمته عام 1947 إلى حوالي 9% ثم بلغت حوالي 8% عام 1952، دون الصناعة الاستخراجية والكهرباء والغاز والماء[311]. وفيما يلي جدول بأهم مكونات الصناعة وأوزانها بالنسبية في 1947، وهو عام شهد نهوضًا كبيرًا للصناعة التحويلية:

**جدول (6)**

**الفروع الصناعية الرئيسية عام 1947[312]**

| الفرع | عدد المشاريع | القوى المحركة (ألف حصان) | رأس المال بالمليون جنيه استرليني(*) | العمالة | الناتج بالمليون جنيه | القيمة المضافة بالمليون جنيه |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الغذائية | 6,260 | 183 | 14.846 | 88,157(**) | 6.668.2 | 14.342 |
| النسيج | 12,400 | 63 | 12.644 | 144,654 | 4.735.8 | 22.431 |
| حلج وكبس القطن | 84 | 25 | 7.800 | 21,328 | 1.6289 | 2.988 |
| الكيماويات | 310 | 7 | 7.059 | 16,646 | 1.1068 | 2.549 |

[311] حسبت هذه النسب استنادًا إلى معطيات كل من عيسوي، مابرو & رضوان، وأوبريان.

[312] Issawi. Op. cit., p. 144

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| منتجات معدنية | 1,512 | 6 | 5.698 | 17,895 | 4.865 | 2.148 |
| دخان | 61 | 1 | 4.826 | 9,822 | 2.9717 | 5.622 |
| ماء وغاز وكهرباء | 41 | (***)114 | 4.405 | 5,318 | 5.484 | 4.090 |
| منتجات بترولية | 2 | 3 | 1.763 | 3,611 | 3.830 | 1.045 |
| منتجات معدنية أخرى | 963 | 21 | 3.364 | 15,636 | 4.137 | 1.830 |
| ورق وطباعة | 543 | 11 | 2.106 | 1,1321 | 4.077 | 1.912 |
| ملابس وأحذية | 1,998 | - | 1.405 | 8,746 | 3.162 | 1.143 |
| جلود ومطاط | 415 | 3 | 1.083 | 4,672 | 2.938 | 0.803 |
| تعدين وتنقيب | 31 | 18 | 0.918 | 6,362 | 4.656 | 4.418 |
| آلات(****) ومعدات نقل | 55 | - | 0.713 | 2,543 | 0.418 | 0.273 |
| خشب وأثاث | 1,713 | 3 | 0.693 | 8,538 | 2.035 | 0.973 |
| منوعات | 355 | 1 | 0.585 | 2,287 | 2.054 | 0.396 |
| المجموع | 25,343 | 465 | (*****) 69.908 | 367,336 | 208.770 | 66.963 |

* كانت قيمة الجنيه المصري في ذلك الوقت تزيد قليلًا عن قيمة الجنيه الاسترليني.
** شاملًا عمال الأنوال اليدوية +10 آلاف عامل في غزل الصوف.
*** منها 88 ألف كهرباء، 24 ألف طاقة مائية، 1000 طاقة غاز.
**** المقصود بالآلات هنا السلع الدائمة مثل: الثلاجات والبوتاجازات، إلخ.
***** باستثناء استخراج البترول.

## السمات العامة للصناعة المصرية في منتصف القرن:

**كانت معظم الصناعات مخصصة لإحلال الواردات من السلع الاستهلاكية والوسيطة. ونظرًا لتأخر ظهور الصناعة المصرية الحديثة وصعوبة النشأة ومشاكل المنافسة الأجنبية، لم يكن لأي مشروع مخصص للتصدير أو يرمي إلى ذلك فرصة كبيرة للنجاح. وقد استطاعت الصناعة المحلية أن تحل محل كثير من الواردات في أواخر الأربعينات. إذ بلغت جملة المصنوعات المحلية بالنسبة إلى العرض الكلي عام 1947: 70.5%[313]، 86% من حاجات السوق من السلع الاستهلاكية غير الدائمة في 1945[314]. ولكن درجة الإحلال الكلية تقل عن هذه النسبة، حيث إن الإحلال محل السلع النهائية والوسيطة فقط يؤدي تلقائيًا إلى زيادة استهلاك وبالتالي استيراد السلع الرأسمالية.**

---

(313) مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 256.

(314) Samir Radwan, Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture 1822-1967, p. 244

ولم يكن دور الصناعة الحالة محل الواردات المانيفاكتورية في الحد من الحجم المطلق للواردات الكلية كبيرًا، بل لقد زادت نسبة الأخيرة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 11.8% عام 1945 إلى 24.2% في عام 1950 ثم إلى 26.4% عام 1952[315]، وربما حدث فقط انخفاض في الواردات المحتملة.

وقد تميزت بنية الصناعة المصرية بالالتواء لصالح الصناعات التحويلية الخفيفة، فبلغت مساهمة التعدين عام 1947: 4.4 مليون جنيه من جملة القيمة المضافة في الصناعة ككل والتي بلغت 66.93 مليون جنيه شاملة حلج وكبس القطن والكهرباء والماء والغاز (7 مليون جنيه)، أي أقل من 7% من القيمة المضافة في الصناعة ككل، حتى بعد حذف الفروع الأخيرة. وقد صاحب هذا الالتواء اعتماد الصناعة المصرية على استيراد المواد الوسيطة، ومنها الخامات المعدنية، بينما كادت أن تكون منفصلة عن قطاع التعدين المحلي.

أما الصناعة التحويلية نفسها فقد تميزت بعدد من السمات:

* الالتواء لصالح الصناعات الاستهلاكية:

جدول (7)

التوزيع النسبي للقيمة المضافة في الصناعة %[316]

| نوع السلعة | عام 1950 | عام 1952 |
|---|---|---|
| استهلاكية | 72.8 | 69.8 |
| وسيطة | 23.8 | 25.2 |
| رأسمالية | 2.2 | 3.8 |
| أخرى | 1.2 | 1.2 |

بينما ذكر محمود متولي النسب التالية: 74%، 24%، 2% على التوالي[317].

وكانت الفروع الأكبر في الصناعة الاستهلاكية هي الصناعات الغذائية والمنسوجات (انظر جدول رقم 6). وقد بلغت القيمة المضافة في هذين الفرعين 65% من مجمل القيمة المضافة في الصناعة عام 1952[318]، كما بلغت جملة الاستثمارات في قطاع

---

[315] مابرو & رضوان، المرجع السابق، 253.

[316] مصطفى السعيد، التنمية الصناعية في ج.ع.م. واستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للسكان 1952-1970.

[317] الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، ص 173، نقلًا عن Charles Issawi, Egypt in Revolution, p. 237

[318] محمود متولي، المرجع السابق، ص 137.

**الغزل والنسيج وحده في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية نحو 40% من الاستثمارات الصناعية[319]، وكان يعمل بالقطاعين المذكورين نحو 70% من عمال الصناعة كما يوضح الجدول رقم 6.**

**أما مغزى الالتواء لصالح هذين القطاعين فهو أن ارتباط الصناعة بالزراعة كان أقوى من ارتباطها بالتعدين، ومع ذلك كان هذا الارتباط نفسه بالغ الضعف، حيث لم تكن صناعة النسيج، وهي أكبر فروع الصناعة، تحفز الإنتاج المحلي من القطن، ذلك الذي كان ينتج أساسًا من أجل التصدير. يمكن إذن اعتبار هذا الارتباط ارتباطًا عَرضيًّا، ويعضد هذا الرأي أن صناعة المنسوجات في مصر قد أقيمت قبل صناعة الغزل[320]، كما كان جزء كبير من المواد الأولية الزراعية يستورد من الخارج. إذن فقد كرس الالتواء لصالح صناعة المنسوجات والمواد الغذائية خللًا هامًّا في البنية الاقتصادية. فقد أنشئت وتوسعت هذه الصناعات لإحلال الواردات، وبالتالي ظلت تمثل الحبل السري الأهم الذي يربط الصناعة المحلية بالاقتصاديات الرأسمالية ويكرس تبعيتها، خاصة وأن الصناعة ككل كانت تستورد جل حاجاتها من السلع الرأسمالية من الخارج. كما أن لهذا الالتواء دلالة أخرى، حيث إن الصناعات المعدنية كانت تعد آنذاك أكثر تقدمًا من الناحية التكنولوجية، وتحتاج إلى كثافة أكثر ارتفاعًا لرأس المال ومهارة أعلى العمل أيضًا، وقد أضفى ضعفها على الصناعة المصرية ككل مزيدًا من طابع التأخر.**

*** تميزت الصناعة المصرية الحديثة رغم تأخر نشأتها بطابعها الاحتكاري وبركودها مثلما هو الحال في العالم المتخلف كله:**

**جدول (8) [321]**

| حجم إنتاج المشروع الواحد سنويًا | مجموع إنتاج المشاريع التي من نفس الحجم في عام 1950 |
|---|---|
| 1000 جنيه فأكثر | 276.9 مليون جنيه |
| 1000-500 جنيه | 3.1 مليون جنيه |
| أقل من 500 جنيه | 1.9 مليون جنيه |

**جدول (9)**

**درجة تمركز رأس المال سنة 1950[322]**

---

[319] المرجع السابق، ص 166.

[320] Issawi, Op. cit., p 148

[321] أوبريان، المرجع السابق، ص 39.

[322] محمود متولي، المرجع السابق، ص 137.

| فئات رأس المال | نسبة المشاريع (%) |
|---|---|
| أقل من 50 جنيهًا | 81.4 |
| 50-99 جنيهًا | 4.6 |
| 100-199 جنيهًا | 4.3 |
| 200-499 جنيهًا | 5.5 |
| 500-999 جنيهًا | 2.1 |
| 1000-1999 جنيهًا | 2.1 |
| 2000 جنيه فأكثر | 1.2 |

وكان يوجد كذلك 1000 مشروع يزيد رأسمال كل منها عن 10.000 جنيه[323]. وكان 9.1% من المساهمين يملكون 61.7% من أسهم الأفراد، بينما كان 49.5% يملكون 12.1% من قيمة هذه الأسهم، وامتلك 1145 فردًا 65 مليون جنيه موظفة في الشركات.

وقد تمتعت الصناعة المصرية بنظام حماية جمركية عالية، مما شجعها على رفع أسعارها لزيادة معدل الربح حتى بلغ 20% سنويًّا بعد الحرب، وكانت الصناعة تعتمد على نفسها في التمويل، فلم تلجأ في العادة إلى البنوك[324]. كما شهدت ظاهرة الاندماجات وتكوين الكارتيلات بضغط من اتحاد الصناعات والحكومة، فتكون عام 1950-1951 كارتل واحد للأسمنت، ومع ذلك أنشئ مشروع صغير عام 1950، وفي صناعة السجائر كانت الشركة الشرقية تهيمن على تسع شركات[325]. كما عقدت شركتا النسيج اتفاقًا كارتليًّا بينهما، وتكون اتحاد للحلاجين، بالإضافة إلى عقد اتفاقات كارتلية بين أصحاب مكابس القطن الأربعة، إلخ[326].

ولذلك كانت الصناعة راكدة لا تقوم بعمليات تطوير تذكر، خاصة وأنها قد تخصصت في إنتاج سلع لا يتصف الطلب عليها بمرونة عالية، مثل المنسوجات والصناعات الغذائية، في الوقت الذي فرضت فيه الجمارك العالية على الواردات من هذه السلع. وكانت الصناعة المصرية شديدة التأخر إذا ما قورنت بالصناعة الأوروبية أو الأمريكية[327]، رغم موقعها القوي في السوق المحلي، مما يؤكد الأهمية المطلقة لهذه

---

[323] نفس المرجع، ص 172.

[324] Issawi, Op. cit., p. 160

[325] Ibid., pp. 160-161

[326] محمد دويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، ص 223.

[327] إنتاجية العامل الصناعي بأسعار 1937 بالجنيه الاسترليني

| مصر | بريطانيا | ألمانيا | الولايات المتحدة |
|---|---|---|---|

العوامل في حمايتها. وقد عوض الطابع الاحتكاري للصناعة تأخر الفروع التي تعتمد على المواد الأولية والوسيطة المنتجة محليًّا. فاللبن المصري مثلًا كان يتكلف أكثر من المستورد، وسعر القطن المصري أعلى من سعر القطن المنتج في الخارج، كما تكلفت الأغلفة تكلفة باهظة لأنها صنعت من منتجات محلية، فغلاف الشيكولاته كان يتكلف ثلث ثمن الشيكولاته نفسها، كما كان يتكلف نصف ثمن المادة الخام بالنسبة لمستحضرات التجميل والأسمنت والخضر والفواكه المحفوظة[(328)].

* وقد شهدت الصناعة المصرية أيضًا ظاهرة بالغة الغرابة، ألا وهي احتكار الإدارة بواسطة عدد صغير من المديرين كما سبقت الإشارة.

## 2. توزيع العمالة:

بلغ عدد سكان مصر عام 1952 نحو 22 مليونًا. وقد انتمى 56% من سكان المدن إلى العاطلين أو أشباه البروليتاريا في الخمسينات، بينما كان 79% من سكان الريف فلاحين معدمين أو شبه معدمين[(329)]. وحسب تقدير سمير أمين، بلغت نسبة البطالة ثلثي قوة العمل لكل من الجماهير الشعبية[(330)]. وقدرت العمالة الإجمالية عام 1947 بـ6.995 مليون على أحسن تقدير[(331)]، أي أقل من 70% من قوة العمل، 31.5% من السكان البالغين (فوق 15 سنة). وهي تعد نسبة غير دقيقة إذا أُخذ اعتبار أن نسبة ملموسة من العاملين تشكل عمالة غير دائمة، ويتضح ذلك لو أُخذ في الاعتبار عمال الزراعة الذين جاوز عددهم 2 مليون عامل بكثير عام 1952[(332)]، وقد بلغت نسبة العاطلين منهم 42% عام 1947[(333)]، وكان الواحد منهم يعمل 150 يومًا في السنة في المتوسط.

وكان توزيع العمالة شديد الالتواء لصالح الأنشطة التي تعتمد على الطاقة العضلية:

جدول (10)

---

| | | | |
|---|---|---|---|
| 56 =1944 | (1935) | (1936) | (1937) |
| 74 =1947 | 264 | 294 | 595 |

Issawi, Op. cit., pp. 160-165

(328) Ibid., pp. 160-164

(329) محمود حسين، الصراع الطبقي في مصر من 1945-1970، ص 60 (من الجدول).

(330) التراكم على الصعيد العالمي، ص 366.

(331) روبرت مابرو، الاقتصاد المصري 1952-1972، ص 312.

(332) عطية الصيرفي، عمال التراحيل، 1975، ص 71.

(333) إبراهيم عامر، الأرض والفلاح، ص 156.

توزيع العمالة عام 1952

| | |
|---|---|
| زراعة | %56.1 |
| صناعة | %10 |
| تشييد | %1.6 |

كما بلغ عدد عمال النقل عام 1947: 203.3 ألفًا وعدد العاملين بالتجارة في نفس العام 590.4 ألفًا[334].

أما عمال الصناعة فقد بلغ عددهم 650 ألفًا عام 1952، منهم 250 ألفًا يعملون في المنشآت التي تشغل أكثر من 10 عمال[335]، وكانوا يساهمون بـ87% من القيمة المضافة في الصناعة[336]، والباقون يعملون بالورش التي يعمل بها أقل من 10 عمال[337].

وهكذا تميز توزيع العمالة بالسمات الآتية:

1. ارتفاع كبير في نسبة البطالة والبطالة المقنعة.
2. تركز العمالة في القطاعات الأكثر تأخرًا.
3. تفاوت مستوى مهارة العمال.

## 3. توزيع الدخل:

في منتصف القرن العشرين كان توزيع الدخل في مصر يعكس بوضوح غلبة الأنشطة التداولية، وضمنها تأجير العقارات، ويفسر ذلك أيضًا تفسيرًا مباشرًا، وعلى الأقل بشكل جزئي، الأزمة الاجتماعية الحادة التي برزت في تلك الفترة.

جدول (11)

توزيع الدخل القومي تبعًا لمصادر الداخل الرئيسية (نسب مئوية)[338]

---

[334] روبرت مابرو، المرجع السابق، ص 312.

[335] محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، ص 173.

[336] محمد دويدار، المرجع السابق، ص 421.

[337] محمود متولي، المرجع السابق، ص 173.

[338] عبد المغني سعيد، إلى أين يسير الاقتصاد المصري، ص 18.

| السنة | ريع الأرض والمباني | الأرباح والفوائد | الدخل من العمل | إيراد الحكومة |
|---|---|---|---|---|
| 1939-1937 | 28.7 | 36.5 | 31.2 | 3.6 |
| 1942 | 18.7 | 42.4 | 35.6 | 3.3 |
| 1945 | 21 | 40 | 36.8 | 2.2 |
| 1950 | 21 | 38 | 38 | 3 |

**ويتضح مستوى المرتبات والأجور مما يلي:**

**بلغت نسبة دخول الموظفين بالحكومة سنة 1952: 8.6% من الدخول بينما كانوا يشكلون 9.6% من قوة العمل[339].**

**أما دخول العمال فكانت كما يأتي (عام 1952= 100):**

**جدول (12)[340]**

| السنة | الأجر الحقيقي | تكلفة المعيشة للعامل الواحد |
|---|---|---|
| 1948 | 88 | 95 |
| 1949 | 89 | 99 |
| 1950 | 98 | 103 |
| 1951 | 100 | 98 |
| 1952 | 100 | 100 |
| 1953 | 118 | 124 |

**وكانت نسبة ما يحصل عليه العمال الصناعيون من القيمة المضافة ضئيلة، إذ بلغت نحو 45% في الصناعة التحويلية، أي نحو 33.5 مليون جنيه، بينما كان نصيب رجال الصناعة وأصحاب الأسهم 41.5 مليون جنيه.**

**وبحساب هذه النسب من الناتج المحلي يصبح نصيب عمال الصناعة أكثر بقليل من 4٪، ونصيب أرباح الصناعة حوالي 5%[341]، رغم أن نسبة عمال الصناعة إلى مجمل العمالة قد بلغت 10% عام 1952.**

---

[339] مابرو، المرجع السابق، ص 339.

[340] Hansen & Marzouk, Op. cit., p. 139

[341] حسبت هذه النسب على أساس معطيات مابرو & رضوان، أوبريان، محمود متولي، وهي تشمل كل الصناعة التحويلية بما فيها الماء والغاز والكهرباء.

وكانت تذهب معظم الريوع إلى كبار ملاك الأراضي والعقارات، ويقدر حبشي قيمة الريوع عام 1939 بـ59.5 مليون جنيه للأرض والمباني، أي 28% من الدخل القومي، يحصل كبار الملاك على 21% منها[342]. ويقدر سمير أمين وأيضًا محمود متولي الدخل السنوي لملاك أكثر من 20 فدانًا عام 1950 بـ134 مليون جنيه[343].

أما الأرباح والفوائد فتشمل إلى جانب أرباح كبار التجار والمضاربين والسماسرة وكافة الأنشطة التداولية، أرباح رأس المال الصناعي التي تمثل جزءًا صغيرًا من هذه النسب كما أُشير.

ويتضح الآن أن الجزء الأكبر من الدخل كان يذهب إلى المستثمرين والعاملين في الأنشطة غير المنتجة للقيمة المضافة، خاصة تأجير الملكية العقارية والنشاط المالي، ولا تتحصل الصناعة، أصحاب الأسهم ورجال الأعمال والعمال معًا، إلا على نسبة ضئيلة للغاية من الدخل الكلي. ويعكس مباشرة هذه التوزيع للدخل الحجم المباشر لكل قوة اجتماعية من الناحية الاقتصادية البحتة ولكل قطاع اقتصادي.

### 4. دور رأس المال الأجنبي في الاقتصاد:

قبل الثلاثينات كان الأجانب يتملكون معظم أسهم الشركات الصناعية والتجارية. ولكن منذ بدأ بنك مصر نشاطه، راح رأس المال المحلي يلعب دورًا متزايدًا في النشاط الصناعي، حتى بلغت نسبة مساهمته في الاستثمارات الجديدة خلال الفترة من 1933 إلى 1948 78.7%، وبات يملك 39.3% من رؤوس الأموال المستثمرة[344]. وقد ساعد على زيادة نصيب رأس المال المحلي في الاقتصاد تدفق رؤوس أموال البلدان الرأسمالية إلى أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية معيدًا بناء اقتصادها، وعزوفها عن دخول مصر بسبب اضطراب الأحوال السياسية. ورغم هذا ظل رأس المال الأجنبي يمثل 60.7% من رأسمال الشركات، واستمر في تحويل أرباح ضخمة إلى الخارج.

وبغض النظر عن الحجم، كان رأس المال الأجنبي يسيطر على قطاعات هامة وحساسة في الاقتصاد، أهمها على الإطلاق: البنوك، بما فيها بنك مصر بعد 1939[345]. وقد اختصت البنوك في مصر بتمويل تجارة القطن قبل أي شيء آخر، أهم فروع الاقتصاد. كما استمرت قناة السويس مملوكة للأجانب. وكانت لرأس المال الأجنبي اليد العليا في الشركات الصناعية الكبرى، خاصة شركات صناعات السلع الوسيطة وصناعة وسائل النقل، وهي الصناعات الأكثر حداثة والتي كانت تحتاج إلى كثافة مرتفعة لرأس

---

(342) Issawi, Op. cit., p. 84

(343) الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية، ص 176

(344) نفس المرجع، ص 164.

(345) راجع محمود متولي، نفس المرجع، الفصلين السادس والسابع.

المال بالمقارنة بالصناعات التقليدية: الأغذية والمنسوجات، وإن لم يخل الأمر من نفوذ ملموس لرأس المال الأجنبي في تلك الأخيرة[346].

## ثانيًا: تفاوت النمو وطابعه المركب:

تميز الاقتصاد بتباينات شديدة في درجة تطور القطاعات المختلفة بالإضافة إلى التباينات داخل القطاع الواحد:

جدول (13)

إنتاجية وحدة قوة العمل في القطاعات الأساسية عام 1952[347]

| | |
|---|---|
| إنتاجية وحدة قوة العمل في الزراعة | 63.4 وحدة |
| إنتاجية وحدة قوة العمل في الصناعة التحويلية | 153 وحدة |
| إنتاجية وحدة قوة العمل في التشييد | 168.7 وحدة |

وداخل قطاع الصناعة نفسه تفاوتت الإنتاجية باختلاف أحجام المنشآت، فتميزت المنشآت الأكبر رأسمالًا أو ذات العمالة الأكبر بارتفاع إنتاجيتها بالمقارنة بالمنشآت الأصغر.

جدول (14)[348]

| إنتاجية العامل سنويًا من القيمة المضافة بالجنيه | حجم المشروع حسب عدد العمال |
|---|---|
| 180 | 10-49 عاملًا |
| 271 | 50-499 عاملًا |
| 345 | 500 عامل فأكثر |

هذا بالنسبة للصناعة المتوسطة والكبيرة (أكثر من 10 عمال للمستخدم الواحد)، أما إذا أُخذت الصناعة الصغيرة في الاعتبار فسوف يتسع التفاوت، وقد استوعبت المشاريع

---

[346] للوقوف على مدى تواجد رأس المال الأجنبي في مصر في منتصف القرن ارجع إلى كتاب محمود متولي سابق الذكر، الفصل السابع، ومحمود متولي، تغلغل رأس المال الأجنبي في مصر، وراشد البراوي، حقيقة الانقلاب الأخير في مصر، ص ص 60-64.

[347] تم استنباط هذه النسب بالاعتماد على معطيات روبرت مابرو، باتريك أوبريان، ومحمود متولي، مراجع سبق ذكرها.

[348] محمود متولي، المرجع السابق، ص 174.

الصغيرة نحو 60% من عمال الصناعة[349] وساهمت بثلث القيمة المضافة في الصناعة التحويلية[350]. وكانت الإنتاجية داخل قطاع الزراعة نفسه تتفاوت بين عدد صغير من المزارع الواسعة التي تعتمد على الآلات المتقدمة وبين المزارع الصغيرة المعتمدة على العمل اليدوي وعمل الحيوان.

ويلاحظ أن النمو المتفاوت كان لصالح الاحتكارات الرأسمالية الكبرى، خاصة تلك التي يساهم فيها ويهيمن عليها رأس المال الأجنبي. وبعكس الحال في العديد من البلدان المتخلفة، لم يكن القطاع التصديري في مصر هو الأكثر تحديثًا، باستثناء بعض المزارع الواسعة، بل كان أكثر تأخرًا حتى من الصناعة التحويلية الصغيرة، إذ استمر معتمدًا على أدوات زراعية استخدمها الإنسان المصري منذ بضعة آلاف من السنين، وكان الجديد في الأمر يتعلق باستخدام المخصبات الصناعية، في أقل الحدود بالنسبة للفلاح الصغير. وقد ساهم في تكريس هذا الوضع جودة الأرض في مصر وارتفاع إنتاجيتها، وكذلك وفرة ورخص الأيدي العاملة في الزراعة. كذلك كان اتباع سياسة تجميع الأرض يصطدم بعقبات اجتماعية-سياسية بالغة الخطورة. وقد اتبعت الحكومات المتعاقبة طوال عصر الاحتلال سياسة تستهدف رفع إنتاجية الفدان وزيادة مساحة الرقعة الزراعية دون الاهتمام بزيادة إنتاجية الفرد العامل في الزراعة عن طريق تطوير عملية الإنتاج نفسها، ولذلك ظل قطاع القطن يستوعب عددًا كبيرًا من الأيدي العاملة.

كما تميز النمو أيضًا بطابع مركب، أي تواجد قطاعات تنتمي لعصور تاريخية مختلفة، وغير متماهية. فبينما شهدت البلاد نموًّا للصناعة الحديثة الضخمة، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، ظلت آلاف الورش الصغيرة قائمة وتعمل بنفس وسائل الإنتاج البدائية، فظل النول اليدوي على سبيل المثال واسع الانتشار في الأحياء الشعبية والمدن الصغرى والريف، وظلت الزراعة في مجملها بدائية قائمة على نمط إنتاج صغير، سلعي وطبيعي أيضًا. ووجدت بجانب الزراعة المعتمدة على العمل اليدوي، مزارع متقدمة تزرع آلاف الأفدنة وباستخدام العمل المأجور. واستمرت كل هذه المتناقضات جنبًا إلى جنب.

وبينما شهدت المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية نموًّا تجاريًّا ضخمًا ونشاطًا ماليًّا كبيرًا وأنشئت بها البنوك الكبرى وبورصة منتعشة، ظلت المقايضة والأسواق الموسمية تلعب دورًا كبيرًا في حياة سكان الأرياف والمدن الصغرى.

وإلى جوار السلع المستوردة الفاخرة وبدائلها محلية الصنع استمرت أشكال الحياة البدائية تظلل معظم سكان القطر، وخاصة في الريف، بل واستعملت في داخل كل بيت من بيوت الفئات الوسطى والدنيا وسائل معيشة تنتمي إلى كل من العصر الحديث وعصر سيطرة المماليك والعثمانيين.

---

[349] استوعبت الصناعة الصغيرة 400 ألف من 650 ألف عامل صناعي عام 1952. محمود متولي، الأصول التاريخية، ص 173.

[350] مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 116.

وقد ميز الازدواج المركب بين أكثر من عصر تاريخي مجمل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، بل والثقافة أيضًا. فظلت شبكة السكك الحديدية المحترمة تنقل القطن المنتج بالعمل اليدوي، وظلت المياه المنقاة بالأساليب الحديثة تنقل في كثير من الأحيان في داخل المدن الصغرى بعربات ترجع إلى القرون الوسطى. وفي الجيش كان الجندي المنتزع من وسط المزارع البدائية والذي لم ير آلة حديثة في حياته يحمل بندقية صنعت في أوروبا. وهكذا تعايشت بل وتشابكت كل المتناقضات. ولكن ظل هذا التوفيق يخدم في نهاية الأمر نشاطًا محدودًا، هو إنتاج وتصدير القطن إلى أوروبا.

## ثالثًا: الطابع المتخلف للبنية ككل:

نمط الإنتاج هو بأعرض المعاني الممكنة الشكل الاجتماعي لعملية الإنتاج، وهو الشكل الذي يقوم الناس من خلاله بإنتاج الثروة الاجتماعية[351]. فالانتقال إذن من نمط إنتاج إلى آخر هو من الناحية الجوهرية انتقال من طريقة إلى أخرى لإنتاج الثروة الاجتماعية. وبالتالي فإن مفهوم نمط الإنتاج الرأسمالي يعني بالضرورة الإنتاج بواسطة العمل المأجور، فهذا هو جوهر المسألة. وبغض النظر عن أي سمات أخرى، ففائض القيمة، أي الفرق بين ما ينتجه العامل وما يأخذه، هو بالضرورة شكل الفائض الاجتماعي في نمط الإنتاج الرأسمالي. وينعكس فائض القيمة في نمط معين للتوزيع: ريع - فائدة - ربح - أجر، كما ينعكس في طريقة التبادل بين الإنتاج والاستهلاك. وهكذا بقدر ما يكون الفائض هو فائض القيمة، يكون مدى انتشار نمط الإنتاج الرأسمالي، هذا هو المقياس الوحيد الجوهري. ورأس المال التجاري نفسه لا يعد رأسماليًّا -بمعنى ماركسي- إلا بقدر ما يكون هو نفسه جزءًا من دورة رأس المال الصناعي. لذلك نتفق مع موريس دوب في أنه لم تكن هناك مرحلة في تاريخ الرأسمالية تسمى بمرحلة الرأسمالية التجارية، و*"علينا أن نتلمس بداية المرحلة الرأسمالية في التغيرات التي تحدث فقط في أسلوب الإنتاج"*[352].

في منتصف القرن كانت أحوال الزراعة المصرية، بخصوص أنماط الإنتاج كالآتي:

في عام 1947 توزع العاملون بالزراعة كما يلي:

جدول (15)

توزيع العمالة الزراعية[353]

---

[351] قام الباحث بتناول هذا المفهوم تفصيلًا بالاشتراك مع الباحث شريف يونس من وجهة نظرهما بالتفصيل في بحث بعنوان "التكوين المنطقي لمفهوم نمط الإنتاج".

[352] موريس دوب، دراسات في تطور الرأسمالية، ص 25.

انظر أيضًا الفصل الأول من ص 13 إلى ص 47 حيث يناقش بالتفصيل مفهوم الرأسمالية.

[353] المسألة الزراعية، ص 87. ومصدر ثقة الباحث في إحصائيات المؤلف أنه اعتمد منهجًا عقلانيًّا في التحليل واعتمد على مصادر قيِّمة ولم يعمد إلى المبالغات.

| نسبة قوة العمل (%) | نوع العمل |
|---|---|
| 15.3 | أصحاب العمل |
| 50.5 | يعملون لحسابهم أو لدى ذويهم |
| 0.25 | موظفون ومستخدمون |
| 33.3 | عمال وصناع وصبيان |
| 0.25 | متعطلون |

فوقد شملت نسبة الـ33.3% كلًّا من عمال الزراعة المأجورين وأشباه الأقنان الذين يمارسون نظام خدمة العمل. وقد كان الشكل الأخير من الاستغلال واسع الانتشار، خاصة بين العمال الدائمين. في هذا النظام يقوم الفلاح بالعمل في أرض السيد عدة أيام في الأسبوع ويعمل في أرضه عدة أيام أخرى. وقد اتخذت في مصر الصورة التالية: يعمل الفلاح لدى مالك الأرض مقابل "أجر" في صورة قطعة من الأرض يحوزها ويستخدمها لفترة يتفق عليها.

جدول (16)[354]

طريقة استغلال الأرض الزراعية في مصر عام 1952

| % من مساحة الأرض | طريقة الزراعة |
|---|---|
| 20 | تزرع بطريقة المشاركة. وهي من أراضي كبار الملاك ويعمل بها فقراء الفلاحين والمعدمين. |
| 24 | مستأجرة نقدًا بواسطة فقراء الفلاحين. |
| 10.7 | ملكيات صغيرة يزرعها أصحابها. |
| 8.2 | تزرع بواسطة (خدمة العمل). |
| 12.7 | ملاك 5 أفدنة (3-7): تزرع بواسطة أصحابها بالإضافة إلى عمال مأجورين. |
| 16 | مستأجرة بواسطة مزارعين رأسماليين (وتزرع بالعمل المأجور). |
| 8.2 | مزارع رأسمالية يملكها كبار الملاك. |
| 99.8 | المجموع |

وتبين الدراسة سابقة الذكر أن حجم العمل المأجور في الزراعة عام 1952= 45% من العمل الكلي[355]. ولكن يلاحظ ما يلي:

---

(354) نفس المرجع، ص 51.

(355) نفس المرجع، ص 153.

1. هذه النسبة تشتمل العمال الدائمين، أشباه الأقنان، وهم الغالبية.

2. إن عدد أيام العمل للعامل الزراعي كانت تقل عن عدد أيام عمل الفلاح الصغير.

3. كانت الحيازات التي تزرع بنظام المشاركة تصنف ضمن الحيازات المزروعة على الذمة[356].

وعلى هذا الأساس يمكن أن تقل هذه النسبة بدرجة ملموسة إذا تم اعتبار هذه الملاحظات.

يتضح من المعطيات السابقة أن حوالي ثلث مساحة الأرض كانت تزرع بطريقة رأسمالية، وكان دور قوة العمل المأجور بوجه عام في الزراعة يقل عن ربع قوة العمل الزراعية الكلية. وبذلك يكون نمط الإنتاج الأكثر انتشارًا في الزراعة هو نمط الإنتاج السلعي الصغير ونمط الإنتاج العائلي[357] والأشكال الانتقالية بين الإقطاع والرأسمالية. وكان ما يزرعه كبار الملاك بطريقة رأسمالية لا يتعدى 20% مما يملكونه من أرض، بينما يقومون بتأجير أراضيهم للغير، خاصة لصغار الفلاحين، وفي كثير من الحالات عن طريق وسطاء من التجار، وكان هذا هو الأسلوب الأساسي للاستغلال الذي مارسه كبار الملاك[358].

إذن كان نمط الإنتاج الرأسمالي محدود الانتشار في الريف المصري في منتصف القرن، وإن كان من الصعب في حدود المعطيات السابقة تحديد حجم دوره بالضبط في إنتاج الفائض. وهنا تبرز أمام قضية جديدة: أي أنماط الإنتاج كان سائدًا في تلك الفترة؟

سبق تناول وضع الصناعة ودورها في الإنتاج والاقتصاد عمومًا. وقد كان هناك قطاع ضخم من الصناعة الصغيرة، بالقياس إلى الصناعة ككل يعمل به 400 ألف عامل عام 1952. والغالبية العظمى من هذه المشاريع يديرها ويعمل بها أصحابها أنفسهم مع الاستعانة بعامل واحد أو اثنين، بحيث يمكن القول بأن الطابع الحرفي كان يغلب على كثير من هذه المشاريع، وأنها كانت تنتمي في أغلبها إلى نمط الإنتاج السلعي الصغير.

وقد بلغ الاقتصاد درجة عالية من التنقيد، فكان الإنتاج الزراعي موجهًا في معظمه نحو السوق، سواء السوق الخارجي أم المحلي رغم بقاء نسبة لا يستهان بها من الإنتاج الزراعي ينتجها الفلاح لاستهلاكه الشخصي، خصوصًا من الحبوب.

---

[356] محمود عبد الفضيل نقلًا عن جابرييل صعب، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري 1952-1970، ص 37.

[357] وهو نمط يقوم فيه المزارع الصغير بزراعة أرضه مستعينًا بأسرته لسد حاجة العائلة في إطار إنتاج طبيعي.

[358] سيد مرعي، الإصلاح الزراعي ومشكلة السكان في مصر. ويمكن للقارئ أن يرجع إلى تفاصيل تلك العملية في كتاب عاصم الدسوقي "كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري 1914-1952"، ص ص 65-67، ص ص 149-167.

**كما مارس كبار ملاك الأراضي أنشطة تجارية ومالية واسعة النطاق، ابتداءً من تأجير الأرض للفلاحين، الفقراء غالبًا، وهذا نشاط تجاري لا يتعارض، بل يؤكد أن نمط الإنتاج في معظم هذه الأراضي كان هو نمط الإنتاج السلعي البسيط، إلى إقراض الفلاحين بالربا، وتجارة القطن والحبوب.**

**كما شهدت المدن نشاطًا ماليًّا واسعًا، ابتداءً من التجارة حتى اليانصيب والمضاربة بالأوراق المالية، وكانت البنوك تمول التجارة الخارجية بشكل أساسي، ولم يكن لها دور ملموس في تمويل الصناعة.**

**وقد وقع الاستغلال على صغار الفلاحين من جانب كبار ملاك الأرض أو الوسطاء، تمثل في شكل الإيجارالمرتفع، ومن جانب التجار والمرابين، ومن جانب رجال الصناعة الاحتكاريين، حيث كانت أسعار السلع المصنعة مرتفعة في حماية الاحتكارات الكبرى، مما كان يؤدي إلى المزيد من اعتصار الفلاحين.**

**وإجمالًا كانت الهيمنة الاقتصادية في المدينة لرأس المال التجاري. فرأس المال الصناعي في المدينة في مصر المتخلفة يشكل جزءًا من رأس المال التجاري وليس العكس والمقصود أنه كذلك من الناحية النظرية. أما في المجتمعات الرأسمالية فرأس المال التجاري هو جزء من رأس المال الصناعي، يتخصص في الدورة التجارية ويحقق بالتالي نفس معدل الربح الذي يحققه رأس المال الصناعي، أي المعدل الوسطي للربح الذي يتحكم رأس المال الصناعي في تحديده في التحليل الأخير. ولكن رأس المال التجاري في البلاد المتخلفة ومنها مصر، لا يخضع بهذا الشكل لرأس المال الصناعي، لسبب جوهري وهو أن رأس المال الصناعي يعاد إنتاجه بحافز من الخارج، أي بواسطة السوق الدولي. فالتبعية تمحور الاقتصاد، وضمنه رأس المال الصناعي، في البلد المتخلف حول رأس المال الصناعي في البلدان الرأسمالية، أي تكون تبعية يمكن أن نسميها *تبعية دونية*، بعكس الاعتماد المتبادل بين الكيانات الاقتصادية في كل البلدان. وتتم هذه العملية من خلال التبادل الدولي أساسًا الذي يستند له تصدير رأس المال، أو يشكل لحظة منه. ولا شك أن التبادل هو لعبة رأس المال التجاري، وهو العملية التي تجد دعمًا هامًّا لها في حقيقة أن جزءًا كبيرًا وهامًّا من الفائض الاجتماعي يتم إنتاجه خارج القطاع الرأسمالي، أي كون فائض القيمة ليس هو المصدر الوحيد أو الأساسي للفائض. وقد تمثل المصدر الآخر في مصر في قطاعات الإنتاج السلعي الصغير والإنتاج الصغير نصف السلعي-نصف الطبيعي، بل يمكن القول أن أرباح رجال الصناعة لم تكن تتحدد بشكل أساسي بفائض القيمة الذي ينتجه العمال فقط، بل وأيضًا بالفائض قبل الرأسمالي من خلال عملية التبادل، وساعد على ذلك الطابع الاحتكاري للصناعة. وينتقص هذا الوضع إلى حد ما من الطابع الرأسمالي للصناعة الكبيرة التي وجدت نفسها تتعامل في السوق مع جمهور يعمل معظم منتجيه في وحدات إنتاج صغيرة. فقد أضفى ذلك على رأس المال الصناعي طابعًا تجاريًّا.**

أما في الريف، فقد أدت غلبة الملكية العقارية الكبيرة، بمعنى غلبة أسلوب استغلالها التجاري في جملته والمتمثل في الإيجار عيني ونقدي والمزارعة، بالإضافة إلى المضاربة في الأراضي الزراعية، وعبر تجارة القطن وتأجير الأرض، إلى هيمنة رأس المال التجاري في الريف أيضًا. ورغم أن نمط الإنتاج الصغير كان هو الأكثر انتشارًا، كانت حركته وآلية عمله خاضعتين لرأس المال التجاري، الوسيط بين المنتج وكل من السوق العالمي وسوق المدينة، وكذلك الوسيط بين المنتج ووسيلة الإنتاج الرئيسية: الأرض، أي مالك الأرض الكبير. والحقيقة أن سطوة الملكية العقارية الكبير لم تكن إلا شكلًا لسطوة رأس المال التجاري، إذ كان النشاط الاقتصادي الأساسي لتلك الطبقة الغائبة عن القرية هو أعمال الوساطة، وأهمها طبعًا تأجير الأرض استنادًا إلى احتكارها لملكيتها، ولم يكن لها أي دور تجاه الفلاحين ولم تتحمل أي مسؤولية، وكل ما كان يهمها هو الحصول على كمية من العوائد بغض النظر عن أسلوب الإنتاج في الأرض. والخلاصة أن أفراد هذه الطبقة لم يكونوا طرفًا في نمط الإنتاج الذي كان يتم في أملاكهم، أي النمط السلعي الصغير، إلا حين كانوا يديرون مزارعهم بأنفسهم. وهنا كان مالك الأرض يدخل في علاقة محددة مع الفلاح، تتمثل في مشاركته في التكاليف والعوائد، وحتى هنا لا يكون مالك الأرض، بالإضافة لصفته الأخيرة إلا مجرد تاجر بمعنى من المعاني. أما المزارع الرأسمالية القليلة فلم تكن تلعب دورًا كبيرًا في الإنتاج الزراعي. وكان أغنياء الريف هم الأقرب نسبيًّا إلى الملاك الرأسماليين، إلا أنهم مارسوا أسلوب المزارعة على نطاق واسع واستخدموا كافة أساليب نهب الفلاحين من خلال الربا وغيره من الأساليب قبل الرأسمالية.

وقد قامت الدولة بحماية التركيبة ككل. وبينما اختفى الخراج، نصيب الدولة القديمة من الفائض، كان دخل الدولة الحديثة يستخدم في تدعيم البنية الاقتصادية ذات التوجه التصديري والطابع التجاري المنقَّد باضطراد مع آثار عديدة من مجرد ملامح إقطاعية شرقية أو ملامح من نمط الإنتاج الآسيوي.

يمكن الآن إيجاز الوضع كالآتي:

1. كان نمط الإنتاج الصغير واسع الانتشار في الريف خاصةً.

2. كان قطاع الزراعة الرأسمالية بالغ الضعف.

3. كانت كل من الصناعة الكبيرة والمزارع الرأسمالية، بالإضافة إلى ضعفهما، تتحصلان على جزء هام من الفائض قبل الرأسمالي[359].

---

[359] لا شك أن الشركات الاحتكارية في البلدان الرأسمالية تحصل على ما يزيد عن الفائض المتولد بواسطة عمالها، ولكن هذا الفائض يأتي من الفائض في وحدات أصغر، أي من داخل القطاع الرأسمالي أيضًا، بالإضافة إلى الفائض القادم من أنماط قبل-رأسمالية في الخارج. ولا شك أن الصورة المذكورة هنا كانت موجودة في مرحلة نشوء

**4. قطع الاقتصاد شوطًا طويلًا على طريق التنقيد.**

**5. كان الدور الأساسي للبنوك هو تمويل التجارة الخارجية.**

**6. الخلاصة أن رأس المال التجاري كان يسيطر ليس فقط على رأس المال المنتج، بل أيضًا على الإنتاج البرجوازي الصغير. ويعتبر رأس المال البنكي ورؤوس الأموال الموظفة في القطاعات الخدمية وأعمال الوساطة المختلفة ضمن رأس المال التجاري، خاصة وأن رأس المال البنكي لم يكن هو الآخر يشكل جزءًا من رأس المال الصناعي، فلم يكن مدرجًا إلى حد يذكر في دورة الإنتاج الرأسمالي في الداخل. وعلى قول بول باران: "*كانت البنوك التي أقامها البريطانيون في مصر والهند وأمريكا اللاتينية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مجرد غرف مقاصة كبيرة*"[360]. وهو وصف ينطبق على كافة البنوك المصرية في منتصف القرن عمومًا إلى حد كبير، ويمكن فقط استثناء بنك مصر جزئيًّا خلال العشرينات والثلاثينات.**

**7. لعب رأس المال التجاري دور الحبل السري بين اقتصاد متخلف تم دمجه في السوق العالمي قسرًا، وبين هذا الأخير، وكان هذا هو نشاطه الأول، بقدر الدور الذي لعبته التجارة الخارجية في مجمل التبادل ومجمل النشاط الاقتصادي.**

**8. بهذا المعنى الأخير وحده يمكن القول بأن نمط الإنتاج الرأسمالي كان سائدًا من الخارج من خلال رأس المال التجاري. ولكن في الداخل لم يكن رأس المال الصناعي مسيطرًا على رأس المال التجاري، ولم يكن الأخير من ذلك النوع الذي ينتمي للنظام الرأسمالي، بل كان رأسمالًا ذا طابع مزدوج، قبل-رأسمالي ورأسمالي في وقت واحد، ولذلك ظل دوره الأساسي يتعلق بـالتجارة البعيدة، يليه دوره في التبادلات الداخلية الأضعف. وفوق هذه كله لم يكن العمل المأجور يسود في قوة العمل المحلية، ولم يكن ينتج معظم الفائض.**

**9. لهذا كله لا يبدو أن قد كان هناك نمط إنتاج سائد في مصر في منتصف القرن. فنمط الإنتاج الإقطاعي الشرقي، أو الآسيوي، قد تحطم، ولم تعد له سوى آثار بسيطة من القنانة المعممة أو القنانة الفردية. أما الإنتاج الرأسمالي فكان خاضعًا لرأس المال التجاري، وعاجزًا عن إخضاع نمط الإنتاج الصغير، ولم يسهم في إنتاج الفائض بنسبة حاسمة، بل ولم يكن يعول نسبة ضخمة من السكان. أما الفائض من حيث شكل توزيعه فقد كان يتكون من: الريع - الأرباح - الفوائد - دخل الحكومة (انظر جدول رقم 11).**

---

الرأسمالية في الغرب، إلا أن هذا كان يتم في سياق انتقال فعلي إلى الرأسمالية، ولكن هذا الانتقال محتجز هنا، أي أن النمو المركب هنا هو وضع مستقر.

[360] الاقتصاد السياسي للتنمية، ص 304.

**أما الريع، فلا ينتمي في جانبه الأعظم إلى النوع الرأسمالي لأنه ناتج في أغلبه من عمل المنتج الصغير، من اعتصار الوحدات الإنتاجية الصغيرة بواسطة الملكية العقارية الكبيرة. وتعود معظم الفوائد والأرباح إلى رأس المال التجاري والبنكي، ومصدرها الأساسي كان أيضًا عمل المنتج الصغير، بالإضافة إلى العامل الأجير. أما دخل الدولة فيأتي الجزء الأعظم منه عن طريق الضرائب غير المباشرة التي تتحمل معظمها الطبقات الأدنى المكونة من الأجراء وصغار الملاك.**

**وإذا كان الجزء الأكبر من الفائض يأتي من عمل المنتجين الصغار فإن رأس المال التجاري هو الذي يوجه هذه العملية ويسيطر عليها وليس رأس المال الصناعي. ولا تقتصر السيطرة على الاستيلاء على الجزء الأكبر من الفائض ولكن جانبها الأهم هو الحركة الأكثر استقلالًا لرأس المال التجاري، أي دوره القيادي في توجيه عملية إنتاج وتوزيع الفائض.**

**إذن يتم تكوين الفائض في عملية الإنتاج لكن يتم انتزاعه في عملية التبادل والإقراض بالربا وكافة الأنشطة الوسيطة. والإنتاج توجهه أصلًا حاجة السوق العالمي من خلال رأس المال التجاري، وبالتالي: يحكم التبادل الإنتاج. كذلك فإن ما يحدد نمط الاستهلاك سلفًا في القطاع الحديث من المجتمع هو التأثير الأجنبي بواسطة رأس المال التجاري، ولذلك نشأت الصناعة مستهدفة إحلال الواردات.**

**وخلاصة الأمر أن عملية التبادل مع الخارج من خلال رأس المال التجاري هي التي حددت أنماط الاستهلاك والتوزيع والتبادل، والإنتاج أيضًا. كذلك لا تشكل هذه العناصر الأربعة كلًّا واحدًا على قدر ملموس من التماسك. ودور الإنتاج هنا معكوس، فهو متغير تابع للتبادل والتوزيع والاستهلاك، بينما المتغير المستقل هو علاقات التبادل، مع الخارج، والتي تعيد إنتاج التخلف من خلال إعادة إنتاج نمط الاستهلاك التابع.**

**لقد تشكل التخلف بواسطة الغزو الرأسمالي الأجنبي، دون التغاضي عن تهيؤ الظروف الداخلية التي مهدت لهذا التحول ولعوامل أخرى أيضًا. وارتبطت بهذا الوضع مصالح طبقة يعد الطابع الغالب لنشاطها طفيليًّا، طبقة ذات أفق يتفق مع *نمو التخلف*[361]. ولذلك لم يعد من الضروري لكي يستمر هذا التخلف في حركته الطبيعية أن يرتبط بالسوق العالمي بأساليب مباشرة: معاهدات - جيوش احتلال - وصاية أجنبية مباشرة.**

**هذه البنية المركبة من أكثر من نمط إنتاج وأكثر من ثقافة وتتميز بسيطرة التداول على الإنتاج نسميها: بنية التخلف[362].**

---

[361] هذا المصطلح من ابتكار اندريه جوندر فرانك ويعني به نوعًا من النمو لمجتمع يجمع بين الرأسمالية والعلاقات قبل الرأسمالية.

[362] قام الباحث بالاشتراك مع الباحث شريف يونس بتحليل مفهوم "بنية التخلف" في بحث بنفس العنوان.

******************************

لقد استمرت عملية تحديث مصر منذ محمد علي وطبعًا الانخراط وإعادة الانخراط في السوق الدولي. المشكلة أنه كان دائمًا نموًّا للتخلف، أو نموًّا مع استمرار وإعادة إنتاج التخلف: تصنيع قاصر وتابع، ونمو متفاوت ومركب بمعنى مستويات متباينة وغير منسجمة لنمو قطاعات المجتمع المختلفة. ومثال ذلك التعليم الذي ينتج عناصر متعلمة جيدة تهاجر إلى الخارج لعجز السوق عن استيعابها، والصناعة التي تكون في أزمة مستمرة وتعمل بجزء من طاقتها بسبب ضعف السوق الداخلي والعجز عن التصدير ولا تتكامل فروعها المختلفة مع بعضها إلا في حدود لا تذكر، وتطور العلاج أدى إلى الانفجار السكاني لأنه لم يترافق مع نمو ثقافة حداثية عقلانية. ومثل هذا ينطبق على كل مكونات المجتمع: نمو في أزمة مستمرة.

## الأزمة والنمو:

انتهت الحرب ولدى الطبقة المسيطرة 200 ألف عامل تدربوا في المعسكرات البريطانية أثناء المعارك، منهم 80 ألفًا من العمال المهرة ونصف المهرة، وفائض متراكم ضخم تمثل أساسًا في نحو 450 مليون جنيه استرليني لدى بريطانيا[(363)]، وشبكة سكك حديدية محترمة. كما كانت الفترة الممتدة من 1939 حتى 1953 فترة مواتية للتبادل الدولي للمواد المصدرة من البلاد المتخلفة، حيث تحسنت حدود التبادل لصالحها. فمثلًا ارتفعت أسعار القطن من 10.78 ريالًا عام 1939 إلى 177 ريالًا عام

---

[(363)] مصير الأرصدة الاسترلينية باختصار:

1. كان رصيد مصر بعد الحرب العالمية الثانية ديونًا على بريطانيا= 450 مليون جنيه.

2. في يونيو 1947 بلغ الرصيد 356 مليون جنيه، وكان قد تم استرداد مبلغ 96 مليون جنيه بين عامي 1945 و1947. وتم الاتفاق على الإفراج عن 20 مليونًا والإفراج عن 10 مليون أخرى فورًا وعن 15 مليونًا لمواجهة التزام مصر بشراء أسلحة ومليون آخر لنفقات يناير 1946 وبالتالي نقصت الأرصدة إلى 310 مليون في ديسمبر 1948.

3. في مارس 1949 تم الاتفاق على الإفراج عن 12 مليون جنيه من الأرصدة وتسديد دولارات بقيمة 5مليون جنيه خلال عام 1949 وقيمة الأسمدة المستوردة من تشيلي وتزيد كمية البضائع المستوردة من إنجلترا من قبل مصر إلى مليون 8 جنيه وتسدد من الأرصدة مهمات شركة Egyptian oil fields.

4. نص اتفاق مارس 1951 على الافراج عن150 مليون جنيه بواقع 25 فور التوقيع على أن يكون من بينها 14 مليون تقريبًا قابلة للتحويل إلى دولارات في الحال دون قيد أو شرط، وعشرة ملايين كل سنة لمدة 9 سنوات، 5 إضافية (مشروطة) كل عام في حدود 35 مليونًا.

5. مع حرب عام 1956 تحولت باقي الأرصدة إلى فرنسا وإنجلترا لسداد تعويضات تأميم شركة قناة السويس وذلك عبر قيام بريطانيا بتجميد الأرصدة والحقوق المصرية مبدئيًّا بما فيها الأرصدة الاسترلينية ثم تحويل أكثرها لاحقًا كتعويضات للتأميم في 14 مايو 1958 عبر دفعات كثيرة انتهت نهائيًّا عام 1963 لتتحول إلى الرقم صفر. (مصادر مختلفة).

1951[364]. كما انخفضت أسعار السلع الرأسمالية نتيجة لاتباع بريطانيا سياسة التقشف وتجميد الأسعار[365].

وقد حققت الصناعة بعد الحرب نموًّا كبيرًا، إذ زادت الطاقة الصناعية في 46-1947 فقط بـ 23%. وبينما شهدت فترة الحرب توسعًا كبيرًا في الطاقة الإنتاجية للصناعة صاحبه انخفاض واضح في حجم رأس المال الدائم، أي الآلات والمعدات والمنشئات الثابتة، بسبب توقف استيراد الآلات والمعدات. كما شهدت الفترة التالية للحرب توسعًا كبيرًا في التراكم الرأسمالي في الصناعة، إذ جرت عملية إحلال وتجديد واسعة، كما أنشئت شركات جديدة. وأصبحت الصناعة المحلية قادرة على سد حاجة البلاد من الكحول والسكر والسجائر والملح والدقيق، ولم تعد بحاجة للتمويل الخارجي بالنسبة للصناعات القطنية والأحذية والأسمنت والصابون والبيرة والأثاث والكبريت والزيوت النباتية. كما أدخلت صناعات جديدة في مصر لأول مرة: الكاوتشوك وتجميع سيارات جنرال موتورز في عام 1936، ثم فورد في 1949، بالإضافة إلى صناعة منتجات البلاستيك وتجميع الثلاجات والأسمدة، وباختصار: السلع المعمرة والكيماويات. وشهدت نفس الفترة توسعًا في صناعات غير تقليدية في مصر مثل الورق والزجاج والأسمنت والنحاس والحديد والأدوية[366]. وذكر تشارلز عيسوي أن صناعة الصلب قد أدخلت أيضًا وبلغ الإنتاج 25 ألف طن عام 1949، وفي 1950 بلغ 32 ألف طن، ثم 52 ألف طن عام 1951[367]. كما أنشئت صناعة فصل المعادن من الرمال السوداء في أواخر الثلاثينات[368].

وقد وجدت الصناعة في سوق العمالة مئات الألوف من العاطلين في المدن، مستعدين لتلقي أجور بالغة الانخفاض، بالإضافة إلى أرباح طائلة متراكمة، وكان لدى الطبقة المسيطرة فوائض هائلة وقابلة للاستثمار فورًا، تمثلت أساسًا في ريع الأرض المتنامي في ذلك الوقت.

إلا أن الصناعة بدأت منذ 1949 تواجه أزمة حادة بلغت أوجها في 1952/1951، وتمثلت مظاهرها في: 1. البطالة، فبينما بلغ معدل التشغيل في 1947: 100%، بلغ في 1950: 87% من عمال الصناعة[369]، 2. الكساد الذي أدى إلى إغلاق آلاف الورش

---

(364) حازم سعيد عمر، المرجع السابق ص 58.

(365) قامت بريطانيا بعد نهاية الحرب بتخفيض أسعار الآلات والتجهيزات لتعويض الانكماش الذي حدث خلال الحرب.

Emmanuel A., Unequal Exchange, page 83

(366) روبرت مابرو، المرجع السابق ص 221.

(367) نفس المرجع، ص 11.

(368) صحيفة "الوطن" المصرية، الرمال السوداء من الإهمال إلى الإنتاج - دراسة حديثة للدكتور أحمد سلطان، حلم تأخر 90 عاما.

(369) أوبريان، المرجع السابق، ص 398.

والمصانع، 3. ازدياد صعوبات تصريف الإنتاج، مما دفع رجال الأعمال إلى تخفيض الأسعار وساعات العمل وزيادة المخزون[370]. كما شهد معدل النمو الصناعي تراجعًا واضحًا، فبينما بلغ 8% كمتوسط سنوي خلال الفترة من 1946 إلى 1951، تراجع إلى 3.1% في 1952 ثم إلى 1% عام 1953[371].

وقد ارتفعت الطاقة الصناعية عام 1950 عما كانت عليه خلال أعوام 1930-1934 بنسبة 56٪ بينما ازدادت بمعدل سنوي بلغ 7%عام 1951، زاد إلى 8% عام 1952 ثم تقلص تمامًا في 1953 إلى 1%[372]. وفي عام 1951 لم تنشأ سوى 11 شركة جديدة (صناعية وتجارية) برأسمال قدره 1.512.500 جنيه، بينما ازداد رأسمال الشركات القائمة بـ6.477.089 جنيه فقط[373]. وفي نفس الفترة كان معدل الادخار أعلى من معدل الاستثمار، كما أن معدل الادخار نفسه قد انخفض:

جدول (17)[374]

| السنة | معدل الادخار بالنسبة للناتج القومي (%) |
|---|---|
| 1939 | 5 |
| 1942 | 23 |
| 1944 | 29.1 |

---

عمرو محيي الدين، المرجع السابق.
وقد أورد محمد رشدي الجدول الآتي:

| السنة | عدد المؤسسات الصناعية في مصر بالألف | % | عدد المشتغلين (%) |
|---|---|---|---|
| 1944 | 22.216 | 100 | 100 |
| 1947 | 26.741 | 112 | 116 |
| 1950 | 19.522 | 88 | 97 |
| 1952 | 3.445 | 16 | 86 |

(التطور الاقتصادي في مصر، الجزء الثاني، ص 188).

(370) Issawi, Op. cit., p. 142
ط. ث. شاكر، قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر، ص 90.
فوزي جرجس، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي، ص 215.
عمرو محيي الدين، المرجع السابق.

(371) Samir Radwan, Op. cit., p. 200, Table 5. 18

(372) مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 116.

(373) محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، ص 176.

(374) Issawi, Op. cit., p. 90

وقد شهدت الفترة تناقص استثمارات القطاع الخاص في الصناعة، إذ بلغت عام 1951: 2.1 مليون جنيه، وفي عام 1952 بلغت 1.8 مليون جنيه، وفي 1953 انخفضت إلى 1.3 مليون جنيه[(375)].

لا يكفي لتفسير هذه الأزمة تذكر الأزمة السياسية، بل يمكن القول أن أزمة الصناعة قد أدت إلى زيادة حدة الأزمة السياسية بإطلاق يد البطالة على نطاق واسع وارتفاع الأسعار. والحقيقة أن توفر فرص حقيقية لنمو الصناعة كان يمكن أن يخفف من الأزمات السياسية. وفي الواقع كانت الأزمة اجتماعية-اقتصادية في الأساس. وليس هناك من شك في أن الأزمة السياسية قد ساهمت في تأزيم الصناعة المصرية في منتصف القرن، إلا أن الدور المباشر لهذه المساهمة كان محدودًا للغاية، بعكس دورها غير المباشر، المتمثل، ضمن عوامل أخرى، في تخويف رأس المال الأجنبي الخاص، ومن ثم عرقلة تدفقه من الخارج. ولكن الأهم من هذا كله أن الأزمة السياسية كانت، بشكل أساسي نتاجًا لأزمة النظام الاجتماعي ككل، شاملًا أزمة الصناعة، والتي هي أزمة مزمنة، وفقط تفاقمت في منتصف القرن بفعل نمو تناقضاتها الخاصة أساسًا، بالإضافة إلى عوامل أخرى. وفي حقيقة الأمر أنه إذا كانت الصناعة المصرية المتخلفة في حاجة إلى الاستقرار السياسي التام وإلى الدولة القوية بشكل استثنائي والمنحازة للصناعة لكي تستطيع أن تتغلب على أزمتها، فهذا يعني أنها تعاني من أزمة داخلية، وبالتحديد أزمة ذات طابع اجتماعي-اقتصادي. ولم تنفرج الأزمة في 1954-1955 إلا بفضل تدخل الدولة القوي، وهي عمومًا لم تنفرج أبدًا على أيدي رجال الصناعة المحليين، بل من خارجهم بالذات.

وقد ترافق تراجع الاستثمار في الصناعة وفي معدل نمو الإنتاج الصناعي مع زيادة معدل الاستثمار في العقارات، التي بلغت 30 مليون جنيه سنة 1950[(376)]، مما يشير إلى محدودية الدور المباشر للأزمة السياسية. ومن المفارقات الطريفة أن أزمة 1947 في البلدان الرأسمالية قد انتهت مع بدء التوتر الدولي فيما عرف بـ"الرخاء الكوري" الذي امتد لعدة سنوات. وعلى العكس كان للرخاء الكوري أثر معاكس على الصناعة المصرية، بل لعب دورًا مدمرًا بالنسبة للنمو الصناعي. فبينما شهدت البلدان الرأسمالية انتعاشًا كبيرًا منذ 1949، راحت الأزمة تتعاظم في مصر ابتداءً من هذا التاريخ بالذات. فقد أدت الحرب الكورية إلى تحسن حدود التبادل للمواد الأولية المنتجة في الدول المتخلفة ومنها القطن المصري الذي ارتفع سعره ارتفاعًا هائلًا خلال فترة التوتر الكوري، مما أدى إلى نمو دخل ملاك الأراضي بشكل لم يسبق لـه مثيل، ولم يترتب على ذلك انتعاش الصناعة، بل ازداد الشره للسلع المستوردة، مما أدى إلى زيادة الاستيراد ومنافسة الإنتاج المحلي.

---

(375) نفس المرجع، ص 277.

(376) Ibid.

**جدول (18)**

**نسبة الواردات والصادرات إلى الناتج المحلي بأسعار تكاليف العوامل (%)[377]**

| السنة | واردات | صادرات |
|---|---|---|
| 1947 | 19.4 | 16.3 |
| 1948 | 26.2 | 11.2 |
| 1949 | 23 | 17.6 |
| 1950 | 24.2 | 19.6 |
| 1951 | 30.2 | 21.7 |
| 1952 | 26.4 | 16.8 |

وقد أدى ذلك بالطبع إلى وضع العراقيل أمام توسع الصناعة المصرية بسبب نقص الطلب عليها. كما عزز الرخاء الكوري من الإقبال المتزايد على العقارات في المدن نتيجة لتزايد الهجرة إليها من الريف، فتدفقت رؤوس الأموال إلى قطاع الإسكان بشكل لم يسبق له مثيل. وكان ارتفاع أسعار الخامات الزراعية الناتج عن الحرب وبالًا آخر على الصناعة، إذ إنها تعتمد على استيراد نسبة ملموسة من المواد الوسيطة. بالإضافة إلى أن ارتفاع أسعار القطن المحلي أدى إلى زيادة التكلفة. وقد جاء ارتفاع سعر القطن المصري في الوقت الذي لا يشكل فيه تجار القطن وكبار ملاك الأراضي الذين أنعشتهم الحرب الطلب الفعال الرئيسي على المنتجات الصناعية، بل يتشكل الطلب من متوسطي الدخل من سكان المدن، وبشكل أساسي من الذين لم يستفيدوا من ارتفاع أسعار الخامات. فكان على الصناعة أن ترفع أسعارها أمام قوة شرائية ثابتة، أو في الحقيقة متناقصة، بسبب استمرار التضخم، إذ واجه المستهلكون أسعارًا مرتفعة للسلع الغذائية المستوردة، بل والمحلية أيضًا. وأدت منافسة السلع المستوردة للصناعة المحلية والتي أقبل عليها كبار الملاك إلى إغلاق آلاف الورش والمصانع[378].

وفي الوقت ذاته ظلت صعوبات التصدير قائمة بسبب المنافسة الأجنبية في الخارج أيضًا وأدى ذلك، خصوصًا بعد قرار الخروج من كتلة الاسترليني عام 1947، إلى نقص العملات الأجنبية مع صعوبة سحب الأرصدة الاسترلينية من بريطانيا.

وكذلك كان للنمو غير المتوازن للقطاعات المختلفة خلال الحرب دوره في احتدام أزمة الصناعة، فقد لعب ضعف قطاع الكهرباء الذي يحتاج إلى تكنولوجيا متطورة دورًا كبيرًا في الأزمة، فكانت الشركات تضطر إلى استيراد مولدات كهربائية خاصة، مما أدى

---

[377] مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 253.

[378] طارق البشري، المرجع السابق، ص 198.

لارتفاع التكلفة. كما كانت الصناعات الأكثر تقدمًا تعاني من نقص العمالة الماهرة، مما أعاق نمو الصناعات الجديدة. فقد شهدت فترة الحرب توسعًا كبيرًا في الطاقة الصناعية دون توسع موازٍ في التعليم الفني ومشاريع الطاقة، وبالتالي قابلت الصناعة بعد الحرب عقبات ملموسة.

كما كان الانخفاض الكبير في معدل تدفق رأس المال الأجنبي عاملًا جوهريًّا في نمو الأزمة. فبجانب قرار الخروج من الكتلة الاسترلينية، لعب ذاك الإحجام دورًا كبيرًا في نمو أزمة العملات الأجنبية، كما أن الصناعة المصرية قد حرمت من خبرة رأس المال الأجنبي، خاصة وأن صناعة السلع المعمرة والصناعات الكيماوية والوسيطة عمومًا، والتي كانت مجالات التنفس الجديدة للصناعة المصرية في تلك الفترة، كانت تحتاج إلى خبرة لا تتوفر لدى رجال الصناعة المحليين، فلم يكن الأمر متعلقًا بالتمويل فقط.

ولهذا كله راح رجال الصناعة يطالبون بمعاونة الدولة. وقد سجل بعض الاقتصاديين حقيقة أن الدولة لم تكن تعمل بالجدية الكافية لدعم الصناعة، مع أنها اتخذت عددًا من الإجراءات، منها على سبيل المثال[(379)]:

1. رفع التعريفة الجمركية عامي 1930، 1949 على المستوردات الصناعية.

2. خفض أجرة النقل بالسكك الحديدية للصناعة المحلية.

3. منح الصناعة قروضًا بفوائد منخفضة.

4. المساهمة بـ50% من رأس مال البنك الصناعي بعد أزمة 1949.

5. القيام بعمل دراسات خاصة بصناعات الصلب والأسمدة الكيماوية، ودراسة خاصة بمشروع إقامة سد على النيل.

6. اتخذت عدة إجراءات أخرى لتفضيل الصناعة المحلية على الأجنبية.

ولكن لم تكن هذه الإجراءات كافية لدفع النمو الصناعي إلى أقصى حد ممكن، فرغم أن التعريفة الجمركية الصادرة عام 1930 كانت مرتفعة، لم تكن كذلك مقارنة ببلدان مختلفة أخرى مثل تركيا ولم تكن منصفة تمامًا للصناعة، فعلى سبيل المثال فرضت على الجلد الخام المستورد ضرائب جمركية بلغت 15% بينما كان يدفع عن المصنوعات الجلدية 8% فقط[(380)]. كما كانت الدولة متحيزة ضد الصناعة فيما يتعلق بالضرائب، فبينما دفعت هذه 20 مليونًا من الجنيهات عام 1945، دفع قطاع الزراعة 5 ملايين جنيه فقط، رغم

---

(379) أوبريان، المرجع السابق، ص ص 78-79.
مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 77، ص 85.

(380) Samir Radwan, Op. cit., p. 183

أن الدخل الناتج من الزراعة كان يعادل أربعة أمثال ذلك الناتج من الصناعة[381]. كما تقاعست الدولة عن سن التشريعات اللازمة للنشاط الصناعي، فلم تحدد على سبيل المثال طريقة منظمة للائتمان الصناعي ولم تضع تشريعًا خاصًّا بالعلامات التجارية. وكانت هناك صعوبات أخرى، مثل ارتفاع مصاريف التأسيس وصعوبة الحصول على تصاريح لاستيراد الآلات. كذلك كانت أسعار النقل داخل البلاد للسلع المستوردة أقل منها بالنسبة للسلع المنتجة محليًّا[382].

لا شك أن كل هذه العوامل المباشرة قد لعبت أدوارًا متباينة في نمو أزمة الصناعة، ولكن ما زال يوجد تساؤل: ما هو محتوى هذه الأزمة؟ فرغم تعدد العوامل لا زال تشخيص الأزمة غير واضح. لقد حققت الصناعة المصرية نموها في ظل ظروف استثنائية، وهي في حاجة دائمة إلى الظرف الاستثنائي: رأس مال أجنبي - سوق مدعم بحماية جمركية عالية - دولة تخلق معظم عوامل الإنتاج بما في ذلك جزءًا من رأس المال نفسه، دون أن تكون قادرة بنفسها على التغلب على مشكلاتها: الطاقة - العمالة الماهرة - نقص العملات الأجنبية - ضيق السوق المحلي، إلخ. وهذا يعني أن الأزمة لا تتعلق بعوامل اقتصادية بحتة أو عَرَضية. فالصناعة تستطيع أن تحل بنفسها هذه المشاكل إذا ما كانت مجرد مشاكل اقتصادية، بل وتستطيع أيضًا أن تواجه العراقيل الاجتماعية إذا ما كانت تلك العراقيل تقف خارجها. ولكن الأزمة التي موضع التحليل قد كشفت مدى هشاشة بنية الصناعة المصرية. فالمشكلة تقع داخل البنية الاقتصادية-الاجتماعية للصناعة نفسها، البنية الاجتماعية لرأس المال الصناعي، الذي عجز عن حل مشاكله الخاصة وتطلع إلى الدولة، خصوصًا مع تراجع تدفق رأس المال الأجنبي. ويكفي أنه على صعيد الأفكار لم يستطع خلال تلك الفترة أن يقدم حلولًا راديكالية وأن يشكل حزبًا قويًّا وأن يناضل سياسيًّا وأن يكسب الفلاحين إلى صفوفه.

كانت الأزمة الاجتماعية في الريف المصري تبدو أمام الناظرين متفجرة من داخلها بوضوح ساطع، بعكس أزمة الصناعة التي بدت كأنها ناتجة عن عوائق خارجية تمامًا، مثل سيطرة كبار ملاك الأراضي على السلطة[383]، ونظام الضرائب ونقص العملات، إلخ. ونظرًا لأنها قد أضافت بأزمتها تلك المزيد من الوقود للصراع الاجتماعي، ونظرًا لعجزها المتزايد عن الانطلاق في ظل الظروف القائمة، بالإضافة إلى أن النمو الصناعي كان هو المجال الأكثر ملاءمة لزيادة الإنتاج المحلي وامتصاص البطالة، إلخ، فقد تمتعت بعطف معظم دوائر رجال الأعمال باعتبارها طوق النجاة للنظام في ظل هذا الركود. ولذلك ساد الاعتقاد في الأوساط السياسية للطبقة المسيطرة بأن الصناعة -ممثلة في رجال الصناعة- ينبغي لها من الآن فصاعدًا أن تتمتع ببعض الدلال.

---

(381) Issawi, Op. cit., p. 170

(382) Samir Radwan, Op. cit., p. 183

(383) ليتذكر القارئ كيف وقف كبار رجال الصناعة ضد إلغاء قانون القطن - راجع القسم الأول.

## 2. حكومة الانقلاب والسياسة الاقتصادية:

### نقطة البدء:

لم يكن الانقلاب مفاجأة لأحد تقريبًا، ومع ذلك افترض الضباط أن انقلابهم قد أثار بعض المخاوف لدى أبناء الطبقة المسيطرة، ولذلك راح زعماؤهم يصدرون التصريحات المطمئنة ويسلكون أيضًا السلوك المثالي لحكومة شديدة الحرص على مصالح النظام القائم. فصدرت القوانين المقيدة للحريات وحلت الأحزاب وصُفي نشاط المنظمات الشيوعية ولُجمت الحركة العمالية وتم إخضاع النقابات العمالية، وعُقد اتفاقية 1954 مع بريطانيا، كما تم تشكيل اللجان المتخصصة لبحث مشاكل رجال الصناعة الذين اشتركوا فيها بأنفسهم، وقامت الدولة بدور فعال في تنشيط الاقتصاد المتهالك. وهدأت مخاوف رجال الأعمال، ولكن لا يمكن القول إن كل شيء قد أصبح على ما يرام. وهذه قصة طويلة.

لم يكن لدى الضباط تصورات مسبقة بخصوص سياسة اقتصادية-اجتماعية محددة المعالم، فلجأوا إلى اتباع سياسة التجربة والخطأ التي تعني أن النظام بات يتحرك بقصوره الذاتي. فالنخبة الناصرية راحت تسير وفقًا لتوازنات خارجية بالنسبة لها بشرط ألّا يُمس وجودها بالذات. وقد تميزت السنوات الأولى للانقلاب بسياسة اقتصادية شديدة العشوائية يتأكد منها الميل العفوي والتجريبي لدى البيروقراطية الناصرية، باعتبارها أداة الطبقة المسيطرة غير الواعية بذاتها. وسارت سياستها الاقتصادية منذ البداية في اتجاه لم يتم اختياره بشكل إرادي وإنما فرضته الوقائع القاسية، المتمثلة في حجم ونوعية الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فضمان سير السفينة بات منذ وجد الضباط أنفسهم على رأس السلطة هو المحرك الوحيد تقريبًا لكافة إجراءاتهم، سواء بإرضاء أو بقمع هذا الطرف أو ذاك، من خلال حسابات معقدة وبعدد من الإجراءات التجريبية. وقد تبلورت خلال السنوات الأولى اتجاهات محددة للسياسة الاقتصادية للناصرية بعد تلمس حقيقة الواقع الاجتماعي وتركيبه.

## السياسة الاقتصادية في الخمسينات:

### 1. السنوات الأولى:

أدخلت الصناعة الحديثة إلى مصر في سياق محاولة محمد علي إنشاء إمبراطورية عائلية خاصة. وقد ترافق تدهور هذه الصناعة مع اضمحلال قوة الدولة، وكان الاستعمار يقف وراء هاتين العمليتين المتلازمتين. والذي بدأ في الحقيقة بضرب الدولة. وقد راحت الصناعة الحديثة تنمو من جديد بسرعة منذ عشرينات القرن الحالي بدعم سلطة الاحتلال

**نفسها التي بدأت تؤيد نمو صناعات معينة في مصر والعالم المتخلف ككل. وهذا لا ينفي أن بعض إجراءات الدولة أو حتى "كفاحات" بعض رجال الصناعة، مثل طلعت حرب، لم تكن متفقة تمام الاتفاق مع المخططات الاستعمارية. وقبل العشرينات كانت الدولة تقوم بدور اقتصادي كبير لصالح الطبقة المسيطرة التي كانت متمثلة في ذلك الوقت في كبار ملاك الأرض أساسًا. وكان الجديد في الأمر في العشرينات وخصوصًا منذ 1930 هو تدخلها لصالح القطاع الجديد من الطبقة المسيطرة. ولكن الخلافات العميقة بين هاتين الكتلتين المتداخلتين قد عرقلت إمكانية التوفيق بينهما. ولذلك رأى رجال الصناعة أن نمو مشاريعهم يحتاج حتمًا إلى تدخل الدولة بشرط أن تكون دولة قوية لا تخضع لما أطلق عليه "المنطق الزراعي" الذي عرقل من تدعيم الدولة للصناعة، وبالتالي عرقل من إمكانية قيامها بدور توفيقي دقيق. فالدولة كانت تحت سيطرة كبار الملاك العقاريين، لذلك لم تستطع أن تجتهد في سعيها لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتدعيم الصناعة إلى ما لا نهاية، لأن هذا كان يستوجب إعادة توزيع الفائض الاجتماعي لصالح رجال الصناعة وعلى حساب الأرستقراطية الزراعية وبقية أقسام الطبقة المسيطرة. كما فرضت متاعب الطبقات الأدنى على الدولة أن تقوم بدور مسكن لآلام أولئك الذين باتوا يشكلون فئات "غير مفيدة"، أي من غير ذلك النوع الذي يفضله اللورد كتشنر. وقامت الدولة فعلًا بتقديم بعض الفتات، خاصة في الأربعينات، للعمال والموظفين. إلا أن دولة الأرستقراطية العقارية لم تستطع أن تتمادى في تدليل الجائعين على حساب العائلات العريقة، فيدها ليست طليقة تمامًا في تقديم هذا الفتات، لذلك لم تقدم سوى أقل القليل، مع أن البؤس الزاحف كان يهدد النظام بأسره. فلم تكن الأرستقراطية قد تأكدت بعد من اقتراب نهايتها، وبالتالي لم تر ما يبرر تضحيتها بعوائدها الضخمة فدية للنظام، فليقدَّم القليل أو حتى الكثير من المنح ولكن ليس من جيبها الخاص. ومع ذلك، أو لذلك بالذات، ظلت الصناعة تدفع الضرائب الضخمة التي رفعت قيمتها حكومة الوفد الأخيرة، رغم أن تلك الحكومة كانت الورقة الأخيرة للنظام السياسي المتصدع. لقد خلقت كل من أزمة الصناعة، المنفذ الأول للنمو في تلك الظروف، وجوع جماهير شديدة السخط، ميلًا متزايدًا وحقيقيًّا لدى جهاز الدولة للتدخل، ولكنه ظل دائمًا مجرد ميل متحقق بدرجة محدودة للغاية، يحدّ من تحققه كون الدولة واقعة تحت هيمنة العائلات الأرستقراطية.**

**ولكن السلطة البونابرتية كلية الجبروت والمتحررة تمامًا من أي قيد خاص سوى القيد الذي يربطها بالنظام الاجتماعي ككل كانت تستطيع أن تفعل أي شيء شرط ألّا ينقطع هذا الرباط. وقد اتخذت كافة إجراءاتها لضمان استمرار أداء المجتمع تحت قيادتها هي. ولأنها لم تكن حليفًا حقيقيًّا لأحد كانت تتخذ إجراءات شديدة المحافظة وأخرى راديكالية في آنٍ واحد، بشكل يصيب المراقب العادي بالاضطراب. إن النظام راح يتحرك بقصوره الذاتي فيسير بالطريقة التي تلائم مصلحة نخبة ضئيلة العدد من البيروقراطيين، ومن هنا كانت السلطة البونابرتية حرة، سريعة الحركة وشديدة الحساسية.**

**وإذا كانت تلك السلطة قادرة على حل تناقض من هذا النوع، فإنها لا تعد ضرورية لمجرد وجوده، ولطالما ظهر التناقض المذكور بين ملاك الأراضي ورجال الصناعة وتم حسمه دون الحاجة للحكومة البونابرتية. فقد كان تاريخ تطور الرأسمالية الأوروبية حافلًا**

بالصراع بين رجال الصناعة والملاك العقاريين، ولكن الصراع داخل معسكر النظام لا يكفي لإحداث توازن سياسي على صعيد المجتمع، ولذلك لا تعد البونابرتية نتاجًا لتناقضات الطبقة المسيطرة. وفي هذه الحالة الخاصة لم يلعب هذا التناقض دورًا مباشرًا في صعود الضباط. فقد كان رأس المال الصناعي في مصر من الضعف السياسي لدرجة أنه لم يتشكل في حزب، فلم تكن الرأسمالية الصناعية ذات نفوذ سياسي يذكر. ولكن الأزمة الصناعية في أوائل الخمسينات ساهمت بدرجة ما في تصعيد الصراع الاجتماعي، ولم تكن هذه الأزمة نتاجًا للتناقض المذكور، إذ لعبت عوامل اقتصادية عديدة دورًا كبيرًا في توليدها كما سبق القول. وإذن لا يمكن أن نعزو انتصار الضباط إلى عوامل اقتصادية أو حتى اقتصادية-سياسية، بل نعزوه إلى العامل السياسي فحسب، أي الأزمة السياسية، باعتبارها العامل المباشر. ومن خلال متابعة سياق الأحداث لم يأت الضباط لحل الأزمة *الاقتصادية* بطريقة بروسية، بل لحل الأزمة *السياسية* بطريقة بونابرتية. وما كانت سياستهم الاقتصادية إلا أحد وسائلهم لحل تلك الأزمة لحساب النظام ككل، ومن خلال ذلك، لحسابهم الخاص أيضًا. وهذه الفكرة الأخيرة هي أساس هذا التحليل كله للسياسة الناصرية والتي سوف تتعرض للاختبار من خلال التحليل العيني للسياسة الاقتصادية.

وقد تبلورت الأزمة السياسية في التهديد الموجه للنظام من قبل الإنتليجينسيا والطبقات الأدنى. أما الأزمة الاقتصادية وحدها فلا تحتاج خصيصًا إلى سلطة بونابرتية الطراز، إلا إذا تحولت إلى أزمة سياسية من نوع خاص، توازن سياسي، كما أن تناقضات الطبقة المسيطرة غالبًا ما تجد تسوية ما داخل نفس الطبقة.

وقد طعن الضباط فورًا أكثر الحلقات خطورة على مستقبل النظام: الملك والحركة الشيوعية والعمالية بالإجراءات المباشرة وغير المباشرة، مثل الإصلاح الزراعي مثلًا، ثم شرعوا فورًا في إزالة الكثير من العقبات من أمام رأس المال الخاص، وبالذات الصناعي:

1. منح رأس المال الأجنبي الحق في المساهمة بـ51% من رؤوس أموال المشاريع كحد أقصى ويطرح الباقي للاكتتاب العام للمصريين لمدة شهر يحق بعدها للأجانب شراء بقية الأسهم[384].

2. إعفاء ضريبي للمشاريع الجديدة لمدة 7 سنوات.

3. إعفاء الأرباح المتحققة للإصدارات الجديدة من أسهم الشركات القائمة من الضرائب لمدة 5 سنوات.

4. إعفاء 50% من الأرباح غير الموزعة من ضريبة الأرباح.

---

[384] تم إلغاء القانون 138 العام 1947 في يوليو 1952. أوبريان، المرجع السابق، ص 97. وهو القانون الذي يقضي بتحديد نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي في المشاريع المشتركة بـ49% كحد أقصى، وتحديد نسبة عدد وأجور العاملين الأجانب.

5. رفع ضمان الدولة للبنك الصناعي إلى 5 مليون جنيه.

6. إجبار الشركات التي يزيد رأسمالها على 10 آلاف جنيه على دخول اتحاد الصناعات.

7. خولت الدولة بعض الغرف الصناعية حق فرض رسوم على الشركات الأعضاء فيها من أجل تمويل برامج البحوث التقنية والتشريعية الهامة لكل الشركات المشتركة.

8. تقديم تموين ثابت من القوى المحركة للمشاريع.

9. تأمين الربح لبعض الشركات وتأمين تسديد الفوائد على الديون لشركات معينة.

10. تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية والوسيطة الضرورية للصناعة وزيادتها على السلع الاستهلاكية المصنعة.

11. إجبار كافة الشركات على دخول الغرف الصناعية[(385)].

ومن أجل تشجيع الاستثمار في الصناعة تم خفض الحد الأدنى لسعر السهم من أربعة جنيهات إلى جنيهين للسهم الواحد عام 1954. كما منح المساهمون حقوقًا جديدة، منها حق عقد اجتماعات طارئة وحق التفتيش على الحسابات. وفي عام 1954 أيضًا تم تخفيض عدد الشركات التي يحق للشخص الواحد رئاسة مجلس إدارتها إلى شركتين فقط مع حقه في الاشتراك في عضوية مجالس إدارة 6 شركات[(386)]. ثم تم تعديل هذا القانون عام 1957 فأصبح يحق للشخص الواحد أن يرأس مجلس إدارة شركة واحدة وأن يكون عضوًا بمجلس إدارة شركتين فقط على الأكثر. وذلك بهدف ضرب ظاهرة احتكار الإدارة التي كانت تعمل لصالح الشركات الكبيرة، ولإتاحة الفرصة أمام نمو شركات جديدة وضمان مستقبل الشركات القائمة، وتشجيع المساهمين على شراء الأسهم. كما جعل الحد الأقصى لأجور المديرين 2500 جنيه سنويًا والحد الأقصى للمكافآت 10% من الربح الصافي بعد توزيع 5% على المساهمين. كما حدد عمر التقاعد للمديرين بسن الستين[(387)]. بالإضافة إلى ذلك عملت الحكومة على توفير الطاقة الكهربائية والمخازن ومعدات النقل والطرق والمنشآت. ففي الفترة من 1952 حتى 1953 إلى 1956 حتى 1957 استثمرت في قطاعي النقل والكهرباء 39% من مجمل استثماراتها ووجهت 61% إلى الريّ والصرف واستصلاح الأراضي[(388)]. كما شجعت الحكومة إقامة مصنع

---

[(385)] ذكر أوبريان في كتابه سابق الذكر كل هذه القرارات، ص ص 97-99.

[(386)] سبق أن أصدرت الحكومة عام 1946 قانونًا ينص على أنه لا يجوز لأي شخص أن يجمع بين عضوية مجلس الإدارة المنتدب لأكثر من شركتين أو أن يكون أحد أعضاء مجلس الإدارة في أكثر من 10 شركات. محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، ص 169.

[(387)] أوبريان، المرجع السابق، ص 102.

[(388)] نفس المرجع، ص 97.

للمطاط الصناعي عام 1956، ففرضت حماية جمركية عالية للغاية وأعطت المشروع قرضًا بفائدة مخفضة وضمنت تصريف إنتاجه بالكامل، مع وضع مواصفات معينة، وأعفت الشركة من ضريبة الأرباح. كما ساهمت الدولة بـ45% من رأس المال الصناعي المستثمر خلال الفترة من 1954 إلى 1956[389]. كذلك حولت الدولة المصانع الحربية عام 1956 لإنتاج السلع المعمرة المدنية.

وتشجيعًا لرأس المال الأجنبي تم منحه نفس التسهيلات الممنوحة لرأس المال المحلي، بالإضافة إلى حقه في تحويل 10% من القيمة المسجل بها وبالعملة الأصلية سنويًّا، كما صار يحق له إعادة تحويل رأس المال بالكامل إلى الخارج بعد مرور 5 سنوات. كذلك تقرر إلغاء القانون 136 لعام 1948 الذي نص على عدم قيام شركات أجنبية باستغلال البترول المصري.

وفي ظل أزمة الغذاء المتزايدة وتدهور إنتاجية التربة، زادت الدولة من مصروفاتها على الريّ والصرف بحيث كاد أن يُكوِّن مجمل الاستثمارات في الزراعة:

جدول (19)

تكوين رأس المال الدائم في الزراعة والريّ والصرف بالمليون جنيه[390]

| السنة | تكوين رأس المال الدائم في الزراعة ككل | تكوين رأس المال الدائم في الريّ والصرف |
|---|---|---|
| 1952 | 0.7 | (*)5.3 |
| 1953 | 8.4 | 8.00 |
| 1954 | 12.6 | 11.5 |
| 1955 | 17.8 | 12.00 |
| 1956 | 12.6 | 10.2 |
| 1957 | 9.6 | 7.6 |

*يعود هذا التناقض، حيث يزيد التكوين الرأسمالي في الريّ والصرف عنه في الزراعة ككل، إلى انخفاض رأس المال المتراكم الصافي في قطاع تربية الحيوان بمقدار 6.5 مليون جنيه عام 1952 بأسعار عام 1960.

ولم تقم الحكومة خلال تلك الفترة بإحداث تغيير يذكر للتوزيع المحصولي، ولكنها بدأت في تشجيع الفلاحين على عدم الاكتفاء بزراعة القطن، فرفعت أسعار شراء القمح منهم لتشجيع زراعته، كما استمر نظام الدعم للسلع الغذائية. وتبنت الحكومة مشروع السد

---

[389] محمود متولي، المرجع السابق، ص 280.

[390] Samir Radwan, Op. cit., p. 130

**العالي الذي وضعته الحكومات السابقة وبدأت تفكر فعليًا في تنفيذه، وذلك لتوفير المزيد من المياه للري وتوفير الكهرباء.**

**كما اتخذت الدولة عدة إجراءات تشريعية في صالح العمال لتهدئة الحركة العمالية التي قمعت بعنف، وتوفير الجو المناسب للاستثمار، فتم رفع الحد الأدنى لأجور عمال الصناعة من 12.5 إلى 25 قرشًا يوميًا ورفع الأجور اليومية لعمال الزراعة، كما حصل العمال على حقوق جديدة فيما يختص بالإجازات السنوية والمَرَضية والرعاية الصحية، كما بات فصل العمال يخضع للوائح جديدة أكثر تحديدًا، ومع ذلك لم يتم تنفيذ هذه الإجراءات إلا جزئيًا[391]. واتخذت الحكومة عدة إجراءات فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فأصدرت تشريعات أكثر تشددًا فيما يخص استيراد الكماليات واستيراد السلع بالعملات الصعبة، كما عممت نظام التراخيص على كافة السلع المستوردة من كتلة الاسترليني ومنحت المصدرين إلى بلدان العملات الصعبة، خاصة الولايات المتحدة حق الاحتفاظ بجزء من تلك العملات في حوزتهم مما أدى إلى وجود سعرين للجنيه المصري. وأقرت الحكومة فعلًا وجود سعرين للجنيه فخفض سعره فعليًا بنسبة 35% وتم تخفيضه رسميًا بعد ذلك بنسبة 19% عام 1962 وذلك لتشجيع زيادة الصادرات وتشجيع التحويلات الخارجية[392].**

**وقد صوحب تشجيع الحكومة لرأس المال الخاص بدخولها كمستثمر، خاصة في الصناعة. فلم يكن تشجيع القطاع الخاص كافيًا من وجهة نظر أصحاب المشاريع، إذ طالب اتحاد الصناعات بضمان الدولة للربح بالنسبة لكافة المشروعات، وهو مطلب غريب ويفقد رأس المال الكثير من شرعية وجوده أمام الدولة. فلم يكن هدف السلطة مجرد زيادة أرباح الرأسماليين وإنما تشجيع *الصناعة نفسها* من أجل زيادة الناتج المحلي واستيعاب البطالة. وكان المطلب الغريب الثاني لاتحاد الصناعات هو عدم دخول الدولة كمستثمر حتى لا تنافس القطاع الخاص. وإذا كانت الدولة تساهم بنصف رأس المال الصناعي فيعني هذا المطلب تخفيض الاستثمارات الصناعية إلى النصف، فلم تكن الدولة تتدخل إلا حين يمتنع القطاع الخاص عن شراء الأسهم التي تطرحها الشركات الجديدة فتضطر لشرائها[393]. أي أن تدخلها في الاستثمار لم يكن بغرض منافسة رأس المال بل كان مترتبًا على إحجامه عن شراء الأسهم.**

---

(391) أوبريان، المرجع السابق، ص ص 255-256.
مابرو، المرجع السابق، ص 235.

(392) Hansen & Marzouk, Op. cit., pp. 196-198

ملاحظة: انخفضت قيمة الجنيه أمام الدولار خلال سنوات قليلة بعد 1952 من 4 دولار إلى نحو 2.6 دولار، ثم 2.3 دولار، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 2.55 دولار بعد حرب أكتوبر.

(393) أنشأ الضباط "المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي" عام 1952، وكان يضع دراسات لمشاريع إنتاجية ويعرضها على رجال الأعمال.

والحقيقة أن محاولات السلطة لم تكن تستهدف تدعيم رجال الصناعة، وإنما *تدعيم الإنتاج الصناعي نفسه*، وكان هذا هو جوهر الخلاف بين الطرفين. فكان رأس المال الخاص يسعى لإقامة المشاريع التقليدية ذات دورة رأس المال السريعة: منسوجات - أغذية، بينما كانت الدولة، بناء على دراسات المجلس الدائم، الذي أنشأته لدراسة جدوى المشاريع، تستهدف تنمية الصناعات "الأثقل"، كالأسمنت والمطاط والأسمدة وغيرها من الصناعات الوسيطة، ودورة رأسمالها أبطأ. إذ كان قد تم إشباع السوق بالسلع الاستهلاكية التقليدية بينما كانت البلاد تعتمد على استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية. ولذلك كان من الأفضل ظاهريًا على الأقل من الناحية الاقتصادية لأي توسع صناعي في ظل النظام القائم أن يكون لصالح الصناعات الوسيطة، وهي التي كان تتوجه إليها معظم استثمارات الدولة في الصناعة خلال الفترة من 1952 إلى 1956، وهو ما لم يستطع رجال الأعمال أن يحققوا منه درجة ملموسة بإمكانياتهم الذاتية.

**جدول (20)**

**الاستثمارات الصناعية التي ساهمت فيها الدولة من 1952 إلى 1956 بالمليون جنيه[394]**

| الصناعة | رأس المال الكلي | نصيب الدولة |
|---|---|---|
| حديد وصلب | 11.4 | 4.2 |
| أسمدة | 8 | 5.6 |
| أسمنت | 2 | 0.4 |
| ورق | 1.2 | 0.6 |
| مهمات سكك حديدية | 0.5 | 0.2 |
| مناجم وتعدين | 0.5 | 0.4 |
| المجموع | 23.6 | 11.4 |

**جدول (21)**

**الاستثمارات الخاصة في الصناعة في الفترة من يناير 1954 إلى أكتوبر 1956 بالمليون جنيه[395]**

| الصناعة | رأس المال |
|---|---|

---

(394) محمود متولي، المرجع السابق، ص 279.

(395) نفس الموضع.

| | |
|---|---|
| مناجم وتعدين | 1.49 |
| غزل ونسيج | 1.025 |
| كيماويات | 2.290 |
| أغذية | 0.200 |
| كهرباء | 0.080 |
| المجموع | 5.085 |

ورغم زيادة أرباح القطاع الخاص، لم تزدد استثماراته بوجه عام بمعدل زيادة استثمارات الدولة (متوسط سنوي):

**جدول (22)**[396]

**مقارنة بين حجم استثمارات القطاع الخاص والدولة بالمليون جنيه**

| السنة (متوسط) | الاستثمارات الخاصة | استثمارات الدولة |
|---|---|---|
| 1950-48 | 76 | 30 |
| 1956-54 | 90 | 69 |

أي أن استثمارات الدولة قد ازدادت بنسبة حوالي 130% بينما ازدادت استثمارات القطاع الخاص بنسبة 17% تقريبًا.

وعلاوة على ذلك زادت الودائع في البنوك من 217 مليون جنيه عام 1952 إلى 233 مليونًا عام 1953، بينما رفعت البنوك احتياطيها النقدي من 17% إلى 22.5%، ورفعته شركات التأمين إلى 62.5% واحتفظت بـ15% فقط في صورة أسهم، وكل هذا يعني تدهور معدل الاستثمار الخاص.

وفوق هذا اتجه رأس المال الخاص بشكل متزايد إلى الاستثمار في قطاع المباني:

**جدول (23)**

**حجم الاستثمار العقاري، المساكن أساسًا، بالمليون جنيه**[397]

---

[396] Hansen & Marzouk, Op. cit., pp. 225-228

[397] جُمعت من المراجع الثلاثة التالية:

Issawi, Op. cit.

محمود متولي، المرجع السابق.

| السنة | الاستثمارات |
|---|---|
| 1950 | 30 |
| 1954 | 40 |
| 1955 | 42.5 |
| 1956 | 51.4 |
| 1957 | 54.4 |
| 1958 | 59.00 |
| 1959 | 43.00 |

**وقد بلغت نسبة الاستثمار في العقارات 47.3% من جملة الاستثمارات الخاصة.**

**يتلخص وضع رأس المال المحلي حتى الآن في الآتي:**

1. **انخفاض الميل إلى الاستثمار عمومًا.**
2. **انخفاض الميل إلى الاستثمار في الصناعة بالذات.**
3. **مزيد من الاستثمار في العقارات.**

**بالإضافة إلى ذلك، لم يكن إقبال رأس المال الأجنبي ملموسًا. فعلى الرغم من سن القوانين المشجعة، لم يرد للبلاد سوى خمسة ملايين جنيه فقط، استثمرت في الشركات المساهمة في أعوام 53-1955[398] . وبلغ صافي رأس المال الوارد إلى مصر أقل من ذلك، بلغ رقمًا سالبًا:**

**جدول (24)**

**تطور حجم الاستثمارات الأجنبية السنوية في مصر بالمليون جنيه**

| السنة | قيمة الاستثمارات |
|---|---|
| 1952 | 2+ |
| 1954 | 0.3 – |
| 1958 | 1.5+ |

---

أوبريان، المرجع السابق.

[398] محمود متولي، تغلغل رأس المال الأجنبي في مصر (1).

وخلال الفترة من 1952 و1961 بلغ حجم رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مصر 8.7 مليون جنيه، دون حساب الأرباح التي أعيد استثمارها[399].

انهارت إذن آمال الطبقة المسيطرة المعقودة على ورود رأس المال الأمريكي. وقد أحجم رأس المال الأجنبي عن التدفق في أول الأمر بسبب عدم الاستقرار السياسي في البلاد، ثم بسبب رفض النظام الناصري الدخول في أحلاف مع الغرب وما تلا ذلك من خلافات سياسية أدت إلى حرب السويس في 1956. وفي أثناء ذلك كانت الشركات الأجنبية تطلب الحماية ضد التأميم والمصادرة وبحق سحب رأس المال في أي وقت وغير ذلك من الشروط. كما مارست البنوك وشركات التأمين الأجنبية ضغوطًا على الحكومة فيما يتعلق بتمويل التجارة الخارجية. ولم يكن رأس المال الأجنبي الخاص مستقلًّا تمامًا عن حكوماته في علاقته بالناصرية، فشارك في الضغط على الحكومة للدخول على نحو مباشر في حظيرة المعسكر الغربي.

وباختصار لم يؤد تشجيع الدولة لرأس المال إلى زيادة الاستثمارات بشكل فعال، ولم يؤد إلى الإقبال على المشروعات الصناعية بدرجة ملموسة، كما لم يؤد إلى ورود رأس المال الأجنبي بقدر يذكر. لذلك أخذت الدولة تزيد من استثماراتها في الصناعة، ومع ذلك كان معدل زيادة رأس المال الدائم أقل منها في السنوات السابقة على الانقلاب:

جدول (25)

التراكم الصافي لرأس المال الصناعي الدائم بالمليون جنيه بأسعار 1960[400]

| السنة | رأس المال المتراكم | السنة | رأس المال المتراكم |
| --- | --- | --- | --- |
| 1948 | 29.9 | 1954 | 18.1 |
| 1949 | 36.2 | 1955 | 39.4 |
| 1950 | 32.4 | 1956 | 33.00 |
| 1951 | 29.7 | 1957 | 2.1 |
| 1952 | 24.4 | 1958 | 22.7 |
| 1953 | 11.9 | | |

ملحوظة: لا تشمل هذه المعطيات النقل والتخزين والكهرباء والتشييد.

ولم يحقق *معدل* النمو الصناعي تقدمًا، بل تدهور عما كان عليه قبل الانقلاب:

---

[399] ف. أ. لوتسكيفتش، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي 1952-1971، ص 20، هامش 3، نقلًا عن صحيفة الأهرام، 1961/1/26.

[400] الاقتصاد المصري من 1952-1972، ص 227.

جدول (26)

الرقم القياسي للإنتاج الصناعي (بدون الكهرباء)

| السنة | وفقًا لمابرو[401] | وفقًا لهانسن ومرزوق[402] |
|---|---|---|
| 1952 | 100 | 100 |
| 1953 | 103 | 102 |
| 1954 | 112 | 109 |
| 1955 | 119 | 119 |
| 1956 | 130 | 128 |

كذلك قدم عمرو محيي الدين الأرقام التالية[403]:

معدل نمو رأس المال الصناعي:

1945-1950 5 % سنويًّا
1952-1955 14% طوال الفترة (= أقل من 5% سنويا - الكاتب)
1955-1959 5.2% سنويًّا

معدل نمو الإنتاج الصناعي:

1945-1950 6.4% سنويًّا
1952-1955 15% طوال الفترة
1955-1959 25% طوال الفترة

ووفقًا لما أورده فؤاد مرسي، بلغ معدل نمو الإنتاج الصناعي النسب التالية[404]:

1939 – 1949 = 6%
1949-1954 = 4%
1956 = 6%

---

[401] الاقتصاد المصري من 1952-1972، ص 227.

[402] Ibid., p. 115

[403] تقييم استراتيجية التصنيع في مصر والبدائل المتاحة في المستقبل.

[404] هذا الانفتاح الاقتصادي، ص 27.

ومع ذلك تم تخطي الأزمة بعد أن تدهورت أسعار القطن بشدة في أواسط الخمسينات وزال الرخاء الكوري. ولعبت أيضًا القيود المفروضة على الواردات دورًا في انخفاض الإقبال على استيراد السلع الكمالية. وبوجه عام خف الإقبال على شراء السلع المستوردة وانتعشت صناعة المنسوجات وزادت الصادرات من المصنوعات عمومًا نتيجة للسياسة النقدية الجديدة وانخفاض أسعار القطن.

**جدول (27)**

**قيمة صادرات الصناعة التحويلية بالمليون جنيه[405]***

| السنة | القيمة |
|---|---|
| 1951 | 35.3 |
| 1953 | 35.3 |
| 1955 | 39.1 |
| 1958 | 70.6 |

*ملاحظة: كان هذا وضعًا مؤقتًا، إذ أدت زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والغذائية إلى تلاشي أثر زيادة الصادرات.

وقد ارتفع معدل ربح الشركات الصناعية الخاصة من 20% سنة 1952[406] إلى 35% سنة 59/58[407]. ويرجع هذا إلى إجراءات التشجيع المذكورة وتنامي الطابع الاحتكاري للصناعة، بالإضافة إلى انتهاء الانتعاش الكوري. لكن انفراج الأزمة يحمل معنى معينًا، لقد زادت مبيعات الصناعة وأرباحها، أي انفرجت بالمعنى الذي يفهمه التاجر-الصناعي، صاحب رأس المال. والمقصود بالتاجر-الصناعي رجل الصناعة الذي يعتمد بدرجة ملموسة في تحقيق أرباحه على آليات تختلف عن تحقيق فائض القيمة من عماله. من ذلك الاعتماد على حماية جمركية عالية ودعم الدولة والاحتكار، ولا يعطي اهتمامًا بالأبحاث والابتكار والتطوير، ويركز على الصناعات التي لا يتمتع الطلب عليها بالمرونة، ويستغل المشاريع الصغيرة. ويعزز نشاطه وجود مصادر للفائض قبل-رأسمالية أو من الخارج. كما يعتمد أيضًا على التلاعب في البورصة والغش التجاري والنصب، إلخ. فبالاستناد إلى تدعيم الدولة، وتنامي الطابع الاحتكاري للصناعة وتدهور أسعار القطن، استطاع رجل الصناعة أن يحصل على مزيد من الفائض دون أن ينتجه في مشروعه الخاص. ويؤكد ذلك أن النسبة التي ارتفع بها معدل الربح لم تتناسب مع زيادة

---

[405] مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 289.

[406] Hansen & Marzouk, Op. cit., p.138

[407] ط. ث. شاكر، قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر، ص 101. عادل غنيم، مجلة "الطليعة" عدد نوفمبر 1966. بيليايف & بريماكوف، المرجع السابق، ص 13، نقلًا عن La Voie Egyptienne vers la Socialisme, p. 464

الإنتاجية للعامل الواحد، فقد ارتفع معدل الربح بـ75% بينما زادت الإنتاجية من 52-1960 بـ3.5% للعامل[408]، وهي زيادة لا تكفي لتفسير ارتفاع معدل الربح بهذه الدرجة، مع ملاحظة أن معدل التشغيل لم يرتفع ارتفاعًا ملموسًا خلال الفترة. لكن الأزمة لم تنفرج بمفهوم رجل الصناعة الحقيقي، مدير المشروع، فخلال السنوات الأولى حتى خطة 1957-1960 لم يجر أبدًا التغلب على تقلص معدل الاستثمار في الصناعة وظلت عملية الإنماء الصناعي متعثرة طوال تلك الفترة. بالإضافة إلى ذلك، لم يتدفق رأس المال الأجنبي بمعدل يذكر.

وقد لعبت سياسة الدولة دورًا كبيرًا في تشجيع الميل المعاق الذي برز بعد الحرب العالمية الثانية، لإنشاء الصناعات الوسيطة وصناعة السلع الدائمة: تجميع السيارات والثلاجات والبلاستيك - السماد - الورق - النحاس - الحديد - الزجاج - الصلب - الكيماويات - الأسمنت. وهي صناعات لم يكن معظمها ينتج في مصر قبل الحرب. ومع ذلك استمر ثقل المنسوجات في الصناعة كما هو تقريبًا، وشجع على ذلك انخفاض الأسعار العالمية للقطن، مما حفز تصديره للخارج على هيئة مصنوعات لتحقيق أكبر قدر من القيمة المضافة، فكان معدل النمو في صناعة النسيج يعادل تقريبًا معدل النمو في الصناعة ككل[409].

وكان من مضاعفات سياسة الحكومة في تشجيع رأس المال الصناعي أن استمر تدهور مستوى معيشة الطبقات الأدنى ولم تنجح إصلاحات الحكومات في تحسينه، فعلى سبيل المثال، لم يرتفع مستوى التشغيل ارتفاعًا كبيرًا:

جدول (28)

معدل التشغيل الصناعي (1947= 100)[410]

| السنة | المعدل |
|---|---|
| 1947 | 100 |
| 1950 | 87 |
| 1952 | 95 |
| 1954 | 95 |
| 1956 | 92 |
| 1957 | 98 |

---

(408) Hansen & Marzouk, Op. cit., p.133

(409) مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 148.

(410) أوبريان، المرجع السابق، ص 398.

وفقط خلال خطة 57-1960 تم تجاوز معدل عام 1947، فصار 114 في عام 1960. كذلك لم توضع قوانين زيادة الأجور والضمان الاجتماعي، إلخ موضع التطبيق الكامل. كما أدى التباطؤ البالغ في توزيع الأراضي وفقًا لقانون الإصلاح الزراعي إلى انخفاض نسبة المعدمين في الريف بمعدل بطيء للغاية كما ازدادت الخدمات الصحية تدهورًا واستردت الحكومة ما قدمته في مشروعات الخدمات عن طريق زيادة الضرائب غير المباشرة التي يقع عبؤها الأساسي على الطبقات الأدنى، بعكس الضرائب المباشرة.

جدول (29)

الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية بالمليون جنيه[411]

| السنة | حجم الإنفاق |
| --- | --- |
| 1951/1950 | 79.9 |
| 1956/1955 | 105.5 |
| 1960/1958 | 114.8 |

جدول (30)[412]

تطور الضرائب غير المباشرة بالمليون جنيه

| السنة | الضرائب غير المباشرة |
| --- | --- |
| 1953/1952 | 62.5 |
| 1958/1957 | 98.1 |
| 1960/1959 | 90.4 |
| زيدت بعد ذلك بنسبة تزيد عن 60% عام 1963 | |

بالرغم مما بذلته الحكومة الناصرية لتشجيع رأس المال الصناعي بدا الأخير في نظرها دون مستوى المسؤولية. وبالرغم من مساهمة الدولة في المشاريع الجديدة، لم يتخط معدل النمو الصناعي حتى أواسط الخمسينات معدله قبل الانقلاب. وكان أصحاب رؤوس الأموال يفضلون المشروعات الصناعية التقليدية، بالإضافة إلى العقارات بالطبع، ذات الربح المضمون والسريع، وليس الأعلى دائمًا، على تلك المشروعات التي تشجعها الحكومة، مثل الصناعات الوسيطة. ومع أن الحكومة لم تضع في السنوات الأولى عراقيل تذكر أمام التوسع في الصناعة الاستهلاكية، فقد تراجع نمو تلك الصناعات تراجعًا

---

[411] نفس المرجع، ص 357.

[412] نفس الموضع.

ملحوظًا، خاصة الغذائية، باستثناء المنسوجات التي لم يزد معدل نموها هي الأخرى عن المعدل العام المنخفض للنمو الصناعي إلا بنسبة لا تذكر، تقل من 1% من معدل الزيادة، مما يعني حدوث إحجام حقيقي لرأس المال الفردي عن الاستثمار. ذلك أن السوق المحلي لم يعد قابلًا للاتساع بمعدلات سريعة أمام الصناعات الاستهلاكية -في الظروف القائمة وقتذاك- خاصة أن الصناعة المصرية قد تخصصت في إنتاج سلع لا يتمتع الطلب عليها بمرونة كبيرة مما عرقل إمكانية توسعها بمعدلات عالية. أما الصناعات التي شجعتها الدولة فلم تكن مضمونة النجاح من وجهة نظر رجل الأعمال، حيث لم يتدفق عليها رأس المال الأجنبي. والأهم أن ضمانات الدولة لم تكن مضمونة، *لأن الدولة نفسها لم تعد مضمونة*، خاصة أن السلطة قد وضعت في السجن عددًا من كبار رجال الأعمال في سياق عملية تثبيت السلطة الناصرية، كما أممت شركة السكر عام 1954. وتكونت خلال تلك السنوات ما يمكن اعتباره أزمة ثقة بين الدول ورجال الأعمال أدت فيما بعد إلى صدامات مدوية.

وقد تمثلت النتيجة الأساسية لسياسة السلطة الجديدة في تدعيم مركز الصناعة وتزايد الهوة الاجتماعية، إذ كانت الحكومة قد بنت آمالها على استجابة رأس المال لنداءاتها المدعومة بالتشجيع، وتوقعت أن يؤدي الاستثمار إلى زيادة معدلات التشغيل وتوسيع السوق وارتفاع الأجور، إلخ.

لم يكن إحجام رأس المال مشكلة سيكولوجية، بل كان محقًّا من وجهة نظر التاجر-الصناعي. فالدولة نفسها لم تنجح في كل مشاريعها التي تكلفت مبالغ هائلة. وسوف يزداد الأمر وضوحًا لدى ملاحظة فشل الدولة نفسها في تحقيق طموحاتها بعد أن أممت رأس المال الصناعي الخاص. ولا يفيد الكلام هنا عن أنانية رأس المال الخاص الذي آثر مصلحته على الصالح العام كما وصفته الدعاية الناصرية، فهكذا يعمل نظام السوق. وقد أثبتت التجارب العديدة في البلدان المتخلفة أن درجة النجاح في تحقيق معدلات عالية في النمو في إطار نفس البنية الاجتماعية قد ترافقت دائمًا مع مدى مشاركة رأس المال الأجنبي. وقد كان إحجام رأس المال الخاص نتيجة لعاملين: أولهما إحجام رأس المال الأجنبي، ذلك الذي نرده بالأساس إلى عدم تقديم النظام الجديد لفروض الولاء بالكامل للغرب على الصعيد السياسي، بل وعجزه عن ذلك في ظل التوازنات القائمة وقتها. وثانيهما تدخل الدولة المتزايد في شؤون رأس المال الخاص، الأمر المترتب أساسًا على عجز هذا الأخير دون رأس المال الأجنبي. وقد أدى انسياق النظام إلى الاصطدام مع دول الغرب إلى مزيد من التعقيدات في العلاقة بينهما مع مزيد من انكماش نشاط رأس المال الفردي. وإذا كان محمود متولي قد رأى في انتعاش الاستثمارات الخاصة عام 1955 نتاجًا لصفقة الأسلحة التشيكية، ولكن على العكس، فالأكثر واقعية تصور أن هذا الانتعاش كان نتاجًا لاتفاقية 1954 مع بريطانيا واستئناف المعونات الأمريكية، بينما كان هبوط الاستثمارات في 1956 مرتبطًا بالتوتر المصاحب لصفقة الأسلحة والاعتراف بالصين وتأميم القناة، ثم الحرب.

جدول (31)

الاستثمارات الخاصة بالمليون جنيه[413]

| السنة | حجم الاستثمارات |
|---|---|
| 1952 | 87 |
| 1953 | 76 |
| 1954 | 84 |
| 1955 | 103 |
| 1956 | 81 |

ومما يؤكد ذلك ما حدث فيما بعد، بعد نصر 1956 السياسي الجزئي الذي يفوق بالتأكيد نصر صفقة الأسلحة في 1955. فقد بات النظام الناصري منذ 1956 مستندًا للتوازنات الدولية ولم يعد معرضًا لهجمات إسرائيل واكتسب نفوذًا شعبيًّا هائلًا في العالم العربي، ومع ذلك كان تصرف رأس المال مناقضًا لتوقعات محمود متولي، على ضوء استنتاجه السابق.

وخلال السنوات الأولى تكونت قناعة الضباط نهائيًّا بشأن الأهمية البالغة للصناعة كطوق النجاة من الأزمة الاجتماعية المتصاعدة، خاصة أن البطالة قد ازدادت زيادة كبيرة، وكانت الآمال العريضة في الرخاء التي مُنِّي بها الشعب أكثر بكثير مما تحقق. وقد بنت الحكومة دعايتها على آمال سرعان ما تبخرت. وكانت الهوة الضخمة بين الوعود والإنجازات حافزًا على وضع اعتبار كبير لمطالب الجماهير. وقد حول تصاعد الحركة القومية في المنطقة العربية خلال عدوان 1956 هذا الاعتبار إلى رعب حقيقي، وزاد من الرعب تضاعف قوة الشيوعيين، بالإضافة إلى تصاعد أزمة الثقة بين الدولة ورجال الأعمال. وقد خرجت هذه الأزمة إلى العلن حين أممت الحكومة مصانع السكر التي يمتلكها محمد أحمد عبود باشا، وأغلقت بورصة الإسكندرية بسبب التذبذب في أسعار القطن الناجم عن المضاربات. كذلك أصدرت قرارات كان من شأنها تقييد الاستيراد وتخفيض المساحة المزروعة قطنًا[414].

لكل ذلك بدأت الحكومة تميل بدرجة أكبر إلى التدخل في النشاط الرأسمالي الخاص وفي الاستثمار الصناعي خاصة، وإلى الاندفاع في رشوة الطبقات الأدنى. وقد أصبحت هذه هي الخطوط الثابتة للسياسة الاقتصادية منذئذ فصاعدًا.

وهناك ملاحظة جديرة بالتسجيل: إن معظم الباحثين يميل إلى اعتبار الفترة من 1952 حتى 1956 فترة المشروعات الحرة[415]. ولكن رغم أن المشروعات الخاصة لم تتعرض

---

[413] محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، ص 279.

[414] أوبريان، المرجع السابق، ص 62، ص 108.

[415] مثلًا، أوبريان، المرجع السابق، ص 94.

في تلك الفترة لكثير من القيود، إلا أن الدولة لم تكن بعيدة عن التدخل. فقد تم تقليص سلطة رجال الإدارة، المشاركة في إدارة بعض الشركات، شراء الأسهم، تقييد الاستيراد، إلخ. وفي حين منحت الدولة للصناعة كثيرًا من المزايا، فقد تدخلت في شؤون القطاع الخاص بدرجة أكثر كثيرًا من تدخلها قبل الانقلاب، لذلك لم تكن هذه الفترة مشابهة لسنوات ما قبل الانقلاب، إذ شهدت دورًا كبيرًا نسبيًّا للدولة في النشاط الاقتصادي، ولم تكن فترة ليبرالية بشكل كامل كما تم توضيحه فيما سبق.

## 2. اتجاه الحكومة نحو التشدد:

حققت نتائج حرب 1956 للناصرية مكاسب سياسية هامة على الصعيد العالمي وزادت كثيرًا من نفوذ الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط، والذي أصبح سندًا قويًّا للنظام الناصري. كما أدت إلى تأمين حدود البلاد من هجمات إسرائيل، وفوق ذلك وأهم كثيرًا، أخرجت النظام نهائيًّا من عزلته الجماهيرية. إذ إن السياسة الإصلاحية التي بدأت منذ يوليو 1952 لم تفعل الكثير من هذه الناحية، فقد ظل حل الأحزاب واتفاقية 1954 وانفصال السودان وقمع العناصر الوطنية أحداثًا عالقة بالأذهان. إلا أن الأسباب التي منحت الناصرية مكاسب سياسية أدت هي نفسها إلى تطور كبير في الحركة القومية العربية في المنطقة، فنما بشدة نشاط حزب البعث في المشرق العربي. وكذلك نمت المنظمات الشيوعية في مصر والشام والعراق. ولم يكن يكفي عبد الناصر أن يساير اندفاعة الجماهير العربية بتبني معظم شعاراتها، مثل: "المجتمع الاشتراكي الديمُقراطي التعاوني" على سبيل المثال. فالأوضاع الاقتصادية في مصر لم تكن تسير على ما يرام، مما هدد بتخطي التطلعات الشعبية لإطار النظام. علاوة على ذلك أخذت الأمور منذ حرب 1956 تسير من سيئ إلى أسوأ على الصعيد الاقتصادي، فقد امتنعت البنوك الفرنسية والإنجليزية عن تمويل محصول القطن للضغط على الحكومة، مما عرض البلاد لمخاطر كبيرة، وزاد من خوف رأس المال المحلي، فاتجه أكثر نحو المشاريع العقارية والأنشطة التداولية، وبدأ رجال الأعمال يصدرون رأس المال إلى الخارج. كذلك أخذت الفروق الاجتماعية تزداد اتساعًا، فاستمرار رفض النظام إقامة حلف مع الغرب، واقتراب شعاراته الرسمية من شعارات الحركة القومية العربية واضطراب المنطقة بوجه عام، بالإضافة إلى استمرار إحجام رأس المال الأجنبي عن التدفق، علاوة على تدهور العلاقة بين الشركات الأجنبية القائمة وبين الحكومة، أدى كل ذلك إلى اشتداد تخوف رأس المال المحلي، مما اضطر السلطات إلى اتخاذ إجراءات أكثر تشددًا للوصول إلى الأهداف الاقتصادية المطروحة لمواجهة خطر انفجار الصراع الاجتماعي.

### تأميم الشركات الأجنبية:

---

ومحمود متولي، المرجع السابق، ص 257.

بعد تأميم قناة السويس، وفي إطار حملة بريطانيا وفرنسا لاستعادة القناة، أو تدويلها، امتنعت البنوك الأنجلو-فرنسية عن تمويل القطن المصري، مما شكل ضربة قوية للحكومة، فاضطرت إلى فرض الحراسة في نوفمبر 1956 على تلك البنوك وعلى الشركات والوكالات الأنجلو فرنسية، ثم أصدرت قرارًا يقضي بإجبار البنوك الأجنبية على التحول إلى شركات مساهمة مصرية خلال سنوات، وتبع ذلك قرار مماثل خاص بشركات التأمين ثم الوكالات التجارية.

لم تكن مشكلة الامتناع عن تمويل القطن هي أولى مشكلات النظام الناصري مع البنوك الأجنبية، فمنذ وقوع الانقلاب راحت تلك البنوك تتصرف بحذر متزايد تجاه المشاريع الصناعية واقتصرت أكثر فأكثر على تمويل القطن حتى أصبح نشاطها الوحيد تقريبًا[416]، كذلك لجأت بشكل متزايد إلى إخراج الودائع من البلاد[417]. ففي الوقت الذي لم يلعب فيه رأس المال الأجنبي دورًا إيجابيًا لصالح مشروعات الحكومة، لم يتخذ كذلك موقفًا محايدًا، وأصاب الحكومة بالمخاوف بموقفه من تمويل القطن في 1956 كإجراء عقابي لها لتأميم قناة السويس. وقد قررت الحكومة أن ترد، لا دفاعًا عن نفسها فحسب، بل وكإجراء عقابي لإنجلترا وفرنسا. والأهم على الإطلاق أن الناصريين قد وجدوا الفرصة مناسبة للاستيلاء على شركات أجنبية كمجرد مكسب فوري.

لم تحمل عملية التأميم أي مخاطر مباشرة، بل بالعكس، وفرت ملايين الجنيهات. فقد ساهمت المشاريع المؤممة بـ35 مليون جنيه في تمويل الخطة الصناعية 57-1960، وهو مبلغ لا يستهان به بالنسبة لمساهمة رأس المال الأجنبي الخاص في المشاريع الجديدة قبل تأميمه. فقد بات يقدم لمصر مساهمة وحيدة تقريبًا، هي تمويل صادرات القطن، بينما كان حلم تدفق المزيد منه قد تبخر، خاصة بعد حرب السويس.

وامتدت عملية التأميم إلى الشركات البلجيكية، بعد أن طردت حكومة الكونغو السفير المصري في أول ديسمبر 1960، فلجأت الحكومة إلى تأميم كافة المصالح البلجيكية في مصر، مما بدا كاحتجاج على اغتيال لومومبا[418].

وقد ظلت الاحتكارات الأجنبية تسيطر على قطاع البترول، كما استمر وجود رأس المال الأمريكي والألماني خصوصًا في بعض الشركات. وفي 1958 ألغى عبد الناصر سياسة الانفتاح التي أطلقها في 1952 وشدد من القيود على رأس المال الأجنبي، وإن لم يصدر قرارًا يمنع دخوله. وكانت أهم الشروط الجديدة، أن يقتصر دوره على الاستثمار في المشاريع التي تفتقر مصر إلى الخبرة الفنية فيها[419]. وفي نفس العام أعيد العمل ثانية

---

[416] متولي، نفس المرجع، ص 274.

[417] نفس المرجع، ص 275.

[418] مابرو، المرجع السابق، ص 197.

[419] أوبريان، المرجع السابق، ص 268.

بالقانون 138 لعام 1947، وذلك بعد إلغائه في أعقاب انقلاب يوليو 1952، وهو الذي يقضي بتحديد نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي في المشاريع المشتركة بـ49% كحد أقصى، وتحديد نسبة عدد وأجور العاملين الأجانب.

لم تكن ضمن مشاريع الضباط لدى تأميمهم لرأس المال الأجنبي فكرة تحقيق الاستقلال الاقتصادي، فقد كان دور رأس المال الأجنبي واضحًا منذ البداية، ولكنه لم يبدو في عيون الضباط أداةً للسيطرة الاستعمارية إلا بعد حرب 1956، حيث لم يستجب لخطط الحكومة. والحقيقة أن الضباط ما تقاعسوا في سنوات حكمهم الأولى عن إصدار التشريعات والتصريحات التي تطمئن الإمبرياليين. وكانت مصر معروفة في ذلك الوقت للمستثمرين الغربيين بأنها أرخص بلد في العالم بالنسبة للعمالة وأقلها بالنسبة للضرائب[420]. والعامل المشترك بين سياسة تشجيع رأس المال الأجنبي إلى أقصى حد دون الدخول في حلف عسكري غربي، وقرارات التأميم اللاحقة هو المطالب المحلة للشعب، الاقتصادية والوطنية، والمتمثلة في النهاية في التهديد الكامن لاستقرار السلطة الجديدة، والذي حفزها على تحقيق أعلى معدل لنمو الناتج المحلي والتشغيل، سواء باتباع سياسة انفتاحية، أو بتأميم رأس المال الأجنبي، علاوة على الحفاظ على مظهر الاستقلال الوطني. فالنظام الذي طالما تدلل على راحة الولايات المتحدة وبريطانيا في الفترة من 1952 حتى 1955 لم يلجأ إلى الصدام في 1956/1955 وما بعده إلا مضطرًّا بحكم الضرورة الملحة وليس بفضل نيات وطنية مبيتة. ويبدو أن الولايات المتحدة كانت تستطيع ببعض الحكمة أن تحرك الأمور بدرجة ما في اتجاه مختلف، إلا أنها لم تستطع أن تقدر وضع حكومة عبد الناصر وإمكانياتها، فلم تستوعب نوع ومدى الالتزامات التي تقيد هذه الحكومة تجاه مختلف طبقات المجتمع بضغوطها المختلفة. وباختصار لم تقدر الولايات المتحدة أن عبد الناصر لم يكن يستطيع، حتى لو رغب، أن يستسلم لها كليةً.

صورت الحكومة عمليات تأميم الشركات الأجنبية كضربة نهائية للسيطرة الاقتصادية الإمبريالية. إلا أن هذا الأمر لا علاقة له بالاستقلال أو التبعية الاقتصادية، فالاقتصاد الأمريكي نفسه، ليس المستقل فقط بل المهيمن، مكتظ منذ نشوئه بروؤس الأموال الأجنبية التي انخفضت نسبة مساهمتها بالتدريج. فالعبرة بوضعية الاقتصاد ككل في السوق العالمي.

## الضغط على رأس المال الخاص:

حين فشلت سياسة تشجيع رأس المال الخاص، أصبح لا مفر بالنسبة للناصرية من ليِّ ذراعه لتحقيق النمو المطلوب، فالدولة قد قدمت كل إمكانياتها الفعلية. وقد بدأت هذه السياسة فعليًّا بعد حرب 1956، خاصة أن المد القومي كان قد انتشر وطرح شعارات أكثر راديكالية. وقد صار النظام الناصري يستخدم الشعارات القومية ويوثق علاقاته مع

---

[420] بيليايف & بريماكوف، مصر في عهد عبد الناصر، ص 90.

**الاتحاد السوفيتي ويشدد هجماته الإعلامية على الإمبريالية، مما زاد رأس المال الفردي إحجامًا عن الاستجابة لتوصيات الحكومة.**

**وحين طرحت الحكومة سندات السد العالي للبيع لم يشتريها أحد، فكان موقفًا محبطًا للسلطات ومحرجًا لها في الوقت نفسه، وأصبح الموقف يتضمن -بالقوة- حالة الحرب بين الناصرية ورجال الأعمال. فبدأت سياسة الضغط والقهر من جانب السلطة تجاه هؤلاء:**

*** تقرر أن تمتلك "المؤسسة الاقتصادية"، التي أنشئت عام 1957، نسبة معينة من أسهم بعض الشركات، وأن يكون للحكومة حق التدخل في شؤون الشركات وحتى في تعيين الإدارات، بحجة تملكها لنسبة من الأسهم، حتى وإن كانت صغيرة. كما أصبح للمؤسسة حق شراء الأسهم من أي شركة في أي وقت.**

*** تقرر ألّا يقوم الفرد الواحد برئاسة أكثر من إدارة شركة واحدة والاشتراك في إدارة أكثر من شركتين.**

*** تقرر عدم بيع جزء كبير من الشركات الممصرة لرأس المال الخاص. وقد استمر نمو المؤسسة الاقتصادية حتى أصبح قطاع الدولة هو المصدر الرئيسي للتراكم في الصناعة.**

*** تم تأميم البنوك الزراعية والتعاونية عام 1958.**

**ومن الملاحظ أن الحكومة بدأت تتشدد مع البنوك بوجه خاص. فأصبح يُفرض على بنك مصر الدخول في مشاريع معينة، خصوصًا مشاريع الصناعات الوسيطة، بينما كان البنك يميل أكثر إلى مشاريع الصناعات الاستهلاكية، خصوصًا المنسوجات. وقد لجأت الحكومة إلى تعيين مديري البنك لإحكام السيطرة عليه. وبعد تأميم البنوك الأجنبية أصبحت الحكومة تتحكم في النظام المصرفي، وبالتالي في تمويل سياستها الإنمائية.**

*** تقرر ألّا يساهم أي بنك في ملكية ما يزيد عن 25% من رأس مال أي شركة.**

*** وردًّا على اندفاع رجال الأعمال إلى الاستثمار في المساكن، تقرر تخفيض إيجارات المساكن عام 1958 بنسبة 20%[421]، مما أدى إلى تقلص الاستثمار العقاري بنسبة كبيرة، من 59 مليون جنيه عام 1958 إلى 43 مليون جنيه عام 1959. وكان قد تقرر عام 1956 إخضاع بناء العمارات أو إصلاحها لنظام الرخص الرسمية، إذا زاد المبلغ المنصرف عن 500 جنيه.**

*** تم إخضاع المستوردين إلى نظام تراخيص الاستيراد، كما فَرَضت مزيدًا من القيود على استيراد الكماليات[422].**

---

[421] أوبريان، المرجع السابق، ص 119.

[422] **Hansen & Marzouk, Op. cit., P.195, p. 197**

* تم جعل نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين لا تزيد عن تلك الموزعة في العام السابق بأكثر من 10% (تم توزيع 40% من الأرباح على المساهمين عام 1958)، وأن يتم استثمار 5% من الأرباح الموزعة على المساهمين في سندات حكومية، وذلك لجعل أكبر قدر ممكن منها مقيدًا في المشاريع. ولكن الحكومة اضطرت إلى تعديل نسبة زيادة الأرباح الموزعة إلى 20% من الأرباح الموزعة في العام السابق على الأكثر، وذلك بعد أن لجأ أصحاب الأسهم إلى طرحها في الأسواق، فتدهورت بالتالي أسعارها.

* قامت الدولة بشراء 25% من أسهم الشركات العاملة في استصلاح الأراضي.

* قرر وزير الصناعة إخضاع إنشاء المصانع الجديدة لنظام الرخص الرسمية لمعاكسة ميل رجال الأعمال إلى إنشاء الصناعات الاستهلاكية[(423)].

* لجأت الحكومة إلى إجراء بعض الإصلاحات في النظام النقدي، منها جعل تحديد حجم الغطاء الذهبي في يد رئيس الجمهورية. كما أدخلت الأوراق التجارية إلى الغطاء، وتقرر "ترشيد" الرقابة على النقد الأجنبي، ففرضت قيودًا على التحويلات السياحية، وتقرر أيضًا زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى نصف مليون جنيه، وأن يكون البنك على هيئة شركة مساهمة[(424)]. وفي 1957 امتنع البنك الأهلي عن إقراض الحكومة بحجة الخوف من التضخم، فلجأت الأخيرة إلى إصدار قانون يجبر البنك على وضع ما في حوزته من عملات أجنبية تحت تصرفها، كما تقرر ألّا يجمع الشخص الواحد بين عضوية مجلس إدارة بنكين[(425)].

وأدت هذه القرارات إلى زيادة أزمة الثقة بين الحكومة ورجال الأعمال، وكان كل طرف "محقًّا" من وجهة نظره، فكان كل منهما منسجمًا مع مصلحته الخاصة وإمكانياته الذاتية. وكان من الطبيعي أن يؤدي تشدد الحكومة وقمعها لرجال الأعمال إلى رد فعل مضاد، فبدأت رؤوس الأموال تُهرب إلى الخارج بمعدلات كبيرة، مما اضطر الحكومة عام 1959 إلى إلغاء تداول الأوراق المالية من فئة الخمسين جنيهًا والمائة جنيه، لضرب مهربي النقد. كما زاد ميل رجال الأعمال إلى الأنشطة التجارية والمضاربة لسهولة تحريك رأس المال فيها، وللتهرب من القوانين المفروضة على رأس المال الصناعي. كما لجأ أصحاب المصانع إلى المبالغة في تقدير نسبة العادم والاحتياطيات المطلوبة.

وقد ضاعف من خوف رجال الأعمال تصاعد هجمات الصحافة على الرأسمالية والاستغلال في أواخر الخمسينات، وأوائل الستينيات. بل كان بعض المسؤولين يهاجمون رجال الأعمال بضراوة[(426)].

---

(423) أوبريان، المرجع السابق، ص 121.

(424) محمد رشدي، التطور الاقتصادي في مصر، الجزء الثاني، ص 235.

(425) إسماعيل صبري عبد الله، تنظيم القطاع العام، ص ص 262-263.

(426) أوبريان، المرجع السابق، ص 167.

لقد أصبح من الواضح أن كبش فداء جديد كان يتقدم مرغمًا، فكان يجب -من وجهة نظر الناصرية- أن يلقي كل الفشل على عاتق رجال الأعمال الذين كانوا مطالبين بما يفوق طاقاتهم المحدودة. وكان تصاعد موقف الحكومة العنيد من رأس المال مبشرًا بصدام عنيف، استعد له هؤلاء على طريقتهم الخاصة، فتم سحب كميات ضخمة من الودائع من البنوك وانتشر اكتناز النقد بسرعة، مما اضطر الحكومة للجوء إلى سياسات أكثر تشددًا، فلجأت -على سبيل المثال- إلى فرض الحراسة على البنك التجاري المصري لاتساع نشاطه في تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج[427].

ومن الواضح أن حوار الطرشان قد دار بين الدولة ورجال الصناعة. فالدولة تطلب ما لا يستطيع التاجر-الصناعي أن يقدمه، بينما لم توفر هي المناخ الملائم لرجل الصناعة الحقيقي. ومن الجهة الأخرى كان رجال الصناعة يطالبون الدولة بما لا تستطيعه، يطالبونها بأن تكون دولتهم هم بالذات، بينما لم يكونوا قادرين على وضعها تحت سيطرتهم. وفي غياب رأس المال الأجنبي، لم تكن الناصرية بقادرة على المحافظة على عملية التنمية في نفس الإطار الاجتماعي إلا بأخذ المبادرة مع تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية وقمع رجال الأعمال. وبسبب مشروع الوحدة المصرية السورية، ومن أجل عيون رجال الأعمال السوريين، تأجلت المعركة، والتي كان نشوبها متوقعًا بعد نهاية حرب السويس[428]. واضطر الناصريون إلى تحمل رجال الأعمال مؤقتًا والاكتفاء بقتلهم ببطء. كذلك نضع في الاعتبار أن المساعدات الأمريكية التي بدأت تتدفق على النظام بعد الوحدة قد أسهمت في تقوية أعصاب الضباط وبالتالي ضاعفت قدرتهم على تأجيل المعركة المنتظرة خوفًا من مضاعفاتها على الوحدة. ومع ذلك لم تكن الوحدة ولا المعونة الأمريكية بقادرة على درء المعمعة نهائيًّا، بعد أن انطلق السهم.

## 3. الخطة الصناعية: 1957-1960:

بعد حرب السويس وضعت الدولة أيديها على كميات ضخمة من الودائع في البنوك ومدت سيطرتها إلى عشرات الشركات الكبيرة، وأصبح في نطاق ملكيتها عدد كبير من الشركات تحت إشراف المؤسسة الاقتصادية. لذلك تطلعت الدولة إلى تنفيذ مشروع خطة صناعية بهدف زيادة معدل نمو الإنتاج الصناعي من 6% إلى 16% سنويًّا وزيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 11% إلى 19%. ولا يبدو هذا الطموح كبيرًا بالمقارنة بما تم تحقيقه بالفعل في بلدان شرقي آسيا في نفس الفترة أو في اليابان والاتحاد السوفيتي وألمانيا بعد الحرب. وكان من المقرر استثمار 330 مليون جنيه في الصناعة لتحقيق المعدل المطلوب من النمو، ووُضِع في نفس الوقت هدف آخر

---

[427] محمود متولي، المرجع السابق، ص 247.

[428] نفس المرجع، ص 287.

أوبريان، المرجع السابق، ص 135.

هو تشغيل 120 ألف عامل جديد في الصناعة، فحتى ذلك الوقت كان مستوى التشغيل يقل عن مستواه عام 1947.

وراحت الدولة تتعشم من جديد في تدفق رأس المال الأجنبي، رغم تأميم معظم الشركات الأجنبية بعد الحرب، ذلك أن العلاقات مع الغرب قد عادت إلى مجراها الطبيعي بعد الوحدة مع سورية. وكذلك كان عندها بعض الأمل في نجاح إجراءاتها المقيدة لرأس المال الخاص، ولكن شكل نقص التمويل عقبة حقيقية. إذ لم يتدفق رأس المال الأجنبي الخاص بالرغم من تسوية مسألة التعويضات للشركات الأجنبية في 1959/1958[429]، وتحسن العلاقات مع البلدان الرأسمالية. فالهجوم الإعلامي على الاستعمار والإمبريالية لم يتوقف حتى أثناء الحرب الصليبية ضد الشيوعية في 1959/1958 والدعاية ضد الاتحاد السوفيتي. فلم تكن حرب 1956 ببعيدة عن ذاكرة الجماهير العربية، وكانت الثورة العراقية تخطف الأبصار. وحتى بعد أن صادرها عبد الكريم قاسم استمر يرفع الشعارات الوطنية، ويمثل تحديًّا قويًّا لعبد الناصر في المشرق. ولذلك كان الهجوم الإعلامي على الإمبريالية لايزال ضروريًّا، بل وازدادت ضرورته بعد ثورة العراق، ذلك أن الناصرية كانت في حاجة إلى المحافظة على صورتها القومية. كذلك تعمقت الأزمة بين الحكومة ورجال الأعمال، فلم يحدث الإقبال المنشود. وحتى الحكومة لم تستطع أن تدبر حصتها المقررة من رأس المال، فقد كان مقررًا أن تساهم بـ61% ولكنها لم توفر سوى 30-40% فقط من رأس المال الذي تم استثماره، وقدمت البنوك والشركات الممصرة معظمه[430].

وبذلك جاء عام 1960 ولم يتم استثمار سوى 43% من حجم الاستثمارات المطلوبة، منها 80-90 مليون جنيه استثمرت في مشاريع مكتملة[431]. ويرجح مابرو & رضوان أن جزءًا من هذا المبلغ استثمر قبل عام 1957 وحُسب ضمن استثمارات الخطة.

كذلك لم يتحقق معدل النمو المطلوب:

جدول (32)

الرقم القياسي للإنتاج الصناعي والكهرباء[432]

---

[429] بيلياييف & بريماكوف، المرجع السابق، ص 91.

[430] مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 97.

[431] قدرها مابرو & رضوان بـ90 مليونًا، نفس المرجع، ص 97. أما دويدار فقد قدرها بـ78.3، استثمرت في الشركات الكبيرة، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، ص 473. ويرجح مابرو & رضوان أن 83 مليون جنيه هي كل ما تم استثماره في مشاريع مكتملة. كما أضاف سمير رضوان أن هذا المبلغ يشتمل على 6.2 مليون جنيه استثمرت في قطاع المناجم، المرجع السابق.

[432] Hansen & Marzouk, Op. cit., p.193

| السنة | الرقم القياسي |
|---|---|
| 1952 | 100 |
| 1955 | 115 |
| 1957 | 130 |
| 1958 | 144 |
| 1959 | 148 |
| 1960 | 161 |

ويوضح هذا الجدول أن معدل النمو السنوي للإنتاج الصناعي قد بلغ 6.5% خلال الفترة من 1957 إلى 1960 وهو معدل يزيد بمقدار 0.5% فقط بالمقارنة بأعوام 1952-1956. وكان من الممكن أن يكون الفشل أكبر بكثير لولا قرارات التأميم التي وفرت معظم مساهمة الحكومة في الاستثمارات التي تمت والتي تقدر بـ30-40%، بينما ساهم القطاع الخاص بـ60% منها[433].

واضطرت الحكومة عام 1960 إلى التوقف عن الإصرار على إتمام خطتها بعد أن اتضح تمامًا أنها قد فشلت، وتقرر وضع بقية المشاريع المستهدفة في إطار خطة أوسع تنفذ خلال أعوام 1960-1965 وكان على الحكومة أن تدبر منذ البداية مصادر تمويل أكثر أهمية، خاصة أن نهاية الخمسينات قد شهدت التناقضات الاجتماعية وهي على وشك الانفجار.

## 4. النتائج العامة للسياسة الاقتصادية في الخمسينات:

### * النمو ومدى كفاءة الأداء:

بلغ معدل النمو السنوي للناتج القومي في الفترة من 1945 إلى 1951، 5-7%، بينما بلغ-4.5% في الفترة من 1951 حتى 1954، ثم عاد فارتفع إلى 4.7% في الفترة من 1953/1954 إلى 1962/1963[434]. ولاشك أن معدل النمو بعد حرب السويس قد فاق ذلك الذي قبلها وإن كان بدرجة ضئيلة، وفي هذه النقطة بالذات يتفق كل من هانسن ومابرو & رضوان وأوبريان ومرزوق وميد. وهو على العموم معدل نمو ليس بالغ الانخفاض ولكنه لم يتخط كثيرًا معدل ما قبل 1952. وقد ارتفع الإنتاج القومي بالنسبة للفرد الواحد بعد الانقلاب ولكن بمعدل زيادة سنوي يقل كثيرًا خلال الفترة من 1950 إلى 1960 مقارنة بالفترة من 1945 إلى 1950، وذلك بالأسعار الثابتة:

---

[433] مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 97.

[434] وقدره معهد التخطيط القومي بـ2.5-2.9% سنويًا خلال الفترة من 1952/1953 إلى 1956/1957. علي الجريتلي، التاريخ الاقتصادي للثورة 1952-1966، ص 194.

## جدول (33)

### الإنتاج القومي للفرد الواحد بالجنيه بأسعار 1954[435]

| السنة | الإنتاج للفرد الواحد |
|---|---|
| 1945 | 38 جنيهًا |
| 1950 | 45.8 جنيهًا |
| 1957 | 44.5 جنيهًا |
| 1960 | 49.5 جنيهًا |

وقد كانت مساهمة مختلف القطاعات في النمو المتحقق تقل عن أحجامها النسبية في الاقتصاد لصالح قطاع الصناعة:

## جدول (34)[436]

| | مساهمة القطاعات في القيمة المضافة عام 1952 (%) | مساهمتها في النمو المتحقق من 1952-1960 (%) |
|---|---|---|
| زراعة | 31.5 | 22.8 |
| صناعة وكهرباء | 8.75 | 24.8 |
| نقل ومواصلات | 8.3 | (*)11.6 |
| خدمات مالية | 2.4 | - |
| تجارة | 15 | 15.6 |
| إسكان | 6.7 | 4.7 |
| إدارة حكومة | 12.7 | - |
| خدمات أخرى | 12.3 | 14.4 |
| بناء | 2.3 | 2.5 |

* هذه النسبة المرتفعة تعود إلى أعمال قناة السويس.

---

(435) أوبريان، المرجع السابق، ص 399.

(436) حسب على أساس معطيات أوبريان، المرجع السابق، ص 388، ومابرو الذي اعتمد على مجموعة هانسن/ميد، المرجع السابق، ص 258.

ومع ذلك شهدت تلك الفترة تقلصًا في معدل التراكم الصافي لرأس المال الصناعي، وهي حقيقة مناقضة للانطباع الأوَّلي الذي تعطيه الإحصائيات التقليدية، وتوضحها تمامًا طريقة سمير رضوان:

**جدول (35)**

**معدل التكوين الرأسمالي في الصناعة المصرية بالمليون جنيه[437]**

| الفترة | تراكم رأس المال الدائم خلال الفترة |
|---|---|
| 1950-1945 | 122.99 |
| 1956-1952 | 126.8 |
| 1960-1957 | 58.1 |

وقد شهدت الصناعة خلال تلك الفترة اتجاهًا واضحًا نحو التنوع، كما ازداد الحجم النسبي لصناعة السلع الوسيطة التي كانت كثافة رأس المال فيها مرتفعة بالنسبة لمجمل الصناعة. وزادت مساهمة الصناعات التالية في القيمة المضافة للصناعة من 25.5% إلى 33.3%: الأخشاب والورق والمطاط والكيماويات والبترول والمنتجات غير المعدنية والمعادن الأساسية والمنتجات المعدنية، وذلك على حساب الصناعات التقليدية في مصر. ولكن استمر التوسع في صناعة المنسوجات بنفس المعدل. أما السلع الدائمة فقد تقلص دورها في القيمة المضافة للصناعة من 3.6% إلى 3.1%[438].

ولم تشهد تلك الفترة أي ظهور للصناعات فائقة التطور: الإلكترونيات والتجهيزات التي تعمل بالتحكم الآلي، والآلات الحديثة، إلخ، بل ظلت البلاد تعتمد على استيراد السلع الرأسمالية بكافة أنواعها.

واستمر طابع الإنماء الصناعي، إحلال الواردات كما هو، فانخفض معدل استيراد السلع الاستهلاكية المصنعة:

**جدول (36)**

**التوزيع النسبي للواردات الصناعية (%)[439]**

---

[437] حسبت على أساس معطيات سمير رضوان، وهي بأسعار 1960 وبعد احتساب معدل استهلاك 6.25% للآلات، 2% للمباني سنويًا، ولا يشمل ذلك النقل والكهرباء والتشييد والتخزين.

[438] مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 139.

[439] مصطفى السعيد، المرجع السابق، ص 220.

| السنة | غذائية | استهلاكية | وسيطة | استثمارية |
|---|---|---|---|---|
| 1950 | 23 | 22.2 | 40.3 | 14.6 |
| 1960 | 21.3 | 14.5 | 39.4 | 24.8 |

**ويمكن إيجاز التغيرات التي حدثت في الصناعة كما يلي:**

*** زيادة درجة التنوع، خصوصًا في السلع الوسيطة، ولكن لم يشهد القطاع تغيرات ثورية، مثل ظهور ونمو صناعة السلع الرأسمالية، أو إحداث تطور هائل في الإنتاجية أو حتى على الصعيد الكمي، بتحقيق قفزات كبيرة في معدل نمو الإنتاج. ومع أن معدل الادخار من الناتج القومي لم يرتفع إبان تلك الفترة بدرجة كبيرة ولم ترتفع نسبة الاستثمارات إلا بدرجة طفيفة، إلا أن معدل الاستثمار قد زاد عن معدل الادخار من الناتج القومي، وتم تمويل هذا الفرق من القروض الأجنبية والمعونات التي بلغت عام 1957-1958 أرقامًا كبيرة كما يلي:**

**جدول (37)[440]**

| البلد | القروض بالمليون جنيه |
|---|---|
| ألمانيا | 44 |
| فرنسا | 12 |
| اليابان | 10 |
| سويسرا | 3 |
| المجموع | 69 |

**وهذه القروض كانت تساوي 25% من دخل البلاد بالعملة الصعبة، وكانت مصدرًا لـ 30% من التمويل الكلي لخطة 1957-1960.**

**جدول (38)**

**نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي[441]**

| السنة | معدل الادخار (%) | السنة | معدل الادخار (%) |
|---|---|---|---|
| 1953/1952 | 11.9 | 1966/1965 | 14(*) |

[440] بيليايف & بريماكوف، المرجع السابق، ص 86.

[441] مابرو، المرجع السابق، ص 287.

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1957/1956 | 13.4 | 1968/1967 | 8.2 |
| 1961/1960 | 14.2 | 1970/1969 | 10.6 |
| 1963/1962 | 11.6 | - | - |

* في تلك الفترة كان يتم تسجيل المخزون السلعي ضمن المدخرات.

بالإضافة إلى ذلك تم استنفاذ الأرصدة الاسترلينية لدى بريطانيا، كما لعب الدعم السوفيتي دورًا كبيرًا في امتصاص منتجات التصدير، خاصة من القطن والأرز[442]. وبوجه عام ازداد الاعتماد على الخارج في مجال التمويل. وأظهرت خطة 1957-1960 أن ضعف مصادر التمويل كل عقبة كبيرة، وظلت البلاد عاجزة عن ضمان مواردها من العملة الصعبة. فالقطن ظل هو المحصول الرئيسي للتصدير، بينما أخذت أسعاره تتدهور في السوق العالمية بعد انتعاش صناعة الألياف الصناعية وتطور وسائل الإنتاج في البلدان الرأسمالية بتخفيض نسبة العادم. والأدهى من ذلك أن الاعتماد على الخارج لم يقتصر على رؤوس الأموال فحسب بل ازداد أيضًا بالنسبة للسلع الغذائية والاستهلاكية عمومًا، وقد استنفذت الأرصدة الاسترلينية في استيراد هذه المواد أساسًا بالإضافة إلى تعويضات أسهم قناة السويس، وفي نفس الوقت استمر توزيع الفائض شديد الجنوح نحو قطاع العقارات والأنشطة التداولية والاستهلاك الترفي. والخلاصة أن كفاءة الاقتصاد لم تتحسن بعد إجراءات حكومة الضباط، بل على العكس سارت إلى الأسوأ. لقد نما حجم الاقتصاد محتفظًا بكل اختلالاته الأساسية، بينما تم هذا النمو بتكاليف باهظة بالنسبة للنتائج، مما زاد من صعوبة النمو الذاتي في المستقبل.

وقد زادت السياسية الاقتصادية الناصرية من ضعف أداء الاقتصاد. فإجراءات تشجيع رأس المال الخاص جاءت بعكس النتائج المطلوبة منها، مما أجبر السلطات على تمويل عملية الاستثمار بنفسها في الوقت الذي لم تكن تملك فيه الإمكانيات الكافية لذلك. وفي الوقت نفسه عرقلت سياستها من نمو مواردها الذاتية: الإعفاءات الضريبية، دعم الصناعات الجديدة، إلخ. ولم يعوّض ذلك جزئيًّا سوى عمليات تأميم الشركات الأجنبية. كما أن الميل إلى تخفيض قيمة الجنيه المصري لم يحقق أي مكاسب، فتدهورت أسعار الصادرات وازدادت أعباء الواردات دون أن تتحقق زيادة في الصادرات تعوض ذلك. وفي الحقيقة كان تخفيض قيمة الجنيه على مدى السنوات 1952-1962 إجراءً اضطراريًّا يعكس حالة قوى السوق الفعلية.

## * ازدياد حدة التناقضات الاجتماعية:

اتخذت الحكومة الناصرية إجراءات مشجعة لرأس المال والتي لم تلغ الإجراءات المتشددة التي اتخذت بعد حرب السويس معظمها. بالإضافة إلى ذلك فقد شجعت عمليات

---

[442] قدر الباحث السوفيتي لوتسكيڤتش أنه في 1955-1956 أنقذت الدول الاشتراكية مصر من كارثة اقتصادية، بينما تدهورت التجارة مع نفس البلدان عام 1958 بسبب عودة العلاقات مع الغرب، المرجع السابق، ص 135.

الاندماج بين الشركات مع منح الباحثين عن المعادن حقوقًا احتكارية أقوى وأكثر دوامًا[443]. هذا أدى إلى انتعاش هائل لرجال الأعمال من تجار ومقاولين وأصحاب أسهم ووسطاء من كل نوع على حساب العمال والفلاحين الفقراء والموظفين. ويتبين ذلك في المعطيات الآتية:

### جدول (39)

### ارتفاع معدل الربح والأجور خلال الفترة من 1954 إلى 1959[444]

| الصناعة | الزيادة في معدل الربح (%) | الزيادة في الأجور |
|---|---|---|
| النسيج | 14 | %3 |
| التشييد | 30 | |
| الصناعات الغذائية | 37 | |

وقد بلغ معدل الربح السنوي عام 1958/1957 بالنسبة للصناعات الغذائية 38.8%، وبالنسبة للمنسوجات بلغ 25.5%. هذا بينما ارتفع الدخل النقدي للعامل سنويًا خلال الفترة من 1952 إلى 1960 بـ2.9% فقط[445]. وقد تناقص نصيب العمل من القيمة المضافة خلال السنوات بين 1952 و1960 في المشاريع التي يعمل بها أكثر من 10 عمال من 40.6 إلى 33.4 إلى 34.8 إلى 34.1 إلى 30.6 إلى 31.7%[446]، وذلك على نقيض ما حدث في السنوات السابقة على انقلاب يوليو. فخلال الفترة من 1939 إلى 1950 ارتفعت نسبة الأجور والمهايا من الدخل القومي من 31.2% عام 1939 إلى 35.6% عام 1942، إلى 36.8 عام 1945، إلى 38% عام 1950[447]. ويدل تسلسل الوقائع إلى وجود علاقة بين التدهور النسبي للأجور منذ انقلاب يوليو وبين السياسة الاقتصادية للحكومة في تلك الفترة.

### جدول (40)

### نسبة الأجور والمهايا من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية للمنشآت التي يعمل بها 10 عمال فأكثر[448]

---

[443] أوبريان، المرجع السابق، ص 262، ص 263.

[444] بيليايف & بريماكوف، المرجع السابق، ص 89.

[445] Hansen & Marzouk, Op. cit., p.143

[446] مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 235.

[447] عبد المغني سعيد، إلى أين يسير اقتصاد مصر، ص 18.

[448] Hansen & Marzouk, Op. cit., p.136

| السنة | عدد عمال المنشأة | | |
|---|---|---|---|
| | 10-49 عامل | 50-499 عامل | 500 عامل فأكثر |
| 1951 | %49 | %40 | %38.9 |
| 1960 | %35.1 | %29 | %32.7 |

وبالأرقام بلغ عائد قطاع الأعمال ككل، الذي يشتمل على الشركات التي تملك الدولة على الأقل 51% من رأسمالها، في 1960/1961: 63.458.9 مليون جنيه بينما بلغ عائد الأجور في نفس القطاع 11.928 مليون[449]. وباختصار بلغت الفوارق الطبقية في آخر الخمسينات هوة عميقة وأصبح من الواضح أن الناصرية قد شجعت رجال الأعمال على حساب الطبقات الأدنى بالرغم من الإصلاحات الاجتماعية التي قدمت للأخيرة، وأهمها الإصلاح الزراعي وتوسيع التعليم. وقد أدى الفشل في تحقيق معدل زيادة مرتفعة للقيمة المضافة وتوفير مصادر محلية مهمة للتراكم مع عوامل أخرى إلى الخوف من اشتعال الحركة الجماهيرية، خاصة بعد الوحدة المصرية السورية. وقد دفع هذا الخوف الناصرية إلى شن حملة إعلامية قاسية ضد القوى القومية الراديكالية واليسار في المنطقة العربية كلها، مع الاهتمام بمهادنة الغرب على الصعيد العملي. ورغم ذلك كانت الصحافة تجد نفسها مضطرة إلى الإشارة إلى عوامل التذمر الكامنة. فطرحت على سبيل المثال ما عرف وقتها بأزمة المثقفين[450]، وأحوال عمال التراحيل والفلاحين والموظفين، واشتد هجومها على الرأسماليين والاستغلال، وكبار ملاك الأراضي، إلخ. فمن جهة كانت عوامل التذمر تزداد، ومن جهة أخرى كان اتهام رجال الأعمال يبرئ الحكومة، لذلك راحت الأخيرة تُقبِل في الفترة اللاحقة على خطوات إصلاحية واسعة.

## * نمو قطاع الدولة الاقتصادي:

انتهت الخمسينات بتكون قطاع دولة كبير يتحكم في الجهاز المصرفي وجزء كبير من الجهاز الإنتاجي. ومع أنه لم يستطع أن يحقق قفزة في كفاءة الأداء الاقتصادي، فقد كان هو المنقذ الوحيد في ظل ظروف تلك الفترة من خراب معمم. إلا أنه لم يكن حلًّا جذريًّا لأزمة النظام بل كان فقط مسكنًا لها، بل وكان مسكنًا مكلفًا.

لقد تكون قطاع الدولة الاقتصادي في سياق محاولة الناصرية المحافظة على استقرار سلطتها، وذلك بآليات عدة، كان من ضمنها التخفيف من حدة الأزمات الاجتماعية-الاقتصادية. فالناصرية لم تكن تقدم التسهيلات للصناعة من أجل رجال الصناعة، بل من أجل الصناعة نفسها بهدف تحسين الجهاز الإنتاجي، بغرض امتصاص البطالة ووقف تدهور مستوى المعيشة حسب ما توقع المخططون.

---

[449] محمود متولي، المرجع السابق، ص 309.

[450] بيليايف & بريماكوف، المرجع السابق، ص 233.
أنور عبد الملك، المرجع السابق، ص ص 199-224.

**وقد لعب ضعف ورود رأس المال الأجنبي الخاص دورًا إيجابيًا في نمو قوة السلطة الناصرية، وجاءت حرب 1956 لتعطيها فرصة جديدة للإجهاز -تقريبًا- على هذا الرأسمال، هذا بالرغم مما أدى إليه ذلك من ضعف الأداء الاقتصادي. *لقد ضعف الاقتصاد بينما قويت السلطة السياسية* للزمرة الحاكمة.**

## السياسة الاقتصادية في الستينات:

## الخطة الخمسية للتنمية:

**بعد فشل خطة 1957-1960 وتنامي الأزمة الاجتماعية قررت الحكومة تعبئة كل الإمكانيات الممكنة، ورصد كل طاقتها للخروج من عثرة سياساتها الاقتصادية إبان الخمسينات، واستدعت خبراء الاقتصاد من الخارج والداخل لمعاونتها في وضع خطة للتنمية الشاملة تحقق مضاعفة الدخل القومي كل عشر سنوات.**

**ورغم الفشل المحبط الذي منيت به الخطة الجديدة للحكومة ظلت دعايتها الرسمية تتغنى بإنجازات عظيمة لم تتحقق، بينما حصلت على دعم أيديولوجي فعال من بعض منظري اليسار.**

**ومن أجل إبراز ما حققته الخطة لم يصبح لدى الإعلام الناصري أي مانع من الاعتراف بفشل الخمسينات، دون أن ينسى أن يلصق التهمة برجال الأعمال. وأصبحت الخطة الخمسية في مقابل ذلك إحدى المعجزات الجديدة التي اكتشفها الإعلام الناصري ووصفها بالثورة الصناعية. وبالإضافة إلى إجراءات التأميم، صارت هناك أيضًا خطة للتنمية القومية الشاملة تحقق خطوة على الطريق إلى الاشتراكية، وهكذا.**

**ورغم الدعم الغربي الكبير لمشروعاتها اعتبرت الخطة الخمسية في الإعلام والفكر الناصريين مبررًا كافيًا لكي تشن الإمبريالية عدوانها على مصر عام 1967 بواسطة إسرائيل. بل واعتبر البعض أن ما اعتبره نجاحًا للخطة هو الدافع الأول وراء هذا العدوان.**

**وبغض النظر مؤقتًا عن الملكية "العامة" لوسائل الإنتاج في العهد الناصري، لم تكن خطة 1960-1965 بالخطة التي تتضمن خطوة على الطريق إلى إقامة مجتمع بلا طبقات. وكما سيتضح بعد قليل لم تكن تتضمن أيضًا خطوة لإقامة بنية اقتصادية متقدمة أو مستقلة. بل ولم تكن أيضًا من الناحية التقنية البحتة خطة محكمة، حتى داخل الإطار الذي وضعت من أجله.**

**إن الأمر لا يتعلق فقط بغياب طابع التخطيط القومي الشامل، بل كذلك بنقص طابع التخطيط نفسه، كفن، كتقنية. فالخطة لم تتضمن إجراءات ما لتطوير القطاعات القائمة**

**من الاقتصاد أو المؤسسات الاجتماعية من الناحية الكيفية، ولكنها وضعت حول هدف واحد هو زيادة الدخل القومي. ولم تكن الخطة أيضًا خطة لزيادة الدخل القومي، فباستثناء الاستثمارات، لم تكن هناك أغراض معينة للخطة وإنما كانت هناك *توقعات، ورغبات*، كان من المتوقع أن تتحقق عبر الاستثمارات التي تم تحديدها من الناحية الكمية وبالنسبة للقطاعات فقط لا بالنسبة للمشروعات[451].**

**لدى وضع الخطة قدرت اللجنة المختلطة للمشاكل الاقتصادية والمالية، وهي لجنة تألفت من عدد من كبار رجال الاقتصاد، أنه في ظل الإمكانيات المتاحة من الموارد يمكن مضاعفة الدخل القومي في عشرين سنة، على أساس معدل سنوي للنمو يبلغ 3.5%. ولكن اللجنة القومية للتخطيط ووزارة الإرشاد قررا تعديل الخطة بحيث يتم تنفيذ البرنامج على أساس ثوري، وتقرر مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات على أساس تحقيق معدل للنمو يبلغ 7% سنويًا، اعتمادًا على توقعات تخص زيادة الموارد المتاحة[452].**

**وقد تمحورت الخطة بكاملها حول أمنية وحيدة هي زيادة الدخل القومي، فقد تم تحديد معدل النمو المطلوب أولًا، ثم وضعت الخطة أملًا في تحقيق هذا المعدل.**

**وقد روعيت نتيجة لذلك اهتمامات الجماهير المتعطشة إلى الاستهلاك -على حد تعبير باتريك أوبريان- أكثر من أي بلد آخر[453]. ولم يتم اختيار المشروعات بطريقة محددة سلفًا. وكان يتم إقرار المشاريع وفقًا لحجم القيمة المضافة الذي يمكن أن تنتجه بالنسبة للوحدة من رأس المال، أو دورها في توفير العملة الصعبة[454]، كما كان مقياس جدوى المشاريع متباين من إدارة إلى أخرى[455].**

**وكانت المشاريع تقترح من جانب مختلف الإدارات ولم توضع بواسطة إدارة مركزية مسؤولة. وعندما كان وزير التخطيط يرفض مشروعًا يتقدم به أحد الوزراء الآخرين على أساس عدم توفر الموارد كان بإمكان الأخير أن يحصل على موافقة رئيس الجمهورية بحجة أن وزير التخطيط يبالغ في تكاليف المشروع، وهذا مثال صارخ على التخبط. هكذا لم تُختر المشاريع لخدمة هدف تنموي عام، وإنما لعبت المبادرات الخاصة من جانب الوزراء والمسؤولين بمختلف القطاعات أدوارًا متباينة، وانتصرت المشروعات التي كان من المتوقع أن تنتج أكبر معدل للقيمة المضافة.**

---

[451] أوبريان، المرجع السابق، ص 202، ص 203.

[452] نفس المرجع، ص 139.
مابرو، المرجع السابق، ص ص 189-194.
Hansen & Marzouk, Op.cit., p. 205

[453] المرجع السابق، ص 203.

[454] مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص ص 190-191.

[455] نفس المرجع، ص ص 98-99.

أما تجميع الموارد فوُجِّه بنفس الأسلوب، فالمسؤوليات كانت مجزأة بالنسبة لتدبير الموارد، ووقعت على عاتق مسؤولي القطاعات المختلفة. ولم يوضع نظام بديل لتجميع الموارد بطريقة تحل محل نظام السوق المفتوحة، والتي لم تعد مفتوحة بالضبط بعد إجراءات الحكومة في أواخر الخمسينات. بل وحتى أرقام الصادرات والواردات والادخار وتدفق السلع لم تزد عن كونها مجرد توقعات وليست أهدافًا موضوعة. ولم تتخط فكرة السيطرة المركزية على توزيع الاستثمارات حيز النظرية. ولم يقم المسؤولون عن التخطيط بأي إجراءات لإرشاد المنتجين إلى كيفية تحقيق أهداف الإنتاج. ومن الجدير بالملاحظة هنا أن تلك الأهداف قد حددت بالنسبة للقطاعات ككل وليس بالنسبة للمشاريع.

ورغم التأميمات ومركزة الجهاز المصرفي ووضعه في يد الدولة، ظلت الوحدات المؤممة تعمل مثلما كانت تعمل من قبل، إذ ظلت تتعامل مع السوق دون الانصياع لأوامر الحكومة[456].

***هكذا كشفت تلك الخطة الخمسية أن اقتصاد السوق المركزي لا ينفي فوضى الإنتاج.***

## أهداف وتوقعات الخطة:

تمثَّل هدف الحكومة المباشر في تحقيق معدل نمو للناتج القومي الإجمالي يبلغ 40% خلال خمس سنوات (نحو 7% سنويًا)، وقد قدر خبراؤها أن تحقيق هذا الهدف يتطلب استثمار مبلغ 1636.4 مليون جنيه حسب أسعار 1959/1960، يتم توزيعه كالتالي:

جدول (41)

الاستثمارات المقررة لمختلف القطاعات في الخطة الخمسية بالمليون جنيه[457]

| القطاع | حجم الاستثمارات |
| --- | --- |
| الصناعة التحويلية | (*)384.4 |
| التعدين | 52.4 |
| الكهرباء | 138.5 |
| الزراعة | 383.2 |
| مواصلات - نقل - تخزين | 269.2 |
| إسكان | 140 |
| مرافق عامة | 47.6 |

---

[456] أوبريان، المرجع السابق، ص ص 201-205.

[457] مابرو، المرجع السابق، ص 183.

| | |
|---|---|
| خدمات | 101.7 |
| مخزون سلعي | 120 |
| المجموع | 1637 |

* مخصص 57% منها لصناعات السلع الوسيطة.

ولم يحدد المخططون وسيلة معينة لتمويل المشروعات، وإنما *توقعوا* أيضًا المصادر التالية:

- مساهمة القروض الأجنبية بنسبة ثلث الاستثمارات.

- مساهمة القطاع الخاص بـ70% من المصادر الداخلية للاستثمارات خلال العامين الأولين من الخطة، وبـ55% في نهايتها، وبـ80% من الزيادة المتوقعة للدخل القومي بين عامي 1960-1965[458].

- مساهمة الحكومة بالباقي اعتمادًا على دخل قناة السويس وبقية الإيرادات الحكومية.

وبناء على هذا التصور توقع المخططون تحقيق ما يلي:

1. تعديل الأوزان النسبية للقطاعات في الناتج القومي كالآتي:

جدول (42)

التغيرات المتوقعة لتركيب الناتج القومي خلال الأعوام من 1960 إلى 1965[459]

| القطاع | تغير مساهمته (%) من الناتج القومي |
|---|---|
| الصناعة(*) | من 21.2 ← 30 |
| الزراعة | من 31.2 ← 28.5 |
| بقية القطاعات | من 47.6 ← 41.5 |

* شاملة الكهرباء.

2. تحقيق فائض في ميزان المدفوعات في نهاية الخطة يبلغ 40 مليون جنيه عن طريق زيادة الصادرات وتخفيض الواردات[460].

---

(458) نفس المرجع، ص 289.

(459) نفس المرجع، ص 187.

(460) Hansen & Marzouk, Op. cit., p.309

3. تحقيق إحلال إجمالي صافٍ للواردات بـ117 مليون جنيه.

4. تحقيق معدلات النمو الآتية للصناعة والزراعة:

جدول (43)

المعدل المستهدف للنمو السنوي للصناعة والزراعة خلال خطة 1960-1965[461]

| القطاع | معدل النمو السنوي المستهدف |
|---|---|
| الصناعة | 14.5% بدلًا من 6.5% عام 1960 |
| الزراعة | 5.2% بدلًا من 2.5% عام 1960 |

كما تقرر أن يتم البدء في تنفيذ خطة جديدة من 1966-1970.

ولم يتقرر تغيير نمط التصنيع القائم، أي إحلال الواردات، بل وتوقعت الخطة على ضوء هذا أن يتحسن ميزان المدفوعات.

وقد واجهت الحكومة مصاعب مالية كبيرة منذ 1964، مما اضطرها لضغط الاستثمارات ووقف الإنشاءات التي لم تقطع مراحل كبيرة في إنشائها[462]. وحين جاء العام 1964/1965 لم تكن الخطة قد أنجزت بالشكل المتوقع، فتقرر مدها ثلاث سنوات أخرى، ثم تم صرف النظر عن استكمالها، وجاءت حرب 1967 لتوقف التفكير في وضع خطط جديدة.

وقد جاءت كافة التوقعات بعكسها:

1. فلم يتحقق معدل النمو المطلوب، قدر رسميًّا بـ6.5 سنويًّا[463]. ويقدر نفس المصدر زيادة الدخل القومي في الفترة المذكورة بـ37.1%[464]. لكن حسب تقدير سمير رضوان بلغ 5.5-6%. كما قدره هانس & مرزوق بـ 5.7% سنويًّا، وهما يحددان معدل نمو ناتج القطاعات أثناء الخطة على النحو التالي:

جدول (44)

---

[461] عمرو محيي الدين، فتحي عبد الفتاح، مابرو (مراجع سبق ذكرها).

[462] علي الجريتلي، التاريخ الاقتصادي للثورة 1952-1966، ص 188-189.

[463] علي صبري، سنوات التحول الاشتراكي وتقييم الخطة الخمسية الأولى، ص 57.

[464] نفس المرجع، ص 50.

**معدل النمو السنوي للقطاعات الاقتصادية خلال خطة 1960-1965 حسب هانسن & مرزوق**[465]

| القطاع | معدل النمو السنوي (%) في فترة الخطة الخمسية |
|---|---|
| الزراعة | 1.7 |
| الصناعة والكهرباء | 9.3 |
| بناء وتشييد | 11.3 |
| نقل | 11 |
| تجارة ومال | 6.2 |
| أخرى | 5.9 |
| الناتج القومي ككل | 5.7 |

**وبالنسبة للصناعة التحويلية وحدها بلغ معدل نموها حسب تقدير مابرو & رضوان، الأكثر تعاطفًا مع الناصرية، 50% خلال الفترة كلها بالأسعار الثابتة، أي 8.5% سنويًّا[466]. وهو معدل يقل عن تقدير هانس-مرزوق بـ0.8%. لكن *توقع* المخططون نموًّا يبلغ 15% سنويًّا.**

**بل وانتهت الخطة بكارثة اقتصادية. فبينما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 8.7% بالأسعار الجارية عام 1963/1964، راح يتدهور بعد ذلك، فبلغ 4.4% عام 1965/1966، ثم بلغ صفرًا تقريبًا عام 1966/1967 ثم –1% عام 1967/1968 وفقًا للإحصائيات الرسمية، فإذا حُسب الرقم الأخير بالأسعار الثابتة لعام 1964/1965 يصبح -2.5% بدلًا من -1%[467].**

**والأسوأ من ذلك أنه رغم عدم تحقيق أكثر من 60% من النمو المتوقع لقطاع الصناعة، راحت المنتجات الصناعية تتراكم في المخازن منذ أواسط الستينات. مما يعني عودة مظاهر الأزمة القديمة: أزمة 1949-1953[468]. بل ووفقًا لمابرو & رضوان كانت معدلات زيادة الإنتاج أثناء الخطة تعبر جزئيًّا عن استثمارات سابقة خلال الفترة من 1955 حتى 1960، حيث إن الاستثمارات الصناعية لا تؤتي ثمارها فورًا[469]. وهو رأي له وجاهته، إلا أنه يقود إلى نقيضه، فجزء من استثمارات الخطة يكون قد أتى ثماره**

---

(465) Op. cit., p.297

(466) حُسبت هذه النسبة على أساس الفائدة المركبة وفقًا لمعطيات مابرو & رضوان الخاصة برقم قياس الإنتاج الصناعي. التصنيع في مصر 1839-1973، ص 120.

(467) مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 67.

(468) نفس المرجع، ص 151، ص 207.

(469) نفس المرجع، ص 119.

بعد نهايتها لا أثناء تطبيقها. ألا أن هذه الملاحظة ليست في صالح الخطة الناصرية، حيث إن السنوات اللاحقة كانت سنوات أزمة وكساد وتدهور في معدل النمو، بما في ذلك نمو الناتج الصناعي.

وقد تحققت النسب التالية من توقعات المخططين لنمو إنتاج القطاعات المختلفة حسب الخطة[470]:

جدول (45)

| القطاع | النمو المتحقق للإنتاج/ المستهدف (%) |
|---|---|
| الخدمات | 135 |
| الصناعة | 55.4 |
| الزراعة | 13.1 |

رغم أن معدل المنفذ من الاستثمارات في هذه القطاعات كان:

جدول (46)

الاستثمارات الفعلية بالنسبة إلى المستهدف منها[471]

| القطاعات | النسبة (%) |
|---|---|
| الخدمات | 125 |
| الصناعة | 90.8 |
| الزراعة | 101.1 |
| السد العالي | 208.5 |
| الريّ والصرف | 75.4 |

وهذه الاختلافات الصارخة بين النتائج الفعلية والتوقعات رغم تنفيذ نسبة عالية من الاستثمارات المقررة يعكس مدى سوء التخطيط واضطراب العمل.

2. لم يتغير تركيب الناتج القومي كثيرًا ولم تتحقق التنبؤات المرغوبة:

---

[470] ط. ث. شاكر، المرجع السابق، ص 113 (هامش).

[471] لوتسكيفتش، المرجع السابق، 53.

انخفضت مساهمة الزراعة من 31% إلى 28% من الناتج القومي الإجمالي، وارتفع نصيب الصناعة والكهرباء من 20% إلى 23%[472].

وقد حققت الصناعة التحويلية وحدها 21% بدلًا من 18% من الناتج القومي الإجمالي. ومن الملاحظ أن دور القطاعات الثالثية، التي تشمل التداول والبنية الأساسية والخدمات، في الناتج قد ارتفع من 42.2% خلال الفترة من 1953/1952 إلى 1960/1959، إلى 47.8% خلال الفترة من 1960/1959 إلى 1970/1969[473] رغم أن مصر كانت وفقًا للرأي الرسمي بلدًا ناميًا وكانت بادئة من مستوى منخفض للتطور الصناعي. وهو وضع مختلف عن الوضع في البلدان الرأسمالية حيث تميل القطاعات الثالثية إلى النمو بمعدل أسرع من معدل نمو الاقتصاد ككل لأسباب تختلف جذريًا عن أسباب وجود نفس الظاهرة في البلدان المتخلفة.

وعلى عكس الضجيج الإعلامي تشير المعطيات إلى أن ما تحقق من تراكم رأس المال الدائم في الصناعة كان شديد التواضع:

جدول (47)

تراكم رأس المال الصناعي بالمليون جنيه[474]

| الفترة | تراكم رأس المال الدائم في الصناعة | التراكم السنوي | الاستثمارات السنوية في الصناعة |
|---|---|---|---|
| 1950-1945 | 122.9 | 20.15 | 26 |
| 1956-1952 | 126.8 | 25.36 | 43 |
| 1960-1957 | 40.3 | 10.07 | 53 |
| 1965-1961 | 88.2 | 17.64 | 60 |

كما كانت درجة التنويع المتحقق في الصناعة أقل منها في الخمسينات[475]، حيث تركز رأس المال الجديد في الفروع القائمة بدلًا من الاتجاه إلى فروع جديدة. هكذا كان إحلال الواردات في الخمسينات أكثر فعالية منه في الستينات من ناحية الكيف.

3. ازداد خلل الميزان التجاري وميزان المدفوعات، فازدادت الواردات بنسبة 59% بينما زادت الصادرات بنسبة 24% فقط خلال الفترة[476].

---

[472] فتحي عبد الفتاح، القرية المعاصرة، ص 109.

[473] مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص ص 258-259.

[474] حسبت باستخدام معطيات سمير رضوان، بالأسعار الثابتة لعام 1960، وبعد خصم 2% استهلاك سنوي للمباني، 6.25% استهلاك سنوي للآلات ولا يشمل التخزين والنقل والكهرباء والتشييد، ومراجع أخرى.

[475] مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 142.

جدول (48)

الصادرات والواردات بالمليون جنيه في 1965[477]

| | سنة الأساس 1960/1959 | حسب المخطط له (المتوقع) | حسب المتحقق بأسعار 1960/1959 |
|---|---|---|---|
| الصادرات | 189 | 229.2 | 228.6 |
| الواردات | 225.9 | 215 | 313.5 |
| الحساب الإجمالي | 36.9- | 14.2+ | 84.9– |

وكانت زيادة الواردات بالنسبة للناتج القومي كالآتي (%):

جدول (49)[478]

| السنة | الواردات بالنسبة للناتج القومي (%) |
|---|---|
| 1961/1960 | 16.50 |
| 1966/1965 | 21.10 |

ليس هذا فحسب، بل زاد نصيب مجمل السلع الاستهلاكية من إجمالي الواردات من 24.9% عام 1960/1959 إلى 26.4% عام 1965[479]، كذلك زادت نسبة المستورد منها إلى العرض الكلي من 4.7% إلى 6%. وتعود هذه الزيادة إلى زيادة نسبة الواردات من السلع الغذائية، وخاصة القمح والدقيق. ولكن معدل الإحلال من السلع الاستهلاكية قد ازداد بالفعل خلال نفس الفترة، إلا أن أثره قد تلاشى بفعل زيادة واردات الغذاء التي أضاعت أثر نمو الصناعة الاستهلاكية، بالإضافة إلى أحلام المخططين أيضًا[480].

وقد ارتفعت نسبة الواردات من السلع الوسيطة من 50% إلى 52.4% من مجمل الواردات الصناعية، ولكنها انخفضت بالنسبة لمجمل الواردات من 39.4% إلى 38.2%، ذلك أن نصيب المواد الغذائية من الواردات قد ارتفع في نفس الفترة من

---

(476) تم استخلاص هذه النتيجة وعلى أساس الأسعار الثابتة لعام 1960/1959 اعتمادًا على معطيات مابرو & رضوان، نفس المرجع، ص 61، ص 253،

(477) لوتسكيفتش، المرجع السابق، ص 42.

(478) مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 253.

(479) كريمة كريم، أثر العوامل الخارجية على ارتفاع الأسعار في مصر.

(480) انخفضت خلال الفترة نسبة السلع الاستهلاكية المصنعة لمجمل الواردات من 14.5% إلى 11%. عمرو محيي الدين، تقييم استراتيجية التصنيع في مصر والبدائل المتاحة في المستقبل.

21.3% إلى 27.15%[481]. والحقيقة أن درجة الاعتماد على استيراد السلع الوسيطة قد ازدادت خلال الخطة، ناهيك عن الاستمرار في الاعتماد على استيراد السلع الرأسمالية رغم انخفاض مساهمتها في الواردات من 24.8% إلى 23.5% وهو انخفاض نسبي أيضًا عائد إلى الزيادة الكبيرة في الواردات الغذائية.

وبدلًا من الفائض الذي توقعه واضعو الخطة في ميزان المدفوعات، 40 مليون جنيه، حدث العكس تمامًا، فبلغ العجز في نهاية الفترة 417 مليون جنيه[482]. يعود معظمه لسنوات الخطة. فمنذ 1949 إلى 1958 كان العجز السنوي لميزان المدفوعات 20 مليون جنيه، ومن 1958-1965 بلغ 75 مليون جنيه[483]، وقد ارتفعت نسبة العجز في ميزان المدفوعات من الناتج القومي من 1% في بداية الخمسينات إلى 6% في نهاية الخطة[484]. ويعود العجز المتزايد أساسًا إلى عجز الميزان التجاري، مما يعني أنه مرتبط بشكل وثيق بتحولات الاقتصاد المحلي وليس بعوامل خارجية مباشرة.

جدول (50)

تطور عجز الميزان التجاري بالمليون جنيه[485]

| السنة | العجز |
|---|---|
| 1960 | 34.7 |
| 1961 | 74.8 |
| 1962 | 142.6 |
| 1963 | 171.6 |
| 1964 | 180 |
| 1965 | 142.6 |
| 1966 | 202.2 |

وقد اضطرت الحكومة منذ 1966 إلى بتر المستوردات بشدة لعلاج أزمة ميزان المدفوعات، على حساب النمو الاقتصادي[486]، مما أدى لانخفاض العجز التجاري عام 1968 إلى 19.3 مليون جنيه فقط، بل وحقق فائضًا بلغ 46.6 مليون جنيه في العام

---

(481) عمرو محيي الدين، المرجع السابق.

(482) علي صبري، المرجع السابق، ص 103.

(483) علي الجريتلي، التاريخ الاقتصادي للثورة 1952-1966، ص 125.

(484) عمرو محيي الدين، المرجع السابق.

(485) لوتسكيفتش، المرجع السابق، ص 41.

(486) مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص ص 69-70.

**التالي، وعجزًا بلغ 10.9 مليون جنيه فقط عام 1970، ثم بدأ العجز يتزايد من جديد[487]. ذلك الفائض المؤقت في الميزان التجاري كان ناتجًا عن بتر المستوردات بشكل حاد وليس ناتجًا عن تحسن الأداء، كما أنه لم يصمد طويلًا، وقد جاء على حساب النمو الاقتصادي، ومع ذلك ييعتبره بعض الناصريين دليلًا على قوة الاقتصاد. ويبين الجدول الآتي هذه الحقيقة بوضوح:**

**جدول (51)**

**تطور الصادرات والواردات المصرية الكلية بالمليون جنيه[488]**

| السنة | الصادرات | الواردات |
|---|---|---|
| 1952 | 150.2 | 277.6 |
| 1960 | 191.6 | 225 |
| 1966 | 263.1 | 465.4 |
| 1969 | 323.9 | 277 |
| 1970 | 331.1 | 342 |

**وقد ارتفع معدل العجز التجاري خلال الفترة الناصرية كالآتي بالمليون جنيه (متوسط سنوي)[489]:**

**جدول (52)**

| الفترة | معدل العجز التجاري | % من الناتج القومي |
|---|---|---|
| 1955-1952 | 31.9 مليون جنيه | 4 |
| 1960-1956 | 47.6 مليون جنيه | 4.7 |
| 1965-1961 | 147.5 مليون جنيه | 8 |

**4. في حقل التمويل تحقق من المتوقع بالنسبة للتمويل الخارجي 23%، و27.5% إذا حُسب السد العالي، بدلًا من 33% من مجمل استثمارات الخطة (حسب سمير رضوان شكل التمويل الخارجي 23.6% من جملة الاستثمارات في الفترة من 1961/1960 إلى 1968/1967). وفي العام الأول من الخطة كان من المقرر استثمار 350 مليون جنيه، أنفق منها 90 مليون جنيه فقط، حيث لم يندفع القطاع الخاص إلى الاستثمار، مما كان له**

---

[487] لوتسكيفتش، المرجع السابق، ص 41.

[488] نفس المرجع، ص 174، من جدول 31.

[489] محمد فخري مكي، التغيرات الهيكلية في ميزان المدفوعات المصري 1952-1976.

دور في دفع عبد الناصر إلى تأميم الشركات الكبرى. ورغم هذا بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص نحو 40% من الاستثمارات الكلية، أنفق 70% منها في الإنشاءات التي استأثرت وحدها بنحو 40-50% من مجمل استثمارات الخطة[490]. وإذا كانت مساهمة قناة السويس (390.3 مليون جنيه) بالعملة الصعبة تعادل 25% من الاستثمارات[491]. فكيف كان يمكن أن تسير الأمور لو تم الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية وحدها، خاصة أن المساعدات الغذائية الأمريكية، التي كان معظمها من الناحية الرسمية قروضًا بشروط ميسرة، قد بلغت قيمتها إبان سنوات الخطة مبلغًا طائلًا، نحو مليار دولار أمريكي[492]. وقد وفر هذا كثيرًا من العملات الصعبة للنظام: ما يعادل تقريبًا كل دخل قناة السويس، أي 25% من حجم الاستثمارات من 1960 إلى 1965. وهذا الوفر بالعملة الصعبة يضاف بالتأكيد إلى حساب الاستثمار، حيث كان لابد من اقتطاعه من موارد الاستثمار في حالة عدم توفره بفضل الدعم الأمريكي. ورغم أنها كانت قروضًا إلا أنها كانت -عمليًّا- معونات: مؤجلة الدفع وطويلة المدى للغاية وبفائدة لا تذكر ويسدد معظمها بالجنيه المصري الذي هبطت قيمته بعد ذلك. وقد بلغت نسبة المساهمة الصافية للقطاعات التي تشكل بنية الاقتصاد المحلي في الاستثمارات إبان الفترة كلها نحو 47.5% من مجمل الاستثمارات، وإذا طُرحت جانبًا مساهمة قناة السويس يصبح هذا الرقم 22.5% فقط.

ورغم المعونات الخارجية الضخمة ودخل قناة السويس عجزت الحكومة عن توفير كل التمويل المعتمد أصلًا، أي 1636.4 مليون جنيه وتم استثمار 1513 مليون جنيه[493] بعجز 123.4 مليون جنيه (8%). واضطرت إلى زيادة الضرائب غير المباشرة ورفع الأسعار في 1965/1964. ويضاف إلى ذلك أن جزءًا كبيرًا من الأموال المنفقة قد نهبها القطاع الخاص ضمن التكلفة[494]، هذا بالإضافة إلى نهب البيروقراطيين.

إذن استمرت مشكلة التمويل قائمة وتراجع دور المدخرات المحلية في الاستثمار وعجزت الحكومة عن زيادتها، رغم سيطرتها الكاملة على الجهاز المصرفي والشركات الكبرى، فلم تتخذ إجراءات فعالة لزيادة حجم هذه المصادر للتمويل، بل شجعت الاستهلاك الفردي والعام تشجيعًا كبيرًا، فزاد الاستهلاك الفردي الحقيقي بـ34% وزاد الاستهلاك العام بنسبة 77% أثناء فترة الخطة، وتعود معظم هذه الزيادة إلى زيادة حجم العمالة غير المنتجة وغير الضرورية في الجهاز الحكومي وإلى زيادة مخصصات الأمن وبقية أجهزة الدولة. كذلك ارتفع معدل الاستهلاك الفردي نتيجة السياسة الاشتراكية التي اتبعتها الدولة في أوائل الستينات، كتلبية لمطالب الجماهير التي طُحنت خلال الخمسينات.

---

[490] علي صبري، المرجع السابق، ص 102.

[491] بيلياف & بريماكوف، المرجع السابق، ص 81.

[492] لوتسكيفتش، المرجع السابق، ص 100.

[493] علي صبري، المرجع السابق، ص 103.

[494] للوقوف على بعض التفاصيل يمكن للقارئ أن يرجع لكتاب علي صبري سابق الذكر، ص ص 101-103.

**كذلك كان من الضروري تصريف الإنتاج من السلع المعمرة والذي ارتفع بسرعة وزاد معه تعطش الجماهير للاستهلاك.**

**كما لعبت حرب اليمن دورًا هامًّا في أزمة التمويل، فبلغت تكلفتها الكلية نحو 500 مليون جنيه. ولم تكن الحرب مجرد عامل عرضي في تأزيم الاقتصاد، فكانت ضرورية لتعويض الانفصال السوري، حولتها الشعارات القومية إلى ورطة. وقد كانت في الحقيقة ضرورة وورطة للنظام نفسه بكل مكوناته وخلله الاجتماعي-السياسي. وبالإضافة إلى ذلك عجزت المشاريع الجديدة عن استيعاب أعداد يؤبه بها من العمالة، مما اضطر الحكومة إلى تشغيل عدد كبير من خريجي الجامعات والمدارس المتوسطة في الدواوين الحكومية. ولم ترتفع نسبة العاملين بالصناعة إلا بـ11%، من 10% إلى 11.1% من مجمل العمالة الجديدة.**

**سوء الأداء أثناء تنفيذ الخطة:**

**1. لم تتول هيئة بعينها التنسيق بفعالية بين القطاعات المختلفة، وظلت الأجهزة منفصلة يعمل كل منها على حدة[(495)]. وعلى سبيل المثال لم تحدد سياسة سعرية ملزمة للقطاعات، فلم يكن هناك دومًا انسجام بين أسعار المواد الأولية وأسعار السلع المصنعة، كما لم يراع توفر كافة عوامل الإنتاج اللازمة لإقامة المشاريع، مثل إنشاء مصانع بدون توفر الخامات اللازمة أو عدم كفايتها أو عدم القدرة على توفيرها.**

**2. تم تخصيص 1% فقط من الاستثمار الصناعي لصناعة مواد البناء، رغم ضرورة توقع ازدياد الاحتياج لمواد البناء في خطة للتنمية الاقتصادية تتكلف 1.5 مليار جنيه[(496)].**

**3. كانت الخطة السنوية تتم بعد 6-9 شهور من موعدها المحدد[(497)].**

**4. كان هناك اهتمام زائد بإنشاء الواجهات والمنشآت الضخمة، واهتمام بالكم على حساب الكيف. ويبدو أن رغبة الناصريين في إثبات صحة قرارهم بتأميم الشركات كانت حافزًا قويًّا للغاية لإظهار نجاح خططهم التصنيعية، رغم الصعوبة الموضوعية، مما دفعهم للاهتمام بالمظهر، وهو الأسهل. ولذلك أيضًا جرت محاولات لإنشاء صناعة الطائرات في بلد عاجز عن إقامة صناعة أي سلع رأسمالية، وتكلف المصنع 80 مليون جنيه ولم يحقق نجاحًا[(498)]. ولذلك أيضًا لم تنجح محاولة صناعة الصواريخ رغم**

---

(495) علي صبري، المرجع السابق، ص ص 96-97.

(496) مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 99، ص 101.

(497) نفس المرجع، ص 193.

(498) مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 99.

**الاستعانة بالخبراء الألمان[499]، ورغم ادعاءات عبد الناصر بأنه ينتج من الإبرة إلى الصاروخ، ورغم الاحتفاء الكبير بإطلاق صاروخي القاهر والظافر، وادعاء بلوغ أحدهما مسافة 350 كم والثاني 600. وقد ذكر سعد الدين الشاذلي في مذكراته أن أقصى مدى للصاروخ بلغ 8 كيلومترات، وأن القوات المصرية التي استخدمته في حرب أكتوبر 1973 كانت تخشى سقوطه على مواقعها قبل أن يصل للعدو[500]. وهذا ينفي مزاعم عبد الناصر بخصوص هذه الصواريخ. هذا الاهتمام عالي التكلفة بالمظاهر وبالتفخيم الإعلامي حول الاستثمار، هو انعكاس آخر لضخامة البعد السياسي لهذه العملية نفسها.**

**انتهت الخطة بكارثة اقتصادية كما اتضح فيما سبق، فبدأ الإنتاج الزراعي يتناقص بمعدل 0.45% سنويا منذ عام 1965[501]، وبلغت الطاقة المعطلة في الصناعة درجة ملموسة، بلغت مثلًا في مصانع النسيج المؤممة 10-20% عام 1966، وفي بعض هذه المصانع بلغت 40 وحتى 70%[502]. وقد اضطرت الإدارات إلى زيادة ساعات العمل[503] وإلى العودة لممارسة الفصل التعسفي للعمال. كما لجأت السلطات إلى رفع الأسعار وزيادة الضرائب غير المباشرة كما أشير من قبل. كما بدأ الاستهلاك الفردي يتناقص[504]. كذلك تدهور معدل نمو الناتج الإجمالي، وزاد عجز ميزان المدفوعات، وتفاقمت أزمة فائض الإنتاج في عدد من فروع الصناعة.**

**ومن الواضح الآن أن الخطة الناصرية قد فشلت في تحقيق أغراض أصحابها، تلك الأغراض التي لم تكن أحلامًا عظيمة، بل طموحات متواضعة، ولكنها ظلت مع ذلك عظيمة للغاية بالقياس إلى قدرة الناصرية على تحقيقها. وقد حققت بلدان متخلفة أخرى أكثر كثيرًا مما حققته الخطة الناصرية، خاصة في أمريكا الجنوبية والهند وإيران وشرق آسيا.**

**ويرجع فشل الناصرية في تحقيق طموحاتها الاقتصادية البسيطة، إلى أسباب *ناصرية خالصة* أساسًا، تمثلت في:**

---

[499] انظر في ذلك سعد الدين الشاذلي، مذكرات حرب أكتوبر، الفصل التاسع.

[500] مذكرات حرب أكتوبر، ص ص 48-49.

[501] ط. ث. شاكر، المرجع السابق، ص 159.

[502] بيليايف & بريماكوف، المرجع السابق، ص 169.

وقد ذكر مابرو & رضوان نقلًا عن الاقتصادي المصري لطفي عبد العظيم أن الطاقة العاطلة قد بلغت 10-15% للصناعة ككل في منتصف الستينات، المرجع السابق، ص 212.

[503] مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 193.

[504] ط. ث. شاكر، المرجع السابق، ص ص 122-123.

**1. لم يسيَّر الاقتصاد وفقًا لآليات السوق أو لاعتبارات اقتصادية بحتة أو غالبة، بل بأفق *سياسي* إصلاحي، كاستجابة للضغوط الاجتماعية، دون العمل على مواجهتها بطريقة راديكالية. وبذلك:**

**2. ارتبط هذا الأفق عضويًا باستقلال الدولة عن كل من الطبقة المسيطرة والغرب، دون إزالة الأساس المادي لهيمنتهما غير المباشرة، في كل من الاقتصاد والمؤسسات والثقافة.**

**وقد أدى السبب الأول بشكل مباشر إلى عدة مضاعفات. أولها إهدار جانب ملموس من الموارد في سياسة الرشوة، مثل تشغيل العاطلين شكليًا. وثانيها أن هذا كان معرقلًا لعملية ضرورية لتحقيق تنمية حقيقية، هي السيطرة على رأس المال الفردي. فقد تُرك القطاع الخاص، متحكمًا في معظم أعمال المقاولات والتجارة والزراعة والنقل البري، عدا السكك الحديدية، بل ومنح امتيازات جديدة في الريف خاصة، واحتفظ بعلاقات ممتازة مع جهاز الدولة، وهو ما يتناقض مع السياسة الاقتصادية المركزية ويعرقلها بالضرورة. كما تُرك القطاع الخاص الطفيلي مطلق اليدين. وثالثها كان وضع خطة ضيقة الأفق تستهدف تحقيق زيادة كمية خالصة في الدخل في المدى القريب، دون أدنى اهتمام بتثوير البنية الاقتصادية-الاجتماعية لكي تعطي نتائج أفضل على المدى البعيد. أما السبب الثاني فكان دوره المباشر هو خلق عنصر المقامرة وروح الاندفاع في وضع وتنفيذ الخطة. كما كان عاملًا مهمًّا في استشراء الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ وكافة ألوان النهب البيروقراطي ونهب القطاع الخاص، التداولي في معظمه، لموارد الدولة، وإنفاق أموال طائلة على أجهزة الأمن وعلى مظاهر الفخامة البيروقراطية لأجهزة الدولة ورجالها، ناهيك عن الإسراف في المغامرات الخارجية ومختلف تكاليف سياسة العظمة القومية.**

**وبقدر ما تمتع به النظام الناصري من الدلال على الصعيد العالمي في فترة الخطة كان فشله في تحقيق أهدافه بالغًا، وكانت "إنجازاته" لا تقارن بإنجازات بلدان خضعت للهيمنة الطاغية للغرب. وإذا كان الدلال قد أدى إلى انتفاخ صدور الناصريين فقد ساهم في النهاية في قصر عمر تجربتهم التنموية وعجزهم عن تكرارها. ومما يثير الدهشة أنه بشكل عام في بلدان العالم الثالث حقق الاقتصاد درجة أكبر من النمو بقدر اتساع النفوذ المباشر للغرب. وقد أعطت الليبرالية الاقتصادية وهيمنة، أو على الأقل، التواجد القوي لرأس المال الخاص الأجنبي نتائج أفضل كثيرًا من الاقتصاد المركزي، كما أعطت المركزة الكاملة، المسماة بالاشتراكية نتائج اقتصادية أفضل مما حققته النظم نصف الاشتراكية على شاكلة الناصرية.**

**الخلاصة أن العامل الناصري، طبيعة النظام السياسي، كان لـه الدور الرئيسي في فشل السياسة الاقتصادية نفسها. ويختلف فشل الناصرية عن فشل كثير من البلدان المتخلفة التي عانت هي الأخرى من تجاربها الإنمائية. فالفشل في كل الحالات تمثل في العجز عن تجاوز التخلف، أما الفشل الناصري الخالص فقد تضمن كذلك عنصرًا إضافيًا، هو *ضعف***

***ما تحقق من نمو التخلف نفسه*، مقارنة ببلدان متخلفة أخرى، تديرها حكومات عميلة بشكل مباشر[505].**

## 3. تحليل عام للسياسة الاقتصادية للناصرية:

**من المفارقات أنه بعد سنوات من التصنيع قد عادت البلاد إلى نقطة البدء من جديد من الناحية الجوهرية، إذ راح معدل نمو الناتج الكلي يعتمد بدرجة متزايدة، وإن كان بآليات مختلفة، على معدل زيادة الصادرات**

سمير رضوان

**قد يقال، وقد قيل بالفعل، إنه إذا لم يكن النظام الناصري قد استطاع أن يزيد معدلات نمو الإنتاج بدرجة تفوق ما أحرز في بلدان متخلفة أخرى فإن نوعية النمو قد اختلفت حيث كان نمط التنمية الناصري، خصوصًا خلال خطة 1960-1965، مستقلًا بعكس نمط التنمية التابع في معظم البلدان المتخلفة غير السائرة على الطريق الناصري. وقد بدأ الرد على هذه الأطروحة ضمنيًا خلال استعراض السياسات الاقتصادية لمصر الناصرية، وفيما يلي سوف يُستكمل الرد بشكل مباشر خلال تقييم العام لتلك السياسة.**

### أولًا: سياسة التنمية:

### السياسة الزراعية:

**بالإضافة إلى قلة الدراسات المنهجية للمسألة الزراعية في مصر تم التعامل معها في معظم الأبحاث على أنها مسألة فقر الفلاحين أو سوء توزيع الملكية الزراعية. والأمر**

---

[505] للوقوف على مزيد من تحليل خطة 1960-1965 ارجع إلى:

- Hansen & Marzouk, Op. cit.
- علي الجريتلي، التاريخ الاقتصادي للثورة.
- جودة عبد الخالق، دراسة التجربة المصرية خلال الفترة من 1960 إلى 1974.
- علي صبري، المرجع السابق.

**الأكثر اتساقًا من الناحية المنهجية هو تناول المسألة الزراعية من حيث هي دور علاقات الإنتاج قبل الرأسمالية في الزراعة في إعاقة تطور المجتمع ككل. فالمسألة بهذا المعنى تكون مسألة خاصة بقدر ما تعيق التطور عمومًا. أما الأخذ بالمفهوم الأول فينفي عنها خصوصيتها ويخلطها بمسائل متعددة، المسألة الصناعية، المسألة التجارية، إلخ. وباختصار تصبح هناك في المجتمع كله مسألة الفقر الذي لا يختفي نهائيًّا إلا في مجتمع بالغ التطور أو الثراء. وبذلك تختفي المسألة الزراعية بخصوصيتها المميزة، وكذلك تنتهي كل "المسائل" باعتبارها مسائل متعلقة بنمط الإنتاج، وبالتالي يصبح الحل مستقلًا عن قضية تغير نمط الإنتاج، أي قضية الثورة الاجتماعية. أي بالنسبة لحالة مصر لا يصبح هناك أي حل في المدى المنظور. وقد أثبتت الأحداث صحة هذا الكلام، فتوزيع 10% من الأرض الزراعية على الفلاحين إبان الفترة الناصرية أدى إلى تخفيف جزئي لحدة سوء توزيع الأرض ولكن لم يحدث تطور ملموس في مستوى معيشة فقراء الريف ككل. ولكن في عهد سياسة الانفتاح اللاحقة، أدت -فيما أدت- سفر مصريين بالملايين للعمل وتحويلات العاملين بالخارج إلى ارتفاع ملحوظ في مستوى معيشة الفلاحين وإلى ارتفاع ملموس في أجور عمال الزراعة. إلا أن تخلف القرية المصرية استمر قائمًا، بل وازداد تعقيدًا. كما لم تحل مشكلة فقر الفلاحين في العموم.**

**وقد حددت المسألة الزراعية في النظريات الكلاسيكية بأنها استمرار وجود علاقات قبل-رأسمالية تعيق نمو السوق الريفي وتحجز قوة العمل الزراعية عن الصناعة وتحجز أيضًا رأس المال عن دخول مجال الاستثمار في الزراعة. وقد حلت هذه المسألة في أوروبا، إما بتوزيع الأرض على الفلاحين، مثل فرنسا، أو بتحول كبار ملاك الأراضي إلى رأسماليين أو تأجير أراضيهم لرأسماليين، مثل ألمانيا. وقد بلغ الأمر بالرأسمالية الصناعية أن نادت أحيانًا بالقضاء على الملكية العقارية ذاتها للتخلص من الريوع الضخمة التي تقتطع في النهاية من أرباح رجال الصناعة.**

**وبخصوص مسألة الفقر في مصر الناصرية، فهي قضية لم تخص الريف وحده، بل والمدن كذلك. فلم توجد خصوصية للقرية بهذا الصدد اللهم إلا في مستوى الفقر، الأكثر ضراوة منه في المدينة. أما بخصوص المشاكل التي أعاقت تطور قوى الإنتاج فيمكن إيجازها فيما يلي:**

**1. انتشارعلاقات الإنتاج قبل الرأسمالية والتي تمثلت خصوصًا في انتشار نمط الإنتاج الصغير، مترتبًا عليه كذلك عامل آخر هو تفتيت الأرض الزراعية.**

**2. نمط تصنيع تابع للإحلال محل الواردات يكرس ضعف الصناعة وتأخرها، وبالتالي عدم قدرتها على امتصاص فائض السكان.**

**3. تبعية نمط الاستهلاك للغرب، بمعنى أن السوق المحلي يطلب آخر ما أنتجه الآخرون بغض النظر عن الاحتياجات الفعلية وبدون مراعاة الأولوية، وفي أحيان كثيرة**

بدون مراعاة ملائمة المناخ والبيئة الاجتماعية والاقتصادية. وقد حفزت هذه التبعية الميل إلى إنشاء صناعة حالة محل الواردات.

4. البطالة الواسعة، مدعومة بمعدل نمو سكاني مرتفع، وبالتالي رخص قوة العمل.

5. سيادة الثقافة قبل الرأسمالية اللاعقلانية، والشراهة الاستهلاكية للطبقات الغنية.

وهذه المشاكل لا تختص فقط بعلاقات الإنتاج قبل الرأسمالية ولا تتوقف عند مسألة فقر الفلاحين. بل إنها تتقاطع جميعًا عند حالة التبعية-التخلف التي تسم المجتمع المصري ككل. ولكنها تبرز في الريف بصورة أكثر حدة، حيث إن النمو المتفاوت-المركب في مصر قد جعل الزراعة في الدرجة الأقل نموًّا والأكثر تأخرًا. ومع ذلك كان دور المسألة الزراعية، بالمعنى التقليدي لهذا المفهوم، في إعاقة تطور المجتمع دورًا هامشيًّا تمامًا إذا ما قورن بدور عملية نمو التخلف، ممثلًا في نهاية الأمر في تركيبة الطبقة المسيطرة وبنظامها ككل على مستوى المجتمع. فالتخلف لا يرتبط بشكل خاص بالمسألة الزراعية، بل بذلك النظلم ككل، المرتبط في النهاية يرتبط بالتبعية الدونية التي تُعد جوهر التخلف. ويمكن فقط الكلام نظريًّا عن دور خاص للمسألة الزراعية في عرقلة نمو التخلف، ولكن مفهوم المسألة الزراعية هنا يضيق ليقتصر على الوضع المتدني للقرية في بنية التخلف، فلا تصبح هناك إذن مسألة زراعية بالمعنى التقليدي.

ذلك أن تعبير المسألة الزراعية لا يمكن فهمه إلا في إطار وجود إمكانيات للنمو الرأسمالي متحققة جزئيًّا في المجتمع، بحيث تعيق علاقات الإنتاج في الزراعة تحققها بكامل طاقتها.

ومع ذلك فالمفهوم الأول سابق الذكر للمسألة الزراعية مفيد -بشكل ما- في فهم المسألة الزراعية في مصر. فسوء توزيع الملكية كان يهدد النظام الاجتماعي في الفترة السابقة على انقلاب 1952 (راجع القسم الأول) وهنا كانت تكمن المسألة الزراعية من وجهة نظر كل من الطبقة المسيطرة ومعارضيها، مع اختلاف المنطلقات.

إن التخلف -في الواقع- مفهوم أشمل وأعم من مفهوم المسألة الزراعية. فالمسألة لا تعالج بهذه الطريقة الأدبية، فواقع التخلف يفرض إعادة النظر في المفاهيم القديمة حول النموذج. فينبغي تجنب النموذج الأوروبي، بل وكل نموذج، فمسار التاريخ في مصر له طابعه الخاص ويشترك مع مسار التاريخ الإنساني في العالم كله، ولكن فقط في المنحى العام التي يتحرك وفقًا له، أي في عدد من المقولات العامة.

في صيرورة نشوء التخلف في مصر لم تكن المشكلة الزراعية بالمفهوم التقليدي إلا أحد العناصر. وهي سمة ظلت ملازمة للتخلف أيضًا، وبشكل ما كانت ضرورية لهذا النوع من النمو، ولذلك لم تمثل لـه مشكلة ما. لكن لا توجد مشكلة زراعية بمعنى وضعية خاصة للريف تعرقل نمو المجتمع ككل، إذا ما اتُّفقنا على أن النمو الحادث هو نمو التخلف وليس النمو الرأسمالي. وقد اتضح من قبل أن إعاقة نمو التخلف في مصر

الناصرية قد نتج عن المعضلات السياسية التي كان على فرسان يوليو أن يجدوا لها حلًّا، وما كان من تمنع رأس المال الأجنبي وتورط الناصرية في مشاكل خارجية، إلخ. فثورة الجماهير أدت على الصعيد الاقتصادي، وبشكل غير مباشر، إلى إعاقة نمو التخلف دون أن تستطيع أن تنتج نمطًا آخر تقدميًّا من النمو، وكان الركود النسبي، بدلًا من الاستقلال النسبي، هو أحد تأثيرات البونابرتية على الصعيد الاقتصادي. إذ دفعت الطبقة المسيطرة ثمنًا باهظًا لاستمرار وجودها الاقتصادي مع فقدان وجودها السياسي بانقلاب يوليو 1952. أما تناول المسألة الزراعية بشكل أعرض، أي عن تلك الوضعية التي تُحمِّل الريف مسؤولية عرقلة تطور المجتمع القائم، فسوف يتضح فورًا أن هذا العائق قد تمثل ليس فيها بالذات، وإنما في مسألة التبعية الدونية ككل. ويتضح الآن أن المسألة الزراعية هي مجرد جزء مهضوم في مسألة التخلف-التبعية.

## 1. الإصلاحات الزراعية:

تم توجيه عدة ضربات متوالية للأرستقراطية الزراعية وكبار ملاك الأراضي عمومًا. وكان أشهرها قانون 9 سبتمبر 1952 الذي حطم العائلات الأرستقراطية، ثم قانون 1958 الذي جعل الحد الأقصى لملكية الأسرة 300 فدان، ثم تأميم أراضي الأجانب وتخفيض الحد الأقصى لملكية الفرد من 200 إلى 100 فدان عام 1961. وفي 1966 شكلت "لجنة تصفية الإقطاع" كإجراء وقائي ضد الصراع الاجتماعي الذي كان على وشك النهوض في الريف، ثم قانون 1969 الذي صدر بعد تصاعد حركة المعارضة الشعبية بعد هزيمة 1967. وقد وزعت أغلب الأراضي المؤممة والمصادرة على صغار المستأجرين، وكانت هذه العملية لصالح قاعدة الملكية الصغيرة وعلى حساب ملاك أكثر من 50 فدانًا. ومع ذلك ظل ملاك من 20 -50 فدانًا يتمتعون بامتيازات ضخمة، بل وزاد وضعهم قوة بعد زوال الأرستقراطية الزراعية والعائلات الكبرى. وقد ازداد عدد صغار الملاك ونسبة ما يملكون من أرض:

جدول (53)[506]

| السنة | عدد ملاك أقل من 5 أفدنة بالمليون | مساحة الأرض بالمليون فدان |
|---|---|---|
| قبل إصلاح 1952 | 2.642 | 2.122 |
| بعد إصلاح 1952 | 2.814 | 2.781 |
| بعد إصلاح 1961 | 2.919 | 3.172 |
| بعد إصلاح 1965 | 3.033 | 3.693 |

[506] تم تجميع الجدول من معطيات محمد دويدار، المرجع السابق، ص ص 344-345، وبيليايف & بريماكوف، المرجع السابق، ص 145.

لقد ضرب قانون 1952 المستأجرين الوسطاء والمستأجرين الكبار عمومًا، بينما لم تستطع هذه الإصلاحات تخفيض حجم الريع العقاري، بل تدل الوقائع على زيادة حجمه كما سبقت الإشارة.

صدرت الإصلاحات المتوالية ردًّا على التناقضات الاجتماعية المتفجرة المهددة لاستقرار النظام ولكن محدوديتها كانت واضحة تمامًا. فقد وزعت نسبة ضئيلة من الأرض على الفلاحين، بلغت نحو 10%، حصل عليها عدد محدود من الأسر الفلاحية، كما سمح لطبقة كبار الملاك بامتيازات ضخمة، وقد نوقش ذلك في موضع آخر. ولكن القوانين أدت إلى توسيع قاعدة الملكية دون أن تؤدي إلى تحسن ملموس في مستوى معيشة الفلاحين. فقد خلقت مزيدًا من الملكيات الخاصة مع أوهامها، كركيزة قوية لدولة شديدة التسلط، لم تتهاون أبدًا في الحفاظ على الملكية الفردية الصغيرة وحمتها بكل السبل وعرقلت ميل كبار الملاك إلى تجميع الأرض، مما أدى إلى انخفاض متوسط مساحة حيازاتهم رغم زيادة نسبة ما يملكون عمومًا. وقد تحمست الدولة للملكية العقارية الصغيرة لدرجة أن الميثاق الناصري وتصريحات عبد الناصر أكدت على أن من أهم مبادئ الدولة والثورة هو أن تكون الأرض المزروعة مملوكة ملكية خاصة. وقد استمر تشدد الدولة رغم ما أدت إليه إصلاحاتها من تفتيت الأرض الذي يؤدي إلى فقدان 10-20% من مساحتها بسبب التقسيم والفواصل وقنوات الريّ[(507)]، ورغم ما أدت إليه من ارتفاع تكلفة استخدام الآلات الزراعية. فهي لم تكن تخشى من كبار الملاك أكثر مما كانت تحرص على الملكية الصغيرة، أي على *الطبقة المفيدة* التي كان لورد كتشنر يفضّلها .

## 2. البيروقراطية في الريف:

للبيروقراطية المصرية دورها التقليدي في الريف منذ آلاف السنين، ولكن هذا الدور قد تقلص كثيرًا منذ أوساط القرن الـ19. ولكن مع صعود الناصرية وإصدار قوانين الإصلاح الزراعي عاد ينمو من جديد، وإن كان بشكل مختلف وبأفق مختلف عن دورها القديم. فاتساع قاعدة الملكية الصغيرة قد منح الدولة فرصة اقتحام القرية من جديد في شكل سلطة بالغة القوة، جنبًا إلى جنب مع كبار الملاك. ومن خلال الهيمنة على بنك القرية وشبكة التسويق والجمعيات الزراعية وتحكم الدولة في الدورة الزراعية، صار لها دور يفوق دورها قبل انقلاب 1952. وقد سارت السياسة الزراعية نحو *حماية ملكية الفلاح الصغير دون حماية الفلاح نفسه*. بل بالعكس زادت من أعبائه تجاه الدولة في صورة إجباره على زراعة محاصيل معينة، وتحت دعوى حمايته من التاجر مارست الدولة دور التاجر والمرابي معًا. وقد دعمت الدولة الأسمدة والعلف والبذور الممتازة ولكن منحتها أساسًا لكبار الملاك واشترت المحاصيل بأسعار منخفضة، وتحمل عبء ذلك الفلاح الصغير. ومنحت الدولة القروض للمزارعين، ولكن بينما لم يطالَب كبار الملاك برد ديونهم، كان الفلاح الصغير يضطر أحيانًا إلى دفع المال بالإضافة إلى كامل محصوله

---

(507) سيد مرعي، المرجع السابق، ص ص 180-181.

إلى الدولة لتسديد تكاليف الزراعة. وباختصار لعبت الدولة دورًا هامًّا في توجيه عملية التراكم في الريف، لصالح كبار الملاك والبيروقراطيين، خاصة كبارهم. كما انتزعت من الريف لصالح المدن قدرًا من الفائض وقعت أعباؤه على صغار الملاك[508]. والخلاصة أن نمو هيمنة البيروقراطية في القرية كان النتيجة المترتبة على توسيع قاعدة الملكية الصغيرة.

## 3. تحولات أنماط الإنتاج:

أولت حكومة الضباط أهمية كبيرة للسياسة الزراعية من منطلق ثابت ومحدد جيدًا، هو الأهمية الفائقة للقرية في دعم وتقوية سلطة دولة كاملة الجبروت. وفي سبيل ذلك مارست سياسات متناقضة في الظاهر، منها ما يدعم علاقات إنتاج قديمة ومنها ما ينمي علاقات الإنتاج الرأسمالية، منها ما يحفظ دور الملكية الصغيرة ومنها ما يزيد حدة التناقضات الاجتماعية داخل القرية. وقد تم تشخيص سلطة يوليو الناصرية كحكومة بونابرتية من نوع خاص، ارتبطت بشكل غير مباشر بالطبقة المسيطرة، وباختصار مثلت النظام القائم. والناصرية كلحظة في حركة الطبقة المسيطرة لم تكن تحمل مهام تاريخية من نوع حل المسألة الزراعية وهي لا تُحاكم الآن على هذا الأساس، ولكن سياستها الزراعية كانت أحد فعاليات الطبقة المسيطرة لتأمين نهب الفلاحين، علاوة على وسائل البيروقراطية الخاصة للحصول على نصيبها من الفائض.

والكلام عن بقايا قبل-رأسمالية لا يكفي لوصف حالة القرية المصرية، بل إن الأمر الأهم هو لماذا هذه "البقايا"، الضخمة مع ذلك، وما دورها في البنية ككل؟ وما مغزى وجودها؟ ولنر أولًا مصير تلك "البقايا":

لقد حُدد بالضبط من قبل مدى انتشار نمط الإنتاج الرأسمالي في الزراعة المصرية في منتصف القرن العشرين وهذه هي التغيرات التي حدثت بعد انقلاب 1952 في هذا الخصوص:

دور العمل المأجور في الزراعة:

عدد العمال المؤقتين: 1.850.514 عام 1961 موزعين كالتالي:

جدول (54)[509]

| فئة الحيازة | % من عدد العمال (المؤقتين) |
|---|---|
| أقل من 5 أفدنة | 45 |

[508] للتفاصيل راجع محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، الفصل الخامس، كريمة كريم، المرجع السابق.

[509] الإحصاء الزراعي لعام 1961.

| | |
|---|---|
| 20-5 فدانًا | 29.6 |
| أكثر من 20 فدانًا | 25.2 |

وقد كان أغلب العمال المؤقتين الذين هم عمال بروليتاريين بحق، عكس العمال الدائمين الذين يعدون أشباه أقنان[510]، يعملون في المزارع الصغيرة التي تعتمد على العمل العائلي أساسًا، أما المزارع الكبيرة فتستخدم نسبة صغيرة منهم.

وبالعكس فقد كان توزيع العمال الدائمين كما يلي[511]:

جدول (55)

| فئة الحيازة | عدد العمال الدائمين بالألف | |
|---|---|---|
| أقل من فدان | 6.797 | %23.9 |
| 2-1 فدان | 34.824 | |
| 3-2 أفدنة | 45.869 | |
| 4-3 أفدنة | 42.800 | |
| 5-4 أفدنة | 37.800 | %34.5 |
| 10-5 فدان | 109.000 | |
| 20 فدانًا | 98.000 | |
| 50 فدانًا | 89.000 | %41.6 |
| 100 فدان | 91.500 | |
| أكثر من 100 فدان | 70.000 | |

---

(510) تميز العمال الزراعيون في مصر خلال الفترة الناصرية إلى الفئات الآتية: التملي - الأجري - المرابع - المخامس - المزارع بالنصف - المزارع بالمثل (= فدان يخدم فدان). وعلى سبيل المثال هذه وضعية التملي:

= يسكن بالعزبة - ليس له أجر ثابت - أجره يقل عن أجر العامل المقيم بالعزبة ويحصل على أرض لا تزيد عن فدان يزرعها قمحًا وبرسيمًا ولا يزرعها قطنًا، وهذا شرط للايجار. كما يقوم بأعمال عامة في العزبة مع بقية سكانها مثل مساعدة الخفر في مقاومة اللصوص، وتقوية الجسور. ويمكن أن يحصل على أجره في شكل أرض: فدان أو اثنين، لمدة سنة وبدون دفع ريع.

أما الأجري فهو يكون من القرى المجاورة، ويعمل بالأجر النقدي. والمزارع بالنصف يزرع كل المحاصيل في أرض المالك بسماده وتقاويه الخاصة وله نصف المحصول، وليس عليه شيء من الضريبة.

ومن الواضح أن الأجري هو العامل المؤقت.

المصدر: مجلة "الفلاح" المصرية، لمنشئها محمود أنيس، عدد يناير 1898، وعدد فبراير 1898.

(511) الإحصاء الزراعي لعام 1961.

والملاحظ في هذا الجدول أن العمال الدائمين كانوا يتمركزون في الحيازات الكبيرة أساسًا، مما يفسَّر بانتشار نمط إنتاج شبه إقطاعي أو شبه رأسمالي في هذه المزارع.

وقد أشار مؤلف "المسألة الزراعية" سابق الذكر إلى أن العمل المأجور أصبح يمثل 55% من قوة العمل الزراعية بعد الإصلاحات الناصرية. ويندرج تحت هذا الرقم كل المعدمين وفقراء الفلاحين الذي يعملون في أرض الغير، ومعنى ذلك أنه يشمل أشباه الأقنان. ويكون التحول الذي جرى في نمط الإنتاج الزراعي بعد 1952 محدودًا ويتناسب مع زيادة نسبة العمل المأجور من 45% إلى 55% من قوة العمل مع التحفظ السابق، مع ملاحظة أن التقنية المستخدمة بواسطة العمل المأجور ليست متميزة تمامًا. وفي الغالب كان عدد أيام العمل بعد 1952 للعامل قد انخفض، بدليل تدهور أجورهم وزيادة معدل هجرتهم إلى المدن. وحيث إنه لم يمكن الحصول على مقاييس مباشرة جازمة لمدى التحولات التي طرأت على نمط الإنتاج في الزراعة بعد 1952 باستثناء الرقم الأخير، يصبح من الضروري الاعتماد على مؤشر آخر غير مباشر.

جدول (56)

تطور نسبة مساحة فئات الحيازات من الأرض[512]

| فئة الحيازة (بالفدان) | % من مساحة الأرض عام 1950 | % من مساحة الأرض عام 1961 |
|---|---|---|
| أقل من فدان | 1.8 | 3.4 |
| من 1-2 | 5.5 | 8.1 |
| من 2-3 | 6.1 | 10.4 |
| من 3-4 | 5.4 | 9.1 |
| من 4-5 | 4.4 | 6.8 |
| من 5-10 | 13.3 | 17.7 |
| من 10-20 | 11.5 | 12.5 |
| من 20-50 | 12.9 | 11 |
| من 50-100 | 9.4 | 7 |
| أكثر من 100 | 29.7 | 14 |

بالإضافة إلى نمو عدد ومساحة الحيازات الصغيرة من الأرض انخفض متوسط مساحة الحيازة عمومًا على مستوى البلاد من 6.13 فدان عام 1950 إلى 3.79 فدان عام

[512] محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص 30.

**1961[513]. إذن من الواضح أن الحيازة الصغيرة قد ازدادت انتشارًا بينما انخفض متوسط مساحة الحيازة الكبيرة، ويعود هذا الأمر في انتقال جزء من أراضي الحيازات الكبيرة، وهي مزارع كانت تزرع بأنماط إنتاج بين القنانة والرأسمالية، إلى المعدمين، لتزرع بنمط الإنتاج الصغير، سلعي أو عائلي. وقد تفاقم الأمر بعد إصلاح 1969 أيضًا وتصفية مزيد من الحيازات الكبيرة. واستمر الأسلوب المفضل لكبار الملاك طوال الفترة الناصرية للاستثمار هو تأجير أراضيهم كقطع صغيرة بالمزارعة أو بأشكال أخرى.**

**وهاك عدة ملحوظات توضح العلاقة بين السياسة الزراعية للناصريين ونمو دور العمل المأجور في الزراعة، أساسًا في المزارع الصغيرة، والنمو المشكوك فيه للمزارع الرأسمالية:**

**1. حرمت القوانين استئجار أكثر من 50 فدانًا بواسطة فرد واحد.**

**2. لم يلغ نظام الإيجار بالمزارعة إلا في قانون 1961، ولم يطبق.**

**3. فرض الإصلاح الزراعي قيودًا على حرية المستفيدين من الإصلاح في التصرف بأراضيهم، مما عرقل من التراكم البدائي داخل هذا القطاع من الأرض.**

**4. لم تحرم القوانين نظام خدمة العمل.**

**وفي مقابل ذلك:**

**1. تم تصفية عدد من المزارع التي تعمل وفقًا لنظام خدمة العمل.**

**2. تم إلغاء نظام المزارعة فيما بعد، رسميًّا فقط.**

**3. تم تخفيض قيمة الإيجار رسميًّا ولكن هذا لم يتحقق عمليًّا إلا في حالات محدودة. والمعلوم أن معظم الأرض المؤجرة تؤجر لصغار المزارعين أو بالمشاركة.**

**وفي النهاية لم تؤد الإصلاحات الزراعية الناصرية لا إلى نمو الزراعة الرأسمالية ولا إلى القضاء على مساوئ الملكية الكبيرة للأرض، متمثلة أساسًا في ضخامة الريع المدفوع.**

**ويمكن في النهاية تحديد الآتي: لم تحقق السياسة الزراعية للناصرية تحولات ملموسة لصالح نمط الإنتاج الرأسمالي. ولقد سمح نظام يوليو 1952 باستمرار "البقايا" قبل الرأسمالية في الريف، بل وساهمت سياسته في عرقلة نمو المزارع الواسعة القابلة لاستخدام العمل المأجور. والأمر المهم الآن هو لماذا لم تسر هذه "البقايا" نحو التلاشي؟**

---

**[513] عادل حسين، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص 1603.**

في الواقع لم توجد إبان العصر الناصري ولا قبله عوامل تحفز رسملة الريف بشكل ناجز وحقيقي. فالصناعة لم تكن تستوعب نسبة كبيرة من قوة العمل، ويعيق فائض العمالة الزراعية نمو الميكنة الزراعية وتطوير عملية الإنتاج، وبالتالي القضاء على المزارع الصغيرة بما فيها الأراضي الممنوحة مقابل خدمة العمل. والمشكلة تتلخص في ضعف نمو قوى الإنتاج على الصعيد المحلي العام، نظرًا لضعف الحافز على ذلك. وكانت هيمنة التجارة البعيدة أو التجارة الخارجية على الاقتصاد، وتبعيته بالتالي، هي في النهاية العامل الذي حال دون رسملة الريف حتى النهاية. وقد راح الميل لإدخال الآلات وإقامة مزارع رأسمالية يزداد في عصر الانفتاح بعد نمو مصادر جديدة للفائض أهمها تحويلات العاملين بالخارج، وما صاحب ذلك أيضًا من تقلص العمالة الزراعية وتدهور قطاع التصدير القديم، القطن، وتآكل أجزاء من مساحة الأرض الزراعية.

وفي النهاية مهما كانت أبعاد نمو نمط الإنتاج الرأسمالي في مصر، يميل هذا النمو إلى أن يكون *رأسمالويًّا* Capitalistic، بتعبير مكسيم رودنسون. فالرأسمالي هنا ليس رأسماليًّا صناعيًّا بالفعل، بل إنه في الحقيقة تاجر-صناعي. فالفوائض الضخمة الآتية من خارج القطاع الرأسمالي سواء من أنماط إنتاج أخرى أو من الخارج تعد مصدرًا أساسيًّا للأرباح من عملية التداول وليس من عملية الإنتاج. ولذلك تكون المضاربة والغش والتهريب، إلخ وسائل أساسية للحصول على الربح. وإذا ما كانت الفوائض من غير فائض القيمة الناتج عن استغلال العمال المأجورين أعظم بكثير من تلك الأخيرة يكون من المفهوم كيف يصبح المشروع الرأسمالي هو مجرد ذريعة أو وسيلة للحصول على الأرباح التجارية، بالمعنى قبل الرأسمالي للكلمة.

وهذا الوضع كان قائمًا دائمًا في مصر الحديثة، وكانت الدولة دائمًا تلعب دورًا أساسيًّا في عملية التوزيع هذه. إذن فالبقايا قبل الرأسمالية لا تعد مجرد بقايا، بل إنها جزء جوهري من الاقتصاد الذي يشمل أيضًا مشاريع رأسمالية متطورة. أما بدائل تلك البقايا، أي الدخول الآتية من الخارج، فتلعب دورًا محوريًّا في إضفاء هذه السمة الجوهرية على الاقتصاد. وتظل الحلقة الضعيفة ليست هي المسألة الزراعية المزعومة، بل مسألة التبعية-التخلف.

## 4. <u>تشجيع القطاع التصديري</u>:

لم تتكاسل الناصرية عن الاستمرار في محاولة تنمية الصادرات الزراعية. فلجأت إلى تخفيض مساحة الأرض المزروعة قطنًا بتأثير ضعف الطلب الخارجي على هذه السلعة، وراحت تتوسع في صناعة المنسوجات لإحلالها محل القطن في التصدير، ولسد الطلب الداخلي بالطبع، ونجحت في ذلك جزئيًّا، كما لجأت إلى إحلال البصل والأرز محل القطن بدرجة ما. ولكن كل هذه المحاولات لم تكن كافية لزيادة الصادرات زيادة ملموسة، وهو ما دفعها للاهتمام بقطاع البترول دون أن تحقق نتائج حاسمة إلا في عهد السادات. ولم تكن خططها الاقتصادية تتجه إلى محورة الزراعة حول الطلب الداخلي، القمح بدلًا من القطن مثلًا، لأنها كانت تحصل على القمح شبه مجانًا من الولايات المتحدة. كما أنها كانت

في نفس الوقت بحاجة إلى العملات الصعبة التي يأتي بها القطن، ولذلك اشتدت أزمة الغذاء بعد قطع المعونة الأمريكية. وقد ظل تشجيع قطاع التصدير يدعم الرباط القوي بين الاقتصاد المحلي والسوق الدولي، برغم تحول معظم الصادرات إلى الاتحاد السوفيتي. فهذا التحول الجغرافي المؤقت للصادرات لم يؤد إلى تغير جوهري في موقع مصر من التقسيم الدولي للعمل.

### 5. تطوير الإنتاج الزراعي:

لم تحقق السياسة الناصرية المعدل الذي حددته السلطة بنفسها لنمو الزراعة.

جدول (57)[514]

| الفترة | معدل نمو الناتج الزراعي (%) |
|---|---|
| 1960-1939 | 1.8 |
| 1949-1939 | 1 |
| 1954-1949 | 0.8 |
| 1960-1955 | 3.5 |
| 1965 | 3 |

وخلال نفس الفترة بلغ هذا المعدل 5% في الهند، 7% في اليابان.

وقد أولت الحكومة اهتمامًا بزيادة المساحة المحصولية، فارتفعت بنسبة 17% طوال الفترة من 9.2 عام 1947 إلى 10.92 مليون فدان عام 1973[515]. كما أدى استخدام الأسمدة وتحسين وسائل الري إلى زيادة إنتاجية بعض المحاصيل الهامة:

جدول (58)

تطور إنتاجية الفدان[516]

| السنة (متوسط) | القطن | الذرة | القمح |
|---|---|---|---|
| 1939-1935 | 100 | 100 | 100 |

---

(514) عمرو محيي الدين، مجلة "الطليعة"، عدد مارس 1968.

(515) المسألة الزراعية، بدون اسم المؤلف، ص 165.

(516) حسب الرقم القياسي على أساس معطيات أوردها علي الجريتلي، خمسة وعشرون عامًا - دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، ص 318، نقلًا عن نشرة البنك المركزي المصري.

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1949-1945 | 104 | 88 | 82 |
| 1954-1950 | 92 | 90 | 94 |
| 1964-1960 | 109 | 100 | 121 |
| 1969-1965 | 120 | 150 | 120 |

وقد تغير معدل زيادة الإنتاجية الكلية للزراعة للفدان من +6% خلال الفترة من 1939 إلى 1949 إلى -4% عام 1954 إلى +15% عام 1960 بالنسبة لعام 1955[517]، أما إنتاجية العمل فارتفعت بمعدل 1.5% إلى 2% سنويًّا[518]. وبالنسبة لاستصلاح الأراضي فلم يسر شوطًا بعيدًا، وأدى تجريف الأرض وتحويلها إلى أرض بناء إلى تآكل مساحات شاسعة منها، كما تحولت بعض الأراضي إلى بور نتيجة تأخر وسائل الصرف، ولذلك لم ترتفع مساحة الأرض المزروعة بدرجة ملموسة إبان الفترة.

وقد تمثل ارتفاع الإنتاج الزراعي أساسًا في نمو المنتجات القابلة للتصدير، ولذلك راحت أزمة الغذاء تستفحل[519]، خاصة خلال الستينات. فزادت المساحة المحصولية من الأرز وقصب السكر والفواكه والخضروات، وكلها سلع قابلة للتصدير، على حساب القمح والذرة. كذلك سجل محمد دويدار[520] انخفاض مساحة الأرض المزروعة بالحاصلات التي اعتبرها ضرورية لذوي الدخل المنخفض: الشعير، الذرة الشامية، الفول، القمح، بخلاف القطن طبعًا الذي تدهورت أسعاره العالمية، وذلك لحساب السلع التصديرية الجديدة، خاصة الأرز والفواكه والخضروات والبصل. وقد ارتفع حجم الإنتاج من كل المحاصيل. ولكن معدلات الزيادة كانت أكثر ارتفاعًا للمحاصيل الموجهة أكثر للتصدير:

جدول (59)

| السلعة | معدل زيادة الإنتاج (%) |
|---|---|
| الأرز | 22.4 |
| القصب | 6.3 |
| البصل | 4.4 |
| القمح | 2.2 |
| الشعير | 1.6 |

---

(517) عمرو محيي الدين، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين.

(518) مابرو، المرجع السابق، ص 262.

(519) علي الجريتلي، خمسة وعشرون عامًا - دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر 1952-1977، ص 318، نقلًا عن نشرة البنك المركزي.

(520) الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري 1950-1980، ص 54.

| | |
|---|---|
| الفول | 0.6 |
| العدس | 0.2 |

وكانت النتيجة النهائية لمدى تطور قوى الإنتاج الزراعية محدودة.

## النتائج النهائية للسياسة الزراعية:

يمكن إيجاز هذه النتائج فيما يلي:

1. بقدر ما تم تطوير وسائل الإنتاج في الزراعة في صورة التوسع في استخدم الجرارات وآلات الريّ وغيرها، تعمقت التبعية التكنولوجية، حيث إن الآلات كانت تستورد من الخارج، بينما كان يتم تجميع القليل منها في مصانع محلية.

وقد كان التوسع في استخدام الآلات محدودًا، حيث تقلصت المزارع الواسعة واستمر فائض العمل الزراعي في الزيادة طوال الفترة.

2. أدت زيادة الطلب المحدود على الآلات وإنشاء ونمو صناعة الأسمدة والمبيدات الزراعية إلى تعميق التبعية في الصناعة التحويلية المعتمدة أصلًا على الخارج، وبالتالي ازداد وتعمق الارتباط التابع للزراعة، عبر الصناعة، بالسوق الدولي.

3. كان نمو الإنتاج الزراعي يميل لصالح المنتجات المخصصة للتصدير، مما أدى إلى ظهور نقص متزايد في الغذاء دونما اعتبارات اقتصادية أساسًا. فالسوق الرئيسي لتلك المنتجات كان سوق دول الكوميكون، مما يعني أن صفقات السلاح والعلاقات السياسية المميزة قد لعبتا دورًا كبيرًا في توجيه السياسة الاقتصادية.

4. كان المصب النهائي للجزء الأكبر من الفائض الزراعي هو جيوب كبار ملاك الأراضي، ملاك 50 فدانًا فأكثر، ورجالات الدولة، الذين أسرفوا في استهلاك السلع المستوردة أو الحالة محل الواردات، وفي المضاربة والتجارة، والقليل من هذا الفائض وُجِّه لمشاريع صناعية حالة محل الواردات.

5. حققت بيروقراطية الدولة العليا أهم أهدافها في القرية، وهي خلق وضعية محافظة عمادها المالك الكبير الرجعي والمالك الصغير المحافظ، مع هيمنة البيروقراطية بالاشتراك مع كبار الملاك وضمان جزء من الفائض في جيوب كبار رجال الدولة[521].

---

[521] لمزيد من دراسة تأثيرات السياسة الزراعية للناصرية يمكن الرجوع إلى كافي جلافانيس & باندلي جلافانيس، سوسيولوجيا العلاقات الزراعية في الشرق الأوسط - استمرار الإنتاج العائلي، ص ص 79-117.

## سياسة التصنيع:

### * التغيرات الهيكلية فى الصناعة التحويلية:

**شهد الهيكل العام للصناعة التحويلية عدة تغيرات. فبينما ظلت الصناعات الاستهلاكية تحقق معظم القيمة المضافة في الصناعة وتمتص نحو 50% من الاستثمار الصناعي، شهدت صناعة السلع الوسيطة نموًّا ملحوظًا، خاصة السلع الكيماوية، شاملة الأسمدة - المبيدات الحشرية – الكحول - البويات وذلك على حساب الصناعات الاستهلاكية، خاصة الغذائية. أما مجموعة السلع المعمرة فشهدت أكبر معدل النمو:**

**جدول (60)**

**أنصبة مجموعات الصناعة في إنتاج القيمة المضافة[522]**

| السنة / القطاع | 1952 | 1960 | 1967/1966 |
|---|---|---|---|
| استهلاكية تقليدية | %70.9 | %63.6 | %60 |
| وسيطة | %25.5 | %33.3 | %33.5 |
| سلع معمرة ووسائل نقل | %3.6 | %3.1 | %6.5 |
| | 100 | 100 | 100 |

**جدول (61)**

**هيكل الاستثمار الصناعي من 1957 إلى 1965/1964[523]**

| الصناعة | % من جملة الاستثمار الصناعي |
|---|---|
| استهلاكية تقليدية | 31.9 |

---

[522] مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 139 (تم نقل هذا الجدول مع تعديل التقسيم).

[523] نفس المرجع، ص 152 (تم نقل الجدول مع إعادة تقسيم الفروع).

اجتهد المؤلفان لاكتشاف علاقة بين التعريفة الجمركية والتغيرات الهيكلية في الصناعة، ولكنهما توصلا إلى نتيجة مغايرة، فلم يكتشفا وجود علاقة ثابتة أو حتى ذات ميل ثابت بين الجمارك والتغيرات الهيكلية. والحقيقة أن الضرائب الجمركية في مصر كانت -خصوصًا في الستينات- مصدرًا لدخل الحكومة أكثر مما كانت أداة لحماية الصناعة المحلية، إذ أصبحت الدولة تتولى استثمار نحو 90% من رأس المال الصناعي، كما أنها أممت -رسميًّا- تجارة الاستيراد، وأصبح بإمكانها أن تتحكم في كم ونوع السلع المستوردة. وقد كان يمكن اعتبار إعفاء الآلات من الرسوم الجمركية في الخمسينات عائقًا أمام نمو صناعة الآلات في مصر فقط في حالة وجود ميل فعلي لرأس المال إلى الاستثمار في صناعتها.

| | |
|---|---|
| وسيطة | 49.6 |
| سلع دائمة | 10 |
| مراكز التدريب الصناعي | 0.1 |
| صناعات أخرى | 8.4 |

والميل لنمو الصناعات الوسيطة لم يكن مجرد نتاج لقرار واع، فقد بدأ هذا الميل التلقائي لرأس المال منذ أواخر الأربعينات، وقد أشير إلى هذا من قبل. وكان نتاجًا طبيعيًّا لإحلال الواردات شبه الكامل من السلع الاستهلاكية، فهذا الأخير يضع حدودًا مسبقة على نمو الصناعة نموًّا مضطردًا، فيجعله يتعثر من حين لآخر، خاصةً بسبب ضيق السوق بالنسبة للحجم الأمثل لوحدة الإنتاج الصناعي الحديث. ولذلك فالانتقال لإحلال مزيد من الواردات كان منحى تلقائيًّا لنمط التصنيع في مصر، وكان هذا النوع من التوسع هو المجال الأمثل لنمو التخلف في تلك الفترة. وقد سارت وفق الميل العفوي لرأس المال الفردي الذي لم يجد مع ذلك في حكومة الضباط بديلًا مقنعًا لرأس المال الأجنبي الخاص الذي توقف وروده.

**جدول (62)**

**النسبة المئوية لإحلال الواردات في بعض السلع[524]**

| السلعة | نسبة الإحلال (%) عام 1947 | السلعة | نسبة الإحلال (%) | |
|---|---|---|---|---|
| | | | 1947 | 1967/1966 |
| أغذية | 95.8 | أخشاب | 30.9 | 68.8 |
| مشروبات | 77.8 | ورق | 40.4 | 65.3 |
| دخان | 97.7 | مطاط | 30.7 | 60.8 |
| منسوجات | 73 | آلات غير كهربائية | 0.4 | 14.3 |
| ملابس جاهزة | 69.7 | كيماويات | 53.8 | 61.2 |
| أثاث | 90.2 | نفط | 35.3 | 74.4 |
| طباعة | 93 | معادن أساسية | 16.2 | 65.4 |
| جلود | 88.7 | منتجات معدنية | 42.5 | 80.9 |
| منتجات غير معدنية | 73.9 | معدات نقل (تجميع) | 8.3 | 43 |
| | | آلات كهربائية (تجميع) | - | 46 |

(524) نفس المرجع، ص 256 (تم تعديل تقسيم الجدول بحيث تظهر زيادة الإحلال الملموس خلال الفترة من 1947 إلى 1967/1966).

لم تتحول الصناعة عمومًا إلى القطاع القائد بخلاف ما ذهب مابرو & رضوان[(525)]. وهما يحددان ذلك استنادًا إلى حجم الناتج الصناعي الذي تخطى الـ20% من الناتج الإجمالي عام 1965، وهو مقياس يظل صوريًّا، وإذا ما استخدم مرة أخرى لعدت كل من الأرجنتين وإيران أكثر تصنيعًا من الولايات المتحدة، حيث بلغت نسبة الناتج الصناعي % من الناتج القومي في أواسط السبعينات 32، 30، 25 على التوالي، بينما لا يكون كل الإنتاج تابعًا للصناعة كما في البلدان الصناعية. وقد ظل الأمر من الوضوح في مصر الناصرية، إذ ظلت الصناعة التحويلية بكافة قطاعاتها الأساسية: المنسوجات - المواد الغذائية-الأسمدة-السلع الدائمة، عاجزة عن دفع وحفز مجمل البنية الاقتصادية، فاستمر دور الالتواء التصديري في الزراعة البدائية بوجه عام. بل وكان الاهتمام بهذا القطاع بديلًا عن إنتاج المواد الغذائية اللازمة للصناعة والاستهلاك، فكانت الصناعات الغذائية عاجزة عن حفز تغيير الزراعة هيكليًّا لصالحها. كما عجزت الصناعة بكل فروعها عن حفز إجراء تغيير ثوري في نمط التعليم وفي البحث العلمي وفي حفز إنشاء صناعة رأسمالية، بل ولم تقم بتعديل نمط الاستهلاك بحيث يصبح مناسبًا لإمكانيات وظروف المجتمع، كما فشلت بشكل ذريع في توجيه الفائض الاجتماعي. فالميل كان دائمًا وبشكل متزايد لصالح الأنشطة غير المنتجة للقيمة المضافة. ولم تستطع الصناعة أن تمحور حولها بقية القطاعات، بل ولم تستطع أن تتمحور حول نفسها ولم تدشن اتجاهًا نمو توازن قطاعي بحيث ظل الخلل والتفكك سمات بارزة للاقتصاد.

ويؤكد هيكل الصناعة المصرية المعدل حقيقتين إضافيتين: أولهما أن نمط الاستهلاك القائم، التابع، ظل يتعمق، ومما يدل على ذلك النمو الهائل في إنتاج السلع الدائمة المستوردة في الأصل مثل الغسالات – السيارات في بيئة غير قادرة لا على صيانتها ولا على تطويرها ولا حتى على استخدامها جيدًا أحيانًا. وثانيهما، استمرار عجز الصناعة عن تطوير الزراعة، أي القطاع الأكبر من الاقتصاد المنتِج. فلم يتم إنتاج الآلات الزراعية فعليًّا تقريبًا ماعدا تجميع بعض الجرارات.

وتبقى عدة استنتاجات جزئية: أولها أن صناعة المنسوجات ظلت تنمو بنفس معدل نمو الصناعة ككل، أو أعلى قليلًا الذي فاق بالتأكيد معدل زيادة السكان بكثير، والتي كانت قد حلت محل الواردات بنسبة تفوق 90%. بل إن المنسوجات لم تكن تحل محل الواردات فقط، بل أصبح لها في الفترة الناصرية دور آخر هو إحلال الصادرات جزئيًا من القطن، ولذلك استمرت تحتل نفس حجمها النسبي في الناتج الصناعي. وثانيها أن التوسع في الصناعة الوسيطة كان بالغ التكلفة، وأدى بالنسبة للعمالة والقيمة المضافة إلى نتائج أسوأ من تلك المتوقعة في حالة عدم تغيير هيكل الصناعة بعد 1952، مع نفس القدر من التوسع. وقد قدر مابرو & رضوان الخسائر كالتالي:

- النمو المتحقق في العمالة الصناعية: 122%.

---

[(525)] نفس المرجع، ص 68. ويكرر عادل حسين نفس الفكرة في كتاب "عبد الناصر والنظام الاقتصادي" - رد على المعارضين والناقدين، ص ص 24-46.

• النمو الذي كان يمكن أن يتحقق: 149%.

وبالنسبة للقيمة المضافة زادت بنسبة أقل بـ10.9% من النسبة التي كانت ستتحقق في حالة الفرضية المذكورة. وبغض النظر عن هذه النتائج فالأهم أن نكتشف ما اضطر حكومة الضباط إلى هذه السياسة التي هي بمثابة الاتجاه نحو الغلة المتناقصة، من حيث القيمة، وهي الحكومة التي كان هدفها الأسمى على الصعيد الاقتصادي هو زيادة الدخل. ولا يجب أن ننسى أن ضعف دراسات الجدوى وسوء الإدارة ونقص العمالة الماهرة والتشغيل غير الكامل للمشاريع الجديدة، كلها لعبت أدوارًا في تحقيق الغلة المتناقضة، بالإضافة إلى خيار المحافظة على نمط الاستهلاك، ورشوة الجماهير. والخلاصة أن التغيرات الهيكلية في الصناعة من جراء السياسة الناصرية كانت تسير نحو تعميق التخلف - التبعية، ممثلًا في التصنيع الجزئي التابع للخارج، مع مزيد من التمحور حول الصناعة في البلدان الرأسمالية، بالإضافة إلى عجز الصناعة عن حفز النشاط الاقتصادي ككل.

وكان إحلال الواردات من السلع الوسيطة هو الآخر عملية معاقة بحكم ضيق السوق. ولما كان إنشاء صناعات رأسمالية على نطاق واسع لا ينسجم مع بقاء نفس البنية الاقتصادية-الاجتماعية، تكون التغيرات الهيكلية المذكورة إيذانًا بأزمة جديدة. إذ يصبح التوسع الوحيد الممكن بعد تشبع السوق بكل بدائل الواردات الاستهلاكية والوسيطة هو التوسع في الإنتاج للتصدير، أي مزيد من الاختلال لصالح القطاع التصديري، ما لم يتكون طلب على أنواع جديدة من المنتجات الاستهلاكية والوسيطة، لا ينجح أيضًا في حفز توسع جديد. فإن إحلال الواردات ككل يصبح عائقًا أمام مزيد من الإحلال رأسيًّا وأفقيًّا بما يؤدي إليه من أزمة المدفوعات.

*** النمو:**

رغم الانطباع الذي قدمته أجهزة الإعلام الناصرية بتحقيق طفرات كبيرة في تنمية الصناعة، ورغم قوة هذا الانطباع لدى معظم المثقفين، لم يشهد دور الصناعة الفعلي في الاقتصاد المحلي تحولًا جذريًّا بنفس القدر الذي يعطيه الانطباع المذكور. ورغم الزعم بإنشاء صرح صناعي هائل، تفضح الحقائق الموضوعية المباشرة زيف التصنيع الناصري، وتظهر حقيقة الدور المتواضع الذي قامت به الصناعة في الاقتصاد، رغم الخطة الخمسية الشهيرة. ولم ينتج هذا عن عجز الناصرية فحسب بل وعن *محدودية طموحاتها* أيضًا، كما أن الصناعة لم تحصل من السلطات على نفس الدرجة من الانتباه الذي صورته الدعاية الرسمية.

جدول (63)[526]

---

[526] وفقًا لمعطيات مابرو، مابرو & رضوان.

| معدل النمو السنوي للناتج الصناعي (%) | السنة |
|---|---|
| 6 | 1956-1952 |
| 6.5 | 1961-1957 |
| 8.5 | 1965-1960 |

وهذه المعدلات ليست ضخمة، بالنسبة إلى معدلات النمو التي تحققت في بلدان متخلفة أخرى، أو كانت متخلفة، تحكمها أنظمة عميلة، ولا يزعم أحد أنها حكومات ثورية أو اشتراكية. فقد بلغ معدل نمو الصناعة التحويلية في إيران 14% سنويًّا في عهد الشاه[527]، وبلغ في شرق آسيا 16-35% سنويًّا خلال الستينات، كما بلغ معدل نمو الإنتاج ككل في هذه البلدان 7-10% سنويًّا خلال نفس الفترة[528].

ولم تحصل الصناعة على نسبة عالية من مجمل الاستثمارات تناسب الأهداف المعلنة من جانب حكومة زعمت أنها تقيم صرحًا صناعيًّا في مصر. وقد بلغت حصة الصناعة من الاستثمارات ما يأتي:

جدول (64)

حصة الصناعة من الاستثمارات (%) (متوسط سنوي)[529]

| % | السنة |
|---|---|
| 23.8 | 1957/1956-1953/1952 |
| 25.7 | 1960/1959-1958/1957 |
| 26.6 | 1965/1964-1961/1960 |
| 27.4 | 1972/1971-1970/1969 |

كذلك لم يكن معدل زيادة إنتاجية العامل ضخمًا، فكان أقصاه هو 1.2% خلال سنوات 1960-1965، ولم تنجح مساعي الحكومة في حث العمال على زيادة الإنتاج، إذ وقفت عوامل موضوعية أمام ذلك، منها على سبيل المثال نمو العمالة الفائضة والطاقة العاطلة خلال الستينات، بسبب سوء الإدارة ونقص قطع الغيار. كذلك لعب نقص العمالة الماهرة دورًا مهمًّا في عرقلة زيادة الإنتاجية، ولم تحاول الحكومة جديًّا توفيرها. وكان من أهم الأسباب استجابة الحكومة لطموحات الإنتليجينسيا، بالتوسع في التعليم النظري والجامعي على حساب التعليم الفني. ورغم الطاقات العاطلة وثبات الإنتاجية تقريبًا تفشت ظاهرة

---

[527] فريد هاليداي، مقدمات الثورة في إيران، ص 189.

[528] سمير أمين، التطور اللامتكافئ، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية، ص 166.

[529] مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 62.

تراكم المخزون السلعي بسبب ضعف القوة الشرائية رغم تحسن أحوال الفئات الوسطى في أوائل الستينات. فلم يكن هيكل النمو الصناعي متسقًا مع حجم السوق المحلي، ولم تتبع الناصرية سياسة كفيلة بتوسيع السوق إلى أقصى حد ممكن، كما فشلت في تصدير بعض السلع القليلة التي كانت مخصصة للتصدير على نطاق واسع. وتعني زيادة ساعات العمل مع وجود بطالة مقنعة واسعة وجود شيء فريد في الاقتصاد، فالطاقة العاطلة في الصناعة وأزمة المخزون السلعي وأزمات نقص الإنتاج كانت متلازمة. هذه الظواهر تعني أن أزمة الصناعة هي أزمة مركبة: *أزمة فيض إنتاج وأزمة نقص إنتاج: أزمة رأسمالية وأزمة قبل-رأسمالية في نفس الوقت*. والمسألة تتضمن ضمن ما تتضمن فوضى الإنتاج المطلقة: تفاوت مستوى الإدارات وتناحرها - اختلالات شديدة في مهارات العمال وكثافة رأس المال - النمو المتفاوت بشدة.

في 1952 كانت الصناعة والكهرباء تمثلان أقل من 10% من الناتج المحلي الخام، وكانت الحكومة تستهدف رفع هذه النسبة إلى 30% في نهاية خطة 1960-1965، ولكنها لم تنجح في أكثر من مضاعفتها:

جدول (65)

نسبة مساهمة الصناعة والكهرباء في الناتج المحلي (%)[530]

| السنة | % |
|---|---|
| 1956/1955 | 13.8 |
| 1961/1960 | 20.9 |
| 1965/1964 | 22.7 |

وتظل هذه النسب محدودة بالنسبة لبلد يدعي حكامه أنهم حققوا ثورة صناعية. مقابل ذلك بلغت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي في الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وأوروجواي 26-32%[531] رغم أنها جميعًا بلدان متخلفة.

أما نصيب الصناعة من قوة العمل فظل محدودًا ويدور حول 10%، بلغت 11% في منتصف الستينات. ولكن إذا وُضعت البطالة المقنعة في الاعتبار تكون هذه النسبة أقل، كذلك تكون أقل بدرجة ملحوظة إذا أُخذ في الاعتبار الصناعة الكبيرة فقط. ففي هذه الحالة تكون العمالة الصناعية أقل من 4% من مجمل العمالة عام 1952، 7% في 1965، شاملة العمالة الزائدة. كذلك انتقل جزء من العمالة الفائضة من الزراعة إلى القطاعات الثالثية.

---

[530] مابرو & رضوان، نفس المرجع، ص 62.

[531] فيكتور فولسكي، النموذج الرأسمالي في أمريكا اللاتينية.

جدول (66)

مقارنة بين معدل نمو العمالة ومعدل نمو السكان[532]

| السنة | معدل نمو قوة العمل الفعلية (%) | معدل نمو عدد السكان (%) |
|---|---|---|
| 1960 | 1.23 | 2.38 |
| 1966 | 1.22 | 2.54 |
| 1976 | 2.6 | 2.31 |

ويوضح هذا الجدول أن التصنيع الناصري، بجانب النمو الملموس للقطاعات غير المنتجة للقيمة المضافة، لم يستطع أن يرفع من معدل نمو القوة العاملة. وفقط في عصر الانفتاح وعوائد العاملين بالخارج زاد معدل التشغيل إلى أكثر من الضعف وتجاوز معدل زيادة عدد السكان، وهي مفارقة تستحق الانتباه.

وهناك أمر آخر يستحق الذكر، فتأثير نمو الصناعة على العمالة الزراعية كان هو الآخر ضئيلًا. فمن المتوقع أن يزداد عدد العاملين بالصناعة على حساب عدد العاملين بالزراعة في حالة النمو المتوازن لاقتصاد حديث، ظاهرة وجدت في كل البلدان التي تطورت، ما لم يحدث ظرف استثنائي، مثل حدوث توسع هائل في مساحة الأرض المزروعة. ولكن التنمية الناصرية لم تؤد إلى الظاهرة المذكورة:

جدول (67)

تطور عدد العاملين بالزراعة بالمليون[533]

| السنة | العمالة الزراعية |
|---|---|
| 1947 | 4.086 |
| 1960 | 4.406 |
| 1966 | 4.468 |

ومن 47-1966 زادت مساحة الأرض المزروعة بـ701 ألف فدان متضمنة أرض مديرية التحرير، وهي زيادة لا تعلل زيادة عدد العاملين بالزراعة إلا في حالة بقاء أساليب الزراعة كما هي، أي أن دور الصناعة في تطوير الزراعة لا يذكر.

---

[532] عبد النبي الطوخي، تحليل التغيرات في خصائص القوى العاملة في مصر 1947-1974.

[533] نفس المرجع.

وقد تراجع فيما بعد عدد العاملين بالزراعة مع ثبات مساحة الأرض المزروعة تقريبًا، نظرًا لهجرة كثير من الفلاحين إلى بلدان الخليج وليبيا للعمل، وليس إلى المصانع المحلية. والخلاصة أن الصناعة لم تلعب دورًا حاسمًا في استيعاب العمالة ولم تستطع أن توقف فيض قوة العمال.

وشهدت الفترة أيضًا زيادة في دور الصناعة في الصادرات كالآتي:

جدول (68)[534]

| السنة | نسبة السلع المصنعة في الصادرات (%) | صادرات الغزل والنسيج وحدها من الصادرات (%) | مساهمة القطن الخام في الصادرات (%) |
|---|---|---|---|
| 1952 | 6.7 | 3 | 87.3 |
| 1953 | 8.9 | 3.3 | 85 |
| 1956/1955 | 19.1 | 5.8 | 72.8 |
| 1960/1959 | 18.1 | 9.7 | 70.8 |
| 1961/1960 | 19.7 | 11.3 | 64.4 |
| 1962/1961 | 25.6 | 12.9 | 58.8 |
| 1963/1962 | 21.6 | 11.1 | 52.5 |
| 1964/1963 | 24.4 | 13.9 | 49.2 |
| 1965/1964 | 24.7 | 14 | 55.9 |
| 1968/1967 | 31.2 | 19.6 | 44.5 |
| 1970/1969 | 29.5 | 16.7 | 49.1 |
| 1971 | 33 | 18.6 | 51 |

ومن الواضح أن الصناعة قد راحت تمثل دورًا متزايد الأهمية في الصادرات، ولكن التعامل مع الكميات وحدها قد يقود إلى استنتاجات خادعة، ولذلك ينبغي تحليل هذه الظاهرة:

1. فاق معدل انخفاض نصيب القطن في الصادرات دائمًا معدل زيادة نصيب السلع المصنعة، وكان الفرق يتمثل بشكل أساسي في صادرات الأرز. كما كانت نسبة الصادرات من الغزل والمنسوجات إلى مجمل الصادرات الصناعية كبيرة للغاية. وقد وصف مابرو & رضوان هذه الظاهرة بالحق بإحلال الصادرات. إذ خصصت الدولة جزءًا هامًّا من إنتاج الغزل والنسيج للتصدير بسبب انخفاض أسعار القطن الخام، كذلك زيدت المساحة

---

[534] مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 287.

المخصصة لزراعة الأرز، للتصدير على حساب المساحة المزروعة قطنًا. يضاف إلى ذلك أن التدهور المتوالي لأسعار القطن ساهم في انخفاض نصيب الأخير من قيمة الصادرات لحساب الأرز والمنسوجات، وإذا ما حُسب دوره من حيث الكميات المصدرة فسنجد أن الانخفاض يعود جزئيًّا إلى التغيرات السعرية.

2. أما ظاهرة إحلال الصادرات فهي الأخرى ذات مغزى لا علاقة له بالاستقلال الاقتصادي، فالاقتصاد بات أكثر عجزًا عن الاستمرار في السوق العالمي بسلعة وحيدة تقريبًا هي القطن، مما دفع الحكومة إلى محاولة اقتحام مجالات إنتاج تصديري جديدة. ورغم أنها لم تحقق نجاحات كبيرة في هذا المجال، كما سيأتي بعد، فقد حافظت على وجود قطاع تصديري له أهميته. وإذا كان الكلام حتى الآن بخصوص الصناعة، يكون الاستنتاج الأساسي بهذا الصدد هو أن جزءًا من الإنتاج الصناعي كان مخصصًا للتصدير، خصوصًا المنسوجات، بسبب تدهور الأسعار العالمية للقطن، وبالتالي كان من الضروري إبداله بصادرات بأخرى.

ومن المهم أن ملاحظة أن نمو الصادرات الصناعية لم يكن نتاجًا خالصًا لتطور الصناعة وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية في السوق الدولي. فقد توجهت معظم المصنوعات المصدرة إلى أسواق الكوميكون طبقًا لنظام الاتفاقات الثنائية، وقد وفر هذا الوضع للدولة من العملات الصعبة ما كان ينبغي دفعه مقابل الواردات إذا تم استيرادها من البلدان الرأسمالية. ونظرًا لرداءة معظم الصادرات المصنعة لمصر الناصرية والتي كان جزء كبير منها مصنوعات حرفية رديئة، فإن الأمر قد تضمن عنصر منحة من جانب البلدان الاشتراكية، نتيجة لطبيعة العلاقات السياسية بين الطرفين في تلك الفترة، بالإضافة إلى انخفاض معايير الجودة في أسواق هذه الدول بالذات.

كان الهدف والميل العام للتنمية هو زيادة الحجم المطلق للناتج المحلي الإجمالي، وكانت الصناعة نظرًا لارتفاع التكلفة الحدية للاستثمار في المجالات الأخرى هي المجال الأكثر ملاءمة لتحقيق هذا الغرض. ورغم هذا لم يكن الاهتمام بالتنمية الصناعية كافيًا لتحقيق معدل كبير لنمو الناتج المحلي الذي بلغ في أوجه 5.7% خلال خطة 1960-1965 بينما بلغ في اليابان 14% في نفس الفترة. ولم تتحقق أبدًا الأحلام الوردية التي كتبت في أوراق الخطط الاقتصادية، ولذلك جاء الواقع مخالفًا كثيرًا للخيال، والخيال وحده هو الذي احتل واقعًا ممتازًا في الدعاية، ولذلك خلق انطباعًا وهميًّا عن ثورة صناعية.

والأمر منذ الآن فصاعدًا لن يتعلق بالصناعة كفن إنتاجي وإنما ببنيتها الاجتماعية، وسوف يتضح ما هو المقصود في الصفحات التالية.

### 3. أفق إحلال الواردات:

بينما كان على الصناعة المصرية أن تواجه في أعقاب كل ظرف استثنائي أزمة، كان عليها أيضًا ولم يكن أمامها إلا أن تتوسع من جديد، فكانت باستمرار تعيد إنتاج أزمتها إنتاجًا موسعًا. وقد تم من قبل تناول كيف كانت البنية الاجتماعية للصناعة، أي ماهية

رأس المال الصناعي، التجاري في جوهره، هي العامل الكامن خلف الأزمة. وقد تجلى في معاناة الصناعة من خلال أسلوب التصنيع لإحلال الواردات من السلع الاستهلاكية ثم الوسيطة. وكانت "مأثرة" الناصرية التي خدعت المثقفين تتمثل في حفز التحول من الإحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية إلى السلع الوسيطة، جزئيًّا، بالإضافة إلى السلع الدائمة. ويبدو الأمر كما لو كان هناك ميل لما أسماه البعض "تمحور الاقتصاد حول ذاته"، أو تحقيق الاستقلال الاقتصادي. ولكي توضع استنتاجات صحيحة ينبغي أولًا تحليل مغزى هذا الانتقال. وقد سبق تحليل هذا الميل الموضوعي لإدخال صناعة السلع الوسيطة إلى مصر بعد الحرب الثانية خصوصًا. وتبقى الآن الإجابة على هذا السؤال: هل يمكن أن تكون خطوة إحلال الواردات من السلع الوسيطة اتجاهًا نحو خطوة جديدة تالية، إحلال الواردات من السلع الرأسمالية لكي تنتهي ظاهرة التخلف والتبعية؟

أ. صناعة السلع الرأسمالية ليست هي علامة التقدم بالضرورة. فتقدم البشر ووسائل الإنتاج بحيث يكون الاقتصاد كفوًا للاقتصاد الدولي، يضمن علاقة متكافئة مع الأخير، كما يضمن مستوى معيشة مرتفعًا وقدرة على الإبداع والتعامل مع الآخرين بندية، إلخ.

ب. لا يتحقق الاستقلال الاقتصادي باستيراد هيكل اقتصادي متكامل، وإنما بإقامته في الداخل انطلاقًا من الظروف الخاصة لكل بلد وفقًا لاحتياجات المجتمع في كل مرحلة من مراحل تطوره. أما إحلال الواردات فكان يعني مزيدًا من تدعيم نمط الاستهلاك التابع في الداخل، حتى لو جاءت الخطوة الثالثة: إحلال السلع الرأسمالية لاستمر نفس الوضع. وبالتأكيد لا يكون الإحلال كاملًا أبدًا، فسلع جديدة تظهر وتأتي وتدخل إلى نمط الاستهلاك، مما يحفز من جديد عملية إحلال الواردات بعد فترة تعثر في فترة التشبع. ولكن يأتي الانطلاق من جديد مع تطور نمط الاستهلاك في الغرب، وينتقل إلى البلد المتخلف. ولذلك لاينتهي الإحلال أبدًا إذا استمرت التبعية وهيمنة رأس المال التجاري. ومن الواضح أن إحلال الواردات يعبر عن خضوع الإنتاج لنمط الاستهلاك القائم، من خلال التبادل، لذلك فخطوة جديدة في عملية الإحلال تساوي الخضوع الأعمق من جانب الإنتاج لنمط الاستهلاك القائم وتساوي تعميق هيمنة التبادل على مجمل الاقتصاد.

ج. إن الخطوة الجديدة رغم أنها خطوة ناقصة وغير قابلة للاكتمال بفضل التطور المتواصل للعالم الرأسمالي، هي كما أشير من قبل خطوة إلى الأمام، حيث تنشأ صناعات أحدث وأرقى تكنولوجيًّا، ولكنها تظل خطوة إلى الأمام في إطار التخلف، لكنها ليست نفيه. إنها تعني إعادة الاندماج في السوق الدولي بشروط الأخير، من موقع الدونية. فكل عملية إنتاج تتطلب إعادة الإنتاج، وعلى أساس تطور الإنتاج في السوق الدولي يكون على التخلف أن يعيد إنتاج ذاته بما هو كذلك، ولكن في ثوب جديد لكي يستطيع أن يستمر في هذا السوق. وهذا النوع من النمو الاقتصادي هو ما يسمى بنمو التخلف.

د. إن الخطوة الناصرية بالإضافة لما سبق لم تكن أيضًا كافية من الناحية الكمية لإعادة إدماج الاقتصاد في السوق الدولي بالشكل الأمثل. وبالتحديد كانت الخطوة إلى الأمام خطوة صغيرة بالقياس إلى التطور الهائل في السوق الدولي، لا تقارن بخطوات

الهند وأمريكا اللاتينية ثم شرقي آسيا. وبذلك ظلت مصر الناصرية بلدًا متخلفًا ومتأخرًا بالقياس لبلدان متخلفة أخرى وقفت في طليعة العالم الثالث على صعيد الاقتصاد. وكان هذا هو الثمن الذي دفعته مصر لقاء الناصرية، التي عبرت في النهاية عن فشل الثورة الشعبية وفشل الطبقة المسيطرة في قمعها. وكانت ضمن النتائج أن تخلت مصر عن موقعها في طليعة البلدان المتخلفة لبلدان أخرى.

## * دوافع التوجه نحو إحلال الواردات:

أولًا: على المدى القصير: ضيق الأفق الموضوعي للحكومة نفسها بحكم ارتباطها بالنظام الاجتماعي القائم، وارتباطها غير المباشر بالتالي بالطبقة المسيطرة، وهي الطبقة المستفيدة من الطابع المتخلف للبنية الاقتصادية. ولذلك انحصر هدفها من عملية التنمية الصناعية في زيادة الدخل القومي دون ما اهتمام بتثوير البنية الاقتصادية. ولذلك كان من الطبيعي أن تتجه إلى إنشاء وتشجيع المشاريع التي تنسجم مع نمط الاستهلاك السائد، أي مع الطلب الفعال، وهذا يتأتى بإحلال الواردات من السلع الاستهلاكية. ولم يكن من الممكن أمام الطبقة المسيطرة أن تتوسع في صناعة إحلال الواردات القائمة بالفعل بما يفوق الطلب الداخلي، أي من أجل تصديرها إلى الخارج، حيث لم تكن الأسواق الخارجية الأساسية مفتوحة للمصنوعات المصرية الرديئة في معظمها إلا في أضيق الحدود. وحتى بوجه عام لم تكن هذه الأسواق مفتوحة للصادرات المصرية ككل سوى بشروط سياسية لم يكن من الممكن تقديمها بالكامل. ولذلك كان المخرج الوحيد هو إنشاء مزيد من الصناعات الحالة محل الواردات من جديد، وكان المجال المتاح في ظل نمط الاستهلاك القائم هو صناعة السلع الدائمة والسلع الوسيطة، مع توسع بدرجة أقل في القطاعات القائمة بالفعل بقدر معدل زيادة الطلب الداخلي والخارجي.

ثانيًا: أما على المدى الطويل فكان التغير العضوي الحادث في المجتمعات الرأسمالية يفرض نقل صناعات معينة إلى البلدان المتخلفة. بل أخذت أيضًا الدول الرأسمالية تفتح أبوابها أمام منتجات بعض البلدان المتخلفة من الصناعات. وقد ترافق هذا مع -أو بمعنى أصح- حفَّز نمو صناعات تصديرية ضخمة في بعض البلدان المتخلفة، ليس منها مصر، منذ أواخر الستينات. وكان التغير العضوي المذكور يفرض ضرورة توسيع أسواق العالم الرأسمالي في الخارج أمام السلع الرأسمالية على حساب السلع الاستهلاكية جزئيًّا، وقد بدأ هذا الميل منذ عدة عقود سابقة على الناصرية. لذلك كان السلوك المتناقض للبلدان الرأسمالية: تشجيع الصناعات الاستهلاكية في العالم المتخلف دون السماح بمنافسة منتوجاته لمنتوجاتها في الداخل إلا في أضيق الحدود، أي فرض قيود على دخول منتجات العالم المتخلف إلى المتروبولات. وقد تبلور هذا في تشجيع نمو الصناعات الحالة محل الواردات في البلدان المتخلفة.

## * دور إحلال الواردات في حفز نمو التخلف:

أ. أدت هذه السياسة إلى نمو صناعي محدود كميًا ولم تنجح محاولات الحكومة لتوسيع السوق إلا نجاحًا محدودًا[535]، وظل توزيع القوة الشرائية يميل بشكل كاسح لصالح الطبقة المسيطرة والطبقات المتوسطة والإنتليجينسيا. وقد اتجهت الحكومة إلى التوسع في إنتاج السلع الدائمة التي كانت تلبي طلب الفئات المذكورة.

**جدول (69)**

**الزيادة في استهلاك بعض السلع الدائمة في الفترة من 1960 حتى 1965[536]**

| | |
|---|---|
| ثلاجات | %215.5 |
| غسالات | %390.1 |
| سخانات | %1540.9 |
| بوتاجازات | %115 |

بينما زاد الاستهلاك من السلع الغذائية الضرورية في نفس الفترة بنسبة ملموسة ولكن أقل بكثير:

**جدول (70)[537]**

| | |
|---|---|
| القمح | %29.4 |
| الذرة | %40.9 |
| الفول | %35 |
| العدس | %14 |

يضاف لهذا أن سياسة الحكومة في قطاع الإسكان توجهت أساسًا نحو إنشاء المساكن الملائمة لكبار الموظفين ورجال الدولة، بجانب عدد قليل لمتوسطي الموظفين والعمال. فكان نمط الاستهلاك يحفز إحلال الواردات، والأخير يعمق نمط الاستهلاك الملائم للطبقة المسيطرة. وقد أدى هذا النمط في التنمية إلى وضع حاجز أمام نمو الصناعة نفسها، فكان السوق المحلي عاجزًا عن استيعاب عديد من الصناعات الحديثة، لأن هذا النوع من الصناعات لابد أن يقام بأحجام ضخمة تفوق قدرة السوق المصري على الاستيعاب بكثير لكي ينتج بتكلفة معقولة، ولذلك لم يكن بعضها ناجحًا ولم يقم بعضها الآخر، بينما ظهرت الطاقة العاطلة في صناعات عديدة.

---

[535] ضمن هذه المحاولات، التوسع في البيع بالتقسيط وإقراض الموظفين لتمويل بيع منتجات قطاع الدولة.

[536] ط. ث. شاكر، المرجع السابق، ص 117.

[537] نفس الموضع.

**ب. بعد فترة طويلة من اتباع سياسة إحلال الواردات تبين أن تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، أو حتى خفض العجز والاستغناء عن التمويل الخارجي كان مجرد سراب. فإحلال الواردات من السلع الاستهلاكية قد أدى في المقابل إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة. وبغض النظر الآن عن أثر ذلك على الاستقلال الاقتصادي، فقد كانت الآثار الاقتصادية المباشرة لإحلال الواردات وخيمة. وحتى إذا كان من المحتمل أن تكون هذه السياسة قد خففت من العجز المحتمل في ميزان المدفوعات، فهذا التخفيف كان باهظ الثمن. ويقدر مصطفى السعيد تكلفة توفير دولار واحد بتصنيع الغزل بـ55.9 قرشًا عام 1960، 69.7 قرشًا عام 66، وبالنسبة للمنسوجات عام 1966 بلغت 85 قرشًا[538]. وبوجه عام كان إحلال الواردات بمقدار وحدة واحدة يتطلب استيراد ما قيمته 630 بنس[539]، وكانت نسبة القيمة المضافة إلى قيمة المنتج ضئيلة للغاية بسبب ارتفاع التكلفة[540]، نظرًا لصغر حجم المشاريع ونقص العمالة الماهرة وسوء الإدارة. وجدير بالملاحظة أن سعر الدولار في ذلك الوقت كان نحو 40 قرشًا مصريًّا.**

**وكان الاعتماد على نمط الاستهلاك القائم يفرض ضرورة نقل التكنولوجيا الأجنبية وإعادة استيرادها باستمرار، رغم أنها لا تكون ملائمة دائمًا للسوق المحلية[541]. ولكن لأن التكنولوجيا كانت تتطور في البلدان الرأسمالية بسرعة بالغة، لم يكن استيرادها بنفس المعدل ممكنًا بسبب ارتفاع أسعارها، لذلك لم يكن الإحلال محل الواردات كاملًا. فظلت السلع الأجنبية متفوقة على مثيلاتها المصرية واستمر استيراد السلع الفاخرة من الخارج بواسطة تجار الشنطة والمهربين من كل صنف، حتى في حالة وجود عوائق قانونية.**

**فلكي يكون استبدال السلع الأجنبية استبدالًا نهائيًّا يجب *أن يسبق الاقتصاد المحلي التكنولوجيا لا أن يلحق بها*. وهذه مسألة حاسمة في قضية التنمية. فإن إنشاء صناعات بدون البحث والابتكار وإنتاج التكنولوجيا= تكريس التبعية والفشل في النهاية.**

**ولقد تعمقت كل من التبعية التكنولوجية والمالية (سيتم تناول ذلك فيما بعد بالتفصيل). وكان الاتجاه نحو زيادة الواردات من السلع الرأسمالية يعني أن السوق المصري لهذه المنتجات كان يتسع، مما ينسجم مع التغير العضوي الحادث في بنية النظام الرأسمالي في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان.**

---

**[538] مصطفى السعيد، المرجع السابق.**

**[539] مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 271.**

**[540] فمثلًا قُدِّرت نسبة العادم في صناعة المنسوجات القطنية في مصر بـ12% وفي إنجلترا بـ5% خلال الستينات. حازم سعيد عمر، المرجع السابق.**

**[541] تناول الأمر ببعض التفصيل إسماعيل صبري عبد الله، استراتيجية التكنولوجيا، إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، ص ص 226-233.**

ج. يؤدي إحلال الواردات إلى إدخال الصناعة الحديثة ولكنه لا يعني تصنيع البنية الاقتصادية ككل. فالواردات فقط من السلع الجاهزة تصنع بأحدث الوسائل، أما قطاعات الاقتصاد المحلية فلا يجري تحديثها إلا في أضيق نطاق. وبينما يكون القطاع الأول آخذًا دائمًا في التطور، لأنه يستورد من الخارج باستمرار، يظل القطاع الثاني متأخرًا. وهذا ما حدث في مصر الناصرية. فأدخلت صناعة الصلب وتجميع السلع الدائمة والجرارات، بينما ظلت الزراعة بدائية، وظلت الصناعة الصغيرة بالغة التأخر: المخابز - منتجات الألبان - الصناعات الخشبية – الحياكة - الصناعات الجلدية، إلخ. وحيث تم التوسع في إنتاج السيارات وتركيب عربات السكك الحديدية، استمر الحمار هو الوسيلة الأساسية للانتقال في الريف، ورغم إنشاء السد العالي لتعمل المصانع الكبيرة بالكهرباء ظل المصدر الرئيسي للطاقة في البلاد عضلات الإنسان والحيوان. وحين جرى تأهيل عشرات الألوف من المهندسين والعمال المهرة ظلت معظم قوة العمل متأخرة للغاية وفي حالة بطالة فعلية أو مقنعة. ذلك أن الصناعة الحالة محل الواردات هي صناعة حديثة ذات كثافة مرتفعة لرأس المال ومهارة مرتفعة للعمل، ولذلك لم تساهم مساهمة ملموسة في استيعاب قوة العمل. فمقابل زيادة عدد عمال الصناعة بالآلاف زاد عدد العاطلين أكثر وأكثر وتضاعف عدد الموظفين أكثر من مرة، بل وتشبعت الصناعة نفسها بالعمالة الفائضة.

وفي مجال الاستهلاك الترفي، بالنسبة لمستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان، أصبح أفراد الفئات الوسطى وحتى الدنيا يتطلعون لامتلاك السلع الدائمة، في الوقت الذي ظل فيه الملايين يسكنون الأكواخ في القرى والمدن، وتعمق تركب نمط الاستهلاك بشدة داخل الفئة الواحدة.

وعلى صعيد أنماط الإنتاج استمر التركيب بين نمط الإنتاج الرأسمالي وأنماط الإنتاج قبل الرأسمالية في الزراعة والصناعة، بما في ذلك بصمات من الإقطاع الشرقي، أو إقطاع الدولة، تسم التكوين الاقتصادي الاجتماعي ككل.

وقد أدى الميل إلى إحلال الواردات إلى دفع صناعة السلع الحالة محل الواردات، مما يعني حفز استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية، بجانب حفز الزراعة التصديرية. أي زيادة التبادل الخارجي، وبالتالي الداخلي. ومن خلال عملية التبادل جرت عملية نمو التخلف.

وفي هذا السياق لم تتغير علاقة الريف بالمدينة جوهريًّا، ولم تتغير وضعية الريف في البنية الاجتماعية-الاقتصادية، كوضعية متدنية، بمعنى استمرار المسألة الزراعية بالمعنى الذي تم تناوله من قبل.

وبالنسبة للصناعات الصغيرة لم تحدث تغييرات جذرية إبان الفترة الناصرية. فاضمحل عدد محدود منها مثل صناعة المنسوجات اليدوية، وورش تبييض النحاس وغيرها. كما نشأت فروع جديدة محدودة مثل ورش إصلاح السلع المعمرة الجديدة، مثل الثلاجات

**والتلفزيونات والغسالات، إلخ. ولكن لم يتغير الحجم النسبي لمعظم فروع هذه الصناعات (الخشبية – الجلدية - الطباعة- الملابس الجاهزة) إلا في أضيق الحدود. وقد شهدت الصناعة الصغيرة ككل تدهورًا نسبيًّا من حيث نصيبها من القيمة المضافة في الصناعة حتى عام 1964/1963، حيث بدأت تحقق نموًّا ملموسًا مرة أخرى. وهذا الوضع يعكس الآتي:**

**1. لم يكن النمو المتحقق في الستينات كافيًا لحفز نمو واسع النطاق لصناعات صغيرة جديدة تتمحور حول الصناعات الكبيرة الجديدة، السلع الوسيطة والسلع المعمرة، خاصة أن التوسع في هذه النوع من الصناعة لم يكن كاسحًا بسبب ضيق السوق المحلي.**

**2. الخلاصة النهائية هي أن الصناعات الصغيرة ظلت، رغم الفرق الكبير في درجة تقدم وسائل الإنتاج، في حالة سلام مع الصناعة الكبيرة، يعملان جنبًا إلى جنب مع بعض التداخل الجزئي، ولم يحدث تحول ملموس في طبيعة العلاقة بينهما.**

## * سحر الصناعة:

**في منتصف القرن أصبح النمو الصناعي -كما أشير من قبل- ضرورة بالغة الحيوية لاقتصاد مصر، إذ باتت الصناعة هي المتنفس الأساسي لاقتصاد مختنق بالأزمة. ولذلك بذلت السلطة الناصرية أقصى طاقتها، المحدودة أصلًا، لحفز النمو الصناعي، ولكن محاولاتها نالت الفشل تلو الفشل. وقد دفع الفشل المتوالي والضرورة الملحة معًا الضباط إلى الهذيان باسم الصناعة[542]، وأصبحت الصناعة، أي صناعة، رمزًا للنجاح، ورمزًا لتحقيق العزة والكرامة. فصار التغني بإنجازات الصناعة المصرية مقابل تاريخ ما سُمي المحصول الواحد، رغم عدم وجود علاقة قوية بين الاثنين، وسيلة لإثبات نجاح سياسة الضباط. وقد اختلط الأمر بمفاهيم سحرية عن الصناعة، فلدى الناصريين كانت الصناعة هي معيار التقدم، والتقدمية أيضًا، ومرادفًا للاستقلال الاقتصادي، وصناعة الصلب بالذات دليلًا على نهضة صناعية كبرى. وقد وصفت خطة 1960-1965 الفاشلة بأنها محاولة لإقامة بناء اقتصادي مستقل، لأنها، وفقًا للدعاية الناصرية، قد ركزت على التصنيع.**

**والحقيقة أن خلطًا قد جرى بين مفهوم *التصنيع* ومفهوم *الصناعة*. والأول يعني تصنيع البنية الاقتصادية، أما الصناعة فليست إلا أحد قطاعات الاقتصاد في كل بلدان العالم، ومن الممكن أن تنشأ على هيئة جزر معزولة، حتى لو كانت ضخمة، عن بقية القطاعات، دون أن تقوم بدور محفز لبقية البنية، وهذا هو الحال في بعض البلدان المتخلفة. ولا يكفي استخدام الأرقام الخاصة بحجم الاستثمار والنمو في الصناعة أو بعدد المصانع، إلخ، كدليل على الثورة الصناعية أو التقدم أو التقدمية. وقد استخدمت الدعاية الناصرية هذا**

---

**[542] سجل الاقتصادي الكبير علي الجريتلي الملحوظة نفسها: "*وقد أسرفت أجهزة الدعاية في تمجيد الانتصارات التي حققتها خطة التنمية وخاصة في الصناعة*". التاريخ الاقتصادي للثورة، ص 188. وقد طالب "مجلس الأمة" في ديسمبر 1965 أن تراعي أجهزة الإعلام عدم المبالغة في إبراز المزايا والمكاسب الاشتراكية بشكل يبعدها عن الواقع. نفس الموضع.**

النهج الخادع وتلقفته الجماهير بإعجاب. ومن الملاحظات الطريفة في هذا الصدد أن نصيب الصناعة من الاستثمارات قد ازداد بعد 1965، أي بعد فشل الخطة الخمسية الشهيرة، بالغًا 39% في أوائل عهد السادات، كما أقيم مشروع يفوق تكنولوجيًّا مصنع الصلب، وهو مجمع الألومنيوم، والذي كان مدرجًا في الخطط الناصرية التي لم تنفذ. بينما يلاحظ أن الاستثمارات الصناعية في خطة 60-1965 كانت أقل من المحدد لها بـ10%[543]، وقدرها سمير رضوان بـ20-25%[544].

مما لا شك فيه أن نمو الصناعة في حد ذاته في بلد متخلف يعد خطوة ما في طريق تنمية الإنتاج السلعي وتوسيع السوق الداخلية. ولكنه لا يساوي تحويل البلد إلى مصاف البلدان المتقدمة، إلا إذا أخذ ذلك البلد في كسر التخلف، بتثوير البنية الاجتماعية أولًا، ثم اتباع خطط اقتصادية لا تهدف إلى مجرد زيادة الدخل القومي، بل إلى تثوير عملية الإنتاج القائمة وتطوير الهيكل الاجتماعي- الاقتصادي جذريًّا. لقد راحت الاقتصاديات المتقدمة تتحول إلى اقتصاد ما بعد الصناعة وعلى حساب الصناعة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما لا يفهمه أنصار الرقم العالي لنسبة الصناعة في الاقتصاد[545].

اتهمت الناصرية رجال الأعمال بالتقاعس عن الاستثمار الصناعي. ولما قامت الدولة بالنيابة عن النظام الاجتماعي بالانفراد -تقريبًا- بعملية التنمية الصناعية، وبالرغم من إنفاقها أقصى طاقتها، واقتراضها بمعدلات ضخمة من الخارج نظرًا لضعف هذه الطاقة نفسها، لم يكن ما أنجزته في حقل الصناعة أكبر مما استطاع أن يقوم به رأس المال الفردي في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين. والحقيقة أن النظام الاقتصادي-الاجتماعي المصري قد افتقد للقدرة على تحقيق أو حتى الطموح إلى تصنيع مصر بشكل حقيقي. فالطبقة المسيطرة وجهاز دولتها، بالإضافة إلى عوامل موضوعية أخرى، تفتقد

---

(543) لوتسكيفتش، المرجع السابق، ص 53.

(544) Samir Radwan, Op. cit., p. 207

(545) نسبة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي لعدد من البلدان الرأسمالية (%)

| البلد | 1960 | 1973 |
|---|---|---|
| الولايات المتحدة | 28 | 25 |
| ألمانيا الغربية | 31 | 26 |
| بريطانيا | 23 | 20 |
| كندا | 26 | 21 |
| النمسا | 26 | 21 |
| هولندا | 34 | 28 |

المرجع: محمد عبد الشفيع، قضية التصنيع في العالم الثالث في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ص ص 317-318.

إلى مهارة الرأسمالية، فهي لا تتكون من طبقة من رجال الأعمال المحترفين، بل من جماعات من الملاك وأصحاب الأموال الأقدر بوجه عام على ممارسة أنشطة تداولية مختلفة، السريعة منها بالذات.

## * تنويع الإنتاج:

تحولت مصر الناصرية من الدولة رقم 15 إلى الدولة رقم 8 في مجموعة الدول المتخلفة من حيث درجة تنوع الاقتصاد. فبدلًا من الاعتماد الكبير على محصول القطن أضيفت محصولات ومنتجات صناعية مختلفة.

وظاهرة المحصول الواحد أو الرئيسي كانت بالفعل واحدة من الظواهر التي اتسمت بها معظم الأنظمة المتخلفة. وجاء طرح مسألة التنويع كفكرة تهدف إلى تقليص اعتماد البلد المتخلف على تصدير محصول واحد أو رئيسي، حتى لا يخضع خضوعًا مطلقًا لتقلبات أسعار السوق العالمي، وبدلًا من ذلك يقوم بتصدير عدد من السلع. والحقيقة أن هذه الفكرة لم تنشأ لكي تطبق أكثر ما نشأت بعد أن طبقت سياسة، أو برز ميل، لتنويع الصادرات، وبالتالي منتجات البلدان المتخلفة.

لقد واجهت مصر الناصرية الانخفاض المتتالي في أسعار القطن العالمية بالعمل على إعادة تكييف نفسها مع احتياجات السوق العالمي، وذلك بإحلال الصادرات جزئيًّا من القطن إلى المنسوجات والأرز والبصل، وبإحلال الواردات من المصنوعات الاستهلاكية، وكان هذا ضروريًّا. ويكفي في هذا المقام إبراز عدة ملحوظات:

أولًا: لا تتميز كل اقتصاديات التخلف بظاهرة المحصول الرئيسي. كذلك لا يعبر التنويع في حد ذاته عن تطور اقتصادي ما، بل يعبر عن تكيف الاقتصاد مع السوق العالمية بطريقة أكثر ديناميكية.

ثانيًا: ظاهرة المحصول الواحد تشير فقط إلى خضوع شديد للسوق الدولي وتقلباته، مما يؤثر على صانعي القرار ويهدد بحدوث أزمات اقتصادية متكررة، ولكنه لا يعبرمباشرة عن تأخر الاقتصاد.

ثالثًا: بدأ التنويع في مصر الناصرية يتراجع منذ أوائل الستينات، بعد أن بلغ أوجه في الخمسينات، دون أن يستكمل النظام إعادة تكييف نفسه مع السوق العالمي، وقد غُطِّي ذلك بالمعونات الخارجية. ولكن ما أن توقفت هذه الأخيرة حتى اتضح أنه كان من الضروري للنظام أن يكيف نفسه بطريقة أكثر فعالية، بمزيد من إقامة صناعات التصدير خاصة.

رابعًا: لم يؤد التنويع في مصر الناصرية إلى زيادة تماسك الاقتصاد، فاستمرت ظاهرة التفكك، الانفصال الكبير بين الزراعة والصناعة، وبين مختلف فروع الصناعة.

**خامسًا:** لا توجد علاقة مباشرة بين سياسة التنويع بوجه عام والاستقلال، سواء المطلق أو النسبي. بل لقد تمت هذه العملية نفسها بدعم مباشر من البلدان الرأسمالية، بالإضافة إلى الاشتراكية، ولم تؤد إلى تقلص التبعية التكنولوجية أو حتى التبعية المالية، بل لم تقدم نمط استهلاك بديل، بل ودعمت تبعية نمط الاستهلاك القائم أيضًا.

وخلاصة الأمر أن تنويع الصادرات كان محاولة لتكييف الاقتصاد المصري مع السوق الدولي، وقد تحققت درجة محدودة من هذا الغرض، بالإضافة إلى أنه لم يتم في سياق تثوير داخلي للبنية الاجتماعية-الاقتصادية، سواء على النحو الرأسمالي، مثل كوريا الجنوبية مثلًا، أو حتى بالشكل البيروقراطي، الاتحاد السوفيتي أو الصين مثلًا.

## ثانيًا: الاتجاه العام لعملية التراكم:

### تمهيد:

تقدم دراسة عملية التراكم الشكل النهائي لحركة البنية الاجتماعية-الاقتصادية من الداخل، وهي ليست مجرد عملية كمية، بل تتضمن ثلاثة محاور: آليات عملية التراكم - معدل التراكم العام - الميل العام للتراكم ونتائجه النهائية.

وتتوقف طبيعة هذه الصيرورة على طبيعة البنية الاجتماعية-الاقتصادية، وتتوقف تحولاتها على طابع ومدى عمق التحولات الاجتماعية، ومن ثم على الطابع العام للسياسة الاقتصادية للنظام والحكومة، بالإضافة إلى موازين القوى الاجتماعية-السياسية.

ودراسة عملية التراكم تهدف هنا للوقوف على الطابع الداخلي للبنية الاجتماعية-الاقتصادية وتحولاتها في مصر الناصرية.

منذ أخذت مصر تدمج في السوق الدولي، سارت عملية النمو الاقتصادية في اتجاه محدد تميز بما يلي:

1. العمل على إنشاء وتطوير مستمر لقطاع تصديري.

2. تكييف وإعادة تكييف قطاع الصناعة مع السوق العالمي، وذلك بالتفكيك التدريجي للصناعات القديمة مع إنشاء صناعات حديثة تخدم قطاع التصدير أو تحل محل الواردات.

3. المحافظة على نمو القطاع قبل الرأسمالي، ممثلًا أساسًا في نمط الإنتاج الصغير في الزراعة والصناعة.

4. اتجاه متزايد للاقتصاد نحو التنقيد واتساع التبادل السلعي الخارجي والداخلي.

**5. نمو كبير للنشاط التجاري والخدمي والمصرفي.**

**6. إنشاء وإعادة إنشاء باستمرار لنمط استهلاك مقلد لنمط الاستهلاك الغربي بدون عملية فرز فعالة.**

**ويتخلص هذا كله في إنشاء وإعادة إنشاء وتطوير قطاع تصديري قوي، وتشكيل وإعادة تشكيل وتدعيم نمط استهلاك يتفق مع ميول السوق العالمي، وتكوين وتكييف وإعادة تكييف لطبقة من الملاك ورجال الأعمال تقوم بالإشراف على هاتين العمليتين.**

**ويتم التراكم لخدمة هذه العمليات التي تعد في النهاية لحظات في عملية واحدة: تكييف وإعادة تكييف الاقتصاد المحلي مع حاجات السوق العالمي.**

**وهذا النمط من النمو يؤدي إلى نمو القطاعات الثالثية بمعدل أسرع من معدل النمو الاقتصادي الكلي.**

**آليات عملية التراكم:**

**المصدر النهائي للتراكم هو دائمًا الفائض الاجتماعي الذي ينتج في وحدات الإنتاج.**

**وفي مصر الناصرية كان معدل نمو القطاعات المنتجة للقيمة المضافة أقل -عكس ما هو شائع- من معدل النمو الاقتصادي ككل، مما يعني أن مصادر التراكم قد تقلصت بالنسبة للحجم الكلي للاقتصاد. وهذا لا ينفي بالطبع أن حجم هذه المصادر قد تزايد تزايدًا مطلقًا، كما يتضح من تزايد حجم القيمة المضافة.**

**إلا أن الأمر المهم هو التبدلات التي جرت بخصوص المصادر العينية المباشرة للتراكم، وكان تتمثل حسب أهميتها قبل الانقلاب في:**

**1. ريع الأرض الذي يدفعه عادة صغار المزارعين.**

**2. أرباح الأنشطة التداولية: البنوك والتجارة.**

**3. أرباح الصناعة.**

**4. رأس المال الأجنبي الوارد من الخارج، وكان حجمه قد تقلص كثيرًا.**

**5. الدولة: الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وغيرها.**

**وقد ازداد دور أرباح الصناعة والأنشطة التداولية وريع الأرض كمصادر للتراكم الذي اتجه أغلبه إلى قطاع الإسكان، بينما تقلص دور رأس المال الأجنبي الخاص أكثر فأكثر**

كما أشير من قبل. وكان التحول الجوهري الذي طرأ بعد الانقلاب على مصادر وآليات عملية التراكم يتمثل في الدور الفريد للنخبة الناصرية في هذه العملية.

بدأت النخبة الناصرية فور الانقلاب تقوم بدور فعال في توجيه عملية التراكم، فأصدرت من القرارات والقوانين ما يشجع رجال الأعمال على استثمار أموالهم، خصوصًا في الصناعة. كما شملت إجراءاتها الإصلاحية زيادة أموال صندوق المعاشات، وزادت من نصيبها في الاستثمارات، خصوصًا في الزراعة والريّ، ثم الصناعة، وراحت تملأ الفجوة التي كانت متزايدة الاتساع بين معدل التراكم الذي كانت تريده وبين استثمارات رجال الأعمال. فقامت الدولة بإقامة مشاريع عديدة داعيةً رأس المال الفردي إلى المساهمة في رأسمالها، خاصة السد العالي. كما راحت في كل المجالات تلعب الدور الذي كان يلعبه رأس المال الأجنبي في جذب رأس المال المحلي، مثل ضمان التصريف لبعض المشاريع، المساهمة في رأس المال، إلخ، حيث أصبح ورود رأس المال الأجنبي الخاص محدودًا للغاية.

وجاءت مرحلة تالية، منذ **1956**، أي تأميم قناة السويس ثم عمليات التأميم التالية، لتضيف الدولة مزيدًا من بصماتها على عملية التراكم. فارتفع داخلها من جراء هذه العمليات وتكون قطاع دولة كبير كان مصدرًا هامًّا للتراكم في خطة **1957-1960** الصناعية.

وبعد استقرار السلطة الجديدة داخليًّا وعلى الساحة الدولية بدأ رأس المال الأجنبي يرد للبلاد من خلال الدولة التي لعبت دورًا هامًّا للغاية في استثمار هذا الرأسمال وبات اقتراضها هو الآلية الأساسية لدخوله.

وكان الدور الرابع للدولة دورًا غير مباشر، إذ إن السلطة البيروقراطية الجديدة وسياستها التي أدت إلى نمو كبير في قطاع الدولة، أديا إلى استشراء الفساد على نطاق لا مثيل له. فقد أصبح قطاع الدولة يقوم بدور البقرة الحلوب للقطاع الخاص ورجال الدولة، وقد حول النهب الواسع كميات ضخمة من الفائض إلى الأنشطة التداولية، كما هُرِّب بعضها إلى الخارج، بجانب تربية الماشية والمزارع، إلخ. وقد لعب نمو تدخل الدولة الاقتصادي في الستينات الدور الأساسي في هذا التوجه لرأس المال، إذ إنه كان من الطبيعي أن يوجه إلى تلك القطاعات التي سمح لها بالعمل وتوسيع نشاطها بواسطة الأفراد.

وقد بلغ الأمر حد أن تقوم الدولة باستثمار **90%** من رأس المال الصناعي في الستينات مع الاستمرار في القيام بالدور الاقتصادي التقليدي للدولة في مصر، أي رعاية عملية الريّ والصرف، استصلاح الأراضي.

وبغض النظر عن اتجاه عملية التراكم ظل للدولة الناصرية دور حيوي في توجيه التراكم وحتى في تجميع الفائض أصلًا، في صورة ضرائب غير مباشرة، اعتصار صغار الفلاحين، قروض خارجية، ضرائب مباشرة على قطاعها الاقتصادي نفسه، وغيرها.

ورغم هذا الدور لم يرتفع معدل الادخار الذي ظل يدور حول 12.25% تقريبًا طوال الفترة الناصرية بينما كان معدل الاستثمار يتجاوز هذا الرقم.

جدول (71)

معدل الادخار بالنسبة لمعدل الاستثمار (%)[546]

| السنة | معدل الادخار/ معدل الاستثمار (%) | السنة | معدل الادخار/ معدل الاستثمار (%) |
|---|---|---|---|
| 1953/1952 | 87.1 | 1961/1960 | 93.1 |
| 1954/1953 | 99.6 | 1962/1961 | 65.6 |
| 1955/1954 | 81.5 | 1963/1962 | 65.2 |
| 1956/1955 | 92.6 | 1964/1963 | 63.6 |
| 1957/1956 | 101.1 | 1965/1964 | 80.5 |
| 1958/1957 | 88.1 | 1966/1965 | 69.4 |
| 1959/1958 | 77.8 | 1967/1966 | 96.1 |
| 1960/1959 | 102.6 | 1968/1967 | 79.2 |

وكانت تلك الفجوة تسد بواسطة القروض الأجنبية. ويعود هذا الفشل في رفع معدل الادخار رغم زيادة دور الدولة إلى طابع هذه الدولة نفسها، الدولة الأمنية عالية التكلفة والمتورطة في مغامرات سياسية، والمرتبطة -وهذا هو الأهم- بهدف المحافظة على النظام الاجتماعي المهترئ نفسه، والعاجزة بحكم بنيتها المحافظة عن استئصال الفئات الطفيلية المترفة. وقد اقتصر دورها في تجميع وتوجيه الفائض الاجتماعي على سد فجوة نتجت عن تراجع رأس المال الأجنبي المترتب عليه تقاعس رأس المال الخاص المحلي. ورغم جهود الضباط لم يتخط معدل التراكم معدله خلال فترات طويلة قبل الانقلاب. ولم تستطع الحكومة الناصرية أبدًا أن تصل بمعدل الاستثمار إلى ما بلغته بلدان شرقي آسيا، خاصة اليابان التي راكمت 30% من دخلها القومي لعدة عقود بعد الحرب العالية الثانية. ولا حتى البلدان الرأسمالية التي حققت بالفعل نموها الصناعي. فقد استمرت مختلف آليات تبديد الفائض، سواء السابقة على الانقلاب مثل الاستخدام الجزئي للموارد المتاحة - الإنفاق الترفي للطبقات المسيطرة - تهريب الأموال إلى الخارج، أو بالأشكال الجديدة الآتية مع حكومة يوليو، مثل الإنفاق الترفي لجهاز الدولة: مكاتب، علاج بالخارج، مكافآت رجال الدولة، الإنفاق الضخم على مؤسسة رئاسة الجمهورية وأجهزة الأمن، التبديد الناتج عن سوء إدارة المشاريع وسوء التخطيط، والإنفاق المتزايد على الجهاز

---

[546] Samir Radwan, Op. cit., p. 209

**البيروقراطي نتيجة تشغيل أعداد ضخمة من الموظفين الجدد، وكافة الأشكال الناصرية الأخرى للتبديد، شاملة التبديد البشع لقوة العمل.**

**فالدولة أولًا لم تقم بتجميع كامل للفائض المحقق علاوة على أنها لم تجمع الفائض الاحتمالي لأسباب ذكرت منذ قليل. وهي ثانيًا لم تقم بتوجيه الفائض المجمع بالشكل الأمثل، فأهدرت منه جانبًا كبيرًا على نفسها، وغير ذلك.**

**وعلى ذلك تميزت نيابة الدولة عن رأس المال بالآتي:**

**1. إنها نيابة عن الملكية العقارية الكبيرة ورأس المال المحلي، والأجنبي الخاص أيضًا.**

**2. إنها نيابة عن مصالح النظام بعيدة المدى وقصيرة المدى كذلك. بعيدة المدى حين كانت تقوم بحفز عملية التراكم، وقصيرة المدى حين كانت تقوم من حين لآخر بتقديم جزء من مواردها إلى الإنتليجينسيا والطبقات الفقيرة، أي حين كانت تحجز عملية التراكم من وجهة نظر النظام الاجتماعي نفسه.**

**ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن عملية التراكم التي أشرفت عليها السلطة الناصرية لم تتم دائمًا على حساب الفقراء. ففي الخمسينات تدهور نصيب العمال والفلاحين من الفائض الاجتماعي المتحقق، أما في الستينات فحدث العكس إثر الإصلاحات الاجتماعية التي أجريت. كذلك تم إعادة توزيع الفائض لصالح البيروقراطيين وملاك الأراضي والوسطاء كما استفاد منها المتعلمون وكذلك عمال الصناعة إلى حد ما، بينما فقد معظم كبار رجال الصناعة رؤوس أموالهم وازداد اعتصار عمال الزراعة بينما تحسنت دخول الفلاحين الصغار بعد إلغاء أقساط أراضي الإصلاح الزراعي. وخلاصة القول أن معدل التراكم لم يتغير بدرجة ملموسة وظل نصيب المنتجين ثابتًا -تقريبًا- على مستوى الفترة ككل.**

**والدولة بهذا الشكل راحت تلعب دور المنظم، فتضبط معدل التراكم من حين لآخر حسب الظروف وتضبط العلاقة بين المصالح الآتية والمصالح البعيدة للنظام، دون أن تنسى، في شخص كبار رجالها، أن تحصل لنفسها على نصيب محترم. ولم تكن لها القدرة على القيام بعملية الضبط والربط بهذا الأسلوب إلا بفضل وضعها البونابرتي وضعف الطبقة المسيطرة في الاقتصاد. والخلاصة أن آليات عملية التراكم في الفترة الناصرية قد تغيرت جزئيًّا:**

**1. فقد استمر دور رأس المال الأجنبي كمصدر للتراكم، بل وشهد نموًّا نسبيًّا خلال الستينات، ولكن في صورة قروض مشروطة بالطبع، بالإضافة إلى المعونات الأمريكية والسوفيتية، وهذا تغير كبير ذو مغزى.**

**2. واستمر تحويل الفائض من الريف إلى المدينة، فدفع الفلاحون الصغار ثمنًا باهظًا للنمو الاقتصادي، كما اعتادوا، بدون مقابل.**

**3. كما ظل التوزيع النسبي للعمالة بدون تغيير كبير.**

**المعدلات العامة للتراكم[547]:**

**أدى استمرار الآليات السابقة لعملية التراكم، رغم نمو الدور الوسيط للدولة وكذلك دورها في تحقيق الفائض، إلى استمرار المعدل العام للتراكم بالنسبة لحجم الفائض الاحتمالي، وحتى بالنسبة لحجم الفائض المتحقق كما هو.**

**يُعتبر المعدل *الأمثل* للتراكم هو ذلك المعدل الذي يشكل نسبة من الفائض الاجتماعي تتلاءم إلى أقصى درجة مع معدل الاستهلاك الملائم في الظروف الاجتماعية-الاقتصادية القائمة. ومن الملاحظ أن معدل التراكم في مصر الناصرية كان يقل كثيرًا عن نسبة الفائض الكلي الذي اتجه معظمه إلى الاستهلاك الترفي وكافة ألوان التبديد الأخرى. ومن الأمور الملفتة للنظر أن الدولة التي لعبت أكبر دور في تحقيق التراكم خلال الخمسينات والستينات هي التي لعبت في الوقت نفسه أكبر دور في تبديده.**

**وخلال الفترة تراوح معدل الادخار المحلي حول 12.25%[548]، ومعدل الاستثمار حول 15%[549] من الناتج الإجمالي، بينما بلغ معدل زيادة الأخير إبان الفترة 4-5% سنويًا. أي أن هيكل توزيع الناتج بين الاستثمار والاستهلاك ظل ثابتًا. بل وكان من الأمور الملفتة للنظر أن معدل زيادة الاستهلاك فاق في فترة معينة معدل زيادة الإنتاج. ففي أوائل الستينات راح معدل الاستهلاك الكلي يتجاوز معدل النمو، فبلغت زيادة معدل الاستهلاك في الفترة من 1960 حتى 1965: 46.9% بينما ارتفع الناتج الإجمالي بـ37.1% حسب التقديرات الرسمية[550] ويقدره معظم الباحثين بأقل من ذلك: 31.5% حسب تقدير هانسن[551].**

---

[547] المقصود بمعدلات التراكم: حجم التراكم:

1. بالنسبة للفائض الاحتمالي.
2. وبالنسبة للفائض الفعلي.
3. وبالنسبة لمعدل الاستثمار.

[548] حسبت على أساس معطيات قدمها هانسن & مرزوق، المرجع السابق، نقلًا عن تقارير متابعة الخطة والكتاب الإحصائي السنوي للأمم المتحدة.

[549] حسبت على أساس معطيات قدمها سمير رضوان، هانسن & مرزوق، مابرو، المراجع السابقة.

[550] علي صبري، المرجع السابق، ص 81، ص 56 على التوالي.

[551] على أساس تقديره لمعدل نمو الناتج السنوي خلال فترة الخطة الخمسية. نقلًا عن مابرو، المرجع السابق، ص 255.

وقامت الحكومة بسد هذه الفجوة بالاقتراض من الخارج، كما لعبت معونات القمح الأمريكية دورًا كبيرًا:

جدول (72)

معدل الاقتراض السنوي بالأسعار الجارية[552]

| الفترة | 1950-1948 | 1956-1954 | 1963-1960 |
|---|---|---|---|
| معدل الاقتراض السنوي | 6 مليون جنيه | 32 مليون جنيه | 67 مليون جنيه |

وبذلك كان الاقتراض من الخارج يمول جزءًا من الاستثمار وجزءًا من الاستهلاك، خاصة من القمح. وهنا لعبت الدولة دورًا حاسمًا، بالاعتماد على الخارج لا بالاعتماد على تنمية المصادر المحلية أساسًا. وذلك بدلًا من تجميع *الفائض الاحتمالي*، أي خفض معدل التبديد والسفه الاستهلاكي وإهدار الموارد الذي يزيد بالتأكيد كثيرًا عن الفائض المتحقق كما يزيد عن معدلي الاستثمار والادخار. وهذه الحقيقة وحدها تشير إلى أن الناصرية لم تجر تحويلًا تقدميًّا في البناء الاجتماعي-الاقتصادي.

لم يكن الإغراق في الديون ينتظر نهاية، فمعدل الاقتراض كان متزايدًا، كما انتهت خطط الدولة بشبح الكارثة الاقتصادية. وهكذا لم يؤد دور الدولة في تجميع الفائض إلى زيادة حقيقية في معدل التراكم العام ولا إلى تغيير جذري في مصادره الاجتماعية. ويعزز هذا أن الضغوط الناجمة عن الديون وعجز ميزان المدفوعات قد عرقلت من عملية التنمية حتى بلغ معدل النمو نسبة سلبية في 1967، أي أن معدل التراكم العام المرتفع نسبيًّا إبان الخطة الخمسية بالنسبة للفترة السابقة مباشرة، أي الفترة بين 1955 و1960، عاد وانتكس بسرعة، خاصة مع توقف المعونات الأمريكية.

وبوجه عام يرتبط معدل التراكم العام بآليات عملية التراكم. فعملية تعبئة الفائض تمت عبر جماعات من ملاك الأراضي ومقاولي الأنفار والسماسرة والمقاولين والمغامرين من كل صنف. وفي المقدمة كان الدور الخاص للبيروقراطيين المرتبطين على نحو وثيق بهذه الفئات ماديًّا وسياسيًّا، بالإضافة إلى ارتباطهم بجهاز دولة فاسد، ويعمل بآليات متخلفة ورجعية، وتنحصر طموحاته في مجرد البقاء وتسكين الصراع الاجتماعي والسياسي. وكل هذا يرتبط بشكل واضح بميل قوي للاستهلاك الترفي سواء بواسطة أفراد الطبقة المالكة أو رجال الدولة، وبزيادة ضخمة في استهلاك دولة أمنية، علاوة على عجز الطبقة المسيطرة عن استثمار ما يتبقى لديها من فائض قابل للتراكم، وتبديد أجزاء منه أثناء عملية الاستثمار نفسها. وصاحب عملية تبديد الفائض من الثروات المادية عملية أخرى التحمت بها عضويًّا، هي تبديد قوة العمل، فنجد مثلًا أن معدل زيادة

[552] Hansen & Marzouk, Op. cit., table 8.7

العمالة يقل عن معدل زيادة عدد السكان، ولم يحدث العكس إلا بعد سقوط الناصرية. كذلك تناقصت نسبة السكان العاملين لمجموع عدد السكان:

**جدول (73)**

**القوة العاملة بالنسبة لعدد السكان**(553)

| السنة | نسبة العمالة إلى عدد السكان (%) |
|---|---|
| 1947 | 36 |
| 1965-1960 | 30.1 |
| 1970-1966 | 28 |

**أما العمالة المنتجة للقيمة المضافة فقد تقلصت نسبتها من العمالة الكلية كالآتي:**

**جدول (74)**(554)

| السنة | نسبة العمالة المنتجة للقيمة المضافة من العمالة الكلية (%) |
|---|---|
| 1960/1959 | 67.2 |
| 1966/1965 | 66.6 |
| 1970/1969 | 65 |
| 1974 | 63.2 |

**أما نسبة العامين في الزراعة والصناعة فقد انخفضت قليلًا: 60.8% عام 1947، 60.75% عام 1960، 60.6% عام 1966**(555)**.**

**كما بلغ معدل امتصاص الصناعة للعمالة أقل معدل خلال الفترة الناصرية:**

**جدول (75)**

**معدل امتصاص الصناعة للعمالة سنويًّا:**

---

(553) استنادًا إلى معطيات كل من مابرو، عبد النبي الطوخي، مرجعان سبق ذكرهما.

(554) تم استخلاص هذه الأرقام استنادًا إلى معطيات مابرو، عبد النبي الطوخي، ومصادر أخرى. والمقصود بالعمالة المنتجة للقيمة المضافة تلك العمالة بمجالات الإنتاج المادي: الزراعة - الصناعة - نقل السلع - التشييد.

(555) حسبت على أساس معطيات ذكرها فتحي عبد الفتاح، القرية المعاصرة، ص ص 110-111.

| الفترة | المعدل السنوي (%) |
| --- | --- |
| 1960-1937 | 20[556] |
| 1970-1960 | 18[557] |
| 1965-1960 | 16[558] |

بالإضافة إلى ذلك تقلص معدل التشغيل عمومًا بالنسبة لعرض قوة العمل، مما يعني أن البطالة السافرة تزايدت باستمرار.

جدول (76)

معدل التشغيل بالنسبة لعرض قوة العمل[559]

| | |
| --- | --- |
| 1947 | %90 |
| 1960 | %73 |
| 1970 | %63 |

## النتائج النهائية لعملية التراكم:

لقد انطوت آليات تجميع الفائض وإنفاقه على تبديد هائل. ويمكن تحديد الميل العام للتراكم إذا قورن بين توزيع الاستثمارات الكلية ومعدلات نمو رأس المال الدائم بين مختلف القطاعات. وفي بلد يدعي حكامه أنه بلد نام وفي حالة تطور سريع وعدد سكانه كبير، ينبغي أن يتجه الميل العام للتراكم لصالح القطاعات المنتجة للقيمة المضافة، خاصة أن هذا البلد لا يصدر خدمات للخارج بحجم هام. وفي حالة تعبئة الفائض الفعلي علاوة على الفائض الاحتمالي، لا ينبغي أن تحصل القطاعات الخدمية إلا على الحد الأدنى الضروري لكي يوجَّه أقصى ما يمكن إلى عملية التراكم، بحيث يتحقق أعلى معدل ممكن للتراكم-الإنتاج. ويوضح الميل العام لعملية التراكم حركة بنية الاقتصاد ككل، وبالتالي يحدد وظيفة كل قطاع في حركة البنية ودوره في امتصاص الفائض المولد، والنشاط العام للطبقة التي تملك الثروة، والطابع العام لعملية النمو الاقتصادي. ويتحدد من جراء تحليل اتجاه عملية التراكم مدى عمق تحولات السياسة الاقتصادية وإلى أي مدى بلغت التحولات الاجتماعية. والأرقام الصماء لا تعد مفيدة بحد ذاتها ما لم يتم تناولها على

---

[556] بناء على معطيات مابرو، المرجع السابق.

[557] بناء على معطيات مابرو، نفس المرجع.

[558] بناء على معطيات وزارة التخطيط. نقلًا عن عبد النبي الطوخي. المرجع السابق.

[559] استنادًا لمعطيات كل من عمرو محيي الدين، تقييم استراتيجية التصنيع في مصر والبدائل المتاحة في المستقبل - عبد الفتاح قنديل، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين - مابرو، المرجع السابق.

ضوء تحليل البنية الاقتصادية وآليات عملها. لذا فتحليل الميل العام للتراكم ما هو إلا عملية وضع النقاط فوق الحروف بالنسبة لحركة وآليات عمل الاقتصاد. والظاهرة التي تسم الاقتصاد في مصر الحديثة تلخصت في نمو الاقتصاد نموًّا مركبًا، متخلفًا. وفيما يتعلق بالتراكم اتسمت إعادة إنتاج التخلف بالتوسع النسبي المتزايد للقطاع الاقتصادي غير المنتج للقيمة المضافة، فضلًا بالطبع عن اتساعه المطلق، وأما داخل القطاع المنتج فلم يحدث تراكم يذكر في مشاريع إنتاج التكنولوجيا، أو حتى إشباع الحاجات الأساسية، بل استمر التراكم يصب بالنسبة للقطاع المنتج للقيمة المضافة في مشروعات إحلال الواردات والإنتاج التصديري.

وقد طُرحت مبالغات عديدة حول نوعية ومعدل التنمية في العهد الناصري وتصورات حول الدور البيروقراطي المزعوم في بناء صرح صناعي. وسوف يتم تناول هذا الأمر بالتحليل فيما يلي:

طوال الفترة الناصرية كان معدل تراكم رأس المال الدائم في الصناعة يقل كثيرًا عن معدل الربح الصافي:

جدول (77)[560]

| السنة | معدل تراكم رأس المال الدائم في الصناعة (%) |
|---|---|
| 1945 | 2.5 – |
| 1946 | 3.6 |
| 1947 | 7.4 |
| 1948 | 12.3 |
| 1949 | 13.2 |
| 1950 | 10.5 |
| 1951 | 8.7 |
| 1952 | 6.7 |
| 1953 | 3 |
| 1954 | 4.4 |
| 1955 | 9.2 |
| 1956 | 7.1 |
| 1957 | 0.4 |

(560) حُسبت على أساس معطيات سمير رضوان، المرجع السابق.

| | |
|---|---|
| 4.5 | 1958 |
| 4.3 | 1959 |
| 2.4 | 1960 |
| 0.1 | 1961 |
| 3.8 | 1962 |
| 6 | 1963 |
| 2.3 | 1964 |
| 2.7 | 1965 |
| 3.8 | 1966 |
| 1.5 | 1967 |

**وقد بلغ معدل الربح خلال الفترة من 1945 إلى 1950 نحو 20% وارتفع بعد 1952 إلى نحو 35%.**

**أما في الزراعة حيث كان معدل الربح أكثر ارتفاعًا بالنسبة للصناعة فقد بلغ معدل تراكم رأس المال الدائم النسب التالية:**

**جدول (78)[561]**

| معدل التراكم (%) | السنة |
|---|---|
| 0.1 | 1952 |
| 1.6 | 1953 |
| 2.3 | 1954 |
| 3.2 | 1955 |
| 2.2 | 1956 |
| 1.6 | 1957 |
| 1.5 | 1958 |
| 2.7 | 1959 |
| 2.9 | 1960 |
| 3.3 | 1961 |

[561] حُسبت على أساس معطيات سمير رضوان، المرجع السابق.

| | |
|---|---|
| 1962 | 7.4 |
| 1963 | 7.4 |
| 1964 | 8.4 |
| 1965 | 5.4 |
| 1966 | 4.3 |
| 1967 | 3.8 |

ويعود ارتفاع معدل التراكم نسبيًّا في الستينات إلى الاستثمارات في السد العالي. وبافتراض أن معدل الربح في الزراعة 20%، وهي نسبة متواضعة، وبفرض ثبات نسبة مكونات رأس المال من آلات وخامات وأجور، وتساوي معدل تراكم رأس المال الدائر Circulating المخصص للخامات وخدمات الإنتاج الأخرى، والمتغير Variable المخصص لدفع الأجور، مع معدل تراكم رأس المال الدائم المذكور أعلاه يتضح أن كمية ضخمة من الفائض كانت تحول سنويًّا من الزراعة، أو تبدد، تعادل 100 مليون جنيه سنويًّا زائد نسبة من مجموع رأس المال الدائر والمتغير حسب نسبتها في رأس المال الكلي. وإذا طُبقت نفس الشروط على الصناعة فيكون المحول منها سنويًّا ما يأتي، بالإضافة إلى نسبة أخرى من مجموع رأس المال الدائر والمتغير:

جدول (79)

كمية الفائض المبدد أو المحول سنويًّا من قطاع الصناعة بالمليون جنيه وبالأسعار الثابتة لعام 1960[562]

| السنة | القيمة المبددة أو المحولة سنويًّا |
|---|---|
| 1950-1945 | 31.6 |
| 1956-1952 | 60.7 |
| 1960-1957 | 98.00 |
| 1965-1961 | 85.00 |

وللإنصاف كان من المحتمل أن يستهلك جزء من الفائض الزراعي بواسطة صغار الملاك، الذين كانوا يملكون 35% من الأرض عام 1952 ارتفعت إلى 57% بعد ذلك، ولكنه يقل طبعًا عن نسبة ما يملكون من أرض، حيث إن ملكية غالبيتهم القزمية لا تمكنهم من إنتاج فائض، اللهم إلا بالنسبة للملاك المتوسطين، حيث يمكن أن ينتجوا كمية محدودة من الفائض. وبهذا الشكل يكون استهلاك وتبديد رجال الأعمال وملاك الأراضي

---

[562] حُسبت على أساس معطيات سمير رضوان، وعلى أساس اعتبار معدل الربح السنوي= 20%.

زائد استثماراتهم في الأنشطة الوسيطة كبيرًا للغاية. يضاف إلى ذلك، وهذا أمر ذو مغزى، أن الدولة نفسها كانت تقوم بنفس العمل: استهلاك ترفي واستثمار واسع خارج الإنتاج:

**جدول (80)**

**أنصبة القطاعات من الاستثمارات بالأسعار الجارية (متوسط السنة %)[563]**

| السنة | 1953/21952-1957/1956 | 1958/1957-1960/1959 | 1960/1959-1965/1964 | 1966/1965-1967/1966 |
|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 11.4 | 14.9 | 23.4 | 21.8 |
| الصناعة | 23.8 | 25.7 | 26.6 | 27.4 |
| الكهرباء | 5 | 4 | 7.4 | 17.1 |
| المواصلات | 14.1 | 18.8 | 19.3 | 13.4 |
| الإسكان | 32.5 | 23.1 | 10.7 | 12.5 |
| الخدمات | 9.8 | 12.1 | 10 | 6.3 |
| أخرى | 1.8 | 1.4 | 2.6 | 1.5 |

والاكتفاء بالجدول يعطي نتائج خادعة، فجانب ملموس من الاستثمارات في الزراعة والصناعة لا يعتبر في الحقيقة استثمارًا جديدًا، لأنه يوجه جزئيًّا للإحلال والتجديد. فإذا أُخذ هذا بالاعتبار وُجدت المفارقات التالية:

**جدول (81)**

**التراكم السنوي لرأس المال الدائم في الصناعة التحويلية بالمليون جنيه بأسعار 1960[564]**

| السنة | الاستثمارات السنوية | التراكم الصافي السنوي | الآلات فقط |
|---|---|---|---|
| 1950-1945 | 26 | 20.5 | 8.2 |
| 1956-1952 | 43 | 20.4 | 9.7 |
| 1960-1957 | 53 | 14.6 | 6.4 |
| 1965-1961 | 60 | 18.6 | 10 |

---

[563] مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 62.

[564] حُسبت على أساس معطيات سمير رضوان، المرجع السابق.

## جدول (82)

**التراكم في الزراعة وتربية الحيوان بأسعار سنة 1960 بالمليون جنيه[565]**

| السنة | الاستثمارات السنوية | | التراكم الصافي السنوي | |
|---|---|---|---|---|
| | الكلية | بدون تربية الحيوان | الكلي | بدون تربية الحيوان |
| 1950-1945 | 32.3 | 5.6 | 5 | 6.2 |
| 1955-1951 | 32.7 | 15.1 | 7.9 | 9.3 |
| 1960-1956 | 32 | 19 | 10 | 8 |
| 1965-1961 | 78 | 52 | 40 | 38 |

**وإذا ما طبقت هذه الطريقة في الحساب على بقية القطاعات لاتضحت صورة أكثر واقعية لاتجاهات التراكم بدلًا من الصورة الخادعة التي تعطيها الجداول التقليدية لتوزيع الاستثمارات والناتج المحلي. والمعيار الذي كثيرًا ما يستخدم، وهو دور القطاعات المختلفة في تحقيق القيمة المضافة هو الآخر معيار غير دقيق، إلا أنه مع ذلك يبين اتجاهًا واضحًا لنمو قطاع الخدمات، أكثر القطاعات الثالثية حجمًا:**

## جدول (83)

**أنصبة القطاعات في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي (%)[566]:**

| السنة | زراعة | صناعة وكهرباء | تشييد | مواصلات | تجارة | إسكان | مرافق | خدمات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1956/1955 | 34.4 | 13.8 | 2.3 | 6.0 | 11.0 | 7.3 | - | 21.1 |
| 1961/1960 | 31.5 | 20.9 | 2.8 | 7.3 | 11.4 | 6.4 | 0.5 | 19.9 |
| 1965/1964 | 29.7 | 22.7 | 4.7 | 8.9 | 8.6 | 3.8 | 0.4 | 21.1 |
| 1968/1967 | 29.0 | 22.0 | 3.8 | 5.5 | 8.3 | 5.5 | 0.5 | 24.2 |

**وتشير الفجوة الكبيرة المذكورة فيما سبق بين معدل التراكم في الزراعة والصناعة ومعدل الربح إلى أن الجزء الأكبر من الفائض كان يتجه إلى الأنشطة غير المنتجة للقيمة المضافة، بالإضافة إلى التبديد والاستهلاك الترفي لأفراد النخبة والطبقة المسيطرة. وليس من الأمور المنطقية افتراض أن أرباح القطاع غير المنتج تحول إلى القطاعات المنتجة، لسبب بسيط، هو أنه قد تم تحديد معدل التراكم الصافي بغض النظر عن**

---

[565] حُسبت على أساس معطيات سمير رضوان، نفس المرجع، ومراجع أخرى.

[566] مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 62.

مصدره، وبافتراض أن مصدره الوحيد هو نفس القطاع، زراعة أو صناعة، وفي إطار هذا الفرض ظل معدل الربح أعلى من معدل التراكم بعدة أضعاف.

وهذا التفاوت يعطي فكرة واضحة إلى حد بعيد عن اتجاه عملية التراكم وعن الدور الفعلي لقطاع الإنتاج في عملية التراكم. فلم يكن نقطة تجميع لرؤوس الأموال أكثر من كونه مصدرًا للفائض الذي يدور معظمه خارج عملية الإنتاج. وفي النهاية صارت عملية إعادة الإنتاج عملية موسعة لإعادة إنتاج بناء اقتصادي مختل، يقوم الإنتاج فيه موضوعيًّا بدور حلقة وسيطة في عملية الدوران. ويبدو رأس المال الصناعي في هذه الحالة كمجرد جزء من رأس المال التجاري الذي يعمل في كافة الأنشطة الوسيطة، بما فيها تأجير العقارات والأراضي. والحقيقة النهائية لعملية التراكم في مصر الناصرية هي أن المصب النهائي لها كان هو الأنشطة التداولية.

والنمو الكبير في القطاعات الثالثية ما لم يكن مرتكزًا على نمو ملائم في القطاعات المنتجة، يكون نموًّا سرطانيًا، أي يتم على حساب عملية الإنتاج الاحتمالية. وقد شهدت مصر الناصرية هذا النوع من النمو. وإذا كان عملية التنمية نفسها، تنمية التخلف، تعد مسؤولة بدرجة أو بأخرى عن هذه الظاهرة، فإدارة النظام هي التي تتحمل هذه المسؤولية. وعلى سبيل المثال كان تضخيم قطاع الخدمات مقصودًا لخدمة الأغراض السياسية للدولة. وقد أكدت الأبحاث أن اتجاه ثلث الزيادة في الدخل إلى قطاع الخدمات وحده خلال الفترة الناصرية يعود أساسًا إلى زيادة عدد الموظفين[567]. وقد ترافق بالطبع مع ذلك الميل لتراكم رأس المال ميل إلى زيادة البطالة والعمالة الزائدة والعمالة في الأنشطة الهامشية على نطاق واسع للغاية.

والخلاصة النهائية بصدد الميل العام لعملية التراكم في مصر الناصرية هي أن هذه العملية لم تسر بحيث تحقق أعلى معدل ممكن للنمو عمومًا، بل على العكس، عرقلت بالشكل الذي تمت به عملية نمو القطاعات المنتجة، سواء من حيث رأس المال أو العمالة، لصالح كل من الأنشطة التداولية وتهميش السكان، مؤدية بالتالي إلى تبديد هائل للفائض، بالإضافة إلى قوة العمل.

وهذا الأمر الأخير يكشف تمامًا أن الناصرية لم تستطع، ولم تحاول أصلًا تعبئة الفائض *الاحتمالي*. ففي ظل تبديد بشع للفائض الفعلي لا يمكن انتظار تعبئة الفائض الاحتمالي، خاصة أن نمو البطالة سار على قدم وساق كنتيجة لا لزيادة الميكنة، بل لضعف النمو الاقتصادي. إن الطابع المتخلف-الرجعي للسياسة الاقتصادية الناصرية يصبح الآن جليًّا تمامًا. وقد سبق تناول تطور الإنتاجية في الصناعة والزراعة خلال الفترة، والذي كان هزيلًا للغاية.

## دور الدولة في تحديد الاتجاه العام للتراكم:

---

[567] نفس المرجع، ص 261.

تبرز المعطيات السابقة فكرة محددة، فالدولة لم تغير الميل العام للتراكم، ولكنها قامت ببعض التعديلات الجزئية، كان أهمها على الإطلاق تحويل التراكم من قطاع الإسكان إلى السد العالي، وتوسيع وتعميق قناة السويس. أما في مجال الصناعة فقد ضغطت الدولة وساعدت على تحويل التراكم جزئيًّا من الصناعة الاستهلاكية التقليدية إلى صناعة السلع المعمرة والسلع الوسيطة. وقد وجهت الدولة ضربات قوية لقطاع بناء المساكن، وكان قرارها بهذا الشأن بديلًا عن عجزها عن تجميع مزيد من الفائض الفعلي والاحتمالي، لتوجيهه الوجهة التي رأت أنها ضرورية. وكان من الممكن أن يكون لهذا العمل معنى تقدميًّا لو أن هذا التقييد قد تم لصالح عملية تنمية فعالة قادرة على العطاء في المستقبل بحيث يتم حل مشكلة الإسكان التالية في سياق تطور عام. والدور المفتقد، والذي كان يمكن أن يقود إلى تغيير كبير يتلخص في الضغط لتغيير نمط الاستهلاك، والأهم: الثقافة السائدة لصالح ثقافة عقلانية وأكثر انفتاحًا ونقدية. كذلك تطلب الأمر وضع الاقتصاد فوق السياسة أو على الأقل موازيًا لها، وضرب الفساد والأنشطة الطفيلية والسفه الاستهلاكي، وهي أمور تتطلب أول ما تتطلب استقالة الحكومة الناصرية نفسها.

وأخيرًا، لم تكن عملية التراكم تتم في شكل رأسمالي خالص، فقد استمرت آليات عملية التراكم تتضمن في جوهرها أشكالًا قبل-رأسمالية: تحقيق أرباح بوسائل قبل-رأسمالية، فقد كانت عملية النمو نموًّا للتخلف، إذ مثل نهب الفلاحين الفقراء المصدر الرئيسي للفائض، كما كان نمو الصناعة يساوي نمو ظاهرة التاجر-الصناعي: فقد قدمت قطاعها "العام" هدية للطفيليين واللصوص والسماسرة. وعكس ما يبدو من نمو للعمل المأجور، تحول الكثير من العمال إلى عاطلين مقنعين وطفيليين على قطاع الدولة وأصحاب أعمال صغيرة أغلبها تداولي وطفيلي.

## ثالثًا: آليات إعادة إنتاج التخلف:

### تمهيد:

تمثل محتوى السياسة الاقتصادية الناصرية، خاصة إبان فترة ازدهارها على الصعيد السياسي والاجتماعي من 1960 إلى 1965، في تنمية التخلف، أو تنمية بناء اقتصادي متخلف، بالإضافة إلى أن هذه التنمية نفسها كانت محدودة بالقياس إلى:

1. ما تم تحقيقه خلال عقدي التنمية في بلدان متخلفة أخرى بواسطة رأس المال الأجنبي الخاص مباشرة.

2. طموحات، أو بالأصح، أماني، النخبة الناصرية نفسها.

ولكن الآن يجري بحث الآليات التي تمت بها عملية التنمية تلك. وبداية فهذه التحولات التي جرت في البنية الاقتصادية المصرية إبان الفترة التي تحت الدراسة:

**1. نما الطابع النقدي للاقتصاد، خاصة في تلك المناطق التي لم يكن الشكل البسيط للتبادل قد اختفى فيها بعد.**

**2. تقلصت درجة الاعتماد على محصول وحيد في التصدير، فجرى إبداله جزئيًّا بصادرات زراعية أخرى، وكذلك بالغزل والمنسوجات.**

**كذلك شهد الاقتصاد قدرًا أكبر من التنوع، ومع ذلك لم تختف ظاهرة سيادة المحصول الواحد في الصادرات كأحد سمات الاقتصاد.**

**3. أدت سياسة إحلال الواردات في الصناعة إلى اختناقات خاصة بالتمويل وميزان المدفوعات.**

**4. استمر نمو ظاهرة البطالة والتهميش، ولم تنجح قطاعات الإنتاج السلعي في امتصاص نسبة يعتد بها من فائض العمالة، والتي تحول جزء ملموس منها إلى بطالة مقنعة في الحكومة وقطاع الدولة الاقتصادي.**

**5. استمرت السمة الأهم والأكثر جوهرية لاقتصاديات التخلف كما هي وازدادت عمقًا، وهي استمرار طابع *النمو المتفاوت والمركب*[568].**

**وليس من شك في أن ضربات قد وجهت لأشكال تعبر عن سيطرة إمبريالية مباشرة التي كانت متمثلة في شركة قناة السويس، وشروط مجحفة للقروض والمعونات التي عادة ما تفرض على البلدان المتخلفة. ولكن هذا لم يمنع من استمرار عملية تنمية التخلف.**

**وما ينبغي إبرازه فيما يلي هو أن الإمبرياليين لم يتوقفوا، ولم يكن يمكن أن يتوقفوا في ظل موازين القوى السياسية والاقتصادية، عن لعب الدور الرئيسي في إعادة إنتاج التخلف في مصر الناصرية، وإن بآليات أقل فجاجة من ذي قبل.**

**لقد استمرت عملية تحديث مصر منذ محمد علي وطبعًا الانخراط وإعادة الانخراط في السوق الدولي. المشكلة أنه كان دائمًا نموًّا للتخلف، أو نموًّا مع استمرار وإعادة إنتاج التخلف: تصنيع قاصر وتابع، ونمو متفاوت ومركب بمعنى مستويات متباينة وغير منسجمة لنمو قطاعات المجتمع المختلفة. ومثال ذلك التعليم الذي ينتج عناصر متعلمة جيدة تهاجر إلى الخارج لعجز السوق عن استيعابها، والصناعة التي تكون في أزمة مستمرة وتعمل بجزء من طاقتها بسبب ضعف السوق الداخلي وصعوبة التصدير ولا تتكامل فروعها المختلفة مع بعضها إلا في حدود لا تذكر، كما أن تطور الطب أدى إلى**

---

**[568] توجد ظاهرة النمو المتفاوت والمركب في الأنظمة الرأسمالية أيضًا، لكن يتم باستمرار تجاوزها وإعادة إنتاجها وإعادة تجاوزها، لكن في النظم المتخلفة تكون ظاهرة ثابتة، وعميقة في أسس النظام.**

**الانفجار السكاني لأنه لم يترافق مع نمو ثقافة حداثية عقلانية. ومثل هذا ينطبق على كل مكونات المجتمع: *نمو في أزمة مستمرة*.**

## **أ. إعادة إنتاج نمط الاستهلاك التابع:**

**سبقت مناقشة هذه العملية خلال تحليل دور إحلال الواردات. وخلاصة القول أن بقاء البنية الاجتماعية كما هي من حيث الجوهر قد أدى إلى استمرار وجود نمط الاستهلاك التابع[569]، وتدعيمه بواسطة السياسة الاقتصادية للناصرية التي أخذت على عاتقها زيادة الدخل على نفس الأسس القائمة.**

## **ب. إعادة إنتاج بنية التخلف:**

### *** استمرار وتعميق التبعية التكنولوجية:**

**ما لا يوضع في الاعتبار عادة -وهذا ما سنوضحه بعد قليل- هو أن الناصرية لم تستطع أن تطبق خططها التصنيعية إلا بالدعم المباشر من البلدان والمؤسسات الرأسمالية الغربية. ولكنها من أجل تقديم نفسها في صورة عدو للإمبريالية لجأت على صعيد الإعلام إلى تفخيم دور الدعم السوفيتي في تنفيذ خططها الصناعية على حساب الدعم الغربي الضخم. وسوف يجري فيما يلي إبراز مدى وآليات الاعتماد التكنولوجي على الغرب من قبل الطبقة المسيطرة، وذلك اعتمادًا بشكل أساسي على باحث سوفيتي متعاطف مع الناصرية، ف. أ. لوتسكيفتش.**

**اعتمدت الصناعة المصرية حتى عام 1960 على التكنولوجيا المستوردة من البلدان الرأسمالية بنسبة 100%. أما خلال سنوات الخطة الخمسية فقد قامت الدول الرأسمالية بتوريد 60-70% من احتياجات مصر من الأجهزة والماكينات. وقد انخفض نصيب تلك الدول من توريد المعدات والماكينات بعد 1967 حتى بلغت 40% عام 1968، زاد إلى 43% عام 1969، ثم إلى 44% عام 1970، وذلك بدون حساب الآلات والخامات**

---

**[569] لا شك أن نمط الاستهلاك التابع يتضمن استهلاك سلع مفيدة من حيث هي أشياء. إلا أن الاستهلاك كنمط لا يتكون ويعاد تكونه وفقًا لبقية الأوضاع المحلية: بنية الإنتاج، نوع البيئة، التراث الثقافي، بحيث لا يكون تطوره متسقًا مع ومعبرًا عن تطور اجتماعي عام، بدليل أنه يكون تطورًا مركبًا ومتنافرًا. فالسلع تُطور دون أن يواكب هذا التطور ما يماثله ويلائمه بالنسبة للناس أنفسهم، وكذلك في وسائل الإنتاج. فالسلع التي تنتج في بيئة أوروبية ذات طبيعة اجتماعية-اقتصادية معينة، لا تتلاءم في كثير من الأحيان مع أناس يعيشون في بيئة ذات تراث وواقع مختلفين. ويؤدي هذا إلى كثير من التفسخ الاجتماعي والاغتراب.**

**والمقصود بنمط الاستهلاك بنية محددة، تشمل طريقة استخدام الثروة في إعادة إنتاج قوة العمل. فالمسألة لا تتلخص في وجود عدد من السلع المفيدة. والأمر الأهم على الإطلاق هو أن نمط الاستهلاك التابع يقود عملية التنمية، بينما يكون نمط الاستهلاك المستقل عن الخارج مكونًا متماهيًا مع النسيج الاجتماعي ككل.**

اللازمة للمصانع الكاملة[570]. أما عن استخدامات القروض الرأسمالية في سنوات الخطة الخمسية فيوجزها الكاتب السوفيتي كما يلي:

1. الولايات المتحدة: مولت قروضها بشكل أساسي شراء المواد الغذائية من الولايات المتحدة نفسها. ولكن ابتداء من 1960 أولت اهتمامًا متزايدًا بتمويل الصناعة المصرية. ففي 1960 أقرضت مصر لتوسيع مصانع إدفينا الغذائية للمواد المحفوظة، وفي 1963/1962 مولت مصنع السيلوفان بثلاثة مليون دولار، كما دفعت 30.6 مليون دولار لإنشاء محطة كهرباء غرب القاهرة بطاقة 261 ألف كيلو وات ساعة. وقامت الشركات الأمريكية بتقديم الخبرة والتكنولوجيا اللازمة لمصانع الورق والتليفزيون ومحطة كهرباء غرب القاهرة وعمليات التنقيب عن البترول. بالإضافة إلى ذلك ساهمت في تشييد 65% من مجموع الطرق التي أقيمت في مصر من 1952-1965 ويبلغ طولها 4600 كم، 29% من المدارس، 27% من المستشفيات والوحدات الصحية الأخرى. كذلك مولت مشروع إنقاذ آثار النوبة، وساهمت أيضًا في مشاريع استصلاح 220 ألف فدان تساوي 17% من مجمل الأرض المستصلحة طوال الفترة. وقد مثلت المعدات والماكينات عام 1966: 20.6% من الواردات القادمة من الولايات المتحدة، وفي 1970 شكلت 37% منها.

2. ألمانيا الغربية: لعبت دورًا كبيرًا في تمويل الصناعة، وقد كانت الشركات الألمانية والإيطالية صاحبتا أكبر فضل في تقديم الخبرة للصناعات الجديدة خلال تلك الفترة. وقد ساهمت ألمانيا في إنشاء الصناعات التالية: 20% من رأسمال شركة الحديد والصلب، شركة كيما، محطة كهرباء شمال القاهرة، محطة توليد كهرباء بأسيوط، وأخرى بدمنهور، مصنع لتجميع سيارات النقل والأتوبيس وشركات الديزل وسيارات الركوب الصغيرة، تطوير خطوط السكك الحديدية وكهربة خط حلوان/القاهرة، ترسانة السفن ببورسعيد، مصنع الأسمدة في أسوان، التنقيب عن البترول، مصانع نسيج، محطات لضخ مياه الشرب والريّ، تطوير نظم الريّ بكوم أمبو. يضاف إلى ذلك مساهمتها في إنشاء عدد كبير من الكباري على النيل، ومشاريع أخرى. وفي عام 1964 كان يوجد في مصر ثلاثة آلاف خبير من ألمانيا الغربية يعملون أساسًا في المصانع الحربية[571] والتي بدأت منذ 1956 تساهم في إنتاج السلع المعمرة، المدنية طبعًا، وغيرها. وقد بلغت نسبة واردات الآلات من مجمل الواردات من ألمانيا بالأسعار الثابتة لعام 1960:

جدول (84)

| السنة | واردات الآلات من ألمانيا من مجمل الواردات منها (%) |
|---|---|
| 1966 | 55 |

---

[570] ف. أ. لوتسكيفتش، المرجع السابق، ص 91، ص 92.

[571] لوتسكيفتش، نفس المرجع، ص 107. وقد أشار عبد الناصر إلى ذلك.

| | |
|---|---|
| 1970 | 43 |

وقد استمر التعامل بين مصر والشركات الألمانية بعد قطع العلاقات السياسية والمعونات عام 1965 عن طريق شركات سويسرية وإسبانية تمول بواسطة الشركات الألمانية.

3. إيطاليا: ساهمت الشركات الإيطالية في إمداد الفروع التالية بالآلات والتكنولوجيا ورأس المال: السيارات ماركة فيات، البترول، البتروكيماويات، المنسوجات، الصناعات الكيماوية، الصناعات الغذائية. بالإضافة إلى ذلك ساهمت في استصلاح 290 ألف فدان. وقد بدأت هذه المساعدات ابتداء من 1959 طبقًا لاتفاقية رسمية للتعاون الاقتصادي. وقد بلغت نسبة الآلات من الواردات المصرية من إيطاليا نحو 20%.

4. بلدان رأسمالية أخرى: ساهمت بريطانيا وفرنسا وسويسرا واليابان في إمداد صناعة المنسوجات والصناعات الكيماوية والأسمنت والأدوية والصناعات الغذائية بالتكنولوجيا. وقد بلغت نسبة الآلات من الواردات المصرية من بريطانيا 40% عام 1968، ومن اليابان 35-40% في 1961-1966.

وقد بلغت قيمة الواردات من الآلات والماكينات ما يلي بالمليون جنيه[572]:

جدول (85)

| الدولة / السنة | الدول الرأسمالية | الدول الاشتراكية |
|---|---|---|
| 1961 | 44.9 | 21.1 |
| 1966 | 71.1 | 47.4 |
| 1969 | 30.1 | 25.3 |
| 1970 | 40.7 | 31.8 |
| المجموع | 186.8 | 125.6 |

بالإضافة إلى ذلك اعتمدت مصر الناصرية على البلدان الرأسمالية في استيراد الكيماويات العضوية والصوف والأصباغ والمستحضرات الطبية كلها تقريبًا.

أما فيما يتعلق بأزمة السد العالي فقد سبق تحليل طابعها السياسي البحت.

---

[572] نفس المرجع، ص 90، ص 138.

ولا شك أن مساهمة الغرب في إنماء الصناعة المصرية يظل مع ذلك محدودًا بالنسبة لمساهمته في بلدان أخرى أكثر ولاءً له، مثل بلدان أمريكا اللاتينية وشرق آسيا وإيران. وقد جاءت عملية التصنيع في مصر والعالم المتخلف ككل تامة الانسجام مع آثار الثورة الصناعية الثالثة في العالم الرأسمالي التي تمثلت في التطوير الهائل لصناعة السلع فائقة التطور والتي باتت تحتاج إلى توسيع الأسواق فيما وراء البحار.

أما الدعم السوفيتي في مجال الصناعة فقد وجه لتشجيع نفس نمط التنمية الحال محل الواردات، أي لتنمية التخلف، ولم يختلف في توجهاته قط مع الدعم الغربي.

**مجالات المساعدة الفنية السوفيتية:**

صناعة مواد البناء.

الصودا الكاوية.

غزل القطن.

تجميع الراديو والتلفزيون.

تجميع عربات السكك الحديدية والموتوسيكلات.

التعدين.

مطاحن الدقيق ومضارب الأرز.

الخزف.

تكرير البترول.

مشاريع الكهرباء.

السد العالي.

استصلاح الأراضي.

الصلب ابتداء من 1969/1968.

**وقد استحوذت صناعة التعدين والآلات على 93% من القروض السوفيتية الموجهة للصناعة[573].**

**وقد مولت القروض السوفيتية 25% من الاستثمارات الصناعية، شاملة محطة كهرباء السد العالي، في خطة 1960-1965، بينما مولت القروض الغربية حوالي 20% منها.**

**والنتيجة المستخلصة هي أن الناصرية قد استطاعت أن تقلل من اعتمادها على التكنولوجيا المستوردة من الغرب، إلا أن البديل الجزئي كان هو الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة من شرق أوروبا لا المنتجة في الداخل. وقد خدمت تلك التكنولوجيا نفس نمط تنمية التخلف. وربما تمثلت الفائدة التي عادت على اقتصاد البلاد في الوسيلة الأفضل لسداد القروض السوفيتية، وفي انخفاض معدل الفائدة عليها، وهي كما هو واضح مكاسب كمية.**

**وقد ارتبطت التبعية التكنولوجية بنمط التنمية نفسه، أي بالتبعية البنيوية. بل إن التبعية التكنولوجية قد ازدادت عمقًا مع ازدياد حجم البنية وتعميق طابعها المركب. وبرغم تقليل الاعتماد الكمي على الغرب في استيراد التكنولوجيا، فقد ازداد عمق التبعية له بقدر تطوير الصناعة المحلية ونمو حجمها، للأسباب التالية:**

**1. نمو حجم القطاع الحديث المعتمد على استيراد التكنولوجيا.**

**2. الإحلال محل الواردات على نطاق واسع ولمدة طويلة يحمل في المستقبل تبعية أعمق للسوق العالمي، أي للرأسمالية بالذات.**

**3. الاعتماد على تكنولوجيا أكثر تقدمًا باستمرار ومستوردة دائمًا يجعل إمكانية التخلص من التبعية أكثر صعوبة.**

## * استمرار التبعية المالية:

**في 1948، كان رأس المال الأجنبي يمثل 60% من الاستثمارات القائمة في الشركات المساهمة، وفي الوقت نفسه كان الدين العام قد صُفي تمامًا وأصبح لدى مصر أرصدة استرلينية ضخمة لدى بريطانيا. وبعد عامين فقط بدأت مصر تتلقى المعونة الأمريكية، وبعد سنوات قليلة أخرى كانت قد استنفذت كل أرصدتها وراحت تتلقى المعونات والقروض من مصادر مختلفة. ورغم تأميم الشركات الأجنبية لم يتأخر العالم المتقدم كله**

---

**[573] لم يحدد الباحث السوفيتي ما يقصده بالآلات، وفي الغالب يقصد تجميع الجرارات ووسائل النقل وبعض أصناف الموتورات.**

عن تدعيم الناصرية سوى لفترات قصيرة تلت تأميم قناة السويس. واستؤنف تقديم المعونات الغربية بعد إتمام الوحدة المصرية-السورية حتى أصبحت مصر من أكثر الدول تلقيًا للمعونات في العالم.

وبعد تأميم الشركات الأجنبية في 1957 حلت القروض محل الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي، فأصبحت هي الشكل السائد لاستيراد رأس المال. وقد تدهورت نسبة مشاركة رأس المال الأجنبي في الاستثمارات من 16% عام 1948 إلى 8.8% في الفترة بين 1952 و1954، نظرًا لامتناع رأس المال الأجنبي الخاص عن التدفق. ولكنها عادت إلى الارتفاع لتبلغ 27.5% إبان سنوات 1960-1965[574]، وقد استمر هذا الارتفاع بعد ذلك بسبب زيادة معدل الاقتراض. ومع ذلك لم تختف المشاركة المباشرة لرأس المال الأجنبي، في المشاريع التي كانت تحتاج إلى الخبرة الأجنبية، كالصلب والأدوية، وإن كانت محدودة.

وعلى أي حال كان هناك ميل لانخفاض نسبة المشاركة الأجنبية المباشرة في الشركات الجديدة عن ذي قبل[575]:

من 1934-1939 بلغت 53% من جملة رأس المال.

من 1940-1945 بلغت 34%.

من 1946-1948 بلغت 16%.

بينما بلغت نسبة المساهمة المباشرة لرأس المال الخاص الأجنبي في 1952/1953 وطوال الخمسينات 8.8%[576].

لكن حلت القروض محل الاستثمار الأجنبي المباشر، بل وفاقت مساهمته في المشروعات الجديدة:

جدول (86)

إجمالي القروض المقدمة من الدول الرأسمالية بدون حساب القروض قصيرة الأجل بالمليون جنيه وبالسعر الثابت[577]، وهذه لا تشمل المساعدات الغذائية الأمريكية:

---

[574] نفس المرجع، ص 54.

[575] بيليايف & بريماكوف، المرجع السابق، ص 8.

[576] Samir Radwan, Op. cit., p 208, p. 247

[577] لوتسكيفتش، المرجع السابق، ص 97، من جدول 29.

| القروض | 1961/1/1 | 1963/1/1 | 1967/1/1(*) | 1970/1/1 |
|---|---|---|---|---|
| الإجمالي | 420.7 | 610.4 | 1515.9 | 1647.6 |
| إجمالي الدول الرأسمالية | 214.2 | 369.9 | 772.8 | 852.4 |
| الولايات المتحدة | 68.1 | 87.6 | 297.8 | 297.8 |
| ألمانيا | 41.1 | 72.5 | 122.8 | 141.9 |
| إيطاليا | 34.3 | 79.6 | 133 | 142.5 |
| اليابان | 17 | 17 | 21.2 | 21.2 |
| إنجلترا | 5.4 | 25.4 | 11 | 13.7 |
| فرنسا | 10 | 10 | 33.9 | 33.9 |
| هولندا | 5 | 5.3 | 6.7 | 6.7 |
| سويسرا | 4 | 4 | 6 | 5 |
| السويد | 3.3 | 3.3 | 8.6 | 14.4 |
| كندا | - | - | 2 | 2 |
| أخرى | 6.3 | 7.5 | 16.5 | 28.4 |
| البنك الدولي | 19.7 | 19.7 | 24.6 | 24.6 |
| صندوق النقد الدولي | – | 38 | 89.7 | 120.3 |

* مع حساب تغير القيمة التحويلية للجنيه عام 1963.

هكذا بلغت قيمة ديون مصر عام 1970 3.789.48 مليار دولار بخلاف الديون العسكرية التي بلغت عام 1970 1700 مليون دولار. أما المساعدات الغذائية الأمريكية، وهي قروض ميسرة، فقد بلغت قيمتها 1.278.3 مليار دولار حتى 1965. وإذا أضفنا إعفاءات السوفيت من ثلث قرض السد العالي الذي بلغ مليار دولار، وجزء كبير من ديون الأسلحة والتي كانت تُشترى بربع ثمنها فقط[578] لارتفع رقم المساعدات والديون بنسبة كبيرة. هكذا بلغ الدين المصري الإجمالي ناقص الإعفاءات والمعونات المجانية والقروض قصيرة الأجل مبلغ 6.827.51 مليار دولار، يرد منها قيمة المساعدات الغذائية بالجنيه المصري.

جدول (87)

---

(578) تم إعفاء مصر من قيمة كل الأسلحة التي دمرت في حربي 1956 و1967، بخلاف إعفائها من 50% من ديون الأسلحة ككل في عام تولي بريجنيف السلطة عام 1964. المصدر: الفريق أول محمد فوزي في حوار أذاعته قناة Nasser.

تطور حجم المساعدات الأمريكية بالمليون دولار[579]

| السنة | المساعدات الكلية | الغذائية وفقًا للقانون 480 |
|---|---|---|
| 1958-1952 | 143 | 84.3 |
| 1959 | 71.7 | 57.2 |
| 1960 | 110.9 | 80.9 |
| 1961 | 127 | 102.3 |
| 1962 | 258.9 | 217.3 |
| 1963 | 472.9 | 429.3 |
| 1964 | 170 | 170 |
| 1965 | (*)55.6 | 37 |

* تقديرية

**وقد قفزت المعونات الأمريكية ابتداء من عام 1959 قفزة هائلة، وهو العام الذي بدأت فيه الناصرية حربها الصليبية ضد الشيوعية في الشرق الأوسط، كما تدفقت حينئذ المساعدات السوفيتية أيضًا. وحسب ف. أ. لوتسكيڤتش كانت المعونة الأمريكية عام 1958 780 ألف جنيه فقط، ارتفعت في 1959 إلى 25.6 مليون جنيه[580] (حسب الجدول تكون أكثر). وحسب أحد الباحثين الجادين بلغ مجمل المساعدات الأمريكية لمصر في الفترة من 1961 إلى 1968 بالمليون دولار: 1734.46[581].**

**وقدمت معظم هذه القروض بفوائد متوسطة بلغت 5-7% قبل 1963، 3-5% بعد 1963، بل قُدمت القروض السويدية بدون فوائد. كما أن صفقات القمح الأمريكية قدمت ابتداء من 1955 بفائدة 0.75%، مع فترة سماح 3 سنوات وفترة تسديد 30-40 سنة، مع دفع 75% منها بالجنيه المصري، وذلك وفقًا للقانون 480 الأمريكي[582]. وقد أضاف لوتسكيڤتش أنه طبقًا لاتفاقية 1958-1960 فقد تم تخصيص 50-70% من إجمالي قيمة تسويق فائض المنتجات الغذائية المقدمة لمصر كقروض مع سداد قيمتها**

---

[579] نفس المرجع، ص 100. تم نقل الجدول بتصرف وتصحيح الأخطاء.

[580] عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي 1952-1971، ص 100.

[581] مرفت صبحي، المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر 1958-1961 وأثرها في الاقتصاد المصري، ص 258، نقلًا عن El Nagger, Said, Foreign aid to United Arab Republic, instate of national planning UAR 1965

[582] لوتسكيڤتش، المرجع السابق، ص 98.

ووفقًا لما أورده عادل حسين، استخدمت قيمة القروض الغذائية الأمريكية وفقًا للقانون 480 على النحو التالي: 45% لإقراض الحكومة المصرية، 21% كقروض يقدمها بنك الاستيراد والتصدير كوكيل عن الحكومة الأمريكية، 34% لإنفاق الحكومة الأمريكية (ص 257).

خلال 30 عامًا بسعر فائدة 4% سنويًّا. وفي الاتفاق لعامي 1962 و1963 تم تخصيص 85% من قيمة هذه المنتجات كقروض لمصر مع زيادة فترة سدادها إلى 40 عامًا وتخفيض سعر الفائدة إلى 0.75%. كما أن جزءًا من تلك المساعدات كان معونات مجانية تشمل معونات غذائية وتمويل مشروعات خدمية مختلفة وأضاف أن معظم القروض الغربية كانت طويلة الأجل، بلغت 30-40 سنة بالنسبة لـ 73% منها (ص ص 100-102)

وبرغم جهود الناصرية في عملية التنمية فإنها لم تستطع أن تزيد من معدل الادخار المحلي الذي ظل يتراوح حول 12.25% طوال الفترة الناصرية كما أشير من قبل.

وإذا أُخذ في الاعتبار أنه قد تم استهلاك 200 مليون جنيه من الأرصدة الاسترلينية في الفترة من 1952 إلى 1962[583] وفرت حتمًا من النفقات الحكومية المختلفة، لتبين أكثر مدى عجز الناصرية الداخلي عن تجميع الفائض.

ويضاف إلى هذا الدعم من البلدان الرأسمالية، دعم من البلدان الاشتراكية، فبلغت القروض السوفيتية وقروض أوروبا الشرقية ما يلي:

جدول (88)

حجم القروض من البلدان الاشتراكية إلى مصر والهند والصين بالمليون دولار[584]

| | الدولة الدائنة | | |
|---|---|---|---|
| الدولة المدينة | الاتحاد السوفيتي | أوروبا الشرقية | إجمالي |
| مصر (حتى 1971) | 1198 | 641 | 1839 |
| الهند (حتى 1971) | 1593 | 382 | 1975 |
| الصين (حتى 1961) | 1750 | —— | 1750 |

وقد بلغت نسبة التمويل الأجنبي في خطة 1960-1965، والتي تعد أكبر محاولة للتنمية قام بها النظام الناصري إطلاقًا 27.5%، بينما كان المقدر أصلًا أن تكون 45% من مجمل الاستثمارات، كما بلغت نسبة التمويل الأجنبي للصناعة 45%.

جدول (89)

المساعدات الخارجية في الخطة الخمسية بالمليون جنيه[585]

---

[583] علي الجريتلي، التاريخ الاقتصادي للثورة، ص 129.

[584] عادل حسين، المرجع السابق، الجزء الأول، ص 158.

| الاستثمارات | مجموع الاستثمارات | إجمالي المساعدات | من الدول الاشتراكية | من الدول الرأسمالية |
|---|---|---|---|---|
| كلية | 1513 | 417.4 | 210 | 207.4 |
| إنتاج زراعي(*) | 355 | 74 | 54 | 20 |
| صناعة(**) | 516.5 | 236 | 133 | 103 |
| نقل ومواصلات | 294.2 | 83 | 17 | 66 |
| أخرى | 347.3 | 24.4 | 6 | 18.4 |

* تشمل الريّ والصرف والسد العالي.
** تشمل محطة كهرباء السد العالي وخطوط الكهرباء.

**وبالمقارنة مع بقية بلدان العالم الثالث فقد اعتمدت الأخيرة ككل بدرجة أكبر على مدخراتها المحلية، بنسبة 85%[586].**

**وترجع زيادة الميل إلى الاعتماد على التمويل الخارجي في شكل قروض إلى:**

**1. الإهدار الكبير للموارد وارتفاع التكلفة عمومًا.**

**2. عجز النظام عن تجميع المدخرات المحلية والفائض المبدد والإسراف في الإنفاق العام الذي بلغ 20% عام 1960، ثم 26% من الناتج القومي عام 1965.**

**3. امتناع رأس المال الأجنبي عن الاستثمار المباشر في السوق المصري إلا في أضيق الحدود.**

**كذلك كان للدعم السوفيتي دورغير مباشر في دفع البلدان الرأسمالية إلى تقديم المعونات لمصر الناصرية. ولكن ضخامة حجم المعونات الغربية لا يمكن تبريره بهذا العامل وحده الذي يمكن اعتباره أحد أسباب الشروط الميسرة للقروض الرأسمالية. وإذا كانت شروط تصدير التكنولوجيا ورأس المال إلى مصر إبان فترة 1952-1967 أكثر يسرًا عما قبلها، فإنها لم توجه إلا إلى المجالات التي تخدم في النهاية دورة رأس المال الصناعي في البدان الرأسمالية، بمعنى محدد، هو تنمية، والأفضل أن يقال إنماء، الاقتصاد المصري مع الاحتفاظ بتخلفه، بل وتعميقه: الصناعة الحالة محل الواردات، ومشاريع البنية الأساسية اللازمة لهذا نفسه. وبالإضافة إلى ذلك ساهمت معونات القمح الأمريكية كثيرًا في مدارة أزمة الغذاء المستفحلة، والتي نتجت أساسًا عن نمط إحلال الواردات أيضًا والالتواء التصديري في الزراعة الذي كان تغييره يتطلب تغييرًا كبيرًا في التركيب المحصولي.**

---

[585] لوتسكيفتش، المرجع السابق، ص 54.

[586] عادل حسين، المرجع السابق، الجزء الأول، ص 712.

**ويتضح دور المعونات الغربية في تدعيم الناصرية حين بدأت الضغوط الاقتصادية الإمبريالية منذ أواسط الستينات، وبعد قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية عام 1965، وتخفيض المعونات الأمريكية في نفس السنة (راجع جدول 87). وفي 1966 باتت مصر عاجزة عن سداد ديونها بالعملات الحرة، فلجأت إلى تأجيل السداد بموافقة فرنسا وإيطاليا لمدة 3 سنوات مع مد فترة السداد إلى 7 سنوات، كما اضطرت في نفس السنة إلى بيع ثلث رصيدها الذهبي لتسديد أقساط الديون كما يتضح في جدول (90) وكما أورد لوتسكيفتش (ص 99). أما في 1967-1968 فقد أوقفت مصر تسديد ديونها تمامًا للولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا ودول السوق المشتركة ودول رأسمالية أخرى، ولكنها عادت إلى تسديدها مرة أخرى ابتداء من 1971[(587)].**

**وابتداء من 1966، تقلصت الواردات لنفس السبب. يوضح هذا كيف كانت العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الاستثمار قوية، اللهم إلا في وجود ظرف خاص: الدعم الأجنبي الضخم.**

**<u>إفلاس مصر الناصرية:</u>**

**ظلت مصر تعاني من نقص العملات الصعبة طوال الفترة الناصرية تقريبًا. وقد تم إفلاس مصر من النقد الأجنبي على نحو متكرر، خاصة منذ أواسط الستينات، بحيث أصبحت عاجزة عن تسديد فوائد وأقساط ديونها الخارجية، وهذا هو تعريف إفلاس الدول. وأصبح الاحتياطي من النقد الأجنبي يغطي من شهر إلى شهرين فقط من الواردات، وأحيانًا لا يغطي يومًا واحدًا، ويتم الاقتراض بسرعة أو بيع جزء من الرصيد الذهبي لتوفير العملات الصعبة. كما لجأت الحكومة عام 1966 إلى بتر الواردات بشدة، (انظر جدول 51).**

**أعلن عبد الناصر في 1962 أن قيمة الرصيد الذهبي= 65 مليون جنيه[(588)]، وهو رقم صحيح تقريبًا، وقد كان بالضبط 174 مليون دولار، وهو أعلى رقم للرصيد الذهبي في الفترة الناصرية، وهو ما كان يكفي لتمويل واردات أكثر من شهرين وقتها.**

**وفي دراسة جادة لهانسن-النشاشيبي جاء الآتي: حتى أواخر 1961 كان الاحتياطي النقدي كبيرًا= 136 مليون جنيه، يغطي واردات والتزامات الدولة الخارجية لمدة 6 شهور في ذلك الوقت. أما رصيد الذهب عام 1962 فبلغ 61 مليون جنيه. ثم صار**

---

**(587) لوتسكيفتش، المرجع السابق، ص 99.**

**ورغم كل هذه الوقائع يعتقد عادل حسين، مناصرًا للناصرية، أن "*التنمية التي تحققت تمت وسط نجاح من تحييد الضغوط الخارجية إلى حد كبير ولذا كانت معدلاتها تعتمد أساسًا على العوامل الداخلية*". هكذا متناسيًا الوقائع تمامًا، متابعًا خطى الدعاية الناصرية، ومستندًا إلى منطق وهمي. عبد الناصر والنظام الاقتصادي - رد على المعارضين والناقدين. مجلة "المستقبل العربي"، عدد 35، يناير 1982، ص ص 24-46.**

**(588) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في الاحتفال الشعبي من ميدان الجمهورية بالعيد العاشر للثورة في 1962/7/22.**

الرصيد من النقد الأجنبي صفرًا عام 1962 وأصبح الرصيد الذهبي هو الغطاء النقدي الوحيد[589].

جدول (90)

**الاحتياطي النقدي المصري في الستينات بالمليون دولار محسوبة على أساس معطيات البنك الدولي ومقومًا بالجنيه المصري مع تقريب الكسور[590]:**

| السنة | الاحتياطي الكلي | | الاحتياطي النقدي | | الرصيد الذهبي | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | بالدولار | مقومًا بالجنيه | بالدولار | مقومًا بالجنيه | مقومًا بالدولار | مقومًا بالجنيه |
| 1960 | 267 | 102 | 90 | 34.6 | 177 | 68 |
| 1961 | 204 | 78.5 | 29 | 11.1 | 175 | 67.3 |
| 1962 | 223 | 97 | 49 | 21.3 | 174 | 75.6 |
| 1963 | 216 | 93.9 | 42 | 18.2 | 174 | 75.6 |
| 1964 | 224 | 97.4 | 84 | 36.5 | 140 | 60.9 |
| 1965 | 194 | 84 | 54 | 24.3 | 140 | 60.9 |
| 1966 | 157 | 68 | 63 | 27 | 94 | 40.9 |
| 1967 | 196 | 85 | 102 | 44 | 94 | 40.9 |
| 1968 | 187 | 81 | 75 | 32.6 | 112 | 48.7 |
| 1969 | 145 | 63 | 51 | 22 | 94 | 40.9 |
| 1970 | 165 | 71.7 | 74 | 32 | 91 | 39.5 |

ملحوظة 1: كان هناك اقتراض مستمر، للتغلب على حالة الإفلاس المتكررة، فلم يظهر الرصيد النقدي صفرًا في الجدول، لكن جاء في تصريحات المسؤولين كما سنشير.

ملحوظة 2: متوسط قيمة الواردات الشهرية عام 1965= حوالي 62 مليون دولار بأسعار سنة 1960/1959.

ملحوظة 3: سعر الجنيه المصري في الستينات تراوح بين 2.3-2.6 دولار، وفي هذا الجدول حُسب على أساس 2.6 قبل 1962، 2.3 ابتداء من 1962 وكان هذا وذاك هو السعر الرسمي للجنيه.

وقد ذكر صلاح نصر أن صعوبة الموقف الاقتصادي دفعت عبد الناصر إلى تكليفه بالسفر إلى روما عام 1967 لعقد قرض، وأنه استطاع أن يمهد لعقد قرض بعشرة ملايين من الدولارات. وأنه بعد حرب 1967 لم يكن بخزينة الدولة سوى بضعة

---

[589] Bent Hansen and Karim Nashashibi, Foreign Trade Regimes and Economic Development

[590] Total reserves (includes gold, current US$)-Egypt, Arab Rep.

**دولارات، مما دفع عبد الناصر إلى أن يتصل به ويطلب منه الذهاب إلى الملك سعود ليطلب منه قرضًا بعشرة ملايين دولار، ووافق الملك[591] وكان وقتها مقيمًا بمصر.**

**كما ذكر الدكتور علي نجم رئيس البنك المركزي المصري الأسبق أنه "*جاء عام 1964 ولم يكن بخزانة الدولة أي نقد أجنبي.. وكانت البلاد تعتمد في وارداتها الخارجية من القمح والسلع الغذائية الضرورية الأخرى على الاتحاد السوفيتي الذي كان يوردها بالكامل مقابل صادرات مصرية من القطن والمواد الخام الأولية*". كما ذكر أن هذا الوضع قد دفع الدولة إلى بيع 15 طنًّا من الذهب، ما قيمته عشرة ملايين دولار من الاحتياطي الذهبي.[592] وقد ذكر أن حجم رصيد الذهب هو 154 طنًّا قيمتهم وفقًا لحسبته= 100 مليون دولار، أي نحو 43.5 مليون جنيه، بينما أعلن عبد الناصر في 1962 أن قيمة الرصيد الذهبي= 65 مليون جنيه[593]، وهذا يعني تآكل الرصيد جزئيًّا. وإذا أعيد الحساب تكون حسبة علي نجم خاطئة، إذ إن قيمة 15 طنًّا من الذهب في ذلك الوقت كانت تساوي 16.561 مليون دولار، مما يثير التساؤلات حول باقي الثمن؟**

## * دور التجارة الخارجية:

### جدول (91)

### التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المصرية بالمليون جنيه[594]

| السنة | | الدول الاشتراكية | الدول الرأسمالية |
|---|---|---|---|
| 1950 | صادرات | 20.6 | 119.3 |
| | واردات | 14.5 | 147.2 |
| 1955 | صادرات | 40 | 72 |
| | واردات | 13.5 | 137.7 |
| 1960 | صادرات | 102 | 55.8 |
| | واردات | 64.2 | 133.4 |

---

(591) الثورة - المخابرات - النكسة، ص ص 179-180.

(592) عمرو صابح، عبد الناصر وثورة اليمن واحتياطي مصر من الذهب.

(593) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في الاحتفال الشعبي من ميدان الجمهورية بالعيد العاشر للثورة في 1962/7/22.

(594) لوتسكيفتش، المرجع السابق، ملحق 3، ملحق 4.

سنقصر المعطيات على التغيرات الجغرافية للتجارة الخارجية مع البلدان الرأسمالية والاشتراكية، حيث إن هذه التغيرات هي التي تشكل أساس القضية المثارة حول الاستقلال والتبعية.

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1965 | صادرات | 120.1 | 75.6 |
| | واردات | 90.4 | 224.4 |
| 1970 | صادرات | 202.9 | 66.9 |
| | واردات | 115.7 | 157.7 |

من الواضح أن التجارة الخارجية قد تحولت جزئيًا ناحية البلدان الاشتراكية، خصوصًا منذ 1956/1955. ومن الملاحظ أن واردات الأسلحة السوفيتية لم تكن تحسب ضمن التجارة الخارجية، وبالتالي يظهر نصيب هذه البلدان في تجارة مصر الخارجية أقل من حقيقته بالأرقام. ولأن أقساط قروض الأسلحة أو ثمنها المدفوع في صورة سلع يظهر في بند الصادرات. كما تبدو أرقام الواردات من المجموعتين أقل من حقيقتها، خاصة الواردات من البلدان الرأسمالية، نظرًا لعدم تسجيل واردات الماكينات والمعدات الخاصة بالمجمعات الصناعية في إحصائيات الجمارك المصرية[595].

وقد بدأ هذا التحول المتزايد تجاه الشرق منذ 1956/1955 حين دخل الاتحاد السوفيتي كمشترٍ لمخزون الأرز والقطن، المحصولان اللذان كانا يعانيان من الكساد بسبب ضيق أسواقهما الخارجية، وبذلك أنقذت الصادرات المصرية إلى حد كبير من الركود. وكان عقد صفقة الأسلحة عام 1955، والتي تبعتها فيما بعد صفقات أخرى، عاملان هامّان في نمو حجم الصادرات المصرية إلى الاتحاد السوفيتي، خاصة أنه تعامل بطريقة اتفاقيات الدفع التي يتم بموجبها تسديد ثمن الواردات بسلع أخرى. وقد لجأ السوفيت إلى إعادة بيع بعض وارداتهم من القطن المصري في أوروبا بأبخس الأسعار. وكان هذا يمثل مكسبًا غير مباشر لمصر الناصرية على المدى القصير.

ومن الملاحظ أن الميزان التجاري، بغض النظر عن واردات الأسلحة مع البلدان الاشتراكية كان دائمًا لصالح مصر، باستثناء عامين فقط خلال الفترة من 1952 إلى 1970[596].

وقد تقلصت صادرات القطن للدول الرأسمالية، ويعود هذا التدهور إلى قوة منافسة الألياف الصناعية وتدهور صناعة النسيج في أوروبا في الفترة من 1960 إلى 1967، مما أدى إلى تدهور أسعاره، ومن ثم لجأت الناصرية إلى تصديره إلى شرق أوروبا.

جدول (92)

نصيب الدول الرأسمالية من صادرات القطن المصري (%)[597]

---

[595] ذكر لوتسكيفتش هذه الملحوظة، المرجع السابق، ص 136.

[596] محيا علي زيتون، دراسة تطبيقية لبعض جوانب علاقات مصر التجارية مع الكتلة الاشتراكية وبقية العالم.

[597] لوتسكيفتش، المرجع السابق، ص 86.

| السنة | صادرات القطن للدول الرأسمالية (%) |
|---|---|
| 1953/1952 | 64.6 |
| 1965/1964 | 28.4 |
| 1971/1970 | 27.7 |

وبذلك أنقذت صادرات القطن المصري من الركود التام. وبالرغم من السوق السوفيتي، لم يمنع ذلك أسعار القطن من التدهور باستمرار. وقد دفعت أزمة سوق القطن الحكومة إلى تقليص مساحته المزروعة، فانخفضت بنسبة 18% خلال الفترة من 1952 إلى 1965 ولم يمنع تقلصه بشكل حاد إلا موافقة الاتحاد السوفيتي على استرداد قيمة قروضه في صورة قطن وسلع أخرى. كما اعتمدت مصر على البلدان الاشتراكية كمشتر رئيسي لصادراتها من السلع المصنعة، خاصة الغزل والنسيج اللذين احتلا الجزء الأكبر من الصادرات الصناعية، وقد بلغت الصادرات من هاتين السلعتين للدول الرأسمالية النسب الآتية:

جدول (93)

نصيب دول اتفاقية النسيج الدولية، وغالبيتها رأسمالية، من صادرات الغزل والمنسوجات المصرية[598]

| السنة | الصادرات من الغزل (%) | الصادرات من المنسوجات (%) |
|---|---|---|
| 1962 | 46.6 | 21.8 |
| 1965 | 28.2 | 25.3 |
| 1969 | 27.6 | 31.4 |
| 1970 | 25.8 | 27.8 |

ويلاحظ أن صادرات الغزل قد تقلصت بالنسبة لمجمل الصادرات إلى تلك الدول بينما ارتفعت نسبة الصادرات من المنسوجات بعد انضمام مصر إلى الاتفاقية الدولية لمنتجات النسيج، تلك الاتفاقية التي قررت الدول الرأسمالية بموجبها السماح باستيراد تلك المصنوعات من الدول المتخلفة بحصص محددة تشجيعًا لصناعة المنسوجات فيها. ولكن بعد التدهور الذي شهدته صناعة المنسوجات في غرب أوروبا بسبب المنافسة خفضت تلك الحصص.

أما الهيكل العام للصادرات إلى البلدان الاشتراكية فكان كالآتي:

---

[598] نفس المرجع، ص 89.

جدول (94)[599]

| السنة / السلع | 1965 | 1970 |
|---|---|---|
| زراعية | %74.8 | %62.2 |
| صناعية | %25.2 | %32.8 |

وهو ما يتشابه تقريبًا مع هيكل الصادرات المصرية ككل:

جدول (95)[600]

| السنة / السلع | 1965 | 1970 |
|---|---|---|
| زراعية | %74.2 | %69.2 |
| صناعية | %25.8 | %30.8 |

أما بالنسبة للبلدان الرأسمالية، فقد شكلت الصادرات المصنوعة نحو 20% في المتوسط من الصادرات المصرية إليها ككل خلال الفترة بين 1952 و1970.

وقد شهدت الفترة التالية لحرب 1967 تدهورًا واضحًا في التبادل مع الدول الرأسمالية، بسبب قطع معونات هذه الدول عن مصر، خصوصًا ألمانيا منذ 1965 والولايات المتحدة بعد 1967. وكان التزايد المستمر في أزمة العملات الحرة قد بلغ أوجه في تلك الفترة بسبب احتلال سيناء بما فيها من مناجم كانت أحد مصادر العملات الصعبة، وما أضافته حالة الحرب من أعباء جمة بالرغم من تعويض مصر عن خسائرها نتيجة لإغلاق قناة السويس، من جانب بعض دول مؤتمر الخرطوم.

وكما ذُكر من قبل توقفت مصر عن تسديد ديونها للدول الرأسمالية في 1968/1967، وقد لعب هذا العامل هو الآخر دوره في تدهور التجارة مع تلك الدول.

لا شك أن تحولًا كبيرًا قد حدث في التوزيع الجغرافي في التجارة الخارجية المصرية ابتداء من 1955 لصالح مجموعة الدول الاشتراكية، خصوصًا الاتحاد السوفيتي. وقد امتصت هذه الدول المحصول الرئيسي لمصر وهو القطن، كما استوعبت جزءًا متزايدًا ولا يستهان به خلال الفترة موضع البحث من الصادرات الصناعية، خصوصًا الغزل والمنسوجات. وكانت شروط التبادل أفضل من مثيلاتها مع الدول الرأسمالية، فرغم

---

[599] نفس المرجع، ص 140.

[600] نفس المرجع، ص 61.

استخدام السعر العالمي في معظم الأحيان، جرى التبادل عن طريق اتفاقيات الدفع، الأفضل لمصر بالطبع. وفي الوقت نفسه لم يتبدل هيكل التجارة مع الدول الرأسمالية في تلك الفترة، فلم تستوعب نسبة أكبر من المصنوعات المصرية رغم زيادة نصيبها في الصادرات ككل زيادة ملموسة[601].

## مغزى تحولات التجارة الخارجية:

يبدو لأول وهلة أن النمو المستمر لنصيب الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا من تجارة مصر الخارجية إبان الفترة الناصرية وكأنه دليل على تحقق درجة متزايدة من الاستقلال التجاري إزاء السوق العالمي. ولكن التجارة الخارجية ترتبط، من حيث هيكلها السلعي وتوزيعها الجغرافي، بطابع البنية الداخلية للاقتصاد، كما تلعب العوامل السياسية في كثير من الأحيان دورًا في صياغة هذه الهياكل. وقد تبين خلال الصفحات السابقة أن البنية الاقتصادية لمصر الناصرية لم تشهد تحولات جوهرية، بل استمرت مسيرة نمو التخلف. ولذلك فمن اللازم إجراء تحليل داخلي للتجارة الخارجية المصرية لاكتشاف مغزى تلك التحولات التي طرأت عليها:

1. سبقت الإشارة إلى معاناة مصر من أزمة العملات الصعبة منذ أواخر الأربعينات، والتي تفاقمت بشكل متزايد طوال الفترة الناصرية رغم ضخامة المعونات الأجنبية. وتعود الأزمة أساسًا إلى ضيق مجالات التصدير أمام المنتجات المصرية وعجز النظام عن إعادة التكيف بالسرعة اللازمة مع تطورات السوق العالمي، بالإضافة إلى اتجاهه إلى التوسع في إحلال الواردات، مما أدى إلى تفاقم الأزمة بشدة. وقد حلت القروض والمعونات الغربية المشكلة جزئيًا، ولكن لم يكن هناك مفر من اللجوء إلى الاقتراض من الكتلة السوفيتية وإلى الاهتمام بالحصول على مساعدات هذه الكتلة، خاصة أنها كانت أكثر قدرة على امتصاص الصادرات المصرية الراكدة وفقًا لنظام اتفاقيات الدفع. وبذلك حلت الخامات والسلع المصنعة الراكدة جزئيًا محل العملات الصعبة لتوفير بعض احتياجات النمو الاقتصادي، وقد تمثل ذلك في النهاية في ميل التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية نحو البلدان الاشتراكية.

2. وفي الوقت الذي كان يعاني فيه قطاع التصدير من ضيق المجالات المفتوحة أمامه في الأسواق الرأسمالية لأسباب تخص هذه الأسواق، لم يستطع الاقتصاد المصري أن يقوم بعمل إحلال ناجح لمحصوله الرئيسي، القطن، يتناسب مع تطورات الأسواق الرأسمالية، رغم أن شعار تنويع الإنتاج رفع عاليًا وتحقق جزئيًا، ولكن نوعية التنويع نفسها لم تلائم الأسواق الرأسمالية بالشكل الذي يضمن استقرار العلاقات معها. ومن أبلغ الدلائل بهذا الخصوص أن هيكل الصادرات المصرية إلى البلدان الرأسمالية لم يتغير إبان الفترة موضع البحث، بينما تغير بالنسبة للكتلة السوفيتية في اتجاه أساسي، وهو إحلال

---

[601] لا شك أن التغيرات السعرية تحد من إمكانية معرفة حقيقة التغيرات الحقيقة في هيكل المبادلات، ولكن إذا كان الحديث عن تبدلات جغرافية بشكل أساسي خلال فترة واحدة، فلا يكون لمفعول التغيرات السعرية أثر يذكر.

الأرز والمنسوجات محل القطن الخام، بحيث أصبح هيكل الصادرات المصرية إلى هذه الكتلة يماثل هيكلها العام. وهذا يشير إلى مدى عدم ملائمة عملية إحلال الصادرات التي تمت للتحولات التي شهدتها الأسواق الرأسمالية، فقد وجد القطن والأرز بالإضافة إلى السلع المصنعة طريقها بسهولة أكبر إلى أسواق الدول الاشتراكية. فمن جهة كانت هذه البلدان التي قدمت المساعدات للناصرية مضطرة إلى استرداد قروضها في صورة سلع وفقًا لنظامها المفضل: اتفاقيات الدفع، مما ألزمها بالحصول على سلع لا يمكن تصدير معظمها إلى الأسواق الرأسمالية. ومن جهة أخرى حققت الصناعات الاستهلاكية خلال تلك الفترة نموًّا ملموسًا في البلدان الاشتراكية، مما أدى إلى زيادة طلبها على الخامات المنتجة في الدول المتخلفة. ويستدل على ذلك من حقيقة أن نمو صادرات الدول الأخيرة إلى مجموعة الكوميكون من المواد الخام قد ازداد بنسبة 192% من 1960-1967، بينما ازدادت واردات نفس المجموعة بـ3.7% من الصادرات الصناعية للدول المتخلفة[602].

3. حققت مصر الناصرية في تجارتها الخارجية مع الاتحاد السوفيتي فائضًا صافيًا في كل السنوات عدا عامين فقط، ذلك أن صفقات السلاح لم تدرج ضمن الواردات. وبالعكس حقق الميزان التجاري عجزًا تجاه البلدان الرأسمالية في كل السنوات، مما يعكس عجز القطاع التصديري عن التكيف مع احتياجات أسواق هذه البلدان. وقد غطت المعونات الأمريكية الضخمة، خاصة من الحبوب، هذا العجز بدرجة كبيرة، ولذلك أدى قطع معونات القمح الأمريكية في 1965 إلى تأجيج أزمة العملات الصعبة بشدة وفاقم الأزمة الاقتصادية. وهذا أيضًا يبرز دور العامل السياسي في معالجة ضعف أداء الاقتصاد الذي انكشف بعد قطع معونات القمح الأمريكية والمعونات الألمانية عام 1965.

جدول (96)

العجز التجاري مع الدول الرأسمالية بالمليون جنيه[603]

| السنة | قيمة العجز |
|---|---|
| 1952 | 63.7 |
| 1955 | 65.7 |
| 1960 | 77.6 |
| 1965 | 148.8 |
| 1970 | 90.8 |

[602] رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية - رؤية من العالم الثالث، ص 501.

[603] لوتسكيفتش، المرجع السابق، ص 83.

**4. العلاقة بين التغيرات البنيوية للاقتصاد وتحولات التجارة الخارجية:** سبق تحليل الآلية الداخلية التي حركت عملية تنويع الإنتاج وإنماء الصناعة المصرية. ويضاف هنا أن هذه الآلية الداخلية هي في حقيقتها محفزات خارجية تمثلت في تغيرات في الأسواق الرأسمالية نجمت عن الثورة التكنولوجية الثالثة التي أدت فيما أدت إلى انخفاض الطلب على الخامات التقليدية للدول المتخلفة. يضاف أن الإنتاج الضخم للتكنولوجيا، مع ميل رأس المال إلى التركز في الصناعات فائقة التطور، مما يفسر موجة التصنيع الواسعة نسبيًّا التي شهدتها البلدان المتخلفة خلال عقدي التنمية والمتجهة لإحلال الواردات. وفي مصر الناصرية كانت عملية التنمية تستهدف مجرد زيادة الدخل وتوفير العملات الأجنبية. ونظرًا لضعف الطلب على الصادرات الصناعية، بجانب أسباب أخرى، اتجهت الدولة للتوسع في الصناعة الحالة محل الواردات. ولكن مشكلة ركود الصادرات المصرية التقليدية ظلت قائمة[604]. وقد وسعت عملية إحلال الواردات السوق أمام واردات التكنولوجيا من الدول الرأسمالية أكثر مما شكلت حلًّا لأزمة مدفوعات مصر. والنتيجة الأساسية هنا هي أن تحولات البنية في مصر كانت مجرد استجابة لحركة السوق الرأسمالي العالمي ولم تكن نقطة البداية لمختلف التحولات التي شهدتها العلاقات مع هذا السوق، خاصة فيما يتعلق بالتبادل التجاري. وهذه مسألة على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للعلاقة بين التغيرات الاقتصادية التي تمت بالاستقلال والتبعية.

ولقد جاءت التحولات البنيوية متسقة مع الطابع العام للتقسيم الدولي الجديد للعمل، بالرغم من نمو العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية التي تتعامل هي نفسها مع الرأسمالية بشروط السوق. فالتوسع في إحلال الواردات يتلاءم مع التقسيم المذكور، وبالمقابل راح دور القطن يتراجع نسبيًّا لصالح المنسوجات والأرز والخضروات والفواكه، متسقًا، وإن بدرجة محدودة، مع ذلك التقسيم. ولكن لم تعبر هذه الفجوة عن اتجاه ما لاستقلال الاقتصاد بدرجة أكبر، بل عبرت عن ضعف الأداء الاقتصادي والعجز عن الاستجابة الكاملة لمتطلبات نمو التخلف، لا لصالح تثوير الاقتصاد وإنما بسبب عجزه النسبي. لهذا بالذات ظل قطاع التصدير في مصر طوال الفترة الناصرية يعاني من الأزمة، وكان من الممكن أن يسوق هذا الأمر إلى كارثة لولا أن مساعدات الدول الاشتراكية ساهمت كثيرًا في إنقاذ البلاد من الخراب، طبعًا بالإضافة للدور الهام للمعومات الغذائية الأمريكية الضخمة. وبرغم هذه المعونات وتلك ظل أداء الصادرات المصرية هو كعب *أخيلس* للنظام الاقتصادي المصري، فمن الناحية الكمية لم يزد حجمها بشكل كبير طوال

---

[604] خلال "عقدي التنمية"، زاد نصيب المصنوعات في صادرات بلدان العالم الثالث، وخاصة بلدان شرقي أسيا، وبلغ ثلث الزيادة في الصادرات في الفترة من 1960 إلى 1975. وقد شملت هذه المصنوعات: الملابس، والمنسوجات، والحديد والصلب، والكيماويات، والأجهزة الكهربائية وغير الكهربائية، ومعدات النقل. محمد عبد الشفيع، المرجع السابق، ص ص 241-244.

الفترة، ومن حيث الكيف لم يتم تعديل هيكل السلع المخصصة للتصدير تعديلًا جذريًّا ليلائم احتياجات السوق العالمي[605].

رقم قياسي كمية وسعر الصادرات المصرية محسوبًا بالدولار[606]

| جدول 97 (1953= 100) | | | جدول 98 (1963= 100) | | |
|---|---|---|---|---|---|
| السنة | الكمية | السعر | السنة | الكمية | السعر |
| 1953 | 100 | 100 | 1963 | 100 | 100 |
| 1955 | 90.8 | 111.1 | 1964 | 96.7 | 106.8 |
| 1957 | 93.9 | 134.3 | 1965 | 102.4 | 113.2 |
| 1959 | 107.7 | 104.6 | 1967 | 90 | 117 |
| 1961 | 114.5 | 103.6 | 1970 | 113 | 123 |
| 1962 | 77 | 97 | | | |

## ج. وهم الاستقلال النسبي والتقدم:

وصف الناصريون وأنصارهم حالة الاقتصاد المصري إبان الفترة الناصرية بالاستقلال. ويستند هؤلاء على ظاهرة الاتجاه نحو الشرق التي شهدتها الفترة وعلى ما أسموه عملية تصنيع واسعة. وقد تم التوصل من قبل إلى أن التحولات البنيوية التي تمت في الاقتصاد المصري قد تمت في إطار التقسيم العالمي للعمل *الخاضع للبلدان الرأسمالية*، ولم يكن للاقتصاد المصري سوى ردود أفعال، مما يعني التبعية الكاملة. وكان الجديد إبان الفترة الناصرية هو الأداء غير الكفء بالدرجة التي عرقلت من عملية إعادة اندماج الاقتصاد في السوق العالمي، وهذا يختلف كثيرًا عن الاستقلال النسبي، وقد تمثل بشكل أساسي في محدودية عملية إحلال الصادرات بالمقارنة ببلدان أخرى، شرقي آسيا، البلدان البترولية، بالرغم من درجة التنويع الفريدة التي تحققت في الاقتصاد. ولا شك أن العوامل السياسية لعبت دورها في هذا الصدد، فمنع تصدير الأسلحة إلى مصر من جانب الغرب

---

[605] طبقت الدول الرأسمالية إجراءات حمائية ضد صادرات البلدان المتخلفة إليها من المنسوجات، وذلك بعد أن ارتفع حجم هذه الصادرات إلى حد كبير، مما أجبر هذه البلدان إلى إعادة تكييف اقتصادياتها مع حاجات الأسواق الرأسمالية، مثلًا إنتاج أجهزة كهربائية وإلكترونية، إلخ. أما تلك البلدان التي لم تستطع أن تكيف نفسها بالسرعة اللازمة، مثل تركيا، فقد عانت من الركود. وكان هذا هو أيضًا وضع مصر الناصرية، حيث لم تستطع أن تستبدل سلعًا تصديرية أخرى بالقطن إلا جزئيًّا، كما لم تستطع زيادة حجم صادراتها زيادة كبيرة. وربما أضافت الطبيعة من عندها أسبابًا إضافية، إذ لا تتمتع مصر باحتياطيات كبيرة من الثروات المعدنية. محمد عبد الشفيع، المرجع السابق، ص ص 254-257.

[606] مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص ص 280-281.

دفعها إلى التوسع في التصدير إلى البلدان الاشتراكية لقاء السلاح، مما خفف من الضغوط الدافعة إلى إحلال صادرات تتناسب بدرجة أكبر مع احتياجات السوق العالمي. كما كان إحجام رأس المال الأجنبي الخاص عن التدفق رغم الحوافز غير المحدودة التي قدمت إليه في الخمسينات عاملًا إضافيًّا أعاق عملية إعادة التكيف مع السوق الدولي.

وقد أدى ضعف أداء الصادرات، بالرغم من تنوعها النسبي، إلى التوسع في الاقتراض على نطاق واسع. وحيث قدمت البلدان الاشتراكية شروطًا أيسر من تلك التي قدمتها الرأسمالية، خصوصًا فيما يتعلق بطريقة تسديد القروض وثمن الواردات، فقد لجأت الناصرية، تحت ضغط ضعف أداء صادراتها إلى هذه البلدان للحصول جزئيًّا على التكنولوجيا والقروض وإن استمر توجهها الأساسي ناحية البلدان الرأسمالية. وساعد هذا التوجه إلى الدول الاشتراكية بدوره على تشجيع استمرار حالة العجز النسبي لأداء الصادرات المصرية، محافظة على درجة ملموسة من الركود، مما يعني العجز النسبي للاقتصاد عن التكيف مع تحولات السوق العالمي. وفي الواقع هذا يعكس درجة ركود الاقتصاد لا درجة استقلاله. وذلك يتضح إذا تم الربط بين ركود التجارة الخارجية واتجاه وآليات عملية التنمية كما حللناها من قبل. هل يمكن إذن تسمية هذا الركود بالاستقلال النسبي؟ هل يمكن الكلام عن تحسين شروط التبعية؟ إن الانعزال أو ضعف العلاقة بالسوق الدولي لا علاقة لها بالاستقلال، بل بالعزلة، أما الاستقلال الاقتصادي فيعني بالضبط المساهمة النشطة في صناعة وإعادة صناعة السوق الدولي، أي الاندماج فيه من موقع متكافئ. وحتى إذا تم غض النظر عن المفاهيم المجردة، أي مفهومي الاستقلال والتبعية، مكتفين بالوصف العيني، يظل من الواضح وفقًا لما سبق أن الاقتصاد المصري في ظل الناصرية قد بات *أضعف* تجاه السوق العالمي *وأقل أهمية* وقدرة على المناورة *وأكثر احتياجًا* للمساعدة الأجنبية. ومما له دلالة أن نصيب مصر من صادرات العالم ككل قد تدهور من 1% في 1949 إلى 0.3% في الستينات إلى 0.2% في أوائل السبعينات[607]. كما تقلص حجم التجارة الخارجية المصرية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي:

**جدول (99)**

**نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي (%)[608]**

| السنة | % | السنة | % |
|---|---|---|---|
| 1945 | 19.9 | 1958/1957 | 33.9 |
| 1947 | 35.7 | 1961/1960 | 30.4 |

[607] نفس المرجع، ص 278.

[608] نفس المرجع، ص 253.

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1950 | 43.7 | 1964/1963 | 37.7 |
| 1953/1952 | 43 | 1967/1966 | 29.4 |
| 1956/1955 | 38.5 | 1970/1969 | 25.5 |

لا شك أن تأميم معظم رأس المال الأجنبي وإلغاء مظاهر الهيمنة الأجنبية المباشرة يعطي انطباعًا أوليًّا بتحسن شروط التبعية. ولكن من الجلي أن للتبعية المباشرة فوائدها أيضًا بالنسبة للاقتصاد المتخلف. فالتخلف هو من حيث الجوهر بنية تابعة، ونمو التخلف هو في النهاية نمو تابع، وبالتالي فأفضل حالاته -بما هو كذلك- تكون في إعادة إدماجه في السوق العالمي بأكبر قدر من المرونة. وفي حالة مصر الناصرية فمن المحتمل أن علاقتها مع السوق العالمية قد تحسنت لصالحها من زوايا محددة تشمل توفير كمية كبيرة من المعونات وتقليل كمية النهب المحتمل، وربما أيضًا تقليص معدل التدهور الاحتمالي لحدود التبادل. ولكن لهذه المكاسب نقيضها، فإحجام ورود رأس المال الخاص الأجنبي عرقل من إعادة تكييف قطاع التصدير مع السوق العالمي، وأرغم الدولة على الاقتراض بمعدلات متزايدة لا تتناسب مع درجة النمو المتحقق في القطاع الحديث، مما شكل عليها ضغطًا شديدًا ظهرت آثاره في أعقاب الخطة الخمسية. ولا تعد عملية عرقلة إعادة اندماج الاقتصاد في السوق العالمية ميزة ما لم ترتبط بعملية أخرى تستهدف إعادة الإندماج من موقع أقوى، هي إعادة بناء اقتصاد أكثر تماسكًا، ابتداء من تغيير نمط الاستهلاك بحيث يستهدف إشباع الاحتياجات المحلية الضرورية وانتهاء بإقامة قاعدة لإنتاج التكنولوجيا المتطورة، وهذا ما لم تستهدفه السياسة الناصرية أبدًا (هذه محاكمة للاقتصاد المصري من زاوية مصلحته نفسها، كاقتصاد متخلف). مع ذلك تجد مقولة الاستقلال النسبي لها أرضية ما، إذ إن إعلان التمرد والعداء النظري للإمبريالية لم يكن مسرحية متفقًا عليها بين كل الأطراف. فقد حصلت الدولة المصرية بعد انقلاب الضباط على درجة عظيمة من الاستقلال المباشر، ورغم أن البنية الاجتماعية-الاقتصادية نفسها ظلت متخلفة-تابعة، لم يعد النظام السياسي يعتمد على أرجل ثلاثة كما أشار لورد كيلرن، بل تقوده نخبة من البيروقراطيين المتحمسين قوميًّا. ويمكن الكلام عن استقلال نسبي بهذا المعنى وحده، وهو المعنى الذي تم تناوله تحت عنوان "الاستقلال السياسي". ولكن البونابرتية في مصر قد فعلت فعلتها في الداخل مع أطراف شبه ميتة، ولكنها في الخارج واجهت وحوشًا ضارية، ولذلك حققت على المستوى المحلي درجة كبيرة من حرية الحركة منحتها بحق وجه النمر، ولكنها في الخارج لم تستطع الحصول على نفس الشيء إلا في الحدود القانونية والشكلية، ولذلك اتخذت فحسب وجه نمر من ورق.

ورغم استمرار الاقتصاد متخلفًا فقد حقق نموًّا مستمرًّا تقريبًا وشهد تغيرات بنيوية محدودة. ولم تكن الفترة الناصرية شاذة إلا من حيث إنها كانت فترة جمود نسبي للاقتصاد، أي أن ديناميكيته كنظام تابع قد تدهورت مع استمرار نموه التابع بآليات تتلخص في النهاية في عملية التبادل الدولي، أي من الخارج. ولم يستطع أبدًا أن يعيد بناء نفسه بنفسه. ويمكن إعادة إيجاز الموضوع كله في بضع كلمات: من حيث الشكل، لعبت السلطة الناصرية الدور المباشر الأساسي في إعادة إنتاج التخلف في مصر، ولكن

**الدور غير المباشر والأعمق قامت به البلدان الرأسمالية: التمويل، الإمداد بالتكنولوجيا، الهيمنة على السوق العالمي التي تمثل دورها غير المباشر في سيطرتها على القطاع القائد لاقتصاديات السوق العالمي. أما الآلية النهائية لإعادة إنتاج التخلف فكانت هي *التبادل الدولي*، الاستيراد بالدرجة الأولى، *والاقتراض وطلب المعونات*.**

******************************

**من خلال السياسات السابقة تمت المحافظة على النظام الاجتماعي لمصر مع إجراء بعض التعديلات. ولقد كان من الممكن أن يتم هدم هذا النظام لصالح نظام آخر لو تم:**

**السيناريو الأول: تأميم رأس المال التجاري الكبير على الأقل والملكية العقارية الكبيرة والمقاولات والنقل ورأس المال الكبير عمومًا، وصودرت أموال الطبقة المسيطرة.**

**السيناريو الثاني: تشجيع التنمية الشاملة وتجاوز نمو التخلف ليتم تحديث النظام بشكل حقيقي وتحقيق تنمية مستدامة في إطار اقتصاد السوق الحرة. وهذا هو الأفضل لصالح التحديث والتنمية. لقد كان من الممكن تجاوز التخلف لو شجعت الحكومة:**

**1. البحث العلمي وإنتاج تكنولوجيا محلية مرتبطة بسياسة التصنيع. وهذا يتطلب التركيز على التعليم الفني حقًّا لا مدارس التجارة والثانوية العامة، والمعاهد بدلًا من الكليات. بالإضافة إلى محو الأمية بشكل جذري، والتوسع في إنشاء مراكز تأهيل العمالة.**

**2. اتباع سياسة تصنيع تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية بدلًا من سياسة إحلال الواردات.**

**3. تشجيع الصناعة كثيفة العمالة لا كثيفة رأس المال في البداية، للتغلب الفعلي على مشكلتي الفقر والبطالة وتوسيع السوق.**

**4. توجيه الدعم من قروض وخلافه إلى الصناعات الصغيرة الحديثة بدلًا من دعم أغنياء الريف وتجار الجملة.**

**5. بدلًا من تفتيت الملكيات والحيازات كان من الأفضل للنمو تحويل أراضي الإصلاح الزراعي إلى تعاونيات فلاحية في حيازات كبيرة، وإلغاء كافة أشكال تأجير الأرض.**

**6. بيع القطاع العام للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي بدلًا من سياسة التأميم، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لدفع الاستثمار الخاص، مثل: تبسيط إجراءات التراخيص وتوفير مناطق صناعية وأراض للمشروعات، وضمان تصريف الإنتاج الصناعي وحتى ضمان الربح للمصانع.**

**7. تجميع الفائض الاجتماعي وتوجيهه نحو الاستثمار بدلًا من تبديده في مغامرات خارجية ومصروفات أمنية وترف النخبة الناصرية ومشروعات تهدف إلى الافتخار مثل مشروع إنتاج السيارات والطائرات والصواريخ قبل إنشاء القاعدة العلمية اللازمة لها وتوسيع السوق الداخلي.**

**ولكن تصفية النظام الاجتماعي ككل لم تكن ممكنة في ظل التوازنات السياسية في الفترة الناصرية، أي بفضل الحالة البونابرتية نفسها ولم يكن على جدول أعمال ضباط يوليو، كما لم يكن يتسق مع مصالحهم وثقافتهم.**

**وفي الواقع لم تكن السياسة الاقتصادية للناصريين مما يستحق إعلان حرب إمبريالية كما صور الناصريون الأمر. فالحقيقة أن البنية الاقتصادية لمصر ظلت تابعة تمامًا للإمبريالية، وخاصة في لحظات القمة، أي في 1961-1964، دون أن تحصل على دعمها الكامل، ولكنها لم تتعرض أبدًا للهجوم النهائي ولا لحصار حقيقي رغم ادعائها ذلك، إنما مارست الدول الرأسمالية ضغوطها خلال الفترات بين 1956 و1958، 1965 و1967 ردًّا على النظام السياسي، قبل شن الهجوم الأخير في 1967. فالناصرية أولًا لم تكن مرفوضة في معظم الوقت من قبل الغرب، وثانيًا لم تكن مرفوضة لأسباب اقتصادية أبدًا، وثالثًا: لم تكن مقبولة بالكامل.**

**ولا شك أن الخلاف السياسي مع الغرب لم يتلازم مع وفاق اقتصادي مطلق، كما لم تتحقق المساندة الإمبريالية الاقتصادية في شكلها الأمثل حتى في أيام الانفتاح، من 1952 و1958.**

****************************

## الباب الثالث:

## الاشتراكية الناصرية:

كان صوته يرتعش وهو يلقي خطابه في إحدى فرق الجيش بالعباسية في أبريل 1959،
كانت الكلمات تخرج من بين شفتيه مصطكة وهو يقول: سأقضي على هؤلاء العملاء
وسألقن الشيوعيين درسًا لن ينسوه

طاهر عبد الحكيم

**هكذا لم يكن الاستقلال السياسي المباشر لمصر استقلالًا حقيقيًا، بل يمكن تسميته: استقلال رد الفعل. فلم تصبح مصر قوة فاعلة في السياسة الدولية أو قوة عالمية. أما على صعيد السياسة الاقتصادية فقد تبين أن الناصرية لم تعمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي. فقد اتضح كيف أن سياسات الناصرية كانت مجرد امتداد مأزوم لسياسة الحكومات السابقة عليها. وقد كانت الأفكار الناصرية تحمل تناقضًا بين شكلها ومضمونها، وقد ظهر هذا التناقض صريحًا في السياسة العامة للناصرية في صورة تناقض بين الخطاب الجماهيري والبرنامج السياسي الرسمي. أما في مجال السياسة الاقتصادية فقد برز هذا التناقض على نحو أعمق، فبدت هذه الأخيرة على الصعيد العملي كنفي لادعاءات الناصرية النظرية.**

**وسوف يتم في هذا الفصل تناول السياسة الناصرية في لحظة اكتمالها منطقيًّا، أي في محصلتها الكلية: سياسة الناصرية تجاه النظام الاجتماعي القائم، أي علاقتها بالبنية الاجتماعية ككل. وهي اللحظة التي سيتضح فيها على نحو حاسم أين تقف بالضبط السياسة الناصرية بالنسبة للنظام الاجتماعي.**

**ومن الملاحظ أن الأفكار الناصرية تصبح أكثر اضطرابًا كلما تناولت قضايا أكثر عينية. ففي مجال السياسة الخارجية لم تكن الناصرية تستطيع أن تخفي وجهها كثيرًا، إلا أن حريتها في الحركة في هذا المجال كانت واسعة نسبيًّا. ففي مقابل وضوحها أمام الدول الأخرى، كانت قادرة أمام الجماهير على تفسير أو تبرير تقلباتها بشكل محكم إلى حد كبير. أما في سياستها الداخلية، فكانت أقل قدرة على المناورة وأقل قدرة على الاتساق مع نفسها، لأنها هنا تواجه أوضاعًا أكثر تحديدًا بالنسبة للجماهير، فيصبح الانحياز إلى فئات اجتماعية بعينها أمرًا له مغزاه ولا مفر منه. وإذا حُللت هذه السياسة في علاقتها المباشرة بالقوى الاجتماعية، سيكون من الواضح أي طرف كانت تعبر عنه أو تحالفه. وهذا ما يفسر ضخامة الجرعات الديماجوجية فيما يخص الطبيعة الاجتماعية -بالذات- للنظام، والطابع الطبقي للسلطة. وللسبب نفسه كان التناقض والاختلال يظهران هنا بأسطح صورة.**

**كانت الناصرية مطالبة على الصعيد الاجتماعي بانتهاج إما سياسة منحازة للفئات الاجتماعية الفقيرة، وإما سياسة منحازة إلى رجال الأعمال وكبار الملاك أو أن تختار حلًّا وسطًا لا يكلفها أكثر مما تستطيع. وإذا تذكر المرء ظروف انقلاب 23 يوليو 1952، لأخذ في الاعتبار مطالب الفئات الفقيرة وتهديدها، الضمني على الأقل، لإطار النظام الاجتماعي القائم. وهذا يذكِّر بوجود تناقض بين *محتوى* الأفكار الناصرية الموالية للنظام و*شكلها* المعادي للنظام إلى حد ما، في الستينات خاصة.**

**ولم يكن أمام الناصريين مفر من تقديم عدد من المكاسب الاجتماعية للإنتليجينسيا والطبقات الفقيرة تفاديًا لانفجارات قد لا تحمد عقباها. إلا أن هذه السياسة لا يمكن أن تكون منعزلة عن موقفها من الطبقة المسيطرة. وسوف يتم فيما يلي تحليل صيرورة هذه المسألة.**

*******************************

## الفصل الأول: الإصلاح الاجتماعي وحدوده:

جاء في تقرير لأحد كبار المبعوثين الأمريكيين لمصر قبل انقلاب يوليو: *"يجب أن يتم تنفيذ برنامج للإصلاح الاجتماعي يصفي الوضع الثوري دون أن يمس أسس النظام القائم"*. وقد اتبع الناصريون هذه الصيغة.

كانت الإصلاحات الاجتماعية ضرورية لامتصاص الصراع الاجتماعي وأساسًا لا غنى عنه للدعاية الديماجوجية نفسها، والتي لهذا السبب لم تكن ديماجوجية على نحو خالص، إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن جذرية. ولما كان من الضروري للناصرية أن تقدم للجماهير ما يكفي لتهدئتها أو للمحافظة على سكونها، فقد كان من المنطقي والحالة هذه أن توجه دعمها للفئات الأكثر قدرة على إثارة القلاقل، أو لتوسيع تلك الفئات التي تعد "مفيدة"، بمفهوم لورد كتشنر. كما كان من الضروري أن توفر الدولة مصادر اقتصادية لتقديم الإصلاحات حتى لا تتم كلها على حساب الطبقة المسيطرة. ولذلك توجهت سياستها الاقتصادية نحو العمل بأقصى طاقة كانت تملكها على زيادة الدخل القومي. ولما كانت هذه السياسة محدودة النجاح، كما كانت الطبقة المسيطرة تتمتع بقدرة كبيرة على المقاومة، لم تكن الإصلاحات المحققة لتوفي بالكثير. ولذلك تضمنت في معظم الأحوال إجراءات خادعة وخطوات وهمية، بل وصاحبتها أحيانًا ضغوط جديدة على فئات معينة من الفقراء، الفئات "غير المفيدة" التي لا تشكل خطورة احتمالية كبيرة على النظام.

### 1. دعم الملكية الصغيرة:

استهدف دعم الملكية الصغيرة خلق أو توسيع طبقة من صغار الملاك، خاصة في الريف، وأيضًا في المدينة، وذلك بتحويل المعدمين إلى صغار ملاك، وتحسين أحوال صغار الملاك إلى هذا الحد أو ذاك.

### الملكية العقارية في الريف:

اقترحت صحيفة منشستر جارديان في 23 فبراير 1946 ما يلي: *"يجب أن نشجع الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ولو كان ذلك ضد رغبة أصحاب الأملاك الذين يعدون أصدقاءنا"* وذلك بخصوص الأوضاع في مصر وقتذاك. ومن الواضح أن الضباط قد راحوا ينتهجون هذه السياسة، فصدر قانون الإصلاح الزراعي في 1952 متبوعًا بعدد آخر من الإصلاحات الزراعية التي أدت فيما أدت إلى زيادة عدد صغار ملاك الأراضي. وكان نفس الغرض يمثل أحد أهداف ونتائج مشاريع استصلاح الأراضي:

جدول (1)

تطور عدد ملاك 5 أفدنة فأقل[609]

| السنة | عدد الملاك بالمليون |
|---|---|
| 1952 قبل القانون | 2.642 |
| 1952 بعد القانون | 2.841 |
| 1965 | 3.033 |

كما ازداد متوسط مساحة ملكية قطع الأرض الصغيرة.

جدول (2)

متوسط ملكية أقل من 5 أفدنة[610]

| السنة | مساحة الملكية |
|---|---|
| 1952 | 0.8 فدانًا |
| 1965 | 1.2 فدانًا |

جدول (3)

متوسط مساحة ملكية 5-10 أفدنة[611]

| السنة | متوسط المساحة |
|---|---|
| 1952 | 6.6 فدانًا |
| 1965 | 7.9 فدانًا |

ولا تعود زيادة متوسط مساحة هذه الفئة من الملكية إلى توزيع الأرض، بل لعب قانون الإصلاح الزراعي دورًا غير مباشر، فحفز هذه الشريحة من المزارعين لشراء الأرض من كبار الملاك.

وبالإضافة إلى توزيع بعض الأراضي، اهتمت الحكومة بمكافحة الآفات وإرشاد الفلاحين إلى أفضل سبل استغلال الأرض، كما اهتمت بمشاريع الريّ، وإدخال المياه النقية إلى القرى، وقامت بتحسين طرق المواصلات في الريف، إلخ.

---

[609] فتحي عبد الفتاح، القرية المعاصرة، ص 27.

[610] مابرو، المرجع السابق، ص 117.

[611] نفس المرجع، ص 117.

وحفاظًا على الملكية العقارية الصغيرة قامت الدولة بإقراض الفلاحين بضمان المحصول بدلًا من ضمان الأرض[612].

ومن المؤكد أن عدد صغار الملاك ومتوسط مساحة ما يملكون من أرض قد ازداد، إلا أن زيادة دخولهم لم تكن بنفس الدرجة[613]. وفي حين سلمت الدولة لبعض الفلاحين قطعًا صغيرة من الأرض، فقد مارست ضدهم قهرًا مميتًا: فـ"التسويق التعاوني" للقطن حقق لها أرباحًا طائلة عن طريق شراء القطن من الفلاح بأسعار منخفضة وتصديره بأسعار أعلى بكثير[614]، كما كان استيلاء الدولة على نسبة من الحبوب يحقق لها دخلًا كبيرًا[615]. وقد لاحظ محمود متولي وسجل أن انهيار مستوى دخول صغار المزارعين قد بدأ منذ 1962. كذلك لاحظ أن الدولة قد ميزت بين صغار الملاك وكبارهم في تقديم البذور الممتازة والعلف المدعم وفقًا لقانون خاص. أما خارج القانون فكانت الدورة الزراعية تفرض فرضًا على الفلاح الصغير بحيث يزرع القطن وقصب السكر، تلك المحصولات التي لا تدر عليه أرباحًا عالية بسبب استغلال الدولة كما ذُكر أعلاه، بينما اتجه كبار الملاك بشكل متزايد لزراعة الفاكهة. وتكتمل صورة هذا التمييز إذا تم اعتبار أن الضرائب الزراعية ظلت تفرض على الأرض وليس على الربح الزراعي، ففدان القطن يدفع مثلما يدفع فدان الموز، بل لم تفرض أصلًا أي ضرائب على تربية الماشية.

لم تكن قطعة الأرض الصغيرة إذن مكسبًا صافيًا للفلاح، فقد شكلت الأساس المادي لنمو هيمنة الدولة وجبروتها ضد الفلاحين.

وعلى العموم يعد دعم الملكية الزراعية الصغيرة عملًا نموذجيًا بالنسبة لنظام محافظ، وعلى الأخص بالنسبة لسلطة بونابرتية في مثل هذا المجتمع وفي تلك اللحظة. فطبقة الفلاحين إذا ما تمتعت بحالة من الاستقرار تشكل حصن أمان قوي ضد عوامل الثورة الاجتماعية، فانتقال الفلاح المحافظ من حالة اللاملكية إلى وضع المالك يعد انتقالًا حقيقيًا في حياته من وجهة نظره، انتقالًا إلى الأفضل، فملكية الأرض تمنحه شيئًا بالغ الأهمية: بعض الشعور بالأمان مع شيء من الأمل في المستقبل. ولكن هذه الملكية هي من جهة أخرى قيد من الناحية العملية، لأنها تحد طموحه وتضعه دائمًا في حالة عوز ودين، فتربطه بدائنيه الذين هم في الحالة هذه: الدولة أساسًا. ولهذا كله، وبالإضافة إلى اضطرار الدولة إلى الإبقاء على طبقة كبار الملاك في الريف، لجأت الناصرية إلى إدراج الملكية العقارية الخاصة في أفكارها الاشتراكية، بحجة ديماجوجية: *"قدرة الفلاح المصري*

---

[612] محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص 210.

[613] ارجع لبعض التفصيلات في أنور عبد الملك، المرجع السابق، ص ص 97-98.

[614] للوقوف على بعض التفصيلات، انظر جامع مصطفى جامع، التسويق التعاوني للقطن في ج.ع.م.، ص ص 157-176.

[615] تناولت كريمة كريم تفصيلات هذه المسألة في بحث توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر 1952-1975.

كذلك فعل محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، الفصل الخامس.

*على العمل الخلاق"* حسب الميثاق. وظلت فكرة الملكية الخاصة للأرض لدى الناصرية تتضمن كلًّا من الملكية الصغيرة والملكية الكبيرة معًا. ومع ذلك لم يكن الإصلاح جذريًّا حتى داخل إطار الحفاظ على الملكية الخاصة، فالإصلاح الناصري لا يقارن مثلًا بالإصلاح الياباني بعد الحرب العالمية الثانية، أو الإصلاح الكوري. فالريف لم يشهد ثورة اجتماعية. وفي ظل تخلف شامل، لم يكن الإصلاح المحدود بمثابة خطوة ثورية، بل عملية محدودة الأفق ذات غرض محدد: توسيع طبقة صغار الفلاحين، وليس القضاء على الملكية العقارية الكبيرة بوجه عام. كذلك ينبغي ملاحظة أن الناصرية لم تطرح مبدأ "الأرض لمن يفلحها"، وهو الشعار الذي يتضمن التغيير الثوري لعلاقات الملكية.

وبهذا المعنى لا يمكن أن يعد الإصلاح الزراعي الناصري ثورة فلاحية، بل بالعكس لقد قطع الطريق على ثورة فلاحية كانت محتملة. ومما له دلالته أن الإصلاح الزراعي لم يتم قط بمشاركة فلاحية، ولم يسمح أبدًا للفلاحين بالاستيلاء بأنفسهم على أراضي كبار الملاك، فهذا الطريق يعني مباشرة احتمالية اندلاع ثورة فلاحية. ومما له مغزى هو موقف حكومة الضباط من الحركة الفلاحية التي صاحبت نشر الأنباء عن قانون الإصلاح الزراعي في 1952. فقد ظن الفلاحون أن الضباط قد أعلنوا ثورة فلاحية، فامتنع كثير منهم عن دفع إيجارات الأراضي، وذلك قبل صدور القانون بشهر كامل، بل وراح بعضهم يتأهب للاستيلاء على الأراضي التي يزرعونها. وردًّا على هذه الحركة أصدرت حكومة الضباط إنذارًا شديد اللهجة، حذرت فيه *"ذوي الميول المتطرفة"* من *"إشاعة الفوضى بين الفلاحين"*، كما حذرت من عدم دفع الالتزامات تجاه ملاك الأراضي، واعتبرت ذلك أمرًا جديًّا *"سيضطر القيادة إلى اتخاذ خطوات حاسمة فيه وستضطر إلى الضرب بيد من حديد على أيدي المحرضين والمتوقفين عن دفع الالتزامات على السواء"* [616].

لا يكفي قط أن توصف الوسيلة غير الديمُقراطية للناصرية في تطبيق الإصلاح الزراعي بالخطأ العابر دون الأخذ في الاعتبار ارتباط هذا الأسلوب بطبيعة النظام ككل وبأفقه الإصلاحي. فالخوف من "الفوضى" أو بمعنى أصح: الثورة، يعبر عن حقيقة بالغة الوضوح، هي وجود الآخر، الثورة المضادة. وفي الحالة هذه كانت متمثلة في السلطة الناصرية التي تصدت بكل قسوة لما أسمته بالفوضى.

ومن الجدير بالملاحظة أن توسيع قاعدة الملكية الصغيرة قد ترافق مع تدهور أحوال عمال الزراعة:

**جدول (4)**

**الأجر الفعلي لعامل الزراعة**[617]

---

[616] عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر، ص ص 95-96.

[617] لمزيد من التفاصيل ارجع إلى محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص ص 116-127.

(قياسي - بالوحدة)

| السنة | الأجر | السنة | الأجر |
|---|---|---|---|
| 1951 | 11 | 1959 | 8.4 |
| 1952 | 10 | 1960 | ؟ |
| 1953 | 10 | 1961 | 8.4 |
| 1954 | 10.2 | 1962 | ؟ |
| 1955 | 7.1 | 1964 | 9 |
| 1956 | 6.4 | 1965 | 10.8 |
| 1957 | 7.7 | 1971 | 10.9 |
| 1958 | 7.3 | | |

ورغم وضع حد أدنى لأجور عمال الزراعة في 1952 يعادل 18 قرشًا للرجل و10 قروش للمرأة أو الطفل، لم يسر هذا التحديد أبدًا، بل تدهورت أجورهم بعد الإصلاح الزراعي بسبب انتشار الملكيات الصغيرة على حساب الملكيات الواسعة وبالتالي انخفاض الطلب على عمال الزراعة. فقد ارتفع الفائض من هؤلاء من 42% قبل قانون 1952 إلى 47% عام 1954[618]. ولم تول السلطة الناصرية هؤلاء الذين يعدون الأشد معاناة من بين فئات العمال الزراعيين اهتمامًا يذكر، عكس الفلاحين الفقراء والمثقفين وعمال الصناعة. ويمكن تفسير هذا على ضوء حالة مصر الناصرية، فدعم الملكية الصغيرة لم يكن موجهًا من أجل مصالح فقراء الريف، فعمال الزراعة كانوا أفقر فقراء البلاد عمومًا، ولكنه كان موجهًا لدعم النظام الاجتماعي عبر توسيع طبقة الفلاحين المحافظة. فقد كان عمال الزراعة في مصر فئة ضعيفة سياسيًّا دائمًا، ومحدودة الطموحات ولا تخشى السلطات أمرها، حتى أنهم لم يتمكنوا ولم يحاولوا جادين تشكيل نقابات، وفقط في 1964 أعلنت الدولة عن تشكيل نقابات لعمال الزراعة[619]، ولم يكن هذا سوى استكمالًا للديكور الاشتراكي وجزءًا من الدعاية الممنهجة ولم يعبر أبدًا عن أي قدر من الضغوط العمالية. كما أصبحت هذه النقابات وسائط جديدة للنهب من قبل النقابين الصفر الناصريين ورجال الأمن ومقاولي الأنفار.

## الملكية الصغيرة في المدينة:

كان موقف الناصريين إزاء الملكية الصغيرة في المدينة متناقضًا، فقد أمنت قروضًا منخفضة الفائدة للحرفيين وصغار التجار وموّلتهم بالمواد الخام بأسعار مدعومة، ومن

---

[618] إبراهيم عامر، المرجع السابق، ص 156.

[619] بيليايف & بريماكوف، المرجع السابق، ص 208.

جهة أخرى لم تستطع أن توصَّل إليهم هذه المساعدات بالكامل. فبقاء واستفحال رأس المال التجاري الكبير في المدينة حافظ على استمرار خضوع المالك الصغير للمالك الكبير، بالتوسط بين الدولة وصغار الملاك، فاستمر هؤلاء يشترون من تاجر الجملة بأسعار مرتفعة، بينما أجبرتهم السلطات على البيع بأسعار محددة. وحين تم تأميم بنوك التسليف، بدأ كبار التجار يعملون كوسطاء بينها وبين صغار التجار، وبدلًا من إقراضهم من رؤوس أموالهم الخاصة كما كان يحدث من قبل، راح التجار الكبار يعملون كوسطاء ماليين بين البنوك المؤممة وصغار التجار، فارتفعت أرباحهم وازدادت الهوة عمقًا بين هؤلاء الوسطاء وبين صغار التجار، والحرفيين أيضًا[620].

وإرضاءً لتعطش المستهلكين أقامت الحكومة عددًا كبيرًا من الجمعيات الاستهلاكية التي تبيع السلع بأسعار محددة، وبذلك نافست تاجر التجزئة، الصغير في العادة، منافسة شديدة. بالإضافة إلى أنها منحت كبار التجار فرصة جديدة للقيام بالوساطة بين هذه الجمعيات وبين صغار التجار ليتاجر الطرفان في السلع المدعمة في السوق السوداء.

كذلك أدى تخفيض إيجارات المساكن إلى انخفاض ريوع صغار وكبار الملاك العقاريين في المدن.

إذن لم تنعم الملكية الصغيرة في المدينة بنفس ما نعمت به في القرية من اهتمام الدولة، فهي لا تقوم في المدينة بدور الفلاح المحافظ. ولذلك لم يكن صغار الملاك في المدن، خاصة التجار في حالة سكينة. وقد شهدت القاهرة مثلًا كثيرًا من المعارك العنيفة بينهم وبين تجار الجملة أثناء انتخابات الغرف التجارية، ولطالما تردد صغار التجار والحرفيين على اجتماعات الإخوان المسلمين، وبقدر ما كانوا يعجزون عن تحقيق مصالحهم كانوا يتذمرون. ومع ذلك لم يعجز هؤلاء عن تحقيق بعض المكاسب في ظل الناصرية، عن طريق التجارة في السوق السوداء، خصوصًا في فترات اشتداد أزمات السلع الضرورية، مستغلين الدعم الحكومي الموجه لسلع الجمعيات الاستهلاكية. وقد استفحلت هذه الظاهرة مع بدء انهيار الناصرية نفسها، أي منذ أواسط الستينات.

## 2. عمال الصناعة:

إذا كان من الممكن لصغار الملاك أن يسببوا اضطرابًا اجتماعيًّا عظيمًا، فإن بمقدور العمال أن يهددوا النظام الاجتماعي نفسه. فحكومة صغار الملاك تظل داخل حظيرة النظام بقدر ما تستمر حكومة لصغار الملاك، أما حكومة العمال فهي نفي للنظام ككل. ولم يكن عمال الصناعة في مصر خلال الفترة من 1945 حتى 1952 يحملون فحسب طاقة ثورية، بل كانوا يشكلون خطورة فعلية على النظام. وكانت الإنتليجينسيا بالمدن وعمال الصناعة هم القوة الأساسية التي شكلت الحركة الثورية خلال الفترة المذكورة.

---

[620] نفس المرجع، ص 215.

وإذا كانت الناصرية قد استطاعت أن تقدم لصغار الملاك رشاوى يغلب عليها الطابع الشكلي، مثلما استطاعت أن توسِّع من قاعدة الملكية الصغيرة، فهي بخصوص عمال الصناعة لم يكن بمقدورها من كافة النواحي أن تحولهم إلى صغار ملاك. كما لم يكن من السهل لها أن تخدعهم إلا في حدود ضيقة، فالعامل يحصل على أجر واضح، وبالتالي كانت مصلحته المباشرة واضحة تمامًا ومتعينة.

خلال الفترة من 1952 إلى 1962 لم تلجأ الناصرية إلى تقديم رشاوى كبيرة إلى العمال، فاكتفت بزيادة حقوقهم في الإجازات والعلاج وتعويضات الإصابة، كما رفعت الحد الأدنى للأجور من 12.5 إلى 25 قرشًا يوميًّا، وأصدرت قانونًا يمنع الفصل التعسفي. ومن الناحية العملية لم تنفذ هذه الإصلاحات تنفيذًا فعليًّا إلا في قطاع الدولة الذي اتسع بتأميم الشركات الأجنبية عام 1957. وقد بنت الحكومة أملها في تحسن أحوال عمال الصناعة على سياسة تشجيع رأس المال الخاص في تحقيق زيادة في الاستثمارات وبالتالي زيادة الطلب على قوة العمل. ولكن حققت أجور العمال زيادة طفيفة للغاية، أقل من 3% سنويًّا. بل وحققت انخفاضًا خلال الفترة من 1957 إلى 1960، فترة الخطة الصناعية:

جدول (5)

تطور دخل العامل الصناعي[621]

| السنة | الدخل الحقيقي بالجنيه في العام | % من القيمة المضافة |
|---|---|---|
| 1957 | 144 | 37 |
| 1960 | 134 | 30 |

وبالنسبة لعمال الصناعات التحويلية وحدها انخفض متوسط دخل العامل من 139 إلى 130 جنيهًا في السنة[622]. أما عمال الصناعات الاستخراجية فقد انخفض متوسط دخولهم من 290 إلى 238 جنيهًا للعامل[623].

هذا بينما كان معدل زيادة الدخول في الفترة من 1946 إلى 1952 حوالي 6% سنويًّا، وقد بلغت الزيادة الكلية خلال تلك الفترة 45.5%[624].

---

[621] محمد دويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، ص 476.

[622] نفس الموضع.

[623] نفس المرجع، ص 575.

[624] حسبت على أساس معطيات هانسن & مرزوق، المرجع السابق - محمد رشدي، المرجع السابق. وإذا حسب تطور الأجور بالأسعار الثابتة لوُجد أن المعدل كان أقل، إذ بلغ خلال الفترة المذكورة 33% فقط، وفقًا لهانسن ومرزوق.

ومع زيادة حدة التفاوت الاجتماعي الناجمة عن السياسة الاقتصادية في الخمسينات، بدأت الناصرية تتجه إلى إصلاح أوضاع العمال بشكل أكثر جدية. فتم تطبيق القرار القديم بخصوص الحد الأدنى للأجور، خاصة مع تأميم معظم رأس المال الصناعي. كذلك تم تثبيت عدد كبير من عمال التشييد، وتقرر صرف معاشات للعمال اعتبارًا من 1961[625]، وهي خطوة هامة للغاية بالنسبة لمصالح العمال. كذلك تقرر توزيع 25% من أرباح شركات قطاع الدولة على *العاملين* بها، منها 10% توزع نقدًا، وبالطبع كان للإدارة النصيب الأكبر. ومنذئذ بدأت دخول العمال تنافس مرتبات صغار الموظفين:

**جدول (6)**

**تطور الدخول خلال الفترة من 1953/1952 حتى 1967/1966[626]**

| الفئة | معدل زيادة الدخول (%) |
|---|---|
| العمال | 44 |
| المستخدمون | 8 |

**جدول (7)**

**الزيادة الحقيقية في دخول العمال: قياسي[627]**

| السنة | الدخل (قياسي) |
|---|---|
| 1952 | 100 |
| 1960 | 123 |
| 1964/1963 | 153 |
| 1967/1966 | 140 |

كما منح العمال مزيدًا من الرعاية الصحية، وقدمت لهم مزيد من الخدمات في مجال النقل والإسكان، إلخ، وبلغ الأمر حد أن فاقت الزيادة في أجور العمل زيادة الإنتاجية:

**جدول (8)**

---

وقد توصل مابرو إلى نتيجة مشابهة بالنسبة لتغير الأجر الإسمي: زيادة 45% في الفترة المذكورة. المرجع السابق، ص 235.

[625] بيليايف & بريماكوف، المرجع السابق، ص 134.

[626] مابرو، المرجع السابق، ص 338.

[627] حسبت الزيادة الحقيقية على أساس معطيات قدمها مابرو & رضوان، نقلًا عن نشرة البنك الأهلي. المرجع السابق، ص 188.

**معدل التغير السنوي في كل من الأجر والإنتاجية في كل الصناعات في الفترة من 1939 إلى 1962/1961**

**(الصناعات التي يعمل بها 10 عمال فأكثر، % نسبة مركبة)**[628]

| السنة | الأجر الأسبوعي (1) | (1) + المشاركة في أرباح الصناع (2) | الأجر للساعة + تكلفة الفوائد الهامشية (3) | (2) معدلًا حسب تغير تكاليف المعيشة (4) | (3) معدلًا حسب مؤشر أسعار الجملة للإنتاج الصناعي (5) | الإنتاجية للساعة (6) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1938–1937 | 12.8–7.9 | 12.8–7.9 | 12.8–7.9 | –(1.5–) (0.5+) | (1–)–(3.1–) | 1 |
| 1960–1947 | 4.4 | 4.4 | 5.5 | 3.8 | 3.4 | 4.7 |
| 1960–1952 | 2.9 | 2.9 | 4.7 | 3.5 | 3.9 | 4 |
| –1960/1959 1962/1961 | 0.5 | 3–2.5 | 4.7 | 3–2.5 | 6.8 | 6.2 |

**وتتضح أكثر ظاهرة تفوق معدل زيادة الأجور على معدل زيادة الإنتاجية في معظم القطاعات وفي الاقتصاد ككل خلال النصف الأول من الستينات في الجدول التالي:**

**جدول (9)**

**التناسب بين زيادة متوسط الأجور والمرتبات وزيادة نمو إنتاجية العمل في الفترة من 1960 إلى 1965(%)**[629]

| الفرع | معدل زيادة متوسط الأجور والمرتبات | معدل زيادة إنتاجية العمل |
|---|---|---|
| زراعة | 46 | 10 |
| صناعة | 22 | 10 |
| طاقة | 29 | 40.5 |
| نقل | 20 | 34.4 |
| إجمالي الإنتاج | 39 | 17.7 |
| إجمالي الخدمات | 26.4 | 19 |

**وقد وجهت الناصرية جل عنايتها لعمال قطاع الدولة، القطاع الأكثر تنظيمًا، حيث يتركز العمال في وحدات كبيرة. ومن الواضح أن عمال الصناعة قد حصلوا على مكاسب**

---

(628) Hansen & Marzouk, Op. cit., p. 143

(629) بيليايف & بريماكوف، المرجع السابق، ص 167، نقلًا عن إحصائيات وزارة التخطيط.

تفوق أي مكاسب حصلت عليها بقية الفئات الفقيرة من الناحية الفعلية. ولكن هذه المكاسب لم تكن ضخمة، وإن كانت ملموسة، بل ظلت أحوال العمال متردية، ولم تتحول الطبقة العاملة إلى أرستقراطية عمالية، باستثناء النقابيين الصفر وقيادات التنظيم السياسي من العمال. وكما يتضح من جدول (7)، راحت مداخيل العمال تتناقص مرة أخرى ابتداء من منتصف الستينات، كما أعيد رفع ساعات العمل مرة أخرى ابتداء من 1965. ففي 1965/5/21 أصدر "قادة الحركة العمالية" دستورًا يلزم العمال بالتبرع لمدة 5 سنوات بـ5% من الأرباح المخصصة لهم في بند الخدمات الاجتماعية من أجل الاستثمار، وذلك لزيادة الكفاية، والتبرع بما لا يقل عن ساعة عمل يوميًّا لمن يعملون 42 ساعة أسبوعيًّا، وعدم التقدم بمطالب اقتصادية أخرى خلال العامين المقبلين. وتبع هذا الدستور جَعْل العمل الإضافي إجباريًّا، إلخ. إلا أن تكدس المصانع بأعداد ضخمة من العمالة الفائضة، نتيجة سياسة تعيين العاطلين بلا حساب أدى إلى تخفيف عبء العمل عن بعض قطاعات العمال. وقد سمح هذا الوضع الذي بلغ حد التسيب في كثير من الشركات والمؤسسات، بقيام كثير من العمال بأعمال إضافية في القطاع الخاص، أو ممارسة أنشطة تجارية وحرفية خاصة. ولا شك أن هذه الظاهرة كانت موجودة من قبل ولكنها استفحلت كثيرًا في الفترة الناصرية. يضاف إلى هذا أنه قد تم إلحاق عدد كبير من صغار الملاك بالمؤسسات الحكومية كعمال وموظفين، وبذلك أصبحت توجد نسبة ملموسة من العمال المنتمين إلى صغار الملاك من كافة الأشكال. وفي ظل فائض العمالة وفساد الإدارة البيروقراطية ومنع الفصل التعسفي، أصبح من الممكن لعدد كبير من العمال والموظفين أن يتخلصوا من قهر العمل المأجور ليقوموا بعمل إضافي في مشاريعهم الخاصة، على حساب ساعات عملهم الرسمية، فيحصلون على مرتبات دون تقديم ما يعادلها من قوة عملهم.

ولم وقد كانت بعض المكاسب العمالية صورية. فمثلًا كان توزيع 25% من الأرباح على العاملين، وليس على العمال، لا يضمن للعمال النسبة الأكبر من الأرباح، بل كانت هذه الـ25% من المصادر الهامة للمداخيل الإضافية لرجال الإدارة، كما تم استخدام جزء آخر في تقديم خدمات للعاملين ككل أيضًا.

وكان لانتقال آلاف من صغار الملاك وأبنائهم للعمل في الصناعة نتائج من ضمنها أن قسمًا مهمًّا من العمال المأجورين قد أصبح يشكل فئة "مفيدة"، بالمعنى المذكور من قِبَل لورد كتشنر كما أشير من قبل. فالأجر بدون عمل حقيقي يعد مجزيًا من وجهة نظر أولئك العمال، وكذلك الأمر بالنسبة للعمال الجدد من أصول شبه بروليتارية. وقد شكلت هذه الفئة صمام أمان جيد للنظام في شركات الدولة وقاعدة قوية للنقابيين الناصريين.

### 3. محاولة معالجة مشكلة البطالة:

**قدر سمير أمين عدد العاطلين في مصر عام 1960، بـ3/2 قوة العمل النظرية الإمكانية[630]. وقد قدر أحد الباحثين الأجانب عدد العاطلين في المدن عام 1962/1961 بـ2.988 مليون شخص أي 37% من قوة العمل في المدن، أما إذا أضيف أشباه البروليتاريا لبلغ العدد 4.1 مليون، أي 51% من قوة العمل[631]. كما أشار إبراهيم عامر إلى أن نسبة الفائض من عمال الزراعة قد بلغت 42% عام 1947 وارتفعت عام 1954 إلى 47%[632]. وقد شملت البطالة قوة العمل غير الفنية بالإضافة إلى المتعلمين، مثل المدرسين. ولم تنجح سياسة الحكومة في الخمسينات في الحد هذه المشكلة، كما أدى تزايد الهجرة من الريف إلى المدن إلى ضغوط احتمالية شديدة على السلطة، فبرزت ظاهرة تحول عدد من العاطلين إلى مشردين، أشباه بروليتاريا، تلك الجماعات الهامشية التي تسبب أخطارًا بالغة على الأمن العام واضطرابات اجتماعية خطيرة. وكان أن لجأت السلطة منذ أوائل الستينات إلى التوسع في تعيين العاطلين من العمالة غير الفنية، كما فتحت الجامعات على مصراعيها بإلغاء المصاريف بالجامعة عام 1962، ليلتحق بها عشرات الألوف كل عام من أبناء المثقفين وموظفي الدولة، بالإضافة إلى أبناء التجار، إلخ.**

**وضمن الإجراءات المتخذة: تخفيض ساعات العمل في يوليو 1961 إلى 42 ساعة في الأسبوع، مع جعل العمل بالمصانع ثلاث ورديات. وقد أدى هذا الإجراء إلى تشغيل 28 ألف عامل جديد، أي نحو 4% من عدد عمال الصناعة. في نفس الوقت منع العمل الإضافي بتاتًا، مما كان من دواعي شكوى العمال أنفسهم، كما منع العامل من الالتحاق بوظيفتين. والواضح من هذه القرارات أن تخفيض ساعات العمل قد هدف أساسًا إلى امتصاص البطالة لا تحسين أحوال العمال. وفي الحقيقة رافق تخفيض ساعات العمل بـ 4% زيادة عدد عمال الصناعة بـ16%[633]، مما يشير إلى تأثير إلغاء كل من العمل الإضافي والجمع بين عملين، بالإضافة إلى تعيين عمالة زائدة أيضًا.**

**وقد تم إنشاء مكاتب العمل لتعيين العاطلين، كما ألحق عدد كبير بالشركات والمرافق ومكاتب الحكومة، بحيث بلغت نسبة العمالة الفائضة في بعض الشركات أكثر من 50%. وعلى سبيل المثال تضاعف عدد العمال في مصانع الكوك والمضادات الحيوية ومحطة توليد الكهرباء ومصنع زيوت التشحيم بالسويس في الفترة من 1965 إلى 1967، فبينما بلغ عدد العاملين بمصنع الكوك والكيماويات بحلوان عند تصميمه 585 فردًا، بلغ العدد الفعلي عام 1965: 967 فردًا. وقد أدى هذا إلى ارتفاع التكلفة بـ68.4 ألف جنيه،**

---

[630] التراكم على الصعيد العالمي، ص 366.

[631] أنور عبد الملك، المرجع السابق، ص 185، من الجدول.

[632] الأرض والفلاح، ص 156.

[633] Hansen & Marzouk, Op. cit., pp. 135-143

**ثم بلغ العدد 1100 فردًا عام 1967، منهم 250 موظف، 750 عامل، 100 مهندس وفني[634].**

**وبهذا الشكل ازدادت نسبة الأجور إلى الإنتاج إلى 30%، بينما بلغت في بلد مثل الولايات المتحدة 25% وأقل من ذلك في أوروبا الغربية في نفس الفترة، كما انخفضت بالطبع معدلات أرباح الشركات المؤممة لأسباب منها فائض العمالة.**

**وكان القطاع الذي استوعب العمالة الجديدة بشكل رئيسي هو قطاع البيروقراطية الحكومية. فازداد عدد موظفي الدولة من 325 ألف، 9.6% من العمالة، عام 1952 إلى 1.035 مليون، 15.4% من العمالة، عام 1966[635]. والمقصود هنا العمالة الفعلية الدائمة.**

**من الواضح إذن أن عددًا من العمال قد أصبح بلا عمل حقيقي. وقد أضيف إلى القوة العاملة عدد غفير من الموظفين كعمالة زائدة، بالإضافة إلى آلاف من السعاة في كافة المؤسسات والقطاعات. وبالرغم من أن الناصرية قد قدمت لهؤلاء أجورًا زهيدة، إلا أنها من الناحية الفعلية قد قدمت لهم نوعًا من الإعانة. وبذلك تكونت فئة اجتماعية جديدة تشبه البروليتاريا الرومانية، ولكن بدلًا من *الخبز والألعاب*[636] قدمت لها الناصرية مرتبات هزيلة مع أفيون فني في صورة حفلات غنائية طويلة، صار تقديمها في وسائل الإعلام تقليدًا طوال الستينات، إنه إذن الخبز والألعاب ولكن في ثوب ناصري خاص.**

**كان الأسلوب المتبع في الحد من مشكلة البطالة، والتي لم تحلها الناصرية قط، أسلوبًا، علاوة على أنه سقيم، رجعيًّا أيضًا. فالعمالة الزائدة كانت بديلًا عن صرف إعانة بطالة لكل العاطلين، عوضًا من خلق أعمال حقيقية. فبالإضافة إلى تشويه قطاع كبير من العمال بإلحاقهم بأعمال وهمية، تفادت الناصرية وضع القيد حول نفسها، فإعانة البطالة لم تمنح للعاطلين عمومًا وكانت مكاتب العمل تقبل أعدادًا محدودة.**

**وبالطبع لم تكن كل الأعمال الجديدة في مصر الناصرية أعمالًا وهمية، ولكن كانت كذلك نسبة كبيرة منها.**

**وباختصار شديد، كان التشغيل في مصر الناصرية سياسة أكثر مما كان اقتصادًا.**

**ورغم كل الجهود لم تتم معالجة مشكلة البطالة. فقد انخفضت نسبة القوة العاملة بالنسبة لعدد السكان خلال الستينات من 30.1% إلى 28%، كما انخفض معدل التشغيل**

---

**[634] بيليايف & بريماكوف، المرجع السابق، ص 202.**

**[635] مابرو، المرجع السابق، ص 339.**

**[636] في روما القديمة التزمت الدولة بتقديم إعانة دورية من المواد الغذائية للمشردين، أو البروليتاريا بالمعنى الأصلي للكلمة، كما سمحت لهم بمشاهدة المباريات الرياضية مجانًا.**

بالنسبة لعرض قوة العمل من 73% إلى 63% في نفس الفترة، بينما كان 90% عام 1947 (ارجع إلى جدولي 73، 76 في الفصل الثاني).

## 4. الموظفون:

يتشابه موظفو الدولة عادةً وبوجه عام مع طبقة الفلاحين في ميولهم المحافظة للغاية، إلا أن هذا لم يكن سببًا كافيًا لتعيين مئات الألوف منهم في وظائف فائضة خلال العهد الناصري، ولكنه كان سببًا كافيًا لحرمانهم، باستثناء الشريحة العليا، من أي زيادة حقيقية في دخولهم:

جدول (10)

العاملون بالحكومة وحصتهم من الدخل[637]

| السنة | نسبتهم للعمالة الكلية | حصتهم من الدخل القومي (%) |
|---|---|---|
| 1952 | 9.6 | 8.6 |
| 1967/1966 | 15.4 | 13 |

وقد ارتفع متوسط الدخل الإسمي للموظف بوجه عام من 240 جنيه سنويًّا عام 1952 إلى 323 جنيه عام 1967/1966، أما الأجر الحقيقي فلم يرتفع[638]. ومن المؤكد أن هذه الزيادة الإسمية نفسها قد ذهبت إلى كبار الموظفين الذين زادت دخولهم زيادة كبيرة. كما أن الموظفين من خريجي الجامعات قد حصلوا على مرتبات جيدة وازدادت نسبتهم من مجموع الموظفين عمومًا.

هكذا امتصت الإدارة الحكومية وكذلك إدارات قطاع الدولة الاقتصادي أعدادًا غفيرة من قوة العمل الفائضة، ولكن لم يؤد هذا إلى امتصاص البطالة ولا إلى تحسن كفاءة الجهاز الحكومي، بل بالعكس، انخفضت كفاءته بوضوح. ورغم انخفاض الحجم الاحتمالي للبطالة فهي -كظاهرة- لم تتأثر جذريًّا.

لقد تأثر تركيب القوى العاملة تأثرًا ملموسًا بسياسة التشغيل الناصرية، إذ زادت نسبة العمالة غير المنتجة للقيمة المضافة إلى العمالة الكلية، بحيث تحول قطاع من العاملين إلى عالة على عملية الإنتاج. فهذا التركيب هو تركيب غير متوازن في بلد يدعي حكامه ومريدوهم أنه بلد يبني اقتصادًا متطورًا. أما الانتقاد الاساسي في هذه الحالة فيتعلق بشكل أساسي بعجز الناصرية عن تحويل فائض قوة العمل إلى الأنشطة المنتجة للقيمة

---

[637] مابرو، المرجع السابق، ص 339.

[638] نفس المرجع، ص ص 339-340.

المضافة. وقد نشأ هذا العجز عن الأفق الإصلاحي للناصرية وتجنبها وضع خطة تنموية حقيقية وتجميع كل الفائض الاحتمالي وتعبئة الجماهير من أجل بناء البلاد.

## 5- سياسة التعليم:

لم يكن مجال العمل اليدوي خلال الفترة الناصرية مفضلًا بالنسبة لأبناء الفئات الوسطى، خاصة من المتعلمين، أولًا لنفورهم التقليدي من هذا النوع من العمل، وثانيًا لأنه لم يكن متوفرًا. وكان حملة الشهادات والموظفون يمثلون نماذج جذابة للناس بوجه عام. بالإضافة إلى ذلك كانت الدولة تدفع أجورًا مجزية لخريجي الجامعات. لذلك تركز طموح أبناء المثقفين في دخول الجامعات، حيث العمل الحر أو الوظيفة الرفيعة بعد ذلك. وقد شكل هؤلاء عماد الأحزاب الوطنية قبل انقلاب 1952، وقادوا الحركة الوطنية ككل، وكان المثقفون أكثر فئات الشعب اهتمامًا بشؤون السياسة بوجه عام.

وقد وجدت الناصرية في فتح الجامعات على مصراعيها وسيلة مثالية لامتصاص أبناء الفئات المتعلمة ذوي الهموم السياسية ومثيري القلق عادة، والفئات الوسطى عمومًا. ففي 1955، بعد حل اتحادات الطلاب تم تخفيض المصاريف الجامعية بـ30%، وقدمت منح للطلاب المتفوقين. ثم جاء فتح الجامعات منذ إلغاء المصاريف الجامعية عام 1962 ليحقق لهم جل ما تمنوه. كما أن الدولة قد التزمت أيضًا بتوفير عمل لخريجي الجامعات بمرتب مجز، وكذلك لخريجي المدارس الفنية. ولا شك أنه قد تمكن بعض أبناء فقراء الفلاحين والعمال من الالتحاق بالجامعات.

وقد وجهت الدولة اهتمامًا كذلك للتعليم الابتدائي والثانوي ولكن بدرجة أقل كثيرًا:

جدول (11)

الزيادة في عدد الطلاب (رقم قياسي)[639]

| السنة | ابتدائي - إعدادي | ثانوي | فني | جامعي | إعداد مدرسين |
|---|---|---|---|---|---|
| 1952 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |
| 1970 | 298 | 264 | (*)814 | 425 | 126 |

* تعود هذه الزيادة الضخمة إلى نمو عدد طلاب مدارس التجارة أساسًا.

ويوضح الجدول السابق كيف راح هرم التعليم يتغير، فمعدل نمو التعليم الجامعي فاق معدل نمو التعليم الابتدائي، رغم استمرار انتشار الأمية على نطاق واسع وارتفاع عدد الأميين (انظر جدول 13). والجدول الآتي يستكمل مغزى الجدول السابق.

[639] نفس المرجع، ص 241.

## جدول (12)

### العرض والطلب بخصوص العمالة في المهن الأساسية بالألف*[640]

| نوع المهنة | 1966/1965 | | | 1970/1969 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العرض | الطلب | الفائض | العرض | الطلب | الفائض |
| الأكاديمية والعلمية | 234 | 219 | 14.8+ | 312 | 302 | 10+ |
| الفنية الوسطى | 366 | 393 | 27- | 484 | 568.4 | 84.4- |
| الكتابية | 322 | 241.9 | 80+ | 365 | 328.6 | 36.4+ |
| العمالة الماهرة | 821 | 1.027.9 | 206.9- | 873 | 1.367.7 | 494- |
| العمالة العادية | 6.444 | 5.676.1 | 768+ | 7332 | 6.214.5 | 1.117.5+ |
| المجموع | 8.187 | 7.558.1 | 606+ | 9366 | 8.781.2 | 585.5+ |

* تم ضبط هذه الأرقام بقدر الإمكان وهي غير متسقة تمامًا في المرجع المذكور - المؤلف.

وما يوضحه هذا الجدول أن فائض العمالة كان يتقلص بالنسبة لخريجي الجامعات، ويزداد العجز في العمال المهرة، بينما ارتفعت البطالة بدرجة ملموسة في العمالة العادية. ويعود نقص العمالة الماهرة كما يوضح الجدول إلى ضعف العرض وزيادة الطلب، بينما كان ضعف الفائض من خريجي الجامعات يعود إلى زيادة التشغيل في الأعمال الكتابية، كما يوضح الجدول السابق، وكذلك المهن الأكاديمية والعلمية. وقد أثر انعكاس الهرم التعليمي على تركيب العمالة في الأنشطة الإدارية والاقتصادية، فنسبة خريجي الجامعات العاملين في هذا المجال بلغت 14% مقابل 5% للفنيين بينما بلغت نسبة الجامعيين إلى الفنيين في البلدان المتقدمة في الفترة نفسها 4/1 تقريبًا[641].

ويمكن إضافة الملاحظات التالية على سياسة التعليم في مصر الناصرية:

1. لم يكن التوسع في التعليم العالي وتحقيق شبه مجانية للتعليم ككل يتم في إطار عملية تنوير عام. ومن الدلائل المباشرة على ذلك استمرار نسبة الأمية مرتفعة بل وارتفاع عدد الأميين، بحيث لم تتأثر جذريًّا بالطريقة البيروقراطية في محو الأمية والتعليم[642]. ويدل هذا على الطابع الإصلاحي ضيق الأفق لسياسة التعليم الناصرية، كما

---

[640] نزيه نصيف الأيوبي، سياسة التعليم في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1978، ص 63.

[641] نفس المرجع، ص 10. ملاحظة: هذه الأرقام في فترة السبعينات ولكنها تعكس تغير الهيكل التعليمي الذي حدث خلال الفترة الناصرية.

[642] نفس المرجع، ص ص 78-79. انظر أيضًا جدول (13).

يعكس غياب المشاركة الشعبية[643]. كذلك لم يتم تطوير منهج التعليم، بل جرى التوسع في التعليم الديني وجعل الدين مادة أساسية في المدارس، بل وتحويل جامعة الأزهر إلى تدريس العلوم العصرية مع الدين. كما استمر الفصل بين التعليم النظري والفني، مع الاهتمام بالاستيعاب بدلًا من الفهم، والفصل بين التعليم العلمي والأدبي، وكذلك إهمال التجربة والبحث العلمي والتركيز على التلقين، ولم تقدم أي مناهج تشجع الروح النقدية لدى الطلاب. وبدلًا من التوسع في التعليم الفني الحقيقي حدث توسع كبير في مدارس التجارة وتم اعتبارها مدارس فنية. كذلك فرضت الناصرية وعيًا شموليًا على المجتمع، فقامت بتدريس الميثاق إجباريًّا بالمدارس، بالإضافة إلى كتب "قومية" أخرى بهدف تقديم العهد الناصري كعهد النور مقابل ظلام النظام السابق. بل لم تتورع عن تقديم العهد السابق بصورة مشوهة كثيرًا، مقدمة للطلاب وقائع وهمية، مثل إشاعة الأسلحة الفاسدة في حرب 1948، وأسطورة مذبحة كوبري عباس وغيرهما الكثير. واهتمت السلطات بترسيخ وتعميق فكرة ولاء الطلاب للنظام ولشخص الزعيم بمختلف الوسائل. ومن الملاحظ أن الناصرية قد وضعت على رأس المؤسسات التعليمية ضابطًا غير مستنير أيضًا حتى أوائل الستينات، بينما بدأت عهدها بفصل 60 أستاذًا ومدرسًا جامعيًّا بسبب أفكارهم الديمُقراطية. ولم تغير الناصرية فترة التعليم الإلزامي، 6 سنوات، وهي لا تكفي لتخريج فرد قادر على ممارسة مهنة معنية. ومن أهم عوامل انتشار الأمية التسرب من التعليم المستمر بمعدل ملموس حتى الآن، والذي لم يُعالج بشكل فعال، وهو ما يتطلب تحسين مستوى المعيشة وحل مختلف المشكلات الاجتماعية. ففي عز الناصرية في 1965 كان 78% من الأطفال يلتحقون بالتعليم الابتدائي ويظل الباقي خارج التعليم، ثم يذهب منهم 28% فقط من هذه النسبة إلى التعليم الإعدادي، ويتجه 79% ممن أكملوا التعليم الإعدادي إلى أنواع التعليم الثانوي، وفي النهاية يلتحق بالجامعات والمعاهد العليا 15%[644]. ولا شك أن معدل التسرب من التعليم كان أكبر من ذلك قبل 1952، إذ إنه في 1952/1951 كان 42.5% فقط من الأطفال في سن التعليم يحصلون على التعليم الابتدائي. وباختصار، أدت سياسة التعليم إلى زيادة عدد المتعلمين كمبرر لمنحهم أجورًا مجزية نسبيًّا وامتصاصهم بالتالي في عب الناصرية. هكذا كان التوسع في التعليم يسير كجزء من عملية ضبط المجتمع وما كان يسمى بتذويب الفوارق بين الطبقات.

جدول (13)

تطور حجم السكان الأميين في مصر، 10 سنوات فأكثر، في الفترة من 1897 حتى 2006 بالمليون والنسبة المئوية[645]:

---

[643] بالمقارنة، تم محو الأمية في بضع سنوات في الاتحاد السوفيتي. ارجع إلى مجلة "الطليعة"، عدد يونيو 1973، عرض لكتاب م. زينوفييف، أ. بليشاكوفا، كيف صفيت الأمية في الاتحاد السوفيتي؟ ص 134.

[644] مجلة "الطليعة"، عدد فبراير 1966، ص 48.

[645] علي محمد مجدي، تطور حجم الأمية ومعدلاتها مصر في الفترة في 1897-2006، ص 597.

| التعدادات | أمي | | متعلم | |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | % من السكان | العدد | % من السكان |
| 1897 | 9.3 | 95.2 | 0.5 | 4.8 |
| 1907 | 10.6 | 94.6 | 0.6 | 5.4 |
| 1917 | 9.9 | 92 | 0.9 | 8 |
| 1927 | 12.5 | 88.2 | 1.7 | 11.8 |
| 1937 | 12.8 | 87.8 | 1.8 | 12.2 |
| 1947 | 12.1 | 77.2 | 3.6 | 22.8 |
| 1960 | 12.6 | 69.7 | 5.5 | 30.3 |
| 1976 | 15.1 | 56.2 | 11.8 | 43.8 |
| 1986 | 17.1 | 49.6 | 17.4 | 50.4 |
| 1996 | 17.6 | 39.4 | 27.2 | 60.6 |
| 2006 | 17 | 29.6 | 40.4 | 70.4 |

**2. جذبت الجامعة كثيرًا من أبناء الفئات الوسطى، خاصة الإنتليجينسيا، بينما لم يشكل أبناء العمال والفلاحين نسبة هامة من الطلاب. ففي بحث أجرى في جامعتي القاهرة والأزهر عام 1966، اتضح أن الغالبية العظمى من الطلاب ينتمون إلى أسر المهنيين وصغار الموظفين والكتبة[646]. هكذا تغير هيكل طلاب الجامعة ليحتل أبناء الفئات الوسطى معظم الأماكن بدلًا من أبناء كبار ملاك الأراضي ورجال الأعمال وكبار الموظفين.**

**3. تدهور مستوى التعليم بشكل متزايد طوال الفترة الناصرية[647]. فقد انخفض عدد المدرسين بالنسبة لعدد الطلاب، وازداد عدد الطلاب للفصل الواحد، كما تدهور مستوى المدرسين نفسه. وقد انعكس هذا كله على مستوى الطلاب، فالتعليم لم يرتبط بإمكانيات واحتياجات المجتمع التنموية ولم يتم في إطار سياسة تنموية شاملة. ويكشف هذا عن منطق سياسة التعليم الناصرية، المهتمة بالكم، وبتخريج أكبر عدد من أبناء الإنتليجينسيا من الجامعة لامتصاص الفئات الوسطى المثيرة للقلاقل. وجدير بالذكر هنا أن ظاهرة جديدة قد ظهرت في أواخر العهد الناصري، هي *أمية المتعلمين*، متمثلة في تدني المستوى التعليمي والثقافي لخريجي الجامعات، غير المؤهلين أصلًا للتعليم العالي، أو الذي تلقوا تعليمًا عاليًا من حيث الاسم فحسب، حيث تحولت الجامعة إلى كُتَّاب كبير.**

---

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

[646] نزيه نصيف الأيوبي، المرجع السابق، ص 72.

[647] ارجع إلى مابرو، المرجع السابق، ص ص 240-245.

**4. أصبحت الجامعات تخضع تمامًا للدولة وافتقدت لأي هامش للاستقلال وأصبح الأمن يتحكم في مصير الأساتذة الجامعيين بناء على تقارير المباحث حول ميولهم الفكرية وما يقدمونه لطلابهم. بل تم توظيف الأساتذة بواسطة الأمن للسيطرة على الطلاب وتوجيه ميولهم وأنشطتهم. ورغم تحكم الدولة الكامل في عملية التعليم، لم توجهها بما يتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية الحقيقية لسوق العمل، مما أدى لعجز في تخصصات معينة وفائض هائل في غيرها. وقد كان التعليم من المجالات التي اتضح فيها بشدة هيمنة السياسة على الاقتصاد منذ الفترة الناصرية، وكذلك مضاعفات ذلك على عملية التنمية.**

## 6. <u>إصلاحات أخرى:</u>

**- الرعاية الصحية: أضافت الحكومة الناصرية عددًا من المستشفيات والوحدات الريفية. ومن الناحية العملية لم تتحقق مجانية العلاج إلا في نطاق ضيق، كما قدمت الحكومة خدمات صحية بالغة الرداءة.**

**وتستحق السياسة الصحية في مصر الحديثة النقد التالي:**

**لم تهتم الدولة بالوقاية قدر اهتمامها المحدود بالعلاج، باستثناء التطعيم ضد أمراض معينة حسب توصيات وخطط منظمة الصحة العالمية، وترتب على ذلك استمرار انتشار الأمراض المتوطنة التقليدية في مصر: البلهارسيا والفلاريا والملاريا، إلخ. وعلى سبيل المثال كان يتطلب القضاء على البلهارسيا *وقتها* تطوير نظم الريّ والصرف بشكل أساسي، أي تطويرًا شاملًا للزراعة، وهذا ما نادت به كتب الصحة العامة في مصر ودُرِّست في كليات الطب. ولم تقم الدولة بوضع نظم فعالة للوقاية من أمراض الصناعات، واسعة الانتشار في مصر، وهو أمر يتطلب أساسًا تطوير وسائل الإنتاج وتطوير الإنشاءات. كذلك استمرت أمراض سوء التغذية، خاصة بين الأطفال، واسعة الانتشار. ومن الواضح أن كافة هذه الظواهر ترتبط بعمق بمستوى التكنولوجيا وبمستوى المعيشة، وهما ما لم يشهدا تطورًا كبيرًا خلال الفترة. وقد حدث تطور صحي في الجوانب التي تتطلب جهودًا بسيطة بفضل تطور العلم في العالم عمومًا، مثل انتشار التطعيمات المجانية والمضادات الحيوية وانخفاض أسعارها، مما ساهم كثيرًا في خفض معدل وفيات الأطفال وفي زيادة عدد السكان بمعدل كبير، حيث لم يقابل هذا التغير الثقافي الذي أدى في البلدان المتقدمة إلى انخفاض معدل المواليد. والظاهرة نفسها تنطبق على كافة بلدان العالم الثالث تقريبًا، والتي نعدها أحد ظواهر النمو المركب. فقد تم استيراد الطب المتطور في مجال رعاية الطفولة ومعالجة الأمراض المعدية في بيئة متأخرة ثقافيًا، مما أدى إلى اختلال بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، مؤديًا إلى الانفجار السكاني، نمو للأطفال أساسًا، على حساب نمو قوة العمل، مما أضاف مزيدًا من الأعباء على المجتمع نتيجة الخلل الديموجرافي. وقد حاولت الناصرية معالجة المشكلة بالدعوة إلى تحديد النسل مباشرة دون خلق الأساس المادي لتحقيقه فعليًا، أي تطوير القوى المنتجة، والثورة الثقافية.**

ورغم التوسع في إنشاء كليات الطب لم تقدم هذه مساهمة تذكر في مجال البحث العلمي في الطب، بل ظلت تعتمد على الأبحاث التي تُجرى في الغرب حيث لم تُدَشَّن أي نظم كفيلة بدفع عملية البحث العلمي بالجامعات.

وضمن الأخطاء الكبرى التي ارتكبت في تلك الفترة حقن مرضى البلهارسيا بدون تعقيم الحُقَن، مما أدى إلى انتشار فيروس الكبد C على نطاق واسع. وهذا لم يكن مجرد خطأ الأفراد، بل نقطة ضعف قاتلة في المنظومة الصحية، عدم وجود إشراف على استعمال الحقن، وإهمال عملية التعقيم، وعدم توفير إمكانيات التعقيم، وهي أمور لها علاقة بنقص الوعي الصحي داخل المنظومة الصحية نفسها.

- الإسكان: أقامت الدولة عددًا من المساكن المتوسطة والفاخرة والشعبية، بما لم يزد عن 10 آلاف وحدة سنويًّا، سلم معظمها للموظفين من الدرجات العليا والمتوسطة. كما تم تخفيض إيجارات المساكن مرتين، في 1958، 1961، بنسب 20%، 35% على التوالي. وقد لعب تخفيض الإيجارات وتقاعس الدولة عن إنشاء العدد الكافي من الوحدات السكنية دورًا كبيرًا، بجانب تزايد الهجرة من الريف إلى المدينة، في استفحال أزمة الإسكان. بل إن الدولة التي صادرت الصناعة الكبيرة لم تول صناعة مواد البناء اهتمامًا يتناسب حتى مع حاجات مشاريعها هي.

- أنشأت الدولة عددًا كبيرًا من الجمعيات الاستهلاكية لبيع سلع قطاع الدولة بأسعار منخفضة، كما قامت بتحديد أسعار بعض السلع الضرورية، ومنها الأدوية التي خفضت أسعارها في بداية الستينات. ومن الإصلاحات الهامة أن الدولة قررت صرف علاوات سنوية للعاملين، كما عوضت الفلاحين عن خسائر محصول القطن عام 1961[648]. وأجرت الحكومة عددًا آخر من الإصلاحات العامة، مثل إدخال المياه النقية إلى كثير من القرى وإدخال الكهرباء إلى المدن الصغيرة، وغير ذلك.

ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الخطوات الإصلاحية قد عُوِّضت جزئيًّا بزيادة ملموسة للضرائب غير المباشرة:

جدول (14)

قيمة الضرائب غير المباشرة[649]

| السنة | القيمة بالمليون جنيه | % من الناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|---|
| 1953/1952 | 62.5 | 7.5 |

[648] علي صبري، سنوات التحول الاشتراكي، ص 47.

[649] مابرو، المرجع السابق، جدول 8-3، ص ص 272-273.

| | | |
|---|---|---|
| 1958/1957 | 98.1 | 8 |
| 1960/1959 | 90.4 | 6.6 |
| 1964/1963 | 148.3 | 7.9 |
| 1965/1964 | 238.5 | 10.8 |
| 1970/1969 | 418.5 | 14.1 |

كما سجل مابرو أن 50% من حجم الإنفاق في قطاع الخدمات قد وجه لإنشاء المباني الحكومية والفنادق والخدمات الخاصة[650].

وتبرز الإحصائيات أن نصيب الأجور والمرتبات من الدخل القومي قد ارتفع خلال الستينات، ولكن وضعت في الاعتبار الزيادة الضخمة في دخول كبار رجال الدولة لا تضح مدى زيف تلك الإحصائيات، فباستثناء عمال الصناعة لم ترتفع أجور الفقراء بقدر ملموس.

7. الجيش:

كان إنشاء جيش وطني قوي ضمن المبادئ الناصرية الستة الشهيرة.

ولم تقدم الناصرية أي أفكار حول إصلاح بنية الجيش نفسها. وترجع أهمية تحليل بنية الجيش الناصري إلى كونه أهم معاقل نظام يوليو، والحصن الأهم للبيروقراطية الناصرية. ويمكن اعتبار نوع ومدى التغيرات التي أحدثت في الجيش معيارًا لعمق التغيرات التي شهدها النظام السياسي بعد انقلاب يوليو 1952، فالجيش هو قلب الدولة، خاصة إذا كانت دولة من العالم الثالث. كما تعكس طبيعة الجيش -إلى حد كبير - طبيعة السلطة السياسية، علاوة على مدى تطور طبيعة النظام الاجتماعية وطبيعة الطبقة المسيطرة.

كان التغير الأساسي الذي أدخل على الجيش هو طرد بعض أبناء الأرستقراطية العقارية من صفوف الضباط وتصعيد الضباط من أبناء الفئات الوسطى الذين تشكل منهم تنظيم "الضباط الأحرار". ومغزى هذا التغيير يتضمن استيلاء البيروقراطية العسكرية الصرف على الجيش من أيدي طبقة كبار ملاك الأراضي، أو،بمعنى أوضح، الضباط الذين يمثلون مصالحها أو يرتبطون بها. ومع ذلك أبقت الناصرية على كثير من أبناء الطبقة المسيطرة في الجيش[651].

أما البناء التنظيمي للمؤسسة العسكرية فلم يتغير كثيرًا، فظل عماد الجيش يتكون من ضباط وصف ضباط محترفين. وبعد مظاهرات فبراير 1968 أنشأت الدولة جهاز الأمن

---

[650] نفس المرجع، ص 286.

[651] بيلياف & بريماكوف، المرجع السابق، ص 287.

**المركزي المخصص تمامًا للقمع الداخلي والمكون بشكل متعمّد من عناصر تحمل ثقافة بدائية، كآلة صماء للقمع المطلق، وهو جيش من المجندين تابع لوزارة الداخلية.**

**ورغم أن النصوص الرسمية قد أقرت مشاركة الجنود في السلطة، ظل مجمل الجيش مبعدًا عن السياسية ولم تشكل مثلًا فروع للتنظيم السياسي الجماهيري داخل الجيش، ولم يحصل العسكريون على حق الانتخاب. ونيعني هذا استمرارًا لعزل الجيش عن الشعب، كآلة حربية متميزة، بالإضافة إلى الخوف من ظهور أفكار مستنيرة بين العسكريين.**

**أما العلاقات الوظيفية داخل الجيش فلم تتغير قط، فاستمرت نفس الطريقة القديمة في إعداد ضابط ضيق الأفق، يستمع إلى الأوامر، مهتم أكثر بالروح المظهرية الاستعراضية، عاجز عن تحمل المسؤولية. كما اعتمد الجيش على الجنود الأميين أساسًا وحرص على عدم ضم خريجي الجامعات إلا في أضيق نطاق، واستمرت العلاقة بين الجندي والضابط كما هي. أما بعد هزيمة 1967 بدأ السماح بدخول المتعلمين إلى الجيش بأعداد ملموسة، وذلك لمواجهة العدوان الإسرائيلي واحتلال سيناء، وبعد تدجين الإنتليجينسيا تمامًا تقريبًا.**

**ومن نقاط الضعف القاتلة اختلاط السلطة السياسية بالسلطة العسكرية في الجيش. فعلى سبيل المثال تم الجمع أحيانًا بين منصبي وزير الحربية والقائد العام للجيش، بالإضافة إلى تداخل مناصب أخرى داخل القيادة العسكرية. يضاف ضعف التدريب وانعدام المناورات بعد 1954 والإهمال الجسيم للقوات الجوية واستقلالها هي والقوات البحرية عن الجيش حيث لم تخضعا لرئاسة الأركان.**

**ولم تعمل الناصرية أبدًا على إعداد الجيش لمواجهة إسرائيل بالأسلوب الأمثل. كذلك استمرت التبعية للخارج في الحصول على السلاح، فلم تول الدولة اهتمامًا حقيقيًّا بتطوير صناعة الأسلحة، مثلما لم تعط الاهتمام الكافي لتحقيق ثورة صناعية. وبدلًا من الاهتمام بإنتاج السلاح النووي للحفاظ على الأمن الاستراتيجي للبلاد، قامت الناصرية بالتوقيع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، بينما لم توقع عليها إسرائيل. بل حتى تم التخلص من الأسلحة البيولوجية بعد إنتاجها، بدفنها في جزيرة شدوان، كما صنعت صواريخ بدائية مداها لم يزد على 8 كم، بينما ادعى الناصريون وقتها أنه بلغ مئات الكيلومترات.**

**وظل الجيش الناصري يفتقد للمهارة. فباستثناء إدخال عدد من المتعلمين إلى سلك الضباط، أصبحت الكليات العسكرية تقبل أقل الطلاب تفوقًا في البلاد. واستمر نظام الترقيات يعتمد على الأقدمية البحتة لا الكفاءة. هذا بخلاف الوساطة والمحسوبية وانتشار**

**الشللية، إلخ. بالإضافة إلى ضعف مستوى التدريب وصيانة الأسلحة، وتخلف طريقة استدعاء الاحتياط[652].**

**لقد ظل الجيش آلة منعزلة عن الشعب، متعالية، ضعيفة الكفاءة القتالية، فاسدة من الداخل، تتميز بقدرات استعراضية أساسًا. وقد استخدم أكثر ما استخدم للزهو وإظهار قوة الناصرية أمام الجماهير العربية.**

**والحقيقة أن استمرار هذه الآلة محافظة تمامًا وحتى معادية لتطوير نفسها كآلة حربية هو أمر لـه دلالته: إذ ظلت آلة الدولة الحربية مشكلة بطريقة تناسب النظام المتخلف القائم، وتناسب ضيق أفقه وضعف مهاراته، علاوة على التأخر الثقافي للنخبة الحاكمة ذاتها وتخلف أسلوبها في إدارة البلاد وعمق فسادها وتمزقها إلى شلل وعصابات تتصارع بأساليب لا تراعي بالقدر الكافي حتى مصالحها العامة.**

********************************

**يتضح مما سبق في هذا الفصل أن الإصلاح الناصري كان محدودًا، ضيق الأفق، رجعيًّا في جوهره وفي سياقه العام. إذ حرصت السلطة على تقديم النوع والقدر من الإصلاحات اللازمة *لتأميم* الصراع الاجتماعي، بامتصاص القوى الاجتماعية ذات الآفاق الراديكالية، وتوسيع قاعدة الملكية الصغيرة المحافظة، وترويض الفئات الوسطى المثقفة، مع الإبقاء على فئة الضباط مميزة والاعتماد عليها كحصن للنظام.**

**هذا الحكم يعتمد على تحليل السياسة الإصلاحية للناصرية التي تضمنت تقديم بعض المكاسب والرشاوى للطبقات الدنيا. ولكن مدى صحة أو خطأ هذا الحكم يتضح أكثر بتحليل الوجه الآخر للعملة، أي موقف الناصرية من الفئات الاجتماعية المسيطرة، كبار الملاك ورجال الأعمال. فقد حققت إصلاحاتها المحدودة والرجعية في مجملها تحت شعارات اشتراكية، دعمتها بعدة إجراءات ضد كبار الملاك ورجال الأعمال، متممة بذلك وضع أساس قوي لدعايتها الثورية.**

************************************

## الفصل الثاني: الصدام مع كبار الملاك ورجال الأعمال:

**بخلاف الضربة التي تلقاها أصحاب الملكيات الزراعة الضخمة والذين قُدموا ككبش فداء للنظام، لا مناص لمن يراقب بدقة تطور السياسة الاقتصادية للناصرية إبان الفترة التالية لحرب 1956 من أن يتوقع صدامًا ما بين الدولة ورأس المال الخاص الكبير. وكما سبق وأشير في الفصل السابق، سارت العلاقة بين الطرفين في دائرة مغلقة من**

---

**[652] تناول محمد فوزي، رئيس الأركان ثم وزير الحربية الأسبق حالة الجيش قبل هزيمة 1967 بالتفصيل في مذكراته، الجزء الأول.**

التباعد وقلة الثقة وسوء الظن. والملاحظ أن الهجوم الإعلامي على رجال الأعمال قد تصاعد بوضوح في أواخر الخمسينات، وارتفعت أصوات عالية في الصحف والدوائر الرسمية والموالية للحكومة تتهم رجال الأعمال بالاستغلال والأنانية[653]. ومن الصعب ومن غير المبرر أن نفترض وجود موقف مبدئي من جانب الحكومة ضد رأس المال الخاص. فالرأي العام الشعبي كان في غاية الاستياء من جراء تدهور مستوى المعيشة وتزايد الفروق الطبقية والفشل الاقتصادي، بالإضافة إلى جو القمع المتزايد الذي شهدته البلاد بعد قيام الوحدة مع سوريا. ومع ذلك لا يمكن أن نتوقع إلا رضا الحكومة عن تلك الحملة على رجال الأعمال، حيث إن هذه الحملة كانت تلقي باللوم كله عليهم وتحملهم المسؤولية وحدهم عن الفشل الاقتصادي وتدهور مستوى المعيشة، مما يتضمن -شكليًّا على الأقل- تبرئة الحكومة. ولما كانت الأخيرة لا تستطيع أن تعتمد على القمع وحده، فقد كان عليها أن تقدم بعض الفتات للجماهير بعد عمليات القمع الواسعة التالية لحرب 56 وقيام الوحدة وفشل السياسة الاقتصادية في الخمسينات، وذلك درءًا لأخطار التذمر.

وقد بدأت سلسلة من التأميمات ابتداء من 1960، حين أعلن عن تأميم بنك مصر وشركة البواخر الخديوية وشركة النقل الداخلي بالقاهرة. وكان رأس المال الخاص في ذلك الوقت آخذًا في الانكماش، فتدهورت أسعار الأسهم وازدادت حركة تهريب النقد المحلي إلى الخارج، رغم تحسن العلاقات مع البلدان الرأسمالية واعتقال كثير من أعضاء الحزب الشيوعي. وكان هذا الموقف لرأس المال رد فعل لإجراءات الحكومة في 1958-1960.

ترتب على تأميم بنك مصر إصابة رجال الأعمال برعب شديد، وأصبح كل منهم ينتظر أن تصيبه الضربة القادمة. وتبع ذلك تأميم الصحف لإحكام سيطرة الحكومة على الإعلام في جو الحرب المتصاعدة بينها وبين رجال الأعمال، وقد أممت بذريعة ممالأة الصحف للرأسمالية وتشويه الحقائق[654]. وقد انهارت أسعار البورصة مرة أخرى بعد تأميم بنك مصر، مما دفع الحكومة للإعلان عن عدم نيتها في إجراء تأميمات جديدة، دون جدوى. ولم يكد يمر عام آخر حتى قامت بموجه جديدة من التأميمات شملت عددًا كبيرًا من الشركات الكبيرة والمتوسطة، كما فرضت الحراسة على أملاك عدد كبير من رجال السياسة القدامى[655]. كذلك صودرت أراضي الأوقاف الخيرية عام 1962، ثم أراضي الأجانب عام 1964[656]. وقد امتدت حركة التأميمات حتى عام 1964. كذلك أغلقت

---

[653] أوبريان، المرجع السابق، ص ص 162-167.

[654] نفس المرجع، ص 164.

[655] في أكتوبر 1961، وفقًا لبعض السرديات، تقدم عدد من رجال السياسة القدامى وأبناء الطبقة المسيطرة إلى الحكومة بطلب إنهاء الحكم العسكري، فما كان منها إلا أن فرضت الحراسة على أموال المئات منهم، بل اعتقلتهم أيضًا (أوبريان، المرجع السابق، ص 171). ثم صدر قانون العزل السياسي لـ*"الذين أفسدوا الحياة السياسية"* والذين تضمنتهم قوائم الحراسات والذين اعتقلوا بعد يوليو 1952، باستثناء 1257 شخصًا ممن طبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي، وينص قانون العزل السياسي على وقف الحقوق السياسية لمدة 10 سنوات. مجلة "الطليعة"، عدد يوليو 1965.

[656] أوبريان، المرجع السابق، ص 106.

البورصة وألغيت الوكالات الأجنبية للأفراد، وأصبحت الدولة تتحكم، رسميًّا على الأقل، في التجارة الخارجية[(657)].

في الحقيقة لا يوجد سبب واحد *بسيط ومباشر* يفسر كافة قرارات التأميم وفرض الحراسة التي أجريت في أوائل الستينات.

والحقيقة أن رأس المال الخاص في مصر لم يحصل على أقصى ما يمكن أن تقدمه الدولة بوجه عام. وقد قدمت دول أخرى، مثل اليابان والبرازيل الكثير للقطاع الخاص، فمثلًا كانت الدولة اليابانية تقوم بإنشاء المشاريع وإدارتها، ثم تبيعها للقطاع الخاص بعد أن تحقق معدل ربح مجز. وكان هذا أقل من مطالب رجال الأعمال المصريين في الخمسينات، وهو ضمان الربح لكل المشاريع تشجيعًا للاستثمار. ولكن الناصرية رفضت أن يشمل هذا الضمان كل المشاريع وقصرته على تلك التي تتبناها هي، وحتى هنا قامت بدور يساوي دور الدولة في اليابان، إلا أنها لم تقم ببيع حصصها للقطاع الخاص بعد أن تحقق المشروعات أرباحًا مجزية، بل رفضت هذا مباشرةً، فعلى سبيل المثال رفض عبد الناصر بيع الشركات الممصرة عام 1957 للقطاع الخاص. وفي الحقيقة لم تكن الحكومة تملك من الموارد ما يمكِّنها من السير على الطريقة اليابانية، فكانت مضطرة إلى إجبار القطاع الخاص على مشاركتها، لأنه يملك الموارد الأساسية، وهي التي تبحث عن مخرج سريع من الأزمة الاقتصادية، وتريد رفع معدل نمو الصناعة. وكانت الدولة عاجزة عن تجميع مزيد من الموارد من الطبقات العاملة، خصوصًا الفلاحين الصغار، تلك الطبقة التي تكون عادة مصدرًا للتراكم في المراحل الأولى للنمو الصناعي. ومع ذلك اعتصرت الدولة الفلاحين بقدر إمكانها، كما فرضت ضرائب غير مباشرة ضخمة. ولم يكن هذا كافيًا.

لذلك لجأت الحكومة إلى إشراك رأس المال الخاص معها، تارة بالوعد وتارة بالوعيد. ففرضت سيطرتها الجزئية منذ البداية على بنك مصر، فقامت بتعيين إدارته قبل تأميمه، كما لجأت في نهاية الخمسينات إلى تشديد الضغط على رجال الأعمال، فأجبرت الاتجاه التلقائي في ذلك الوقت لرأس المال للاستثمار في المساكن على التقهقر، كما أحكمت سيطرتها على النقد الأجنبي، وحدَّت من الاستثمار والتوسع في الصناعات الاستهلاكية للسلع التقليدية. وقد أدى هذا كله إلى مزيد من تقوقع رأس المال الخاص. وحين قررت الحكومة القيام بتنفيذ خطتها الخمسية رأت أن تُحكِم سيطرتها على أكبر مستودع للمدخرات المحلية، بنك مصر الذي كان يسيطر على 40% من حجم النشاط المصرفي كله عام 1959 حيث بلغت الودائع 100 مليون جنيه وقتها[(658)]. خاصةً أنه كان يرفض الاستثمار في إطار خطة الحكومة، ولم تُجْدِ معه المفاوضات التي تمت قبل الخطة، فكان مصرًّا على التوسع في صناعة المنسوجات دون الصناعات الأثقل، كما اتهمته الحكومة ببيع أسهمه في البورصة. وكان هذا هو مبرر تأميمه رسميًّا، إذ كانت الحكومة مصرة

---

[(657)] انظر محمود مراد، من كان يحكم مصر. وهو يتضمن نصوص قوانين يوليو 1961 وأسماء الشركات المؤممة وأسماء وعدد أسهم المساهمين فيها.

[(658)] محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، ص 216.

**على إنجاح خطتها التنموية الجديدة 1960-1965، وتجنب مزيد من الفشل ولو بالتضحية ببعض رجال الأعمال درءًا لصراع اجتماعي مرتقب أكثر خطورة. أما بخصوص شركة النقل الداخلي بالقاهرة فقد أممت بحجة عدم قيامها بتقديم الخدمات للعاصمة بالكفاية اللازمة. بينما كان مبرر الحكومة لتأميم تجارة الشاي والأدوية هو قيام التجار برفع الأسعار، وفعلًا تم تخفيض أسعار هذه السلع بعد تأميم تجارتها. ثم أممت شركة البواخر الخديوية لأنها أوقفت عملياتها دون إذن رسمي من الحكومة، وكانت هذه الشركة ترفض الخضوع لتشريع الأجور الذي سن عام 1953[659]. هكذا كانت الدوافع المباشرة لقرارات التأميم متعددة، ولم تعلن الحكومة بمناسبة ذلك أنها قد تبنت فكرة الثورة الاجتماعية، بل أعلنت في كل مرة عن دوافع جزئية.**

**وجاء فشل السنة الأولى للخطة الخمسية ليستفز حكومة الضباط ضد رجال الأعمال بشدة، إذ بلغت الاستثمارات المنفذة أكثر قليلًا من 25% من الاستثمارات المقررة أصلًا. وبينما انتعشت الصناعات الخفيفة، تدهورت الصناعات التي تحتاج كثافة رأسمالية أكثر، مثل الصلب. كذلك لم يشتر رجال الأعمال سندات السد العالي، وبذلك باتت الخطة مهددة بفشل محقق، وأصبح على الضباط إما أن يعيدوا النظر في سياستهم وإما أن يعودوا إلى الثكنات. وكان الحل الأمثل، والذي يضمن استقرار السلطة واستقرار النظام أيضًا هو التضحية بعدد أكبر من رجال الأعمال للحصول على مصادر تمويل داخلي كافية من جهة، ولتحميلهم مسؤولية الفشل الاقتصادي من جهة أخرى. لذلك أصدرت قرارات التأميم في يوليو 1961. وقد صوحِبَت هذه الموجة الجديدة بتقديم رشاوى كبيرة نسبيًّا للجماهير. فتم بعيد إعلان التحول الاشتراكي إصدار قانون الإصلاح الزراعي الثاني، وتم تخفيض إيجارات المساكن بنسبة 35%، كما خفضت نسبة الفوائد التي كان يدفعها الفلاحون مقابل تقسيط ثمن الأراضي الموزعة عليهم وفقًا لقانون الإصلاح الزراعي الأول، وبالمقابل تم تخفيض الفوائد التي تدفعها الدولة لأصحاب الأراضي المؤممة. كما تقرر أن يمنح العاملون بقطاع الدولة 25% من الأرباح المحققة سنويًّا، وأن يشاركوا في مجالس إدارات شركات الدولة بأربعة أفراد منتخبين، 2 يمثلان العمال، 2 يمثلان الموظفين، كذلك تم تحديد ساعات العمل بـ42 ساعة أسبوعيًّا.**

**والملاحظ أن الدولة قد قامت بتقديم كثير من الخدمات منذ عام 1960 للطبقات الأدنى بالقياس إلى فترة الخمسينات كما سبق شرحه، رغم أن سياستها الاقتصادية لم تكن قد حققت أفضل نتائجها، بل كانت سنوات 1960-1962 من أسوأ الأعوام بالنسبة لحركة الاقتصاد خلال الفترة من 1952 إلى 1965: فشل السنة الأولى للخطة، وكارثة محصول القطن في 1961/1962. وكان ضمن أهم هذه الخدمات أن قامت الدولة بتعويض الفلاحين عن القطن المصاب، في سياق السياسة الإصلاحية الجديدة.**

---

**[659] أوبريان، المرجع السابق، ص 169، ص 264.**

**لقد هدد تدهور مستوى المعيشة إبان الخمسينات، وتعمق الهوة الاجتماعية وتصاعد القمع بانفجار شعبي في المستقبل القريب، فما كان من الناصرية إلا أن قامت بحركة إصلاح واسعة نسبيًّا.**

**وبعد الانفصال السوري جاءت موجة جديدة من التأميمات، في سياق استكمال ضربة 1961، وقمعًا لأي طموح لرجال الأعمال المصريين في تكرار ما تم في سوريا. ويمكن أن نضيف عاملًا ثالثًا، هو رغبة الناصرية في تأكيد صحة زعمها مسؤولية رجال الأعمال في سوريا عن فشل الوحدة، وذلك بالتنكيل بنظرائهم في مصر. كذلك وجدت الناصرية فرصة سانحة لمصادرة الشركات الكبرى في ظل حدوث الانفصال السوري بدعم مباشر من رجال الأعمال في سوريا وانهيار سمعة الرأسماليين بوجه عام بالتالي في مصر، فبجانب التأميمات، تم فرض الحراسة على أموال 167 عائلة ثرية في أكتوبر 1961[660]. وقد تتابعت عمليات التأميم فيما بعد، شاملة مؤسسات لا يمكن أن تكون مصدرًا للخطر على السلطة أو للتمويل، منها مثلًا 400 عمارة سكنية في يوليو 1963[661]، 77 مخبزًا أممت في 1962، 21 مخبزًا آخر عام 1963، 167 مطحنة، 79 مضربًا للأرز، إلخ[662]. وقد صاحب قرارات التأميم اعتقال عدد كبير من رجال الأعمال ووضع أموالهم تحت الحراسة. وقد فسر زكريا محيي الدين ذلك كإجراء وقائي، بينما ذكرت بعض الروايات أن ثلاثين من كبار الضباط من أبناء العائلات الثرية قد تقدموا بعد الانفصال السوري بطلب إلى القائد العام للقوات المسلحة بوضع حد للديكتاتورية وإعادة الحريات الديمُقراطية والحياة البرلمانية. وقد بلغ عدد المعتقلين 600 شخص في أواسط نوفمبر 1961، أفرج عنهم في 13، 14 فبراير 1962[663].**

**وقد كان لسهولة البداية أثر على امتداد عمليات التأميم بعد ذلك، والتي استفاد منها عديد من الضباط المتقاعدين وكبار الموظفين، فتكونت داخل النخبة الحاكمة اتجاهات تضغط من أجل مزيد من التأميمات. كما كان رفع الشعارات الاشتراكية قد اكسب النظام قواعد شعبية عريضة شكلت مزيدًا من قوى الضغط الدافعة لمزيد من التأميمات. وكان من جراء هذا كله أن تحمست قواعد الناصرية لمزيد من الاشتراكية، كما تكون رأي عام معاد لرجال الأعمال وكبار الملاك بشدة، مما دفع السلطة إلى التشدد أكثر فأكثر ضدهم. كما أن التأميمات قد ضاعفت كثيرًا من شدة العداء بين الناصرية ورجال الأعمال، مما أدى إلى زيادة عمليات التأميم وفرض الحراسة ذات الغرض العقابي، تأكيدًا لسطوة البيروقراطية العليا. وقد استخدمت هذه العمليات المتتالية في الدعاية كدليل على الطابع الاشتراكي للناصرية. كذلك كانت الشعارات الاشتراكية ضرورية لمواجهة اشتراكية البعث والشيوعيين في المشرق العربي. وهذا ما يفسر لماذا كانت بعض الشعارات الناصرية**

---

[660] مابرو، المرجع السابق، ص 201.

[661] Hrair Dekmejian, Egypt Under Nasir, p. 131

[662] بيليايف & بريماكوف، المرجع السابق، ص ص131-132.

[663] أنور عبد الملك، المرجع السابق، ص ص 171-172.

**وبعض إجراءاتها أيضًا غير مبررة تمامًا بالقياس إلى حجم وقوة واحتمالات نمو الحركة الثورية في مصر. ذلك أن الجماهير العربية في المشرق كانت أكثر يسارية، وكان من الممكن قيادتها فقط بتبني شعارات البعث والشيوعيين.**

**لم تكن التأميمات ذات محتوى وغرض اقتصاديين فحسب. بل ساعدت الدعاية بشدة، والتي كانت ذات تأثير مزدوج. إذ قامت بدورها كمسكن عام على أكمل وجه، ولكنها في ذات الوقت قد اكسبت النظام جماهيرية هائلة، خصوصًا في قواعد التنظيم الذي أنشأته الحكومة، والذي اجتذب، بخلاف الكثير من العناصر المرتزقة، قطاعًا عريضًا من الشباب المتحمس. وقد شكلت هذه القواعد ضغطًا مؤثرًا على السلطة لقطع خطوات أكثر راديكالية ضد رجال الأعمال، وتزايد هذا الضغط في أوائل الستينات. ومن الملاحظ أن الحكومة لم تستخدم الشعارات الاشتراكية لتبرير إجراءاتها ضد رجال الأعمال قبل يوليو 1961. وفقط بعد السنة الأولى لخطة 1960-1965 ومثول شبح الخراب الاقتصادي، بجانب الانفصال السوري، اضطرت السلطة إلى الجنوح يسارًا على صعيد الدعاية.**

**كما يمكن أيضًا تصور أن البعض من زعماء الناصريين لم يستخدموا شعاراتهم الاشتراكية استخدامًا دعائيًّا فقط، بل وكانوا مؤمنين بها كذلك، إلا أنهم كانوا مضطرين لخداع الشعب مثلما خدعوا أنفسهم. ويعبر هذا عن مدى قوة الضغوط الموضوعية على الناصرية، والي أي حد كانت مجرد محصلة لضغوط القوى الاجتماعية.**

**وقد بلغت الأمور حد الصدام بين الناصرية وأصحاب الثروات، أي عماد النظام الاجتماعي الذي تنتمي إليه في التحليل الأخير. ففي نهاية المطاف كان الوضع الذي أنجب الناصرية، التوازن السياسي، هو الأساس الذي مهد لهذا الصدام. فلم يكن تأميم الأراضي والشركات الكبرى عملية حيوية للاقتصاد بل للسياسة. والأمر يرجع في النهاية إلى عنصر بونابرتي-ناصري خالص. فلا يمكن تفسير صدامات أوائل الستينات بعامل واحد بسيط ومباشر، ولا يوجد تفسير مختصر ومبسط، إذ إن الأحداث قد سارت في مسار معقد. وبأعرض المعاني يمكن وصف ذلك الصدام كتجلٍ للتناقض بين *المصالح الاقتصادية لطبقة* حكمت عليها *طبيعة نشأتها وظروف نموها بالشره وضيق الأفق وبالضعف، والمصالح السياسية لنفس الطبقة* التي كانت تتطلب للحفاظ عليها إحداث تغيرات في البنية الاجتماعية، تتضمن أول ما تتضمن التضحية بكبش فداء من الأثرياء بين حين وآخر. *وهذا التناقض العام كان هو السبب غير المباشر لصدام الناصرية والطبقة المسيطرة*. إلا أن هذه النتيجة تفرز حقيقة أخرى تكمن وراء ذلك الصدام، فالناصرية لم تكن تعمل في سبيل مبادئ مجردة، بل لأجل مصالح البيروقراطية الحاكمة أولًا. إذن تكمن تناقضات في المصالح المباشرة بين *الطبقة المسيطرة والنخبة الناصرية* وراء صدام أوائل الستينات. في تلك الفترة كانت *الدولة أقوى من المجتمع المدني، والسياسة أقوى من الاقتصاد، والنخبة الحاكمة أقوى سياسيًّا من الطبقة المسيطرة، والنظام السياسي أقوى من قاعدته الاجتماعية*. وفي نهاية المطاف صارت الدولة والحكومة شيئًا واحدًا. ففئة البيروقراطية العليا شاملة بيروقراطية الجيش صارت السلطة العليا في البلاد. ولقد أصبحت النخبة الحاكمة هي نفسها تلك البيروقراطية العليا وهي الحكومة من الناحية**

العملية. وهذا العامل هو التفسير المباشر الواحدي للأحداث، والذي يتضمن العوامل العديدة المباشرة سابقة الذكر. ولم تكن اللحظة المذكورة صدفة بلا تفسير، بل نتاجًا لمسار الصراع الاجتماعي المعقد منذ 1945 على الصعيد المحلي، مع تأثير التوازنات على صعيد المنطقة العربية ككل.

لقد أرغمت الظروف طبقة محافظة ممثلة في أداتها، تمثيل دور ثورة شعبية، وإن بآلية عفوية. ولكن على أي حال كان هذا هو المحتوى العميق للصدام بين الناصرية والأثرياء، والذي تحقق عبر توسط عناصر متباينة. فالناصرية، كنتاج لتفاعلات سياسية معينة، قد بلورت أوضاعًا استثنائية بالنسبة للطبقة المسيطرة جعلتها مغتربة عن أداة دولتها، كما أدت مع التفاعلات السياسية التي جاءت تتويجًا لها في تعثر نمو التخلف وفقًا لاقتصاد السوق الحرة، مما دفعها دفعًا على التدخل بالشكل الذي تم.

وقد تفردت الناصرية بقيامها بإجراء عملية تغيير اجتماعي واضحة المعالم إلى حد كبير، بالنسبة لكافة الأنظمة الثوروية في العالم الثالث، وحتى البونابرتية منها. فنظاما بورقيبه والنميري، على سبيل المثال، لم يجريا هذا الحجم من التأميمات والمصادرات ولا حتى هذا القدر من الإصلاحات الاجتماعية. فقد ظهرت الناصرية إبان تصاعد سريع للحركة الثورية في مصر، والتي كانت معادية للإمبريالية والصهيونية، وذات ارتباط معنوي بالحركة القومية في المشرق العربي والسودان، والتي كانت هي الأخرى في حالة تصاعد سريع ومتطلعة إلى دور مصري قيادي لتوحيد البلاد العربية، هذا بالإضافة إلى هوة اجتماعية عميقة في مصر. ولم يواجه أي نظام في العالم المتخلف بمسؤوليات على هذه الدرجة من الجسامة. فالنظام السوري على سبيل المثال قد واجه حركة قومية أقوى من مثيلتها في مصر، ولكنها كانت حركة ضاغطة على حكومة مصر أكثر مما تضغط على حكومة سوريا، كما لم تكن الهوة الاجتماعية والأزمة الاقتصادية في سوريا بنفس حدتها في مصر، بل شهدت كل من سوريا والعراق بعد الحرب العالمية الثانية انتعاشًا اقتصاديًّا ملموسًا، فازداد إنتاج البترول في العراق واستصلحت مساحات شاسعة من الأراضي في سوريا[664]. كما نجحت الطبقة المسيطرة في سوريا في تحميل الناصرية مسؤولية فشل محاولة الوحدة أمام الجماهير السورية، وبدت هناك كما لو كانت قد أدت واجبها.

وقد شهدت بلدان متخلفة أخرى تحولات اجتماعية أهم، خاصة في مجال الملكية الزراعية، فالإصلاح الزراعي في كوريا الجنوبية وتايوان كان راديكاليًّا، فتم جعل الحد الأقصى للملكية 2.5 أكر. إلا أن هذه البلدان لم تجر مثل هذه التحولات تحت شعارات ثوروية، ولم تضطر إلى القيام بمغامرات سياسية وأيديولوجية، بل وحققت نموها بدعم من رأس المال الأجنبي الخاص وحماية أمريكية مطلقة وصلت إلى حد شن حرب مكلفة: الحرب الكورية. أما الناصرية فقد افتتحت عهد تأميم المؤسسات الأجنبية العملاقة بعد

---

(664) محمد جابر الانصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي 1930-1970، ص 98.

فشل مصدق في إيران، وقامت بسن تشريعات عمالية هامة، وقامت بالتنكيل بكثير من أبناء الطبقة المسيطرة غير الموالين في سياق إحكام سلطتها السياسية. كذلك رفعت شعارات اشتراكية وثورية مكلفة، كما تورطت في مشروع للوحدة العربية وفي حرب اليمن، وكانت مضطرة طوال الفترة إلى مناهضة الاستعمار المباشر. وكل هذا يعكس الظروف الصعبة التي واجهتها والتي لعبت دورًا كبيرًا في تخويف الاستثمارات الأجنبية ورجال الأعمال المحليين.

وإذا كان من الواضح أن تأميمات 1961-1964 قد أصابت الأثرياء بكثير من الأذى، فقد أدت إلى اضطراب أيديولوجي عميق في معسكر اليسار الماركسي، بينما لم تهتز أفكار الإسلاميين، بل ظهر التيار الأكثر تشددًا على يدي سيد قطب الذي راح يكفِّر النظام الناصري نفسه، بل والمجتمع ككل.

والحقيقة أن الاضطراب الأيديولوجي الذي حدث وسط اليسار يشكل ظاهرة لا يمكن فصلها عن مسار النظام الناصري، خصوصًا أنه رفع الشعارات الاشتراكية متجاوزًا اشتراكية الحزب الشيوعي نفسه، عمدًا إلى حد ما، خاصة أن هذا الاضطراب قد قاد مع عوامل أقل أهمية إلى انحلال الحزب الشيوعي واستسلام معظم قادته البارزين للسلطة.

****************************

## الفصل الثالث: زحف الدولة مقابل سطوة القطاع الخاص:

مع إعلان قوانين يوليو 1961، تبنى النظام الناصري الاشتراكية رسميًّا. أعلن الشعار في البداية جمال عبد الناصر. وبهذه المناسبة أعيد بناء التنظيم السياسي الرسمي تحت اسم الاتحاد الاشتراكي، ثم أصدر "الميثاق الوطني" عام 1962، واعترفت الحكومة بيوم أول مايو عيدًا للعمال يحتفل به رسميًّا، وهي أول مرة في مصر تعترف فيها الدولة بعيد العمال كعيد رسمي. ومما تجدر ملاحظته أن الاشتراكية قد أعلنت بينما كان الاشتراكيون قيد الاعتقال وتحت التعذيب، وظلت كلمة الشيوعية مرتبطة في الدعاية الرسمية بالكفر والخيانة والعمالة، بل وظل مكتب مكافحة الشيوعية يعمل على قدم وساق، ولم يفت عبد الناصر حين ظهر فشل "تجربته" أن يشكو من أنه يطبق الاشتراكية بدون اشتراكيين.

لم يكن ضباط يوليو 1952 أول من ابتداع سياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في مصر الحديثة على هذا المستوى، وليس من شك أن محمد علي الكبير كان سباقًا في هذا من الناحية الزمنية ومن الناحية الكمية أيضًا. وقد شهد تاريخ مصر مثل هذه الردة التاريخية مرارًا، حيث ينمو القطاع الخاص ثم تقوم الدولة بثورة مضادة للملكية الخاصة وتستعيد سيطرتها على رقبة الاقتصاد، وهي سمة تاريخية لنمط الإنتاج الآسيوي في مصر، النموذج الأكثر نقاءً لهذا النمط. ومنذ 1939 عادت الدولة لدس أنفها في النشاط

الاقتصادي بعد أن هزمت دولة محمد علي بقرن كامل[665]. وفي الفترة من 1949 إلى 1952 قامت الدولة بإعفاء معظم الواردات من الآلات والمواد الأولية اللازمة للصناعة من الضرائب الجمركية، بينما رفعت هذه الضرائب على المستوردات من السلع الاستهلاكية تامة الصنع[666]. كما تدخلت الدولة لتحديد مساحة الأرض المزروعة قطنًا، وتحديد إيجارات الأراضي الزراعية وأسعار بعض السلع. كما أدخل نظام تراخيص الاستيراد في أواخر الأربعينات. وفي 1935 وضعت الدولة خطة خمسية لإصلاح البنية الأساسية، ثم وضعت خطة جديدة عام 1947 ولم تنفذ هاتان الخطتان، ولكن تم تنفيذ بعض مشاريع الخطة الثانية، وقد وضعت في هذه الخطة دراسات لإقامة صناعة الحديد والصلب، وصناعة الأسمدة الكيماوية[667]. وقد أسهمت الدولة في الفترة من 1945 إلى 1952 بـ20% من رؤوس الأموال الثابتة المجمعة محليًّا[668]، ورغم هذا كله ظل "المنطق الزراعي" تجاه الصناعة سائدًا.

هكذا كان هناك ميل من جانب الدولة للتدخل المتزايد. ولكن الأمر الجديد بعد انقلاب يوليو كان هو تعديل هيكل الملكية بتأميمات 1953/1952، 1960-1964.

وإذا كان ما جرى في 1960-1964 بالذات قد أصاب عددًا كبيرًا من رجال الأعمال، فلم يكن هذا يعني نهاية رأس المال الخاص الكبير. ففي الحقيقة، استمرت قطاعات كبيرة من رأس المال في النمو والازدهار، شملت كثيرًا من شركات المقاولات، وتجارة الجملة، وتجارة التصدير، وقطاع النقل البري بالكامل، عدا السكك الحديدية.

كما لم تتم أبدًا تصفية كبار ملاك الأراضي كطبقة، فظلت هذه تتمتع بنفوذ قوي في الريف، والمدينة أيضًا، مدعومة بملكيتها لنسبة محترمة من الأراضي الزراعية، واستمر وجهاء القوم من السماسرة ومهربي البضائع المستوردة يعملون على نطاق واسع.

وبالنسبة لطبقة كبار ملاك الأراضي: ارتفع عدد ملاك 20-50 فدانًا من 22 ألفًا عام 1952 إلى 29 ألفًا عام 1965، على حساب الشريحة الأعلى التي أممت أراضيها، كما زادت مساحة الأراضي التي بحوزتهم من 654 ألف فدان إلى 815 ألفًا. أما ملاك 20-200 فدان فازداد عددهم من 31 ألفًا عام 1952 إلى 39 ألفًا عام 1965، ومساحة الأرض التي بحوزتهم من 1.521 مليون فدان إلى 1.628 مليونًا[669]. وهذه الأرقام الرسمية لا تدخل في اعتبارها الأراضي التي تكتب بأسماء وهمية أو بأسماء الأبناء

---

[665] مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 60.

والحقيقة أن تدخل الدولة قد بدأ من جديد منذ 1914، إلا أنه أصبح فعالًا في فترة ما بين الحربين، ومنذ 1939 بات هذا التدخل حاسمًا (انظر أوبريان، المرجع السابق، ص ص 67-91).

[666] نفس المرجع، ص 85.

[667] أوبريان، المرجع السابق، ص 76، ص 85.

[668] نفس المرجع، ص 83. انظر أيضًا ص ص 67-91.

[669] محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص 24.

والأقارب[670]. وبالإضافة إلى هذا الانتعاش تمتع كبار الملاك بتسهيلات خاصة من الحكومة، منها مثلًا تدفق القروض من خزائن الدولة:

جدول (15)

القروض المقدمة للمزارعين بالمليون جنيه[671]

| السنة | قيمة القرض |
|---|---|
| 1952 | 16 |
| 1954 | 18 |
| 1956 | 18 |
| 1958 | 25 |
| 1960 | 37 |
| 1965/1964 | 65 |
| 1967/1966 | 86 |
| 1970/1969 | 81 |

وقد ذهب نحو 80% من هذه القروض إلى كبار الملاك، ولم تُرد إلى الدولة، وقد بلغت ديون كبار الملاك للدولة عام 1962: 60 مليون جنيه، وعام 1974 بلغت نحو 100 مليون جنيه[672]. كما صدر قانون في عام 1961، عام إعلان الاشتراكية، بإعفاء هذه القروض من الفوائد[673]. وقد راح كبار الملاك يعيدون تسليف الفلاحين بعض هذه القروض بفوائد أعلى، كما استثمروا بعضها في مشاريع خاصة في المدينة.

كذلك نصت القوانين على منح ملاك 15 فدانًا فأكثر حق شراء البذور الممتازة من الدولة، ومنح مالك 5 رؤوس من الماشية فأكثر حق التأمين عليها وحق الحصول على العلف المدعم[674]، أما فقراء الفلاحين فقد حرموا من هذه الامتيازات. يضاف إلى هذا أن أغلب الأسمدة المدعمة كانت تقدم لكبار الملاك، وقد بلغ الدعم السنوي لها 80 مليون

---

[670] نفس المرجع، ص 27.

[671] مابرو، المرجع السابق، ص 121.

[672] فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، ص 276. وقد ذكر بيليايف & بريماكوف أن 75% من الديون المستحقة السداد عام 1965 كانت لدى كبار الملاك، المرجع السابق، ص 212.

[673] أوبريان، المرجع السابق، ص 254.

[674] بيليايف & بريماكوف، المرجع السابق، ص 212.

جنيه في أوائل السبعينات[675]. ولم يتوان كبار الملاك عن إعادة بيع العلف والبذور المنتقاة للفلاحين في السوق السوداء.

هذا ولم تفرض الدولة ضرائب على تجار الماشية، ولا على أرباح الإنتاج الزراعي، واكتفت بفرض ضريبة على الأرض، الثابتة المساحة تقريبًا، بحيث انخفضت نسبة ضريبة العقارات والمباني ككل بالنسبة لجملة الضرائب والرسوم إلى 5.5% بعد الخطة الخمسية بعد أن كانت 9.5% عام 1952[676]. ويضاف إلى ذلك أن نظام التسليم الإجباري للمحاصيل الزراعية الغذائية قد جاء أيضًا في صالح كبار الملاك وضد مصالح صغارهم. فكانت تسدد حصة ثابتة من إنتاج الفدان في منطقة ما مهما كانت مساحة ملكية الأرض، باستثناء الأرز، حيث كانت حصة التسليم الإجباري 1.5 ضريبة لكل من الخمسة أفدنة الأولى، 1.75 للفدان فيما زاد عن ذلك[677]. ولذلك لم يكن يتبقى للفلاح الصغير ما يكفيه من المواد الغذائية الأساسية، خاصة الحبوب، بينما كان يتبقى للمزارع الكبير نفس النسبة من الإنتاج ولكن كمية أكبر بكثير، مما أتاح له بيع الحبوب في السوق السوداء، في الريف بالذات بأسعار مرتفعة. هكذا حفزت سياسة الناصرية تكوُّن سوق سوداء واسعة للغذاء. كما استطاع كبار الملاك التأثير على الدورة الزراعية بحيث لا تمس أجزاء كبيرة من أراضيهم، وبذلك تحمل الفلاحون الفقراء أعباء زراعة محاصيل غير مربحة لهم، مثل القطن بعد تدهور أسعاره العالمية وبعد اتباع سياسة التسليم الإجباري. ومن الثابت أن كبار الملاك ظلوا متمتعين بنفوذ قوي داخل أجهزة الدولة، بل وكانوا يسيطرون بشكل مباشر على هذه الأجهزة في الريف وينسجون علاقات وثيقة مع الموظفين.

ورغم قيام الناصرية بتقديم مجموعات متوالية من رجال الأعمال وكبار الملاك إلى مذبح التضحية من أجل النظام ككل، لم ينل كبار ملاك الأراضي، باستثناء العائلات الأرستقراطية، ما نال رجال الصناعة. بل كان العهد الناصري عهدًا ذهبيًّا لملاك 20-100 فدان ولتجار الجملة كما سيأتي ذكره. فتلك كانت الفترة التي حققوا خلالها تراكمات هائلة مكنتهم بعد ذلك من الانطلاق بعيدًا في عصر الانفتاح الذي بدأ عمليًّا في 1968. وقد ذُكر من قبل أن الناصرية قد اعتمدت بشكل رئيسي في الريف على طبقة صغار الملاك لحفظ الاستقرار الاجتماعي-السياسي. وقد تم الحفاظ على كبار ملاك الأراضي للهدف نفسه، فهذه الطبقة تلعب في القرية دورًا هامًّا وتربط بين أفرادها وبين الفلاحين علاقات قوية. فهم يقيمون بالريف، عكس الأرستقراطية الزراعية التي صفيت، كما أنهم يقدمون مصدرًا هامًّا لدخل عدد كبير من الفئات الهامشية في الريف: عمال التراحيل، عمال اليومية، خدم، عاطلين، مشردين، معاقين، إلخ، كما يلعبون دورًا اجتماعيًّا هامًّا في الحفاظ على تقاليد رجعية وفي امتصاص أي بادرة لتثوير الريف ثقافيًّا. ولذلك يعدون أداة هامة للسيطرة على القرية. فالبيروقراطية الناصرية لم تكن لتستطيع أن تحكم الريف

---

[675] فؤاد مرسي، المرجع السابق، ص 227.

[676] نفس المرجع، ص 149.

[677] انظر بعض التفاصيل في كتاب محمود عبد الفضيل سابق الذكر، ص ص 163-167.

بدون علاقات قوية مع كبار الملاك الرجعيين والمتفاهمين مع السلطات. أما تصفية هذه الطبقة فكان يفتح الطريق أمام قيام الفلاحين بدور كبير في أجهزة القرية، أو على الأقل تمثيل أنفسهم أمام السلطات، هذا علاوة على وجود إمكانية عالية في ظل هذا الوضع لتذمر الطبقات الفقيرة. وفي هذه الحالة كان من المؤكد أن تتكون حركة فلاحية لا تسهل السيطرة عليها، ويفتح الباب واسعًا لمواجهات دموية غير مضمونة للناصرية. كما أن إزالة هذه الطبقة كان كفيلًا بإطلاق المزيد من البطالة، إذ إن الريف يأوي عددًا هائلًا من أشباه العاطلين الذين يقومون بمختلف الأعمال الهامشية في كنف كبار ملاك الأراضي. ويضيف روبرت مابرو[678] أن تطبيق إصلاح زراعي جذري ونزع الملكيات في المدن على نطاق واسع كان أمرًا كفيلًا بتجريد رجال النظام وأقاربهم من أملاكهم: الضباط والتكنوقراطيين وموظفي الحكومة وملاك الأراضي. وإذا كان إصلاح 1952 قد أدى إلى تدهور واضح في دخول عمال الزراعة وعمال التراحيل، فبم يهدد إصلاح زراعي جذري يقضي على الملكية الكبيرة تمامًا، إنه يهدد بانفجار موجة ثورية واسعة بالريف، خاصة أن الناصرية لم تضع من الخطط ما كان يمكن أن يمكنها من امتصاص هذه النتيجة. هكذا لعبت الملكية العقارية الكبيرة دور أداة القمع غير المباشرة، همزة الوصل بين الناصرية والملكية العقارية الصغيرة، فضمنت الدولة عن طريقها استمرار الطابع المحافظ للريف وللهيئات القروية، وحتى نقابات عمال الزراعة. كذلك شكلت الملكية العقارية الكبيرة عمومًا احتياطيًّا اجتماعيًّا هامًّا للسلطة لدى تفجر التناقضات الاجتماعية، فتم استخدامها ككبش فداء عدة مرات، في 1952، 1958[679]، 1961، 1964، 1969. كذلك تم استخدام بعبع الإقطاع في الدعاية قبل وبعد كل حركة إصلاح زراعي لإلقاء المسؤولية على قوى رسخ في الوعي الشعبي أنها سابقة على انقلاب يوليو وليست ناتجة عن سياسته. ومن الأمور ذات الدلالة أنه بعد اغتيال صلاح حسين في كمشيس عام 1966 قامت السلطات تحت ضغط قواعد النظام والإنتليجينسيا بتشكيل ما أسمته بلجنة تصفية الإقطاع، من ضباط الجيش، رافضة تسليم مقاليد هذا الأمر لأجهزتها الفنية ولا حتى لتنظيمها السياسي نفسه.

ورغم هذا كله لم يسلم البعض من كبار ملاك الأراضي من أيدي الناصرية الطويلة. فجرى على سبيل المثال التمثيل بعائلة الفقي عام 1966 وبعض بقايا الأسر الأرستقراطية العقارية الأخرى. ومن حين لآخر كانت تجري ممارسة بعض القمع البوليسي ضد من كان منهم منتميًا إلى كبار رجال السياسة قبل يوليو 1952. وقد حد هذا كله بالطبع من الوئام بين الناصريين وملاك الأراضي، فقد كانت الدولة بوجه عام تقوم بشرائهم في السر وبيعهم في العلن، لأنها لم تكن تريد صدامًا معهم مثل صدامها مع رجال الأعمال. فبالإضافة إلى دورهم الإيجابي للسلطة الناصرية، كانت محاولة تصفية حقيقية لهذه الطبقة كفيلة بإثارتها بشدة، وهي طبقة قوية للغاية ومسلحة أيضًا في معظم أنحاء البلاد، وهي تستطيع علاوة على ذلك أن تحرك أعدادًا غفيرة من سكان الريف ضد

---

[678] المرجع السابق، ص 202.

[679] في 1958 صدر قانون بجعل الحد الأقصى لملكية الأسرة 300 فدان.

**السلطة. وهذه ميزة لم تتوفر للأرستقراطية التي صفيت بسهولة، خاصة أن كبار الملاك في مصر الناصرية كانوا يشكلون قيادات "طبيعية" تتمتع بنفوذ معنوي كبير في الريف بينما كانت الحركة الثورية في الفترة من 1945 حتى 1952 ضعيفة في الريف. وعلاوة على ذلك، كانت هذه الطبقة تتمتع بنفوذ ضخم داخل أجهزة الدولة المركزية، صحيح لا ينافس سلطة النخبة البيروقراطية، ولكن كان القضاء عليها يتطلب إحداث تغييرات كبيرة في جهاز الدولة، أي أن صدامًا مروعًا كان لابد أن يحدث. لهذا كله حافظت الناصرية على طبقة كبار ملاك الأراضي.**

**أما في المدن، فقد تمتع كبار التجار والسماسرة بحماية أجهزة الدولة، فلم تتعرض التجارة للتأميم، باستثناء تجارتي القطن والأخشاب أساسًا، وحين صدر قرار بتأميم تجارة الجملة لم تنفذه الأجهزة رغم صدوره من رئيس الدولة. فقد كان لتجار الجملة نفوذ هائل داخل الأجهزة الناصرية، ويكفي أن كثيرًا من رجال الدولة أنفسهم كانوا يمارسون التجارة وأعمال السمسرة. وقد بلغت أرباح تجار الجملة بالقاهرة وحدها عام 1965/1964: 24 مليون جنيه، وبلغت دورتهم التجارية 120 مليون جنيه سنويًّا، وكان عددهم 219 تاجرًا فقط[(680)]، يتصرفون في 600 مليون جنيه[(681)]. كما أن قطاع المقاولات ظل هو الآخر قويًّا. فرغم تأميم معظم الشركات الكبيرة ظلت معظم المقاولات تتم من الباطن لصالح القطاع الخاص الكبير وعن طريق الشركات المؤممة نفسها. فعلى سبيل المثال نفذ مقاولو الباطن معظم إنشاءات خطة 1960-1965 الباهظة التكاليف، بلغت 40-50% من جملة استثمارات الخطة[(682)]. وبخصوص أكبر شركة مقاولات في مصرن "المقاولون العرب" فقد ظلت فروعها بالخارج ملكًا لعائلة عثمان بينما أمم فرعها المحلي فقط، مما مكن العائلة المذكورة من الاستفادة من قرار التأميم إلى أقصى حد، فبينما احتكر الفرع المحلي معظم مقاولات الدولة وباعها من الباطن، استفادت الفروع الخارجية من التبادل مع الفرع المحلي. وقد صدر قرار عام 1969 بتأميم قطاع المقاولات ولكنه لم ينفذ أيضًا، حيث إن مقاولي الباطن غير مسجلين في نقابة خاصة ولا يمكن رصد رؤوس أموالهم.**

**كذلك ظل القطاع الخاص يسيطر على 92% من عمليات النقل البري. وقد ظل الاعتماد على هذه الوسيلة في النقل بحيث قدر أن الدولة كانت تخسر عشرات الملايين من الجنيهات سنويًّا بسبب تفضيل النقل بالسيارات على النقل بالسكك الحديدية المملوكة للدولة.**

---

**[(680)] محمود متولي، طريق الرأسمالية المصرية بعد سنة 1961، مجلة "الكاتب"، عدد 139، نقلًا عن وزير التموين، فؤاد مرسي.**

**[(681)] فؤاد مرسي، سيطرة علاقات الإنتاج الرأسمالية - مجلة "الطليعة"، ديسمبر 1975.**

**[(682)] علي صبري، سنوات التحول الاشتراكي، ص 102.**

**أما رأس المال الصناعي فقد أمم معظمه، بل صودر عمليًّا. ومع ذلك ظلت هناك شركات خاصة كبيرة، خاصة في مجال الصناعات الغذائية والمنسوجات:**

**جدول (16)**

**مقارنة بين حجم القطاع الخاص وقطاع الدولة في صناعة المنسوجات للمشاريع الكبيرة (50 عاملًا بأكثر) عام 1966/1965**[683]

| القطاع | عدد العاملين بالألف | الإنتاج بالمليون جنيه | الأجور السنوية بالمليون جنيه |
|---|---|---|---|
| قطاع الدولة | 437.437 | 250.693 | 83.550 |
| القطاع الخاص | 42.198 | 15.219 | 7.906 |

**كذلك ظل عدد كبير من الورش والمصانع الصغيرة مملوكًا لكبار رجال الأعمال. فمن الظواهر الشائعة في مصر أن يملك رجل أعمال واحد عديدًا من المشاريع الصغيرة.**

**وقد تمتع رجال الأعمال في مصر الناصرية بنظام ضريبي شديد التهاون، فظل إعفاء زراعة الحدائق وتجارة الماشية من الضرائب، وكذلك المدارس الخاصة، وجراجات السيارات، إلخ. ولم تزد ضرائب الأعمال سنويًّا على 2 مليون جنيه، رغم نصوص قانون الضرائب التصاعدية، بينما تحملت الطبقات العاملة معظم الضرائب المباشرة، وضمنها ضرائب دخول الأفراد التي بلغت 325 مليون جنيه عام 1970، كما بلغت ضريبة التمغة 30 مليونًا، هذا بالإضافة للضرائب غير المباشرة. كما تحملت شركات الدولة معظم ضريبة الإيراد.**

**وفي الحقيقة لم تمنع الضربات التي وجهتها الناصرية لرجال الأعمال لامتصاص الآثار السياسية للتناقضات الاجتماعية نمو القطاع الخاص من جديد. وقد اتسع نشاط القطاع الخاص بشدة بعد حركة التأميمات في مجالات الوساطة والتهريب وكافة الأنشطة غير المنتجة للقيمة المضافة. إذ وجهت الناصرية ضرباتها إلى رجال الأعمال وملاك الأراضي في سياق عملية متكاملة لامتصاص الصراع الاجتماعي، لأغراض سياسية طويلة المدى ولأغراض اقتصادية قصيرة المدى. ولذلك جاءت تلك الضربات محدودة بمحدودية الغرض منها، فظلت محصورة داخل إطار الإصلاح الذي لا يكون عادة في مثل هذه الحالة متسقًا مع نفسه أو مع وضع المجتمع بوجه عام، ولذلك لا يدشن عملية تنموية على صعيد المجتمع. لهذا كله لم تكن ضربات الناصرية لرجال الأعمال كاملة ولا متسقة مع الشعارات الرسمية التي رفعت بهذه المناسبات.**

---

[683] بوجو سلوجازنسكي، حكومة جمهورية مصر العربية وسياستها إزاء القطاع الصناعي الخاص، مجلة "آفاق عربية" العراقية، عدد 24 كانون الأول، 1975.

فبالنسبة لقطاع الصناعة مثلًا، لا يسع المرء إلا أن يتذكر تعبير كوهاشيرو تاكاهاشي[684] الذي وصف المصانع الضخمة السابقة على الثورة الصناعية في إنجلترا بأنها *عقدة* في رأس المال التجاري. ففي تلك الفترة كان رأس المال التجاري يسيطر على رأس المال الصناعي، أما في المجتمع الرأسمالي فالعكس صحيح، حيث يسيطر رأس المال الصناعي على رأس المال التجاري، وكان انتصار رأس المال الصناعي هو الانتصار النهائي للرأسمالية. أما في مصر المتخلفة، فقد كان الطابع التجاري للصناعة بيّنًا منذ ما قبل الانقلاب، إذ لم يعمل رجال الصناعة على تطوير صناعاتهم تكنولوجيا على نحو فعّال، بل ظلت راكدة في ظل حماية جمركية مرتفعة وتحقق أرباحًا عالية لا يعاد استثمار معظمها في إعادة الإنتاج، بل توجه أساسًا إلى مجال التداول. ومع التأميم، تعمقت هذه الظاهرة، إذ أصبح القطاع المؤمم بمثابة البقرة الحلوب لرجال الأعمال الوسطاء في معظمهم الذين اندمجوا بالتدريج مع كبار رجال الدولة. وبذلك أزيلت تلك الغشاوة الرقيقة التي كانت تفصل الصناعة عن رأس المال التجاري وتوحي بوجود كتلة متميزة من الرأسمالية الصناعية بحق. إذ أصبح كبار رجال الدولة ورجال الأعمال لصوصًا مباشرين لشركات الدولة، وبات قطاع الصناعة الذي كان يعتمد قبل تأميمه على نفسه في التمويل، معتمدًا على الدولة وبنوكها ماليًّا، وتزايدت ديونه سنة بعد أخرى، خصوصًا بعد فشل خطة 1960-1965.

وإن تأميم معظم قطاع الصناعة الكبيرة، التي أصبحت ملكًا للدولة، ليذكِّر المرء، بجانب كل ما سبق، بالمشاغل الملكية[685] التي أنشأها التجار في إنجلترا قبل الثورة الصناعية متحالفين مع الدولة. وقد تضمن قطاع الدولة في مصر الناصرية نفس المحتوى تقريبًا، إلا أن الإنتاج هنا كان يتم بجدية أقل. فالتجار والسماسرة هنا لم يمتلكوا أسهم قطاع الدولة بشكل رسمي وفردي، ولذلك لم يكن لهم دور مباشر في الإشراف على نشاطه، وتركوا للدولة -أو بالأحرى أخذت الدولة لنفسها- هذا الدور. ولكن المناصب البيروقراطية كانت تتحول إلى المعقل الأساسي لرجال الأعمال الجدد ذوي الأصل البيروقراطي. ولذلك بالضبط لم تستطع هذه البيروقراطية أن تصون تلك البقرة الحلوب طويلًا.

ورغم الضربات المتتالية لرجال الأعمال، لا يمكن القول بأن الرأسمالية الكبيرة قد صفيت. ومن الاستعراض السابق يتضح أن القطاع الخاص الكبير قد ظل قويًّا، وقد بلغت حصة القطاع الخاص ككل في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي النسب التالية من الإنتاج عام 1966:

- الزراعة 92%

- صناعة استخراجية 12%

---

[684] موريس دوب، بول سويزي، وآخرون، الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، ص 128.

[685] نفس الموضع.

- صناعة تحويلية 40%

- طاقة — 

- تجارة داخلية 86%

- بنوك وتأمين —

- مواصلات 48%

- صحة 25%

- خدمات شخصية 78%

- تجارة الجملة 100% تقريبًا

- عمليات التصدير 25%

- نسبة كبيرة من النقل البري بلغت 92% من هذا القطاع عدا السكك الحديدية.

هذا بخلاف مقاولات الباطن وتجارة الخردة وأعمال السمسرة وزراعة الحدائق وتربية الماشية وتجارتها، واستمرار وجود مكاتب الاستيراد، بشكل غير قانوني، وغيرها. وفي الواقع ظل القطاع الخاص الكبير يلعب دورًا فعالًا في إنتاج الفائض وتوزيعه. وقد دفعت الدولة القطاع الخاص دفعًا نحو الأنشطة غير المنتجة للقيمة المضافة، نتيجة لسياساتها الإصلاحية. وقد بلغ نصيب القطاع الخاص عمومًا من الدخل القومي 60% عام 1963/1962. وتعتمد هذه الأرقام على المعطيات الرسمية دون حساب حجم السوق السوداء والصناعة السوداء وأرباح مقاولي الأنفار والسماسرة ومقاولي الباطن، إلخ[686].

وطوال الخمسينات كانت سطوة رأس المال الكبير الخاص بلا غبار، ولم يثر الجدل حول مدى وجوده إلا إجراءات يوليو 1961 وما بعدها حتى 1964، أي 3-4 سنوات عانى فيها رجال الصناعة بالذات من تدخل الدولة وتأميمها للشركات[687]. إلا أن رأس المال الخاص لم يُصف، بل وبدأ الحديث بسرعة عن الطبقة الجديدة. وكان اضطرار الحكومة إلى إجراء إصلاح زراعي جديد في 1969 نتيجة لنمو نفوذ القطاع الخاص

---

[686] المعلومات السابقة من مراجع مختلفة، منها أنور عبد الملك، المرجع السابق، ص 350، نقلًا عن الأهرام، 30 يونيو 1962. كذلك بيلياييف & بريماكوف، المرجع السابق، ص 204.

[687] عاد رأس المال الصناعي الخاص يتنامى من جديد منذ 1964/1963 بمعدل أعلى من معدل النمو الصناعي العام في قطاعات عدة.

انظر غالي شكري، الثورة المضادة في مصر، ص ص 40-41.

**وبداية تذمر الفلاحين من جديد. وإلى حد ما تُعد تسهيلات الدولة التي منحتها لرجال الأعمال في 1965-1967، ثم بعد الهزيمة بمثابة استجابة لضغط رأس المال الخاص مباشرة، بل ومن خلال نفوذه القوي في جهاز الدولة نفسه.**

**ويمكن إيجاز هذه المسألة كالآتي:**

**1. لم يتمخض ضرب رجال الأعمال وكبار الملاك عن تصفية الطبقة المسيطرة، بل وجهت ضربات لبعض أجنحتها وأفرادها، في سياق دفع نمو التخلف بدون رأس المال الأجنبي الخاص، وفي ظل اغتراب الطبقة المسيطرة عن جهاز دولتها.**

**2. إن قطاعًا معينًا قد تلقى الجانب الأكبر من الضربة: الأرستقراطية الزراعية ورجال الصناعة، أما أغنياء الريف والتجارة ومقاولو من الباطن فقد حققوا ككل نموًّا هائلًا.**

**3. إن القطاع الخاص قد امتص هذه الضربة بسرعة، وراح يستعيد قوته بعد سنوات قليلة، ومنذ نهاية عمليات التأميم لدرجة أن الناصرية لم تستطع أن تقوم بعمليات تأميم جديدة، باستثناء الإصلاح الزراعي في 1969.**

**4. راح القطاع المؤمم يعمل بآليات لا تتسق مع اقتصاد السوق إلى حد ما، كما أن تغيرًا هامًّا قد حدث، وهو أنه قد أصبح مصدرًا هامًّا مباشرًا للفائض بالنسبة للتجار والسماسرة والبيروقراطيين وكبار ملاك الأراضي، إلخ، أي للأجنحة غيرالمنتجة من الطبقة المسيطرة، مما وضع أساسًا قويًّا لتوجه طفيلي للاقتصاد غير مسبوق في مصر الحديثة. فقد قضت الناصرية على كتلة رجال الأعمال الصناعيين، مفسحة الطريق أمام الأجنحة الأشد طفيلية، دون أن تقدم بديلًا أكثر تطورًا. ورغم أنها حققت -بصعوبة شديدة- خطوة على طريق نمو التخلف إلا أنها وضعت مزيدًا من العثرات على هذا الطريق نفسه، مما حجم هذا النمو إلى حد كبير.**

**لقد كانت الاشتراكية الناصرية فريدة من نوعها، فقطاع الدولة كان يعمل لصالح القطاع الخاص أساسًا، وإن كان قد قدم خدمات رخيصة للجماهير أو باع منتجاته بأسعار مخفضة، فقد كانت محصلة عمله ككل تخدم النظام القائم الذي يحكمه *من أسفل* رجال الأعمال وكبار الملاك. وإن وجود سلطة بونابرتية يؤكد ولا ينفي هذه الحقيقة، وقد سبق تحليل دور الدولة في الفترة الناصرية على كافة الأصعدة، وقد اتضح أنه قد خدم في النهاية المصالح الأبعد مدى لنفس النظام الاجتماعي.**

**<u>الخلاصة:</u>**

**لم تكن السلطة الناصرية تتخذ شكل حكومة عمال ولا حكومة برجوازية تقليدية. كما لم يكن الحكم العسكري مجرد أداة للغرب، إذ لم يكن الضباط حكومة عميلة بالمعنى المفهوم. وفي الولقع اتخذت الناصرية *شكل* حكومة فوق طبقية، مع كل الطبقات وضدها في نفس**

الوقت، فالكل قد شارك في الحكم شكليًّا، ولكن لم يسمح لأحد أن ينطق بالكلمة الأخيرة إلا للنخبة الحاكمة بشكل مباشر.

لم تصل النخبة الحاكمة برغم التأميمات والصدامات العديدة مع رجال الأعمال في خصومتها مع هذه الطبقة إلى النهاية، وكانت الفئة الوحيدة التي نالت الضربة القاضية هي الأرستقراطية الزراعية وعلى رأسها العائلة المالكة. والمفهوم أن الأخيرة كانت هي كبش الفداء المناسب تمامًا للنظام ككل كما أجمعت كل التيارات والاتجاهات والدوائر ذات الشأن وقتها. وبالرغم من المنح التي قدمت لعمال الصناعة والإنتليجينسيا لم تكن الناصرية أبدًا ممثلةً لهم، فالعطايا قد رافقها أيضًا قمع شديد. ولقد قهر الفلاحون وسحق عمال الزراعة بدون تقديم رشاوى ذات بال بفضل ضعفهم السياسي. أما الفئات التي استفادت بشكل فعال فكانت المقاولون والسماسرة وكبار التجار وأغنياء الريف، وفوق الجميع البيروقراطية العليا.

وقد حصلت النخبة الناصرية لنفسها على *حمايات*[688] ضخمة بحيث أصبحت جد متميزة ومتعالية للغاية على المجتمع كله.

على أساس ما سبق يمكن تحديد أن الناصرية قد تشكلت من نخبة من كبار رجال الدولة ذات وظيفة فريدة: أداة للطبقة المسيطرة، لأنها لم تُصفِّها ولم تقض على سيطرتها من أسفل، ولكن أداة متمردة. وهذه هي بالضبط ماهية الناصرية.

# القسم الثالث

## حقيقة الناصرية

**الوعي شيء يجب أن يكتسبه العالم شاء أم أبى**

كارل ماركس

---

(688) الحمايات في الأصل كانت إتاوات تفرضها فرق الانكشارية في العصر العثماني على التجار والحرفيين مقابل حمايتهم من الفرق الأخرى.

**تم البدء بدراسة الناصرية بتحليل تكوّن الحكومة الناصرية خلال الفترة من يوليو 1952 حتى مارس 1954. وهذه تمثل الناصرية في لحظة وجودها، أول لحظات تكونها المنطقي. ولكن هذه المرحلة من التحليل لم تتوقف، فتم الانتقال إلى بنية النظام الناصري نفسه، والذي هو بمثابة الناصرية كماهيّة، والتي تبلورت تمامًا في الفصل السابق. وهنا يُستكمل التحليل بتناول مفهوم الناصرية، أو الناصرية في حقيقتها النهائية.**

**وقد تبين حتى الآن أن الناصرية لم تتجاوز على صعيد الواقع النظام الاجتماعي المتخلف & التابع، أما على صعيد الفكر فقدمت نفسها في صورة ثورية. وهذا التناقض بين المحتوى والشكل والمتضمن أيضًا في الفكر الناصري ذاته، هو في الحقيقة تناقض يتضمن الوحدة، فالناصرية هي في النهاية شيء واحد، ومعرفتها الحقيقية هي معرفة هذه الوحدة بالذات. فهي لم تكن مجرد حكومة، بل كانت أيضًا خطًا سياسيًّا عامًّا. ولكن هذا الأخير مورس تحت شعارات مناقضة له، وقد حُلل سر هذا التناقض من قبل. والآن يمكن استكمال هذا التحليل للجوهر نفسه ومن ثم الانتقال إلى تحليل مفهوم الناصرية، الناصرية في أكثر لحظاتها عينية ووضوحًا، كيف تحركت لصالح النظام من خلال مصالحها الخاصة. فانقلاب 1952 وسياسات حكومته المختلفة وكافة مواقفها إزاء الظروف المختلفة، وطريقتها في التعبير عن نفسها، كل هذه هي لحظات من كل واحد شامل. فالناصرية لم تكن مجرد ممارسات تعمل من أجل تحقيق أفكار مجردة، كما لم تكن مجرد مجموعة من الحسنات والسيئات، إنما هي *كل*، وفي كل لحظة لم تكن تواجه العالم إلا بصفتها كلًّا واحدًا، وقد تضمن التحليل السابق هذا الكل، والآن جاءت لحظة إبرازه على نحو صريح.**

**ومفهوم الناصرية ليس هو فكرتها عن نفسها، فقد تبين أن الأيديولوجيا الناصرية لم تكن بوجه عام سوى شعارات اتخذت شكلًا ديماجوجيًّا، اتضح في تطبيقها أنها كانت تتخذ داخل الثورة المضادة *شكل* الثورة أو على أحسن الفروض شكل الحل الوسط بين الثورة والثورة المضادة. ولذلك سيتم التعرف على مفهومها الحقيقي كما كان موجودًا على نحو موضوعي.**

**ومعرفة حقيقة الناصرية تبدأ بالإجابة على هذا السؤال: من هم الناصريون؟**

**ومنذ البداية نظر الضباط إلى جهاز الدولة كغنيمتهم الخاصة وقد بذلوا أقصى جهدهم للاحتفاظ به لأنفسهم. وفي سياساتهم ساروا يمينًا أو يسارًا في إطار المحافظة على سلطتهم. والآن سيتم تحليل كيف حققوا وجودهم بشكل نهائي داخل الجهاز المذكور، وعلاقة ذلك بالنظام الاجتماعي الذي حافظوا عليه، أي تحليل الناصرية تحليلًا نهائيًّا.**

## 1. النخبة الناصرية:

بعد الانقلاب مباشرة راحت هيمنة الضباط تزداد داخل السلطة. وكانت النواة من "الضباط الأحرار" هي التي تحكم سيطرتها، وهي الجناح الذي كان أكثر تشددًا تجاه مسألة عودة الجيش إلى ثكناته، وكانوا يسعون إلى قيام سلطة كلية الجبروت، غير تابعة لأي قوة اجتماعية، وهي العناصر التي كان يقودها جمال عبد الناصر. وهذا ما ينفيه جل الناصريين، فجمال -حسب زعمهم- كان من أنصار الديموقراطية هو وخالد محيي الدين ويوسف صديق. إلا أن ما يفوتهم أن أول ما كان يجب أن يفعله إن كان مع الديموقراطية أن يطالب بعقد انتخابات حرة وعودة الجيش إلى ثكناته بعد إعلان الجمهورية، وكان عليه أن يوافق على مسودة دستور 1954 بدلًا من إلقائها في صندوق القمامة كما أُشير من قبل.

وانضم إلى النواة المذكورة عدد كبير من ضباط الجيش الآخرين وضباط الشرطة والمخابرات، ثم ضباط متعلمون، أو الإنتليجينسيا العسكرية، وموظفون حكوميون، ثم انضمت فيما بعد عناصر عمالية وكثير من المثقفين. كما تقرب من النخبة الجديدة بعض رجال الأعمال وملاك الأراضي أو انضموا إليها وعرفوا باسم الرأسمالية الوطنية، أحد مكونات تحالف قوى الشعب العاملة بحسب الميثاق. ومنذ انتصر عبد الناصر على نجيب في مارس 1954 راحت الزمرة الناصرية تنمو وتحاول تنظيم نفسها بتوزيع أفرادها داخل جهاز الدولة وتنظيم مصالحهم معًا وعقد اتفاقات وحلول وسط بينهم، بالإضافة طبعًا إلى إقامة تنظيمها السياسي الخاص.

وفي البداية قام "الضباط الأحرار" بقيادة جمال عبد الناصر بتحقيق سيطرتهم الكاملة على السلطة بينما راحوا يصفّون مختلف القوى السياسية. وفي سياق هذا تم استبعاد جل الضباط من أبناء العائلات الغنية، والضباط الديمُقراطيين، أنصار محمد نجيب وقادة المدفعية وغيرهم. تكونت إذن الزمرة الحاكمة بعد الانقلاب من تنظيم "الضباط الأحرار" أساسًا، ثم تم استقطاب آخرين بعد حل التنظيم[689]. أما المعيار الذي تم على أساسه انضمام الأفراد إلى النواة البونابرتية فكان هو إخلاص هؤلاء للنظام السياسي الجديد: البونابرتية. فالإخلاص لجهاز الدولة في حد ذاته ولجبروته وتسلطه كان هو العامل الأول والأهم في ترشيح عناصر جديدة، شرط أن تكون النخبة الجديدة في حاجة إلى هذه العناصر. ومن هنا استند الانتقاء المباشر إلى *الثقة* المتبادلة بين النخبة ومريديها. أما توزيع الأعضاء الجدد داخل الزمرة البونابرتية-الناصرية فكان يتم وفقًا لموازين القوى داخل النخبة ولدرجة الثقة الممنوحة. وعلى سبيل المثال تمت في البداية ترقية الصاغ عبد الحكيم عامر إلى رتبة اللواء وعيِّن قائدًا للجيش، وهو أمر غير مستساغ في جيش تحكمه قواعد صارمة في الترقيات، مما أدى إلى اضطراب نظام الأقدمية في الجيش وأثار استياءً مكتومًا[690]. كما تسلل بعض صغار الضباط إلى مواقع حساسة في الدولة بفضل العلاقة الخاصة مع القيادة، فأصبح لبعض صغار الضباط نفوذ على كبارهم. فالولاء

[689] حمروش، قصة ثورة 23 يوليو (2)، ص ص 143-144.

[690] انظر أحمد حمروش، المرجع السابق (2)، ص ص 148-150.

**للقيادة أو للطرف الأقوى داخل النخبة كان يضمن نفوذًا أكبر. كما أصبح الحصول على ثقة القيادة بتأكيد الولاء لها هو الأسلوب المتبع لتحقيق مصالح أعضاء النخبة، خاصة الضباط وكبار رجال الدولة. وامتد هذا النهج إلى كافة مؤسسات الدولة وشركاتها. وكان تأكيد الولاء يتم بمختلف الأساليب، ابتداء من تأييد كافة قرارات وتصرفات القادة حتى كتابة التقارير السرية ضد الآخرين، إلى الولاء الشخصي الكامل للرؤوس القوية داخل النخبة.**

**وقد انتهت هذه العملية باستقلال بيروقراطية الدولة عن الطبقة المسيطرة، أي إقامة الحكم البونابرتي في طبعته الناصرية.**

**من الواضح الآن أن الناصرية في بداية وجودها "المنطقي" كانت مجرد فكرة في أذهان أعضاء "الضباط الأحرار". وقد صارت فئة خاصة على أساس الانتماء إلى هذه الفكرة. هكذا كان يبدو أن الفكرة هي التي تصنع الواقع. والحقيقة أن هذه الفكرة نفسها كانت نتاجًا للواقع بأكثر من معنى: فبطريقة ما انبثقت فكرة البونابرتية لدى الضباط، وإن كانت هذه قد اتخذت صيغة تناسب وعيهم وثقافتهم، بعد أن استولوا على السلطة بالفعل، وبفضل نجاحهم في مصادرة جهاز الدولة لحسابهم الخاص. ومن جهة أخرى قرر الضباط، الراغبون مثل كل البشر في تحقيق مكانة أفضل، أن يستولوا على السلطة أصلًا ويعيدوا بناء النظام بأنفسهم، لأن موازين القوى السياسية قد شكلت أرضية مناسبة لانبثاق هذه الفكرة، أو لهذه الإمكانية. وقد طرح الضباط أنفسهم كمنقذين لكل فئات المجتمع، لأن هذا كان ينقلهم لوضع أفضل لهم من الناحية الاجتماعية. ومن زاوية ثالثة أيد البعض من "أهل الثقة" فكرة البونابرتية لأنها اتفقت مع مصالحهم الخاصة. وأخيرًا انضم إلى النخبة الناصرية قلة من الأفراد على أساس الاقتناع الفكري المحض *بالشعارات* التي رفعتها السلطة الجديدة، ومن منطلق الرغبة في إعادة بناء البلاد، وجل هؤلاء من بعض المثقفين الذين انضموا للنخبة بعد تبلور الناصرية بالفعل.**

**وكان وضع الضباط داخل النخبة ممتازًا، وقد حصلوا على أهم المراكز المرموقة، وكانت لهم الغلبة في المؤسسات العامة، وذلك لسببين:**

*** العلاقة القوية بين أفراد النواة الناصرية من "مجلس قيادة الثورة" و"الضباط الأحرار" ككل وبين باقي الضباط، مما وفر فرصة أكبر لتحقق "الثقة" في كثير من الضباط.**

*** والسبب الثاني يتعلق بالضغط الذي شكله ضباط الجيش على الحكومة، إذ إن كثيرًا من الضباط من خارج تنظيم "الضباط الأحرار" قد شاركوا في الانقلاب ثم في الصراع على السلطة في الفترة ما بين 1952 و1954 وشكلوا قوة ضغط، وإن كانت غير منظمة في شكل سياسي، مما أجبر القيادة على منحهم جزءًا لا بأس به من الكعكة، على الأقل درءًا لخطر انقلاب آخر.**

**أما داخل الزمرة ككل فكان من الطبيعي أن تنشأ تجمعات متباينة من مراكز القوى. فالأصول الاجتماعية متباينة، ومؤسسات الدولة متعددة ولها مصالح متباينة وعلاقات مختلف العناصر بالفئات الاجتماعية متعددة الألوان والدرجات، ودرجات الولاء وعنصر الثقة الشخصية متفاوتة، وتباين طموحات أفراد النخبة، والرغبة في المزيد من الصعود تطلبت الصراع مع الآخرين على اكتساب ثقة القادة أو أحيانًا مواجهة القيادة نفسها. لهذا كله لم تكن النخبة الناصرية فئة منسجمة، فتشكلت في جماعات صغيرة تمايزت وجهات نظرها تجاه مختلف القضايا، وتصارعت على المناصب والمكانة والمغانم بشتى الحجج ولجأ بعضها إلى العمل من أجل مصلحته الخاصة ولو على حساب مصالح النخبة ككل. وقد تطلب الحفاظ بقدر الإمكان على تماسك الزمرة من قبل القيادة القيام بانقلابات صغيرة من حين لآخر، بهدف حفظ التوازن بين مختلف مراكز القوى: ضربات صغيرة لكل من اليمين واليسار الناصريين، وكذلك العناصر المفرطة في انتهازيتها. وتميز جو العلاقات داخل النخبة بروح التآمر وبالدسائس والانقلابات الصغيرة داخل مراكز القوى وضد بعضها البعض.**

**وقد شكلت الزمرة *فئة مغلقة مصطنعة Caste*. فالبيروقراطية الناصرية لم تتمتع سوى بوجود روابط منفعية بين أفرادها، ولم تتميز عن القوى الاجتماعية الأخرى إلا بوظيفتها الاجتماعية الفريدة والطفيلية بشكل خاص. إنها تشبه *المماليك* من زاوية معينة: مجموعة من العسكريين المحترفين من حراس وخدام الطبقة المسيطرة ونظامها، والملك على وجه أخص، من خارج الطبقات احتكرت السلطة بالقوة مقابل جعلات ضخمة، وهي لم تنتم لا إلى أسرة ولا سلالة معينة. ولم تكن البيروقراطية الناصرية مجرد جهاز إدارة، فرجل الدولة الكبير لم يعد مجرد إداري، بل صار أيضًا يمارس وظيفة اجتماعية تتعلق بالتقسيم الاجتماعي للعمل. فلم يعد يستطيع أي شخص يتعلم فن الإدارة أن يصبح رجل دولة كبير، بل صار شرطًا للانخراط وسط النخبة البيروقراطية أن يؤمن بالحكم البونابرتي ويقدم له الولاء ويكون قادرًا على خدمته. ولم تعد الترقيات داخل صفوف كبار رجال الدولة تتم وفقًا للكفاءة والولاء للنظام الاجتماعي فقط، بل أصبح من الضروري أن يكون هناك ولاء *للنخبة* ذاتها، بل باتت هذه الأخيرة هي التي تقرر من ينضم إليها من المرشحين. أي أن النخبة البيروقراطية أصبحت تعين نفسها بنفسها، *وفي هذا تشبه المماليك أيضًا*. ولم تعد النخبة تشمل فقط رجال الإدارة العليا، بل شملت أيضًا كبار العسكريين وإداريي مؤسسات الدولة الاقتصادية وقيادات التنظيم السياسي الرسمي وبعض الصحفيين والمفكرين الرسميين. إذن صارت هناك فئة مغلقة بالفعل وليس مجرد نخبة تحتكر خبرة إدارة الدولة، إذ لم يكن الناصريون مجرد تكنوقراط كما يحلو للبعض تسميتهم، بل صار معيار الكفاءة المهنية لضم أفراد جدد إلى النخبة معيارًا ثانويًا، فالكفاءة التي باتت مطلوبة أكثر هي القدرة على ترسيخ البونابرتية. ومما له دلالة أن الغالبية العظمى من العناصر التي هللت للشعارات المعادية للشيوعية في البداية طبلت بعد ذلك للاشتراكية الناصرية، كما انضمت لهيئة التحرير فالاتحاد القومي فالاتحاد الاشتراكي. وهي نفسها هاجمت الاشتراكية الناصرية فيما بعد. وقد رحبت بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي ثم هاجمته. باختصار كان ولاء البيروقراطي لفئته الاجتماعية فقط ولم**

يتمسك أبدًا بمبدأ أو عقيدة، باستثناء قلة نادرة، بينما كان يعارض البيروقراطية فقط إذا تحول إلى رجل أعمال وتجاوزت مصالحه النظام الناصري.

وإذا كان الولاء للنخبة البونابرتية-الناصرية قد صار معيار، أو منطق عملية إعادة تشكل تلك النخبة، فإلى أي قوة استندت هذه؟

حين استولى الضباط على السلطة أصبح من الممكن لهم أن يحققوا لأنفسم طموحات كبيرة. وبإعلان حكمهم أقيم نظام سياسي جديد: الجمهورية الناصرية، وقد تكونت قيادتهم بشكل ناجز خلال الفترة من يوليو 1952 حتى مارس 1954. وقد اختير القادة الأكثر رغبة وقدرة على ممارسة الحكم البونابرتي، أي حكم البيروقراطية العليا باسم النظام الاجتماعي، ولكن بواسطة كبار رجال الدولة الجدد أنفسهم. ومن هذه اللحظة بات ضم عناصر جديدة يخضع لمدى الحاجة إليها ومدى استعدادها للاندماج في هذا النظام الجديد. وفي ظل هذه الظروف لم يكن من الممكن وضع قواعد رسمية واضحة ومباشرة لانضمام الأفراد إلى النخبة الجديدة، فكانت ثقة القيادة الناصرية، هي المقياس الجوهري. إذن على أساس التوازن السياسي برز دور نواة صغيرة للغاية، قيادة، وبواسطة القيادة تم تشكيل النخبة ككل من أعلى إلى أسفل، بنفس المنطق الذي فرضته على المجتمع ككل.

ومنذ البداية أخذ أفراد النخبة من الضباط ينتشرون في المواقع الهامة في جهاز الدولة[691]. فالضباط الموالون حصلوا على أعلى المناصب في الجيش، كما تم تعيين بعض ضباط الجيش الموالين في مختلف أجهزة الأمن. كما كان من السهل أن يعلن ضباط الأمن ولاءهم للسلطة الجديدة وأن ينتشر بعضهم في مواقع مدنية هامة. وقد تحول 500 ضابط إلى مناصب عليا بالدولة خلال الفترة من 1952 إلى 1964[692]. كذلك زحفت العناصر الموالية إلى كافة أجهزة الإعلام: الإذاعة والصحف الجديدة ودور النشر والترجمة والسينما والمسرح. كما تم تأميم الصحف عام 1960 وإلحاقها بـ"الاتحاد القومي"، وأُنشئت وزارة الثقافة عام 1957 برئاسة ضابط، بل ووضع مرفق النقل العام تحت إشراف المباحث الجنائية العسكرية عام 1964. كذلك زحف الضباط الناصريون إلى اتحادات كرة القدم والفروسية والتنس والسباحة. فأصبح عبد الحكيم عامر رئيسًا لاتحاد كرة القدم، وحسين الشافعي رئيسًا لاتحاد الفروسية، وعلي صبري رئيسًا لاتحاد السباحة، ومجدي حسنين رئيسًا لاتحاد التنس، وعلي شفيق رئيسًا لاتحاد الملاكمة، إلخ. كما عُيِّن عدد من الضباط في منصب السفير كما ذُكر آنفًا، فخلال الفترة من 1952 حتى 1962 زاد عدد السفراء العسكريين من اثنين فقط إلى عشرات، بل في 1962 صار كل السفراء المصريين في أوروبا من الضباط عدا ثلاثة فقط. وقد بلغ عدد الضباط في المناصب الكبرى بوزارة الخارجية عمومًا عام 1962 72 من 100 منصب[693]. كذلك

---

[691] تناول أحمد حمروش هذه البداية بشيء من التفصيل، قصة ثورة 23 يوليو (2)، ص ص 138-139.

[692] أنور عبد الملك، المرجع السابق، ص 21.

[693] حمروش، مجتمع عبد الناصر، ص 133.

في شركات الدولة تم طرد معظم المديرين القدامى وعُيّن كثير من الضباط الناصريين في مجالس إداراتها، بالإضافة إلى عناصر مدنية موالية. كما احتكر الناصريون النقابات والجمعيات الثقافية بحيث كان الولاء هو المعيار الذي يفوق غالبًا معيار الكفاءة المهنية في كل هذه المواقع. وبخصوص الوضع الخاص للضباط لم تزد نسبة الضباط من الكوادر الجامعية بالدولة عن 1% عام 1964، إلا أنهم تمركزوا في مواقع معينة: رئاسة الجمهورية (20%)، وزارة الداخلية (83.67%)، وزارة الخارجية (9.31%)، كما احتلوا منصب المحافظ في 22 من 26 محافظة، 6 من 11 من رئاسة المؤسسات العامة. ولم يكن عددهم أو نسبتهم كبيرة في القطاعات التي تتطلب مهارات تكنيكية معينة مثل البنوك والشركات الصناعية[694]. بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء وحدات عسكرية قبل 1952 واستمرت إلى ما بعد حرب 1967، مختصة بأعمال مدنية عديدة، منها مراقبة الإسكان، الأسماك، الطيور، المخدرات، الجمارك، التموين، السواحل، ووحدات للزراعة تمتلك 150 ألف فدان، والشرطة الجانئية العسكرية[695].

وقد تشكلت الفئة المغلقة الناصرية غير متماهية، فوجدت مستويات متعددة وكذلك شلل وكتل متباينة المصالح. وكانت المجموعات الأهم والأقوى هم رجال المخابرات والجيش والأمن، ثم قادة التنظيم السياسي والنقابات والأجهزة الاقتصادية الكبرى، وفي الذيل يأتي مديرو الشركات الحكومية. فحتى داخل النخبة كانت السياسة فوق الاقتصاد، فلم تكن السلطة السياسية تعبر عن مصالح رجال الشركات الحكومية كما ذهب بعض المحللين، بل كان هؤلاء مجرد ذيول للجسم الرئيسي للنخبة الناصرية ولم يكن لهم من النفوذ ما يؤهلهم لفرض وجهات نظرهم. لكن لعبت هذه الفئة الضعيفة سياسيًّا داخل النخبة، رجال الشركات، دورًا كبيرًا في تفكيك النخبة ككل، من خلال استغلال قطاع الدولة الاقتصادي الضخم بالاشتراك مع القطاع الخاص، وتحول الكثير منهم إلى مليونيرات وأصحاب مشاريع، بينما لم يحقق ذلك أقوى أفراد النخبة أنفسهم وعلى رأسهم عبد الناصر نفسه ومعظم كبار رجال الجيش والأمن.

وهذا من مكر التاريخ.

***************************

## 2. النهب البيروقراطي والفساد:

إذا كانت الزمرة الناصرية البيروقراطية قد أعلنت حكمها أعلى الأحكام وقررت أن تقوم بدور الوكيل عن الطبقة المسيطرة، فقد كان من الطبيعي أن تكون هذه الوكالة مدفوعة الثمن. فالتحول من موقع الخادم المطيع إلى موقع الخادم المتمرد كان لابد أن يؤتي للبيروقراطية ثمارًا. فبدلًا من الأجر العادي تطلع البيروقراطيون إلى جُعْلٍ خاص،

---

(694) Hrair Dekmejian: Egypt under Nassir, pp. 220-222

(695) الفريق أول محمد فوزي في حوار صحفي بعد خروجه من السجن عام 1974 أذاعته قناة Nasser .

**وبفضل تمردهم حصلوا بالقوة على جهاز الدولة خالصًا. ولم يكن الناصريون مجرد فاعلي خير، فلأنهم بشر، ولا يستندون مباشرة إلى شيء سوى سيطرتهم على جهاز الدولة، تمثلت مصالحهم الخاصة فيما يمكن الحصول عليه بواسطة هذا الجهاز.**

**وكان الحصول على المكانة والسطوة والنفوذ ضمن أهم مكاسب الناصريين، خاصة كبار القادة. ويضاف بالطبع المكاسب المادية والمزايا التي حصل عليها أفراد الزمرة.**

**ويمكن استعراض أهم أشكال مكاسب أفراد النخبة الناصرية وحلفائها في القطاع الخاص فيما يلي:**

**1. زيادة امتيازات كبار رجال الدولة:**

**- بالنسبة لأعضاء "مجلس قيادة الثورة" فقد تقرر منح كل منهم معاشًا شهريًّا قيمته 500 جنيه وخطًّا تليفونيًّا وجواز سفر دبلوماسيًّا. وقد شملت امتيازاتهم استراحات فخمة وفلل وشققًا فاخرة هنا وهناك، بإيجار رمزي أو مجانًا، بجانب التمتع بخدمات متعددة مجانية، واستخدام سيارات فخمة[696]. وقد تم تخفيض المعاشات بعد ذلك، وحتى مرتب محمد نجيب كرئيس تم تخفيضه إلى النصف، من 500 إلى 250 جنيهًا، بالاتفاق معه، لكن حين تولى عبد الناصر الرئاسة أعيد المرتب كما كان بجانب البدلات.**

**وقد تم هدم بيت الرئيس جمال عبد الناصر في منشية البكري وإعادة بنائه على مساحة 13.400 ألف متر مربع منها 1300 متر من المباني من طابقين، بخلاف الاستراحات هنا وهناك.**

**- زيدت امتيازات كبار الضباط بحيث تخطت نسبة زيادة مداخيل أي فئة أخرى[697].**

**فقد تم منح بدلات التمثيل لبعض الرتب لأول مرة كالآتي:**

**الفريق 1350 جنيهًا سنويًّا**

**اللواء 750 جنيهًا سنويًّا**

**العميد 375 جنيهًا سنويًّا**

**- كما زيدت المرتبات والعلاوات لكل الضباط أنواعًا وقيمًا ومعدلًا، وأصبحت هناك علاوة تعليم وعلاوة تشكيل وعلاوة مترجم، إلخ، هذا غير القروض الحكومية التي لا تسترد بالكامل، وبخلاف بدلات السفر. كما أصبحت الترقيات أسرع، وحصل الضباط على**

---

[696] ط. ث. شاكر، المرجع السابق، ص 119.

[697] مابرو، الاقتصاد المصري 1952-1972، ص 341.

حقوق للعضوية في عديد من الأندية، وعلى تسهيلات للسفر إلى الخارج للعلاج. وزيدت بدلات السكن والإقامة، كما حصلوا على تسهيلات بالنسبة لحجز الشقق الفاخرة والسيارات وتقسيط أثمانها. كما تم رفع سن الإحالة للمعاش للرتب الكبيرة[698]. وعن طريق توصيات المشير عامر وغيره من كبار القادة حصل كثير من الضباط وغيرهم من المحاسيب على ما تيسر من شقق الحراسات وغيرها من المزايا.

- كما حصل كبار رجال الدولة على امتيازات أخرى: زيد بدل انتقال وكيل الوزارة إلى 20 جنيهًا ثم إلى 75 جنيهًا شهريًّا. أما وكيل أول الوزراء فقد منح 150 جنيهًا، بالإضافة إلى 150 جنيهًا كبدل تمثيل.

- بعد الانقلاب مباشرة صدر قرار بوقف استخدام سيارات الحكومة، وكان عددها 600 سيارة، ولكن بعد عدة أشهر أعيد استخدامها وارتفع عددها أضعافًا كثيرة، حتى إن استهلاكها السنوي قد بلغ 20 مليون جنيه في أواخر الفترة. كما رفع الحد الأقصى للمرتبات بحيث بلغت النسبة بين الحد الأدنى والأقصى 40/1 حسب تقدير عادل غنيم[699]، و55/1 حسب تقدير ط. ث. شاكر[700]، وصدر قرار في 1961 برفع الحد الأقصى للدخل السنوي لوظيفة المدير من 2500 إلى 5000 جنيه.

- خلال الفترة من 1962 إلى 1967 شهد قطاع الخدمات وقطاع الأعمال، الذي يشتمل على الشركات التي تملك الدولة على الأقل 51% من رأسمالها، الزيادة الآتية:

زيادة في الوظائف العليا بنسبة 161%.

وزيادة في دخل هذه الوظائف 230%.

وزيادة في الوظائف التخصصية 145%.

وزيادة الوظائف الفنية 128%.

وزيادة الوظائف الإدارية 145%.

- كذلك بلغ عدد المعينين بدرجة المدير العام إلى 1400 شخص[701].

وقد برزت ظاهرة نمو عدد الإداريين وفائض العمالة كثيرًا في قطاع الغزل والنسيج بالذات. فقد ارتفع عدد المديرين والأخصائيين بـ300% بينما زاد عدد العمال المهرة

---

[698] حمروش، المرجع السابق، ص ص 127-128.

[699] مجلة "الطليعة"، فبراير 1968.

[700] ط. ث. شاكر، المرجع السابق، ص 29.

[701] نفس المرجع، ص 26.

والعاديين والفنيين والملاحظين بـ160%، وارتفعت نسبة المديرين والأخصائيين بالنسبة لمجمل العاملين من 1.59% إلى 4%[702].

كما ارتفع عدد المعينين على درجة وزير ارتفاعًا كبيرًا بلغ 700 شخص بعد سقوط الناصرية بقليل، حتى عام 1974[703].

- كما شهدت الفترة الناصرية ظاهرة تعدد المناصب للفرد الواحد بشكل ملفت[704]، فكان من المعتاد أن يحتل فرد واحد عديدًا من المناصب، مثل كمال الدين حسين، عبد الحكيم عامر، لدرجة أنه لا يكون لديه متسع من الوقت لمجرد التفكير فيها جميعًا. وكل منصب خصص له أجر ومزايا خاصة. ومن القضايا التي أثيرت في الخمسينات قيام عدد من أعضاء البرلمان بالعمل في مشروع مديرية التحرير وذلك بالمخالفة للقانون الذي يمنع عضو البرلمان من القيام بعمل آخر في مؤسسات الدولة.

2. بلغت المصروفات المخصصة لقيادات التنظيم السياسي وأعضاء البرلمان ما يلي:

250 جنيهًا شهريًّا بدل طبيعة عمل لأمين المحافظة.

150 جنيهًا شهريًّا بدل طبيعة عمل لأمين القسم.

27 جنيهًا شهريًّا بدل طبيعة عمل لأمين مساعد القسم.

350 جنيهًا شهريًّا بدل طبيعة عمل لأمين عام المحافظة.

165 جنيهًا شهريًّا مصاريف سيارة للأمين والأمين المساعد.

هذا بخلاف بدلات التفرغ[705]. وهي أرقام كبيرة بمقاييس تلك الفترة.

أما عضو البرلمان فحصل على مرتب 75 جنيهًا شهريًّا زيد إلى 125 جنيهًا، بالإضافة إلى أسبقية حجز سيارة نصر بالتقسيط على بقية المواطنين، كما منحوا شققًا سكنية في مباني الدولة بأسبقية خاصة[706].

3. بالإضافة إلى هذه الأشكال المقننة للمزايا، انتشر بشكل فاضح نهب كثير من رجالات الدولة لأموال الشركات والمؤسسات الحكومية[707]:

---

[702] نفس المرجع، ص 119.

[703] مجلة "روز اليوسف"، 1975/7/21.

[704] حمروش، المرجع السابق، ص 123.

[705] صحيفة "الأخبار" المصرية، 1971/5/29.

[706] حمروش، قصة ثورة 23 يوليو (2)، ص 635 من طبعة 1992.

**- الاختلاس المباشر من قبل كبار رجال الدولة والتي حولت عن طريقها ملايين الجنيهات إلى النشاط الخاص. ومن الفضائح الشهيرة اختلاسات وغيرها من أشكال فساد مديرية التحرير التي حما المسؤول عنها رئيس الدولة بنفسه. وطبعًا غيرها الكثير.**

**ومن الآليات الشهيرة للاختلاس ما ذكره اثنان من المتهمين تم اتهامهما باختلاس مبلغ 10770 جنيهًا من مجمع استهلاكي تسلماه لشراء خضر وفواكه. فقدما أمام المحكمة دفاعًا مضمونه أن العمل جرى في المجمعات على أن يحرر الموظف على نفسه إيصالات بالمبالغ التي يتسلمها، على ذمة شراء بضائع معينة، على أن يسترد هذه الإيصالات عند توريد ما يساوي قيمة المبالغ من بضائع. وكان من نتائج ذلك أن الموظف المختلس يستطيع أن يصطنع إيصالات، ويوقع عليها بامضائه، ثم يزعم أنه كان قد حرر هذه الإيصالات بالمبالغ التي تسلمها، وأنه استردها بعد أن ورّد بضائع بقيمتها، ويتخذ من وجود الايصالات تحت يده دليلًا على براءة ذمته[708].**

**وهنا يأتي ذكر قضية اختلاس للمال العام تم أثناء نظرها اغتيال المستشار كامل لطف الله قبل يوم واحد من موعد نظره في القضية، وكان الحكم المتوقع هو سجن أحد رجالات الحكم، وكان القاضي قد رفض الانصياع لأوامر مراكز القوى بالحكم ببراءة المتهم. وقد تم قتله بإلقائه من أعلى فيلته بمصر الجديدة.**

**- كما عمل كثير منهم بالسمسرة بين قطاع الدولة والقطاع الخاص باستغلال المناصب والنفوذ. وضمن الأمثلة قيام رئيس مجلس إدارة شركة من شركات القطاع العام، وكان صهرًا لعلي صبري وقت أن كان رئيسًا للوزراء، بالحصول من أحد كبار التجار على رشوة قدرها 13 ألف جنيه مقابل استعمال نفوذه الفعلي، بحكم صلة المصاهرة التي تربطه برئيس الوزراء، للحصول لهذا التاجر على تنازل عن تراخيص استيراد قيمتها 100 ألف جنيه، بالرغم من تأميم عمليات الاستيراد وحظر القيام بها من جانب القطاع الخاص. وقد صدر الحكم في 29 يونيو سنة 1964 هزيلًا، بإدانة ثلاثة من المتهمين وببراءة الباقين ومنهم صهر رئيس الوزراء[709].**

**كما مورست أشكال أخرى من استغلال المناصب والنفوذ لتسهيل مصالح المحاسيب والأقارب.**

**- التلاعب في الدفاتر الخاصة بالعطاءات والمناقصات والمشتريات والمبيعات بالتنسيق مع القطاع الخاص أو بدونه. مع تزييف الحسابات من مصروفات وميزانيات وموارد**

---

**[707] يكتظ كتاب محمد عبد السلام، النائب العام في فترة الستينات "سنوات عصيبة – ذكريات نائب عام"، مما تم ضبطه رسميًا من وقائع فساد كبرى بالأسماء والتواريخ والتفاصيل ولم يعاقب مرتكبوها رغم علم السلطات العليا.**

**[708] نفس المرجع، الفصل الرابع.**

**[709] نفس المرجع، الفصل الثاني.**

مالية. وقد اعتاد الفاسدون حرق المستندات والوثائق الدالة على حدوث اختلاسات وتلاعبات في ميزانيات المؤسسات المختلفة.

- تزييف ميزانيات الشركات بحيث تظهر وكأنها تحقق أرباحًا بينما تكون خاسرة، وذلك لتبرير صرف الحوافز والمكافآت التي يحصل المديرون على جانبها الأعظم، مع رشوة المحاسبين الذين يزورون الحسابات. وكان الوزراء المختصون يقرون هذا التزييف[710].

- التربح بالتلاعب في بدلات السفر والأجور الإضافية.

- التلاعب بأموال الأوقاف بالسرقة المباشرة وأشكال أخرى تشمل تسليم أموال من الأوقاف الخيرية إلى كبار المسؤولين لصرفها في شئون سياسية تحمل طابع السرية ولا يمكن الإفصاح عنها.

- ومن الأساليب الأخرى لاستغلال قطاع الدولة، استخدام العمالة المدربة في المصانع الخاصة بمديري بعض الشركات بأجور منخفضة مقابل منحهم إجازات طويلة من شركة الدولة. كذلك كان بعض الإداريين يقوم باستخدام مصانع الدولة في بعض العمليات الوسيطة لصناعاتهم الخاصة، وكان هذا أكثر وضوحًا في شركات المقاولات، حيث استخدمت معدات شركات الدولة في الأعمال الخاصة لمقاولي القطاع الخاص.

- تكوين شبكات عصابية حقيقية تشمل كبار موظفين ومقاولين وتجار وموردين ومسؤولين في الاتحاد الاشتراكي وفي المواقع المسماة بالسيادية بالدولة، تقوم بنهب أموال الدولة بأساليب ملتوية ويتم تقسيمها بين أفراد هذه العصابات.

- الاستيلاء على جزء من التبرعات للمجهود الحربي.

- كذلك تم نهب الكثير من أموال أسرة محمد علي ونهب الأموال الموضوعة تحت الحراسة. كما اشترى بعض كبار رجال الدولة بعض المنشآت الموضوعة تحت الحراسة بأسعار بخسة. كذلك استولى بعض كبار الضباط على قصور وفلل تعود للعائلة المالكة المخلوعة.

- مارس عديد من الضباط أشكالًا مختلفة من الفساد. ضمن ذلك أنهم كانوا يحضرون أجهزة منزلية مثل الثلاجات والتليفزيونات وأجهزة التكييف من عدن عن طريق اليمن وينقلونها إلى مصر لبيعها في السوداء. كما قام البعض بتهريب السبائك الذهبية والمجوهرات إلى الخارج.

---

[710] نفس المرجع، الفصل الرابع.

**4. تعامل القطاع الخاص مع قطاع الدولة باعتباره بقرته الحلوب وبالتعاون مع رجال رجال الدولة. ومن أساليب ذلك:**

**- بالتعاون بين رأسماليين وكبار ملاك وأفراد من النخبة الناصرية استطاعوا مراكمة ثروات طائلة على حساب قطاع الدولة ومداخيلها. ولم يقتصر النهب على مؤسسات معينة، بل شمل كل مؤسسات الدولة: الجيش وأجهزة الأمن والأجهزة المدنية، وكذلك التنظيم السياسي والشركات والمؤسسات التابعة للدولة وحتى النوادي الرياضية. فبالإضافة إلى ما قُدم من دعم شبه مباشر للقطاع الخاص الكبير غير المؤمم من قبل الدولة، وخصوصًا كبار ملاك الأراضي، استنزف رجال الدولة ورجال الأعمال وكبار الملاك أموال الدولة وقطاع الدولة بشكل لم يسبق له مثيل.**

**- كان للتجار والسماسرة وكبار ملاك الأراضي والمقاولين، *سواء من داخل أو خارج النخبة* نصيب الأسد من المكاسب. كما أشير، أسندت لمقاولي الباطن أعمال قيمتها 720 مليون جنيه خلال خطة 1960-1965، بمتوسط 144 مليون سنويًا. وقد حققوا أرباحًا فاحشة يعود جزء كبير منها إلى المبالغة في أسعار التكلفة. ويضيف علي *صبري* أنه في العام الثالث للخطة الخمسية زادت تكلفة الإنشاءات عن السنة الأولى بـ25%، ذهب معظمها لمقاولي الباطن[711]، وحسب روايته في مكان آخر، قام مقاولو الباطن بـ80% من أعمال الإنشاءات في الخطة الخمسية[712]. وقد تكرر نفس المشهد طوال العهد الناصري، بحيث حقق المقاولون أرباحًا ضخمة.**

**- وبالإضافة إلى هذه الوسائل، كان يتم الاستيلاء على أموال الدولة المخصصة لدعم السلع، فالدعم لم يوجه فقط لسلع استهلاكية ضرورية، بل وجه أيضًا لسلع تعد ترفيهية بالمقاييس السائدة في مصر خلال تلك الفترة، منها الدقيق الفاخر لصناعة الحلويات، وغيره. وضمن الظواهر الفاضحة وقتها استيلاء التجار بالاتفاق مع مسؤولين حكوميين على السلع الرخيصة من الجمعيات الاستهلاكية الحكومية وبيعها في السوق السوداء لحسابهم.**

**- قام التجار بالوساطة في تبادل منتجات قطاع الدولة، فبلغ حجم عمليات إعادة البيع لهذه المنتجات لشركات أخرى للدولة 200 مليون جنيه في أواسط الستينات[713]. هذا بخلاف عمولات السماسرة والوسطاء بين نفس الشركات وبينها وبين شركات القطاع الخاص.**

---

[711] المرجع السابق، ص 102.

[712] نقلًا عن عادل حسين، عبد الناصر والنظام الاقتصادي، رد على المعارضين والناقدين، مجلة "المستقبل العربي"، عدد 35 يناير 1982، هامش 24.

[713] بيليايف & بريماكوف، المرجع السابق، ص 215.

**- وقد حددت الدولة أسعار بيع السلع المنتجة في شركاتها بينما لم تحدد أسعار المواد الخام المشتراة من القطاع الخاص، باستثناء القليل مثل القطن، مما ساهم في انخفاض معدل الربح الذي يحققه قطاع الدولة لصالح القطاع الخاص.**

**- ومن خلال التعاقدات بين قطاع الدولة الصناعي والقطاع الخاص، كان يتم - بواسطة الرشوة-استخدام منتجات وسيطة رديئة المواصفات من إنتاج القطاع الخاص في مصانع الدولة.**

**- كما انتشرت لعبة أخرى، هي بيع منتجات قطاع الدولة ناقصة الصنع للقطاع الخاص بأسعار مرتفعة، ليتم استكمال تصنيعها وبيعها في السوق السوداء، لأنها في هذه الحالة لا تدرج ضمن حصص إنتاج القطاع الخاص.**

**- كما كان يتم تجاوز القانون الذي يمنع شركات الدولة من التعامل مع تاجر بعينه. وهاك مثالًا ثارت بشأنه ضجة في البرلمان وتشكلت من أجل ذلك لجنة عام 1969، وهو حديد التسليح. فقد اكتشفت تلك اللجنة فضائح كثيرة بهذا الشأن، منها على سبيل المثال حالات تم فيها التعاقد بين شركة الدولة وأشخاص بعينهم من تجار القطاع الخاص مع تسجيل عدد 16 وسيطًا وهميًّا[714].**

**كذلك كان تجار الخردة يحصلون على كثير من منتجات قطاع الدولة كخردة، ليتم بيعها فيما بعد كسلع تامة الصنع[715].**

**- لم تسلم البنوك من استغلال رجال الأعمال، فباستنادهم إلى علاقاتهم بكبار الموظفين، أو لكونهم كبار موظفين، قام المقاولون ممن يمتلكون أراضي بناء خاصة بالاقتراض من البنوك بالضمان الشخصي أو بضمان الأرض، مستخدمين هذه القروض في تمويل عمليات الإنشاءات التي يقومون بها.**

**- وفي مجال التجارة الخارجية، قصرت الدولة حق الاستيراد رسميًّا على نفسها أو أن يتم من خلالها. ولكن لم يتحقق هذا في الواقع. فقد كان يتم بيع تراخيص الاستيراد للقطاع الخاص. فقام رجال أعمال، من خلال مديري شركات الدولة بعقد صفقات خاصة في الخارج، كما استمرت مكاتب التصدير والاستيراد الخاصة في العمل رغم الحظر**

---

**[714] مجلة "الطليعة"، عدد أغسطس، 1973.**

**[715] ذكر ط. ث. شاكر معطيات أخرى حول استغلال تجار الجملة للدولة في العهد الناصري. المرجع السابق، ص ص 126-127.**

**القانوني[716]، كما استمر الأفراد يقومون بأعمال الوكالة للشركات الأجنبية من باطن شركات الدولة التجارية[717].**

**ومن أشكال استيراد السلع المحظور استيرادها التهريب بوسائل مختلفة. وكمجرد مثال بلغت كمية الملابس المهربة عن طريق قطاع غزة فقط 140 طنًّا في الصيف، 400 طنًّا في الشتاء[718]. وضمن المخالفات التي اكتشفتها اللجنة البرلمانية سابقة الذكر عام 1969 ما تعلق بالتجارة الخارجية. إذ اكتُشفت حالات تم فيها الاستيراد بواسطة قطاع الدولة بأسعار أعلى بكثير من أسعار السوق العالمي، مقابل عمولات بلغت في بعض الحالات 40% من قيمة الصفقة نفسها، وكانت العمولات في أغلب الحالات تودع في البنوك الأجنبية في الخارج[719]. ومن الأمثلة الفاضحة ما ذكره النائب العام الأسبق:**
***"وأذكر أنه أثناء أن كنت وكيلًا لوزارة العدل دعيت إلى زيارة مصانع الشركة، ولقد سجلت التحقيقات رقم 115 و 243 و 1966/81 حصر أموال عامة وقائع مذهلة منها أنه أجريت مناقصة عالمية لتوريد قطع رومان بلي، وأسفرت عن وجوب إسناد العملية إلى شركة يابانية تقدمت بأقل الأسعار وتوافرت فيها كل الضمانات، ومع ذلك فقد رأت عصبة من المشرفين على شئون الشركة، وعلى رأسهم مديرها المالي والتجاري، إرساء المناقصة على شركة ألمانية هي شركة 'فاج' وصدر إليها أمر التوريد بسعر يزيد 26000 جنيه عن سعر الشركة اليابانية، وعلى أن يدفع بالعملة الصعبة"*** **[720].**

**- كما كان معظم الإنتاج يوزع بواسطة التجار، فيتسرب جزء كبير من الإنتاج المدعم إلى السوق السوداء، خاصة بالنسبة للملبوسات والمواد الغذائية. وعلى سبيل المثال تصرف القطاع الخاص في 93% من تجارة المنسوجات، أي 120 مليون جنيه. وضمن ما كان يتسرب إلى السوق السوداء حديد التسليح الذي كانت الدولة تبيعه بـ 350 جنيهًا**

---

[716] عبد المغني سعيد، أين يسير الاقتصاد المصري، ص 78. وقدم محمد عبد السلام، النائب العام في الستينات، في مذكراته مثالًا عمليًّا لذلك عام 1964: اتفاق من تحت الطاولة بين رئيس مجلس إدارة شركة من شركات القطاع العام وتاجر كان صهرًا لعلي صبري رئيس الوزراء وقتها. المرجع السابق، الفصل الثاني.

[717] مقالة سعد الدين إبراهيم في مجلة "قضايا فكرية"، الكتاب الرابع، 1986.

[718] بيليايف & بريماكوف، المرجع السابق، ص 216، نقلًا عن مجلة "الطليعة"، يونيو 1966.

[719] مجلة "الطليعة"، عدد أغسطس 1973.

وقد قدمت "الطليعة" في عدد فبراير 1967 ملفًّا كاملًا عن نشاط السوق السوداء في مصر الناصرية، بما في ذلك الدور الخاص لقطاع الدولة كمصدر لأرباح المضاربين وتجار السوق السوداء.

[720] ويضيف المستشار: *"وأذكر أنه أثناء أن كنت وكيلًا لوزارة العدل دعيت إلى زيارة مصانع الشركة، وكان أول ما لفت نظري أن أجزاء السيارات كانت مشونة في صناديق، الكثير منها مكسور ومتروكة بالمئات في أرض فضاء ملحقة بالمصنع وبغير حراسة حقيقية، الأمر الذي يفتح الباب واسعًا للسرقة أو للادعاء بها إخفاء لاختلاس. ولقد صح ما توقعته. موجودات الشركة لم تجرد منذ إنشائها حتى عام 1965، فلما أجري الجرد في هذا العام، أسفر عن عجز قدره نحو مليون جنيه، وقد اختفى هذا المبلغ بقدرة قادر، ولم يعرف على وجه التحديد منشؤه".* محمد عبد السلام، المرجع السابق، الفصل السادس.

**للطن فيعيد التجار بيعه بـ 700 جنيه، والمسامير التي كانت الدولة تبيعها بـ 10 قروش للعلبة فيبيعها التجار بمائة قرش[(721)].**

**- تعاون بعض الموظفين مع أغنياء الريف في نهب الفلاحين بمختلف الوسائل غير المقننة. فقد تعرض بنك القرية والجمعيات التعاونية الزراعية لاستغلال كبار ملاك الأراضي، وذلك بالتعاون مع الموظفين. وقد كشفت الصحف الرسمية كثيرًا من وقائع النهب في الريف، واستغلال الفلاحين، وتهريب الأرض من حصر لجان الإصلاح الزراعي، إلخ. كما كان كبار ملاك الأراضي يحصلون على قروض من بنك القرية بفوائد منخفضة ويعيدون إقراضها لفقراء الفلاحين بالربا، وكذلك حصلوا على بذور وأعلاف مدعمة وأعادوا بيع جزء منها لصغار الفلاحين في السوق السوداء. كما شمل الاستغلال التلاعب بحصص الأسمدة، وحصص توريد المحاصيل، إلخ.**

**وقد كان التفاوت الاجتماعي في الريف صارخًا لدرجة أثارت قواعد النظام الناصري، وحتى العناصر الأبعد نظرًا من النخبة الحاكمة والجهاز السياسي، والتي رأت أن طبقة الفلاحين قد تضطر إلى التحرك ما لم تتحرك الدولة، والتي تحركت على طريقتها بعد اغتيال صلاح حسين.**

********************************

**وقد تفاوتت عملية مراكمة الثروات الخاصة بين شخص وآخر من أفراد النخبة بحسب موقعه وعلاقاته سواء داخل النخبة أم خارجها.**

**ومن الملاحظ أن عددًا من كبار القادة السياسيين المتصدرين من أفراد النخبة الناصرية ذوي النفوذ الأكبر وأصحاب المناصب الأسمى بجهاز الدولة، ومنهم عبد الناصر نفسه، لم يهتموا كثيرًا، أو لم يستطيعوا بحكم مناصبهم، بمراكمة الثروات الضخمة، في الظاهر على الأقل. ويمكن تفسير هذه الظاهرة على أساس أن هؤلاء القادة كانوا الأكثر قدرة على تمثيل النخبة ككل ولذلك كانوا الأكثر هيمنة في السلطة، وبالتالي الأكثر سفورًا أمام الجماهير، ومن هنا كان اعتمادهم الأساسي على مداخيلهم المقننة والتي لم تكن تكفي على أي حال لتحويلهم إلى مليونيرات. فبلوغ أعلى المناصب كان يمكن أن يكون فقط مصدرًا للنفوذ السياسي الضخم وللمكانة، إلا أن استخدام هذه المناصب لجمع الثروات كان شيئًا بالغ الضرر للنخبة البيروقراطية ككل. وهذا ما يفسر السلوك الأكثر انضباطًا للقادة الكبار مع استثناءات محدودة، كلفت النظام غاليًا مع ذلك، مثل زمرة المشير سيئة السمعة مثلًا[(722)]. ولذلك كان النهب الناصري بالنسبة لكبار القادة -بوجه عام- يتم إما في حدود القانون أو بشكل وبقدر لا يؤدي إلى سخط الجماهير.**

---

(721) نفس الموضع.

(722) للوقوف على بعض التفصيلات، ارجع إلى كتاب أحمد حمروش، مجتمع عبد الناصر، ص ص 214-215.

**ولا يمكن استبعاد توفر حسن النية بالنسبة لكثير من الناصريين الذين تصوروا بالفعل أنهم يبنون الاشتراكية ويحققون ثورة اجتماعية اقتصادية، وبالتالي لم يستغلوا مناصبهم ولم يمارسوا الفساد. ومن هؤلاء من أصيب بصدمة حادة بعد هزيمة 1967 وتكشُّف بعض أسرار السلطة. ومع ذلك لم يعط كبار القادة كثير اهتمام بمحاربة الفساد والنهب البيروقراطي، ولم يهتموا بتصفية عناصر الفساد المسنودين من جانب بعضهم أو من لهم حظوة في التنظيم السياسي أو الجيش. وضمن كبار القادة هؤلاء كان رئيس الدولة نفسه الذي خالف الدستور والقانون معضدًا لمجدي حسنين المسؤول عن مشروع مديرية التحرير وزملائه، كما عضده في انتخابات البرلمان عام 1957 بطريقة فجة، ورئيس الوزراء ووزراء الداخلية والتموين والاقتصاد والري والمواصلات وغيرهم في الستينات[723]. وهذا يعني أن هؤلاء القادة كانوا هم أنفسهم على رأس منظومة الفساد أو يغضون الطرف عنها لصالح سلطتهم.**

**ولم يكن الحديث عن النهب البيروقراطي خافتًا رغم القمع المستمر، فحتى الأجهزة الرسمية تناولت هذه الظاهرة مرارًا، وكانت دائمًا حديث المجتمع، واستخدمت لوضعها مصطلحات خاصة مثل "الطبقة الجديدة"، كما لم يخل الأمر من محاكمات وتصفيات لبعض العناصر المفرطة في الفساد. ذلك أن العناصر التي استطاعت أن تنهب أكثر من غيرها كانت من رجال الصف الثاني والثالث، مثل مديري الشركات والهيئات الاقتصادية.**

****************************

**وفي الواقع ظل الشيء الثابت وراء مسار الناصرية ككل هو تلك العلاقة المباشرة بين النخبة الحاكمة وسياستها، تلك العلاقة التي تجسدت في المصالح الخاصة لهذه النخبة.**

**فالناصرية قد عبرت عن المصالح غير المباشرة للطبقة المسيطرة، ولكنها إلى هذا الحد تكون سلطة معلقة في الهواء، وهذه حالة لا يمكن أن توجد في التاريخ. فلا توجد سلطة لا تعبر مباشرة عن مصالح فئة محددة من الناس تشكل سندها المباشر، ولا يوجد أبدًا من يتطوع مختارًا لتمثيل المصالح بعيدة المدى لطبقة ما دون أن يمثل أي مصالح قصيرة المدى أو مباشرة. والأهم أنه لا يوجد في الواقع تمثيل أو مجرد تعبير قوة ما عن قوة أخرى. بل يوجد تلاق وتوافق للمصالح إلى هذا الحد أو ذاك.**

**وهذه الفئة التي عبرت عنها الناصرية تعبيرًا مباشرًا كانت هي نفسها، أي النخبة الناصرية من البيروقراطيين التي شكلت النخبة الحاكمة ككل. وبالأحرى عبرت النخبة البيروقراطية بنفسها عن مصالحها المباشرة. وعند هذه اللحظة من التحليل يتضح أن**

---

**[723] ارجع إلى كتاب محمد عبد السلام سابق الذكر. وفي موضوع مجدي حسنين يمكن للقارئ العودة إلى مذكرات عبد اللطيف البغدادي، الباب الأول: أزمة مجلس الأمة، الذي تناول الأمر بالتفصيل موضحًا ضغوط الرئيس على البرلمان لعدم إدانة مجدي حسنين وأعضاء آخرين بالبرلمان، وفي النهاية تم اعتبار مشروع مديرية التحرير *مشروعًا خاصًا*، رغم أنه كان مشروعًا حكوميًّا، لإنقاذ هؤلاء. وكان موقف البرلمان سببًا كافيًا لكي يشرع كل من كمال الدين حسين والبغدادي الاستقالة من المجلس، حسب ما ذكر البغدادي.**

**الناصرية هي هذه الوضعية بالضبط: البيروقراطية تحكم لصالح النظام، بينما تأخذ.. تنتزع.. تقتطع الثمن باهظًا، كلحظة أصيلة من مسارها المنطقي-الفعلي، لا كاستثناء أو كانحراف، بل كوجودها الحقيقي، مفهومها الخاص، سواء اتخذ صيغة قانونية أو عرفية. كانت أيضًا النخبة البيروقراطية هي التي مارست إنتاج الفكر الناصري والسياسة الناصرية. لقد كانت بدايتها المنطقية هي انقلاب "الضباط الأحرار"، فحكمهم، فسياستهم، فتكُّون نخبة خاصة عبر هذا كله وفقًا لما تطلبته كل هذه اللحظات. وفي الحقيقة كانت كل هذه اللحظات تعبر عن وجود النخبة منذ البداية إلى النهاية. فالانقلاب نفسه كان من فعل منظمة من الضباط شكلت نواة للنخبة القادمة.**

**لقد شكل نهب الناصريين، المقنن وغير المقنن، المصلحة المباشرة التي عبرت عنها السياسة الناصرية، والتي توجهت من أجل المحافظة على النظام الاجتماعي بالشكل الملائم لاستقرار السلطة البونابرتية. هكذا كانت الناصرية التعبير النقي عن مصالح كبار رجال الدولة الجدد بشكل مباشر، والذين لا يشكلون في النهاية سوى مجرد واجهة للطبقة المسيطرة نفسها، ولكنها واجهة ذات مصالح متميزة كفئة اجتماعية خاصة، واستطاعت أن تحقق أقصى مصالحها. وبهذا يتضح ما سبقت الإشارة إليه في القسم الأول، أي العلاقة بين انقلاب الضباط ومصالحهم الخاصة التي بدأت بالاستيلاء على جهاز الدولة، وتبينت الآن على نحو صريح: الاستيلاء على نصيب ملموس من مداخيل هذا الجهاز والناتج المحلي عمومًا. وقد أدت عملية النهب هذه إلى تحول أعداد كبيرة من أفراد النخبة الناصرية إلى أصحاب رؤوس أموال أو ملاك عقاريين، وإلى تداخل متزايد بين مصالح رجال الدولة الناصريين ومصالح رجال الأعمال. كما أن قطاعًا واسعًا من رجال الأعمال أنفسهم أصبحوا رجال دولة. إذن أدى النهب الناصري إلى إعادة الوئام بالتدريج بين الدولة والطبقة المسيطرة، أي إلى اختلال الأساس المادي المباشر لوجود الناصرية، أو بالأحرى كان بمثابة نفي للناصرية. وكان هذا الوئام ينمو بقدر ما كانت الناصرية تنجح في المحافظة على حالة السلام الاجتماعي، بتحويل التوازن السياسي القديم (1952-1954) إلى تجميد للصراع الاجتماعي، بقتل القوى السياسية المعبرة عن مختلف الفئات الاجتماعية. وبهذه الطريقة كانت تقيم أساسًا قويًّا لاستمرارها في الحكم، ولكنها في الوقت نفسه كانت بهذا الشكل نفسه تقوّض حكمها بطريقة غير مباشرة. ففي ظل "السلام الاجتماعي"، و"تأميم الصراع الطبقي" والإصلاح الاجتماعي برشوة المثقفين وعمال الصناعة، كان بمقدور رجال الدولة أن يقيموا الجسور مع رجال الأعمال والملاك العقاريين بدون إزعاج. وبهذا الشكل كانت الطبقة المسيطرة تعيد تنظيم صفوفها حول مصالحها المباشرة، بينما اكتفى الفقراء بالفتات. ويضاف إلى ذلك أنه بينما لم تنجح الدعاية والسياسة الناصرية أن تمنع إنتاج وإعادة إنتاج التعبير السياسي المباشر عن الطبقة المسيطرة، نجحت هذه الدعاية وهذه السياسة في استيعاب وإعادة استيعاب المعارضة اليسارية والإسلامية إلى حد كبير. لهذا لم تكن الناصرية مستقرة تمامًا، بل أخذت مع الزمن تخلي السبيل لعودة رجال الأعمال إلى سدة الحكم، رغم مقاومة القيادة الناصرية، الأكثر نقاءً في التعبير عن مصالح جهاز الدولة، ورغم مقاومة قواعد النظام المتشبثة بقيادة كانت تتعرض لحصار متزايد حتى داخل جهاز الدولة نفسه.**

**ويبدو أن ناصر نفسه كان يعي بهذه الحقيقة، فكثيرًا ما أشار إلى "سيطرة الرجعية" في الاتحاد الاشتراكي وفي جهاز الدولة، كما ازداد شعوره في أواسط الستينات بقوة ما أسماه بالثورة المضادة التي كانت على حد قوله تنظم حزبها في مواجهة الثوريين غير المنظمين. وبهذه الحجة أنشأ التنظيم الطليعي عام 1963.**

**في النهاية تتلخص الانحيازات الاجتماعية للسلطة الناصرية في كون المستفيد الأول منها كانت بيروقراطية الدولة العليا، ثم الرأسمالية الطفيلية بمختلف أجنحتها، ويليها كبار التجار وأغنياء الريف، وفي النهاية حصل على الفتات المتعلمون وعمال الصناعة الكبيرة وتم إلقاء فتات الفتات لفئات أخرى بينما لم يحصل جل المهمشين وعمال التراحيل والعاطلون على شيء يذكر.**

***وبكل طرق النهب سابقة الذكر، مع استغلال النفوذ بكافة الأساليب، تحول عدد كبير من البيروقراطيين إلى رجال أعمال، كما أحكم رجال الأعمال قبضتهم على أجهزة الدولة تدريجيًا، من أسفل وكذلك ومن داخل هذه الأجهزة نفسها.***

**كما تمكن كثير من رجالات النظام من تهريب الأموال المنهوبة إلى الخارج.**

*********************************

## 3. النـاصرية في التاريخ:

**سيطرت الناصرية لفترة من تاريخ مصر الحديثة. وقد حكمت باسم النظام القائم معبرةً عن مصالحه من خلال مصالح النخبة البيروقراطية. بهذا المعنى كانت تعبر عن المصالح غير المباشرة للطبقة المسيطرة، أي مصالحها العامة، بعيدة المدى.**

**في الحقيقة لم تطرح الطبقة المسيطرة على نفسها أبدًا مهمة القيام بثورة برجوازية، بل حاربت الحركة الوطنية الديمُقراطية بضراوة. وبالنسبة للناصرية -كما اتضح في الفصول السابقة- فأنها لم تحقق مهام ثورية. فعلى صعيد الاقتصاد حققت درجة محدودة من نمو التخلف، وكانت المحصلة العامة أنها حققت أقل مما كان يمكن تحقيقه في ظل نظام عميل بالكامل. وعلى صعيد السياسة لم تحقق ثورة ديمُقراطية، كما لم تحقق استقلالًا سياسيًا كاملًا. وباختصار لم تنجز أي مرحلة من ثورة برجوازية مفترضة لدى بعض المفكرين.**

**ويمكن تلخيص الدور الذي قامت به الناصرية في التاريخ أو محصلة سياستها ككل في:**

**1. تصفية -مؤقتًا- كافة القوى السياسية المصرية، خصوصًا اليسارية والإسلامية.**

**2. توجيه ضربات قاصمة للحركة الشيوعية، والحركة القومية العروبية في المشرق العربي.**

**3. الإصلاح الاجتماعي الجزئي الذي تضمن تصفية الأرستقراطية العقارية، والذي كان أساسًا ماديًّا لتسريح المعارضة الراديكالية لفترة طويلة، وبالتالي حرمان الجماهير من أي قيادة ثورية محتملة في المدى المباشر، مما لعب دورًا كبيرًا في تقبلها للناصرية.**

**4. أصبحت ملكية الدولة أكبر بكثير كما نما دور الدولة في عموم الاقتصاد، في صورة ردة تاريخية، إذا تم اعتبار أن الملكية الخاصة واقتصاد السوق الحرة يشكلان أساسًا للتقدم يفوق بكثير استبداد الدولة بالمجتمع المدني. وقد تبلور هذا التراجع التاريخي فيما بعد.**

**5. تفريخ أعداد كبيرة من رجال الأعمال الجدد من خلال جهاز الدولة، وفي النهاية أدت هذه الآلية إلى تكوين أوليجاركية حاكمة قوية من رجال الأعمال-رجال الدولة. وهذه " الطبقة الجديدة"، كما سُميت، هي أكثر طفيلية من الرأسمالية التي تلقت الضربات. إذ أدت سياسات الناصرية إلى انحطاط تركيب الطبقة المسيطرة. فبجانب تصفية كبار رجال الصناعة في سياق إصلاحاتها الاجتماعية الاقتصادية، تضخم حجم الكتل العاملة في مجالات التداول، بخلاف الذين يتعيشون من الغش التجاري والمضاربات والسمسرة والتجارة في السوق السوداء والتهريب وتجارة العملة والمخدرات والآثار، إلخ.**

**6. زادت السياسة الناصرية بشكل متعمد وبأشكال أخرى غير متعمدة بالكامل من تشويه تركيب طبقة عمال الصناعة، وذلك بزيادة البطالة المقنعة وبالتالي التخفيف عمليًّا من عبء العمل، وبالتالي دفع كثير من العمال للقيام بأنشطة خاصة وموسمية مثل تجارة الأرصفة والعمل باليومية. وفي النهاية تدعمت ظاهرة قديمة في مصر: تمثيل العمال من خارجهم، ليس بواسطة مثقفين اشتراكيين، بل بواسطة رجال إدارة وتكنوقراط ينتمون إلى بيروقراطية الدولة العليا.**

**7. على الصعيد العربي والعالمي قدمت الناصرية نموذجًا لامعًا للحركات الوطنية المعتدلة، مما ساهم في شد أزر هذه الحركات.**

**8. ساهمت مساهمة غير مباشرة في إلحاق الشرق الأوسط -سياسيًّا- بالولايات المتحدة، عن طريق دورها في تصفية الاستعمار المباشر في المنطقة دون استطاعتها تقديم بديل في صورة نظام مستقل استقلالًا حقيقيًّا.**

**9. ساهمت في إحداث اضطراب أيديولوجي شديد في عموم البلاد العربية، باستخدام شعارات ومفاهيم متفق عليها بمعانٍ جديدة تناسبها.**

**10. أدت سياساتها إلى إلحاق إهانات بالغة بفكرة الملكية الخاصة، لصالح ملكية الدولة، المنتهكة دائمًا مع ذلك دون أن تخلق لدى الأفراد شعورًا بوجود ملكية عامة لهم.**

وبذلك أضعفت الناصرية فكرة الملكية عمومًا فأصبحت كل الثروات مباحة بما فيها أملاك الدولة. يضاف إلى ذلك التغيرات التي طرأت على طريقة توزيع الدخول، من نمو العمالة الزائدة، إلى نمو الأنشطة الطفيلية، إلى تضخم الأنشطة التداولية، والنهب البيروقراطي والفساد المعمم. إذ أدى كل هذا لمزيد من الانفصال بين العمل والأجر، والملكية وعائد التملك، والاستثمار والربح، مما ميع تمامًا مفهوم الحق وشعور الأفراد بالانتماء إلى نظام اجتماعي بعينه، وهو ما تفاقم بشدة في عهد السادات.

وهذا الدور قد أدى إلى لجم جزئي للمصالح المباشرة لرجال الأعمال وكبار الملاك العقاريين مع المحافظة على مصالحهم بعيدة المدى، مما شكل ضربة مضادة للعملية الثورية التي كانت آخذة في التبلور على صعيد البلد ككل في منتصف القرن. وبذلك كانت الناصرية مجرد صورة لرد النظام القائم على الثورة، صورة حل وسط بين القوى الاجتماعية المتناقضة ولكنه كان حلًّا وسطًا يخدم الفئات المسيطرة في المدى البعيد. ولهذا السبب بالذات تُعد الناصرية حالة من حالات الثورة المضادة في مصر، تضاف إلى الثورة المضادة التي قادها شريف باشا والخديو توفيق ضد عرابي، ثم القوى الليبرالية ضد ثورة 1919. وقد جاءت الناصرية تتويجًا لعملية الثورة المضادة من 45-1952 بقيادة الملك والأحزاب الليبرالية. فقد سارت السياسة الناصرية ككل مسارًا محافظًا ولم تنل من طبيعة النظام القائم من الناحية الجوهرية، وخدمت عملية إعادة الجماهير المتمردة إلى حظيرة النظام، ولخدمة هذا الغرض قامت بعدد من الإصلاحات الجزئية بالإضافة إلى القمع الشديد وغسل مخ معمم للجماهير، بالإضافة إلى هدم النظام السياسي لصالح نظام جديدة أكثر قمعية وأكثر غشمًا ورجعية.

والناصرية في النهاية كثورة مضادة في ثوب خاص لعبت دور أداة الطبقة المسيطرة، أداتها الموضوعية، غير المدركة لذاتها، بل التي توهمت أنها تصنع ثورة حقيقية. فقبل انقلاب يوليو كانت البيروقراطية تلعب نفس دور الأداة في الحدود التقليدية لأي بيروقراطية في بلد متخلف في العصر الحديث، فكانت أداة مباشرة للطبقة المسيطرة. أما بعد الانقلاب فقد أصبح لها دور إضافي، دور فريد، فبدلًا من الاكتفاء بتسيير آلة الدولة راحت تلك البيروقراطية تشرف على تسيير المجتمع نفسه. وهذا الدور هو الدور الخاص لنظام بونابرتي، في ثوبه الناصري، والذي بموجبه صارت البيروقراطية أداة غير مباشرة للطبقة المسيطرة. فرغم أنها أصبحت تقود المجتمع، فقد ظلت من الناحية الموضوعية تعمل على تسييره في اتجاه المحافظة على النظام القائم مع إدخال بعض التعديلات لصالحه. بل إن مصالحها الخاصة كانت هي الأخرى في قمة تحققها، وتلتقي مع مصالح النظام نفسه. وبذلك ظلت البيروقراطية تقوم بدور الأداة، ولكنها منذ 1952-1954 راحت تقوم بدور الأداة في شكل سلطة، وهذه الحالة هي شكل آخر لما سبق وصفه بالتناقض بين محتوى وشكل الناصرية. فالناصرية كمحتوى هي أداة، وكشكل هي سلطة كاملة. هكذا امتد التناقض نفسه من الفكر الناصري إلى السياسة الناصرية إلى الناصرية كمفهوم.

**إلا أن الناصرية في سياق تحقيقها لمفهومها قد *امتلكت قلوب الجماهير العربية بشكل فاق أي قيادة في التاريخ العربي الحديث*. ذلك أنها في هذا السياق نفسه وجدت نفسها تقوم بممارسات بالغة التأثير في الجماهير وكانت حتى مصدر إلهام للفنانين والكتاب حفزتهم على الإبداع، مما يفسر نهضة المسرح والسينما والأدب في الستينات رغم القمع، حتى جاءتهم صدمة الهزيمة في 1967 لتنزل فوق رؤوسهم كصاعقة مدمرة:**

**1. فقد وجهت إهانات بالغة للاستعمار التقليدي، تمثل أهمها في تأميم قناة السويس، هذه العملية الناجحة التي كسرت حاجزًا نفسيًّا معينًا في العالم الثالث بعد فشل محاولة مصدَّق في إيران، ثم انتصار 1956 السياسي والجزئي وما تبعه من تأميم الشركات الأوروبية في 1957. فهي بذلك قد ألهبت بشدة المشاعر الوطنية المتأججة أصلًا وحققت للشعب -من حيث المظهر- انتصارات باهرة، رغم أن هذا كان يخدم أغراضها الخاصة، بل ويخدم الإمبرياليين الجدد: الأمريكيين.**

**كذلك كان توجه الناصرية إلى الاتحاد السوفيتي للحصول على السلاح واستغلال التناقضات الدولية في تحسين شروط علاقات مصر مع الغرب، وتصدير المنتجات الراكدة إلى شرق أوروبا. كان هذا كسرًا لاحتكار الغرب للشرق العربي لمدة طويلة، بعد انقطاع العلاقة الخاصة بين الاتحاد السوفيتي وكل من تركيا والسعودية واليمن. كذلك كان اعتراف الناصرية بالصين الشعبية يمثل مقاومة حقيقية للهيمنة الغربية على الشرق، ويضر بدرجة ملموسة بهيبة الغرب. وبغض النظر عن التأثير الفعلي لهذه الإجراءات، كانت تمثل نقلة معنوية هامة في الحياة السياسية للعالم العربي. فهي تنطوي على تحد سافر للغرب، وهو شيء كان بالغ التأثير في مشاعر الجماهير العربية، منحها شعورًا زائفًا بالنصر وبالقوة، رغم محدودية التأثير المادي لهذه السياسات وقصر مدى هذا التأثير نفسه.**

**وقد لعبت الشعارات الوطنية المتطرفة وإلقاء التهديدات جزافًا ضد الغرب مع رفض الدخول في حلف عسكري معه دورًا بالغًا في تأجيج حماسة الجماهير ومنحها شعورًا وهميًّا بالعزة والكرامة. فرغم الطابع الغوغائي والديماجوجي للخطاب الناصري، فقد كان يمس وترًا حساسًا لدى الجماهير. فحتى الكلام بهذه الطريقة كان جديدًا على العالم العربي، فقبل ذلك لم يتميز خطاب القادة العرب بهذا الطابع المتطرف، ولم تبلغ لغة العظمة القومية هذا المبلغ. لقد كان هذا شيئًا أخاذًا تمامًا للجماهير، خاصة أن رد فعل الغرب لم يكن قويًّا، بل كان يبدو على السطح أن الناصرية تستطيع أن تواجه العالم كله، كقوة كبرى تحمي ولا تهدد، إلخ.**

**وقد تميز الخطاب الناصري بعد 1955 بالتطرف في العداء لإسرائيل، هكذا موهمًا الجماهير أن الدولة تستعد لسحقها ومن ورائها كذلك. وقد لعبت هذه اللغة دورًا كبيرًا في الإحباط الحاد الذي أصاب الجماهير نتيجة لهزيمة 1967 المهينة.**

**2. الإهانات البالغة التي وجهتها لفكرة الملكية الخاصة كانت بالغة التأثير في مشاعر الفقراء. فقد ضربت الناصرية من أجل النظام الاجتماعي ككل أغنى أغنياء مصر، بل وطردت الملك نفسه في البداية ثم صادرت أملاك العائلة الملكية. وهي بهذا قد انتقمت للجماهير المعذبة ممن كانوا موضع كراهية شديدة. وقد كانت إهانة الملكية الخاصة ممثلة في الباشوات شيئًا جديدًا وفريدًا في مصر منذ صعود محمد علي. ورغم حدود الإجراءات العملية، كانت بالغة التأثير في الجماهير، لأنها أهانت شيئًا كان يبدو أنه لا يمكن قهره.**

**3. تبنت الناصرية شعارات شعبوية وقوموية متطرفة لم تطرح في مصر من قبل إلا من خارج النظام وفي حدود أضيق بكثير. فقد كتبت في كل مكان شعارات مثل حرية - اشتراكية - وحدة، إلخ، وهو شيء مثير للغاية في مجتمع ذي انقسام اجتماعي عميق. ورغم المحتوى المحافظ للفكر الناصري كان مجرد تبنيها لشعارات اليسار ملهبًا لقلوب الفقراء وجلب لها تأييدًا جارفًا، رغم أن هذا التأييد نفسه قد مثل قوة ضغط بالغ عليها.**

**4. في سياق المحافظة على نفسها، وحتى بدعم الأمريكيين أو موافقتهم الضمنية، ورغم كل النتائج، كانت بعض الممارسات الناصرية مبهرة لجماهير عاشت طويلًا في حالة شعور بالدونية والفشل. فالوحدة السورية رغم فشلها بدت كمحاولة أحيت ذكريات عظيمة، وكان إرسال الجيش المصري إلى الخارج لتدعيم الجمهورية في اليمن يدغدغ الشعور بالعظمة القومية.**

**لقد أدت كل هذه الممارسات، خاصة أنها دعمت بالقمع المطلق، إلى صعود كاسح وراسخ لأسهم الناصرية بين الجماهير العربية.**

********************************

**يصبح الآن واضحًا أن الناصرية هي مجرد زمرة من الضباط جمعت حولها مزيدًا من الضباط وعناصر من رجالات الدولة البيروقراطيين وعناصر انتهازية من نقابيين وإعلاميين ومثقفين، وبعض الموهومين والحالمين، مكونة لنخبة هي عبارة عن فئة مغلقة. هذه النخبة اختطفت المجتمع المصري وجهاز دولته، مقدمة نفسها في صورة الثورة بينما عملت في الواقع على تبديد إمكانيات المجتمع ومصادرة مبادرات أفراده وسحق قواه الديناميكية مفسحة الطريق أمام سيادة القوى الطفيلية في البلد، بل ومساهمة في خلقها. وقد انتهت مغامرتها بإعادة الجماهير إلى حظيرة النظام، بعد تعديل الأخير ليصبح أشد طفيلية ورجعية. كما نتجت عن مغامرتها هزيمة مصر أمام عدوتها الاستراتيجية: إسرائيل، وإلحاقها بالركب الأمريكي.**

**لقد كانت طريقة فرسان يوليو في إدارة الجيش وإدارة أزمة مايو – يونيو 1967 امتدادًا لثقافتهم ولطريقتهم في إدارة الاقتصاد والدولة والبلد ككل: ثقافة قبل حداثية تسود أذهانهم التي لا تفهم أهمية العلوم الحديثة، وتحتقر العقل، مع غياب التفكير المنطقي، بجانب الغرور والشعور بالقوة الزائفة والعظمة الوهمية التي تخلقها في العادة الخلفية**

العسكرية، وقصر النظر وضيق الأفق والعشوائية، تغليب أهل الثقة على أهل الخبرة، وتغليب مصالحهم الفردية، وتقديس ذواتهم المنتفخة، بجانب سيادة الفساد والمحسوبية، وكل أمراض النظم الاستبدادية.

# القسم الرابع

## سقوط الناصرية

**إن الشيء لدى تحدده على نحو مطلق ليس سوى الشيء نفسه في انحلاله المطلق**

**هيجل**

## تمهيد:

**1. خلال التحليل السابق اتضحت صيرورة التناقض بين محتوى وشكل الناصرية، والذي بدا لدى تحليل الفكر نفسه كمجرد تناقض داخل الفكر، أو تناقض الفكر مع نفسه. أما لدى تحليل السياسة فقد صار هذا التناقض تناقضًا بين الفكر المقدَّم رسميًّا والممارسة الفعلية. وأخيرًا بلغ هذا التناقض أوجه، فالناصرية باعتبارها سلطة البيروقراطية النائبة عن الطبقة المسيطرة قد انكشفت كمجرد لحظة في مسار النظام القائم، وأنها لم تكن لتستطيع أن تحقق ذاتها إلا تحت شعارات ديماجوجية، إذ لبست الثورة المضادة ثوب الثورة في صورة بونابرتية. وقد أفصح هذا التناقض عن نفسه تمامًا حين اتضح مفهوم الناصرية: حكم *نخبة الناصريين كمغتصبين بينما قدموا أنفسهم للعالم كفرسان*. ومع تبلور هذه الحقيقة على الصعيد الواقعي بات حل التناقض المذكور ممكنًا.**

**2. في منتصف مايو 1971، استطاع السادات، بمعونة البرلمان وفي حماية الحرس الجمهوري وأجهزة أخرى أن يزيح الناصريين من السلطة. ومنذ تلك اللحظة انتهت هيمنة الفئة البيروقراطية العليا الصرف، وحلت محلها سلطة رجال الأعمال-البيروقراط المهيمنين في نفس الوقت على أجهزة الدولة. ومثلما جاءت الناصرية بانقلاب سهل، أزيحت بانقلاب أكثر سهولة، ومما يدل على ذلك أن القادة الناصريين قد حاربوا السادات في معركتهم الأخيرة بتقديم استقالاتهم من مناصبهم بدلًا من استخدام القوة.**

**ومن وسط دخان وغبار مايو 1971 خرجت الساداتية من أحشاء الناصرية، أو خرجت حكومة *الأوليجاركية* من أحشاء البيروقراطية، مثلما تخرج اليرقة من الشرنقة، ذلك أن كل شيء -كما قال هيجل- يحمل بذرة فنائه.**

**ومن الطريف أن عددًا من كبار أعضاء التنظيم الطليعي، التنظيم الناصري السري، قد شاركوا في انقلاب مايو 1971: محمد أحمد صادق، رئيس الأركان وقتها، بالإضافة إلى أقرب المقربين لعبد الناصر نفسه: محمد حسنين هيكل، ساروا وراء نائب ونديم عبد الناصر. وهذه الحقيقة تجسم فقط الشكل الذي سقطت به الناصرية، بفعل بعض أبنائها أنفسهم.**

**وقد تبعت سقوط الناصرية تغيرات عديدة في السياسة المصرية على الصعيدين الداخلي والخارجي، فبعد أن كانت الثورة المضادة تتخفى تحت شعارات وسطية، أخذت تكشر عن أنيابها معلنةً تمزيق الصورة القديمة وتخليها صراحةً عن الشعارات الثورية، ولهذا اعتبرها مثقفون ماركسيون ثورة مضادة مقابل ثورة 23 يوليو، زعمًا. ومع ذلك لم يعد كل شيء كما كان عليه قبل 23 يوليو 1952، إذ جرت خلال عشرين عامًا مياه كثيرة، فقد عادت الطبقة المسيطرة إلى السلطة السياسية وهي مثقلة بتركة ناصرية مرهقة من التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية، وإن لم تكن تحولات ثورية.**

**3. والحقيقة أن انقلاب مايو 1971 لم يكن هو الآخر، مثلما كان انقلاب يوليو 1952 مفاجئًا لأحد تقريبًا. ذلك أن نجم الناصرية كان يمر منذ منتصف الستينات بمرحلة أفوله، وكانت عوامل فناء النظام البونابرتي تنمو بحكم تناقضاته نفسها، فقد جاءت الناصرية**

**كلحظة في أزمة النظام. وعلى الصعيد الاقتصادي-الاجتماعي حققت تحولات للخلف، خاصة فيما يتعلق بعلاقات الإنتاج، مبقية على النظام في حالة الأزمة البنيوية، بل حققت تراجعًا إلى نظام يشبه الاستبداد الشرقي. وإذا كانت الأزمة السياسية قد أفرزت البونابرتية في لحظة محددة، فإن الناصرية كانت، بحكم رغبتها في الاستمرار، تزيل الأساس الموضوعي لوجودها نفسه. فراحت تقلم أظافر القوى السياسية التي شكل توازنها التربة الملائمة لانقلاب الضباط، فسحقت الحركة الوطنية وصفت كافة أشكال وجودها المستقلة، كما فعلت نفس الشيء مع أحزاب الطبقة المسيطرة. إلا أن رجالها أنفسهم، أي رجال الدولة، راحوا ينخرطون يومًا بعد يوم في صفوف تلك الطبقة، بفضل وضعهم الممتاز في جهاز الدولة والمجتمع بعد الانقلاب. وقد أدى هذا الانخراط، بالإضافة إلى ارتباط مصالح رجال الدولة-الحكام بمصالح النظام الاجتماعي القائم، ووضع جهاز الدولة نفسه على رأس المجتمع، إلى ترجيح كفة رجال الأعمال على حساب ذلك التوازن الذي مكن حفنة من الضباط من استلام الحكم ذات ليلة. فرغم القمع السياسي لكل الطبقات، ظلت الأيديولوجيا السائدة فعليًّا وسط الجماهير الشعبية الغارقة في الدين والخرافة، وليس الشعارات عن الاشتراكية والعدالة، هي أيديولوجيا الطبقة المسيطرة، رغم التعديلات والإضافات الفكرية الناصرية. كما ظلت طريقة إعداد الكوادر السياسية والعسكرية هي نفسها، بل وعملت الناصرية على تدعيمها. وقد أدى التحام أفراد الطبقة المسيطرة برجال الدولة البونابرتيين إلى تحول تدريجي للسلطة الفعلية من أيدي البيروقراطية الصرف إلى أيدي رجال الدولة-رجال الأعمال، وذلك على نحو سلمي. لقد صنعت الناصرية نهايتها بأيديها. إنه مكر التاريخ.**

**ومن أجل المحافظة على بقائها راحت الناصرية، وقد عجزت عن تدشين نظام اجتماعي-اقتصادي متماسك، تلعب بالشعارات الوسطية على الصعيد الدولي أيضًا، وتقيم حساباتها على أساس استغلال التناقضات الدولية، مما ورطها في مشاكل خارجية لم تستطع أن تحسمها بقدراتها الخاصة. ووقعت في النهاية أسيرة لديماجوجيتها، وعرضت نفسها لزلزال عنيف تمثل في الضغوط الغربية في فترة 1964-1967.**

**يضاف إلى ذلك أن الناصرية قد اعتمدت بدرجة كبيرة على هيبة زعيمها دون أن تستطيع وضع أساس مادى متين لهيبة نظامها السياسي نفسه، فكان موت زعيمها يمثل ضربة هائلة لها.**

**وفي تفسير السقوط لجأ الناصريون وأصدقاؤهم إلى تفسيرات مختلفة. ولم نعدم وسط الاتجاه الماركسي محاولات للبرهنة على حتمية سقوط الناصرية، إلا أنها محاولات لم ترق أبدًا إلى مستوى التحليل العيني الشامل. وفي أغلب الحالات عزي سقوط الناصرية إلى عوامل صدفية أو جزئية، أو لعديد من الأسباب المتفرقة والمتباينة وغير المرتبطة ببعضها البعض، كما أن المبالغة في التجريد قد ميزت هذه المحاولات. وتصور آخرون المسألة وكأنها معركة بين الخير والشر. فرغم انتقاداته العنيفة للناصرية لم ير فؤاد**

**مرسي -مثلًا- في الساداتية أكثر من ابن الخطيئة، فهو لم يفسر إطلاقًا ظهورها كنتاج طبيعي للناصرية نفسها[724]. وهذا المنطق يجد جذوره في إيمان كثير من مفكري اليسار بالناصرية، والذي يدفعهم بدلًا من تفسير سقوطها بوجود عنصر ضروري-داخلي، بعناصر خارجية أو صدفية، وذلك بغرض تقديم الناصرية في أفضل الضحية.**

**ويلاحظ أنَّ معظم هذه التحليلات تعامل سقوط الناصرية على أنه مجرد سقوط لسياسات معينة، وليس سقوطًا لفئة محددة من السلطة، بكل ممارساتها. وقد كانت هناك سياسات ناصرية معينة بالمعنى العريض، تتلخص في العمل على تحقيق المصالح المباشرة لكبار رجال الدولة الصرف أساسًا، ولو على حساب مختلف الفئات الاجتماعية الأخرى. أما السياسة بالمعنى الضيق فقد تغيرت أكثر من مرة، كما اتضح فيما سبق، أثناء الفترة الناصرية نفسها. بل لقد اتضح كيف كانت السياسات التي ارتبطت فيما بعد باسم أنور السادات تمارس في أوائل الخمسينات وتعاد للاستخدام في أواسط الستينات، ورغم الطنطنة اليسارية على صعيد الدعاية الرسمية في تلك الفترة.**

**ومبدئيًا لا يجوز اعتبارالساداتية نتيجة صدفة محضة، أو نتيجة لأخطاء هنا وهناك، بل ينبغي أن ينظر لأي ظاهرة في التاريخ، كنتاج للظاهرة التي سبقتها، وحتى لو كانت نقيضها. وعلى هذا الأساس تُعد الساداتية نتاجًا للناصرية. وسوف يتم تناول هذا الأمر فيما يلي.**

**************************************

## الباب الأول:

## انهيار النظام

### * الانهيار من الداخل:

**الأزمة: كانت السياسة الإصلاحية على صعيد الاقتصاد هي أقوى دعامة *مادية* للحكم الناصري وللأفكار الناصرية. وقد قدمت الدولة في أوائل الستينات كثيرًا من الخدمات للفقراء، خاصة عمال الصناعة. إلا أن الرياح لم تسر بما تشتهي السفن، فرغم المعونات الخارجية الضخمة، لم تنجح خطة 1960-1965 في تحقيق كثير من الآمال التي بنتها الحكومة عليها، وقد سبق تحليل ذلك. وقد انعكس الفشل الاقتصادي على مستوى المعيشة. وأنهيت خطة 1960-1965 دون أن تنتهي، إذ لم يتم إنجاز كل مشروعاتها، وكانت قد مُدَّت ثلاث سنوات إضافية، إلا أن أزمة التمويل قد أجبرت الحكومة على وقف المشاريع التي لم تستكمل، أو تأجيلها، وأُلغيَ بالطبع مشروع الخطة الخمسية الثانية.**

---

[724] انظر على سبيل المثال فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي.

خلال الخطة الخمسية حقق الناتج القومي زيادة سنوية بلغت في المتوسط 5%-6%، أما في 1968/67 فحقق الناتج الإجمالي نقصًا مقدارها -1%، وبالأسعار الثابتة يساوي -2.5%[725]، كما تناقص معدل الاستثمار من الناتج القومي من 17.7% عام 1965/64 إلى 11.9% عام 1968/67[726]. ومع ذلك أخذ المخزون السلعي من المنتجات الحديثة يتراكم ابتداءً من 1965:

المخزون السلعي من بعض المنتجات في أواخر 1966

| | |
|---|---|
| تلفزيونات | 20 ألف جهاز |
| ثلاجات | 3321 جهازًا |
| غسالات | 5819 جهازًا |

واعتبارا من 1965 راحت إنتاجية الأرض تتدهور سنويًّا بمعدل 0.45% بسبب إهمال الدولة لمشاريع الصرف. كما ازدادت حاجة البلاد من الواردات الغذائية بدرجة ملموسة، بينما راح استهلاك الفرد من المواد الضرورية يتناقص ابتداء من 1967/1966:

معدل انخفاض استهلاك الفرد في 1966[727]

| | |
|---|---|
| الأرز | 18.4% |
| العدس | 17.7% |
| الخضروات | 5.2% |
| كيروسين | 2.3% |
| منسوجات | 9.5% |

وقد تدهور الاستهلاك في العام التالي بنسبة ملموسة[728]، وكان من نتائج سياسة التشغيل الناصرية والتوسع السرطاني للقطاع غير المنتج أن ارتفعت القوة الشرائية النقدية للجماهير دون زيادة مماثلة في الناتج السلعي، مما أدى إلى نمو السوق السوداء.

وشهد عام 1965/64 ارتفاعًا ملموسًا للأسعار، فحسب تقرير البنك المركزي، ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة من 453.2 في ديسمبر 1964 إلى 486 في ديسمبر

---

(725) مابرو & رضوان، المرجع السابق، ص 67.

(726) Samir Radwan, Op. cit., p. 208

(727) ط. ث. شاكر، المرجع السابق، ص 122.

(728) نفس المرجع، ص 123.

1965 (1939= 100)، أما الرقم القياسي لتكلفة المعيشة فارتفع من 338.6 إلى 377.1[729]. وفي نفس الفترة بدأت نتائج سياسة الإسكان في الظهور ثم استفحلت، إذ ظهرت أزمة المساكن. كما بدأ نصيب الفرد من الخدمات يتدهور أيضًا، خاصة في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، ولم تعد الدولة قادرة على مواصلة تقديم إعاناتها الاجتماعية بنفس القدر.

مؤشرات الأسعار في فترة عز الناصرية (1960/1959 =100)[730]

| السنة | | أسعار الجملة | | | معامل انكماش الأسعار الضمني للدخل القومي(***) |
|---|---|---|---|---|---|
| 1961/1960 | تكاليف المعيشة(*) | مؤشر عام(*) | منتجات الألبان(**) | اللحوم والأسماك(**) | |
| 1961/1960 | 101 | 100 | 103.2 | 101.9 | 100 |
| 1962/1961 | 100 | 102 | 105.9 | 109.1 | 100 |
| 1963/1962 | 98 | 101 | 109.1 | 106.9 | 101.7 |
| 1964/1963 | 100 | 102 | 119.6 | 107.5 | 104.2 |
| 1965/1964 | 110 | 108 | 140 | 167.5 | 106.9 |
| سبتمبر 1966 | 130 | 125 | 190.4 | 205.6 | |

المصادر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، والبنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، عدد 19، 1966، ص 388 وما بعدها.
* متوسط الفترة.
** الرقم القياسي المدرج لكل سنة مالية هو رقم نهاية ديسمبر والسنة التقويمية المدرجة فيه. على سبيل المثال، الرقم القياسي لعام 61/1960 هو الرقم القياسي لشهر ديسمبر 1960.
*** الدخل القومي بالأسعار الجارية مقسومًا على الدخل القومي بالأسعار الثابتة لعام 60/1959.

ومقابل هذا التدهور في أحوال الفقراء حقق رجال الأعمال أرباحًا طائلة على حساب قطاع الدولة الاقتصادي. فشهد منتصف الستينات انتعاشًا كبيرًا في تجارة الجملة، كما انتعشت أعمال السمسرة، وحقق المقاولون أرباحًا طائلة خلال الخطة الخمسية. كذلك أخذ القطاع الخاص الصناعي في النمو بمعدل يفوق معدل النمو الصناعي العام. وهذا يعني أن الأزمة قد ألقت بأعبائها بدرجة أكبر على قطاع الدولة، ومن خلاله على الجماهير.

لقد أدى فشل خطة 1960-1965 إلى عجز كبير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. بالإضافة إلى ذلك تم قطع معظم المساعدات الغربية في عام 1965/1964، كما كان عبء حرب اليمن ثقيلاً. كل هذا أجبر الحكومة على التوقف عن سداد ديونها

---

[729] مجلة "الطليعة"، عدد فبراير 1967، تقارير الشهر، ص 76.

[730] Andreas S. Gerakis, United Arab Republic: A Survey of Developments During the Five-Year Plan, 1960/1961-1964/1965, p. 464

للغرب، خاصة وأن قطاع التصدير لم يتمكن من النمو بشكل كبير. وبذلك أصبحت البلاد مواجهة بعجز خارجي وداخلي ضخم ومتراكم ولا ينتظر نهاية، خاصة أن الدولة قد باتت مثقلة بالديون ومثقلة بقوانينها الإصلاحية: تشغيل العاطلين - تعيين الخريجين - تقديم خدمات مجانية عديدة. وقد اكتشفت أخيرًا أن الإمكانيات الذاتية لرأس المال المحلي أعجز من أن تضمن له مواصلة السير، ولذلك بدأت بعد تفكر باهتمام في استدعاء رأس المال الأجنبي الخاص من جديد.

## عودة الصراع الاجتماعي:

في الماضي كانت الناصرية تُحمِّل رجال الأعمال مسؤولية ضعف الأداء الاقتصادي. وقد هوجمت الرأسمالية في بداية خطة 1960-1965، بعنف في سياق تبرير فشل خطة 57-1960 وتدهور مستوى معيشة الجماهير في ذلك الوقت. أما وقد قادت بنفسها عملية التنمية في سنوات 60-1965، فقد أصبحت أقل قدرة على اتهام الرأسمالية بالمسؤولية عن الفشل الاقتصادي. ومع ذلك لم تعترف أبدًا بفشلها، بل -على العكس- أصرت تمامًا على إدعاء نجاح خطتها الاقتصادية واشتراكيتها. وبدلًا من إلقاء التهم على الرأسمالية مباشرة راحت الناصرية تهاجم ما أسمته بالرجعية والثورة المضادة واليمين الزاحف.

ورغم هذا وذلك كانت الوقائع المريرة واضحة للجميع، ذلك أن التناقضات الاجتماعية التي خففت إجراءات 1961 من حدتها راحت تستعيد قوتها، مضافًا إليها أزمة اقتصادية كانت تزداد حدة، وتدفع بالصراع الاجتماعي مرة أخرى إلى مقدمة الأحداث. كما كان الجمهور قد بدأ يتململ من التجربة ككل، ولا يرى فيها الحل المنشود، خاصة أن أخبار الفساد المستشري داخل جهاز الدولة، وبخاصة في الجيش لم تكن خافية، بل بالعكس كانت واسعة الانتشار لدرجة أن بعض قواعد النظام نفسها قد تصدت للفساد. وعلى سبيل المثال دفع اغتيال عائلة الفقي لعضو الاتحاد الاشتراكي صلاح حسين في 1966 الدولة إلى تخفيف الرقابة على الصحف بضغط صحفيي النظام أنفسهم، فأثيرت قضايا الفلاحين على صفحات الجرائد، كما نشطت أقلام الكتاب الناصريين منادية بتصفية كبار ملاك الأراضي وتوزيع الأرض على الفلاحين، وتكشف عن معاناة عمال التراحيل وتفضح دور مقاولي الأنفار، إلخ. وقد شهد منتصف الستينات عددًا من الهبات الشعبية: في دمياط 1965، بورسعيد 1966، حلوان 1966، كمشيش 1966، بالإضافة إلى جنازة مصطفى النحاس التي رفع فيها المتظاهرون شعارات معادية للناصرية واشترك فيها، حسب تقدير رفعت السعيد، عشرة آلاف من المواطنين[731] بينما قدرهم محمود حسين بعشرات الألوف[732]. كما بدأ بعض أعضاء الحزب الشيوعي المصري المنحل في إعادة تنظيم أنفسهم، ونشطت حلقات يسارية عديدة حتى داخل الاتحاد الاشتراكي نفسه، كما

---

(731) مصطفى النحاس.. السياسي.. والزعيم.. والمناضل، مجلة "الطليعة"، عدد سبتمبر 1975.

(732) الصراع الطبقي في مصر، ص 243.

**انخرطت أعداد متزايدة من المتعلمين في صفوف الإخوان المسلمين كتعبير عن رفضهم للناصرية، بل واتخذت الدعوة الإسلامية شعارات أكثر راديكالية من ذي قبل.**

**وعلى الشاطئ الآخر، بدأ رجال الأعمال يردون الصاع للناصرية. وكانت الستينات قد شهدت عملية تزاوج سريع بين رجال الدولة ورجال الأعمال، فتحول كثير من الناصريين إلى رجال أعمال والعكس بالعكس، مما خلق أساسًا ماديًّا قويًّا لانهيار الناصرية، وأدى إلى تغلغل الأفكار الليبرالية الاقتصادية، داخل جهاز الدولة ذاته. ولم يكن هجوم عبد الناصر المتكرر على ما أسماه بالثورة المضادة واليمين الزاحف واتهامه لما أسماه بحزب اليمين بأنه ينظم نفسه جيدًا إلا تعبيرًا عن إحساسه باتساع النفوذ السياسي لرجال الأعمال وقدرتهم على التأثير في الجماهير. وقد انقسمت البيروقراطية الناصرية نفسها، مع عودة الصراع الاجتماعي إلى الاحتدام، إلى قطاعات *يسارية*، أي مؤيدة للسياسات الاشتراكية، وتمثلت هذه في كبار رجال الدولة من شاغلي أكبر المناصب، وإلى قطاعات أسميت يمينية أخذت تنتقد السياسات الإصلاحية الفاشلة وطالبت بالتخلي عنها كلية لصالح اقتصاد السوق المفتوحة. وعلى سبيل المثال قدمت في جلسة للبرلمان في ديسمبر 1965 مقترحات بإعادة النظر في التعليم المجاني بالجامعة المطبق منذ عام 1962، وفي سياسة تعيين الخريجين. كما اقترح البعض تخفيض الأجور ورفع الأسعار، إلخ. إلا أن هذه المقترحات قد هوجمت بعنف من جانب أغلبية الأعضاء واستعيض عنها برفع سعر البنزين فقط. كما اقترح رئيس الوزراء زكريا محيي الدين إقرار سياسة انفتاحية تجاه الغرب لحل مشكلة التمويل وعجز المدفوعات، واتباع سياسة اقتصادية عملية تؤثر المنفعة الاقتصادية على المكاسب السياسية. ولكنه اضطر للاستقالة بسبب المعارضة القوية داخل النخبة. كذلك أعلن وزير الإسكان عام 1965 في جلسة خاصة لمناقشة سياسة الإسكان عن رأيه في ضرورة تشجيع القطاع الخاص على بناء المساكن، بعد استفحال الأزمة.**

**وقد أشار عبد الناصر نفسه مرارًا إلى تغلغل ما أسماه بالثورة المضادة داخل الاتحاد الاشتراكي، ذلك أن الكثير من أعضائه قد باتوا من رجال الأعمال، كما استولى كبار ملاك الأراضي على أجهزته في الريف بالكامل تقريبًا. ومع تَشَكّل منظمة الشباب، أصبح شائعًا في قواعد الناصرية أن اليمين يحكم الاتحاد الاشتراكي واليسار يحكم منظمات الشباب.**

**موقف الدولة: إزاء هذا الاستقطاب الاجتماعي الواضح، والاستقطاب السياسي الآخذ في الظهور استمرت القيادة الناصرية تلعب على التناقضات، محاولة إحكام سيطرتها على مجرى الأمور. وحيث إنها لم تعد تستطيع أن تقدم الكثير على الصعيد الاقتصادي، فقد بدأت تهتم أكثر فأكثر بأجهزتها السياسية وبأدوات القمع. وقد اضطرت تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والتوازنات الاجتماعية الجديدة، إلى التخلي -إلى حد كبير- عن سياستها الإصلاحية، فأوقفت عمليات التأميم منذ 1964 وفرض الحراسات منذ 1966. وبالإضافة إلى هذا، لجأت الحكومة إلى رفع الأسعار، فحتى ديسمبر 1965 رفعت الأسعار بـ100 مليون جنيه، ورغم هذا أعلن عبد الناصر في خطابه في 21 ديسمبر 1965 أن هذا غير كاف، وأنه يريد 150 بدلًا من 100 مليون جنيه، بل وزعم أن**

ارتفاع الأسعار هو ظاهرة عالمية، وأنه من المستحيل في ظل أزمة الدولة أن تعود الأسعار إلى ما كانت عليه في 1961، وهو خطاب يتشابه مع خطاب الساداتيين فيما بعد وكذلك الحكومات التالية. كما أعيد رفع ساعات العمل -عمليًّا- لعمال قطاع الدولة. كذلك قرر عبد الناصر ممارسة سياسة انفتاحية من جديد، ولكن على استحياء، فأعلن في حديث صحفي معه عام 1966 عن ترحيبه برأس المال الأجنبي وأنه لا يمانع في وروده إلى مصر، وتقرر في العام نفسه إنشاء منطقة حرة في بورسعيد تكون مفتوحة أمام رأس المال الأجنبي وبدون رسوم جمركية، وقد مُنحت الأولوية لمشروعات الفرز والتنظيف والخلط، وتقرر توجيه اهتمام خاص لتجارة الترانزيت. وكان الهدف هو تحسين ميزان المدفوعات، وقد أوقف المشروع بسبب حرب 1967. وإزاء المعارضة القوية التي ووجه بها المشروع من قبل الاتجاه الإصلاحي داخل النظام والرأي العام الناصري نفسه أو قواعد النظام، أعلن عبد الناصر بنفسه أن إنشاء المنطقة الحرة *"ليس خروجًا على الاشتراكية كما جاء في بعض المنشورات، وأن باب الاجتهاد مفتوح في الاشتراكية وأن المحظور الوحيد هو استغلال الإنسان للإنسان"*. ويجدر بالذكر هنا أن قوى الشعب العاملة في الأيديولوجيا الناصرية تتضمن رأسمالية غير مستغلة، وبناء على ذلك وعلى التعريف السابق للاشتراكية يمكن أن يوجد نظام للرأسمالية الاشتراكية. وكما أعلنت الدولة ترحيبها بالتعاون مع البنك الدولي من جديد، وقام جورج وودز مدير البنك بزيارة القاهرة في 1966، وأعلن أن فترة الجفاف مع مصر قد ولت، وأن البنك يمكنه المساهمة في تمويل المشروعات الجديدة، كما قال أنه *"يتفق مع حكومة القاهرة على ضرورة الإجراءات الاقتصادية الأخيرة لمستقبل الاقتصاد المصري"* (733). وفي المباحثات التي أجريت تم بحث المشروعات التي سيمولها البنك بفوائد تتراوح بين 4/3% لمشاريع البنية الأساسية، و5.5% للمشاريع المنتجة.

ومع ذلك لم تستطع الحكومة أن تسحب دفعة واحدة كافة المكاسب التي حصل عليها الفقراء من قبل، إلا أنها لم تقدم شيئًا يذكر كذلك، بل راح عبد الناصر يطالب الجماهير في ديسمبر 1966 بالإنتاج بدلًا من الفلسفة: *""أول بند من بنود الفلسفة هو الإنتاج، وإذا أنتجنا بعد كده نتفلسف زي ما احنا عاوزين نتفلسف"*. وقامت السلطات بالقبض على كثير من العمال والمثقفين الناصريين ومن مدرسي "المعهد العالي للدراسات الاشتراكية" وبعض أعضاء منظمات الشباب في 1966. وكانت اتحادات الطلاب قد جمدت في 1965 ولم تعاد للعمل إلا في 1968. كذلك أعيد اعتقال عدد من أعضاء الحزب الشيوعي الذين لم يوافقوا على قرار حل الحزب لنفسه، وصفيت في نفس الوقت جماعة الإخوان المسلمين عام 1965 بطريقة بشعة، مما أدى إلى انخفاض أسهم الناصرية إلى حد ملموس وسط الجماهير. كذلك تم اعتقال رموز حزب الوفد الذين اشتركوا في جنازة النحاس.

ورغم هذا التراجع عن سياسة يوليو 1961، وممارسة قمع مباشر ضد المعارضة الشعبية غير المنظمة، سارت الدعاية الناصرية في نفس الوقت يسارًا. فاشتد الهجوم

---

(733) مجلة "الطليعة"، فبراير 1966، تقارير الشهر، ص ص 103-105.

على ما أسميت بـالثورة المضادة، والرجعية، وأقيمت منظمات الشباب على أساس ميثاق 1962، وسمح لبعض الماركسيين بالعمل داخل الاتحاد الاشتراكي والمؤسسات الإعلامية والصحفية. كما شهدت تلك الفترة سيطرة ما يسمى باليسار الناصري على قيادة كثير من أجهزة الدولة بشكل لم يوجد من قبل، بعد تصفية عدد من أعضاء "مجلس قيادة الثورة" المعارضين. وتم هذا جنبًا إلى جنب مع تغلغل العناصر المعارضة للإصلاحية، أو اليمين الناصري، داخل نفس الأجهزة. فقد دفع التراجع الملموس للسياسات الفعلية سلطة الدولة إلى القيام بتغطية تراجعها بغبار من الدعاية اليسارية، وبدت كأنها تقيم توازنًا بين الممارسة والدعاية. وقد كانت المبالغة في هذه اللعبة تدل على اتجاه النظام إلى التفكك. فالدعاية أخذت تستقطب مزيدًا من الشباب المتحمس ضد السياسة العملية للنظام نفسه، مما دفع هذا الأخير إلى تصعيد إجراءاته القمعية. وليس من الغريب أن امتلأت صفحات الجرائد والمجلات بالحديث عن الجنة الاشتراكية التي أقيمت في مصر الناصرية، وبأشد الانتقادات الموجهة ضد البيروقراطية وما أسميت بالطبقة الجديدة، وضد الفساد، إلخ، في نفس الوقت. ويتضح هذا التناقض في موقفين:

الأول: بعد مقتل صلاح حسين ونمو نفوذ عائلة الفقي في المنوفية، أثيرت المسألة الزراعية في الصحافة الناصرية، فوجهت انتقادات لعلاقات الملكية ولقوانين الإصلاح الزراعي التي طبقت من قبل، وطولبت السلطة بتصفية طبقة كبار ملاك الأرض وحل مشاكل عمال التراحيل، إلخ. وتحت تأثير هذه الحملات وتذّمّر قواعد النظام نفسها قرر عبد الناصر تشكيل "لجنة تصفية الإقطاع" التي مثلت بعائلة الفقي، ووضعت 100 ألف فدان تحت الحراسة، وامتدت أعمالها إلى قطاع الدولة الاقتصادي أيضًا. ولكن جاءت النتائج النهائية لأعمال اللجنة بالغة الهزال وتوقف عملها قبل حرب 1967، بل وبدأت الدولة تعيد الأراضي مرة أخرى لأصحابها.

والثاني: اضطر عبد الناصر تحت ضغط قواعد النظام، وهو عمومًا ضغط معنوي يعكس إمكانية حدوث تذمر شعبي أو تفكك النظام في المدى الطويل، إلى إصدار قرار بتأميم تجارة الجملة عام 1966 خلال ثلاث سنوات، ولكن لم ينفذ هذا القرار، فاضطر إلى تجديده في أكتوبر 1967 على أساس أن ينفذ خلال 18 شهرًا، ولكنه لم ينفذ أيضًا.

وإزاء تمزقها الداخلي اتجهت الناصرية إلى تشديد هجماتها الإعلامية على القوى المعادية في الخارج، الرجعية والإمبريالية كما نعتتها، وراحت تهتم أكثر فأكثر بتحقيق إنجازات خارجية، كآلية تعويضية لفشلها في الداخل.

ويمكن الآن تحديد اتجاه الناصرية إلى الأفول كالتالي: أثبتت السياسة الاقتصادية فشلها في تحقيق الأماني التي بنيت عليها. بل وأدت على العكس إلى ركود الاقتصاد وتفاقم عجزه. وأثبتت في النهاية عجز الاقتصاد عن الاندماج في السوق العالمي بالشكل الأمثل. بل ظهر للعيان مبلغ حاجته إلى دماء جديدة، حسب تعبير كبار رجال الدولة وقتذاك، وبالضبط وفقًا لتعبير السادات فيما بعد. وقد اشتدت هذه الدعوة داخل أجهزة الدولة نفسها، ابتداء من منتصف الستينات خاصة. وقد أدى فشل الناصرية إلى تفاقم

التناقضات الاجتماعية: تدهور مستوى معيشة الطبقات الأدنى وقوة قبضة كبار الملاك ورجال الأعمال وشعورهم بأن الوقت في صالحهم وبأنهم بالتالي يحملون الرأي الأكثر اتساقًا مع مسار ومصالح النظام الاجتماعي. وقد ترافق مع هذا تحول جوهري أصاب البيروقراطية، وهو الاندماج القوي بين كثير من رجالها ورجال الأعمال، كما أشير من قبل. ومع استفحال الأزمة الاقتصادية عادت الطبقات الفقيرة تعبر عن نفسها بقوة، وبدأ الصراع الاجتماعي يطفو على السطح، بل وبدأت الناصرية نفسها تتمزق بفعله، فتشترك فيه جماعاتها المختلفة: البيروقراطيون الصرف، رجال الدولة-رجال الأعمال، وقواعد النظام المتحمسة، والمثقفون الناصريون. وإزاء هذا راحت القيادة تبحث عن انتصارات خارجية ومعارك تستطيع أن تلجم بها الصراع الداخلي الآخذ في التصاعد.

## * الانهيار من الخارج:

## حرب 1967:

لا شك أن الناصرية لم تكن في حال انسجام تام مع الغرب، كما لم تكن في حالة حرب معه دائمًا. وهي قد حققت أو - بمعنى أصح- جاءت في سياق تحقق الاستقلال السياسي المباشر لمصر ولدول الشرق الأوسط عن الهيمنة الفرنسية والبريطانية دون أن تحل محلها الهيمنة الأمريكية المباشرة كاملة. وبهذا تحقق للولايات المتحدة نصف هدفها، خاصة أن الأنظمة المحلية لم تستطع بنفسها ملء "الفراغ".

ولهذا بالذات لا يمكن النظر إلى حرب 1967 خارج إطار الموقف الأمريكي، فالحرب، كما تشير كافة المعطيات المتاحة، قد تمت بمباركة أمريكية مباشرة. فمسار العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة منذ منتصف الستينات يدل على مباركة الولايات المتحدة للضربة الإسرائيلية. هذا بغض النظر عن الوقائع المؤكدة للتأييد الأمريكي لإسرائيل[(734)].

وهذا لا ينفي أن قرار الحرب المباشر كان قرارًا إسرائيليًّا، كما سيتضح بعد. إلا أنه لا يمكن فهم أحداث الشرق الأوسط إلا على ضوء فهم استراتيجية ومصالح القوى العظمى، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، بوجه عام وفي الشرق الأوسط نفسه، وبدون فهم طبيعة علاقة هذه الدول بالقوى المحلية.

وقد جاءت الحرب في ذلك الوقت بالذات في سياق محدد للعلاقات الدولية ولتطور الأوضاع في الشرق الأوسط عمومًا بالإضافة إلى دوافعها المحلية في إسرائيل.

### الأوضاع العالمية في أواسط الستينات:

---

[(734)] أعلن أشكول بعد الحرب أنه كان مطمئنًا لحماية الأسطول الأمريكي الذي تحرك قبيل الحرب قرب شواطئ إسرائيل. وأن هذا قد تم بناء على تأكيدات مباشرة من الرئيس الأمريكي جونسون. كما أن جونسون قد أمر ريتشارد هيلمز مدير الـCIA قبيل الحرب بالتعاون مع إسرائيل في ترتيب العمليات العسكرية ضد مصر.

سارت خطة الولايات المتحدة في سياستها الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وعلى ضوء النتائج التي تمخضت عن الحرب على أساس:

1. الحلول محل الاستعمار القديم في العالم الثالث، والسيطرة على أوروبا نفسها.

2. إسقاط الأنظمة الاشتراكية، خاصة دول الاتحاد السوفيتي.

3. منع قيام ثورات اشتراكية أخرى.

ولهذا مثلًا لم تساعد فرنسا في حرب الهند الصينية وفي حربها في الجزائر، كما كان موقفها المعروف في حرب 1956، كذلك خططت لإعادة توحيد ألمانيا تمهيدًا لضرب الاتحاد السوفيتي، وأقامت الأحلاف العسكرية لنفس الغرض، واتخذت سياسة العداء المطلق للصين الشعبية.

ولكن التفوق الأمريكي المطلق على أوروبا والاتحاد السوفيتي لم يستمر، ففي الفترة الممتدة من نهاية الحرب وحتى أواخر الخمسينات كان هذا التفوق قد انكسر، فقد استطاع السوفيت إنتاج السلاح النووي والتفوق في مجال الصواريخ الموجهة، كما أصبح حلف وارسو قوة عسكرية هائلة. أما أوروبا الغربية فقد نجحت في إزالة آثار الحرب وتحولت إلى قوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة. كذلك حققت الصين تطورًا ملحوظًا في الاقتصاد وأصبحت قوة عسكرية يحسب حسابها.

وقد أدت هذه التغيرات في موازين القوى إلى عدة نتائج هامة:

1. الانفراج الدولي: أخذت الحرب الباردة تضع أوزارها منذ 1959، مع زيارة أول مسؤول سوفيتي للولايات المتحدة. ثم تبين ذلك عمليًا في أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، حيث ثبت أن سياسة الردع الشامل الأمريكية غير ممكنة ولا مجدية، بل بالعكس ثبت أن درء الحرب النووية ممكن وأنه إيجابي لكل من الطرفين. وقد استبدلت الولايات المتحدة هذه السياسة بسياسة "الهجوم المرن" التي تضمنت إمكانية شن حرب نووية محدودة في أوروبا، أما في العالم الثالث، فتعتمد على قوى محلية أساسًا، مثل إسرائيل وجنوب أفريقيا وإيران وفيتنام الجنوبية، وراحت أمريكا تسلح هذه الدول. أما في أوروبا فأرجئ تسليح ألمانيا، بل وبدأ الحوار بين الدولتين الألمانيتين عام 1966، كما أخذت العلاقات الاقتصادية بين شطري أوروبا في النمو. وباختصار انتصرت مبادئ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي[735].

2. الانشقاق في حلف الأطلنطي: إبان سنوات الحرب الباردة، كانت فرنسا هي أكثر دول الغرب عداء للسوفيت، فهم الذين قدموا أكبر مساهمة لدعم الحركات الوطنية في المستعمرات الفرنسية، في الهند الصينية خاصة. وقد هددت فرنسا مثلًا بقطع علاقاتها

---

[735] السيد أمين شلبي، الوفاق الأمريكي السوفيتي 1963-1976.

مع الاتحاد السوفيتي إذا اعترف بحكومة الجزائر المؤقتة، ونفذت تهديدها بالفعل، كما قامت بتدريب قوات من ألمانيا الغربية في أراضيها، وهذا تصرف كان في حينه يعد عدائيًّا للغاية تجاه السوفيت. إلا أنه بعد تحرر معظم المستعمرات الفرنسية وانكسار التفوق الأمريكي المطلق في أواخر الخمسينات تغير موقف فرنسا تمامًا، فقد عادت ألمانيا من جديد قوة اقتصادية جبارة، وأصبحت تمثل مرة أخرى قوة احتمالية مناوئة لفرنسا التي اقتحمها الألمان ثلاث مرات خلال سبعين سنة. أما بريطانيا فلم تفقد في الحرب كل شيء، إذ بقيَ في أيديها بعض أوراق اللعب، وشكلت تحالفًا مع الولايات المتحدة. وفي مواجهة هذه التطورات راحت فرنسا تسعى لتكوين قوتها النووية الخاصة، رافضة التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وهو نفس موقف الصين. وظهرت الديجولية كدعوة لاستقلال أوروبا عن الولايات المتحدة. ولذلك راح ديجول يتخذ إجراءات وسياسات متوازنة تجاه القوتين العظميين وسياسية معتدلة تجاه العالم الثالث. فعارض التدخل الأمريكي في فيتنام والدومنيكان والكونغو وقبرص، بل وأعلن انسحاب فرنسا من الجناح العسكري لحلف الأطلنطي عام 1967. ثم أقام علاقات قوية مع شرق أوروبا والبلدان "غير المنحازة" في العالم الثالث، مثل مصر وسوريا والعراق، إلخ.

3. الانشقاق الصيني-السوفيتي: بسبب أوضاع شبيهة -بوجه عام- بوضع فرنسا تجاه الولايات المتحدة اضطرت الصين عام 1964 إلى شن سلسلة من الهجمات الإعلامية على الاتحاد السوفيتي، مما أدى إلى انشقاق كبير داخل الأحزاب الشيوعية في أنحاء العالم، وإلى أزمة أيديولوجية عميقة داخل الحركة الشيوعية ككل.

في ظل هذه النتائج الثلاث شنت الولايات المتحدة في منتصف الستينات هجومًا واسع النطاق داخل العالم الثالث، بهدف استعادة تفوقها المطلق المفقود. وقد قررت الاستفادة من الشقاق الصيني السوفيتي وجو التعايش السلمي مع السوفيت، لاستكمال وراثة مستعمرات أوروبا، خاصة فرنسا المتمردة، واستكمال الحصار حول الصين، وإزالة آثار الحرب الباردة التي وضعت أوزارها، بإزالة الأنظمة المعتدلة في آسيا وأفريقيا. وقد تمثل الهجوم الأمريكي في:

- التدخل المباشر عسكريًّا في الكونغو.

- تنظيم انقلابات عسكرية في نيجيريا، داهومي، فولتا العليا، أفريقيا الوسطى، عام 1966/1965. وقد قامت ثلاث من هذه البلدان بقطع علاقاتها مع الصين بعد الانقلاب مباشرة. كذلك نظمت الولايات المتحدة انقلابًا في الكونغو كينشاسا ضد الحكومة الموالية لفرنسا وبلجيكا تحت حكم تشومبي بقيادة موبوتو، وكذلك في غانا. كما نظمت المخابرات الأمريكية انقلابًا عسكريًّا دمويًّا في إندونيسيا ضد سوكارنو عام 1966، قتل فيه مئات الألوف من الشيوعيين الماويين. وشهدت جواتيمالا هي الأخرى انقلابًا مواليًا للولايات المتحدة عام 1965، وتبعتها اليونان عام 1967.

**- أقيمت في روديسيا عام 1965 جمهورية بيضاء بواسطة بريطانيا، مؤيدة من الولايات المتحدة، كما تزايد التسليح الأمريكي للبرازيل وفيتنام الجنوبية وإسرائيل وإيران وجنوب أفريقيا، من أجل تنفيذ تكتيك الحرب المحدودة.**

**- تم تصعيد حرب فيتنام منذ 1965/1964، فتزايد عدد القوات الأمريكية تدريجيًّا من 32 ألف حتى بلغ 527 ألف جندي عام 1966.**

**وقد وصفت صحيفة الإيكونوميست طبيعة وهدف هذا الهجوم الأمريكي قائلة:** ***"إن شكل العالم في 1945 لم يكن يدعو إلى الرضا وأنه كان دائمًا ينطوي على خطر التحالف بين الشرق الشيوعي والجنوب المتخلف ضد غرب معزول. ومهمة أواسط الستينات أن تصل إلى توازن جديد للقوى، إنها فرصة لا يجب أن تمر"*** **.**

**ولما كان الشرق الأوسط ضمن أهم مناطق الصراع الدولي، فقد قررت الولايات المتحدة إعادة ترتيب الأوضاع فيه، وقد أطلق تعبير "المثلث المضطرب" على المنطقة الواقعة بين طهران والدار البيضاء ومقديشيو منذ مارس 1967. وكوَّن الرئيس الأمريكي جونسون لجنة للإشراف على إخضاع هذا المثلث للولايات المتحدة.**

**في هذا السياق بدأ الهجوم الأمريكي في الشرق الأوسط.**

**اتجاهات الصراع في الشرق الأوسط:**

**تم من قبل تناول تطور علاقة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالشرق الأوسط إبان فترة الفوران القومي في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية. وقد خفتت حدة الصراعات العنيفة بين مختلف التيارات والقوى في الخمسينات بإقامة الوحدة المصرية السورية عام 1958، فتم بذلك إضعاف شديد للحركة الشيوعية العربية، كما وجهت لحزب البعث ضربات موجعة، كذلك سويت الأوضاع في لبنان لصالح النظام الشهابي، وبذلك سادت الناصرية على التيارات الأخرى في المنطقة. وبالنسبة للقوى الكبرى، تم تحجيم النفوذ السوفيتي في مصر والمشرق العربي واليمن، بينما لم تتخل الولايات المتحدة عن نفوذها القوي في كافة بلدان الشرق الأوسط تقريبًا.**

**وحين استقرت أحوال المنطقة نسبيًّا عام 1958 زال الخطر على مصالح الدولتين. فمن جهة فشل مشروع حلف بغداد، وبذلك تخلص الاتحاد السوفيتي من خطر محاصرة حدوده الجنوبية عسكريًّا، ومن جهة أخرى فشلت محاولات قيام أنظمة راديكالية في الشرق العربي، خاصة العراق. وقد لعبت الناصرية بالذات دورًا هامًّا في هذا الصدد، موفرة بذلك الاستقرار، بالمعنى الاستعماري للكلمة، في الخليج العربي. وبالرغم من عدم حل القضية الفلسطينية، تحققت حالة من السلام بفضل وجود قوات الطوارئ في سيناء. وباستثناء صفقة الصواريخ هوك الأمريكية لإسرائيل في 1962، حاولت السياسة الأمريكية إقامة نوع من التوازن في علاقاتها مع الدول العربية وإسرائيل، أي العطاء**

بنفس القدر، فلم تتبن مثلًا الأهداف الإسرائيلية الخاصة، بل وكانت قد لعبت دورًا مباشرًا في إفشال مخططات إسرائيل تجاه سيناء عام 1957/1956.

ويمكن إيجاز الاستراتيجية الأمريكية خلال الفترة المذكورة في الشرق الأوسط في ثلاثة أهداف.

1. ضمان بقاء أمن إسرائيل كحليف محلي رئيسي.
2. التخلص من كل من النفوذ السوفيتي ونفوذ الدول الأوروبية الغربية في المنطقة.
3. ضمان تدفق البترول إلى الغرب.

وكان قد تم تقليص النفوذ الأنجلو-فرنسي في الشرق الأوسط كثيرًا، خاصة بعد 1956.

الشرق الأوسط في أواخر الستينات:

1. صعود جديد للحركة القومية العربية:

شهدت المنطقة في أواخر الستينات موجة جديدة للحركة القومية العربية، خاصة في سوريا. ففي مواجهة إتمام إسرائيل لعملية تحويل نهر الأردن في 1964، قامت سوريا بتحويل عكسي في أراضيها، مما دفع إسرائيل إلى القيام بضرب مناطق التحويل في سوريا، فتوقف العمل بها[736]. ومنذئذ راحت الحدود بين سوريا وإسرائيل تشهد صدامات متزايدة. وفي الوقت نفسه كان النظام السوري يتحرك تدريجيًّا نحو اليسار، ففي أوائل 1965 صدر قرار بتأميم 160 شركة ومؤسسة، كما أممت التجارة الخارجية، وردًّا على إضراب قام به كبار التجار وكبار ملاك الأراضي ورجال الدين قام الجنود والعمال المسلحون بقمعهم، ونفذ حكم الإعدام في 8 منهم. وفي أواخر العام قامت القيادة القومية لحزب البعث بطرد بعض الوزراء ممن أسموا أنفسهم بعد ذلك بالقيادة القطرية، إلا أن الجناح اليساري للحزب قام، بتأييد الحزب الشيوعي، بانقلاب مضاد في فبراير 1966، واعتقل أعضاء القيادة القومية للحزب. وشكل الحكام الجدد حكومة بها وزيران من الحزب الشيوعي، كما تم السماح لخالد بكداش بالعودة إلى دمشق[737]. وقد تمتعت تلك الحكومة اليسارية بتعاطف شعبي بالغ وصحبت تكونها حركة شعبية واسعة موالية لها في سوريا[738]. وضمن إجراءات تلك الحكومة أن فرضت على شركات البترول أسعارًا جديدة، فازداد دخلها من عمليات نقل البترول، وحصل لبنان على زيادة

[736] صالح الجبوري، المرجع السابق، ص 447.

[737] محمد نصر مهنّا، السوفيت وقضية فلسطين، ص 39.

[738] Arie Bober, The Other Israel, pp. 215-218

مماثلة[739]. كما أعلنت الحكومة تبنيها لفكرة حرب التحرير الشعبية ضد إسرائيل، وقامت فعلًا بفتح مئات من مراكز التطوع والتدريب العسكري، وأعلنت أنها ستتحول من الدفاع إلى الهجوم على إسرائيل. كذلك تبنت القيادة فكرة شن حرب فورية ضد إسرائيل لتحرير فلسطين، وفي هذا السياق سمحت لرجال المقاومة الفلسطينية بالعمل من أراضي سوريا، كما أمدتهم بالسلاح. ولإنجاح خطتها العسكرية، دعت الدول العربية للمشاركة في الحرب، بل وراحت تهاجم الناصرية متهمة اياها بالتقاعس عن تحقيق هذا الهدف.

وقد تعرضت سوريا بعد انقلاب البعث اليساري إلى تحرش معظم الدول المجاورة، ومنها إسرائيل التي قامت بشن غارات متكررة ضدها طوال عام 1967/1966 جوًّا وبحرًا وبرًّا، في يوليو 1966، أغسطس 1966، أبريل 1967. وتوالت التهديدات الإسرائيلية بإعلان الحرب على سوريا وبالفعل قامت بحشد قواتها على الحدود السورية في سبتمبر 1966.

وفي ظل هذه الظروف قامت الحكومة الناصرية بشن حملات إعلامية مستمرة ضد حكومة يسار البعث في سوريا، بل راح عبد الناصر بنفسه يشهر بحزب البعث واصفًا إياه تارة بالرجعية وتارة بالمغامرة.

في نفس الفترة جرت محاولات عدة من قبل الأردن لضرب سوريا من الداخل، كذلك فعلت تركيا، كما تحرك الأسطول السادس قرب ساحل البحر المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك مولت السعودية حركات المعارضة اليمينية في سوريا، ولكنها فشلت في إزاحة يسار البعث من السلطة، فتم اعتقال عدد كبير من المعارضين اليمينيين في يوليو 1966، كما أحبطت محاولة انقلاب في أواخر 1966. وفي نفس الوقت حشدت كل من الأردن وإسرائيل قواتهما على حدود سوريا، وقام الكولونيل بروميدج الذي كان يقود الجيش السعودي في ذلك الوقت، وهو أكبر مساعدي الجنرال جلوب، بزيادة الأردن.

أما الأردن فقد شهد هو الآخر تصاعدًا واضحًا للمعارضة الوطنية. فقد بدأ سكان الضفة الغربية يتسلحون، وزادت هجمات الفدائيين ضد إسرائيل، كما سارت المظاهرات احتجاجًا على تجديد رئاسة وصفي التل للوزارة. وكان من تصاعد المعارضة أن هدد أشكول عام 1966 بدخول الأردن إذا وقع فيها انقلاب ناصري. كما أرسلت السعودية 20 ألف جندي إلى هناك في منتصف 1967 لحماية الملك من الجماهير الأردنية-الفلسطينية. ثم تم طرد السفير السوري من الأردن، ردًّا على تشجيع سوريا ودعمها للمعارضة الوطنية.

وللرد على غارات الفدائيين من الأردن شنت إسرائيل هجومًا عليها في 1966/11/13 بقيادة شارون، وتم تدمير قرية كاملة. ومما يدل على تصاعد المعارضة الشعبية أن سكان قرى الحدود رفضوا المعونات التي وردت إليهم من الحكومة وطالبوا

---

[739] فؤاد مرسي، الاقتصاد السياسي الإسرائيلي، ص 67.

بدلًا منها بالسلاح، كما شهدت الضفة الغربية مظاهرات عديدة واسعة تطالب بالسلاح لمواجهة إسرائيل، بل وانضم إليها عدد من رجال الجيش والشرطة، مما اضطر الحكومة ذات مرة إلى إعلان حظر التجول في نابلس.

وشهدت ليبيا صعودًا مماثلًا للمعارضة الوطنية، تمثلت في مظاهرات الشوارع، ونسف أنابيب البترول وأعمال احتجاج أخرى متعددة. وقد طالبت الجماهير بإلغاء القواعد الأجنبية[740].

وفي 1964 أعلنت الجبهة القومية في جنوب اليمن الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني وأخذت عملياتها تتصاعد بسرعة. كما شهدت الجزيرة العربية عددًا من النشاطات الثورية الأقل حدة.

ومن الأمور الطريفة أن بعض حركات المعارضة اليونانية قد برزت، رافعة شعار "الطريق الناصري-اليوناني"[741]، رافضة للقواعد العسكرية الأمريكية ولاستمرار اليونان في حلف الأطلنطي.

وكان من أهم علامات الصعود الجديد للقومية العربية هو الإعلان عن تكون منظمة فتح وبدء العمليات العسكرية في يناير 1965. وقد كان لهذا تأثير كبير على المنطقة كلها، فهاهم الفلسطينيون يكونون قيادة خاصة ترفع لواء الكفاح المسلح، وتتحدى كل من إسرائيل والأنظمة العربية التي لم يسمح أي منها للفدائيين بالعمل من أراضيه، باستثناء نظام الأتاسي في سوريا فيما بعد في 1967/1966.

وكان لظهور فتح وبدء العمل المسلح باسمها ضد إسرائيل دور ملموس في حفز الحركة القومية في المشرق العربي، بل وكانت العامل الأساسي الذي دفع إسرائيل إلى الاعتداء المتكرر على لبنان والأردن وسوريا. كذلك سببت "فتح" إحراجًا شديدًا للناصرية التي كانت لا تزال تعلن للعالم العربي أنها آخذة في تجهيز نفسها لتحرير فلسطين ولكن لم يأت الأوان المناسب بعد. وفي الواقع كانت عمليات فتح ضد إسرائيل تجر الناصرية جرًّا إلى الحرب.

## 2. نمو نفوذ كل من الاتحاد السوفيتي وفرنسا:

شهدت العلاقات العربية السوفيتية في أوائل الستينات نموًّا ملحوظًا، وذلك بعد استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط في 1959/1958. فتطورت العلاقات التجارية مع مصر وسوريا خاصة، كما استمر وازداد إمداد مصر وسوريا أيضًا بالسلاح. وقد ارتفع حجم الوجود البحري السوفيتي في البحر المتوسط، فحتى عام 1963 لم يكن توجد للسوفيت

[740] مجلة "الطليعة"، عدد يونيو 1965، تقارير الشهر، ص ص 119-120.

[741] لطفي الخولي، 5 يونيو - الحقيقة والمستقبل، ص 52.

أي قطع بحرية، وفي 1966 أصبح لهم 20 قطعة، ارتفعت في 1967 وقبل حرب يونيو إلى 30 قطعة[742]. وقد ازدادت العلاقات مع مصر قوة منذ 1964 بفضل موقف الناصرية من أزمة الكونغو.

كذلك شهدت العلاقات العربية-الفرنسية تطورًا ملموسًا في أواسط الستينات، خاصة أن إسرائيل كانت قد اتخذت موقف الولايات المتحدة من الديجولية وشهرت بالرئيس الفرنسي وهاجمته. وقد شهد الشرق الأوسط زيادة في عدد الدول المؤيدة للديجولية ضد سياسية الهيمنة الأمريكية، مثل مصر، وسوريا، الجزائر، قبرص. أما على صعيد التبادل التجاري فقد أصبحت الدول العربية تحتل المرتبة الثانية في تجارة فرنسا، بينما احتلت إسرائيل المرتبة 49[743].

## 3. إسرائيل:

حتى أواسط الستينات، لم تكن إسرائيل قد حققت الكثير من أهدافها الاستراتيجية. وقد حرمتها الولايات المتحدة من تحقيق الكثير من جراء انتصارها في 1956 على مصر وراحت باستخدام المعونات وبالتعويضات الألمانية تبني اقتصادًا متطورًا. إلا أنها بدأت تعاني من صعوبات ملموسة منذ 1965، خاصة مع انتهاء التعويضات الألمانية. فبلغ عجز الموازنة عام 1966 نحو 300 مليون دولار، كما بلغ عدد العاطلين 70 ألفًا، وقدرهم البعض بأكثر من ذلك[744]. هذا بالإضافة إلى هجرة أعداد كبيرة إلى الخارج وتدهور حجم الاستثمارات، مع انخفاض معدل ورود رأس المال الأجنبي. كما شهد عام 1966 انخفاضًا ملموسًا في معدل النمو. هكذا عانت إسرائيل من الأزمة الاقتصادية. وقد ترافق مع هذه الأزمة، أو ربما ترتب عليها جزئيًّا ازدياد قوة اليمين على حساب اليسار العمالي، ويتضح ذلك من مراجعة نتائج انتخابات نوفمبر 1965، حيث أعيد انتخاب ائتلاف الماباي-أحدوت هاعفودا بأغلبية ضئيلة بلغت 49% بعد أن كانت 72%، بينما حقق اليمين تقدمًا كبيرًا، فحصل حزب حيروت والحزب الليبرالي على 26 مقعدًا. وكان اليمين ينادي بشن حرب وقائية ضد العرب، بل أعلن حزب حيروت ضرورة توسيع رقعة إسرائيل من النيل للفرات. وحسب ما رصدته الصحف والمراقبون السياسيون، ارتفعت نغمة الحرب في إسرائيل في 1967/1966، مع نمو هجمات فتح وبعد انقلاب الأتاسي في سوريا. والملاحظ أن التصريحات المهددة بالحرب كانت موجهة ضد سوريا بالذات. فأعلن بيريز على سبيل المثال *"إن الهدوء لن يعود إلى منطقة خط الهدنة بين سوريا وإسرائيل إلا إذا سددت إسرائيل ضربة قوية بالقدر الكافي لإقناع السوريين بأنه لا جدوى من إثارتنا"*، كما صرح أشكول في مايو 1967: *"إنه من المحتمل أن تحدث مواجهة خطيرة بين سوريا*

---

[742] عاطف الغمري، خفايا النكسة - من المؤامرة إلى الوفاق، ص 103.

[743] نفس المرجع، ص 251.

[744] قدرت البطالة بأكثر من 10% من قوة العمل عام 1966، وبـ20% في مناطق التنمية وبين اليهود الأفارقة والآسيويين. دافيد داونج & جاري هيرمان، حرب بلا نهاية وسلام بلا أمل، ص 127.

*وإسرائيل"*، وبعد قليل صرح رابين: *"إن رد فعل إسرائيل سيكون مختلفًا عن الأعمال الانتقامية التي قامت بها في الماضي ضد الأردن ولبنان"*. كما أطلقت تهديدات أخرى باحتلال دمشق وإسقاط النظام السوري.

وقد اعتادت إسرائيل أن تواجه الأخطار الخارجية بأعمال انتقامية حادة، نظرًا لشعورها بالضعف الفسيولوجي كمجمع وكدولة. وفي منتصف الستينات باتت مدركة لضرورة الحرب لأمنها الداخلي بالذات. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن إسرائيل كانت تهتم كثيرًا بمسألة مياه نهر الأردن، وكانت قد بدأت مشروع تحويل مجرى النهر منذ الخمسينات، وفي الستينات استمر زعماؤها يعلنون إصرارهم على استمرار عملية التحويل حتى لو أدى الأمر إلى صراع مسلح[745]. كما حاولت مرارًا الاستيلاء على الأراضي السورية المتاخمة لها، لضمان استمرار إمدادات المياه، ففي 1964 مثلًا أرسلت جراراتها إلى تلك الأراضي المنزوعة السلاح لزراعتها. كما زادت من أعمالها الاستفزازية ضد سوريا بعد قرار مؤتمر القمة العربية في يناير ثم في أغسطس 1964 تحويل مجرى نهر الأردن، وخاصة مع نمو العمليات العسكرية من قبل سوريا وقيام الأخيرة بمحاولة فعلية لتحويل مجرى النهر.

هكذا أصبحت إسرائيل تتجه من جديد إلى الحرب، وقد هضمت ما حصلت عليه من قبل: أم الرشراش في 1949، العوجة في 1955، ثم شروط انسحابها من سيناء في 1957) وأصبح من الممكن لها أن تحقق قفزة جديدة على الطريق إلى أهدافها الاستراتيجية، خصوصًا أنه قد تبين لها أن خطوة جديدة ليست أمرًا ممكنًا فحسب بل وضروريًّا أيضًا لاستمرار نموها وتطورها واستقرارها. إذن كانت هناك أشياء كثيرة تدعو إسرائيل إلى شن الحرب: أهدافها الاستراتيجية في الدرجة الأولى، أزمتها الداخلية، الأعمال الفدائية، النظام اليساري في سوريا، وأخيرًا التغيرات العالمية التي تمخضت عن الهجمة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط في أواسط الستينات.

## 4. الولايات المتحدة والشرق الأوسط:

مثلت إسرائيل للولايات المتحدة أهمية بالغة منذ تبنت الأخيرة نظرية الحرب المحدودة. فإسرائيل هي أكثر الأنظمة استقرارًا في الشرق الأوسط، كما أنها الأكثر كفاءة من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى قدراتها الخاصة على القيام بدور عالمي قذر لصالح الولايات المتحدة.

وفي أواسط الستينات حان الوقت الملائم من وجهة النظر الأمريكية لامتحان إسرائيل، خاصة وأن الولايات المتحدة كانت قد قررت اقتحام الشرق الأوسط بالكامل. وقد بدأت بالتعاون مع ألمانيا الغربية بتزويد إسرائيل بشحنات ضخمة من الأسلحة، كما منحت الدول العميلة لها ودول الحلف الإسلامي أسلحة، فقدمت أسلحة للأردن عام 1964

---

[745] علي محمد علي، نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية، ص ص 223-225.

بشرط تعهد الأخيرة بعدم عبور دباباتها للنهر، مقابل عدم اعتراض اللوبي الصهيوني في الكونجرس على الصفقة، كما منحت صفقة للسعودية وأخرى لإيران. وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة قد أيدت مشروع الحلف الإسلامي، أن لم تكن هي التي أوعزت به. وقد أثار هذا المشروع حفيظة كل من مصر وسوريا، مما اضطر السعودية للتراجع.

وقد تغير موقف الولايات المتحدة من حرب اليمن جذريًا. ففي 1962 اعترفت إدارة كنيدي بجمهورية اليمن، ولم تعارض التدخل المصري رغم اعتراض السعودية والأردن. أما في 1965 فقد بدأت تهاجم الوجود المصري في اليمن وتقدم المساعدات العسكرية للسعودية لمواجهة الناصريين، كما قدمت أسلحة للملكيين. وذات مرة قامت الطائرات الأمريكية باستعراض قوة في سماء السعودية تحذيرًا لعبد الناصر من مهاجمة أراضي السعودية[746]. وبدا أنها قررت تصعيد القتال لتوريط الناصرية أكثر واستنزافها.

كذلك يمكن أن نتلمس مدى التغير في المقارنة بين موقف الولايات المتحدة إزاء مصر في 1956 وفي مايو 1967. ففي 1967 اقترحت تكوين قوة دولية لاقتحام مضيق تيران وإجبار عبد الناصر على التراجع. وقد سبق تناول موقفها في 1956.

## 5. الناصرية في أواسط الستينات:

خلال نحو عشر سنوات أقامت الناصرية شبكة من العلاقات مع الحركات الوطنية المعتدلة، ومع الحكومات "المستقلة" في العالم الثالث. كما أقامت سياستها على أساس الاستفادة من الحرب الباردة بين العملاقين، فاعتادت أن تحصل على المعونات من الشرق والغرب، وأن تحافظ على موقفها الدقيق في الشرق الأوسط بين الاتجاهات العربية المختلفة. وبالنسبة لإسرائيل، رسمت الناصرية سياستها على أساس أنها لا تعترف بهذه الدولة ولكن لا تحاربها سوى بالكلمات. وفي ظل السلام تمتعت بالدلال في علاقتها بالدول الكبرى من 1956 حتى 1965، مما ساعدها على القيام بدور كبير في الشرق الأوسط، مساهمة بذلك في تحقيق نوع من الاستقرار والتوازن بين مختلف القوى السياسية في المنطقة.

وقد استطاعت خلال الفترة المذكورة أن تنتزع ولاء الجماهير العربية وكافة التيارات القومية والشيوعية. بل واستطاعت أن تتصدر قيادة الحركة القومية العربية بلا منازع على حساب هذه الحركة نفسها، طارحة على نفسها مهام لا تستطيع إنجازها، وعلى رأسها مهمة تحرير فلسطين.

إلا أن متغيرات كثيرة كانت قد جرت في المنطقة خلال السنوات العشر المذكورة، بالإضافة إلى انهيار السياسة الاقتصادية الناصرية في الداخل وتفشي الضعف في نظامها السياسي. ففي مقابل عجز الناصرية عن تحقيق أحلام الثورة العربية، برزت قوى بديلة،

---

[746] أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 162.

**أهمها منظمة فتح التي رغم ضعفها العسكري عبرت بظهورها عن ضعف الأنظمة العربية، وعلى رأسها الناصرية. وكذلك لعبت حكومة الأتاسي في سوريا دورًا ملموسًا في فضح ضعف نفس الأنظمة. ومن الأمور الملفتة للنظر أن الناصرية كانت متخاذلة للغاية في مواجهة هذا التحدي لقيادتها. فعلى سبيل المثال واجهت قيام إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن بالدعوة لعقد مؤتمرات القمة التي أُشير إليها من قبل، ملقية بالمسؤولية على عاتق العرب بوجه عام، رغم ادعاءاتها قيادتهم جميعًا. وفي مقابل ذلك كانت حكومة الأتاسي تدعو للحرب الشعبية وتقصف مستوطنات إسرائيل بالمدافع، وتسمح لـ"فتح" بالعمل من سوريا، منتزعة بذلك قيادة القومية العربية من الناصرية. كذلك خلق قيام منظمة فتح بعمليات عسكرية من جبهة الأردن وسوريا، ومطالبة سكان الضفة الغربية بالسلاح، وضعًا أوقع الأنظمة العربية في حرج بالغ. وكان من الواضح أن ظهور فتح قد دفع الناصرية إلى تشديد هجومها الإعلامي على إسرائيل تدريجيًّا، كما كان الضغط السوري على مصر يتزايد بشدة، حتى داخل مؤتمرات القمة. وفي الحقيقة كانت سوريا هي الأخرى تنجر جرًّا إلى الحرب تحت تأثير طوبوية وعصبية يسار البعث، متمثلة في حكومة الأتاسي، ولم تكن جاهزة بأي حال لمواجهة إسرائيل ولا حتى جادة في دخول المواجهة. وقد اتخذت موقفًا مخزيًا أثناء الغارة الإسرائيلية على الأردن في نوفمبر 1966، فلم تتحرك قواتها قيد أنملة، مما دفع وصفي التل لمهاجمة سوريا ومصر:** ***"وعدتنا بتقديم حماية جوية في مثل هذه الحالات"***[747]**. ومما له دلالته أنه بعد المعارك الدامية بين سوريا وإسرائيل في مارس 1967، أعلن عبد الناصر أنه لن يحارب من أجل حادث جرار على الحدود. وفي أبريل 1967 أسقطت إسرائيل 6 طائرات سورية في معركة جوية واسعة النطاق، فكان رد عبد الناصر أننا لن نحارب إلا إذا شنت إسرائيل هجومًا شاملًا**[748]**. ومن الطريف أن الحكومتين الصديقتين للغرب في السعودية والأردن مارستا ضغطًا إعلاميًّا على الناصرية لدفعها إلى إغلاق مضيق تيران. وقد كان موضوع وجود قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ وعلى حدود سيناء الشرقية أحد موضوعات حرب الكلمات بين الأردن ومصر الناصرية طوال عام 1967/1966، وقد أرسل الملك حسين لعبد الناصر رسالة محتواها:** ***"برغم أنك عبد الناصر فأنت لا تقوم بشن غارات على أيدي الفدائيين من الأراضي المصرية وأنت تعلم أن قوات الطوارئ تفصل حدودك عن الإسرائيليين، وبجانب ذلك فإنك ترسل إليَّ رجالًا من منظمة فتح ليقوموا بعمليات من حدود الأردن، ومع ذلك لا تريد أن تساعدني، بل لا تريد أن تغلق مضيق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية"*** **.**

**ولقد كان لهذا الإحراج دور هام في دفع ناصر إلى القيام بمظاهرته العسكرية في مايو 1967. كما اضطر في النهاية إلى عقد اتفاقية للدفاع المشترك مع حكومة الأتاسي التي كثيرًا ما وصفها بالمغامرة، ومنذ ذلك الوقت خفت حدة مهاجمته لحزب البعث، ثم توقفت.**

---

[747] تريفور ن. دوبوي، النصر المحيّر، ص 265.

[748] مذكرات إسحق رابين، ص 143، ص 144.

**وقد نجحت إسرائيل بدورها في توريط الناصرية. فهجماتها على سوريا والأردن لم تترك سوى الاختيار بين المواجهة أو التقهقر وراء الأحداث، وهو ما لم تكن الناصرية لتسمح به حتى النهاية.**

**وقد تزعمت الناصرية فكرة إقامة منظمة التحرير الفلسطينية ومنحتها إذاعة خاصة بالقاهرة في مارس 1965. ورغم اقتراب الخطر، لم تحاول تجهيز نفسها للحرب القادمة، رغم اعتراف عبد الناصر مرارًا بأنه غير جاهز لمواجهة إسرائيل. إذ إن فساد الجيش كان في أوجه، وكانت القيادات العسكرية غير مستعدة لإجراء أي إصلاحات، فهي لم تتصور أصلًا طبيعة الحرب المقبلة مع إسرائيل ومدى اقتراب ساعتها.**

**وقد أُشير من قبل إلى انتصارات الملكيين في اليمن عام 1964، وارتفاع الخسائر المصرية. وبدلًا من أن تلجأ الناصرية إلى دعم القوى الراديكالية في شمال اليمن وجنوبه، راحت -على العكس- تتبع سياسة تزيد موقفها نفسه حرجًا، فكان أن عرضت الصلح على السعودية عام 1965 دون جدوى. ذلك أن الأخيرة قد وجدت أن فرصتها قد حانت لتوريط الناصرية أكثر، بتأييد أمريكي واضح.**

**ورغم الاعتدال الواضح، ظهرت صعوبات حقيقية في علاقة الناصرية مع الغرب في 1965/1964. فقد بدأت الولايات المتحدة هجومها الكبير على البلدان المستقلة في العالم الثالث، ومنها بلدان الشرق الأوسط، خاصة مصر وسوريا، وحتى على البلدان التابعة لإنجلترا وفرنسا. ولم يكن من الممكن للناصرية أن تقف على الحياد إزاء هذه الهجمة الأمريكية في العالم الثالث، بل ولم يكن من الممكن أن تفلت هي نفسها، باعتبارها نظامًا قوميًّا، من الهجوم الأمريكي.**

**وقد شهدت أواسط الستينات تدهورًا في العلاقات بين مصر الناصرية والولايات المتحدة، خاصة بعد تدخل الأخيرة في الكونغو. ففي 1964 قدمت الناصرية أسلحة للكونغو، كما قامت مظاهرة في القاهرة، تتكون من عناصر الاتحاد الاشتراكي، بإحراق المكتبة الأمريكية، ثم قامت القوات المصرية بإسقاط طائرة أمريكية دخلت الأجواء المصرية "خطأ"، مما دفع جونسون إلى التهديد بقطع المعونات الغذائية عن مصر. وفي 23 ديسمبر 1964 رد عبد الناصر بأعنف هجوم له على الولايات المتحدة، فهاجم دورها في الكونغو بشدة، كما دافع عن وجوده ودوره في اليمن. وكان رد مجلس النواب الأمريكي بقطع معونات القمح عن مصر في 26 يناير 1965، إلا أن الرئيس جونسون ألغى القرار في اليوم التالي مباشرة بحجة التريث في التعامل مع عبد الناصر، وأرسلت بالفعل صفقة كبيرة من القمح في أواخر 1965، بل ووافق جونسون أيضًا على بيع القمح لمصر وفقًا لبرنامج الطعام من أجل السلام، لمدة ثلاث سنوات أخرى. وقد أثار هذا القرار موجه عدائية ضد مصر في الولايات المتحدة. ولكن انتهى الأمر بعد تصاعد المعارك الإعلامية بوقف معونات القمح تمامًا في 1966.**

**وفي نفس السياق تدهورت العلاقات مع ألمانيا الغربية، إذ اعترفت الأخيرة بإسرائيل في مايو 1965 وعقدت معها صفقة أسلحة، فقامت الدول العربية بقطع علاقاتها مع ألمانيا. كما هدد عبد الناصر بالاعتراف بألمانيا الشرقية إذا تمت الصفقة، وقام فعلًا بمقابلة مستشار ألمانيا الشرقية في القاهرة، وكانت النتيجة قطع المعونات الألمانية عن مصر. وفي الواقع لم يعترف عبد الناصر بألمانيا الشرقية إلا عام 1969، كما أن صفقة الأسلحة الألمانية لإسرائيل لم تتم تحسبًا لاعتراف الدول العربية بألمانيا الشرقية.**

**هكذا تدهور مركز مصر الناصرية لدى بعض من أهم بلدان الغرب.**

**يمكن الآن تلخيص وضع الناصرية في منتصف الستينات كالآتي:**

**1. أدى الفشل الاقتصادي ونمو التذمر والمعارضة الداخلية إلى حفز نزعة الناصرية إلى تحقيق انتصارات خارجية، رغم ضعف إمكانياتها في هذا الصدد. وهذا يفسر -جزئيًّا على الأقل- ارتفاع نبرتها المعادية للغرب.**

**2. أدت التغيرات الدولية سابقة الذكر إلى ضغوط شديدة من جانب الغرب، اقتصاديًّا ثم عسكريًّا، من خلال السعودية في اليمن، ثم إسرائيل.**

**3. سبب تصاعد النـزعة القومية في المشرق العربي إحراجًا شديدًا للناصرية وأجبرها على التعهد بمساندة سوريا ضد هجمات إسرائيل، لكنها قد حاولت التنصل من ذلك مرارًا والتهجم على الحكومة الراديكالية في دمشق عام 1967/1966.**

**4. استنزفت السعودية الجيش المصري في اليمن بشكل بالغ.**

**5. قررت إسرائيل توجيه ضربتها، خصوصًا إلى سوريا، بينما قررت الولايات المتحدة تصفية النظم القومية في الشرق الأوسط، ومنها الناصرية.**

**الحرب والهزيمة:**

**في أوائل عام 1967، طلب الرئيس جونسون من السفير جوليوس هولمز إعداد دراسة عن التغلغل السوفيتي في الشرق الأوسط، وجاءت الدراسة مشجعة لتوجيه ضربة في هذه المنطقة[749]. والحقيقة أن تحوّل موقف الولايات المتحدة خلال عشر سنوات من**

---

(749) يبدو من متابعة الأحداث أن الولايات المتحدة كانت تشجع توجيه ضربة عسكرية ضد مصر، ولكنها لم تكن تريد القيام بضربة ضد سوريا أو الأردن. وبالعكس كانت إسرائيل مهتمة أكثر بضرب سوريا والاستيلاء على الضفة الغربية ويبدو أن إسرائيل قد وجهت الضربتين معًا، كصفقة شاملة مع الولايات المتحدة.

وللاطلاع على موقف الولايات المتحدة يستطيع القارئ أن يرجع إلى مروان بحيري، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط، من ترومان إلى هنري كيسنجر، في "السياسة الأمريكية والعرب"، ص ص 49-73. كذلك مصطفى علوي، السلوك الأمريكي في أزمة مايو ويونيو 1967، في السياسة الأمريكية والعرب، ص ص 127-138. وقد نشر محمد حسنين هيكل عددًا من الوثائق التي تؤكد ذلك في "حرب الثلاثين سنة – الانفجار".

محاولة إقامة علاقات متوازنة بين إسرائيل والأنظمة العربية، حتى المعتدلة منها، إلى ترجيح كفة إسرائيل والمراهنة عليها دائمًا، هو أبرز تحول في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. وكان هذا نتيجة تغيرات مهمة جرت في العلاقات الدولية كما سبقت الإشارة. ومع ذلك لا يمكن أن ننظر إلى حرب 1967 دون الأخذ في الاعتبار مصالح وظروف إسرائيل نفسها التي أصبحت تملي عليها توجيه ضربة للدول العربية، ولسوريا بالذات في ذلك الوقت. ولا ينبغي الاكتفاء برصد أحداث الفترة من أبريل حتى يونيو 1967 التي شهدت آليات اتجاه المنطقة إلى الحرب. ذلك أنه كانت تكمن وراء هذه الآليات مسائل عميقة في استراتيجية كل من إسرائيل والولايات المتحدة. ورغم أن الناصرية قد ورطت نفسها، وساهمت في توريطها حكومات عربية أخرى، بدعوتها إلى سحب قوات الطوارئ وإغلاق خليج العقبة، إلا أنها كانت تعلم علم اليقين أنها لا تستطيع أن تحارب إسرائيل، بل وكانت الأخيرة تعلم هي الأخرى ذلك[750]. وبغض النظر عن وجود حشود إسرائيلية على سوريا، تلك المسألة التي جرى الجدل بشأنها، فإن إسرائيل كانت قد هددت سوريا مرارًا، كما دارت بينهما معارك عسكرية، واسعة النطاق أحيانًا، خلال الشهور السابقة على حرب 1967. ومما يستحق الانتباه أن التحركات السورية كانت تثير مخاوف الناصريين أكثر مما تثير مخاوف إسرائيل، مما اضطر عبد الناصر إلى مهاجمة حكومة الأتاسي كثيرًا. ومع ذلك اضطر في النهاية إلى عقد اتفاق دفاع مشترك معها وإلى إطلاق التصريحات الثورية في أواخر عام 1966، حفاظًا على نفوذه المعنوي في العالم العربي، وذلك بإثبات قدرته على استمرار القيام بدور زعامة الأمة العربية. لقد علق دافيد داونتج وجاري هيرمان على هذا السلوك قائلين: *"وفجأة أصبحت الوحدة العربية حقيقية ماثلة: فاعترفت حتى الأردن والمملكة العربية السعودية بزعامة ناصر"*.. *"اكتشف الرئيس المصري ناصر الذي كان قد أسكرته نشوة ظهوره المفاجئ من أغوار اليأس، حياة جديدة في الخطابة البلاغية القديمة"*.. *"وكان في قرارة نفسه يصلي لكيلا تحارب إسرائيل وألا ينخسها أحد للقيام بتوجيه الضربة الأولى على الرغم من أنه ينخسها هو باستمرار"* [751]. هكذا بدأت مخاوفه من اندفاع حكومة البعث تتحقق. وبغض النظر عن مدى صحة عنصر التآمر من جانب إسرائيل والسعودية والأردن، لتوريط الناصرية في حشد الجيش وطرد قوات الطوارئ، إلخ، ينبغي ملاحظة عدم التناسب إطلاقًا بين التصريحات والشعارات الناصرية والقدرة على تحقيقها. فإذا رجع المرء إلى الخطابات النارية والتصريحات الحادة لعبد الناصر ورجالاته قبيل الحرب، لعرف مدى عمق هذه الحقيقة. فالزعيم الذي هدد بضرب إسرائيل ومن هم وراء إسرائيل، كان يحتكم على جيش يبدو وكأنه أعد خصيصًا لكي يُهزم. وهذه الفجوة بين الشعارات والقدرة على تحقيقها تبرز على نحو صريح طبيعة النظام الناصري. فقد برزت في حرب يونيو 1967 إلى أقصى حد حقيقة الناصرية أمام الجماهير. وحتى إذا اعتبرت المظاهرة العسكرية في مايو 1967 مجرد ورطة، فإن

---

[750] في حديث صحفي مع إسحق رابين في 22 ديسمبر 1967، صرح لصحيفة هاآرتز أن عبد الناصر قد نشر قواته إلى حافة الحرب دون أن ينوي دخول الحرب فعلًا، وأن إسرائيل كانت على علم بذلك.

Arie Bober, Op. cit., pp. 69-70

[751] دافيد داونتج & جاري هيرمان، حرب بلا نهاية وسلام بلا أمل، ص 138.

**وقوع الناصرية في مثل هذا الفخ، وعجزها عن التخلص منه بأي طريقة، إنما يعبر عن مدى استعدادها الداخلي ونزوعها الخاص للانخداع بهذه الطريقة، خاصة أنها لم تكن أول ورطة من نوعها، إذ سبقتها ورطة اليمن.**

**ويتضح الدور الكبير الذي لعبته الهيبة والشعارات والخداع لدى تأمل موقف الملك حسين من أزمة مايو 1967. فلم تكن للملك أي قدرة ولا مصلحة، في ذلك الوقت، في محاربة إسرائيل. ورغم الضغوط التي تعرض لها في الداخل منذ منتصف الستينات، ظل مدة طويلة متسقًا مع نفسه، بل وقطع علاقاته بمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1966، وبذل أقصى جهده لإسقاط نظام الأتاسي. إلا أنه مع تصاعد المعارك بين إسرائيل وسوريا، وما صاحبها من تأجج المشاعر الوطنية في البلاد العربية، بل واضطرار عبد الناصر لركوب الموجة الوطنية الجديدة، عرض الملك مساعداته على سوريا، ثم قرر إقامة تحالف مع الناصرية في مايو 1967 خوفًا من عواقب الأمور. وقد نُسب للملك حسين تصريحًا وجهه لأحد رجاله عند هبوط طائرته في الأردن بعد مصالحته مع عبد الناصر: "*إنني اليوم انتهيت من التأمين على حياتي*" [(752)].**

**ورغم هذا لم يكن الناصريون يتوقعون أبدًا أنهم سيهزمون بهذا الشكل، بل تصور عبد الناصر أن الظروف الدولية ستخدمهم مرة أخرى كما حدث عام 1956، أو أن المظاهرة العسكرية سوف تنتهي على حافة الهاوية، أو أن تكون النتائج مشابهة لنتائج عملية الحشد عام 1960. كما اعتقد أنه يستطيع في ظل ظروف 1967 بمظاهرته العسكرية أن يعوض نجمه الآفل، بل وربما تصور إمكانية إزالة آثار حرب 1956 بهذه الطريقة. إلا أن كل الظروف التي وضع نفسه فيها لمدة عقد كامل كانت تدفعه لاستفزاز إسرائيل. لقد اضطر أن يبتلع شعاراته حتى الثمالة، وقد تجرع آخر قطرة مضطرًّا: إذ طلب سحب قوات الطوارئ من الحدود الدولية فقط وليس من قطاع غزة أو شرم الشيخ، فرفض الطلب بهذا الشكل على أساس أن مهام تلك القوات واحدة وهي مراقبة الحدود وليست مهمه قتالية، وعلى هذا الأساس فلا معنى لسحب أو إعادة توزيع جزء منها. وبذلك وُضعت الناصرية أمام خيارين كلاهما مر، فإما سحب قوات الطوارئ كلها أو سحب طلب انسحابها الجزئي. وكان من المستحيل الأخذ بالخيار الثاني بعد كل ما أطلق من تصريحات وما تم من تعبئة القوات والرأي العام، إلخ.**

**وفي الحقيقة تتحمل الناصرية مسؤولية هزيمة 67. فالطريقة التي عولجت بها أزمة مايو 1967 كانت بالصياح والتهديد والرغبة في إيهام الجماهير بقرب تحقيق النصر، والرغبة المحمومة في تحقيق انتصارات خارجية ولو وهمية لتعويض الفشل الداخلي. كذلك اضطرار النظام لابتلاع شعارات رفعها دون أن يكون قادرًا على تنفيذها، تنم عن المنطق الداخلي لتكوين النظام السياسي، وبالتحديد عن التناقض بين مضمون وشكل الأيديولوجيا الناصرية. وفي هذه المسألة بالتحديد كانت الشعارات الطنانة والمهدِدة**

---

**[(752)] نفس المرجع، ص 140.**

**تناقض وبشكل صارخ عدم القدرة ولا النية ولا الرغبة في دخول الحرب. كذلك كان الفساد المعمم الذي شهده الجيش، وعجزه عن خوض معركة عسكرية أصلًا يعبر عن عجز نظام الحكم مباشرة. كما أن الاستجابة لضغوط كل من القوى القومية العربية والحكومات المحافظة وتورطها في الحرب هو نتيجة لانتزاع الناصرية لزعامة الحركة القومية العربية دون امتلاكها للأساس المادي لتحقيق شعاراتها، بالإضافة طبعًا لتشوش الحركة القومية الضاغطة نفسها. وأخيرًا اتضح في الحرب والهزيمة بشكل جليٍّ ذلك التناقض العميق بين الدعاية الناصرية وممارستها الفعلية، فافتضاح الضعف العسكري وديماجوجية الدعاية، بل وكذبها المكشوف، والفساد المعمم، أدى إلى انهيار أسطورة عاشت عليها الجماهير لسنوات. وهذه الأسطورة كانت ناصرية خالصة. وكانت لحظة القمة لتناقض الناصرية قد تبدَّى في البيانات العسكرية أثناء الحرب، والتي كانت مخالفة، بل مضادة للوقائع على طول الخط، حتى ظهرت علامات الهزيمة مجسدة .**

**لقد كانت هزيمة يونيو 1967 تتويجا للنظام ككل. لم تكن مجرد هزيمة عسكرية قد تتعرض لها أي دولة، بل كانت هزيمة لماهية النظام. وهذا ما يفسر سلسلة تراجعات السلطة بعد ذلك على كافة الأصعدة وتنازلها عن شعاراتها الطنانة واتباع سياسات واقعية. بل تغير خطاب الزعيم بعدها إلى خطاب عملي واقعي يتسم بالانكسار تعبيرًا عن القدرات الحقيقية للنظام ككل.**

**<u>* النهاية:</u>**

**<u>تمهيد:</u>**

**رغم بذل الناصرية كل جهدها لتجنب الحرب عمليًا، أجبرتها كل الظروف على تمثيل دور المناضل ضد إسرائيل. وقد فوجئت وهي تلهو بتحضير العفاريت بظهور هذه الأخيرة في الواقع لا في الخيال. وهي تكون بذلك قد قادت نفسها إلى خسران جسيم، فهي لم تنتصر بل ولم تقاتل بحق، ففقدت كلًّا من النصر والشهادة.**

**ومع إعلان هزيمة الناصرية في يونيو 1967، خيم الحزن على مصر. إلا أن كبار الملاك ورجال الأعمال، قد شعروا أن لحظتهم قد حانت، فانطلقت الإشاعات تدين موقف الاتحاد السوفيتي، وانطلق الهجوم على الناصرية ككل وسط الجماهير، وأصبحت هذه مطالبة بالتنازل عن العرش، خاصة أن الكتلة الأساسية من البيروقراطية الناصرية قد فقدت هيبتها في الحرب، وسقطت معها هيبة النظام ككل.**

**وبالتدقيق فيما أحدثته الهزيمة على الصعيد المادي المباشر، يتضح أنها لم تدمر البيروقراطية الناصرية تدميرًا ماديًّا، وإنما أضعفت -إلى حد كبير- جناحها العسكري، وهو الجناح الأساسي. والأهم من هذا وذاك أنها قد حطمت هيبتها في العالم العربي، إذ إنها أثبتت فشل النظام كفكرة، إذ انتصرت الصهيونية على الناصرية في قمة نضجها، أي**

**في صورة دولة الاشتراكية العربية، ولم تكن محض هزيمة عسكرية. فالأهم كانت هي الطريقة التي هزمت بها وما كشفته من اهتراء النظام وعظمته الزائفة.**

**منذ أوائل الخمسينات كانت عناصر البيروقراطية الناصرية تندمج عضويًّا برجال الأعمال وملاك الأراضي، بحيث أصبحت مجموعات رجال الدولة-رجال الأعمال مع منتصف الستينات، تتحكم في معظم أجهزة الدولة القاعدية، وتتغلغل في الجيش والتنظيم السياسي، بالإضافة إلى الاقتصاد. إلا أن غالبية القيادات العليا للنظام لم تنغمس في الفساد وجمع الثروات لأسباب سبق تناولها. كذلك لم ينغمس كثيرون من الناصريين العاديين في هذه الأنشطة. وبذلك بات النظام منقسمًا من الداخل إلى يسار ناصري (بيروقراط صرف) ويمين ناصري (رجال أعمال بيروقراط، أو ساداتيين فيما بعد). وقد أدت هيمنة رجال الأعمال الناصريين المتزايدة، مع فشل الإصلاحات الاقتصادية للناصرية، إلى اشتداد الدعوة داخل الزمرة الحاكمة نفسها، إلى تصفية الاشتراكية الناصرية. وقد تبينت قوة هذا الاتجاه في توقف عمليات التأميم والمصادرة منذ 1964، وعجز الناصريين عن إجراء إصلاحات جديدة على نطاق واسع. كما أدت السيطرة المتزايدة والمباشرة لرجال الدولة-رجال الأعمال إلى نمو هيمنة الاتجاه الضاغط لحساب المصالح المباشرة للطبقة المسيطرة. وقد التقى هذا النـزوع مع حقيقة موضوعية جديدة وذات دلالة هامة: إذ إن المصالح بعيدة المدى للطبقة المسيطرة كانت آخذة في الاقتراب من مصالحها المباشرة. وقد راحت تعيد تنظيم نفسها وتطرح أفكارًا بديلة للأفكار الاشتراكية الناصرية التي فشلت، بدأت تجذب الجماهير التي راحت تتخلى تدريجيًّا عن الأفكار الناصرية، بل وأصبحت تميل جزئيًّا إلى الالتقاء مع شعارات رجال الأعمال فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. والخلاصة أن الطبقات الأدنى لم تعد قادرة -كما كانت قبل انقلاب 1952- على لعب دور مستقل مؤثر كما فعلت من قبل، أي أنها لم تعد تمثل ضغطًا بالغًا على النظام. وباختصار يمكن القول بأن الصراع الاجتماعي-السياسي قد عاد، ولكن موازين القوى قد صارت الآن لصالح الطبقة المسيطرة. ولم تعد الإصلاحية وشعار المستبد العادل يجدان كثيرًا من الأنصار. لذا لم تعد المصالح الكلية لرجال الأعمال تتناقض كثيرًا مع مصالحهم الفردية، وبالتالي لم تعد البونابرتية في طبعتها الناصرية تجد أرضًا صلبة.**

**وكان للهزيمة تأثيرها الكبير، فقد تعرضت الناصرية إلى اختبار عمليّ بالغ الصعوبة، وهزمت هزيمة منكرة، بل كان الجانب العسكري من هزيمتها من أسهل الهزائم في التاريخ الحديث.**

**لقد وجد رجال الأعمال وملاك الأراضي وحلفاؤهم من الزمرة الناصرية فرصتهم في الهزيمة لتشديد هجومهم على الناصرية، واستطاعوا أن يجدوا الأرضية المناسبة. ذلك أن الجماهير قد فقدت الثقة في النظام السياسي بكافة توجهاته، وأصبحت أكثر تقبلًا لانتقادات أعدائه الذين تمثلوا أكثر ما تمثلوا في رجال الأعمال. بينما راحت جماعات اليسار الماركسي الجديد تنمو ببطء خارج الإطار الناصري.**

**وبعد الهزيمة جلس دايان ينتظر سماع قرار عبد الناصر باستسلام نظامه. أما في الداخل، فقد راحت الطبقة المسيطرة تفرك أيديها طربًا، إذ بدا أن الناصرية قد سقطت إلى الأبد. ولكن عبد الناصر لم يتحدث إلى ديان، بل في خطاب يوم 9 يونيو 1967[753]، أعلن تنحيه عن كافة مناصبه الرسمية، موصيًا بتولية زكريا محيي الدين رئيسًا، وهو الشخص المعروف بميوله اليمينية. وقد ذكر الزعيم في خطابه أشياءً لم تحدث على الإطلاق: فزعم أن العدو قد حارب بأكبر من إمكانياته، كما زعم أن أمريكا وبريطانيا تدخلتا مباشرة، إلخ، و"*إن العدو كان يعمل بقوة جوية تزيد ثلاث مرات عن قوته العادية*"، وأن الجيش قد حارب "*معارك رهيبة بالدبابات والطائرات*".. "*تحركت قواتنا المسلحة إلى حدودنا بكفاءة شهد بها العدو قبل الصديق*"، "*ولقد كانت الحسابات الدقيقة لقوة العدو تظهر أمامنا أن قواتنا المسلحة بما بلغته من مستوى في المعدات وفي التدريب قادرة على رده وعلى ردعه*".."*العدو حشد على الجبهة الأردنية وحدها ما لا يقل عن أربعمائة طائرة*".. "*ولم تكن طبيعة الصحراء تسمح بدفاع كامل، خصوصًا مع التفوق المعادي في الجو*".. "*انتظرنا العدو من الشرق فجاء لنا من الغرب*".. "*استجبنا لقرار وقف إطلاق النار أمام تأكيدات وردت في مشروع القرار السوفيتي الأخير المقدم إلى مجلس الأمن وأمام تصريحات فرنسية بأن أحدًا لا يستطيع تحقيق أي توسع إقليمي على أساس العدوان الأخير*". وأضاف: "*كانت أمامنا عوامل عديدة وطنية وعربية ودولية.. الرئيس جونسون.. الاتحاد السوفيتي.. طلب منا ألّا نكون البادئين بإطلاق النار*".. "*اضطرت قواتنا المسلحة في سيناء إلى إخلاء خط الدفاع الأول*".. "*الأمة العربية قادرة على إزالة آثار العدوان*".. "*وإني لأعتز بهذا الجيل من الثوار* (يقصد جيله هو)*.. لقد حقق جلاء الاستعمار.. الثورة الاجتماعية.. السد العالي.. الانطلاق الصناعي.. وما يزال هناك دور كبير مطلوب من العمل العربي العام، وكلي ثقة في أنه يستطيع أداءه*".**

**ورغم أنه كان خطابًا للتنحي عن كافة المناصب الرسمية، فقد تضمن أيضًا وعودًا بتحقيق النصر: "*ولا نستطيع أن نخفي على أنفسنا أننا واجهنا نكسة خطيرة خلال الأيام الأخيرة، لكني واثق أننا جميعًا نستطيع -وفي مدة قصيرة- أن نجتاز موقفنا الصعب، وإن كنا نحتاج في ذلك إلى كثير من الصبر والحكمة والشجاعة الأدبية، ومقدرة العمل المتفانية*"، مما يعني أن الزعيم لا يتنحى فعلًا. كما ألقى بالمسؤولية على قوى أجنبية، أما النظام فعُدَّ سليمًا تمامًا، كما أنه نفي المسؤولية عن نفسه بطريقة غير مباشرة، إذ قال: "*فإنني على استعداد لتحمل المسئولية كلها*"، وكأنه غير مسؤول فعليًّا، بل قام بعد ذلك باتهام بعض القادة العسكريين بالمسؤولية وقدمهم للمحاكمة. والأهم من هذا كله كان مغزى تسليم الحكم لزكريا محيي الدين، أي الاستسلام الكامل للعدو كما كان مفهومًا لدى الجماهير في ذلك الوقت.**

**وتفاصيل خروج الجماهير التلقائي في 9، 10 يونيو معروفة تمامًا. أما مغزاها فهو الأمر الأهم: لقد خرجت الجماهير تطلب عودة عبد الناصر وهي في الحقيقة لم تطلب عبد الناصر كشخص، أو عبد الناصر المهزوم، بل طلبت الاستمرار في مواجهة العدو، أي عبد الناصر الشعارات، عبد الناصر *الصورة*. وهنا نلمس تمامًا كيف كان التناقض بين مضمون وشكل الناصرية يتحقق، فالجماهير راحت تتمسك بالشكل، لأنه شكل ثوري إلى حد ما، بينما كانت ترفض المضمون: نمو التخلف، الديكتاتورية، التخاذل أمام إسرائيل.**

---

**[753] نشر الخطاب في كتاب "مصر والعروبة وثورة يوليو"، ص ص 369-373.**

**وهي بهذا كانت في حقيقة الأمر قد خرجت محتجة على المضمون، وهي في تمسكها بشكل الناصرية إنما كانت تحمل أشد العداء للناصرية في حقيقتها الباطنية، الرجعية، الثورة المضادة. فعودة عبد الناصر مشروطة الآن بتحقيقه لشعاراته، وهي قد طالبته بهذا بالذات. ولهكذا خرجت جماهير 9، 10 يونيو *ضد* عبد الناصر الحقيقي، القائد المهزوم والمضلِل. ومن الأمور التي تبرز هذه الحقيقة أن جماهير 9، 10 يونيو هي نفسها قد وجهت، فور سماعها بأنباء الهزيمة، نقدها المرير للنظام الناصري من حيث هو مؤسسات وسياسات واقعية. إنها تريد الشعارات متحققة، وتريد إزالة *مضمون* النظام الناصري بالذات.**

**وقد انتشرت وسط كل الطبقات الكثير من المبالغات حول القوة الأسطورية المزعومة للجيش الإسرائيلي وحول بطولاته الوهمية. بل راح ملايين المصريين يفخر برجال ذلك الجيش كما لو كان جيشهم، في سياق عملية جلد للذات شديدة القسوة، لدرجة زعم كثير من المصريين أن موشيه دايان شخصيًّا أصله من بلدهم، المنصورة، دمياط، إلخ، وحول خيانة عرب سيناء للجيش المصري، وعن جبن الضباط. كما انتشرت نكات مؤلمة عن شخص الزعيم ورجاله المقربين.. كل هذا كان مؤلمًا وضاغطًا بقسوة على الناصريين، مما دفع قائدهم لبذل أقصى جهد لإعادة بناء الجيش ومحاولة ترميم السلطة المتهاوية.**

**ورغم افتضاح التناقض بين الشعارات والممارسة على نحو عميق للغاية غداة الهزيمة، أعادت مظاهرات 9، 10 يونيو الطبقة المسيطرة إلى رشدها. إذ عادت حالة التوازن السياسي التي تحققت في 1952 مرة أخرى، ولكن في سياق مختلف تمامًا، في سياق الاستقطاب السياسي المتزايد بين القوى الاجتماعية ونمو قوتها المستقلة على حساب النظام السياسي، على حساب الناصرية التي سعت دومًا لقمع الاستقلال السياسي لكل طبقات المجتمع.**

**ولهذا استمرت الأخيرة في الحكم، ولكن على برميل من البارود.**

**وبالنسبة للإنتليجينسيا والطبقات الأدنى، فقدت الناصرية كل هيبتها، فلم تعد تصلح للعب دور قيادي في المجتمع. والمقصود هنا بالضبط الناصرية كممارسة، أي كسياسة متحققة وكفئة حاكمة، وما كان تمسكهم بعبد الناصر إلا لأنه كان القائد الذي رفع الشعارات الثورية طوال عقد كامل، ولأنه -وهذا هو الأهم- لم تكن توجد على الساحة المصرية أو العربية قيادة تقدم نفسها كبديل.**

**أما بالنسبة للطبقة المسيطرة، فقد أصبحت الناصرية في نظرها عظامًا نخرة، خصوصًا بعد تصفية النخبة العسكرية المترفة والفاسدة وإعادة بناء الجيش على أساس قتالي حقيقي، وعلى جبهة القتال بشكل أساسي، وانغماسه في الإعداد النشط للحرب القادمة. وفي نفس الوقت أخذت أجهزة الدولة تزداد تفسخًا وتتعرض للنقد المرير.**

**وضمن أهم الفئات المعارضة كان القضاة. وقد اشتد انتقادهم للناصرية بعد هزيمتها، فهاجموا الفساد وشكل الحكم، رافعين شعارات ليبرالية. بينما مارست السلطة الناصرية**

**ضغوطًا مستمرة عليهم كي ينضموا إلى الاتحاد الاشتراكي، فقبلت قلة قليلة ورفضت الغالبية العظمى. ومما زاد العلاقة بينهم وبين الناصريين سوءًا أن القضاء خلال تلك الفترة راح يصدر أحكامًا لا توافق هوى الحكام. من ذلك: تبرئة أسرة الفقي في الجناية المعروفة بقضية كمشيش - الحكم بإدانة أحد ضباط الشرطة لتهريبه سبائك ذهبية، وهو ما اعتُبر تحديًا لوزير الداخلية-الحكم ببراءة محمود عبد اللطيف عبد الجواد المحامي من تهمة التآمر على قلب نظام الحكم - الحكم ببراءة السفير محمد إبراهيم سوكة عن جناية التخابر مع دولة أجنبية. زاد الطين بلة أن الجمعية العمومية للقضاة قد أصدرت بيانًا طبعت منه ثلاثة آلاف نسخة ثم عشرة آلاف أخرى ووزعته على المهتمين بالشأن العام، وذلك في 28 مارس 1968. وقد تضمن البيان إعلان القضاة رفضهم الرسمي للانضمام للاتحاد الاشتراكي، والمطالبة بعدم إشراك غير المتخصصين في أداء رسالة القضاء، ومما جاء فيه: "*صلابة الجبهة الداخلية تقتضي إزالة كافة المعوقات أمام حرية المواطنين، وتأمين الحرية الفردية لكل مواطن في الرأي، والكلمة، والاجتماع، وفي النقد والاقتراح، وكفالة الحريات لكل المواطنين، وسيادة القانون*". كان هذا البيان بمثابة قطيعة نهائية بين السلطة الناصرية والقضاء. وقد توجت المعركة بين الطرفين بنجاح مرشحي دعاة الاستقلال من القضاة ضد المرشحين الناصريين في انتخابات نادي القضاة في مارس عام 1969، مما دفع عبد الناصر لارتكاب ما عرف فيما بعد باسم مذبحة القضاء في 31 أغسطس 1969، وجعل عضوية إدارة نادي القضاة بالتعيين.**

**وفي النهاية لم تعد النخبة الحاكمة تحوز الكثير من أوراق اللعب.**

## تفاقم الصراع الاجتماعي ومحاولة تجاوزه:

**لم تعن عودة عبد الناصر إلى الحكم في 10 يونيو 1967 نهاية الانتفاضة، بل على العكس، كانت هذه نقطة تحول هامة في مجرى الصراع الاجتماعي-السياسي الذي كان قد بدأ يحتدم منذ منتصف الستينات. فكانت انتفاضة 9، 10 يونيو بمثابة ضربة مجهضة لرجال الأعمال، ولكنها لم تنته بعودة الجماهير إلى أعمالها، كما لم تنه أحلام الطبقة المسيطرة في الاستحواذ على السلطة. فمنذ الهزيمة لم تعد الطبقة المسيطرة ترى في الناصرية بديلًا مؤقتًا عن الثورة، بل عقبة كؤودًا أمام مصالحها المباشرة، ذلك لأن عصر الثورة قد انتهى في المدى المنظور. أما الشعب فلم يعد يجد في الناصرية بديلًا حقيقيًّا لحكم الباشوات القدامى، بل بديلًا ميتًا لحكمه هو، ولكنه أفضل على وجه العموم من حكم الباشوات الوشيك. وبالرغم من تمسك الجماهير بعبد الناصر شخصيًّا كان الدافع الأساسي للانتفاضة هو رفض الهزيمة والاستسلام، بطريقة لاواعية وعاطفية. فقد أعيد عبد الناصر إلى الحكم لكي يُجبَر على تنفيذ شعاراته، وكان هذا واضحًا تمامًا في لغة انتفاضة 10/9 يونيو. فقد عاد ناصر في أضعف موقف لـه منذ انقلابه، ولم يعد هامش المناورة واستغلال التناقضات الاجتماعية لديه كالسابق. وفي يونيو لم تكن الجماهير بقادرة على سد الفراغ الذي راح يتكون مع هزيمة الناصرية، ولذا كانت إعادة عبد الناصر بمثابة سد مؤقت ضد حكم الباشوات الجدد، فقد كان يمكن للناصرية أن تبتلع شعاراتها الثوروية من خلاله -كشخص- بالذات.**

لا يمكن في الحقيقة الحديث عن الطبقة المسيطرة في مصر الناصرية كحزب منظم كما وصفها عبد الناصر مرارًا ناعتًا إياها بالرجعية. ولكن من المؤكد أنها كانت تعبر عن نفسها سياسيًّا من خلال أشكال غير منظمة تمامًا، مثل كتلتها الضخمة في البرلمان، خاصة منذ 1964، وتجمعاتها المتماسكة للغاية في التنظيم السياسي، خاصة في الريف، ونفوذها القوي كمافيا في مؤسسات الدولة، بما فيها الجيش ووسائل الإعلام والقضاء، بالإضافة إلى شِللها في النوادي. أما الطبقات الأخرى فرغم أنه لم يكن لها أشكال سياسية مستقلة، فقد عبرت عن نفسها من خلال تجمعات عمالية وطلابية غير منظمة تمامًا، وحلقات صغيرة، كما وجدت معبرين عنها داخل الاتحاد الاشتراكي وبالذات في منظمة الشباب، وكذلك في اتحادات الطلاب بعد 1967 بالإضافة إلى حلقات اليسارية شبة علنية.

وقد أُشير من قبل إلى أن النظام الاجتماعي في مصر قد بات يتحرك منذ يوليو 1952 بقصوره الذاتي. ونضيف الآن بناء على التحليل السابق أن البيروقراطية الناصرية نفسها بعد يونيو 1967 قد باتت تتحرك هي الأخرى بقصورها الذاتي، بمعنى أنها لم تعد تملك المبادرة.

**************************

بعد الهزيمة أصبحت الناصرية مضطرة إلى التخلي عن الكثير من شعاراتها الثورية لصالح سياسات اعتبرتها واقعية. وكان التغير الأساسي يتعلق في الحقيقة بتفادي التورط في مواقف لا تتناسب مع سياستها وأهدافها الحقيقية. يضاف إلى ذلك أنها قد اضطرت إلى أن تصبح أكثر تواضعًا، حتى على صعيد أهدافها الفعلية، فقد أصبحت أضعف من أن تدافع عن وجودها على جهة واسعة كما كانت تفعل قبل الهزيمة.

ورغم أن الهزيمة وانتفاضة 9، 10 يونيو قد أدتا إلى تقوية الوجود السوفيتي المباشر في الشرق الأوسط، خاصة في مصر وسوريا، إلا أن هذا الوجود كان يرتكز على أنظمة مهزومة وما تنفك تضعف، بل كان أهمها، الناصرية، آخذًا في الانهيار. وبالعكس صارت الكفة أرجح لصالح الولايات المتحدة، على الأقل من خلال إسرائيل المنتصرة، بالإضافة إلى ارتفاع أسهم الأنظمة العربية الأكثر محافظة مثل السعودية، على حساب الأنظمة المستقلة، خصوصًا الناصرية التي قدمت تنازلات سياسية هامة، وبموافقة الاتحاد السوفيتي نفسه[754]. كذلك توثقت علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة، واتخذت الأخيرة موقف التأييد السافر وغير المشروط -تقريبًا- لإسرائيل، وتحققت درجة غير مسبوقة من التعاون بينهما.

---

[754] كان الاتحاد السوفيتي يخشى "التطرف" في العالم العربي، خاصة من اليسار ويؤيد الناصرية في مطلبها للحل السلمي، وفي سياستها الكابحة لجماح الأنظمة العربية الأكثر راديكالية، خاصة حكومة الأتاسي. ذلك أن التطرف اليساري يحمِّل السوفيت مسؤوليات أكبر ويورطهم في مواقف لا تلائم استراتيجيتهم. لذلك أيد الاتحاد السوفيتي مجمل السياسة الناصرية لما بعد 1967.

**من هنا أعلنت الناصرية *عمليًا* هزيمتها السياسية والتي ظلت تنفيها *رسميًا* هي وأنصارها:**

**1. فمن الأحداث ذات الدلالة الهامة ما تم في مؤتمر الدول العربية الذي انعقد في الخرطوم في أغسطس 1967. إذ تنازل عبد الناصر عن شعار "وحدة القوى التقدمية" الذي رفعه قبل الهزيمة بعام واحد، وعاد إلى خط "التضامن العربي"، بغض النظر عن طبيعة الأنظمة. كما تكون من جديد محور مصر-السعودية، وطالب عبد الناصر الملك حسين بالتعامل مع الولايات المتحدة والسير معها حتى النهاية على أمل أن تعيد له الضفة الغربية المحتلة، كما دعا الدول العربية إلى إعادة ضخ البترول الذي أوقفته بعد الحرب وذهب إلى حد مغازلة المصالح الأمريكية على طول الخط، محاولًا تحييد أمريكا[755]. ومعنى هذا طبعًا أن تقوم الأنظمة العربية بشكل مباشر بدور يعادل دور إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة. وفي الخرطوم، صفى عبد الناصر موضوع اليمن، فتوصل إلى حل وسط مع السعودية، يتم بمقتضاه انسحاب القوات المصرية من هناك مع عدم تدخل السعودية في شؤون اليمن[756]. كما تم الاتفاق على أن تدفع السعودية والكويت 110 مليونًا من الجنيهات الاسترلينية سنويًا لدول المواجهة. وقد قدم بيليايف وبريماكوف على صلح مصر الناصرية والسعودية في مؤتمر الخرطوم هذا التعليق ذا المغزى: *"كان الملك فيصل يبتسم ابتسامة متحفظة ويملي شروط تقديم العون المادي الذي كانت تحتاجه القاهرة بشدة، هي وعمان ودمشق. ولم يحاول فيصل أن يخفي أنه طار إلى العاصمة السودانية من أجل أن يحصل على استسلام المصريين في اليمن"* [757].**

**2. أما في نوفمبر 1967، فقد وافق عبد الناصر على قرار مجلس الأمن 242، *متراجعًا عن قرارات مؤتمر الخرطوم*، والذي ينص صراحة على شرعية وجود إسرائيل كدولة[758]. وقام وزير الخارجية بتبرير هذا القبول أمام البرلمان بحجة أن مصر قد**

---

**[755] فكرة محمد حسنين هيكل، وهي فكرة تبناها ودافع عنها كثيرًا. ارجع إلى كتابه "الطريق إلى رمضان"، ص 110.**

**[756] قبل انسحاب القوات المصرية، قامت هذه بإيقاف الجماعات الراديكالية المؤيدة لعبد الله جزيلان، لصالح السلال، الأقل راديكالية. وبعد الانسحاب وقع انقلاب عسكري جاء بالإيرياني بدلًا من السلال، وقد أيدت الناصرية الانقلاب فور وقوعه، رغم أن السلطة آلت إلى نخبة من الجمهوريين القبائليين (!). ويبدو أن هذا كان المحتوى الضمني على الأقل للحل المتفق عليه في مؤتمر الخرطوم. توجد تفاصيل في Fred Halliday, Op. cit, pp. 114-126**

**[757] المرجع السابق، ص 307.**

**[758] نص القرار:**

**إن مجلس الأمن،**

**- إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط،**

**- وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان،**

**- وإذ يؤكد أيضًا أن جميع الدول الأعضاء، بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقًا للمادة الثانية من الميثاق:**

اعترفت بإسرائيل فعليًّا عام 1949 حين وقعت معها اتفاقيات الهدنة، ثم كرر نفس الفكرة أمام أحد الصحفيين الأجانب بعد ذلك. وكان ضمن نتائج قبول مصر الناصرية للقرار 242 هياج الصحافة العربية الرسمية واليسارية ضدها وتردي نفوذها في العالم العربي بشكل حاد، خصوصًا في الشام والعراق. وحتى تعرض هذا الموقف لانتقادات من قبل العناصر الراديكالية في مصر، بما فيها بعض قواعد الناصرية نفسها.

3. منذ ذلك الوقت أسقط من القاموس الناصري شعار تحرير فلسطين وحل محله شعار أكثر واقعية هو: "إزالة آثار العدوان".

4. أما عن رفض استخدام الدين في السياسة الدولية فقد تنازلت عنه الناصرية. فبعد التحالف الجديد مع السعودية بدأ عبد الناصر ينادي بوحدة المسلمين مع المسيحيين ضد إسرائيل، ويتحدث عن خطر الصهيونية على الإسلام والمسيحية.

وعلى الجانب الآخر، كانت حركة المقاومة الفلسطينية تنمو بسرعة، وحققت منظمة التحرير الفلسطينية درجة كبيرة من الاستقلال عن الأنظمة العربية، واستطاعت أن تتصدر العمل العربي ضد إسرائيل خلال عام 1968/1967. من ذلك أنها قد قدمت مساهمة مهمة مع القوات الأردنية في معركة "الكرامة" في مارس 1968. فهكذا سببت إحراجًا شديدًا للناصرية، مما كان أحد أهم دوافع شن حرب الاستنزاف فيما بعد.

**************************************

وفي الداخل بدأت قوى جديدة تخرج من تحت عباءة الناصرية ومن خارجها كذلك. فتكونت عشرات من الحلقات الماركسية واسترد الماركسيون القدامى بعض أنفاسهم. وانضمت لمنظمات الشباب أعداد غفيرة من الطلاب والمثقفين الناصريين اليساريين، وقد لعب هؤلاء الشباب دورًا مؤثرًا في التصدي لأفكار اليمين الزاحف، بل وفي الضغط على عبد الناصر نفسه. وعلى الجانب الآخر راح الليبراليون يتصدون للشعارات الاشتراكية

---

1. يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ. انسحاب القوات الإسرائيلية من (أراض) الأراضي المحتلة في النزاع الأخير.

ب. إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

2. يؤكد أيضًا الحاجة إلى:

أ. ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب. تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج. ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

3. يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص يتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية، ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقًا لأحكام هذا القرار ومبادئه.

4. يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريرًا إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

**وللاتحاد السوفيتي، ونشأت حلقاتهم أيضًا وانتشرت في التنظيم السياسي وغيره. وقد كان هذا واضحًا تمامًا في نادي القضاة ونقابة المحامين. كما أفرجت السلطات عن عدد من أفراد الإخوان المسلمين الذين راحوا ينتشرون مبشرين بنظام جديد ومتعاونين مع الفرس العربي الصاعد: العربية السعودية، ومدعومين بنزوع ديني أخذ ينمو وينتشر وسط الجماهير عمومًا. كما راحت النزعة السلفية والخرافات تنتشر بين أفراد المجتمع عامة، من ضمنها الحادث الشهير: ظهور العذراء، والإشاعة التي امتلكت قلوب الناس وعقولهم لعدة أسابيع حول وجود شعيرات من رأس النبي محمد في كل مصحف، كذلك الخرافة الواسعة الانتشار التي قالت بأن هزيمة 1967 إنما هي عقاب للنظام من الله على تعذيبه للإخوان المسلمين في 1966/1965.**

**وقد تركزت دعاية اليمين، بمفهوم ذلك العصر، بوجه عام حول ضرورة الانحياز للغرب والتخلي عن الاشتراكية والقومية العربية. ولم تكن قضيتي القومية العربية و الاشتراكية قد ترسخت في وجدان الجماهير، خاصة أنها شعارات لم تتحقق ولم تكن مفيدة كثيرًا لهم. إذ فشلت الاشتراكية الناصرية، ما في هذا من شك، ولم يكن أحد ليستطيع إثبات عكس ذلك، خاصة أن أزمات السلع وارتفاع الأسعار والبطالة كانت ظواهر واضحة للعيان. يضاف إلى ذلك أن موقف الاتحاد السوفيتي لم يكن متفقًا مع ما انتظرته منه الجماهير، مما أفقده الكثير من سمعته في المنطقة.**

**ولأن الجماهير قد تمسكت بعبد الناصر رئيسًا، ووضعته *أسيرًا* لشعاراته، فقد حبس الجميع أنفاسهم انتظارًا لأول موقف منتظر: نتائج محاكمات قادة الطيران، كبش الفداء الذي تم تقديمه لتحمل مسؤولية الهزيمة. وجاءت الأحكام لا تتفق مع جسامة الاتهامات، فخرج الطلاب والعمال في فبراير 1968 وجرت صدامات دموية مع الشرطة. ضربت الجماهير مقر عبد الناصر بالحجارة لأول مرة، يوم 25 فبراير، وحققت انتصارًا "عسكريًّا" على الشرطة ولم تسكت إلا بعد أن وُعِدت بالاستجابة لكل مطالبها، وهي:**

1. **إعادة محاكمة قادة سلاح الطيران.**
2. **إطلاق الحريات السياسية.**
3. **تسليح الشعب.**

**جرت فورًا إعادة محاكمة لرجال الطيران، ثم صدر بيان 30 مارس الشهير. وتم حل الاتحاد الاشتراكي وأعيد تكوينه بالانتخاب لأول مرة. كما تقرر جعل اتحادات الطلاب بالانتخاب الحقيقي لأول مرة أيضًا منذ 1952، وكانت قد حُلَّت بعد انقلاب 1952 بأشهر، وحتى 1959 كان يتم تكوينها بالتعيين، ومن 1959-1970 كان يتم انتخابها ولكن بإشراف رواد من هيئة التدريس الأعضاء في التنظيم السياسي، كما حُرمت من حق ممارسة النشاط السياسي وفي 1969 فقط تقرر تخفيف هذه الوصاية. كما خففت الرقابة على الصحف، وبدأ لأول مرة اعتماد مبدأ الانتخاب في النقابات العمالية منذ انقلاب**

**1952. إلا أنه لم تنفذ معظم بنود البرنامج تنفيذًا فعليًّا قط، وظل في معظمه حبرًا على ورق.**

**ولم تمض أشهر قليلة حتى جاءت انتفاضة أوسع في نوفمبر 1968، إلا أن عبد الناصر كان قد أنشأ فرقًا خاصة للقمع سميت بالأمن المركزي، مما مكنه هذه المرة من تحقيق انتصار "عسكري" على العمال والطلاب. وقد تركزت شعارات المتظاهرين هذه المرة حول الحرب الشعبية، وهذا يعكس نفوذًا قويًّا لجماعات اليسار الجديد، وإصلاح الاقتصاد. ومن أهم ما حيته الجماهير كان نضال الفدائيين الفلسطينيين. إلا أن الناصرية رغم انتصارها عسكريًّا اضطرت، درءًا لانتفاضات أشد، إلى تقديم تنازلات هامة: حرية أوسع للصحافة، فتح حوار عام داخل التنظيم السياسي وفي الجامعات، ثم شكل البرلمان لجنة خاصة لمراجعة القوانين والتشريعات التي تتضمن ما يمس الحريات السياسية، وأوصت بالآتي:**

**1. أن يكون للهيئات القضائية دور بارز في رقابة المسائل التي تمس الناس.**

**2. اقترح البعض ضرورة إلغاء قوانين أمن الدولة، بينما اقترح آخرون تعديل القانون 119 لعام 1964 وتحديد مدة الاعتقال وتحديد حالات الاعتقال مع كفالة حق التظلم.**

**3. تحديد المدة التي تفرض خلالها حالة الطوارئ.**

**لكن لم يخل الأمر مع ذلك من اعتقال وتعذيب بعض الشيوعيين القدامى والجدد وعدد من أعضاء منظمات الشباب وغيرهم.**

**وذرًّا للرماد في العيون، قامت الحكومة بإنشاء لجان للدفاع الشعبي وما أطلقت عليه لجان المواطنين من أجل المعركة، بديلًا عن شعار تسليح الشعب.**

**ومثلما استفادت القوى اليسارية الشابة من إطلاق الحريات جزئيًّا، استفاد الباشوات الجدد والقدامى أكثر. فتم رفع العزل السياسي والإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين الذين اعتبروا يمينيين. وقد لعب الإخوان المسلمون دورًا في تقوية دعاية هؤلاء ضد الحكومة. وصارت أفكار رجال الأعمال أشد قوة داخل أجهزة السلطة أيضًا، فتبنى عديد من كبار رجال الدولة شعار: تصحيح الأخطاء، قاصدين ضرورة تغيير السياسة الاشتراكية وإطلاق يد القطاع الخاص. وفي نفس الوقت تعرض قطاع الدولة الاقتصادي للنقد الشديد على صفحات الجرائد، من الزاوية الاقتصادية. فتم كشف الكثير من أوجه القصور الإداري والفساد، هكذا كضربة في الصميم لأهم الأسس المادية للاشتراكية الناصرية. كما تبنى الاقتصاديون الرسميون علنًا الدعوة لتحرير القطاع الخاص من أجل زيادة الدخل القومي، ورفع شعار: ضرورة إخضاع كل شيء لنمو الإنتاج، بما يعني إنهاء السياسات الإصلاحية. وقد تحقق لرجال الأعمال كثير من المكاسب:**

**1. السماح للقطاع الخاص بتصدير كل السلع التقليدية منذ 1968.**

2. السماح له بالقيام بعمليات استيراد مستقلة، ومنحت لـه تسهيلات أخرى كثيرة في هذا الشأن.

3. السماح للبنوك بفتح حسابات بالنقد الأجنبي للعاملين بالخارج اعتبارًا من 1968/5/8.

4. السماح لجهات أخرى غير البنوك في التعامل في النقد الأجنبي والشيكات السياحية.

5. السماح لحائزي شهادات الاستثمار الصادرة مقابل أسهم بعض الشركات بالاقتراض من البنوك التجارية بضمان هذه الشهادات.

6. التصريح للأفراد باستيراد سيارات الركوب.

7. التصريح للأفراد بالاستيراد بدون تحويل عملة في حدود 3000 جنيه للاستعمال الشخصي، منها مصاعد وقطع غيار سيارات وآلات زراعية وغيرها.

8. صدر قرار بتسهيل استيراد سيارات الركوب للاستعمال الشخصي أو الهدايا.

9. خفضت التعريفات الجمركية على بعض السلع الاستهلاكية، وخففت إجراءات الحراسة كثيرًا، خاصة على الأراضي التي خضعت لإجراءات "لجنة تصفية الإقطاع". وتم الإفراج عن بعض أفراد عائلة الفقي سابقة الذكر.

10. تم تخصيص 80% من مقاعد الجمعيات التعاونية الزراعية لمن يملكون 10 أفدنه فأقل بدلًا من 5 أفدنه فأقل، بينما حظرت عضويتها على الأميين مع ملاحظة أن 80% من الفلاحين كانوا أميين. وقد صدر هذا القرار عام 1969.

11. أوقف النظر في عديد من القضايا التي رفعت على أشخاص متهمين بإعداد وتنفيذ أعمال الانتقام من أعضاء الاتحاد الاشتراكي.

12. السماح بدخول رأس المال الأمريكي والإيطالي للاستثمار في قطاع البترول بشروط أيسر مما في السابق. كذلك اشتركت مصر في البنك العربي الفرنسي عام 1970 وهو مخصص لتمويل التجارة بين فرنسا والدول العربية.

مع ذلك أصدرت بعض القرارات الإصلاحية التي شملت إصدار قانون الإصلاح الزراعي في يوليو 1969: تخفيض الحد الأقصى للملكية الزراعية إلى 50 فدانًا للفرد ومائة للأسرة. كما أصدر قرار عام 1968 بتأميم شركات المقاولات بالكامل وتجارة الجملة، لم ينفذ أي منهما. وبضغط المثقفين اليساريين تم تغير تعريف الفلاح واعتباره مالك 10 أفدنة فأقل بدلًا من 25 فدانًا فأقل.

والمغزى الجوهري لهذه التنازلات للقطاع الخاص هو صعود *رجال الأعمال* الناصريين، أو الساداتيين فيما بعد. وبوضوح أكثر تنامي النفوذ المباشر لأصحاب الثروات بصفتهم كذلك داخل جهاز السلطة وعلى حساب البيروقراطيين الصرف، أي على حساب الناصرية، خاصة أن هذه الحرية الاقتصادية قد ارتبطت بحريتهم السياسية أيضًا ونمو نفوذهم في البرلمان، المؤثر رغم ضعفه من الناحية الدستورية. فالصراع قد أصبح واضحًا بين البيروقراطيين الملاك والبيروقراطيين الصرف، أو بين الساداتيين فيما بعد والناصريين، أو ما أسماه البعض اليمين البيروقراطي واليسار البيروقراطي.

ويكمن المغزى الجوهري لإطلاق بعض الحريات السياسية في تقلص سلطة الناصريين لحساب كل الطبقات، وبالأخص الملاك ورجال الأعمال، لأنهم كانوا الأقوى سياسيًّا والأكثر تنظيمًا وهم الذي تغلغوا داخل أجهزة السلطة نفسها وكان فشل الناصرية سياسيًّا واقتصاديًّا، متبلورًا في الهزيمة والأزمة الاقتصادية، يفتح الباب أمام حلول أخرى ويمهد بقوة لظهور أيديولوجيا بديلة. وكان الحل الذي يتزايد قبوله على صعيد الشارع، وطبعًا على صعيد النظام الاجتماعي وأصحابه ككل هو حل رجال الأعمال: الانفتاح المباشر على السوق الدولي، التسوية مع إسرائيل، والليبرالية الاقتصادية، مع الأيديولوجيا الإسلامية.

ومن الأمور التي تستحق الرصد أن النضالات الشعبية أصبحت تصب أكثر ما تصب لصالح الطبقة المسيطرة نفسها. فبقدر ما عملت هذه النضالات على إضعاف الناصرية وهز قواعدها وهيبتها، لم تعمل على تحويل هذا النفوذ لصالح الجماهير نفسها، خاصة أنها لم تشكل حزبًا فعالًا. كما أن -وهذه حقيقة ذات مغزى- قطاعًا ملموسًا من الطبقات الأدنى أصبح يميل مزاجيًّا إلى شعارات رجال الأعمال، عكس الحال في الفترة السابقة على انقلاب 1952 التي شهدت نمو حركة جماهيرية مستقلة عن أحزاب النظام. فكان هذا التغير ضمن أهم "منجزات" الناصرية نفسها. إذ أعادت قطاعات عريضة من الشعب -قصدًا وعمدًا- إلى أحضان النظام الاجتماعي، ذلك الذي كانت هي نفسه، أي الناصرية، ابنته غير الشرعية. ومن الملاحظ مثلًا أنه حتى قضية الصراع ضد إسرائيل لم تطرح من قبل اليسار الراديكالي طرحًا راديكاليًّا وتبلورت أساسًا في مسألة أراضي 1967، وخاصة أن الهزيمة العسكرية كانت قاسية. كما نجحت الدعاية الرسمية إلى حد ملموس في توجيه وعي الجماهير هذه الوجهة. ولم يتأخر اليسار الرسمي والسري عن السير في نفس الوجهة. فالحرب والسلام أصبحا منحصرين منذ 1967 نحو استعادة الأرض وإزالة آثار العدوان، لا أكثر. ورغم ذلك فقد شكلت تلك المسألة ضغطًا بالغًا على الناصرية، خاصة أن إسرائيل لم تستجب لمبادرات التسوية السلمية، دافعة إياها إلى الإعداد النشط للحرب. وكان فشل المحاولات السلمية المتوالية يؤدي إلى إثارة الطلاب ودفعهم إلى رفع شعارات وطنية متطرفة، مطالبين السلطة بالقتال، كمخرج وحيد من آثار الهزيمة. وقد دفع ذلك، بالإضافة إلى نمو دور المنظمات الفلسطينية، السلطة الناصرية، إلى شن ما عرف بحرب الاستنزاف التي تحققت خلالها بعض الانتصارات على العدو، مع هزائم عديدة بالطبع. بل لقد بات مجرد قيام الجيش بشن هجمات على العدو بغض النظر على نتائجها يعد من قبيل الجماهير بمثابة انتصار.

ورغم انتشار نزعة جَلْد الذات ارتفعت دقات طبول الحرب وسط الطلاب، بدافع اليأس أكثر مما كان بدافع الأمل، بل إن قيام المظاهرات بمناسبة الاحتفاء بدفن جثث قتلى المعارك كانت مناسبات لانطلاق ذلك الشعار المخيف للناصرين: الحرب الشعبية وتسليح الشعب[759]. ومن أكبر هذه المظاهرات جنازة عبد المنعم رياض، رئيس الأركان، وقد وصفها راديو اسرائيل كالآتي: *"انقلبت جنازة عبد المنعم رياض رئيس أركان الجيش المصري إلى مظاهرة كراهية ضد إسرائيل، وذلك حتى سار مئات الألوف من المصريين في قلب القاهرة يهتفون بالانتقام، وقد ذهبت أدراج الرياح جميع جهود سلطات الأمن لإحلال النظام في الجنازة واخترقت الجماهير صفوف الشرطة العسكرية مرة بعد أخرى. وسار عبد الناصر في مقدمة الجنازة وبجانبه القيادة العليا بجيش مصر، ومثّل الدول العربية كل رؤساء أركان جيش الأردن والعراق وسوريا.. وبعد الاحتفال الديني الذي أقيم لرياض بالقاهرة، استمر الآلاف في التظاهر في الشوارع والهتاف: جمال.. جمال.. أعطنا السلاح.. نريد الذهاب إلى القناة"* [760].

وقد انتهت حرب الاستنزاف بقبول عبد الناصر كما هو معروف مبادرة روجرز الشهيرة، دون أن يحتج الطلاب، ولكنها أثارت موجة استياء جديدة في العالم العربي ضد الناصرية، وربما كان هذا نفسه ضمن أهداف الولايات المتحدة من طرح المبادرة[761]. قبل ذلك قدم عبد الناصر تنازلًا أخر بالغ الدلالة، إذ صرح الملك حسين في منتصف 1969 بأنه يتحدث باسم عبد الناصر واعدًا إسرائيل بالمرور في قناة السويس، وذلك في حالة إزالة آثار العدوان. وصرح وزير الخارجية المصري بنفس الشيء[762]. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن الجماهير في مصر لم تقم باحتجاج يذكر في مواجهة قبول قرار 242 لمجلس الأمن ولا لقبول مبادرة روجرز ولا لمشروع السادات عام 1971، ولا لأي خطوة "سلامية" بما في ذلك اتفاق كامب ديفيد في 1979. وهذا أمر لـه دلالته إذا قورن بقوة المظاهرات الوطنية المنادية بالحرب في 68-1973. فالمظاهرات الوطنية كانت تخفي وراءها مشاعر الإحباط واليأس، وكانت تعبر عن الغضب على النظام الاجتماعي برمته دون وجود تصور واضح عن بديل أفضل. فالاستياء كان موجهًا أكثر ضد عجز السلطة عن إيجاد حل، سواء سلمًا أم قتالًا لقضية احتلال الأرض، بدليل أنه بمجرد توقف المدافع في أكتوبر 1973 دون نصر حقيقي ظهر مدى التحول الحقيقي في مشاعر الجماهير التي باتت في مجموعها أكثر محافظة إلى هذا الحد أو ذاك.

*************************************

---

[759] طرح هذا الشعار من قبل جماعات اليسار، ولكن بمفهوم تقني، بمعنى حرب العصابات والميليشيات الشعبية، وهو مفهوم يختلف عن المعنى السياسي الذي استخدم به هذا الشعار في فيتنام مثلًا، بمعنى تعبئة كل الإمكانيات وإشراك كل الجماهير في النضال بمختلف الأشكال العسكرية والسياسية والاقتصادية، بمعنى محورة كل نشاط الجماهير حول قضية التحرر الوطني. ومع ذلك كان شعار الحرب الشعبية بمعناه التقني مخيفًا للسلطة الناصرية، لأنه كان يتضمن مباشرة تدريب وتسليح الجماهير.

[760] لطفي الخولي، المرجع السابق، ص 391.

[761] انظر في ذلك أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 192.

[762] مذكرات محمود رياض، ص 155.

## الباب الثاني:

## انقلاب السادات:

**يمكن إعادة إيجاز ما سبق في هذا القسم كالآتي:**

**1. حدث اندماج تدريجي بين رجال الدولة ورجال الأعمال داخل السلطة الناصرية، كما ظهر ونما اتجاه معادٍ للسياسات الاشتراكية داخل السلطة كنتيجة لذلك.**

**2. عاد الصراع الاجتماعي يحتدم منذ منتصف الستينات، واشتد بعد هزيمة 1967، ولكن على أرضية الطبقة المسيطرة، في حدود نظامها الاجتماعي.**

**3. بدأت الناصرية تفقد نفوذها فعليًّا في العالم العربي بعد هزيمة 1967.**

**4. الناصرية تضعف تحت تأثير فشلها وعجزها عن تحقيق نجاحات جديدة، سواء في الداخل أو في الخارج، وقد فاقمت الهزيمة العسكرية من هذا الضعف، مما اضطرها لتقديم تنازلات هامة لمختلف الطبقات الاجتماعية، وبالأخص للطبقة المسيطرة بفئاتها الجديدة.**

**5. والخلاصة أن الناصرية قد فقدت في نظر كل الطبقات مبرر وجودها، وبقيت في يديها آخر ورقة، هي شخص عبد الناصر الذي جسد تاريخ شعاراتها وسياستها الإصلاحية، رغم أنه كان يتقهقر بسرعة حتى منذ ما قبل يونيو 1967.**

**ولكن جاء موت عبد الناصر ليسرع كثيرًا من معدل انهيار سلطة البيروقراطية، إذ كان -كشخص- يعد من قبيل الجماهير وبفضل دعاية النظام نفسها المسئول عن كافة ما اعتبر إنجازات للنظام دون أن يعد مسئولًا عن أوجه الضعف والفشل، وقد ساهمت شخصيته في رسم هذه الصورة. فكان موته يعادل نهاية نظامه، وذلك من وجهة نظر جماهير تربت سياسيًّا في مدرسة الدعاية الرسمية. وقد سهل وجود شخصية السادات كنائب له عملية الانتقال إلى المرحلة التالية: *الساداتية*.**

**لقد شهدت السلطة نوعين من التغيرات:**

**أولها: هو تغير سياساتها وشعاراتها، تحت ضغط الفشل الاقتصادي والهزيمة العسكرية: التخلي عن الاشتراكية، الاتجاه نحو التحالف سياسيًّا مع الغرب، التهادن مع الأنظمة العربية المحافظة ومع إسرائيل، إلخ.**

**وثانيها: هو التغير في تركيب القوى الحاكمة نفسها، فالارتباط المتزايد بين رجال الدولة ورجال الأعمال، الذي يتضمن طبعًا تحول كل منهم إلى الآخر، كان يتم بالطبع لحساب الباشوات الجدد والقدامى وعلى حساب سلطة البيروقراطية.**

وبعد موت عبد الناصر، ظل في السلطة من اليسار الناصري عدة فئات: كثير من القيادات العليا والتي لم تندمج أبدًا مع رجال الأعمال، والعناصر التي لم تستطع بحكم طبيعة عملها أن تحقق الشيء نفسه، وهؤلاء الذين يتحركون من منطلق الفكر الناصري فحسب، الذين اعتقدوا أن الناصرية كأيديولوجيا كانت لا تزال تتمتع بشعبية مطلقة. ولم تتمتع هذه الفئة الناصرية بعد موت عبد الناصر باحترام خاص وسط الجماهير، ذلك أن مساوئها كانت معروفة: القمع - التعذيب - الديماجوجية. كما لم تكن تتميز بوضوح عن المجموعات الأخرى المشاركة في السلطة: الأوليجاركية الجديدة أو اليمين الناصري.

****************************

وفق موازين القوى داخل النخبة الحاكمة، جاء السادات بعد وفاة عبد الناصر رئيسًا للدولة(763). ومن هذه اللحظة تقلص كثيرًا نفوذ الناصريين، أو اليسار الناصري في السلطة. فرغم أن السادات لم يكن حتى تلك اللحظة يمثل كتلة معينة في السلطة، فإن ضعفه هذا كان هو مصدر قوته الأساسي لدى اختياره رئيسًا للدولة. ولم يكن معروفًا عن السادات تبنيه لوجهة نظر خاصة من قبل، إلا أنه، بعد "انتخابه" رئيسًا، قرر بالتدريج أن ينضم إلى الطرف الذي يحفظ له كرسي العرش، أي إلى اليمين. ففي الممارسة، أصبح على السادات أن يتخذ القرارات التي تناسب مصالح النظام ككل، وبينما راح الناصريون -معتقدين أن السادات سيكون رئيسًا مؤقتًا- يقترحون من السياسات ما يحفظ لهم سلطتهم المتهاوية. وكان السادات، مستندًا إلى اليمين، في موقف أقوى بالطبع لأنه الأكثر "واقعية" أوالأكثر اتساقًا مع التوازنات الاجتماعية-السياسية الجديدة. وقد ظهرت بين الطرفين: الناصريين والسادات الخلافات التالية:

1. خلاف حول تعيين رئيس الوزراء: عين السادات محمد فوزي منتصرًا لرأيه.

2. خلاف حول معدل عملية رفع الحراسات، وحقق السادات انتصارًا كاملًا ولاقى تأييدًا واسعًا داخل أجهزة الدولة، ورفعت الحراسات بسرعة.

3. خلاف حول مد فترة وقف إطلاق النار وفقًا لمشروع روجرز، وانتصر رأي الناصريين، فتم إلغاء وقف إطلاق النار نظريًّا بينما لم يستأنف السادات القتال فعليًّا.

4. خلاف حول مبادرة السادات في 1971، والتي تماثل تقريبًا مشروع دايان(764).

(763) انظر بهذا الصدد التفاصيل في محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، الفصل الرابع.

(764) تشمل المبادرة انسحاب إسرائيل من شرق قناة السويس وجعل تلك منطقة منزوعة السلاح، وتخفف مصر من تواجد قواتها غرب القناة ثم تقوم بافتتاح قناة السويس للملاحة البحرية خلال ستة أشهر. وقد رحب الأمريكيون وبعض المسؤولين في إسرائيل بالمبادرة لكن رئيس وزراء إسرائيل، جولدا مائير، رفضها تمامًا.

5. وجاء الخلاف الحاسم بصدد مشروع الوحدة مع ليبيا، إذ رفض الناصريون هذا المشروع خوفًا من أن تؤدي إعادة بناء مؤسسات الدولة إلى استبعادهم، بينما أصر عليه السادات للغرض نفسه، خاصة أن الناصريين كانوا يرتبون فعلًا لإزاحته.

وقد استغل السادات، بناء على نصيحة محمد حسنين هيكل، ومنذ خطابة في 16 مايو 1971 التراث القمعي للنظام في التشهير بالنخبة الناصرية وفضحها، فشجع أجهزة الإعلام على مهاجمة الديكتاتورية والقمع، مبشرًا بحياة ديمُقراطية حقيقية. وهكذا كانت الساداتية الموجودة ضمنيًّا تلتقي مع رجل قَبِل أن يعطيها اسمه وهو في أعلى مناصب الدولة ويتميز بقدرات انتهازية خارقة كما أنه غير ملوث -تقريبًا- بتاريخ ممارسة القمع واتخاذ قرارات قاسية، بل كان -تقريبًا- صديق الجميع، حتى عبد الناصر نفسه. لهذا كانت ميزة الساداتية حتى ذلك الحين أنها تستطيع أن تتبنى تراث الناصرية الإصلاحي دون أن تتوانى عن إدانة تراثها البوليسي، وحيث إن الناصريين كانوا يحتلون المناصب العليا، فقد حملوا -وبالحق- كافة الأوزار، بينما لم يجنوا ثمار المزايا التي حملت في وعي الجماهير اسم عبد الناصر وحده، والذي مات.

كان الخلاف الحقيقي بين السادات -معتمدًا على رجال الأعمال البيروقراطيين- والناصريين يتركز حول من يمسك بالسلطة. فكان الناصريون يدافعون عن استمرار سلطتهم وعن منطقهم في إدارة البلاد: قمع المجتمع سياسيًّا مع رفع الشعارات الناصرية الديماجوجية. بينما كان أبناء اليمين البيروقراطي يريدون التحقق كطبقة مسيطرة، أي أن تحكم بشكل مباشر. وقد تصور الناصريون خطأً أن الأيديولوجيا الناصرية كانت لا تزال في مرحلة الشباب، بينما كانت السلطة ككل تتجه منذ أواسط الستينات تدريجيًّا إلى تحقيق المصالح المباشرة لرجال الأعمال البيروقراطيين. تلك السلطة التي وقف على رأسها حتى 1970 جمال عبد الناصر وتلاميذه المخلصون الذين لم يع بعضهم هذه الحقيقة بالقدر الكافي، وأصر على الاستمرار في رفع الشعارات المتجاوزة لإمكانيات النظام، حتى بعد أن انكشفت هذه الحقيقة تمامًا أمام الشعب. بينما تحول آخرون، ومنهم السادات، إلى التعاون مع والعمل بمنطق رجال الأعمال.

وقد استطاع السادات، بكل يسر، أن يزيح المجموعة الناصرية بغير احتجاج جماهيري يذكر، بل وحصل إلى حد كبير على تأييد اليسار الماركسي مؤقتًا والتيارات الإسلامية الناشئة بفضل ذلك الانقلاب بالذات.

***************************

## الباب الثالث:

## الساداتية والناصرية:

يعني سقوط الناصرية بالدرجة الأولى نهاية حكم النخبة البيروقراطية الصرف في مصر، هذا من حيث مضمونه العميق. إلا أن هذه العملية كانت فاتحة انهيار عام وشامل

**للتيارات القومية في العالم العربي التي طحنتها الناصرية من قبل وأعادت تفصيلها على مقاسها.**

**وقد استطاعت الناصرية أن تلحق هزائم مريرة بالتيارات اليسارية والقومية الراديكالية في عموم البلدان العربية: الشيوعية، حزب البعث، إلخ، بالإضافة إلى الإخوان المسلمين. أما الساداتية فقد استطاعت أن تلحق هزيمة أفدح بالناصرية وحلفائها من جماعات الإنتليجينسيا اليسارية، فاتحة عصر انهيار شامل وسريع للنخبة العربية المثقفة التي كانت في مجملها قد صارت ناصرية إلى هذا الحد أو ذاك. وبينما جاءت الناصرية كنتيجة لعجز كل القوى السياسية المصرية عن *التحقق* بالمعنى الفلسفي للكلمة، صعدت الساداتية كمجرد نتاج لعجز الناصرية وتفسخها.**

**ولذلك تشترك الساداتية مع حركة الثورة العربية في عدد من الجوانب: فهي أولًا راديكالية وسافرة، ولكن في عدائها لليسار. كما أنها ثانيًا تعبر عن قوى اجتماعية واضحة في الإعلان عن نفسها إلى حد بعيد. كذلك وهذا ثالثًا، تعبر الساداتية عن مصالح الفئات الاجتماعية التي تمثلها تعبيرًا مباشرًا. وفي كل هذه الجوانب تختلف الناصرية عن الساداتية تمامًا.**

**لقد تبنت الناصرية أفكار الثورة العربية بعد تحويرها، إلا أنها حتى كفكر قد تضمنت الساداتية بالقوة. ولاشك أن الناصرية قد مثلت في المدى الطويل مصالح الطبقة المسيطرة. إلا أنها كمفهوم قد كانت حكم بيروقراطية تلك الطبقة. ويعد هذا أساسًا متينًا للساداتية التي تلتها. إلا أن الجانب الذي نركز عليه الآن هو أنها تضمنت السادتية *داخل فكرها ذاته*. فقد حاولت الناصرية نفي مضمون فكر الثورة العربية مع اتخاذ شكله صورة لها. فإذا تم مد هذا الخط على استقامته، أواذا أعيد ضبط هذه الحركة لظهرت الساداتية *كثورة تصحيح* -بالمعنى المجازي- داخل البيت الناصري ذاته. فالساداتية في جوهرها قد مثلت الحكم المباشر لرجال الأعمال-رجال الدولة، وفكرتها المميزة هي الإعلان الصريح عن هذه الحقيقة، وما فرض عليها هذا سوى أن حكم رجال الأعمال قد أصبح مباشرًا. فالناصرية، من حيث هي نظام سياسي، كانت توسطًا بين الطبقة المسيطرة ونظامها الاجتماعي.**

**والسادتية لم تظهر صراحةً في مايو 1971، بل منذ بداية انهيار الناصرية، منذ أواسط الستينات، خاصة بعد هزيمة 1967.**

**وقد تمثل الإعلان عن الحكم المباشر لرجال الأعمال البيروقراطيين في الإنهاء التدريجي للتناقض الناصري بين مضمون وشكل أيديولوجية النظام، وتمثل هذا مباشرة فيما يلي: -**

**1. فتور ثم تلاشي الشعارات القومية المتطرفة وسيادة شعار "وحدة الصف العربي" ونمو فكرة الإقليمية المصرية من جديد. تلك الفكرة المعبرة بشكل خالص عن الطبقة المسيطرة في مصر المعاصرة.**

**2. انتشار الفكر الديني المحافظ والمكتظ بالخرافات، واتجاه السلطة بشكل متزايد إلى الاعتماد على الدين. وقد اتجهت سلطة السادات فيما بعد إلى تقوية التيارات الإسلامية، ومناهضة العقلانية وحتى الأفكار العلمانية المعتدلة ذات الصبغة الناصرية، وإعلان قيام دولة العلم والإيمان بقيادة "الرئيس المؤمن" محمد أنور السادات.**

**3. خفت بالتدريج حدة الدعاية المعادية للصهيونية والاستعمار، فتقلصت مساعدات الناصرية لحركات التحرر الوطني المعتدلة وحتى حركات مناهضة العنصرية في أفريقيا[765]. وبالتدريج راح عبد الناصر يعمل على تحييد أمريكا في الشرق الأوسط وفقًا لخطة حسنين هيكل، وتبعه السادات في هذا الأمر. وفي النهاية أصبحت الولايات المتحدة هي الصديق الأكبر لمصر الساداتية.**

**إذن أعلنت الساداتية عن نفسها باعتبارها الحكم المباشر للمليونيرات من أصناف معينة: تجار من كل صنف، وتجار مخدرات، مقاولين، سماسرة، تجار السوق السوداء، مضاربين، تجار عملة، كبار ملاك عقاريين، وغيرهم ممن أسمتهم الصحافة فيما بعد بالقطط السمان، *المرتبطين بعلاقة وطيدة مع كبار البيروقراطيين أو كانوا هم أنفسهم بيروقراطيين*. وقد حددت أفكارها بوضوح ملخصة في سياسة الانفتاح خارجيًّا وداخليًّا[766] منذ سبتمبر 1971 بقانون الاستثمارات العربية والأجنبية[767]، وما تبعها من إعلان الحرب المقدسة ضد الفكر اليساري والعلماني، بل ضد العقلانية عمومًا. وبدلًا من سياسة الناصرية في رشوة الإنتليجينسيا ذهبت الساداتية العكس، حيث سحقتها وعاملتها باحتقار محدث النعمة، بدافع سياسي من جهة وتعبيرًا عن ظهور ونمو الأغنياء من أصول اجتماعية رثة من جهة أخرى. هكذا أفسحت الطريق أمام الرجعية المباشرة والمفضوحة. وقد أزيلت كل السواتر المعنوية والمادية أمام نهب الأثرياء الطفيليين. إلا أنها لم تفتح الباب تمامًا أمام مجموعات معينة من رجال الأعمال، خاصة من القدامى الذين لم يتحولوا في ظل الناصرية إلى رجال دولة، أو لم يقيموا علاقات حميمة مع رجال النخبة الناصرية، وقد تمثلوا بعد ذلك في حزب "الوفد الجديد".**

**والتشخيص النهائي لسقوط الناصرية هو تحول الثورة المضادة من حالة مقنعة إلى حالتها السافرة. وبهذا تكون الناصرية قد استنفذت تمامًا. ولهذا بالذات تعد الساداتية جوهرة الناصرية المكنونة. وقد كانت هذه الجوهرة موجودة داخل الناصرية منذ لحظة ميلادها، حيث كانت -بجانب أنها طرحت نفسها كبديل صريح للثورة وبديل مقنع للثورة المضادة- ثورة مضادة حقيقية، أزالت كل عناصر وقوى الثورة الشعبية بعد انقلابها في 1952 بالعنف المباشر وبالترويض معًا، وكانت واضحة للغاية في عدائها لأي حركة**

---

**[765] ارجع إلى أحمد يوسف القرعي، ثورة 23 يوليو وتصفية الاستعمار في أفريقيا 1952-1967، ص 58.**

**[766] مارست الناصرية هذه السياسة نفسها بعد انقلاب 1952 مباشرة ولكن في ترابط وثيق مع عملية أكبر، هي إحكام سيطرة البيروقراطية على السلطة وقمع رجال الأعمال سياسيًّا، واقتصاديًّا أيضًا حين لزم الأمر، بينما راحت تطبقها من جديد تدريجيًّا منذ أواسط الستينات يأسًا من سياستها الاشتراكية.**

**[767] ط. ث. شاكر، المرجع السابق، ص ص 132-133.**

شعبية. وفي الحقيقة لم يكن تناقض مضمونها مع شكلها كاملًا، ولكنها كانت تتحلى بالكثير من الماكياج والرتوش، المصنوعة من مواد مكلفة.

وحيث إن صعودها، أي الناصرية، كان مترتبًا على توازن القوى الاجتماعية سياسيًّا، لم يكن إذن يعبر عن قوتها كذات، بل عن محصلة ضعف الآخرين. لذلك أصبح النظام الاجتماعي يسير بمؤخرته، وقد عاد بسقوط الناصرية يسير سيرته العادية، أي المنسجمة مع طبيعته الخاصة.

## مغزى الساداتية:

الساداتية من حيث الجوهر كانت بمثابة صلح بين الطبقة المسيطرة وأداتها من النخبة البيروقراطية. وبنفس القدر كانت صلحًا بين مضمون وشكل الأيديولوجيا الرسمية. فالناصرية لم تمح من الوجود، بل تم تجاوزها، بالمعنى الهيجلي للكلمة. فقبل 1952، كانت أجنحة من الطبقة المسيطرة تحكم سلطة الدولة، أما بعد انقلاب يوليو فقد أصبح رجال الدولة يحكمون المجتمع كله وضمنه الطبقة المسيطرة. ولكن منذ مايو 1971، صار رجال الدولة وأغلب رجال الطبقة المسيطرة شيئًا واحدًا. فقد زال ذلك التمايز، غير الكامل مع ذلك، بين رجل الدولة ورجل الأعمال، وتمت تصفية البونابرتيين لصالح الأوليجاركية الساداتية بلا هوادة. وبذلك انتفى كل مبرر لطرح أيديولوجية ثورية لتغطية النخبة المحافظة الحاكمة. فبعد يوليو 1952 كان من الضروري أن يقدم النظام أيديولوجيا تمثل حلًّا وسطًا بين الثورة والثورة المضادة، أما بعد مايو 1971، فلم يعد هذا الأمر ضروريًّا، بعد أن نجحت الثورة المضادة في التخلص من شبح الحركة الشعبية المستقلة والراديكالية.

وفي الحقيقة لا ينفي سقوط الناصرية، أو صيرورتها إلى ساداتية، أنها حققت الكثير للطبقة المسيطرة في المدى البعيد. إذ استطاعت إعادة الجماهير إلى حظيرة النظام، مما كلف حركة الثورة العربية غاليًا، رغم ما ألقاه ذلك على عاتق الطبقة المسيطرة من أعباء ثقيلة. إذ تمت التضحية بكتل عديدة من رجال الأعمال والأرستقراطية الزراعية، كما تحققت درجة عالية من الركود الاقتصادي، وتسببت المغامرات الخارجية في خسائر فادحة أخرى، ولكن مقابل مكسب استراتيجي هائل للنظام.

لقد عبرت الناصرية عن شرخ عميق داخل النظام المصري، بين الطبقة المسيطرة ونظامها، بين النظام الاجتماعي والنظام السياسي، بين الاقتصاد والسياسة. وقد عبرت الساداتية عن عودة النظام للانسجام مع ذاته، فقد استعادت الثورة المضادة ثوبها الحقيقي بلا خجل، إذ لم تعد بحاجة إلى برقع الفكر الناصري. إذن انتهت بظهور الساداتية حالة انقسام النظام على ذاته واغتراب الطبقة المسيطرة عن أداتها البيروقراطية، اللذان اتحدا معًا في نهاية الأمر. فيمكن القول بثقة أن الطبقة المسيطرة -رغم ما حدث لها من تغيرات بنيوية- قد عادت إلى ذاتها وتصالحت مع نفسها إلى حد بعيد.

**وبينما مثلت الناصرية نفيًا للنظام السابق، كانت الساداتية نفيًا للناصرية. استعادت الطبقة المهيمنة سلطتها، ولكن في حالة أكثر تعقيدًا. فبدلًا من حكم كبار ملاك الأراضي، أصبح الحكم لطبقة هجينة: طبقة الأثرياء الأقوياء، أو طبقة تجمع بين الثروة والسياسة. في الجوهر، ألغت الساداتية الناصرية مع الاحتفاظ بها. فقد كان النظام السابق هو حكم الثروة. وعلى العكس من ذلك، كانت الناصرية حكم السياسة، بينما تجسد الساداتية مركبا من الثروة والسياسة.**

**ومع ذلك لا تحمل الأوليجاركية الحاكمة فضيلة الصدق، بل تمارس الدمججة والكذب ولكن فقط في الحدود التي يتحرك فيها بالضرورة كل نظام اجتماعي منقسم إلى مراتب.**

**وفي النهاية لا يمكن القول بأن النظام المصري قد تصالح مع نفسه نهائيًّا. فانقلاب السادات أتى بحكم الأوليجاركية بينما ظل رجال الأعمال غير البيروقراطيين أو من خارج الأوليجاركية خارج السلطة. ومن المنتظر أن يطالبوا بنصيبهم من الكعكة مدعومين بضغوط دولية تتزايد.**

*******************************

# المصادر والمراجع


**بالعربية:**

- إبراهيم عامر، الأرض والفلاح، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1958.

- إبراهيم عيسى، كل الشهور يوليو، تحويل وتنسيق حازم مسعود،

https://www.kotobati.com/%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%87%D9%88%D8%B1-%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%88-pdf

- أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، سنوات مختلفة لأجزاء الكتاب. وكذلك طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992.

- أحمد سليمان، ومشيناها خُطى، الخرطوم، 1983.

- أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد الرابع، أبريل 1978.

- أحمد مرتضى المراغي، غرائب من عهد فاروق وبداية الثورة المصرية، دار النهار للنشر، بيروت، 1976.

- أحمد يوسف أحمد، السياسة الأمريكية ومحاولة احتواء الثورة في اليمن الشمالية: 1962-1967. نشرت في "السياسة الأمريكية والعرب"، سلسلة كتب المستقبل العربي (2)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 3، 1991.

- أحمد يوسف القرعي، ثورة 23 يوليو وتصفية الاستعمار في أفريقيا 1952-1967، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1978.

- إرسكين تشايلدرز، الطريق إلى السويس، ترجمة خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1962.

- إسحق رابين، مذكرات، ترجمة دار الجليل للنشر والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2015.

- إسماعيل صبري عبد الله، استراتيجية التكنولوجيا، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، الاقتصاد المصري في ربع قرن 1952-1977 دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.

- إسماعيل صبري عبد الله، تنظيم القطاع العام، دار المعارف، القاهرة، 1969.

- إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977.

- الإحصاء الزراعي (مصر) لعام 1961.

- السيد أمين شلبي، الوفاق الأمريكي السوفيتي 1963-1976، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1981.

- ألفريد ليلينتال، وهكذا ضاع الشرق الأوسط، دار القاهرة للطباعة، سلسلة "اخترنا لك"، عدد 38.

- القضية المصرية 1882-1954، المطبعة الأميرية بالقاهرة، 1955. يوجد في مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة ومتاح على:

https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D9%8A%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%87-1882-1954-pdf

- المسألة الزراعية، بدون اسم مؤلف، في الغالب، رجائي طنطاوي.

- الميثاق الوطني، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة.

- المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، تحرير أحمد يوسف أحمد وآخران، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط $_1$، 1995.

- المجموعة الكاملة لخطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، إعداد هدى عبد الناصر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

- أمير إسكندر، صراع اليمين واليسار في الثقافة المصرية، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، ط $_1$، 1978.

- أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش، ترجمة محمود حداد & ميخائيل خوري، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1974.

- إيغور بيليايف، أفغيني بريماكوف، مصر في عهد عبد الناصر، أشرف على تعريبه عبد الرحمن الخميسي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط $_1$، 1975.

- باتريك أوبريان، ثورة النظام الاقتصادي في مصر، ترجمة خيري حماد، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، المطبعة الثقافية، القاهرة، 1974.

- بول باران، الاقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، دار القلم، القاهرة، 1967.

- تريفور. ن. دوبوي، النصر المحيِّر، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات (768)، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1988.

- جمال الشرقاوي، حريق القاهرة - قرار اتهام جديد، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1977.

- جمال حمدان، شخصية مصر، دار الهلال، القاهرة، الجزء الثاني.

- جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، سلسلة كتب قومية، عدد 303، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

- جوان جليبي، ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1959.

- جولدا مائير، مذكرات، اعترافات جولدا مائير، ترجمة عزيز عزمي، مؤسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 1979.

- حازم سعيد عمر، القطن في الاقتصاد المصري وتطور السياسة القطنية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970.

- دافيد داوننج & جاري هيرمان، حرب بلا نهاية وسلام بلا أمل، مطبوعات هيئة الاستعلامات، القاهرة، كتب مترجمة، رقم 741.

- ذوقان قرقوط، تطور الفكرة العربية في مصر 1805-1936 بيروت، 1972.

- راشد البراوي، حقيقة الانقلاب الأخير في مصر، كلية التجارة، جامعة فؤاد الأول، القاهرة، الطبعة الأولى، 1952.

- رفعت السعيد، أوراق ناصرية في ملف سري للغاية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1975.

- رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، الوحدة-الانقسام - الحل 1957-1965، شركة الأمل، القاهرة، 1986.

- رفعت السعيد، منظمات اليسار المصري 1950-1957، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1983.

- رفعت سيد أحمد، الدين والدولة والثورة، الدار الشرقية، القاهرة، 1989.

- رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية - رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.

- روبرت مابرو، الاقتصاد المصري من 1952-1972، ترجمة صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976.

- روبرت مابرو & سمير رضوان، التصنيع في مصر 1939-1973، ترجمة صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1981.

- رؤوف عباس حامد، أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية، في "السياسة الأمريكية والعرب"، سلسلة كتاب المستقبل العربي (2)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط، $_3$، يونيو 1991.

- رؤوف عباس حامد، الحركة العمالية في مصر 1899-1952، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968.

- ساطع الحصري، الإقليمية.. جذورها وبذورها، دار العلم للملايين، بيروت، ط $_1$، 1963.

- سعد الدين إبراهيم، الأصول الاجتماعية-الثقافية للقيادة القومية، نموذج عبد الناصر، ضمن كتاب "مصر والعروبة وثورة يوليو"، مركز دراسات الوحدة العربية - سلسلة كتب المستقبل العربي (3).

- سعد الدين الشاذلي، مذكرات حرب أكتوبر، دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية، الطبعة الثالثة، سان فرانسيكو، 2003.

- سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، ترجمة حسن قبيسي، دار ابن خلدون، بيروت، ط $_2$، 1978.

- سمير أمين، التطور اللامتكافئ، دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

- سيد مرعي، الإصلاح الزراعي ومشكلة السكان في مصر، الدار القومية للطابعة والنشر، القاهرة 1953.

- سيرانيان، مصر ونضالها من أجل الاستقلال 1945-1952، ترجمة عاطف عبد الهادي علام، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1985.

- شبلي العيسمي، في الثورة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1971.

- صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، دار الكتب، بيروت، ط $_1$، 1970.

- صبحي وحيدة، في أصول المسألة المصرية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1950.

- صبري محمد خليل، عبد الناصر والتجربة الناصرية - تقييم إسلامي موضوعي،

https://drsabrikhalil.wordpress.com/2014/12/15/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D8%B3/

- صلاح عيسى، البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة، مطبوعات الثقافة الوطنية، مطبعة يوم المستشفيات، القاهرة، ط $_2$، 1980.

- صلاح نصر يتذكر (حوار مع عبد الله إمام)، الثورة المخابرات النكسة، دار الخيال، القاهرة - لندن، 1999.

- طارق البشري، الديمُقراطية والناصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1975.

- طارق البشري، الحركة السياسية في مصر 1945-1952، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972.

- طارق البشري، سعد زغلول يفاوض الاستعمار، دار الشروق، القاهرة.

- ط. ث. شاكر، قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر، دار الفارابي للنشر والتوزيع، بيروت، 1973.

- عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية 1974-1979، النسخة الإلكترونية منشورة على https://archive.org/

- عاصم الدسوقي، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري 1914-1952، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1976.

- عاطف الغمري، خفايا النكسة - من المؤامرة إلى الوفاق، كتاب الإذاعة والتليفزيون، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973.

- عبد الرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليو - تاريخنا القومي في سبع سنوات، دار المعارف، القاهرة، 1989.

- عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952 إلى نهاية أزمة مارس 1954، مكتبة مدبولي، ط $_2$، القاهرة، 1988

- عبد العظيم رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس 1954، دار روز اليوسف، القاهرة، 1976.

- قصة عبد الناصر والشيوعيين – دراسة تاريخية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998.

- عبد القادر ياسين، شبهات حول الثورة الفلسطينية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1977.

- عبد الله إمام، مذبحة القضاء، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1967.

- عبد الله جزيلان، التاريخ السري للثورة اليمنية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط $_2$، 1979.

- عبد المغني سعيد، إلى أين يسير الاقتصاد المصري - مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1997.

- عبد اللطيف البغدادي، مذكرات، المكتب المصري الحديث، القاهرة. وهي منشورة بالكامل على عدة مواقع منها:

https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%B7%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D8%AF%D9%8A-pdf

- عصام محسن الجبوري، العلاقات العربية الأفريقية 1961-1977، دار الحرية للطباعة، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981.

- عطية الصيرفي، عمال التراحيل، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1975.

- علي الجريتلي، التاريخ الاقتصادي للثورة 1952-1966، دار المعارف بمصر، 1974.

- علي الجريتلي، خمسة وعشرون عامًا - دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر 1952-1977، القاهرة، 1977.

- علي صبري، سنوات التحول الاشتراكي وتقييم الخطة الخمسية الأولى، دار المعارف بمصر، ط $_2$.

- علي محمد علي، نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1963.

- علي محمد مجدي، مدرس الجغرافيا البشرية الإسكندرية مصر، تطور حجم الأمية ومعدلاتها في مصر 1897-2006، منشور على الإنترنت.

- غالى شكرى، اعترافات الزمن الخائب، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ط2 1982.

- غالي شكري، الثورة المضادة في مصر، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1983.

- ف. أ. لوتسكيڤتش، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي 1952-1971، ترجمة سلوى أبو سعدة ومحمد واصل بحر، دار الكلمة للنشر، بيروت، ط $_1$، 1980.

- فتحي عبد الفتاح، القرية المعاصرة، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1975.

- فتحي عبد الفتاح، شيوعيون وناصريون، دار روز اليوسف، 1975.

- فريد هاليداي، مقدمات الثورة في إيران، ترجمة مصطفى كركوتي، مراجعة خليل هندي، دار ابن خلدون، ط $_1$، بيروت، 1979.

- فوزي جرجس، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

- فؤاد المرسي، العلاقات المصرية السوفيتية 1943-1956، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1976.

- فؤاد مرسي، الاقتصاد السياسي الإسرائيلي، دار المستقبل العربي، ط $_2$، القاهرة، 1983.

- فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1976.

- فيتالي ناؤومكين، كفاح الجبهة القومية من أجل الاستقلال - اليمن الجنوبية والديمُقراطية الوطنية، دار التقدم، موسكو، 1980، ترجم في 1984.

- قيس عبد الحميد الياسري، الصحافة العراقية والحركة القومية - رسالة دكتوراه - كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

- كارل ماركس، الثامن عشر من بروميير لويس بونابرت.

- كارل ماركس، الحرب الأهلية في فرنسا.

- كارل ماركس، الصراع الطبقي في فرنسا.

- كافي جلافانيس & باندلي جلافانيس، سوسيولوجيا العلاقات الزراعية في الشرق الأوسط - استمرار الإنتاج العائلي، ترجمة سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، دار البيادر للنشر والتوزيع، الجيزة، 1986.

- كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، دار ابن خلدون، بيروت، مايو 1980.

- كمال عبد الرؤوف، الدبابات حول القصر، مذكرات لورد كيلرن عن 4 فبراير 1942، سلسلة كتاب اليوم، يصدر عن مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، فبراير 1974.

- لطفي الخولي، 5 يونيو - الحقيقة والمستقبل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط $_2$، 1974.

- لورنس مارتن، الحياد وعدم الانحياز - الدول الحديثة في مجالات الشؤون العالمية، تعريب وتعليق خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1964.

- مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، تعريب مروان خير، مكتبة الزيتونة، الطبعة الأولي، بيروت، 1970.

- مجموعة خطب وتصريحات وبيانات السيد الرئيس جمال عبد الناصر، مصلحة الاستعلامات، وزارة الإرشاد.

- محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، مارس 1950-1951، وزارة الخارجية الملكية، القاهرة، 1951.

- محاضر جلسات مباحثات الوحدة، الدار القومية للطباعة والنشر، سلسلة "كتب قومية"، عدد 269، القاهرة.

- محمد أنيس، 4 فبراير 1942 في تاريخ مصر السياسي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972.

- محمد أنيس، حريق القاهرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972.

- محمد جابر الانصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي 1930-1970، سلسلة عالم المعرفة، عدد 35.

- محمد حسنين هيكل، الانفجار - حرب الثلاثين سنة - 1967، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، ط 1، 1990.

- محمد حسنين هيكل، الطريق إلى رمضان، دار النهار للنشر، بيروت، 1975.

- محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1983.

- محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، جريدة الأهرام، 1988/10/24.

- محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، دار النهار للنشر، بيروت، 1972.

- محمد حسنين هيكل، قصة السويس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1977.

- محمد حسنين هيكل، لمصر لا لعبد الناصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة المصرية الأولى، القاهرة، 1987.

- محمد حسنين هيكل، ما الذي جرى في سوريا، الدار القومية للطباعة والنشر، روض الفرج، القاهرة، 1962.

- محمد حسنين هيكل، نحن وأمريكا، دار العصر الحديث، القاهرة، 1967.

- محمد دويدار، الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري 1950-1980، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980.

- محمد دويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1978.

- محمد رشدي، التطور الاقتصادي في مصر، دار المعارف بمصر، ط 1، 1998.

- محمد زكي عبد القادر، محنة الدستور 1923-1952، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1973.

- محمد عبد السلام، النائب العام الأسبق، سنوات عصيبة - ذكريات نائب عام، دار الشروق، القاهرة، ط 2، 1975.

- محمد عبد الشفيع، قضية التصنيع في العالم الثالث في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة، بيروت، ط 1، 1981.

- محمد عودة - فيليب جلاب - سعد كامل، قصة السوفيت مع مصر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1983.

- محمد فايق، عبد الناصر والثورة الأفريقية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1982.

- محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات (مذكرات الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية الأسبق)، دار المستقبل العربي، ط 1، 1984.

- محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، تاريخ وحدة وادي النيل السياسة في القرن التاسع عشر 1820-1899، دار المعارف، القاهرة، 1957.

- محمد كمال أبو الخير، قانون الإصلاح الزراعي، دار المعارف بمصر، 1964.

- محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، المكتب المصري الحديث، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2011.

- محمد نجيب، كنت رئيسًا لمصر، المكتب المصري الحديث، القاهرة والإسكندرية، الطبعة الثانية، 1984.

- محمد نصر مهنّا، السوفيت وقضية فلسطين، دار المعارف بمصر، 1990.

- محمد يحيى الحداد، تاريخ اليمن السياسي، عالم الكتب، القاهرة، 1976.

- محمود أمين العالم، معارك فكرية، القاهرة، 1965.

- محمود حسين، الصرع الطبقي في مصر من 1945-1970، ترجمة عباس بزي وأحمد واصل، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، أبريل 1971.

- محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974.

- محمود متولي، حادث 4 فبراير سنة 1942 في التاريخ المصري المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1978.

- محمود رياض، مذكرات 1948-1978، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 1، 1981.

- محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1952-1970، القاهرة، 1978.

- محمود مراد، من كان يحكم مصر - شهادات وثائقية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1975.

- مرفت صبحي، المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر 1958-1961 وأثرها في الاقتصاد المصري،

https://ehjc.journals.ekb.eg/article_89606_8d5a1c93e056b778921a7fb444a30986.pdf

- مروان بحيري، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من ترومان إلى هنري كيسنجر. نشر في "السياسة الأمريكية والعرب"، سلسلة كتب المستقبل العربي (2)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.

- مصطفى علوي، السلوك الأمريكي في أزمة مايو ويونيو 1967. نشر في "السياسة الأمريكية والعرب"، سلسلة كتب المستقبل العربي (2)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 3، 1991.

- مناحم بيجين، التمرد - قصة الأرجون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.

- مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974، منشورات المكتبة العصرية، بيروت - صيدا، ط 1، 1975.

- موريس دوب، دراسات في تطور الرأسمالية، ترجمة رؤوف عباس حامد، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1978.

- موريس دوب، بول سويزي، وآخرون، الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، ترجمة عصام خفاجي، دار ابن خلدون، ط 1، بيروت، 1979.

- موشيه دايان، مذكرات (بعنوان "ديان يعترف")، إعداد شوقي إبراهيم، ومراجعة عزيز عزمي، مركز الدراسات الصحفية بمؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 1977.

- ميشيل كامل، أمريكا والشرق العربي، وزارة الثقافة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.

- ميشيل كامل، حول حركة واتجاهات الصراع الطبقي في الريف المصري، مجلة "الطليعة"، عدد سبتمبر 1966.

- نبيه بيومي عبد الله، تطور فكرة القومية العربية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975.

- نزيه نصيف الأيوبي، سياسة التعليم في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1978.

- نجلاء محمد عبد الجواد، الأرصدة المصرية الدائنة البريطانية في الفترة 1947-1955،

https://fart.stafpu.bu.edu.eg/History/2150/publications/Naglaa%20Mohammed %20Abd %20Elgawad_3.docx

- هيجل، موسوعة العلوم الفلسفية، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط 3، 2007.

- والتر لاكور، الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط، نقله إلى العربية لجنة من الأساتذة الجامعيين، المكتب التجاري، بيروت، 1959.

- ياسر بكر، صناعة الكذب – دراسة في أشهر القصص الخبرية "المفبركة" في الصحافة المصرية، الفترة من 1949 إلى 2005، توزيع أخبار اليوم، النسخة الرقمية منشورة على:

https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B0%D8%A8-%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%B1-%D8%A8%D9%83%D8%B1-pdf

- يحيى الزيات، دراسة في الاستراتيجية المصرية 1954-1985، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.

- يوسف القرضاوي، مذكرات الشيخ القرضاوى،

https://ebook.univeyes.com/162293

## بالإنجليزية:

- Andreas S. Gerakis, United Arab Republic - A Survey of Developments During the Five - Year Plan, 1960/61-1964/65,

https://www.jstor.org/stable/3866265

- Arie Bober, The Other Israel, Anchor Books, Doubleday & Company, inc., Garden City, New York, 1972.

- Bent Hansen and Karim Nashashibi, Foreign Trade Regimes and Economic Development: Egypt, Volume ISBN: 0-87014-504-5, Publication Date:1975, p. 89, 73, 89,

https://www.nber.org/books-and-chapters/foreign-trade-regimes-and-economic-development-egypt

- Charles Issawi, Egypt, An Economic and Social Analysis, London, 1947.

- Charles Issawi, Egypt at Mid-Century, An Economic Survery, Oxford Uriversity Press, London,1954.

- Charles Issawi, Egypt in Revolution, London, 1956.

- Doreen Warriner, Land Reforms & Development in the Middle East, London, 1957.

- E. Cromer, Modern Egypt, The Macmillian Company, New York - Boston, Chicago Atlanta, San Francisco…, 1908.

- Emmanuel A., Unequal Exchange, New York and Londan, Monthly Review Press, 1972.

- Fred Halliday, Arabia Without Sultans, Penguin Books, Great Britain, third edition, 1979.

- Gabriel Baer, History of Land Ownership in Modern Egypt, 1800-1950, Oxford, 1962.

- Hansen B. and Marzouk G., Development and Economic Policy in U.A.R. ( Egypt), North Holland Publishing Company - Amsterdam, 1965.

- Hrair Dekmejian, Egypt Under Nassir, State University of New York Press, Albany, 1971.

- Karl Marx, The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte, translated and published by Progress Publishers, Moscow, 1937.

- Samir Radwan, Capital Formation in Egyptian Industry & Agriculture 1882-1967, London, 1974.

- Total reserves (includes gold, current US$)-Egypt, Arab Rep.,

https://data.worldbank.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?locations=EG

- Walter Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, second edition, Published in the United States of America by Frederick A. Praeger, Inc. Publishers, 150 East 52nd Street New York 22, N.Y., 1956.

## دوريات وصحف:

- إبراهيم سعد الدين، مقال في مجلة "قضايا فكرية" - الكتاب الرابع، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1986.

- الجريدة الرسمية المصرية، عدد 69 الصادر في 24 مارس عام 1964.

- النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي - المجلد الخامس، عدد 3، 1952.

- بوجو سلوجازنسكي، حكومة جمهورية مصر العربية وسياستها إزاء القطاع الصناعي الخاص، ترجمة سعدي يوسف، مجلة "آفاق عربية" العراقية، عدد 24، كانون الأول، 1975.

- جامع مصطفى جامع، التسويق التعاوني للقطن في ج.ع.م.، مجلة "مصر المعاصرة"، عدد 339، يناير 1970.

- جودة عبد الخالق، دراسة التجربة المصرية خلال الفترة من 1960 إلى 1974، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1976.

- صحيفة "الأخبار" المصرية، 1971/5/29.

- صحيفة "الأهرام" المصرية، أعداد مختلفة.

- صحيفة "الوطن" المصرية، عدد الأربعاء 19 أكتوبر 2022،

https://www.elwatannews.com/news/details/6336157

- عادل العمري، تحليل عام للحركة الشيوعية المصرية، مجلة "الراية العربية" - كتاب غير دوري، العدد الرابع، القاهرة، يناير، 1995. رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: 1995\2205.

https://foulabook.com/ar/book/%D8_%AA_%D8_%AD_%D9_%84_%D9_%8A%D9_%84-%D8_%B9_%D8_%A7_%D9_%85-%D9_%84_%D9_%84_%D8_%AD_%D8%B1_%D9_%83_%D8_%A9-%D8_%A7_%D9_%84_%D8_%B4_%D9_%8A_%D9_%88%D8_%B9_%D9_%8A_%D8_%A9-%D8_%A7_%D9_%84_%D9_%85_%D8_%B5_%D8%B1_%D9_%8A_%D8_%A9-pdf

- عادل العمري & شريف يونس، بنية التخلف، الراية العربية - كتاب غير دوري، العدد الثاني، سبتمبر 1988، رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: 1988/5621. نُشرت أيضًا على الإنترنت في:

https://www.4shared.com/office/ansawUFxei/online.html

- عادل حسين، عبد الناصر والنظام الاقتصادي - رد على المعارضين والناقدين، المستقبل العربي، عدد 35 يناير 1982.

- عبد الفتاح قنديل، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين.

- عبد النبي الطوخي، تحليل التغيرات في خصائص القوى العاملة في مصر (1947-1974)، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 23-25 مارس 1978، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.

- عرض لكتاب م. زينوفييف، أ. بليشاكوفا، كيف صفيت الأمية في الاتحاد السوفيتي؟ مجلة "الطليعة" القاهرية، عدد يونيو 1973.

- عمرو صابح، عبد الناصر وثورة اليمن واحتياطي مصر من الذهب،

https://www.diwanalarab.com/%D8_%B9_%D8_%A8_%D8_%AF-%D8_%A7_%D9_%84_%D9_%86_%D8_%A7_%D8_%B5_%D8_%B1-%D9_%88_%D8_%AB_%D9_%88_%D8_%B1_%D8_%A9-%D8_%A7_%D9_%84_%D9_%8A_%D9_%85_%D9_%86-%D9_%88_%D8_%A7_%D8_%AD_%D8_%AA_%D9_%8A_%D8_%A7_%D8_%B7_%D9_%89-%D9_%85_%D8_%B5_%D8_%B1-%D9_%85_%D9_%86

- عمرو محيي الدين، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1976.

- عمرو محيي الدين، تقييم استراتيجية التصنيع في مصر والبدائل المتاحة في المستقبل، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين - الاقتصاد المصري في ربع قرن 1952-1977، دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.

- فيكتور فولسكي، النموذج الرأسمالي في أمريكا اللاتينية، مجلة "دراسات اشتراكية"، من إصدارات الحزب الشيوعي المصري، قبرص، عدد أغسطس 1979.

- كريمة كريم، أثر العوامل الخارجية على ارتفاع الأسعار في مصر، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1976.

- كريمة كريم، توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر 1952-1975، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1978.

- مصر والعروبة وثورة يوليو، سلسلة كتب المستقبل العربي (3)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1982.

- محمد فخري مكي، التغيرات الهيكلية في ميزان المدفوعات المصري 1952-1976، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1978.

- مجلة "الطليعة" القاهرية، أعداد متفرقة.

- مجلة "الفلاح" المصرية لمنشئها محمود أنيس، أعداد يناير 1898، فبراير 1898.

- مجلة "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 35، يناير 1982.

- مجلة "الوقائع المصرية"، عدد 149 مكرر، صادر في 10 نوفمبر 1952.

- مجلة "روز اليوسف" المصرية، 1975/7/21.

- مجلة "شؤون عربية" (تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، عدد نوفمبر، ديسمبر 1983.

- مجلة "صوت العامل" المصرية، الأعداد: الثالث والرابع والخامس الصادرة في أكتوبر 1985، ويناير 1986 وأبريل 1986 على التوالي. توجد المقالات مجمعة بعنوان "أعيدوا محاكمة شهداء كفر الدوار، مصطفى خميس، ومحمد البقري"، مع مقدمة لإلهامي الميرغني،

https://www.anhri.info/wp-content/uploads/2021/02/%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%B0%D8%A8%D8%AD%D8%A9-%D9%83%D9%81%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF-%D8%AE%D9%85%D9%8A%D8%B3-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%82%D8%B1%D9%8A-1.pdf

- محمود متولي، تغلغل رأس المال الأجنبي في مصر، مجلة "الكاتب" المصرية، عدد 149، أغسطس 1973، وعدد 150، سبتمبر 1973.

- محمود متولي، طريق الرأسمالية المصرية بعد سنة 1961، مجلة "الكاتب"، عدد 139، 1972.

- مصطفى السعيد، التنمية الصناعية في ج.ع.م. واستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للسكان1952-1970، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1977.

**************************

## أهم الكتب والبحوث الأخرى للكاتب:

**(بعضها مطبوع وكلها -تقريبًا- متاحة على الإنترنت)**

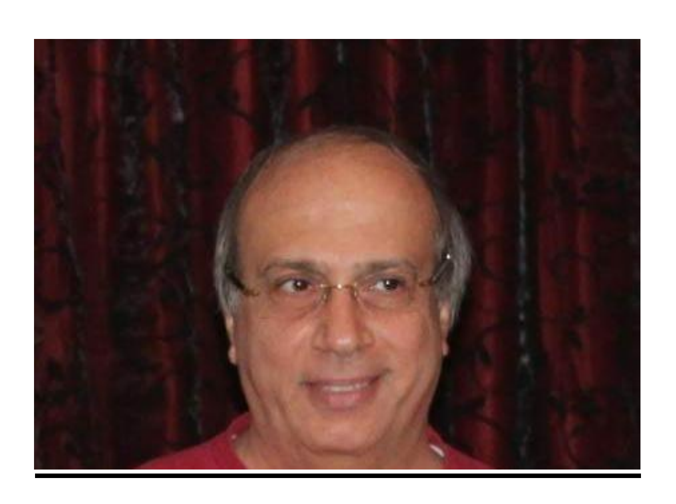
* حول البونابرتية (1986)
* حول ظاهرة التبعية (1986)
* تحليل عام للحركة الشيوعية المصرية (1994)
* وضع الانتليجينسيا في البناء الاجتماعي المصري الحديث (1996)
* النزعة المركزية الإسلامية - رؤية الإسلام للآخر (2006)
* ماذا يقول القرآنيون (2008)
* ما وراء مأساة كاميليا شحاتة (2010)
* قراءة مختلفة لانتفاضة 18، 19 يناير 1977 (2011)
* نقد الثورة المصرية (1) (2011)
* جذور العنصرية العربية (2012)
* نقد الثورة المصرية (2- ثورة الدولة) (2014)
* لماذا نكره الإسلام السياسي (2014)
* نقد الثورة المصرية (3- السيسي ورجاله) (2016)
* بحث في الإشكاليات اللغوية في القرآن (2017)
* الثورة المستمرة - من أجل الحرية والرفاهية والتقدم لكل البشر (2019)
* الماركسية هي فلسفة الدولة لا البروليتاريا (2020)
* العوامل المباشرة في هزيمة مصر في 1967 (2022)
* ماركسيون وناصريون - نموذج لتخبط العقل الماركسي
* ظاهرة الهوس الديني في مصر (2023)

**كتابات وبحوث مشتركة:**

* مأزق الفكر العربي الجديد (1986)
* منهج لينين في تناول الإمبريالية (1988)
* الرأسمالية الطفيلية - رؤية ثالثة (1988)
* بنية التخلف (1988)
* تناقضات مفهوم نمط الإنتاج الكولونيالي
* التكوين المنطقي لمفهوم نمط الإنتاج (1991)
* ما وراء البيروقراطية السوفيتية (1991)

**بجانب مقالات عديدة أخرى**

## تعريف بالكاتب:



* مصري الجنسية.

* المهنة الأصلية: طبيب مختص في أمراض القلب.

* باحث مستقل غير متخصص، قدم بحوثًا مختلفة، شملت مسائل أيديولوجية وسياسية واجتماعية-اقتصادية وطبية وغيرها.

* التوجه العام: ليبرالي تحرري Libertarian.

يتناول الكتاب بالتحليل النظام الناصري في مصر، الذي نشأ عام 1952، حتى تحوله الكبير في 1971 من نظام حكم بيروقراطية الدولة العليا إلى نظام تحكمه فئة من رجال الدولة-رجال الأعمال. والكتاب يحلل النظام الناصري كمرحلة في تاريخ الدولة الوطنية المصرية. هذا بعكس النظرة السائدة والتي ترى في الناصرية ثورة على وضع سابق تمثل قطيعة تاريخية وأن انهيارها قد تم كقطيعة تاريخية أخرى، كما ترى أن الساداتية كانت بمثابة الثورة المضادة. بل يرى أن الناصرية كانت ثورة مضادة لحركة ثورية متصاعدة كانت تجري في مصر خلال الفترة من 1945 حتى قيام انقلاب "الضباط الأحرار" عام 1952. ويكشف الكتاب عما اعتبره التناقض بين حقيقة الناصرية وصورتها التي قدمت بها نفسها للعالم، فيفند الدعاية حول دورها في حفز القومية العربية، ودورها في تصنيع مصر، وفي تحقيق العدالة الاجتماعية والاشتراكية. كما يكشف جذور فشلها المتوالي في تحقيق طموحاتها، والتكلفة الباهظة التي تكبدها المجتمع بسبب الشعارات القوموية والثوروية الشعبوية. وفي النهاية يكشف الكتاب دور الناصرية الموضوعي في تحقيق سعي الطبقات المسيطرة في مصرلإعادة الجماهير الثورية إلى حظيرة النظام، وإخصاء حركة القومية العربية، وتصفية الاستعمار القديم تمهيدًا لتسلم الولايات المتحدة للشرق الأوسط. مع تناول التغيرات الهيكلية في بنية الطبقات المسيطرة كنتيجة للسياسات الناصرية. ولا يتبنى الكتاب أي نظريات للمؤامرة، ولا يقف عند إدانة الناصرية، بل يحلل آليات التحولات التي جرت ومساراتها وفقًا لإمكانيات مصر وقدراتها في تلك الفترة.